

311

المجموع  
في  
السير  
الالهية







٢١٢٣  
ن ٥٢

المجموع في شرح المذهب ، تأليف يحيى بن شرف بن مري

ابن حسن الحزامي الحوراني ، النووي ، الشافعي ،

ابوزكريا ، محي الدين ( ٦٣١ - ٦٧٦ هـ ) . كتبت في

القرن السابع الهجري تقديرا

٢٩٤ ق ٢٣ س ١٧ × ٢٥ سم

١٨٦٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، قولت على نسخة

بخط المؤلف ، ناقصة الآخر ، مطبوع .

الاعلام ٩ : ١٨٤ ، معجم المطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١ - المذهب الشافعي أ - النووي ، يحيى بن

شرف - ٦٧٦ هـ ب - تاريخ النسخ .







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر الجواد الذي جبلت نعمة عن الاحصاء بالاعداد خالق اللطف والارشاد الهادي  
الى سبيل الرشاد الموفق بكرمه لطرق السداد المان في الفقه في الدين على من لطف به من العباد  
الذي كرم هذه الامة زاده الله شرفا بتدوين ما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم حفظا  
له على نكر العصور والاباد ونصب لذلك جهابذة من الحفاظ النقاد وحلم  
دائمين في ايضاح ذلك في جميع الازمان والبلاد باذلين وسعهم مستغفرين عنهم  
في ذلك في جماعات واحاد مستمرين على ذلك مبالغين في الجهد والاجتهاد احد  
ابغ الحمد واشده وزكاه واكمله واشهدان لا اله الا الله الواحد القهار الكريم  
القهار واشهدان محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليله المصطفى بتعظيم  
دعوته ورسالته المفضل على الاولين والآخرين من برئته المشرق على العالمين  
قائما بشمول شفاعته المخصوص بتأييد ملته وسماحة شريعته المكرم بتوفيق  
امته للمبالغة في ايضاح منهاجه وطريقته والقيام بتبليغ ما رسل به الى امته  
صلوات الله عليه وسلامه وعلى آخوانه من النبيين وآل كل وسائر اصحاب  
وتابعيه بالاحسان الى يوم الدين اما بعد فقال قال الله تعالى  
العظيم العزيز الحكيم وما خلقت الجن والاشدا ليعبدون ما اريد منهم من رزق  
وما اريد ان يطعمون وهذا نص في ان العباد خلقوا للعبادة ولعمل  
الاخر والاعراض عن الدنيا بالنزهادة وكان اول ما اشتغل به المحققون  
واستغرقوا في تحصيل المعارف وبذل الوسع في ادراك المحصلات  
وهي ما سواه لئلا يفتقدوا بعد موته الله وعمل الواجبات الشريفة في بيوتها ما كان  
مصححا للعبادات التي هي ذاب ارباب العقول واصحاب الانفس الزكيات اذ ليس  
يكفي في العبادات صور الطاعات بل لابد من كونها على وفق القواعد الشرعية وهذا في هذه

الازمان وقبلها

وقبلها باعصار خاليات قد انحصرت معرفته في الكتب الفقهيات المصنفة  
في احكام الديانات فهي المخصوصه ببيان ذلك وايضاح الحقيقات منها والجليات  
وهي التي اوضح فيها جميع احكام الدين والوقائع الغالبات والنادرات وحررت  
فيها الواضحات والمشكلات وقد اكثرا علما رضي الله عنهم التصنيف فيها  
من المختصرات والمبسوطات وادعوا فيها من البحوث والتحقيقات والتفاسير  
الجليات وجميع ما يحتاج اليه وما يتوقع وقوعه ولو على اندر الاختلالات  
الدينية وطمينة النهايات حتى لغزونا منها على الجليات ~~الاصحاح~~ فشكر الله  
الكريم برهم سعيمهم واجزل لهم المثوبات وحلمهم في دار كرامته اعلى المقامات  
وجعل لنا نصيبا من ذلك ومن جميع انواع الخيرات فادامنا على ذلك في ازدياد حتى  
المات وعفرتا ما جرى وما جرى من الذلات وفعل ذلك بوالدينا ومشايخنا  
وسائر من جندنا وحبنا ومن احسن الدنيا وسائر المسلمين والمسلمات انه سميع الدعوات  
حين يل العطايات ثم ان اصحابنا المصنفين رضي الله عنهم اجمعين وعن علماء المسلمين  
الشواذ والتصانيف كافتنا وتنوعوا فيها كاذرنا واشتهر منها لثمة ريس المدرسين  
وتحت المشتغلين المذهب بالوسط وما كانا بان عظيمين صنعها امامان جليلين  
ابو الحق برهم بن علي بن يوسف شافعي اني وابو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي  
رضي الله عنهما وتقبل ذلك وسائر اعمالهما منها وقد وفر الله الكرم دواعي  
العلماء من اصحابنا رحمهم الله على الاشتغال بهذين الكتابين وما ذاك الا لجلالتهما  
وعظم فائدتها وحسن بنية ذيك الامامين وفي هذين الكتابين دروس المدرسين  
وتحت المحصلين المحققين وحفظ الطلاب المتعشقين فيما قضى وفي هذين  
الاعصار في جميع الفواحي والافصار فاذا كانا كما وصفتا وجلالتهما عند  
العلماء على ما ذكرنا كان من اهم الامور العناية بهذين الكتابين اعظم الفوائد  
واجزها العوايد فان فيها مواضع كثيرة انكرها اهل المعرنة وفيها كتب  
معروفة مولفها ما ليس عند جواب سديد ومنها ما جوابه صحيح موجود

وغلات

نور



عشيد بختاج الي الوقوف على ذلك من اختصار معرفته وفتقر الي العلم به من لسم  
 نخط بدخبرته وكذلك فيها من الاحاديث واللغات واسما التقلد والرواية والاحتراف  
 والمسائل المشكلات والاصول المقتضية الي نزوع وتتمات ما لا بد من تحقيقه  
 وتبيينه باوضح العبارات واسما الوسيط فقد جمعت في شرحه جملة مفترقات كاهن  
 ان شا الله تعالى في كتاب معروضات متمات وانا المذهب فاستخرجت الله  
 الكريم الزوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه سميت بالمجموع والله الكريم  
 اسال ان يجعل تقبي وسائر المسلمين به من البايغ غير الممنوع اذكر فيه ان شا الله  
 تعالى جملة من علومه الناهرات وابين فيه انواعا من فتونه المتعددة ومنها  
 تفسير الايات الكريمة والاحاديث النبوية والاثار الموقوفة والفتاوى  
 المقطوعة والاشعار المستشهدات والاحكام الاعتقادية والفروغيات  
 والاسماء واللغات والفتوى والاحترافات وغير ذلك من فتونه المعروفة وابين  
 من الاحاديث صحيحها وحسنها وضعيفها مرفوعها وموقوفها متصلها ومركبها ومنقطعها  
 ومعصلها وموضوعها مشهورها وغيرها وشاذها ومنكرها ومقلوبها ومعللها  
 ومدرجها وغير ذلك من اقسامها مما سترها ان شا الله تعالى في مواضعها ومنه  
 الاقسام التي ذكرتها كلها موجوده في المذهب وسوحتها ان شا الله تعالى في مواضعها  
 وابين منها ايضا لغاتها وضبط نقلتها وروايتها واذا كان الحديث في صحيح البخاري  
 وسلم رضي الله عنهما او في احدهما اقتضت على اضافته اليها ولا ضيق معها  
 لغيرها الا نادرا في بعض المواطن لان ما كان فيها او في احدهما غني عن التوقيف  
 بالاضافة الي ما سواها وانما ما ليس في واحد منها فاضيفه الي ما تيسر من كتب  
 السنن وغيرها او الي بعضها فاذا كان في سنن ابى داود والترمذي  
 والناي التي هي تمام اصول الاسلام الحنابلة او في بعضها اقتضت ايضا على اضافته  
 اليها وما خرج عنها اضيفه الي ما تيسر ان شا الله تعالى مباحة او ضيقه  
 ومي كان الحديث ضعيفا ثبتت ضعفه ونهت على سبب ضعفه ان لم يطل

لغرض

الكلام بوصفه واذا كان الحديث الضعيف هو الذي احتج به المصنف او هو الذي  
 اعتمدت احكامنا صحت بضعفه ثم اذكر دليلا للمذهب من الحديث ان وجدته  
 والافتراس القياس وغيره وابين فيه ما وقع في الكتاب من الفاظ اللغات واسما  
 الاصحاب وغيرهم من العلماء والتقلد والرواه مبسوطا ومختصرا في وقت بحسب المواطن  
 والحاجة وقد جمعت في هذا النوع كتابا سميت به نذيب الاسماء واللغات جمعت  
 فيه ما يتعلق بختصار المذنب والوسيط والتشبيه والوجيز والدروس  
 الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام ابى القاسم الراغب رحمه الله من الالفاظ  
 العربية والعجمية والاسماء والحدود والفتوى والقواعد والضوابط وغير ذلك مما  
 لذكر في شئ من هذه الكتب الستة ولا يستغنى طالب علم عن مثله فاقع  
 هنا مختصرا لضرورة اطلعه على ذلك وابين فيه الاحترافات والضوابط  
 الكلمات واسما الاحكام التي مقصود الكتاب فبالغ في ايضاها باسهل  
 العبارات واضم الي ما في الاصل من الفروع والتمات والزوائد المستحبات والقواعد  
 المحمات والضوابط المسهلات ما تقرر ان شا الله تعالى في مواضعها وابين  
 والعبادات والمبركين من ادناس الترفع والجهالات ثم من هذه الزيادات ما  
 اذكره في اثناء كلام صلب الكتاب ومنها ما اذكره في اخر الفصول والابواب وابين  
 ما ذكره المصنف وقد اتفق الاصحاب عليه وما وافقه عليه الجمهور وما اقر  
 به او خالفه فيه المعظم وهذا النوع قليل جدا وابين فيه ما اذكره على  
 المصنف من الاحاديث والاسماء واللغات والمسائل المشكلات مع جوابه ان  
 كان من المصنفات وكذلك ابين فيه جملة ما اذكره على الامام ابى برهم اسمعيل  
 بن يحيى المزني في محققه وعلى الامام ابى حامد الغزالي في الوسيط وعلى المصنف  
 في التبيين مع الجواب عنه ان امكن فان الحاجة اليها كالحاجة الي المذهب  
 والشم فيه بيان الدارج من الفتاوى والوجيز والطريقين والافعال والوجه  
 والطرق مما لم يذكره المصنف او ذكره ووافقوه عليه او خالفوه واعلم

في وقت



ان كنت المذهب فيها اختلاف شديد من الاصحاب بحيث لا يحصل المطالع وثوق  
بكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهور  
فلهذا لا ترك قولك ولا وجهها ولا نقلها ولو كان ضعيفا او وايها المذكورة اذا وجد  
ان شاء الله تعالى مع بيان رجحان ما كان راجحا وتضعيف ما كان ضعيفا  
وتزني ما كان زائفا والمبالغة في تغليب قليلة ولو كان من الكتاب  
وانما اقصد بذلك التحذير من الغرابة والحرص على تتبع كتب الاصحاب  
من المتقدمين والمتأخرين الى زماننا ومن المبسوطات والمختصرات وذلك  
لنصوص الامام الثاني في صاحب المذهب رضي الله عنه فاعلم ان نفس كتبه المشي  
عندي بالام والمختصر والبولي وما نقله المتفقون المعتمدون من الاصحاب وذلك  
استغناء عن الاصحاب ومتفرقات كلامهم في الاصول والطبقات وشروخهم للحديث  
وغيرها **حيت** نقل حكم او قول او وجه او طريقا او لفظا لغيره واسم رجل او  
حالة او ضبط لفظا او غير ذلك وهو من المشهور اقتصر على ذكره من غير تعيين  
قائليه ككثرته لان اضطراري بيان قايليه لغرض مهم فاذا ذكر جماعه منهم اقول  
وغيرهم **حيث** كان ما نقله عن شيئا ضيعفه الى قايليه في الغالب وقد  
اذهل عنه في بعض المواطن **حيث** اقول الذي عليه الجمهور لئلا اوالذي عليه  
المعظم اوقال الجمهور والمعظم والاكثر **ون** كذا ثم نقل عن جماعه او  
جماعات او خلاف ذلك لئلا اذكره ان شاء الله ولا يهولنك كثرة ما ذكره في بعض  
المواضع على خلاف الجمهور او خلاف المشهور او الاكثرين او كذا **فان** ما  
انزل تسمية الاكثرين لفظا كثرتم كراهة لزيادة التطويل وقد اكره الله سبحانه  
وتعالى وله الحمد والمنة كتب الاصحاب وغيرهم من العلماء من مبسوط ومختصر وعريب  
ومشهور وسري من ذلك ان شاء الله تعالى في هذا الذي بعثتكم به عيناكم ويريكم  
رغبتم في الاشتغال والمطالعة وتري كتبنا وايه قل ما طرقتا سمعنا  
وقد اذكر الجمهور باسمهم في نادر من المواضع لضرورة تدعو اليهم وقد ائنه على ذلك

الضرورة واذكر في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مذاهب السلف من الصحابة  
والتابعين فمن بعدهم من فقهاء الامصار رضي الله عنهم اجمعين بادلتها من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس واجيب عنها مع الانصاف ان شاء الله وابطال الكلام في  
الدلالة في بعضها والمختصر في بعضها **حسب** كثر الحاجة الى تلك المسئلة وقلتها  
وانعش في جميع ذلك من الدلالة الواهية وان كانت مشهورة فان الوقت يضيق  
عن المهمات فكيف يضيع في المنكرات والواهيات وان ذكرت شيئا من ذلك على تدور  
بنت على ضعفه واعلم ان معرفة مذاهب السلف بادلتها من اهم ما يحتاج اليه  
لان اختلافهم في الفروع رحمة وتذكير من ابدلتها يعرفها المتكسب المذاهب على حقها  
والراجح من المرجوح ويتضح له ولغيره من المشكلات وتظهر الموايد القياسية ويتبدى  
الناظر فيها بالسؤال والجواب ويتفتح ذهنه ويتميز عند ذوي البصائر والالباب  
ويعرف الاحاديث الصحيحة من الضعيفة والدليل الراجح من المرجوح ويوم  
بالجمع بين الاحاديث المتعارضة والمعمول بظاهرها والمؤلات ولا يشكل عليه  
الاكثر من السادات والكث ما نقله من مذاهب العلماء من كتابي الاشراق والاجماع  
لحين المنذر وهو الامام ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري الثاني في  
القدوة في هذا الفن ومن كتب اصحاب ابيه المذاهب ولا نقل من كتب اصحابنا من  
ذلك الا القليل لانه وقع في كثير من ذلك ما ينكره واذا مررت **ب** باسم  
احد من اصحابنا اصحاب الوجوة او غيرهم اشترت الي بيان اسمه وكنيته ونسبه  
وربما ذكرت مولده ووفاته وربما ذكرت طرقة من طرقه والمقصود بذلك التشبيه  
على حاله واذا كانت المسئلة او الحديث او الاسم او اللفظ او نحو ذلك له موطنان  
يليق ذكره فيهما ذكرته في اولهما فان وصلت الى الثاني بنت على انه تقدم في  
الموضع الاولاني **واقدم** في اول الكتاب ابوابا وفصولا تكون لاصحابه  
قواعد واصولا اذكر فيها ان شاء الله تعالى لب الثاني في رحمة الله واطرافا من احواله  
واحوال المصنف الشيخ ابي الحق رحمه الله وفضل العلم وبيان اسمه وستره في فضله



وإدب العالم والمعلم وأحكام المعنى والمستغنى وصفه القوي وإدبها وبيان القولين  
والوجهين والطريقين وماذا يعمل المقتضى المقلد منها وبيان صحيح الحديث وحسنه  
وضعيفه وغير ذلك مما يتعلق به كاختصار الحديث وزيادات الثقات واختلاف  
الرواة في رفعه ووقفه ووصله وارساله وغير ذلك وبيان الإجماع وأقوال الصحابة  
رضي الله عنهم وبيان الحديث المرسى وتفصيله وبيان حكم قول الصحابة إسناده بلذكي  
وتحويه وبيان حكم الحديث الذي يحذفه خلاف نص الثقات في رضي الله عنه وتحملة من ضبط  
الاسماء المتكررة وغيرها كالربيع المداوي والجيزي والفقار وغير ذلك والله أعلم  
شعرا في أبلغ أن شاء الله تعالى في إيضاح جميع ما أذكره في هذا الكتاب  
وإن أدي إلى كبره ولو كان واحدا مشهورا ولا تترك الإيضاح وإن أدي إلى  
التطويل بالتمثيل وإنما أفضد بذلك النصيحة وتيسير الطريق إلى فهمه ففنا هو  
مقصود المصنف الناصح وقد كنت حجت هذا الشرح مسبوفا جلد بحيث بلغ آخرها  
الحديث ثلاث مجلدات صححت ثم رأيت هذا الاستمرار على هذا المنهاج يودي إلى سأمه  
مطالعة ويكون سببا لقله الانتفاع بذكرته والعجز عن تحصيل نسخة منه فتركت ذلك  
المنهاج فاسلك الآن فيه طريقه متوسطة أن شاء الله تعالى لأمن المطولات المملات  
ولأمن المختصرات المخلات واسلك فيه أيضا مقصودا صحيحا وهو أن ما كان من  
الأبواب التي لا يجمع الانتفاع بها إلا بسط الكلام فيها لقله الانتفاع بها وذلك كتاب  
اللغات وعو رجب الغرائب وشبه ذلك لكن لا بد من ذكر مقاصدها وأعلم أن هذا  
الكتاب وإن سميت منه شرح المذهب فهو شرح للمذهب كله بل لمذهب العلماء كلهم  
والتحديث وجمل من اللغة والكلام والاسماء ومواضع عظم في معرفة صحيح الحديث  
وحسنه وضعيفه وبيان حكمه والجمع بين الأحاديث المتعارضة وتناول  
الحقائيق واستنباط المهمات واستنباط ما في ذلك وغيره اللطيف والمعونة من الله  
لكنتم الروافد الرحيم وعليه اعتمادي وإليه تفوقي واستنادي أسأله سلوك  
سبيل الرشاد والعصمة من أحوال أهل التبع والعتاد والدوام على جميع أنواع

رحمة الله

الحسين في ازدياد والتوفيق في الأقوال والأفعال للصواب والحجري على أن اردوي  
البصائر والآليات وإن يفعل ذلك بوالديننا ومشايجنا وجميع من نجده ونجينا وسائر  
المسلمين إنه الواسع الوهاب وما توفيق الآباء الله عليه توكلت وإليه متارحبا الله  
ونعم الوكيل لأحول ولا قوة إلا بالله العز من الحكيم **فصل في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**وقد علمه من مفاصله منها بنو كلاب** **كتاب** **باب** **في نسبه** **باب** **في نسبه** **باب** **في نسبه**  
من الأساجد أن شاء الله تعالى وقد ذكره المصنف مستوفيا في باب قسم النبي  
فهو صلى الله عليه وسلم أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد  
مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن قنانه بن  
خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى هاشم مجمع عليه  
وما بعده إلى آدم مختلف فيه ولا ثبت فيه شيء وقد ذكرت في تهذيب الأسماء  
واللغات عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم القاسم وذكرته فيه فطعته  
تغلغل باسمه صلى الله عليه وسلم وأحواله والله أعلم **باب في نسب النبي**  
**رحمته الله عنه** وطرف من أموره وأحواله هو الإمام أبو عبد الله محمد بن  
إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن  
أبى هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصى القرشي المطلب بن النضر بن الكنانة  
يشتق من رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف وقد أكثر العلماء من المصنفات  
في مناقب النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله من المتقدمين كداود الطاهري وآخرين  
ومن المتأخرين كالبيهقي وخلائق لا يحصون ومن أحسنها تصنيفا البيهقي وهو مجلدان  
متمثلان على نقاييس من كل فن وقد شرعنا في جمع منققات كلام الله  
في ذلك وجمعت من مصنفات من مناقبه ومن كتبنا على التفسير والحديث والشرح  
والإجازة والفقهاء والنقاد وغيرهم في مصنف مقسط بين الاختصار والتطويل  
وأذكر فيه أن شاء الله تعالى من المقاييس ما لا يستغنى طالب علم عن معرفته لأسبغ  
الحديث والفقهاء لاسيما من أجل ما في رضي الله عنه وأرجو من فضل الله

النص



ان يوفني لانما هي علي احسن الوجوه وانما هذا الوضع الذي نحن فيه فلا يخجل الاشارة  
الى بعض تلك المقاصد والرمز الى اطراف من تلك الكليات والمعاقبة فاقول  
مستقيا بالله متوكلا عليه معوضا امري اليه **الثاني في رضي الله عنه في شي**  
**مطلبي** لاجتماع اهل النقل من جميع الطوائف وامته ارضيه وقد نظرت في احاديث  
الصحيحة في فضائل ترشيد واعقد اجماع الامه علي تفصلهم علي جميع قبائل العرب  
وعنهم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش وفي  
صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الناس تبع  
لقريش في الخير والشر وفي كتاب الترمذي احاديث في فضائل الامة  
**فصل في مولد الثاني في رضي الله عنه** ووفاته وذكر بنده من اموره وحالاته  
اجمعوا انه ولد سنة خمسين ومائة اجمعوا انه ولد سنة خمسين ومائة وهي السنة  
التي توفي فيها ابوحنيفة رحمه الله وقيل انه توفي في اليوم الذي ولد فيه  
الثاني ولم يثبت التقييد باليوم ثم المشهور الذي عليه الجمهور ان الثاني  
ولد بغزة وقيل بعثقلان وهما من الارض المقدسة التي ارسل الله فيها قافلا  
علي بخور حلتين من بيت المقدس ثم حمل الي مكة ومواري سنتين ونوب  
مصر سنة اربع ومائتين وهو اربع وخمسين سنة قال الربيع توفي الثاني  
رحمه الله ليلة الجمعة بعد المغرب وانا عنده ودفن بعد العصر يوم الجمعة اخبرهم  
من رجب سنة اربع ومائتين وقبره رضي الله عنه مصر وعليه من الجلال وله من الاحترام  
ما هو لا يقبض ذلك الامام وقال الربيع رايتني في المنام ان ادم صلى الله عليه  
وسلم مات فالتفتي ذلك فتبين هذا موت اهل الارض لان الله تعالى علم  
ادم الاسما كلها فاما ان لا يسمي فان الثاني رضي الله عنه وراي غيره ليله مات  
الثاني في قايلا يقول الله مات النبي صلى الله عليه وسلم وثانيتهما في حبر امه  
في قلبه من العيش وضيق حال وكان في صباه تجالس العلماء ويكتب ما يستفده  
بالاعظام ونحوها حتى ملاها جبا ثابا وعن صعب بن عبد الله الذي يري قال كان

سمعت ابا عمر واحمد بن علي بن الحسن البصري قال سمعت محمد بن حمدان بن سفيان  
الطرايعي البغدادي يقول حضرت الربيع بن سليمان يوما وقد خط علي باب داره  
سبع مائة راحله في سماع كتب الثاني رضي الله عنه **فصل في تلخيص**  
جملة من حال الثاني رضي الله عنه اعلم انه رضي الله عنه كان من انواع المحاسن  
بالمقام الاعلى والمحل الاثني لما جمعه الله الكريم له من الخيرات ووقفه له من  
جميل الصفات وسهل عليه من انواع المكرمات فمن ذلك شرف النسب الطاهر  
والعصر الباهر واجتماعه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب وذلك  
عليه الفضل ونهاية المحب ومن ذلك شرف المولد والمثاقلة ولد بالارض  
المقدسة وثنايكم ومن ذلك انه جابعدان مهندنا كنيته وصنفت وفترت  
الاحكام ونفخت فتظن من مذهب المعتزيين واخذ عن الائمة المبرزين وباطن  
الحذاق المشفقين فنظر مناهبهم وشربها وتحققها وحنها فلخص منها  
طريقه جامع ملك بوالسنة والاجماع والقياس ولم يقتصر علي بعض ذلك  
وتفرغ للاختيار والتجريح والتكليف والتفريق مع كمال قوته وعلو علمه وبراعته  
في جميع انواع الفنون واصطلاحه منها اشد اصطلاح وهو المبرز في الاستنباط من  
الكتاب والسنة البارع في معرفة النسخ والمبني والمبين والخاص  
والعام وغيرها من تقاسيم الخطاب فلم يسبقه احد الي فتح هذا الباب لانه اول من  
اصول الفقه بلا خلاف ولا رتاب وهو الذي لا يداني في معرفته الله  
تعالى وسند رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد بعضها الي بعض وقوا الامام حجة  
في لغة العرب وكوهم فقد اشتغل في العربية عشرين سنة مع بلاغته وفصاحته  
ومع انه عربي اللسان والدار والعصر وبها يعرف الكتاب والسنة وهو الذي قلد المنس  
الجسيم جميع اهل الآثار وحيلة الاحاديث ونقله الاخبار بثبوت يقينه  
ايهم علي معاني السنن وتبيينهم وقنده الحق علي باطل مخالف السنن ونمو بهمهم  
فقتلهم بعد ان كانوا خاملين وظهرت كل منهم علي جميع المخالفين ودمغهم



ان يوفيني لانما هي علي احسن الوجوه وانما هذا الوصف الذي نحن فيه فلا نجمل الاشارة  
الي بعض تلك المقاصد والرمز الي اطراف من تلك الكليات والمعاهد فاقول  
مستغيا بالله متوكلا عليه مفوضا امري اليه **الثاني في رضي الله عنه في شي**  
**مطلبي** اجماع اهل النقل من جميع الطوائف وامته اريدية وقد نظرت في احاديث  
الصحيحة في فضائل قريش واخذت اجماع الامم علي تفصيلهم علي جميع قبائل العرب  
وغنيمهم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش وفي  
صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الناس تبع  
لقريش في الخير والشر وفي كتاب الترمذي احاديث في فضائل الامة  
**فصل في مولد الثاني في رضي الله عنه** ووفاته وذكر بعد من اموره وحالاته  
احبوا الله ولد سنة خمسين ومائة اجمعوا الله ولد سنة خمسين ومائة وهي السنة  
التي توفي فيها ابو حنيفة رحمه الله وقيل انه توفي في اليوم الذي ولد فيه  
الثاني ولم يثبت التقييد باليوم ثم المشهور الذي عليه الجمهور ان الثاني  
ولد بقره وقيل بعثقلان وهما من بلاد المقدسة التي بارك الله فيها فانها  
علي بحور حلتين من بيت المقدس ثم حمل الي مكة وهو ابن سنتين وتوفي  
بمصر سنة اربع ومائتين وهو ابن اربع وخمسين سنة قال الربيع توفي الثاني  
رحمة الله ليلة الجمعة بعد المغرب وانا عنده ودفن بعبد العصر يوم الجمعة اخبرهم  
من رجب سنة اربع ومائتين وقبره رضي الله عنه بمصر وعليه من الجلال وله من الاحترام  
ما هو لا يتقن منصب ذلك الامام وقال الربيع رايت في المنام ان ادم صلى الله عليه  
وسلم مات فالتفت ذلك فتيل هذا موت اهل الارض لان الله تعالى علم  
ادم الاسما كلها فاكان لا يسير فان الثاني رضي الله عنه وراي غيره ليلة مات  
الثاني في قايلا يقول الله ما نال النبي صلى الله عليه وسلم وبشائنها في حرامه  
في قلبه من العيش وضيق حال وكان في صباه بحال العلم ويكتب ما يستفده  
بالاعظام ونحوها حتى ملاها حيا ثابا وعن مصعب بن عبد الله الذي يروي قال كان

سمعت ابا عمر واحمد بن علي بن الحسن البصري قال سمعت محمد بن حمدان بن سفيان  
الطبراني في البغداد يروي عن حضرت الربيع بن سليمان يوما وقد خط علي باب داره  
سبع مائة راحله في سماع كتب الثاني في رضي الله عنه ورضي عنه **فصل في تلخيص**  
جملة من حال الثاني رضي الله عنه اعلم انه رضي الله عنه كان من انواع المحاسن  
بالمقام الاعلى والمحل الاثني لما جمعه الله الكريم له من الخيرات ووفقه له من  
جميل الصفات وسهل عليه من انواع المعسرات فمن ذلك شرف النسب الطاهر  
والعصر الباهر واجتماعه هو ورسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب وذلك  
عليه الفضل وبهاته المحبة ومن ذلك شرف المولد والمثاقاة ولد بالارض  
المقدسة ونشأ بكمه ومن ذلك انه جاعل مهابدا كبريا وصفت وفترت  
الاحكام ونفخت فطرته مذهب المتقين واخذ عن الائمة المبرزين وناظر  
الحذاق المتفكرين فنظر مذهبهم وسبرها وتحققها وجزها فلتخص منها  
طريقه جامع تلك ب والسنة والاجماع والقياس ولم يقتصر علي بعض ذلك  
وتفرغ للاختيار والترحيم والتكليف والتفريع مع كمال قوته وعلو فهمه وبراعته  
في جميع انواع الفتوى واضطلاعها منها اشدا اضطلاع وهو المبرزين الاستنباط من  
الكتاب والسنة البارع في معرفة النسخ والمسنوخ والمجل والمبني والخاص  
والعام وغيرها من تقاسيم الخطاب فلم يسبقه احد الي فتح هذا الباب لانه اول من صنف  
اصول الفقه بلا خلاف ولا ريب وهو الذي لا يزل لا يداني في معرفته الله  
تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد بعضها الي بعض وقوا الامام الحجة  
في لغة العرب وكوهم فقد اشغل في العربية عشرين سنة مع بلاغته وفصاحته  
ومع ان عمر في اللسان والدار والعصر وبها يعرف الكتاب والسنة وهو الذي قلد المنس  
الجسيمه جميع اهل الآثار وحيلة الاحاديث ونقله الاجابة بيقين  
ايهم علي معاني السنن وتبيينهم وقنده الحق علي باطل مخالف السنن ونمو بهمهم  
تمسكهم بعد ان كانوا خاملين وظنهم في كل منة علي جميع المخالفين ودمغهم



بواضحات البراهين جزئيات اعنائهم لها طائعين قال محمد بن الحسن رحمه الله ان تكلم اصحاب  
الحديث يوما فلبسوا الشافعي يعني لما وضع من كتبه وقال الحسن بن محمد بن عمار  
كان اصحاب الحديث رفقا فابتغوا الشافعي فينظروا وقال احمد بن حنبل رحمه الله  
ما احسن بيده محبة ولا تلم الا ولدتا في رقبته منه هذا قول امام اصحاب  
الحديث قاهله ومن لا يخلفون في رعدة وفضلته ومن ذلك ان الشافعي رضي الله  
عنه مكنته الله من انواع العلوم حتى عجز لديه المناظرون من الطوائف واصحاب  
الفنون واعترف تشبيرة فاذا عن الموافقين والمخالفين في الجاهل المشهور  
الكثير المشتهر على اية عصر في البلدان وهذه المناظرات معروفة موجودة في كتبه  
رضي الله عنه وفي كتب الائمة المتقدمين والمتأخرين وفي كتاب الامام  
للمشافعي رحمه الله من هذه المناظرات جمل من العجايب والامانيات والتقاير الجليلات  
والفواغيت المستفادات وكل من مناظر وقاعدة به يقطع كل من وقف عليها  
وانصف وصدق انه لم يسبق اليها ومن ذلك انه تصدق في عسل لا يجبه  
المبرزين للامام والندريس والتصنيف وفدا من بذلك شيخه ابو خالد مسلم  
ابن خلف النخعي امام اهل مكة ومفتها وقال له انت يا ابا عبد الله فقد  
والله ان لك ان تفني وكان الشافعي اذا قال في عشرة سنة واقابل اهل عصره في كثير  
مشهور واخذ عن الشافعي العلم في سن الحديث مع توفرا العلم في ذلك العصر  
من الدليل الضحك لعظيم جلالاته وعلو مرتبته وعنا كنه من المشهور المعروف  
في كتب مناقبه وغيرها ومن شدة اجتهاده في نضرة الحديث واتباع السنة  
وجمعيته مذهبه بين اطراف الادلة منع الانقياد والتحقيق واليقين ان  
على المعاني والتفتيش حتى تفتح في قدم العراق باصالح الحديث وعلية عرف  
العلم المتقدم والفقهاء الخراسانيين على مذهبهم لقب اصحاب الحديث  
في القديم والحديث وقد روي عن الامام ابي محمد بن اسحق بن عيسى  
المعروف بابا الامية وكان من حفظ الحديث ومعرفة السنة بالغاية

العالية انه سئل هل تعلم سنة صحيحة لم يردعها الشافعي كتبه قال لا ومع هذا  
فلحاط الشافعي رضي الله عنه تكون الاطاحة مستعجلة على البشر فقال ما قد ثبتت  
عنه رضي الله عنه من اوجه من وصيته بالعمل بالحديث الصحيح وترك قوله  
المخالف للنص الثابت الصريح وقد اقبلت اصحابنا رحمهم الله وصيته وعلوا بها  
في مسائل كثيرة مشهورة كسنة التوثيق الصبح ومثلها اشتراط التحلل في  
الحج بعدد وغير ذلك وسبقها في مواضعها ان شاء الله ومن ذلك فتكه بالاحاديث  
الصحيحة واعراضه عن الاجابة الواهية والضعيفة ولا تعلم احكام الفقهاء  
اعتنى في الاحتجاج بالبينين بين الصحيح والضعيف كاعتنايه ولا في ما سئله  
رضي الله عنه ومن ذلك اخذه رضي الله عنه بالاحتياط في مسائل  
العبادات وغيرها كما هو معروف من مذهبه ومن ذلك شدة اجتهاده  
في العبادة وسلوكه لطريق الورع والحق والزهادة وهذا من خلقه وسبقه مشهور  
معروف لا يتمازى فيه الا جاهل او ظالم عسوف فكان رضي الله عنه بالحج اهل  
من تافه الدين وهو من المقطوع بمعرفة عند الموافقين والمخالفين وليس  
يصح في الذهان شي اذا احتاج اليه دليل واما سخاؤه وشجاعته  
وكا لعقله وبراعته فانه مما اشتهر للخواص والعوام في معرفته فلهذا الاستدلال  
له لشهرته وكل هذا مشهور في كتب الثابت من طرق ومن ذلك ما جاني الحديث  
المشهور ان عالم قرطيس يلا طبقا لارض علماء وحله العلم من المتقدمين وغيرهم  
من غير اصحابنا علي الشافعي رحمه الله واسند لواله بان الائمة من الصحابة رضي الله عنهم  
الذين هم اعلام الدين لم يتقل عن كل واحد منهم الامسايل معدودة اذ كانت فتاوبهم  
مقصورة على الوقايع بل كانوا ينهون عن السؤال عما لم يقع وكات همهم مصروفة  
للاجهاد الكفار لا كمال كمال الاسلام والى محامدة النفوس والعبادة فلم يتفرغوا  
للتصنيف واما من جاء بعدهم وصنف من الائمة فلم يكن فيهم من شئ قبل الشافعي  
فلم ينصف بده الصفة احد قبله ولا بعده وقد قال الامام ابو بكر الحنفي



ابن زكريا الساجي في كتابه المشهور في الخلاف انما بدأ اثبات الشافعي قبل جميع الفقهاء وقد علمتم وان كان قد تقدم منه اتباعا للسننه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد موافق بيننا ونظموا من فريز قال الامام ابو نعيم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن ابي صاحب البيع بن سليمان الرازي في هذا الحديث علامه بينه اذا نامله الناظر المميز علم ان المراد به رجل من علماء هذه الامه من فريز ظهر علمه وانتشر في البلاد وكتب كاتبت المصاحف ودرسه المتأخر والشباب في مجالسهم واستظهروا اقاويله واجروها في مجالس الحكم والادب والقرا واهل الاحبار وغيرهم قال وهذه صفة لا تعلم انها لحاظ باحدا لا بالشافعي فهو عالم فريز الذي ذكرنا العلم وشرح الاصول والفروع ومهد القواعد قال البيهقي بعد روايته كلامه في تقيم والى هذا ذهب احمد بن حنبل في تأويل الجنب ومن ذلك مصنفات الشافعي في الاصول والفروع التي لم يسبق اليها كثرة وحسنا فان مصنفاته كثيرة مشهورة كالام في نحو عشرين مجلدا وهو مشهور وجامع المزي والكبير وجامع الصغير مختصره البيهقي والربع وكتاب حرمه وكتاب الحج وهو القيم والرسالة الفقيه والرسالة الجديدة والامالي والاملا وغير ذلك مما هو معلوم من كتبه وقد جمعها البيهقي في المساق قال القاضي الامام ابو محمد الحسين بن محمد المروزي في خطبه تعليقه قبل ان تكتب في رحمة الله صنف ما به ثلاثه عشر كتابا في النفس والفقه والادب وغير ذلك را ما حسنا فامريه رل عطا لها فلا يتأري في حسن موافق ولا مخالف واما كيت اصحابه التي هي شروح النصوصه ومخرجه على اصوله مفهومة من فواعده في لا تحصيلها مخلوق مع عظم نوايدها وكثرة عوايدها وكبر حجمها وحسن ترتيبها ونظمها لتقليق الشيخ ابراهيم بن محمد بن صاحبها القاضي ابراهيم بن الطيب وصاحبها كواكب ونمايه المطلب الامام الحرميين وغيرهما فاما مشهور معروف ومنها من المشهور الذي هو ظاهر من ان يظن واستمر من ان ليشتر وكل هذا موضح بخزانة علمه وجزالة كلامه وصحة بينه في علمه وقد نقل عنه شفيقا من حكا

في هذا الخط الشافعي  
واعاد الله

نبيته

بينه في علمه وقد نقل عنه مستنبطاً من صحة بينه في علمه نقول كثير مشهوره وكفى بالاستقراء في ذلك لئلا قاطعاً وبرهاناً صادعاً وقال الساجي في اول كتابه في الخلاف سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول ددت ان تخلق تعلموا هذا العلم على ان لا ينسب الي حرف منه فهذا اسناد لا يتأري في صحته وكتاب الساجي متواتر عنه وسمعه من امام عن امام وقال الشافعي رحمه الله ما ناطرت احداً فظ على علمه ووردت اذا ناطرت احداً ان يظن الله الحق على يديه ونظامه هذا كثير مشهور عنه ومن ذلك ما نقلته في الشفقه على المتعلمين وغيرهم نصيحه لله تعالى وكابه ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وذلك موافق لما صح عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكرته وان كان كله معارفاً مشهوراً فلا بأس الا ان لا يبعثه من لم يقف عليه فان هذا المجموع ليس مخصوصاً ببيان الخفيات وحل الاشكالات **فصل في نوايد حكم الشافعي رضي الله عنه** واحواله الادب ان شاء الله تعالى ومروا للاختصاف رقم قال رحمه الله طلب العلم افضل من صلاة النافلة وقال من اراد الدنيا فعليه العلم ومن اراد الآخرة فعليه العلم وقال ما تقر برب الله تعالى شئ بعد الغرض الا ان تعلم من طلب العلم في العلم الا ان يطلبه بالقلوب وقال رحمه الله الناس في غفلة عن هذه السورة والعصا ان الانسان في خسروا وان جزا البيل تلك اجزا تلك الاول كيت والثاني جيل والثالث نيام وقال البيهقي في منبر الشافعي رضي الله عنه لاني فلم يكن نيام من الليل الا ايسر وقال الشيخ بن نصر ما رايت من سمعت ان في عمل الشافعي نفي لله ولا اورد ولا احسن صوتاً بالقرآن منه وقال الحميدي كان الشافعي يختم في كل شهر ستين خطه وقال جرمله سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول ددت ان كل علم اعلمه تعلمه الناس وجر عليه ولا يحسن في قال احمد بن حنبل رحمه الله كان الله تعالى قد جمع في الشافعي كل خير وقال الشافعي رحمه الله الظروف الوفون مع الحق كادقته وقال ما كنت قط ولا طفت الله تعالى صادقاً ولا صادقاً وقال ما تركت عمل الجمعه في بر ولا سر ولا عيبه وقال

احسن







ونشره ولحق عليه والارشاد الي طريقه قد تظاهرت الجيات والخبار والاثار  
وتواترت وتطابقت الدلائل الصريحة وتوافقت على فضله العلم والحق على تحصيله  
والاجتهاد في اقتباسه وتعليمه وانا اذكر طرفا من ذلك ينسبها على اصل ما قاله  
**قال** الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال تعالى  
وقل رب زدني علما وقال تعالى انا نجيتك من عبادة الالهة وقال تعالى رفع الله الذين  
امنوا منكم والذين امنوا العلم درجات والايات كثيرة معلومة وروى **عن** معوية  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردد الله به خيرا يفتقنه  
في الدين رواه البخاري وسلم **عن** ابي موسى عبد الله بن قيس الاشجعي رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث  
احباب ارضا نكا تنسها طابن طيبه قلت الما قابنت الكلا والغيث الكثير  
فكان منها اجاد ب امسكت الما فتبع الله بها الناس فشر بها وسقوا وزرعوا  
واصاب طابن منها احرى انا هي فيان لا تمسكها ولا تنبت كلا فتدرك مثل من  
نفقه في دين الله ونفقه ما بعثني الله به نعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك راسا  
ولم يقبل هدي الله الذي ارسلت به رواه البخاري وسلم **عن** ابن مسعود رضي الله  
عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتي رجل انا الله ما الا  
صلطته على ملكته في الحق ورجل انا الله الى حكمه فهو يقضي بها ويعلمها  
رواية والمساراد بالحسد العنطه وهي ان تمتي مثله ومعناه ينبغي ان لا يغبط  
احدا الا في هاتين الموصليتين الي رضي الله تعالى **وعن** سهل بن سعد رضي الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العلي رضي الله عنه فوالله لا يبدي الله بك رجلا  
واحد خيرا لك من محمد ثم رواه **عن** ابنه هريه رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من دعي الى هدي كان له من الاجر مثل اجور من تبعه ولا ينقص  
ذلك من اجورهم شيئا ومن دعي الى ضلالة كان عليه من الاثم مثل اثم من تبعه  
ولا ينقصه ذلك من اثمهم شيئا رواه مسلم **وعن** ابنه هريه رضي الله عنه ان رسول الله

الشي

عنه

ورواه البخاري  
عن ابنه هريه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ابنه هريه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ابنه هريه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما مما يتبعني به وجه الله عن رجل لا يتعلمه  
الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة يعني زكها رواه  
ابن داود وعنه باسناد صحيح وروى **عن** ابن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تعلم علما ينتفع به في الآخرة يري به  
عرضا من الدنيا لم يرح راحته الجنة روي بفتح الياء مع فتح الدال وسرها وروي  
بضم الياء مع كسر الدال وهي ثلاث لغات مشهورة ومعناه لم يجد ربحها **وعن**  
ابن وهب عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليماري به  
السفها او يكاثر به العالما او يصرف به وجه الناس اليه فليتبوا مقعده من النار  
ورواه الترمذي من رواه كعب بن مالك قال فيه ادخله الله النار **وعن** ابن هريه  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انشد الناس عذابي يوم القيمة  
عالم لا يشفع بعلمه **وعنه** صلى الله عليه وسلم شرا الناس شرا العالما وروى  
في مسند البزار عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال يحمله العلم اعلا به فاما العالم  
من علم فاعلم ووافق علمه علمه وسيكون اقام يعمو يكون العلم ولا يجاوز من افيهم  
سحاف علمهم علمهم وتخالف سريرتهم علانيتهم يحسبون حلقا بياض بعضهم بعضا  
حتى ان الرجل يبغض على جليبه ان يحبس الى غيره ويدعه او ليك لا تصعد  
اعمالهم في محاسنهم تلك الي الله تعالى **وعن** سفيان ما اراد عبد علما فان داد  
في الدنيا رعيه الا اراد من الله تعبلا **وعن** حماد بن سلمه من طلب الحديث  
تعبنا الله مضجعه والاثار فقص **عن** النبي الا حميد والوعيد الشديد  
لمن يودي او يتقص العقاب والمنقذه من ولحق على اكرامهم وتعظيم حرمانهم  
قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوي القلوب وقال  
تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند الله وقال تعالى لا تخفوا حاكم  
للمؤمنين وقال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما تشاءوا  
فقد حملوا نيرانا اذ انما مبينا ونهت في صحيح البخاري **عن** ابنه هريه



رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل قال مر اذ لي  
 وليا فقد اذنته بالحرب وروي الخطيب البغدادي في كتابه في مناقب ابي جعفر رضي الله  
 عنها قال ان لم تكن الفقه اوليا الله فليس لله ولي وروي كلام الثاني الفقه  
 العاملون وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما من اذني فقيرهما فقد اذني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومن اذني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد اذني الله عز وجل  
 وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا  
 يطلبنكم الله بشي من ذمته وفي رواية فلا تخفوا الله في ذمته وقال  
 الامام الحافظ ابو القاسم بن عمار رحمه الله اعلم يا اخي وفقنا الله وبآل اهل بيته  
 وجعلنا من جناته ونقيه حق نقاته ان لحوم العلماء تسومه وعادة الله في  
 هذه اثار منتفضهم معلومه وان من اطلق لسانه في العلماء بالشب بلاء  
 الله قبل موته بموت القلب فليجدا الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنة  
 او يصيبهم عذاب اليم **باب اقسام العلم الشرعي** هي ثلثة الاول  
 منض العين وهو تعلم المكلف بما لا يتبادر اليه الواجب الذي تعين عليه فعله  
 الاية ككيفية الوصف والصلاة وخوفها وعليه حمل جماعات الحديث المروي  
 في مسند ابي يعلى الموصلي عن ابن جني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 طلب العلم فرضه على كل مسلم وهذا الحديث وان لم يكن ثابته فانه صحيح  
 وحله اخرون على فرض الكفاية واما اصل واجب الاسلام وما يتعلق  
 بالعباد فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واعتقاده اعتقادا جازما مستلزما من كل شك ولا يتعين على من حصل له هذا  
 تعلم ادلة المتكلمين فهذا هو الصحيح الذي اطبق عليه السلف والفقه  
 والمحققون من اصحاب المتكلمين من اصحابنا وغيرهم فان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يطالب احدا بشي سوى ما ذكرناه وكذلك اختلف الراشدون ومن سواهم  
 من اصحابنا من بعدهم من الصدوق الاول بل الصواب للعوام رجاء من المتكلمين

سنة اربعة عشر  
 اوراق بعد ان نقلت

العلم من اهلها المحققين الورعين قبل ذهابهم وبمجيئهم يتكلمون في العلم بميل نفوسهم  
 وطوبى لهم التي ليس لها سند شرعي **فصل** في ترجيح الاشتغال بالعلم على الصيام  
 والصلوة وغيرهما من العبادات القاصرة على فاعلها قد تقدمت الايات الكونية  
 في هذا المعنى كقوله سبحانه هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله  
 تعالى انا نجيتني الله من عبادة العلماء وعز ذلك من الاحاديث ما سبق في حديث  
 ابن مسعود لاحد الاثني عشر وحديث من روى الله به جيرا يفتقه  
 في الدين وحديث اذا مات ابن ادم انقطع عمله الاثر ثلاث وحديث **فصل**  
 العالم على العابد كفضل علي دناكم الى اخره وحديث فقيه الله على الشيطان  
 من الفاعل وحديث من سلك طريقا يلتمس فيه علما وحديث من دعي الى هدى  
 وحديث لان يجدي الله بك رجلا وغير ذلك ما تقدم وعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قال اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا في المسجد مجلسان مجلس  
 يتفقون ومجلس يدعون الله تعالى وبالله تعالى فقال كلا المجلسين الى خير اما هؤلاء  
 فيدعون الله تعالى واما هؤلاء فيتعلون ويقتنون الجاهل هؤلاء افضل بالتعليم  
 ارسلت ثم تقدمهم رواه ابو عبد الله بن ابيه وروي الخطيب الحافظ ابو بكر  
 احمد بن علي بن ثبات البغدادي في كتابه كتاب الفقيه والمتفقه احاديث  
 واما الكثيره باسنادها الطريفة منها عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا امرتم برأى من الجنة فاربعوا قالوا يا رسول الله وما راي من الجنة  
 قال خلق الذكر فان الله سائر من الملائكة يطوفون خلق الذكر فاذا اتوا عليهم  
 حكموا لهم وعمرهم فقال محاسن الذكر هي محاسن الذكر الكلال والاكلام كيف تشري  
 وتبيع وتصل وتقوم وتكلم وتطلق وتكح واسباه هذا وعمر بن الخطاب رضي الله  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجلس فقه خير عبادة ستم سنه  
 وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس  
 الفقه خيرا من كثير العبادات وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

والحكم



وسلم فقيه افضل عند الله من الف عابد وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فضل للعبادة الفقهه وعن ابنه الدرداء رضي الله عنه قال ما تحسن لولا كلمات الفقهاء وعن علي رضي الله عنه العالم اعظم اجر من الصائم القائم الغازي في سبيل الله وعن ابنه ذرواني هريه رضي الله عنهما قال لا باب من العلم تعلمه احب اليه من الف ركعة تطوعا وباب من العلم تعلمه غلب به اولم تعلم احب اليه من الف ركعة تطوعا وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء الموت طالب العلم وهو على هذه الحالة مات وهو شهيد وعن ابنه هريه رضي الله عنه لان العلم بابا من العلم من العلم في امر ديني احب الي من سبعين عزوة في سبيل الله وعن ابنه الدرداء مذاكرة العلم ساعة خير من قيام ليلة وعن الحسن البصري قال لان العلم بابا من العلم فاعلمه مسلما احب الي من ان تكون لي الدنيا كلها في سبيل الله تعالى وعن يحيى بن ابراهيم دراسة العلم صلاة وعن سفينة الثوري واذا بقي ليس شي بعد الفاضل من طلب العلم وعن احمد بن حنبل وقيل له اي شي احب اليك احسن الدليل انسخ او اصلي تطوعا قال نسخك تعلم به امر دينك فهو احب الي وعن مكحول ما عبد الله بافضل من الفقهه وعن الزهري ما عبد الله عتق الفقهه وعن سعيد بن المسيب قال ليست عبادة الله بالصوم والصلاة ولكن بالفقهه في دينه يعني ليس اعظمها وافضلها الصوم بل الفقهه وعن اسحق بن عبيد الله بن ابي مزينة اقرب الناس من درجة النبوة اصل العلم واصل الجهاد فالعلماء دلو الناس على ما كان به حالهم واصل الجهاد جاهدوا على ما كان به حالهم وعن سفينة بن عيينة ارفع الناس عند الله تعالى منزلة من كان بين الله وعباده وهم الرسل والعلماء وعن سهل التستري من اراد النظر الى مجازي الانبياء فليستظر الى مجازي العلماء فاعرفوا لهم ذلك ففهمه احرف من اطراف ما جازي في جميع الاشتغال بالعلم على العبادة وجاه عن جماعات من السلف ممن لم اذكره نحو ما ذكرته والحاصل انهم متفقون على ان الاشتغال بالعلم افضل من الاشتغال بنوافل الصوم

والصلاة والتسبيح ونحو ذلك من نوافل عبادات الدين ومن دلائله سوي ما سبق ان تنفع العلم بعم صاحبه والمعلمين والوافل المذكورة مختصة به ولان العلم مصلح لغيره فغيره من العبادات مفتقر اليه ولا ينعكس لان العلم له رتبة الانبياء ولا يوصف المتعدون بذلك ولان العابد تابع للعالم مقتدي به مقلد له في عبادته وغيره ما واجبه عليه طاعته ولا ينعكس ولان العلم يتقي فائده واثره بعد صاحبه والنوافل تنقطع بموت صاحبها ولان العلم صفة لله تعالى ولان العلم من كفاية اعني العلم الذي كماله فيه فكان افضل من النافله وقد قال امام الحرمين رحمه الله في كتابه العياشي من فضل الحكايمه افضل من فضل العيش من حيث ان فاعله يسد مسد الامه ويستظ الحرج عن الامه ومن العيش القاصر عليه وبالله التوفيق فضل فيما استنده في فضل العلم هذا واسع جدا ولكن من عيوبه ما جاء عن ابي الاسود الدؤلي ظالم بن عمر والتابعي رحمه الله

العلم زين ونشيت لصاحبه فاطلب هديت فنون العلم والادب لا حين فيمن له اصل لا ادب حتى يكون على ما ناله حد باكم من كنتم اخي عني وطبطبه فدم لدي القوم معروف اذا تشبها ببيت مكرمه آباءه بحت كانوا الروس فاسي بعدهم ذنبا وخامل مقرفه الآباءه ذي ادب نال المعالي والآداب والذنبا اسمي عن راعظم الشان مشهور في حده صغير فظلم محتجبا العلم كثره دخر لا ينقاد له نعم القوم اذا ما صاحب صحيحا قد جمع المرما لا ثم تحممه عما قليل فيلغي الذل والحرجا وجامع العلم معنوط به ابد ولا يجاد رسته الموت والسلبا يا جامع العلم نعم الذخر تجمع لا تقدر ان به ذرا ولا ذهبيا تعلم فليس المرسلون عما لك وليس لغيرك علم كمن هو جاهل وان لم يلق القوم لا علم عنده صغيرا اذا التفت عليه المحافل

والغيره



ولاخر علم العلم من انك اعلم واعلم ما حيتت منه الدعاء  
 وليكن عندك العز إذا ما طلب العلم والفقيه سواء  
 ولاخر ما العز لا كهل العلم انهم على الهدى لمن استندى  
 وقد ركب امر ما كان بحسنة واجاهلون لا همل العلم اعدا  
 ولاخر صدر المجا السرجنت حل لبيها فكن الليب واستصد والمجس  
 ولاخر عما بالثقة قوم لا يغفل لهم وما عليه اذا عاوه من صر  
 ما صر شمس الضحى والشمس طاعة ان لا يجرى صوفها من ليس فاصر  
**فصل** في ذم من اراد تعلمه غير الله تعالى اعلم ان ما ذكرناه من الفضل  
 في طلب العلم انا هو من طلبه من يدايه وجه الله تعالى لا لغرض من الدين ومن اراده  
 لغرضه ينوي كالا ادر ياتيه او منصب او جاهه او شهره او امالة ان سر اليه  
 او هو الناظر من اخذ ذلك فهو مذموم **قال** الله تعالى من كان يريد حزن  
 الاخرة نزله من حزنه ومن كان يريد حزن الدنيا نوبته منها وما له في الاخرة من  
 نصيب **وقال** تعالى من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم  
 جعلنا له جهنم ميلاها من موأ مدحولا لايه **وقال** تعالى ان ربك  
 ليلا صا **وقال** تعالى وما امرنا الا لعباد الله مخلصين له الدين حنفا  
 والايات عنه كثيرة وروينا في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال  
 سمعت رسولا الله صلى الله عليه وسلم يقول اول الناس يقضى يوم القيامة  
 عليه رجل استشهد فاتي به فرفقه نعمة فرفقها قال فاعلمت فيها قال فاني  
 فاني استشهدت قال كذبت وكذبت قال قلت ليقال اجرتي فقد قيل ثم امر به  
 فحب على وجهه حتى الغرق في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فاتي به  
 فرفقه نعمة فرفقها قال فاعلمت فيها قال فاعلمت العلم وعلمته وقرأت في كتاب القرآن  
 قال كذبت وكذبت فاعلمت ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال قاري فقد قيل  
 ثم امر به فحب على وجهه حتى الغرق في النار وروينا عن ابي هريرة ايضا قال

وكان يحكي الحكايات الحسنة والاشغال المستندعة بالمسجود وكان يحفظ منها كثيرا وكان  
 يضرب به المثل في الفضل وقال السعاني ايضا يفرح الامام ابو اسحق العلم  
 الوافر كالحل الناصر مع السيرة الجميلة والطريقة المصنعة الدنية صاغرة فاباها  
 واطرحها وقلاها قال وكان عامه المدرسين بالعرفان واجبالا تلاميذه واصحابه  
 صنعة في الاصول والفروع والخلاف والجمل والمذهب كتبنا تحت الدين الحجاز وشبا  
 وكان يكتبها سطة اصحابه بما يستعمله من الخبر وكان يكتبهم ويطعمهم على السعاني  
 انه كان يشتري طعاما كثيرا ويدخل بعض المساجد ويأكله مع اصحابه وما فصل  
 قال لهم انزكوه لمن يرغب فيه وكان رحمه الله طارعا للتكليف قال القاضي ابو بكر  
 محمد بن عبد الباقي الانصاري حلت فتوى لي الشيخ ابي اسحق فزارته في الطريق  
 فخطني الى كان خبازا ويقال واخذ قلعه ورواته وكنت جوابه وسمح القلم في ثوبه وكان  
 رحمه الله ذانصيب وافر من مرافقه الله تعالى في الاخلاص له واداره اظها الحق ونصح  
 الحق قال ابو الوفاء بن عقيل ثناء عدت شيخنا ابا اسحق لا يخرج شيئا الى فقير الا لخص  
 اليه ولا يتكلم في سله الا قدم الاستغناء بالله عز وجل واخصر الفصيدي نصرة  
 الحق ولا تصف سله الا بعد ان يصلي ولما تفلح لاجرم شاع اسمه وانتشرت  
 تصانيفه شرا وخرى بالمره اخلاصة قلت وقد ذكر الشيخ ابو اسحق اول  
 كتابه المختصر الجمل جمل من الادب في الماظره واخلاص اليه وتقدم ذلك بين  
 يدي شروعه فيها وكان فيما افنته منصف بكل ذلك **استد** السعاني  
 وغيره من يمين ابي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هرون بن الجراح  
 شيخا من صنف النبية محض الفاظه الغر واستقصى معانيه  
 ان الامام ابا اسحق صنفه لله والدين لا للكر والشر  
 راي علوما عن الادب شاردة ثنائها ابن علي كلها فيه  
 بقيت للشيخ ابراهيم منتصرا نذود عنه اعاد به ومحمية  
 قوله مختصرا كبيرا صاد والفاظه منصوب به ولا في الخطاب ايضا



اصحتم بفضل الحق نطقه صحايف شديت بالعلم والورع  
بها المعاني كسلك العند كامن واللفظ كالدرسل جدي ممتنع  
راي العلوم وكانت قبل شاردة فحارها الالهي الذب الملع  
لذلك علمك مدودا سادقة على الشريعة منصورا على البدع  
ولا يبي الحسن العيسوي

ان ثبتت شريع رسول الله محمدت انفتحت فاعلمنا كمالا شرعا  
فانصد هديت ابا الحق مغتبرا وادرس نصايفة ثم لحفظ العما  
ونقل عنه رحمه الله قال بدأت في تصنيف المذهب سنة خمس وخمسين واربعمائة  
وفرنج سنة يوم الاحد اجزى حب سنة تسع وستين واربعمائة وثلثين  
رحمه الله بغداد يوم الاحد وقيل ليلة الاحد الحادي والعشرين من جمادى الآخرة  
وقيل الاولي سنة ست وسبعين واربعمائة ودفن من الغد واجتمع في الصلاة  
عليه خلق عظيم قيل واول من صلى عليه امير المؤمنين المقتدي بامر الله ورضي  
في النوم وعليه ثياب بيض فقيل له ما هذا فقال عز العالم هذه احرف  
يسير من بعض صفاته اشدت بها الي ما سواها من جميلاته وقد بطنها  
في تنقيب الاسماء واللغات في كتاب طبقات الفقهاء فترجمه الله ورضي عنه واجزه  
وجمع بيني وبينه وسائر اجدادنا في دار كرامته وقد اقدم في اول  
الكتاب مقصودا تكون لمحصله وغيره من طائفي جميع العلوم وغيرها من وجوه الخير  
ذخرا واصولا واحرص مع الايضاح على اختصارها وحذف الدلالة والثواب  
في معظمها خوفا من انتشارها مستغنيا بالله مؤثلا عليه موقفا امري اليه  
قصص في الاخلاق والصدق واحضارا لبيته في جميع الاعمال البارزة  
والحقيقة قال الله تعالى وما امر الا بالعدل والحق فكذلك قال  
تعالى فاعبد الله مخلصا فقال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله  
ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وروى عن امير المؤمنين ع في خطابه

رضي الله

رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا الاعمال بالنيات وانا  
لكل امرئ ما يولي فمن كان للهجرة الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله ومزكات  
هجرة له ان يصيرها او امره ليحكمها فحجته الى ما هاجر اليه حديث متفق على صحته  
مجمع على عظم مرفعه وجلالته وهو اصديقوا اعد الايمان واول دعايه واكد الاركان  
قال الكشي رضي الله عنه يدخل هذا الحديث في سبعين بابا من الفقه وقال ايضا هو ثلث  
العلم وكذا قاله ايضا غيره وهو واحد الاحاديث التي عليها مدار الاسلام وقد اختلفت في  
عددها فقيل ثلثه وقيل اربعة وقيل اثنان وقيل حديث وقد جعلها كلها في خمس اربعين  
فبلغت اربعين حديثا لا يتغير متدين عن معرفتها لانها كلها صحيحة جامعة  
قواعد الاصول والفروع والاعمال والاداب ومكارم الاخلاق وعنده ذلك  
وانما بدأت بهذا الحديث ناسيا بايتنا ومنقدي اسلافنا من العلماء رضي الله  
عنهم وقد ابتداه امام اهل الحديث بلما دفعه ابو عبد الله البخاري صحبه  
وتقل جماعة ان السلف كانوا يستحبون افتتاح الكتب بهذا الحديث تنبيها للطلاب  
على تصحيح اليه وارادته وجهه الله تعالى بجميع اعماله البارزة والخرفية وروى  
عن الامام ابي سعيد عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله قال لو صنعت كتابا بدأت في اول  
كل باب منه بهذا الحديث وروى عنه ايضا قال من اراد ان يصنف كتابا  
فليبدأ بهذا الحديث وقال الامام ابو سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب  
الخطابي ان نفعي الامام في علومه رحمه الله كان المستند موف من شيوخنا يستحبون  
تقديم حديث الاعمال بالنيات امام كل شيء نيتنا ومبتدأ من امور الدين وعموم  
الحاجه اليه في جميع انواعها وهذه احرف من كلام العارفين في الاخلاص  
والصدق وقال ابو العباس عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انا يعطي الرجل على فخذ  
شئ وقال ابو محمد سهل بن عبد الله المشيخي رحمه الله تظن الكفاية في تفسير  
الاخلاص فلم نجد واغنى هذا ان يكون حركاته وسكناته في سره وعلايته لله تعالى  
وحده لا يمازج شي لا نفس ولا هوي ولا دنيا وقال السري رحمه الله لا تغفل



للناس شيئا ولا تنزل لهم شيئا ولا تقط لهم شيئا ولا تكشف لهم شيئا وروينا عن جيب  
 ابن ابي ثبات التابعي رحمه الله انه قيل له حدثنا فقال حتى نحكي اليه وعن ابي عبد الله  
 بن سفيان بن سعيد التوري رحمه الله قال ما عالجني شيئا اشد علي من نبي انا شريك  
 علي وروينا عن ابي عبد الله رحمه الله قال ما عالجني شيئا اشد علي من نبي انا شريك  
 رسالتا المشورة قال الاخلاص من اخذ اخراجه الطاعة بالصدق وهو ان يرب  
 بطاعته التقرب الي الله تعالى دون غيره من تصنع للخلق او انت باب محض عند  
 الناس ومحبة مدح من الخلق او شي سوي التقرب الي الله تعالى قال ويصح ان  
 يقال الاخلاص تصفيه الفعل عن ملاحظة الخلق قال وسعت ابا علي العتاف  
 رحمه الله يقول الاخلاص التوقيف عن ملاحظة الخلق والصدق التوقيف عن ملاحظة  
 النفس فالمخلص لا ياله والصادق لا اعجاب له وعن ابي يعقوب السوسي  
 رحمه الله قال من شئني اخلاصهم الاخلاص اجتناب اخلاصهم الى اخلاصهم وعن  
 ذي النون رحمه الله قال ثلاث علامات الاخلاص استواء المدح والذم من  
 العامة ونيان روية الاعمال في الاعمال واقتضا ثواب العمل في الاخر وعن  
 ابي عثمان رحمه الله قال الاخلاص نسيان روية الخلق بدوام النظر الى الخلق  
 وعن حذيفة المرعشي رحمه الله قال الاخلاص ان تستوي في فعل العبد في الظاهر  
 والباطن وعن ابي علي الفضيل بن عياض رحمه الله قال ترك العمل لاجل الناس  
 ربا والعمل لاجل الناس ترك والاخلاص ان يعافيك الله منها وعن ابي عبد الله  
 قال الاخلاص ان لا يركب علي علمه غرضا من الدين ولا خطا من الملوك وعن  
 يوسف بن الحسين رحمه الله قال اعز شي في الدنيا الاخلاص وعن ابي عثمان  
 قال اخلاص العوام ما لا يكون للنفس فيه حظ واخلاص الخواص ما يجري عليهم  
 لاجلهم فتنبذوا منهم الطاعات وهم عنها يعزل ولا يتبع لهم عليها روية ولا يها  
 اعتدادوا **م**ا الصدق فقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا  
 مع الصادقين **ق**ال القشيري الصدق عماد الامرو به تامه وفيه نظامه

وقال من علامة الصديق ان يكون لصديق صديقه صديقا وقال ليس سرور بعدل  
 صحبه الاخوات ولا غم بعدل من اقم وقال لا تنقص في حق اخيك اغما د ا على مودته  
 وقال لا تبدل وجهك الي من يكون عليه ردك وقال من ركب فقد وثقك ومن  
 جفاك فقد اطلقك وقال من لم لك ثم بك ومن اذا ارضيته قال فيك ما ليس فيك  
 وقال الكيس العاقل هو النطن المتعاقل وقال من وعظا خاه سراقته نصحه  
 وزانه ومن وعظه علاينه فقد فضحه وثنائه وقال من سام بنقه فوق باباوي  
 رده الله الي يمينه وقال القنوع خلي الاحرار وقال من تزين يا اطلقتك  
 ستره وقال القانع من اخلاق الكرام والتكبر من شيم اليبام وقال القانع  
 يورث المحبة والفتاة تورث اللامعة وقال الراغب انك قد اذنت من لا يركب  
 قدره وانت لم فضل من لا يركب فضله ن وقال اذ كنت في الحوايج فابدا بها  
 وقال من كتم سره كانت الحيرة في يده وقال النفاعات زكوة المروات وقال  
 ما ضحك من خطاء رجل الا ثبت صوابه في قلبه وهذا الباب واسع جدا لكن  
 ينبت بهذه الاحرف على ما سواها فص **ل** قد اشترت في هذه الفصول الطرق  
 من رجال الشافعي رضي الله عنه وبيان رحمان بنقه وطريقته ومنه ومن اباد  
 تحقيق ذلك فليطالع كتب المناقب التي ذكرتها ومن اهما كتاب البيهقي وقد  
 رأت ان اقتصر هذه الكلمات لئلا يخرج عن حد هذا الباب واجوبا اذكره  
 واستغفر من محاسن الشافعي رضي الله عنه وادعوله في كتابي وفي غيرها من  
 احوالي ان اكون مويا حقه او بعض حقه علي لما وصلني من كلامه وعلمه واشتغلت  
 به وغير ذلك من وجوه احسانه علي رضي الله عنه وارضاه واكرم منزله وشواه  
 وجمع بين دينه مع اجاباني في دار كرامته ونفعني انت يا ايه واتمنايت  
 الي صحبتك **ف**صل في احوال الشيخ ابي حنيفة مصنف الحاشية على احواله  
 رحمه الله كثيرة لا يمكن ان يستقصى كل واحد عن شخصي لكن اشير الي كلمات  
 يسيرة من ذلك ما يعلم بها ما سواها مما هالك والبالغ في اختصارها لعظمها

وإذا اغضبه

بلغ نقول من خط  
الشيخ رحمه الله



وكثرة انتشارها هو الامام المحقق المتقن المدقق ذو الفؤاد والعلوم المتكاثرة  
والنصايف النافعة المسجحات الزاهدة العابد الورع المعروض على الدنيا المقتل بقلبه  
على الاخرة الباذل نفسه في نصره دين الله تعالى الحيات الهوى احدا العلماء الصالحين  
وعباد الله العارفين الجامعين بين العلم والعبادة والورع والزهادة المواظبين على  
وظايف الدين واتباع هدي سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم اجمعين  
ابو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي القيروزي الباكي رحمه الله  
ورضي عنه منسوب الى فيروز ابا ذليده من شيراز ولد سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة  
وتفقه بفارس على ابي الفرج البضاوي وبالبصرة على الخزازي دخل بغداد سنة  
خمس عشرة واربعمائة وتفقه على شيخه الامام الجليل الفاضل ابي الطيب هريزي رحمه الله  
الطبري وجامع من مشايخ المعروفة وسمع الحديث على الامام الفقيه الحافظ ابي بكر  
البرقي وافي على بن نجاد وغيرهما من الائمة المشهورين وراي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في المنام فقال له يا شيخ فكم كان يفرح ويقول سماي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شيخا قال رحمه الله قال كنت اعيد كل درس مائة مرة فاذا كان  
في المائة بيت شعر لم يستشهد به حفظت الفصيدة كلها من اجله وكان عاملا بعلمه  
صارا على حشونه العيش معظم العلم مرايا العمل بدقايق الفقه والاحتياط كان  
يوما يمشي ومعه بعض اصحابه فغرض في الطريق قلبه من جره صاحبه فتماه  
الشيخ وقال انا علمت ان الطريق بيني وبينه مشترك ودخل يوما فوجد اليه كل  
طعاما على عادته فبسي فيه دينا فاذا ذكره في الطريق فرجع فوجده قد كسر  
ساعه وقال ربما وقع هذا الدينار من عنبري فتركه ولم يمه قال الامام الحافظ  
ابو سعد السعدي كان الشيخ ابو اسحق اماما ثابته والمدرس بغداد في النطاييه  
شيخ الدرر وامام العصر رحل اليه الناس من الامصار وقصده من كل الجوانب  
والافطار وكان يجرى في كني العباس بن سرج قال وكان زاهدا ورعا متواضعا  
متخفيا طريقا كريما ساجدا اطلق لوجه دايم البشر حسن المباله مبلج المحاوره

بلا دم

صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية  
او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه مسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع رواه الترمذي  
وقال حديث حسن وعنه ائمة الباهلي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فضل العالم على العابد افضل علي اياكم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
الله وملائكته واهل السموات والارض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على  
معلمي الناس الخير رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه ائمة سعيد الخدري  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يسمع مؤمن من خير حتى يموت  
مستناه الجنة رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه ائمة عباس رضي الله عنهما  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقيه استدعى الشيطان من الفقه عابد رواه  
الترمذي وعنه ائمة هريزي رضي الله عنه مثله وزاد لكل شيء عماد وعماد هذا  
الدين الفقه وما عبد الله بافضل من فقه في الدين وعنه ائمة هريزي رضي الله  
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الدنيا ملعونة ملعون ما فيها  
الا ذل الله وما والاها وعالم ملعون رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه ائمة البرقي  
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك طريقا يتبعني  
فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع ارجلها لجال العلم رضا وان  
العالم يستغفر له من ذنوبه السماوات والارض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد  
كفضل القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء لان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا  
درهما انما ورثوا العلم فمن اخذه فاعنه حظا فاق رواء ابوداود والترمذي وغيرهما  
وفي الباب احاديث كثيرة وفيما اشرفنا اليه كتابه واما الاثر من العلم  
فاكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر لكن ذكر منها احرفا مبينة كمن يشهد ان لا اله الا الله  
غيرها ومبينة عن علي رضي الله عنه كمن يعلم شرفا ان يدعيه من الجنة  
ويخرج اذا نسب اليه وكمن يحل ذمما ان يتبذل منه من موفيه وعنه ائمة هريزي رضي الله عنه



فخلوا العلم فان تعلمه لك حسنة وطلبه عبادة وهذا كونه تيسر والبحث عن جهات  
وتعليمه من اجل علم صدقه وبذله لاهله قربة وقال ابو مسلم الخولاني مثل العلم  
في الارض مثل النجوم في السماء اذا بدت لنا سرها تدواها واذا خفيت عليها تحيرونا  
وعنه **وهب بن منبه** قال يشعب من العلم الثروت وان كان صاحبه دينيا فالفقر  
وان كان مميئا والقرب وان كان فقيرا والعني وان كان فقيرا والنبل وان  
كان حفيذا والمباة وان كان وصيغا والسلامة وان كان سفيها وعنه **الفضيل**  
قال عالم فعمل يدعي كيبالي فيكون السموات وقال **عنه** ليس يستغفر لطلب  
العلم كل شيء اقله ان تمترك وقال **العالم** كالعن العذبة فقها دايما وقيل العالم  
كالسريع من مرتبه اقتبس وقيل العلم بحر سلك واستخرج من المال وهو يدفع عند  
واشتد فق من المال وقيل العلم حياه القلوب من الجبل ومصاح الجبار في  
الظلم به يتبع منازل الارار ودرجات الاجبار والتكرية ومدارسته من شح علي  
الصله وصاحبه محال مكرم وقيل مثل العالم مثل الحجة ياتيها التجدد وينتجها الافكار  
فتيامي كذلك اذا غار ما وما وفدا تنفع بها قوم ويترقوم يتفكرون اي يتقدمون  
قال **اهل اللغة** الحجة بفتح الحاء عين ما حار فيستشعر بالاعتقال فيها وقال  
الثاني رحمه الله طلب العلم افضل من حلاله النافله وقال **ليس** بعد الفرائض امر  
من طلب العلم وقال **من** اراد الدنيا فعليه بالعلم ومن اراد الآخرة فعليه بالعلم  
وقال **من** يحب العلم فلا يخبره ولا يكتسب منه وسنة معروفة ولا صدقة وقال  
العلم مروه من لا مروه له وقال **ان** لم تكن الفقهيا العاقلين اوكيا الله فليس  
ولي وقال **ما** اجدا ورع كالحقة من الفقهيا وقال **من** تعلم القرآن عظمت  
قيته ومن نظر في الفقه قبل قدده ومن نظر في اللغة رقب طبعه ومن نظر في الحساب  
جزل رايه ومن كتب الحديث فوئيت حجة ومن لم يصرف نفسه لم ينفعه علمه  
وقال **الحارث** رحمه الله في اول باب الفرائض من صحيحه قال عفته بن قامر رضي الله  
عنه تعلموا قبل الظاهر قال **الحارث** يعني الذين يتكلمون بالظن ومعناه تعلموا

اصل

والفقه الكف عن الخوض في دقائق الكلام مخالفة من اخلل شطر قاي عقابيه  
يصعب عليهم اخراجه بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاتقان بالتصديق  
الحازم وقد نص علي هذه الجملة جماعة من جذاق اصحابنا وغيرهم وقد بالغ امامنا  
الثاني رضي الله عنه في تحريم الاشتغال بعلم الكلام استدماغه واظهر  
في تحريمه وتعليط العقوبة لمقاطيعه وتبيين فغله وتغظيم الاثر فيه فقال  
لان يلقي العبد الله بكل ذنبا خلا الشك خير من ان يلقيه في الكلام والفلكه  
هذا المعنى كثير مشهور وقد صنف الغزالي رحمه الله في اخر امره كتابه  
المشهور الذي سماه لطام العوام عن علم الكلام وذكر ان الناس لهم عوام في  
هذا الفن من الفقهاء وغيرهم الا ان الناس الذين لا يكاد الاعصار تسبح بواحد  
منهم والله اعلم به ولو تشكك والجا ذاب الله في شئ من اصول العقائد لا بد من  
اعتقاده ولم يزل شكه لا تعلم دليل من ادله المتكلمين وحيث تعلم ذلك لذاته  
الشك وتحصيل ذلك الاصل **فصرع** اخلفوا في ايات الصفات واخبارها  
هل يحاضر فيها بالناويل ام لا فقال قائلون تناول علي ما يليق بها وهذا اشهر  
المنهيين المتكلمين وقال **احمد بن** لا تناول بل يسك عن الكلام في معناه ويركز  
علمها الى الله تعالى ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى واتفا صفات الحادث  
فيقال مثلا فون بان الرحمن علي العرش استوي ولا تعلم حقيقة معني ذلك والمراد به  
مع اننا نعتقد ان الله تعالى ليس كمثله شئ وان منزه عن الحلول وسمات الحداث  
وهذه طريقة السلفا وجاهيرهم وهي سلم ادلائل طالب الانسان بالخصوص في  
ذلك فاذا اعتقدنا تنزيهه فلا حاجة الي الخوض في المحاطة فيها لضرورة قبل  
لا حاجة اليه فان رغبنا فيه الى الناويل لرد مبتدع دحوة ناووا حينئذ وعلى  
هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا والله اعلم **فصرع** لا يلزم الانسان تعلم كيفية  
الوصو والصله وشبههما الا بعد وجوب ذلك الشئ فان كان بحيث لو صبر  
الي دخول الوقت لم يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل في الوقت فهل يلزمه التعلم



في وقت رويته الفقه الى الصحيح ما جزم به شيخنا الذي لم يقدم علم باليمن  
 السعي الى الجموع لم يجد منته قبل الوقت **سواء** اذا كان الواجب على المولى ان  
 يعلم الكيفية على الفور وان كان على التراخي كما يحج فاعلى التراخي ثم الذي يحجب من  
 ذلك كله ما يتوقف اذا الواجب عليه غالباً دون ما يطرأ عليه نادراً فان وقع وجب  
 التعلم حينئذ وفيه تعلم ادلة القبلة اوجه احدها فرض عين والثاني كفايه  
 واصحابها فرض كفايه الا ان يريد سفره فيتعين عموم حاجه المسافر الى ذلك **فسرع**  
 اما البيع والكاح وشبههما ما لا يجب اصله فقال امام الحرمين والفراي وغيرهما  
 يتعين على من اداه تعلم كفيته وتنطه وقيل لا يقال يتعين بل يقال يحرم الاقدام  
 عليه الا بعد معرفته غرضه وهذه العبارة اصح وعبارتها محمولة عليها وكذا  
 يقال في صلاة النافلة تحرم التدبير بها على من لا يعرف كيفيتها ولا يقال يجب  
 تعلم كيفيتها **فسرع** بكيفية معرفة ما يحل وتحريم من المأكول والمشروب والملبوس  
 وخوفاً مما لا يخفى به عنه غالباً وكذا الحكم عشرة الناس ان كان له زوجة  
 وحقوق المالك ان كان له مملوك فخذ ذلك **فسرع** قال الشافعي والاصحاب  
 رحمهم الله على الاباء والامهات تعليم اولادهم الصغار ما يتعين عليهم بعد البلوغ  
 فيعلمه الولي الطهارة والصلوة والصيام ونحوها ويعرفه غرضه من الزنا والقواطع  
 والسرقة وشرب المسكر والاذى والغيبه وشبهها ويعرفه ان بالبلوغ يدخل في التكليف  
 ويعرفه ما يبلغ به وقيل هذا التعليم مستحب والصحيح وجوبه وهو ظاهر نصه وما يجب  
 عليه النظر في ماله وهذا ولي قالنا المستحب مما زاد على هذا من تعليم قرآن  
 وادب وتغريفة ما يصلح به معاشه ودليل وجوب تعليم الولد الصغير والمملوك  
 قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا قال **علي بن**  
**ابي طالب** ومجاهد وقناده معناه علمهم ما يحجون به كمن النار وهذا ظاهر  
 وثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال كلهم راع ومسؤول عن رعيته ثم اجرة التعليم في النوع الاول في مال الصبي

علم من غير خط المؤلف  
 من غير خط المؤلف

فان

فان لم يكن مال فاعلى من تلقه نفقته واما الثاني فذكر الامام ابو محمد الحسين بن  
 مسعود البغوي صاحب التتبيب فيه وجهين وحكما غيره اصحابنا في مال الصبي  
 لكونه مصلحة له والثاني في مال الولي لعدم الضرورة اليه ولا علم ان الثاني في مال الصبي  
 اما جعلوا اللام مدخلا في وجوب التعليم لكونه الترتيب وهو واجبه عليه اذا  
 وحيث عليه من النفقة والله اعلم **فسرع** اما علم القلب وهو معرفة امراض  
 القلب والجسد والحجبة شبيهة بما قال الغزالي معرفة حدودها واسبابها وطبها وعلاجها  
 فرض عين وقال غيره ان رزق الكلفة قلبا سليما من هذه الامراض الموصلة لفساد ذلك  
 ولا يان منه تعلم دواها وان لم يعلم نظرا ان تمكن من تطهير قلبه من ذلك بلا تعلم  
 لزومه التطهير كما يان من ترك الزنا ونحوه من غير تعلم ادلة الترك وان لم يتمكن من  
 الترك الا بتعلم العلم المذكور فغير جيبته والله اعلم **فسرع** اما الثاني فرض كفايه  
 وهو تحصيل ما لا بد للناس منه في اقامه دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن  
 والاحاديث وعلومها والاصول والفقه والنحو واللغة والتصرف ومعرفة رواية الحديث  
 والاجماع والخلاف فاما ما ليس علما شرعيا واحتاج اليه في قيام ابرار الدنيا كالتعلم  
 الحساب ففرض كفايه ايضا فرض عليه الغزالي ولا يختلفوا في تعلم الصانع التي  
 هي سبب قيام مصالح الدنيا كالحياطة والفلادة ونحوها ولا يختلفوا ايضا في اصل  
 فعلها فقال امام الحرمين والفراي ليس فرض كفايه وقال الامام ابو الحسن  
 علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بالكيما الهلبي صاحب اتمام الحرمين وهو فرض  
 كفايه وهذا اظهر **قال** اصحابنا وفرض الكفايه المراد به تحصيل ذلك الشيء  
 من الكلفة من او بعضهم ويعم وجوبه جميع الخاطئين به فاذا فعله من تحصيل  
 الكفايه بعضهم فكلهم سواء في علم القيام بالقرآن في الثواب وغيره فاذا حصل على جاز  
 جمع ثم جمع فكلهم يقع فرض كفايه ولو اطيعوا كلهم على تركه اتم كل  
 من لا بد له من علم ذلك وامكنه القيام به او لم يعلم وهو فرض كفايه  
 العلم حيث يفي الى نقصير ولا يان من تركه غير اهل العلم ولا اشغل

سقط الحرف عن النسخة وادام  
 قام جمع حصل الكفايه



بالفقه وكيفية وظهرت نجاسته فيته ربحي فلاحه وتبرير فوجها انما يتعين  
عليه الاستئذان لقله من يحصل هذه المرتبة فينبغي ان لا يضيع ما حصله وهو قصد  
تحصيله واحدهما لا يتعين لان الشروع لا يغير المشرع فيه عند الاثني عشر  
ولو حلت البلدة عن مقت فقتيل تحرم المقام بها والاصح لا يحرم ان يمكن الذهاب  
سلامت واذ اقام بالفنوى انسان في مكان سقط به فرض الكفاية الى مساقته  
الفتور من كل جانب واعلم ان للقائم بفرض الكفاية من به على المقام بفرض العين  
لانه اسقط المخرج عن الامه وقد قد ما كلام امام الحرمين في هذا في فصل في  
الاشتغال بالعلم على العبادة القاصرة **الفصل الثالث** النقل وهو كالنقل  
في اصول الادلة والامعان فيها ولا القدر الذي يحصل به فرض الكفاية وكما تعلم  
العامي نوافل العبادات لغرض العمل لا ما يترتب به العلة من تيسر الفرض من النقل  
فان ذلك فرض كفاية في حقهم والله اعلم **فصل** فنذكر ان اقسام العلم الشرعي ومن  
العلوم الخارجة عنه ما هو محرم او مكروه ومباح فالمحرم كعلم الحرام فان حرام  
على المذهب الصحيح ربه قطع الجمهور وفيه خلاف تذكره في الجنايات حيث ذكره  
المصنف ان شاء الله تعالى وكما لفلسفه والشعيرة والتجيم وعلوم الطائعتين  
وكما كان سببا لانه انما يتولد من تفاوت في التجريم والمكروه كاشعار  
المولدين التي فيها عزل وبطالة والمباح كاشعار المولدين التي ليس فيها حذف  
ولا شيء مما يكره ولا ما يشترط في الشرع ولا ما يشترط عن الجيز ولا ما يجب على جيز  
او يستعان به عليه **فصل** في تعليم الطائعتين واقفا المستفتين فرض كفاية  
فان لم يكن من يصلح الواحد يتعين عليه وان كان جماعة يصلحون فطلب  
ذلك من احدهم فاستغنى عن الاخرين ذكره واوجهن في المغني والظاهر جريانها في العلم  
وما كان وجهه في امتناع احد الشهود والاصح لجبايته ويستحب تعلم من يترقى بالطالب  
وتحسنت اليه بالامكان ففقد روي في النسخ في استاذة عن ابي هريرة  
العبد قال كونا في اوسع الحديث رضي الله عنه فيقول مرحبا بوضيحه

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس كمن يبيعون  
ياؤنكم من انظار الارض تنفقون في الدين فاذا انتم فاستوصوا بهم خيرا **باب**  
**اداب المعلم هذا الباب واسع جدا** وقد جمعت فيه تقاير كثيرة  
لا يحتمل هذا الكتاب عشرة ما فاذا ذكر فيه ان شاء الله بنقائه فمن ادبه ادبه في نفسه  
وذلك في امور منها ان يقصد تعليمه وجه الله تعالى ولا يقصد توصلا الى غرض  
ديني في تحصيل مال او جاه او شهرة او سمعة او تميز عن الاشياء او تكثير المشغلين  
عليه او ما يخلع في اليه او خوف ذلك ولا يبين علمه وتعليمه بشي من الطمع في رفق  
يحصل له من مشتغل عليه من خدمه او مال او اخوها وان قل ولو كان على صورة  
الهدية التي لو لا اشتغاله عليه لما اهداها اليه ودليل قنائه ما سبق في باب ذم  
من اراد بعلمه غير الله من الايات والاحاديث وقد صح عن ابي جهم انه قال  
وردت ان الخلق تعلموا هذا العلم على ان لا ينسبوا الى من دفعه وقال رحمه الله  
ما اظن احد قط على العلية ووددت اذا ناظرت احدا ان يظهر الحق على يديه ان  
وقال ما اظن احد الا ووددت ان يوفق ويسدد ويبان ويكون عليه رعاية من  
الله وحفظه وعن ابي يوسف رحمه الله قال يا قوم اريدوا بعلمكم الله فاني لم اجد احدا  
قط انوي فيه ان انما ضاع العلم اتم حتى اعلمهم ولم اجد احدا قط انوي فيه ان  
اعلمهم العلم اتم حتى انتفع ومنها ان يتخلق بالحاسن التي وردت في الشرع بها وحسب  
عليها والحلال الحميدة والتيسر المرجية التي لا تشد اليها من الزهد في الدنيا والتفكر فيها  
وعدم المبالغة بمقائنها والسخا والحدود ومبادئ الاختلاف وطلاقة الوجه من غير ربح  
الى جند الخلاصة والحلم والبشر والشفقة عن ذيل الكسب وملازمة الورع والخشوع  
واستكناه والوقار والسواضع والخشوع واجتناب الفجور والكار من المرح وملازمة  
الاداب الشرعية الظاهرة والخبية كالنظف بازالة الارياخ وتشد الاكيط  
فان الله الرأب الرحيم واجتناب الروابح المكروهة والسخر الحية ومنها  
الحذر من الحسد والزياد والاعجاب واختلاف الناس وان كانا دونه بدرجات

قطر



وهذه ادوا وامراض مبتلى بها كثيرون من اصحاب الانفس الخسنيات وطريقه في نفي  
الحسد ان يعلم ان حكمه الله اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الانسان فلا يعترض من ولا  
يكفه ما اقتضته الحكمة ولم يدعه الله استرازا من المعاصي وطريقه في نفي الدنيا  
ان يعلم ان الخلق لا يستعونه ولا يضره ولا يفيده فلا يبتغى على مجراعاتهم فيتعيب نفسه  
ويضرب به ويحبط عمله ويركب بخط الله تعالى وسوء رصانه وطريقه في نفي  
الحجاب ان يعلم ان العلم فضل من الله تعالى ومعه عاربه فان الله ما اخذ وله كما اعطى  
وكل شئ عنده بمقدار اجل مسمى فينبغي ان لا يعجب بشئ لم يخترعه وليس ما كماله  
ولا على يقين من دونه وطريقه في نفي الاحتجاج بالآيات بما ادب الله تعالى قال الله  
تعالى ولا تزكوا انفسكم هو اعلم من اني وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم  
من كان هكذا النبي به دونه اتقى لله تعالى واطهر قلبا واخلص به وان كفي  
علما ثم انه لا يعلم ما اذا تجتم له وله ففي الصحيح ان احكم حيل اهل الجنة الحديث  
ونسأل الله العايفه من كل دار ومننا استعمل له الحاديات التيسير والتهليل وكفوا  
من الادكار والدعوات وسائر الاداء بالشرعيات ومنها اداها من اقرته الله تعالى  
في علانيته وسره بحفاظ على قراة القرآن وتوافل الصلوات والصوم وغير ما  
معه ولا على الله تعالى في كل امره معتددا عليه مفوضا في كل الاحوال امره اليه  
وهو من اهمها انه لا يدل العلم ولا يذهب به الى مكان يرب الى من يعلم منه وان كان  
المعلم كمالا قدر بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف واخارهم في هذا كثره مشهوره  
مع الخلق وغيرهم فان دعنا اليه ضروره او اقتضت مصلحة راجحة على نفسه ابدا  
رجوا انه لا يارب ما دامنا في هذه وعلى هذا اجل ما جاءه من بعض السلف  
في هذه او منها انه اذا فعل فعلا صحيحا جائزا في نفس الامر ولكن ظاهره انه حرام او  
مكروه او محلل بالمره وكفوا ان يفتني به ان تجرأ حكامه ومن رآه يفعل ذلك  
بحقيقته ذلك الفعل ليشعروا وليلابوا بظنهم الباطل ولا يلبثوا وعنده  
ويبتغى الاشتغال بعلمه ومن هذا الحديث الصحيح انه لا يفتني به **فصل** في ادابه

منه

ادبه في درسه واشتغاله فينبغي ان لا يزال مجتهدا في الاشتغال بالعلم قراة واقرأ ومطالعه  
وتقليفا ومباحثه ومنه اكره وتصنيفا ولا يستنكف من التعلم من هو دون من سبق  
او نسب او شهره او دينه او في علم اخر بل يحرم على الغايه ممن كانت عنده وان كان  
دونه في جميع هذا ولا يسبح من السؤال عما لا يعلمه فقد روي عن عمر وابنه  
رضي الله عنهما قالان ردا في وجهه رقعته وعنه **فصل** في المجاهد لا يعلم العلم مستحي ولا متكبر  
وفي الصحيح عن عبايشه رضي الله عنها قالت نعم الانسان الانصار كثر ممنع من الجاه  
ان يتفقه في الدين وقال سعيد بن جبير لا يزل الرجل عالما ما تعلم فاذا نزل  
العلم وطن انه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو اجهل ما يكون وينبغي ان لا يفتنه  
ارتفاع منصبه وشهرته من استفادته ما لا يعرفه فقد كان كثير من السلف يستفيدون  
من تلامذتهم كما ليس عندهم وقد ثبت في الصحيح روايته جماعة من الصحابة عن ابي يعنى وروي  
جماعات من التابعين عن تابعي التابعين وهذا امر من شيعب ليس بالعباد وروي  
عنه الترمذي عن سفيان بن عيينه وثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قرأ القرآن كقراءة علي ابي بكر رضي الله عنه وقال لربي الله ان اقرأ عليك  
فاستبسط العلم هذا فوايد منها يا نا القاضع وان القاضل لا يمتنع من القراءة على  
المفتول وينبغي ان تكون ملازمة الاشتغال بالعلم في مطلوبة ورأس ماله فلا  
يستغفل بعينه فان اضطر الى غيره في وقت فعل ذلك الغير بعد تحصيل وظيفته من  
العلم وينبغي ان يعتني بالتصنيف اذا تاهل له منه بيطلع على خفايق العلم ودقايقه  
ويثبت معه لانه يضطر الى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع  
على مختلف كلام الامة ومتنقده وواضح من شكله وحججه ومن ضيقه وحزنه  
من ركبته وما لا اغراض عليه من غيره وبه يتصف المحقق بصفه المجتهد فيجد كل  
الحذر ان يشرع في تصنيفه لم ياهل له فان ذلك اجرة في دينه وعلمه وعرضه فيمجدد  
ايضا من اخرج لتصنيفه من يد الامة بتدبيره وفرادته فيه وتكرره وتكرره  
على اصح العبار وانما لا يوضح ايضا كما ينبغي الى الكاكة ولا يجوز انما لا يفتني

كثير



الى الحق والاستفلاق وسبغ ان يكون غناؤه من التصنيفات لم يستقل به اكثر والمراد  
هذان لا يكون هاتان مصنفين عن تصنيفه في جميع السانين فان غني عن بعضها  
فليصنفه من غيره ما يزيد زيادته في تصنيفه ما مع ما فانه من الاساليب والى  
تصنيفه فيما يعبر الاستفاد به ويكثر الاحتياج اليه وليقتن بعلم المذهب فان من اعظم  
الانواع نفعا وله يستلزم المنسك على المعظم من نافع العلوم ومن ادابه اداب تعلمه  
اعلم ان التعليم هو الاصل الذي به تقوم الدين وهو يوم من محاق العلم فهو من هم  
امور الدين واعظم العبادات والادب من وصايا الله تعالى واذا اخذ الله  
ميثاق الذين اتوا الكتاب بسينه للناس ولا يكتمونه وقال تعالى ان الذين يكتمون  
ما اتركنا الاية وفي الصحيح من طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يبلغ الشاهد منكم  
الغائب والآحاد ث معناه كثره والاجماع متفق عليه ويجب على المعلم ان يقصد  
بتعليمه وجه الله تعالى لما سبق وان لا يجعله وسيلة الى غرض دنيوي فيستحق  
في هذه كون التعليم آلة العبادات ليكون ذلك كائنا له على تصحيح اليه وتخرجنا  
له على صيغته من محكم دانه مخافة فوات هذا الفضل العظيم والحسين  
الحسين قد لواء ينبغي ان لا يمنع من تعليم احد لكونه غير صحيح اليه فانه يرحى له  
حسن اليه ورباعية كثير من المبتدئين بالاشتغال بتصحيح اليه لضعف  
بقوسهم وقلة انهم موجبات تصحيح اليه فالاستماع من تعليمهم يودي الى تقويت  
كثير من العلم مع انه يرحى ببركها العلم تصحيحها اذا اسن العلم وقد قالوا طلب العلم  
غير الله فاني ان يكون الله معناه يات عاقبته ان صار الله و ينبغي ان يورد  
المعلم على التدرج بالاداب السنية والشيم المرضية ورياضته نفسه بالاداب  
والدقائق الحقة ونقوده الصيانه في جميع اموره الكامنه والجليله فاول ذلك  
ان يحرصه باقواله وافعاله المتكررات على الاخلاص والصدق وحسن  
النيات ومراقبة الله تعالى في جميع الخطات وان يكون دائما على ذلك حتى  
المات ويعرفه ان بذلك تفتح عليه انوار المعارف ويتشرح صدره

21  
ويتغير من قلبه ينابيع الحكم والطايف ويارك له في حاله وعلمه ويوفق للاصايب  
في قوله وفعله وحكمه ويظهره في الدنيا وبصره عن التعلق بها والركون اليها  
والاعتزال بها ويذكره انها فانيته والاخره ايته باقته والثاب لها في والاعراض  
عن الغاي وهو طريق الجارمين وادب عباد الله الصالحين وينبغي ان يرسنه  
في العلم ويذكره بفضائله وفضائل العلماء وانهم ورثه الانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم ولا ريبه في الجودا على من هذه وينبغي ان يكون عليه ويعتني بمصالحه كاعتنايه  
بمصلح نفسه وولده ويحريه محربي ولده في الشفقة عليه والرفق بامام بصلحه والبصر  
على عياله وسواده ويحذره في سوادب وجفوه تعرض منه في بعض الاحيان فان  
الاسان معرض للتفريط وينبغي ان يحب له ما يحب لنفسه من الخير ويكره  
له ما يكره لنفسه من الشر في الصحيحين يوم من احكم حتى يحب لاجنه ما يحب لنفسه  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اكرم الناس علي كلبني الذي تحط الناس حتى  
يجلس الى لو استطعت ان لا يقع الذباب على وجهي لغلت وقوتي روايه ان الذباب  
يقع عليه فيؤذي وينبغي ان يكون سمحا بديل متصلا من العلم شديدا بالقباه الى منفعه  
متسلطا في فادته طائفة مع رفيق ونصيحه وارشاد الى المهمات وتخرج عن حفظ  
ما ينلدهم من الفوائد النفيسات ولا ينخر عنهم من انواع العلم شيئا يحتاجون  
اليه اذا كان الطالب اهلا لذلك ولا يلقي اليه شيئا لم ياهل له لئلا يفسد عليه كاله  
فلو سأل المتعلم عن ذلك لم يجبه ويعرفه ان ذلك يضره ولا ينفعه رانه لثمره  
ذلك سجال شقيقه ولطفنا وينبغي ان لا يتعظم على المتعلمين بل يلين لهم ويتواضع  
فقناروا التواضع لاحاد الناس قال الله تعالى واحضض جياك للمؤمنين وعن  
عياض بن حماد رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اوحى الى ان تواضعا  
رواه مسلم وعن ابنه مريم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تقصت  
صدقه من مال وما زاد الله عبدكم من الاعمال وما تواضع احدكم لرافعه الله رواه مسلم  
هذان في التواضع لمطلق الناس فكيف هؤلاء الذين هم كاولاده مع ما هم عليه من



الملازمة لطلب العلم ومع ما لهم عليه من حق الصحة وتزودهم اليه واعتمادهم  
عليه وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من تعلمون ولمن تعلمون منه وعن  
الفضل بن عياض رحمه الله ان الله عز وجل يحب العالم المتواضع ويغض العالم  
الجارح ومن تواضع لله تعالى ورثته الحكمة وينبغي ان يكون حرصا على تعليمهم  
منه ما به مؤثر له على جوارحه نفسه ومصلحه ما لم تكن ضروره ويرحب بهم عند اقبالهم  
اليه لحديث ابي سعيد السابق ويظهر لهم البشرى وطلافا للوجه وتحسن اليهم  
عمله وماله وجاهه بحسب التيسر ولا يحاطب الفاضل منهم باسمه بل بكنيته  
وكونها في الحديث عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكفي اصحابه اذا ما لهم وتيسره لأمورهم وينبغي ان يتفقد هم ويكال عمر غاب  
منهم وينبغي ان يكون باذلا وسعيه في تفهيمهم وتقريب الفايده الي اذهانهم حرصا  
على هدايتهم وفيهم كل واحد حسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله ولا يكثر  
به عما يحتمله لا مشقة وتحاطب كل واحد على قدر درجته وبحسب فهمه وهمته  
فيلتقي بالاشارة لمن يفهمها ثمما خفقا وتوضح العبارة لغيره ويكررها لمن لا  
يحفظها الا بتكرار ويذكر الاحكام موضعها بالامثلة من غير دليل لمن لا يتحفظ  
له الدليل فان سهل دليل بعضها ذكره له وتذكر الدليل لمحملةا ويذكر هذا ما ينبغي  
علي هذه المسئلة وما يشبهها وحكم حكمها وما ينفار بها وهو مخالف لها ويذكر  
المرق بينهما ويذكر ما يرد عليها وجوابه ان امكنه وبين الدليل الضعيف  
لا لا يغتن به فيقول استدلوا بكنا وهو ضعيف كذا وبين الدليل المعتمد  
ليعتمد وبين له ما يتعلق بها من الاصول والامثال والاستعار واللفات  
وبينهم على غلط من غلط فيها من المصنفين فيقول مثلا هذا هو الصواب واما  
ما ذكره فلان فغلط او فضعيف فاصدا الصحيحة لا يغير به لا التفتيش  
للمصنف وبين له على التذلل قواعد المذهب التي لا تنحصر غالبا كقول  
اذا اجتمع سب وباشرة قدما المباشرة واذا اجتمع اصل وطاهر فبين المسئلة

غالبا فزلان واذا اجتمع قولان قديم وجديد فالجديد بالاجديد الا في سبائل  
معهوده سندها فربما ان شاء الله تعالى وان من قبض شيئا لغرضه لا يقبل قوله  
في الرد الى المالك ومن قبضه لغرضه المالك قبل قوله في الرد الى المالك لا في غيره  
وان الحدود تنسقط بالتمسك وان الامين اذا شرط ضمن وان العدالة والكفاية  
شروط في الولايات وان فرض الكفاية اذا فعله من يحصل به المطلوب سقط  
الخرج عن الباقي والاثنا عشر الكلم بالشرط الذي قد مناه وان من ملك انشاء عقد  
ملك الاقرار به وان النكاح والسب مبيحان على الاحتياط وان الرخص  
لا يتاح بالمعاصي وان الاعتبار في الايمان بالله تعالى او الطلاق والعتاق  
غيره ما ينبغي التحلف الا ان يكون المستحلف قاضيا مستحلفا لله تعالى لدعوى  
لحقه فان الاعتبار بينه القاضي او ابيه ان كان الكالف يوافق في الاعتقاد  
فان كالفه كحفي استخلف شافعا في شفعه الجوار فقبيل يعتبر بينه وجهان  
وان اليمين التي يستخلف بها القاضي لا تكون الا بالله تعالى وصفاته وان الضمان  
بحب في مال المثلث يفي حق سوا كان مملوكا او غيره بشرط كونه من اهل الضمان في  
حق المثلث عليه فقولا من اهل الضمان اخرا من اهل المثلث المسلم مال حربي  
ونفسه وعكسه وقولا في حقه اخرا من اهل العبد مال سيده الا ان  
يكون المثلث قاتلا خطأ او شبهة عمد فان اديه على عاقبته وان السيد لا يثبت  
له مال في ذمة عبده ابتداء وفي ثبوته دوا ما رجحان وان اصل الجادات الطهارة  
الا الحمر وكل ميت مسكر وان الحيوان على الطهارة الا الكلب والخنزير وفسد  
احدها وسين له بهلا ما يحتاج اليه وينسبط له من اصول الفقه وترتيب  
الادلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس واستصحاب كمال عند من يقول  
به وبين **النوع** الاقضية ودرجاتها وكيف استتم الادلة وبين  
حد الامر والي والعموم والخصوص والمجمل والمبين والسام والمسخ وان  
تضييع الامر على وجهه وانه عند تجرده يحل على الرجوب عند جماهير الفقهاء



وان اللفظ يحمل على عمومته وحقيقته حتى يرد دليل تخصيصه ومجانته ان قسم الحكم الشرعي  
خمس الوجوب والندب والتحريم والكره والاباحة وينقسم باعتبار احتياالي صحيح  
وفاسد فالواجب ما يندم تاركه شرعا على بعض الوجوه احترازاً من الوجوه المومع والمجرب  
وفيل ما يستحق العقاب تاركه فهذا لا يصح ما قيل فيه والمدرب ما ربح ففعله شرعا  
والمكروه ما نهى عنه الشرع بما عجز جازم والمباح ما جاز الشرع بانه لا فرق بين  
فعله وتركه في حق الملكة والصحة من العقود ما تنبأ شره عليه في من  
العبادات ما اسقط القضاء والباطل والفاسد خلاف الصحيح وسيله جمل من  
اما المشهورين من الصحابة فمن بعدهم من العلماء والاختيار واسانهم وكما هم واعصارهم  
وطرق حكمائهم ونوادهم وضبط المشكل من اسانهم وصفاتهم وتمييز المشتبه  
من ذلك وجمل من الالفاظ اللغوية والعرفية المتكررة في الفقه ضبطاً لتكاملها  
وختفي معانيها فيقول هي مفتوحة او مضمومة او مكسورة فيخففه او تشده موزنه  
ام لا وعربية او عجمية او معربة وهي التي اصلها عجمي وتكلمت بها العرب مصروفة او  
عسرها مشتقة ام لا مشتركة ام لا متزادة ام لا وان المهموز والمشد تحذفان  
ام لا وان يبالغه احرك ام لا وبسبب ضبط من قواعد التصريف كقوله ما  
كان على فعل افتح الفا وكسر العين فنصارعه بفعل افتح العين الا حرفاً ما بينهما  
الفتح والكسر من الصحيح والمقتل فالصحيح دون عشرة احرف كغم وبسبب  
والمقتل كورت ورتق وورم ووري الرند وغيرهن وان ما كان من الاسماء  
والامعال على فعل كسر العين جاز فيه ايضا اسكانها مع فتح الفا وكسرها فان كان  
الثاني او الثالث حرف خلق جاز وجه رابع فعل كسر الفا والعين واذا وقعت  
سلسلة عن به لطيفه او ثمانية اسل عنه في المعانيه منه عليها وغرفه كالمها في  
كان لا يكون تعليمه اياهم كل ذلك تدريجاً شياً شيئاً فجمع لهم مع طول  
الزمان حمل كثرات وبيد ان يحصرهم على الاشتغال في كل وقت  
ويطال بهم في اوقات اعاده محفوظاتهم ويبالغهم عما ذروه لهم من الممانعة وحده

وجازم والمجرب  
ما ربح ففعله شرعا

حافظاً مراعيًا له الكرمه واشتغ عليه واشتاع ذلك ما لم يحفظ فساد حاله باعجاب وكفه  
ومن وجده مفصلاً عنقه الا ان يحاف تنقيده ويعيده له حتى يحفظه حفظاً راسخاً  
وينصفهم في البحث فيعترف بفائده بفوقها بعضهم وان كان صغيراً ولا يحيد احداً  
منهم لكنه لخصيله فالجسد حرام للجانث وهذا استد فانه بمنزلة الولد ونصيته  
يقود الى معلمه منها نصيب واقر فانه مربية وله في تعليمه وتخرجته في الاخرة  
الثواب الجزيل وفي الدنيا الدعا المستمرة والثنا الجليل وينبغي ان يقدم في تعليمهم  
اذا اراد حوا الاستيق فالاسبق ولا يقدمه في المنة من دروس الارض والافق  
واذا ذلهم درسا تحري تفهيمهم بالسير الطرق ويذكره من سلا متيناً واضحاً  
ويكر كما يشكك من معانيه والفاظه الا اذا وثق بان جميع الحاضرين تفهمونه  
بدون ذلك واذا لم يكمل البيان الا بالتصريح بعبارة يستجيب في العادة من ذكرها  
فلينذكر ما تخرج اسمها ولا يمنع الحيا وكرامة الادب من ذلك فان ايضاحها  
اهم من ذلك وانما تسجل الكناية في مثل هذا اذا علم بها المقصود علماً جليلاً  
وعلى هذا التفصيل يحمل ما ورد في الاحاديث من التصريح في وقت والكناية في وقت  
ويؤخر ما ينبغي تاجيره ويقدم ما ينبغي تقديمه ويقت في موضع الوقف ويجعل  
في موضع الوصل واذا وصل مجلس الدرس على رغبة فان كان مسجلاً لما كالتحت  
على الصلاة ويتعبد مستقبل القبلة على طهارته متربعاً ان شاء وان شامحتيناً  
وعنده الدرس يوقار وثباته تطيقه يحسن ولا يعقبن بفاحر الشيا  
ولا يقتصر على خلق يسب صاحبه الى قلبه مروه وتحسن خلقه مع طبايه  
ويوقر فاضلهم تعلم او سن او شرف او صلاح ويخوذ ذلك ويتلطف بالباقيين  
ويرفع مجلس الفضل ويكرمهم بالقيام لهم على سبيل الاحتزام وقد يذكر القسام  
من التحقيق عنه وقد جمعت جزا فيه الترخيص فيه ودلالة الجواب  
عن ما توهم كراهته وينبغي ان يصون به عن العت وعيبيه عن  
تفريق النظر للاجابه وليتفت الى الحاضرين الشنا فاصداً بحسب الحاجة للخطاب



وتجلس في موضع سرور وجهه لكلهم ويقدم على الدرس تلاوة القرآن ثم يسئل  
 وتحمده الله تعالى ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ثم يدعو للعلماء  
 الماصين ومشايجهم وقادريه والخاصين وقساير المسلمين ويقول احسب الله ونعم  
 الوكيل لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اعوذ بك من ان اضل او اضل او ازل او ازل او اضل  
 او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم او اظم  
 ثم الحديث ثم الاصول ثم المذهب ثم الخلاف ثم الجدل ولا يذكر الدرس وهو  
 ما يزعج له رضى او جوع او مدافعة الحديث او شدة فرح وغم ولا يطول مجلسه  
 تطويلا لا يملهم او يمنهم ثم بعض الدرس او ضبطه لان المقصود ان يادبهم وضبطهم  
 فاذا صاروا الى هذه الحال انما المقصود ان يكون مجلسه واسعا ولا يزعج صوته  
 ان ياده على الحجة ولا يخفصه خفضا يمنع بعضهم كالجمعة ويصون مجلسه  
 من اللغظ والخاصين عن سوا الادب في المباحته واذا ظهر من احد هم شي من مباحي  
 ذلك تلطف في دفعه قبل انتشاره ويذكرهم ان اجتماعنا ينبغي ان يكون لله تعالى  
 ولا يليق بنا المناقضة والمناجزة بل ثباتا الرفق والصفاء واستفاده بعضنا  
 من بعض واجتماع قلوبنا على ظهور الحق وحصول الفائدة واذا سال سائل  
 عن عجزه فلا يسخر من مثله واذا سئل عن شيء لا يعرفه او عجزه الدرس ما  
 لا يعرفه فليقل لا اعرفه او لا اتحققه ولا يستلذذ عن ذلك فمن علم العالم  
 ان يقول فيما لا يعلم لا اعلم او الله اعلم فقد قال ابن مسعود رضي الله عنه  
 يا ايها الناس من علم شيئا فليقل به ومن لم يعلم فليقل الله اعلم فان من العلم  
 ان يقول لا اعلم الله اعلم قال الله تعالى ليس به صلى الله عليه وسلم قلوبا اسلم  
 عليه من اجر وما انا من المتكلمين رواه البخاري وقال غم من الخطا  
 رضي الله عنه نيتا عن التكلف رواه البخاري وقالوا ينبغي للعالم ان يورث  
 اصحابه لا ادري معناه يكثر منها ويعلم ان مقتضى التحقيق ان قول العالم  
 لا ادري لا تضع من لثته بل هو دليل على عظم محله وتقواه وكال معرفته

لان المتكلم لا يصبره عدم معرفته مسائل معدودة بل يستدل بقوله لا ادري على  
 تقواه وانه لا يجازف في فتواه وانما يمتنع من لا ادري من قل علمه وقصر  
 معرفته وصغرت تقواه لانه يجازف لقصوره ان يسقط من غير الحاضر من هذه  
 جهالة مثله فانه باقائه على الجواب فيما لا يعلم يؤول الى الغم والعظم ولا يرفع  
 ذلك عن ما عرف له من القصور بل يستدل به على قصوره لانا اذا رأينا المحققين  
 يقولون في كثير من الاوقات لا ادري وهذا القاصر لا يقولها ابد علما انهم  
 يتورعون لعلمهم وتقواهم وانه يجازف بحمله وقله دونه فوقع فيما فرسته  
 وانصف بالحذر منه لفساد دينه وسؤطوبته وفي الصحيح عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور **فصل**  
 وشي في العلم ان يطرح على اصحابه ما يراه من مستفاد المسائل وتجبر بذلك انها هم  
 ويظهر فضل الفاضل وتبين عليه بذلك ترغيبا له وللباقين في الاشتغال  
 والفكر في العلم وليتدربوا بذلك ويعتادوه ولا يغفروا غلظ منهم في كل  
 ذلك الا ان يرى تعينه مصلحة له واذا فرغ من تعليمهم او القادرين عليهم  
 امرهم باعادته ليس يحفظهم له فان اشكل عليهم منه شيء عاودوا التمسك به  
 اضاحه **فصل** ومن امر ما يورث به ان لا يتأذى ممن يقرأ عليه اذا قرأ  
 على غيره وهذه مصيبة يستل بها جملة المعلمين لاجل قوتهم وفساد دينهم وقوم من  
 الدلائل الضخمة على عدم ارادتهم بالتعليم وجه الله الكريم وقد قدما على  
 رضي الله عنه الاعتلاط في ذلك والتاكيد في التحذير منه وهذا اذا كان المعلم  
 الاخر اهلا فان كان فاسقا او مستدعا او كثير الغلط وخوذا ذلك فليحذر من  
 الاعتناء به وبالله التوفيق **باب آداب المعلم**  
 اما آدابه في نفسه ودرسه فكا داب المعلم وقد اوصفنا ما ينبغي ان يظهر  
 قلبه من الادناس ليصلح لقبول العلم وحفظه واستثماره ففي الصحيحين عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله



واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وقالوا يطيب القلب للعلم كطيب  
 الارض للزراعة وينبغي ان يقطع العلائق التي اغلته عن كمال الاجتهاد في  
 التحصيل ويرضى باليسير من القوت ويصبر على ضيق العيش قال **الثاني** رضي الله  
 عنه لا يطلب اخذ هذا العلم بالملك وعن النفس فيعلم ولكن من طلبه بذل النفس  
 وضيق العيش وخذ مئة العلماء افلم وقال ايضا لا يترك العلم الا بالصرى على ذلك  
 وقال **الثالث** ايضا لا يصلح طلب العلم الا لمفلس فقيل ولا الغني المكفي فقال ولا  
 للغني المكفي وقال **الرابع** مالك بن انس رحمه الله لا يبلغ احد من هذا العلم ما يريد حتى  
 يصنعه الفقر ويوترع على كل شيء وقال **الخامس** ابو حنيفة رحمه الله يستعان على  
 الفقه بجمع الهم ويستعان على حذف العلائق باليسير عند الحاجة ولا تترك  
 وقال **السادس** ابراهيم الاخرى من طلب العلم بالعاقبة ورث الفهم قال **الخطيب** بغدادى  
 في كتابه الجامع لا يابى الراوى والسامع يستحب الطالب ان يكون غنيا ما  
 امكنه لا يقطع العلم الاشتغال بحقوق الزوجه والاهتمام بالمعيته عن كمال طلب  
 للعلم والخروج بخيركم بعد المائتين خفيف الحاد وهو الذي لا اهل له ولا ولد  
 وعن ابراهيم بن ادهم من بقود اخذ النسا لم يعلم يعني اشتغل بهن وهذا في غالب  
 الناس لا الخواص وعن سيف بن الثوري اذا شرب نوح فقد ركب البحر فان ولد له  
 فقد كسبه وقال **الثامن** سفين لرحل تزوجت قال لا قال اما تدرى ما انت فيه  
 من العافيه وعن بشر الحافي من لم يخرج الى النساء فليستق الله ولا يالف اخاذهن  
 قلت وهذا كله موافق لمنهبا فان منهبا ان من لم يخرج الى النكاح  
 استحب له تركه وكذا ان اخذ نوح وعجز عن موته وفي الصحيحين عن ابي امامه بن  
 زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اما تركت تعبدى فنته هي  
 اصتر على الرجال من النساء وفي صحيح مسلم عن ابي عبد الله الخدي رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال ان الدنيا خضرة وان الله مستطعمكم فيها فينظر كيف تحلون  
 فاتقوا الدنيا واتقوا الناس فان اول فتنه بني اسرائيل كانت الدنيا وينبغي له ان

والله اعلم

خطه

يتواضع للعلم والمعلم فينواضع له بياله وقد امرنا بالتواضع مطلقا فلما اولي  
 وقد قالوا العلم حرب للمتنعالي كاسل حرب للكان العالي ويتقاد لمعلمه وشاورة  
 في امورها بامرهم كاستقاد المريض لطبيب يحاذق ناصح وهذا اولي لتفاوت  
 ثم بينهما ان قالوا ولا ياخذ العلم الا من كملت اهليته وظهرت ديانته  
 وتحققت معرفته واشتهرت صيادته وسيادته فقال قال ابن سيرين ومالك  
 وخلاف من السلف هذا العلم دين فانظر واعمن تاخذون دينكم ولا يلقى في اهليته  
 التعليم ان يكون كثير العلم بل ينبغي مع كثره علمه بذلك الفز كونه له معرفة في الحلة  
 غيره من القنون الشرعية فانها من شطه ويكون له ذرية ودين وخلق جميل وذهن  
 صحيح واطلاع تام قالوا ولا ياخذ العلم عمر كان اخذه له من بطون الكتب من غير  
 فراه على مشيخ او شيخ حاذق ممن لم ياخذ الا من الكتب يتبع في التحقيق ويكثر  
 من الغلط والخريف وينبغي ان ينظر معلمه بعين الاحتكام ويعتقد كمال  
 اهليته ورجحانه على اكثر طبقاته موافق لما استقاعه به ورسومه ما سمعته  
 منه في ذهنه وقد كان بعض المتقدمين اذا ذهب الى معلمه يصدق بشي وقال  
 اللهم استبرئ عيتي معلمي عني ولا تذهب بركه علمه مني وقال **الثاني** رضي الله  
 كت اصح الورقة بين يدي مالك رحمه الله صفحا رقيقا هيبه له لا يسمع فيها  
 وقال **الثالث** الربيع والله ما اجترأت ان اشرب الماء والثاني في ينظر الى هيبه له  
 وقال **الرابع** حمدان بن الاصبهاني كنت عندك ليك رحمه الله فانه بعض اولاد المهدي  
 فاستند الى الحائط وسأله عن جدك فلم يمتنع اليه واقبل علينا ثم عاد فعاذ  
 مثل ذلك فقال استخف بالحلف فقال شريكه لا وكر العلم اهل عند الله تعالى  
 من ان اصيعة فجاءه علمه كسبه فقال شريكه هكذا يطلب العلم وعن علي  
 ابن ابي طالب رضي الله عنه قال من حق العالم عليك ان تسلم على القوم عامه وحصه  
 بالحق وان تجلس امامه ولا تشرب عنده بيده ولا تغرب عنك غيره فقال  
 ولا تقولن قال فلان خلاف قوله ولا تغتابن عنه احدا ولا ترفعن مجلسه

والله اعلم

خطه



ولا تأخذ بثوبه ولا تلح عليه اذا كسل ولا تسمع من طول صبحته فانما هو كالنحلة  
تنظر مني يسقط عليك منها شيء ومن ادب **المعلم** ان يخبري رضي المعلم وان  
خالف ولا يغتاب عنده ولا يقبلي له سلا وان يرد عيسته اذا سمعها فان عجز فارق  
ذلك المجلس وان لا يدخل عليه بغير اذن واذا دخل جماعة قد موافقهم واسمهم  
وان يدخل كامل الهيئة فارغ القلب من الشواغل متطهر منتظما سواك وقصص تبارك  
وظهر واناله كراهه راجد وبسليم على الحاضر من كلهم بصوت يسمعون اسما على محققا  
ويحضر الشيخ بزيادة الكرام وكذلك يعلم اذا انصرف في الحديث الامر بذلك ولا  
الثناء الى من انكره وقد اوصحت هذه المسئلة في كتاب بالاذكار فان ولا  
تخطا رقات الناس في مجلس حيث انتهى المجلس الا ان يصرح له الشيخ او الحاضر  
بالقندم والتخطي او يعلم من حالهم ايتا ذلك ولا يقيم احدا من مجلسه فان اثر غيره  
بجلسه لم يجزه الا ان يكون في ذلك مصلحة للحاضرين بان يغيب عن الشيخ وبذا كره  
مناكره نتفع الحاضرون بها ولا يجلس وسط الحلقة الا لضرورة ولا يجلس صاحب  
قال الارضا قما واذا فصح له فقد وضع يده على القرب من الشيخ ليعلم كلامه  
فهما كاملا بلا مشقة وهذا بشرط ان لا يرفع في المجلس على افضل منه ويأب  
مع رفقة وحاضري المجلس فان تادبه معهم تادب مع الشيخ واحترام المجلس  
ويقعد فعدة المتعلمين لا تقعد المعلمين ولا يرفع صوته رفعا بل يغمض  
حاجبه ولا يضحك ولا يكثر الكلام من غير حاجة ولا يعيب بيده ولا يغيرها  
ولا يلتفت بلا حاجة بل يقبل على الشيخ مضيقا اليه ولا يسيقه الى شرح  
مسئلة او جواب سوال الا ان يعلم من حال الشيخ ايتا ذلك ليستسلم على  
فصيلة المتعلم ولا يفرغ عليه عند تغلق قلب الشيخ ومملوء غنة ونعاسة  
واستفازة وكذا ذلك مما يشق عليه او يمنع استيفاء الشرح ولا يبدل  
عن شيء في غير موضعه الا ان يعلم من حاله انه لا يكرهه ولا يلهي في سوال  
الحكا نصيحا ويغتنم سواله عند طيب نفسه وفراغه ويندطف في سواله ويحسن

داك

خطابه ولا يسبحي من سوال عما اشكل عليه بل يستوضحه الا استباح من رفق  
وجهه رفق علمه ومن رفق وجهه عند السؤال ظهر نقضه عند اجتماع الرجال  
واذا قال لنا الشيخ انتم فلا يقل نعم حين تتضح له المقصود انصاحا طيبا لا يكذب  
ويغتر بالعلم ولا يسبحي من قولوا له نعم لان استنباطه يحصل له مصاحح غلبه  
واجله من العاجل حفظ المسئلة وسلامته من كذب ونفاق اظهره نعم ما كسر  
يكن فهمه ومنها اعتقاد الشيخ اعتناؤه ورغبته وكال عقله ورغبته وملكه  
لنفسه وعدم نفاقه ومن الاجل ثبوت الصواب في قلبه دائما واعتياده  
منه الطريقة المرضية والخلق الرضية وعن الخليل بن احمد من اجل الجهل  
بين الحيا والافقة وسبغ اذا سمع الشيخ يقول مسئلة او يحكي حكاية وقد تحفظها  
ان يصغي لها صغارا لم يحفظها الا اذا علم من حال الشيخ ايتا علمه بان المعلم حافظها  
وسبغ ان يكون حريصا على التعلم مواظبا عليه في جميع اوقاته ليلا ونهارا وحضر  
سفر ولا يفتقر من اوقاته قريبا في ليل العلم الا بقدر الضرورة لاكل ونوم قد را  
لا يفتقرها وكونها كاستراحة يسهل لانا له الملك وشبه ذلك من الضرورات وليس  
بعاقل من امك درجه وراثته الا يلبس بل فونها وقد قال الثالث رضي الله عنه  
في رسالته حق على طلب العلم بلوغ غاية فهمهم في الاستكثار من علمه والضر على كل عارض  
دون طلبه واخلاص اليه لله تعالى زيادة ادراك علمه نصا واستسباطا والرجعة الى الله تعالى  
في العون عليه وفي صحيح مسلم عن يحيى بن ابي كثير قال لا يستطاع العلم براحه الجسم  
ذكره في اواخر المواقيت الصلاة قال الخطيب البغدادي احوذ اوقاف الحفظ  
للاستحار ثم نصف النهار ثم الغداة وحفظ الليل انفع من حفظ النهار ووقت الجوع  
انفع من وقت الشبع قال واحذوا ما كن الحفظ الغزن وكل موضع بعد عن  
المياهات قال وليس محمود الحفظ حضرة الثياب والحضرة والادناء  
وقوارح الطرق لانهما تنفع غالب الخلق وسبغ ان يصبر على جفنة شيخه  
وسو خلقه ولا يصد ذلك عن ملائحته واعتقاده كالمدينا والافعاله

ورثه





ظاهرها الفاديات صحيحة فابعد عن ذلك الاقليل التوفيق واذاجناه الشيخ  
ابتدأ هو بالاعتناء واطهر ان الذب له والعت عليه فذلك انفع له دينا ودينا  
وابقى لقلب شيخه وقد قالوا من لم يصبر على ذلك التعلم فمعه في غاية الجاهل  
ومن صبر عليه الامر الى اخره والدينا ومنه الاثر المشهور عن ابن عباس  
رضي الله عنه ذلك طالب مغرر مطلوب ومن ادبه الحكم والآثام وان تكون  
هوسه عاكفة فلا يرضى باليسير مع امكان كثير وان لا يسوف في اشتغاله  
ولا يورخ تحصيل فائدة وان قلت اذا كنت كسرها وان امر حصولها بعد  
ساعة لان للتأجيلات ولا تفي في الرمز الثاني يحصل غيرها وعن  
الربيع قال لمرار الشافعي الكلابهار ولا يابا ليل لاهتمامه بالتصنيف ولا  
يجل نفسه ما لا يطبق مخافه الملك وهذا يختلف باختلاف الناس واذا  
جامع بين الشيخ فلم يجد استظه ولا يفوت درسه الا ان يجاوز كراهه  
الشيخ لذلك بان يعلم من حاله الاقراني وقت يعينه فلا يثق عليه بطلب  
القرآن في غيره قال الخطيب واذا اوجده بالام لا يتأذن عليه بل يصبر  
حتى يستيقظ او ينصرف والاختيار الصبر كما كان لرب عباس والسلف  
تفعلون وينبغي ان تغتم التحصيل في وقت الفراغ والنشاط وحال  
التياب ونوع البدن ونباهة الخاطر وقلة السواغل قبل عوارض البطالة  
وارتفاع المنزل فقدر روبا عن عمر رضي الله عنه تفقهوا قبل ان شودرا  
وقال الشافعي رضي الله عنه تفقه قبل ان ترأس فذا رأيت فلا  
سبل الى التفقه ونعتني تصحيح درسه الذي تحفظه تصحيا مشقنا  
على الشيخ لم يحفظه حفظا محكما ثم بعد حفظه يخره مرات ليسخ رسكا  
شاكلا ثم يراعه بحيث لا يزال محفوظا جيدا ويتقوى درسه بالحمد لله  
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء للعلم وشايعه ووالديه  
وسائر المسلمين ويحكي درسه بحديث اللهم اركل لامي يذكورها

٢٦  
ويادوم على تكرار محفوظاته ولا يحفظا ابتداء من الكتب استقلاليا بل يصح على  
الشيخ كما ذكرنا فلا استقلال بذلك من اضر المفاسد والى هذا اشار الشافعي رحمه الله  
بقوله من تفقه من اكتب ضيع الاحكام وليذكر محفوظاته ولدم الفكر فيها  
ويعتني بما جعل فيها من الفوائد وليس اقل بعض حاضري حلقته الشيخ في المذاكرة  
قال الخطيب وافضل المذاكرة مذاكرة الليل وكان جماعه من السلف يفعلون  
ذلك وكان جماعه منهم يلبون من العشاء وربما لم يقوموا حتى يسعوا اذان الصبح  
وينبغي ان يبدأ من درسه على المشايخ وفي الحفظ والتكرار والمطالعة بالاهم  
فالاهم واول ما ينبغي به حفظ القرآن العزيز فهو اهم العلوم وكان السلف  
لا يعملون الحديث والفقه الا من حفظ القرآن واذا حفظه فليجهد في الاشتغال  
عنه الحديث والفقه وغيرها اشغالا كمودي الى نسيان شي منه او نسيه  
للسكان وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن مختار ويبدأ بالاهم ومن  
اهمها الفقه والحديث والاصول ثم الباقي على ما تيسر ثم يشتغل  
بالمشايخ محفوظاته ويعتد من الشيوخ في كل فن اكثرهم في لسانه السابقة  
فان امكنه شرح دروسه كل يوم فليعمل والا فليقتصر على المراجعة من درسين وثلاثة  
وعندها واذا اعتد شيخا في فن وكان لا يذوق بقرائه فان الفقه على غيره فليقل  
ايضا على ثمان وثلاث واكثر ما لم يثا ذوا فان تاذي المعتمد فليقتصر عليه ولا ي  
قلبه فليقتصر على الاشتغال ومقد فدم انه ينبغي ان لا يتأذى من هذا  
واذا نعت المحفظات انتقل الى بحثا كبر منها مع المطالعة المنتقنة والعناية  
الدائمة المحسنة وتعليق ما رآه من النقايس والغريب وحل المشكلات  
ما يراه في المطالعة او يسمعه من الشيخ ولا يجترن فائدة يراها او يسمها في اي فن  
كانت بل يبادر الى كتابتها ثم ليأطبع مطالعة ما كتبه وليلازم حلقته الشيخ  
وليقتن كل الدروس ويعتق غيرها ما امكن فان عجز اغنى بالاهم ولا يوشح  
بجوبته فان الايتا را بقرب مكره فان داي الشيخ المصلحة في ذلك وقت فاشار



به امثل امره وينبغي ان يرشد رفقتهم وعزيزهم من الطلبة الى مواطن الاستفقال  
 والفائدة ويذكر لهم ما استفادوه على جهة التذكير والمناكرة وبارئاهم بما رآه  
 في علمه ويستبين قلبه وتتأكد المسائل معه مع جزيل ثواب الله تعالى ومن  
 بذلك كان مضده فلا يتيت معه وان ثبت كذا في غير ولا يجسد احد ولا يخفى  
 ولا يعجب منه وقد قدما هذا في ادب العلم فاذا فعل ما ذكرناه وتكاملت اهليته  
 واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف وحبذا في الجمع والتأليف تحقيقا على ما ذكره  
 مثبتا في نقله واستنباطه متخيا ايصاح العبارات وبيان المشكلات متجسدا  
 العبارات المركبات والاحكام الوهابيات مستوعبا معظم احكام ذاك الفن غير  
 فخل شي من اصوله منها على القواعد فتلك تظهره الحقائق وتكشف المشكلات  
 وتطلع على الغوامض وتخل المعضلات ويعرف من مذاهب العلماء والراجح من المروج  
 ويرفع عن الجمود على محض التقليد ويحقق بالامية المجتهدين اوفياء بهم ان وفق  
 لذلك والله التوفيق **فصل** في ادب شريك في هذا العالم والتعلم ينبغي لكل  
 منها ان لا يخل بوظيفته بعرض من عرض خفيف ونحوه مما يبدن معه الاشتغال ويستغني  
 بالعلم ولا يسأل الخذلان غفلا ولا يستحق حوايا في الحديث النه عن غلو في  
 المسائل وان يعتني بحصيل الكتب شرعا واستغاره ولا يشغل بشيئا ان حصلت الشري  
 لان الاشتغال اهم الا ان يتعد الشري لعدم التمر او عدم الكتاب مع نقاسته فيمنه  
 والافلينه ولا يفت بحسن الخط بل يصحبه ولا يرضى الاستغارة مع امكان تحصيله  
 ملكا فان اشتغاله ينبغي له ان لا يفت الاستغارة على صاحبه ولا يكبل عن تحصيل  
 الفائدة منه ولا يستغ من اعارته غيره وقد جازى في الاطراف الكتب المستغارة  
 عن السلف شيئا كثيرا نرا ونظنا رويها في كتاب الخطيب كما هو لاجل  
 الداعي منها عن الزمري اياك وغلو الكتب وهو حبسها عن اصحابها وعن القصد  
 ليس من فاعل الورع ولا من فاعل الحكما ان لخدماء رجل وكفاية فحسب غنه  
 ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه **قال** الخطيب ويسبب حبسها امتنع غير واحد من اعادتها

خطه  
 العلم  
 قال في الغناء

منه ما لم

ثم

ثم روي في ذلك جلا عن السلف واشتهر فيه اشيا كثيرة والمختار استحباب الامارة لمن  
 لا من رغبة في ذلك لانه اعانه على العلم مع ما في مطلق العار به من الفضل وروا عن  
 زكيه اول من له الحديث اعارة الكتب وعن سفيان الثوري من نخل العلم انما احدي  
 تلك ان يباه او يموت ولا ينفع به او تذهب كتبه وقال رجل لابي القاسم  
 اعز كتابك قال ان اكره ذاك فقال اما علمت ان المكارم موصولة بالمكاره فاعاره  
 وليست شرا لمعير الاحياء **فصل** في من ادب المعلم والمعلم وهو وان كانت  
 طوبى بالنسبة الى هذا الكتاب من مختصره بالنسبة الى هذا الكتاب في مختصره بالنسبة  
 الى ملجأ فيها وانما قصدت بآراء ما ان يكون الكتاب جامعاً لكل ما يحتاج اليه طالب العلم  
 والله التوفيق اعلم ان هذا الباب يحتمل جدا فاجبت تقديمه لعموم الحاجة اليه وقد صفت  
 في هذا جامع من اصحابنا منهم ابو القاسم الصيرفي شيخ صاحب الحاوي ثم الخطيب ابو بكر الحافظ  
 البغدادي ثم الشيخ ابو عمرو بن الصلاح وكل منهم ذكرنا في غير هذا الكتاب وذكرنا في المصنف  
 طالع كتب التلخيص وخلصت منها جملة مختصرة مستوعبة لكل ما ذكره في المصنف وصمت  
 ايضا بقايس من منقولات الاحباب والله التوفيق اعلم ان الاقتناء عظيم الخطر كبير  
 الموقر كنية الفضل لان المعنى وارث الالباب صلوات الله وسلامه عليهم وقاسم  
 بغير من الكفاية كونه معرض للخطا ولهذا قالوا المعنى موقع عن الله تعالى وروا  
 عن ابن المبارك قال قال العلم من الله تعالى وخلقته فليحذر كيف يدخل بينهم وروا  
 عن السلف فضلا خلف من التوقف عن الفياك اشيا كثيرة معروفة منها احرفا  
 بركا روي عن عبد الرحمن بن ابي ادراس عشرين وساية من الانصار من  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يبال احد هم عن المسئلة فيردوها هذا الى  
 هذا وهذا الى هذا حتى يرجع الى الاول في رواية ما منهم من يخذل بحديث  
 الاول وان اخاه كفاه اياه ولا يستغني عن شي الا واد ان اخاه كفاه الشيا وعن  
 ابن مسعود رضي الله عنه من فتي في كل ما يسأل فهو مجنون وعن الشعبي  
 والحسن بن الحسين بن فتح الحارثي قالوا ان احكم ليفتي في المسئلة ولو وردت

وان عاير به



علي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع لها اهل بدر وعمر عطاء بن السائب التابعي  
ادركت اقواما سالواهم عن النبي فماتوا وهو يريد وعمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ومحمد بن عجلان اذا اغفل العالم لا ادري اصبت مقائلته وعمر بن شفيق  
ابن عيينة وسخيون احبوا الناس على الفتيان اقلهم علما وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وفد سئل عن مسله فلم يحب فقيل له فقال جئت ابري ان الفضل في الشكوت او  
في الجواب وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت احمد بن حنبل يقول لا ادري وذلك فيما عرف  
الاقاويل فيه وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت ما كاسيل عن ثمان واربعين مسله  
فقال في شتيين فليست منها لا ادري وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت ما كاسيل عن ثمان واربعين مسله  
مسله فلا الحبيب في واحد منها وكان يقول من اجابة في مسله فينبغي قبل الجواب  
ان يعرض نفسه على الجنة والنار ويغضاضه ثم تحت وسيل عن مسله فقال  
لا ادري فقيل له مسله حقيقة سهله فغضب وقال ليس في العلم شيء حقيق وقال  
التابعي رضي الله عنه ما رايت احدا جمع الله تعالى في نفسه من الفتيان ما جمع في ابن  
عبيد بن اسود كنت منه عن الفتيا وقال ابو حنيفة لولا الفرق من الله  
تعالى ان يصيب العلم ما اقيمت يكون لهم الهنا وعلى الوردن واقوالهم في هذا  
كثرة معروفة قال الصيمري والخطيب قل من حرص على الفتيا وسابق اليها  
فما ر عليها الاقل توفيقه واضطرب في امره واذا كان كارهيا لذلك غير موثر له  
كما وجدته مندوحة واحال الامور على غيره كاستا المعونة له من الله اكثر الطلاع  
في جوابه اغلب واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تسال  
الامارة فالكلام اعطيت عن مسله اكد اليها وان اعطيت عن غير مسله اعنت  
عليها **فصل** في الخطيب ينبغي للامام ان ينصف في احوال المفتين في صلح للفتي  
اقره ومن لا يصلح منعه ونهاه ان يعود وتواضعه بالعقوبة ان عاد وطريق  
الامام الى معرفته من يصلح للفتوى ان يبال علما وقته ويعتد اجارا للموثوق بكم  
ثم روي بالسناده عن مالك رحمه الله قال ما اقيمت حتى تنادي سبعون الى اهل البلد

28  
وفي روايه ما اقيمت حتى سالت من هو اعلم مني هل يراي موصعا لذلك قال  
مالك ولا ينبغي لرجل ان يري نفسه اقل من شيء حتى يبال من هو اعلم منه **فصل**  
قالوا وينبغي ان يكون المفتي ظاهرا الورع مشهورا بالديانة الظاهره والحيات  
الباهره وكان مالك رحمه الله يعمل بما لا يرضيه الناس ويقول لا يكون عالما حتى  
يعمل في خاصه نفسه بما لا يرضيه الناس من الوزر كنه لم ياتهم وكان على نحو عن  
شيخه ربيعة **فصل** شرط المفتي كونه مطلقا مسلما ثقة مأمونا متميزا عن  
اسباب الفتق وخوارم المروءه فقيه للنفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح  
التصرف والاستنباط ميقظا سوا فيه الحر والعبد والمراه والاعمى والاخرس  
اذا كنت او فتمت اشارته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح وينبغي ان يكون كالدراوي  
في انه لا يؤمن فيه فزايه وعداوه وجرئعه ودفع ضرر لان المفتي في حكم مخير عن  
الشع بما لا يختص امره بشخص فكان كالدراوي كالكاشاهد وفتواه لا يربط  
بها التزام بخلاف حكم القاضي قال وذكر صاحب الكاوي ان المفتي اذا  
نابذ في فتواه شخصا معينا صار خصما معاندا فتد فتواه على من عاداه كما ترد  
شهادته عليه وانفقوا على ان الفاسق لا تصح فتواه ونقل الخطيب عنه  
اجماع المسلمين ونجى عليه اذا وقعت له واقعه ان يعمل اجتهادا نفسه واما المستور  
وهو الذي ظاهره العدله ولكن يخشى عداوته باطنا فقيه وجهان اصحهما جواز  
فتواه لان العدله الباطنه تقصر معرفتها على غير الفتناه والثاني لا يجوز  
كالشهاده والخلاف كالحلاف في صحة النكاح محصور المستورين قال  
الصيمري ويصح فتاوي اهل الاهواء والخوارج ومن لا ينفقه ببدعته ولا  
يفقه ونقل الخطيب هذا ثم قال واما الشراة والرافضة الذين يسبون  
السلف الصالح فتاويهم مردوده واقوالهم تافظه والقاضي كغيره  
في جواز الفتيا بالكلية هذا هو الصحيح المشهور من مذابح الشيوخ ورايت  
في بعض تعاليف الشيخ ابي حامد ان له الفتوى في العبادات وما لا يتعلق



بالقضاء وفي القضاء وجهان لا يصح بنا أحدهما الجوان لأنه اهل والثاني لأنه موضع  
لحقه وقال **ابن المنذر** ذكره الفتوى في مسائل الأحكام وقال **شريح** أنا أفصح  
ولا أفنى **فصل** قال **ابو عمرو** والمفتون قسمان مفتل وغيره فالمفتل بشرطه مع ما  
ذكرنا أن يكون تمام معرفته أدله الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس وما التحق بها على التفصيل وقد فصلت في كتب الفقه فنبهت منه  
أحمد وأن يكون عالما بما يشترط في الأدلة ووجوه دلائلها وكيف اقتباس الأحكام  
فيها وهذا يستند من أصول الفقه عارفا من علوم القرآن والحديث والناسخ  
والمسوخ والخو واللغة والمصنف واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي  
يتم كمن معه من الوفا بشرط الأدلة والاقتباس منها إذا دربر وارتياض  
في استعمال ذلك عالما بالفقه ضابطا لأحكام مسأله وتعاريفه فمن جمع هذه  
الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتادي به فرض الكتاب وهو المجتهد  
المطلق المستقل لأنه مستقل بالأدلة بغير تقليد وتقليد بمذهب أحد **فصل**  
**ابو عمرو** وما شرطناه من حفظه لمسايل الفقه لم يشترط في كثير من الكتب  
المشهوره لكونه ليس شرطاً لمصحب الاجتهاد لأن الفقه ثمرته فيتاخر عنه  
وشرط الشئ لا يتاخر وشرطه الأستاذ **ابو اسحق** الأسفرايني وصاحبه **ابو منصور**  
**البغدادى** وغيرهما واشترطه المفتي الذي يتادي به فرض الكتاب هو الصحيح وإن  
لم يكن كذلك في المجتهد المستقل ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه  
ثم يكفي كونه حافظا لمعظمه كما مرادراك الباب في ضرب وقيل  
يشترط أن يعرف من الحساب ما يصحبه المسائل الحسية الفقهية كلى **ابو اسحق**  
و**ابو منصور** فيه خلافا لأصحابنا والأصح اشتراطه ثم لما يشترط اجتماع العلم  
المذكوره في مفت مطلق جميع أبواب الشرع فأقامت في باب خاص كالمناكب  
والقراض في كفيه معونه ذلك الباب كذا فظهر به الغرالى وصاحبه  
**ابن بركة** أن يفتح البابا وغيرهما ومنهم من منعه مطلقا وأجاز **ابن الصباغ** في

عنه

العلم أيضا خاصة والأصح جواز مطلقا لنفسه **فصل** الثاني في المفتي الذي ليس  
مستقل ومن دهر طويل عدم المفتي المستقل وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى  
أئمة المذاهب المتنوعة والمفتي المنتسب إلى أحوال **فصل** ما إذا كان لا يكون مقيدا  
لأمامه مالا في المذهب ولا في دليله لأنضاف بصفة المستقل وإنما ينسب إليه  
سلوكه طريقه في الاجتهاد وأدعى الأستاذ **ابو اسحق** هذه الصفة لأصحابنا  
فحلى عن أصحابنا مالك وأحمد ودونوا وأكثر الخنفية أنهم صاروا إلى مذهبهم بغير تقليد  
لهم ثم قالوا الصحيح الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا  
إلى مذهبه الشافعي رضي الله عنه لا تقليدا له بل لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس  
أسهل الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفته الأحكام  
بطريق الشافعي رضي الله عنه وذكر **ابو علي** السجستاني كبير السنين المهمله نحو  
هذا فقال **ابن غنا** الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرحم الأقوال وأعدلها لأننا  
قلناه قد است **فصل** هذا الذي ذكرناه موافقا لما مر به الشافعي رضي الله عنه  
ثم المزني في أول مختصره وغيره بقوله مع إعلانه بنيه عن تقليده وتقليد غيره  
قال **ابو عمرو** ودعوى استنا التقليد عنهم مطلقا لا يستقيم ولأن الأئمة المعلوم  
من حالهم أحوال أكثرهم وكل بعض أصحاب الأصول ما أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي  
مجتهد مستقل ثم فتوى المفتي في هذه الحالة فتوى المستقل في العلم بها والاعتقاد  
بها في الاجماع والخلاف **فصل** الثانيه أن يكون مجتهدا مفتيا في مذهبه مامه  
مستقلا بتقدير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلة أصول مامه وقواعده  
وشرطه كونه عالما بالفقه وأصوله وأدله الأحكام تفصيلا بصيرا بحسب كل الإفتيه  
والمعاني تام الارتياض في التخرج والاستنباط فيما بالحاقها ليس منصوصا  
عليه لأمامه أصوله ولا يعرف عن شئ من شئ تقليد له لأجل أنه ببعض أدوات  
المستقل أن يحل الحديث إذا عرّبه وكثيرا ما اخل بها المفتي ثم تجد نصوص  
أمامه أصولا يشترط منها كفتل المستقل بنصوص الشرع وربما التفت في الحكم



بدليل امامه ولا يجتنب عن معارض كعمل المشتغل بالنصوص وهذه صفة اصحابنا  
اصحاب الوجوه وعليها كان ائمة الحكماء او اكثرهم والعامل في هذا مقلد لامامه  
لانه لم يظا مكرلام الاصحاب ان من هذا حاله لا ينادي به فرض ان كان به قال ابو عمرو  
ونظيره تادي الفرص في الفتوي وان لم يناد به احبنا العلوم التي بها استمداد  
الفتوي لانه قام مقام امامه المشتغل بغيره على الصحيح وهو جواز تقليد المبتدئين  
ثم قد يستقل المبتدئ في سله او باخص كما تقدم وله ان يغني فيما لا يتصل فيه  
لامامه بما يخرج على اصوله هذا هو الصحيح الذي عليه العلم والديه مقرر  
المفتين من مدد طويله ثم اذا افتتحت بحججه والمشتغلي مقلد لامامه لانه مقلد  
قطر امام الحرمين في كتابه الغاشي وما اكثر فوائد **قال الشيخ ابو عمرو**  
يخرج هذا على خلاف حكمه الشيخ ابو اسحق البسيلي وغيره ان ما يخرج  
اصحابنا هل يجوز نسبتته الى الشافعي والاصح ان لا يلبس اليه ثم تارة يخرج  
من نص معين لامامه وتارة لا يجد فيجوز على اصوله بان يجد دليل على شرط ما يخرج  
به امامه فيفتي موجه فان نصر امامه على شيء ونصر في سله تشبهها  
على خلافه فخرج من احدهما الى الاخر سمي فولا يخرجها وشرط هذا الخروج ان لا  
يوجد بين نصيه فرقان وجهه وجب ثقته رها على ظاهرهما ويختلفون كثيرا  
في القول بالخروج في مثل ذلك لاختلافهم في امكان الفرق قلت **واكثر**  
ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكره الحاله **الثالث** ان لا يبلغ رتبة اصحاب  
الوجوه اكنه فقيه النفس حافظ مذهب امامه عارفي بآدائه قائم بتقريبها  
بصور ويقرر في تحرير محمد ويضيف وينجح كنهه فصر عن اولاي بقصوره عنهم  
في حفظ المذهب او لا يتياض في الاستنباط او معرفه الاصول وكونها من  
ادواتهم وهذه صفة كثير من المتأخرين الى اواخر المائة الرابعة المصنفين  
الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال  
الناس اليوم ولم يحققوا الذين قبلهم في الخروج واخافوا بهم فكانوا ينسبون بها

الموسم

نيسط اوليك او قريباته او يفتي بغير المتقول عليه غير مقتصرين على القياس  
اجلي ومنهم من جمعت فتاويه ولا تبلغ في الخافها المذهب فبلغ فتاوي اصحاب  
الوجوه **الحال** ما لاجه ان يقوم بحفظ المذهب ونقله ونقصه في الواضحات  
والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير ادلته وتجزئ رافقته هذا يعتمد نقله  
وفتواه به فيما يجسبه من مسطورات مذهبه من نصوص امامه وتفرع  
المبتدئين في مذهبه وما لاجه منقول ان وجد في المتقول معناه بحيث  
يملك تقريره فكم لا فرق بينهما في الحاقه به والفتوي به وكذا ما يحلم  
اندر لجه تحت ضابط مذهب في المذهب وما ليس كذلك كجب اسامه عن الفتوي  
فيه ومثل هذا يقع نادرا في حق المذكور اذ يبعد كما قال امام الحرمين ان يقع مسله  
لم ينص عليها في المذهب ولا في معنى المنصوص ولا مسنده تحت ضابط  
وشرطه كونه فقيه الفقه اخطا في من الفقه **قال ابو عمرو** وسبغ ان يفتي  
في حفظ المذهب في هذه الحاله والتي قبلها يكون المعظم على ذهنه ويتمكن لدرسته من  
الوقوف على الباقي على قريب فصل هذه اصناف المفتين وهي خمسة وكل  
وكل صف منها يشترط فيه حفظ المذهب وفقه النفس فمن تصدي المفتين  
وليس بهذه الصفة فقد با بامر عظيم ولقد قطع امام الحرمين وغيره بان  
الاصول الماهر المتصرف في الفقه لا تحل له الفتوي مجرد ذلك ولكن وقعت له  
واقعه لزمه ان يبالعها ويتحقق به المتصرف النظار الحيات من ايه الخلاف  
ومحول المناظرين لانه ليس له الا ادراك حكم الواقعه استقلاله لقصور  
البته ولا يربطه امام لعدم حفظه له على لوجه المعبر كان قبل من حفظ  
كما او اكثر في المذهب وهو قاصر لمر تصيف بصفه احد من سبق ولا يجد العاي  
في مله غيره هل له الرجوع الى قوله والجواب ان كان في غير مله مفت  
يحد السبل اليه وجب التوصل اليه بحسب مكانه فان تعدد ذكر مسله للمفتي  
فان وجدها يعينها في كتاب موثوق بصحتها وهو من يقبل خبره ونقله

ولو



حكمها بنصه وكان العاوي فيها مقلدا صاحب المذهب قال ابو عمرو وهذا واحد  
 في ضمن كلام بعضهم والدليل بعينه وان لم يجد ما سطوره بعينه لم يتبعها على  
 سطوره عنده وان اعتقده من قياس لا فارق لانه قد يتوهم ذلك في غير  
 موضعه فان قيل هل المقلدان يفتي بما هو مقلد فيه قلت قطع ابو عبد  
 الله الحليم و ابو محمد الجويني و ابو الحسن الرواسي وغيرهم تحريمه وتكال  
 افعال المتردد في يجوز قال ابو عمرو وقول من منعه معناه لا يذره على صورة  
 من يقوله من عند نفسه بل يضيقه الى امامه الذي قلده فعلى هذا من عده  
 من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقه لكن لما قاموا مقامهم وادوا  
 عنهم عتدا معهم وسبيلهم ان يقولوا امثلا لمذهب الشافعي رضي الله عنه كذا او  
 نحو هذا ومن ترك منهم الاضافه فهو اكف بالمعلوم من الحال عن التضرع به  
 ولا يأس بذلك وذكر صاحب الحاوي في العاوي اذا عرف حكم حادثة بنا على دليلها  
 ثلثة اوجه احدها يجوز ان يفتي به فيجوز تقليده لانه وصل الى علمه  
 كوصول العالم والثاني يجوز ان كان دليلها كافي او سنة ولا يجوز  
 ان كان غيرهما والثالث يجوز مطلقا وهو الاصح والله اعلم **فصل**  
 في احكام المفتين فيه مسائل احدها الافتاء فرض كفايه فاذا استفتي  
 وليس في الناحية غيره تعيين عليه الجواب فان كان فيها غيره وحضر فلجواب  
 في حقهما فرض كفايه وان لم يحضر غيره فوجهان اصحهما لا يتعين لما سبق  
 عن ابي ابيلى والثاني في تعيينهما كالوجهين في مثله في الشهادة ولو سأل  
 عاوي عما لم يقع لم يجب جوابه **الثاني** انه اذا فتى بشي شر رجع عنه فان علم  
 المستفتي رجوعه ولم يكن عملا بالاول لم يحزن العلية وكذلك ان لم يفتوا  
 او استمر على نكاح بفتواه ثم رجع لزمه ببقائه كالمفتي اجتهاد من قلده  
 في القبلة في انما صلواته وان كان عملا قبل رجوعه فان خالف دلالات طعن  
 لزم المستفتي نقض عمله ذلك وان كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه

لان الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد وهذا التفصيل ذكره الصيمري والخطيب و ابو  
 عمرو واتفقوا عليه ولا اعلم خلافه وما ذكره الغزالي والرازي ليس فيه  
 نص صريح خلافه قال ابو عمرو اذا كان يفتي على مذهب امام فرجوع لكونه باله  
 قطعاً مخالفه نص مذهب امامه وجب نقضه وان كان في محل اجتهاد لان  
 نص مذهب امامه في حقه كمن الشارح في حق المجتهدين المستقل اما اذا لم يعلم  
 المستفتي رجوع المفتي فالحال المستفتي في عمله كما قبل الرجوع ويلزم المفتي اعلامه  
 قبل العمل وكذا بعده حين يحجب النقض واذا عمل بفتواه في ائلاف فان خطاه  
 وانما لنا القاطع بغير الاستاذاني سحق انه يصح ان كان اهلا للفتوي  
 ولا يصح ان لم يكن اهلا لان المستفتي قصر كذا حكمه الشيخ ابو عمرو وسكن  
 عليه وهو مشكل وينبغي ان يخرج النصفان على قول العزور المعروف في بابي  
 الغصب والنكاح وغيرهما او يقطع بعدم النصفان اذ ليس في الفتوى التام  
 ولا الجا الثالثه تحريم التماهل في الفتوي ومن عرف به حرم استفتاءه  
 فمن التماهل ان لا تثبت ويسرع بالفتوي قبل استيفائها من النظر  
 والاعتناء فان تقدمت معرفته بالمسؤول عنه فلا بأس بالمبادره وعلى هذا يحمل  
 ما نقل عن الماشرين من مبادره ومن التماهل ان تحمله لا غرض القاسده على  
 تتبع الحيل المحرمه او المكروهه والتفكك بالشبه طلبا للتخفيف من يوم  
 نفعه او التغلب على من يري بصره واما من صح تصدده فاحتسب في طلب حيله  
 كاستشهاده فيها لتخليص من ورطة عين وخوفه فذلك حسن جميل وعليه حمل ما جا  
 عن بعض السلف من نحو هذا كقول سيفين انا العلم عندنا الاخصه من نفعه  
 فاما التشديد فيحسمه كل احد ومن الحيل التي فيها شبهه ويدم فاعلمها  
 الحيله السريجه في سد باب الطلاق الرابعه ينبغي ان لا يفتي في حال  
 تغير خلقته وتشتغل قلبه ومنعه التامل كعطر كغضب وجوع وعطش وحزن  
 وفرح غالب وغاسل وملل او حرج او مرض او ولد او ممانعه حدث

والفكر



وكل حال يستغل فيه قلبه ويخرج عن حدة الاعتدال ان افني في بعض هذه الاحوال  
وهو يري انه لم يخرج عن الصواب كما زوان كان خاطرها الخامسة المختار  
للمصدي الفتوي ان ينبغي بذلك وجوب ان ياخذ عليه رزقا من بيت المال الا ان  
يتعين عليه وله كفايه فيخرج على الصحيح ثم ان كان له رزق لم يخرج اخذ جره اصلا  
وان لم يكن رزق فليس له اخذ جره من اعيان من يفتيه على الاصح كالحاكم وخال  
الشيخ ابو كاتم القريني من اصحابنا فقال له ان يقول يمين ان اشدك قولا واما  
كتاب الخط فلا فاذا استأجره على كتابه الخط جاز قال **التصريح** والخطيب  
لو اتفق اهل البلد فاجلوا له رزقا من اموالهم على ان يتفرغ لفتاويهم كان احسا  
المسببه فقال ابو المنظر السمعاني من اصحابنا له فتولها بخلاف الحاكم فانه  
لين ثم حكاه قال ابو عمرو وينبغي ان يحرم قبولها ان كانت رثوه على ان يفتيه  
بما يريد كافي الحاكم وسائر ما لا يقابل بموضع قال **الخطيب** وعلى الامام  
ان يفرض لمن نصب نفسه لتدبير الفتوة والفتوي في الاحكام ما يفتيه  
عن الاحتراف ويكون ذلك من بيت المال ثم روي وابا سادة ان عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه اعطى كل رجل من هذه صفته مائة دينار  
في السنة **السادس** لا يجوز ان يفتي في الايمان والافرار وحوكمها  
تأمنفلق بالالفاظ الا ان يكون من اهل البلد اللاقط او مترد من رثته  
في الجزية برادهم من الفاظهم وعرفهم فيها **السابع** لا يجوز لمن كانت  
فتواه نقلا للمذهب اتمام اذا اعتمد الكتب ان عتده الاعلى كتاب موثوق  
بصحته وانه مذهب ذلك الامام فان وثق بان اصل التصنيف هذه  
الصفة لكن لم يكن هذه النسخة معتدلة فليست تظهر شيخه متفقه وقد حمل  
له الثقة من نسخة غير موثوق بها في بعض في المسائل اذا اري الكلام منتظا وهو  
خير فظن لا يفتي عليه لدرسته موضع الاعتقاد والفتوي في لم يجد الا في  
نسخة غير موثوق بها فقال ابو عمرو ويظهر في وجهه موافقا لاهول المذهب وهو

اهل الحق مثله في المذهب لو لم يجد منه منقول لافله ان يفتي به فان ارا د  
حكايته عن قائله فلا يقل قال الشافعي مثلا كذا وليقل وجد عن الشافعي  
كذا او بلغني عنه وحو هذا وان لم يكن اهلا لتخرج مثله لم يخرج له ذلك فان  
سبيله النقل المحض ولم يحصل ما جوزه ذلك وله ان يذكره لا على سبيل الفتوي  
مفصحا كما له فيقول وحديثه في نسخة من كتاب الفلاني ويحرم قلبه  
لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي رضي الله عنه اذا اعتمد النقل ان يفتي بمصنف  
ومصنفين وكذا من كتب المتقدمين واكثر المناشرين لكثرة الاختلاف  
بينهم في الجزم والتمسك لان هذا المفتي المذكور انما ينقل مذهب الشافعي  
ولا يحصل له وثوق بان ما في المصنفين المذكورين ونحوها هو مذهب الشافعي او  
الراجح منه لما فيها من الاختلاف وهذا مما لا يتشكك فيه من له ادبي اس  
بالمذهب بل قد يحرم نحو عشرة من المصنفين شي وهو كذا في النسبة الى  
الراجح في المذهب وكما لم اعلم الجمهور وربما خلف الشافعي رضي الله  
او نصوصا له وسنن في هذا الشرح ان شاء الله تعالى امثله ذلك وارخو  
ان ثم هذا الكتاب انه يستغنى به عن كل مصنف ويعلم به مذهب الشافعي علما  
قطعا ان شاء الله تعالى الشامة اذا افني في حادثة ثم حدثت مثله فان  
ذكر الفتوي الاولى ردليلها بالنسبة الى اصل الشرح وان كان مستقلا او  
الى مذهبه ان كان منسبا افني به كذا نظرا وان ذكرها ولم يذكر دليلها  
ولا طرأ اما يوجب رجوعه فقيل له ان يفتي بذلك والاصح وجوب تحيد النظر  
ومثله القاضي اذا حكم بالاجتهاد ثم وقعنا مسله وكذا جدي الطبع في التيسيم  
والاجتهاد في القبله وفيها الوجهان قال **القاضي** ابو الطيب في حقيقته  
في اجاب استنبال القبله وكذا العاصي اذا وقع له مسله في اجابها ثم رقت  
له فيكونه السؤال الثاني يعني على الاصح قال الا ان يكون مسله يكثر وقوعها  
ويشق عليه اعاد السؤال عنها فلا يلزمه ذلك ويكفي السؤال الاول فيثبته



الثاسعه ينبغي ان لا يقتصر في فتواه على قوله في المسئلة خلاف او قولان او  
وجهان او روايتان او يرجع الى رأي القاضي ويخوذ لك هذا ليس بجواب  
ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به فينبغي ان يحزم له بما هو المراجحة فان لم  
يعرفه توقف حتى يظهر او يترك الاكتفاء وكان جماعة من كبار اصحابنا يستمعون من  
الاكتفاء في حجة الناس في فصل في اديب الصوري فيه مسائل اديبا يلزم المغني  
ان يسير الجواب كما يسير الاستكمال ثم لئلا يقتضار على الجواب شقا فان لم يعرف  
لسان المستفتي كفا ترجمه ثقته واحدا لا خبر وله الجواب كتابه وان كانت الكتابه  
على خطر وكان القاضي ابو حامد كثير الهرب عن الفتوى في الرقاع قال **الصميري**  
وليس من الادب كون السؤال بخط المفتي فاما ما ملأ به ويهديه فواسع وكان  
الشيخ ابو اسحق الشيرازي قد كتبنا سوالا على ورق له ثم يكتب الجواب واذا كان  
في الرفعه مسائل فالاحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال ولو ترك الترتيب فلا  
باس وبيشه عني قول الله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين  
اسودت واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب فانه خطا ثم لئلا ان  
يستفصل السائل ان حضر ويقتيد السؤال في رفته اخرى ثم يحكي هذا الويل واسلم  
وله ان يقتض على جواب احد الاقسام اذا علم انه الواقع لسائل ويقول هذا  
اذا كان الامر كذلك اوله ان يفصل الاقسام في جوابه ويذكر حكم كل قسم كمن هذا  
كرهه ابو الحسن القاسبي من ابيه المالكيه وعنه وقالوا هذا يعلم للناس المجوز  
واذا لم يجد المفتي من رايه فصل الاقسام واجتنب في رايها واستيقا بها  
الثانيه ليس له ان يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقع اذا لم يكن في  
الرفعه تعرض له بل يكتب جواب ما في الرفعه فان اراد جواب ما ليس فيها فليقتل  
وان كان الامر كذلك ولنا في جوابه كذا واستخرج العلم ان يزيد على ما في الرفعه ما له  
تعلق بهما يحتاج اليه السائل لجدت هو الطهور وماؤه الحار يشبهه الثالث  
اذا كان المستفتي بعيد الفهم فليرفقه ويصبر على فهم سواله وفيهم جوابه فان

ثوابه جزيل **الدابعه** لئلا يسأل الرفعه املنا شيئا واخرها الدان السؤال  
في اخرها وقد ينبغي للجميع بحكمه في اخرها ويعقل عنها قال **الصميري** قال بعض  
العلماء ينبغي ان يكون توقفه في المسئلة السهلة كالصعوبة ليعتاده وان محمد بن الحسن  
يفعله واذا وجد كلمة تشبهه سال المستفتي عنها فقطها وشكها ولذا ان  
وجد حكايا فاحكها او خطا يحيل المعنى اصلحه وان راي سائلا في اثنائه شطير  
او اخره خط عليه او شغله لانه ربما فسد المعنى بالاداء فكت في البياض بعد  
فتواه ما يفسدها كما سئل به القاضي ابو حامد المروزي في الخامسة فيجب ان  
يقراها على حاضر به ممن هو اهل لذلك ويشاورهم ويأخذهم رفق وانصاف وان كانوا  
دونه وتلامذته للاقتداء بالسلف ورجاء ظهور ما قد يخفى عليه لان يكون فيها ما يفيح  
ابداؤه او يؤثر السائل كما نه او في شاعته مفسده السابعة لئلا يكتب الجواب  
خط واضح وسط لا يفيق خاف ولا يخطط فاف وتوسط في سطورها من توسيعها  
وتضييقها وتكون عبارتها واضحة صحيحة تفهمها العامة ولا تزدريها الخاصة واستجب  
بعضهم ان لا يخلط في كلامه وخطه خوفا من التثوير وليلا يشبه خطه قال  
الصميري وقل ما وجد التثوير على المفتي لان الله تعالى حرر امر الدين واذا كتبت  
الجواب اعاد نظره فيه خوفا من اخلاله وقع فيه واخلاله بعض المسول عنه  
السابعة اذا كان هو المبتدئ فالعادة قديما وحديثا ان يكتب في الناحية  
اليسرى من الورقة قال الصميري وغيره فامر كن من وسط الرفعه او خاسبتها فلا  
عيب عليه ولا يكتب فوق البسملة كما ينبغي ان يدعو اذا اراد الافتاء وجاء عن  
مكحول وما لك حجهما الله انما كانا لا يفتيان حتى يقول لا حول ولا قوة الا بالله  
وتسبح الاستعاذه من الشيطان وبسم الله تعالى وتحمده ويصل على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويلقي راسا شرح لي صدري الآية ويخوذ لك قال الصميري وعادة  
كثير من ان يبدؤ فتاويه الجواب والله التوفيق وحذف اخره ذلك قال  
ولو عمل ذلك فيما طار من المسائل واشتمل على فصول وحذف في غيره كان وجهها



قلت **الحمد لله** قول ذلك مطلقا وحسنه **الابتداء** بقوله الحمد لله الحمد لله كل امر  
ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو اجدم وينبغي ان يقول له بلسانه وبكيتته قال **الصميري**  
ولا يدع ختم جوابه بقوله وبالله التوفيق او والله اعلم او والله الموفق قال  
ولا يفتح قوله الجواب عندنا او الذي عندنا او الذي نقول به او نذهب اليه او راه  
كن **الانه** من اهل ذلك قال **واذا** اغفل السائل الدعاء لمفقا والصلاة على رسول الله  
صلي الله عليه وسلم في اخر الفتوى الحق المفتي بخود ذلك تحطه فان العاد مجازيه به  
قلت **واذا** ختم الجواب بقوله والله اعلم ونحوه مما سبق فليكن معه كنهه فلان  
او فلان بن فلان فلان فينتسب الي ما يعرف به من قبيله او بلدة او صفة ثم يقول  
الشافعي او الحنفي مثلا فان كان مشهورا بالاسم او غيره فلا بأس بالاختصار عليه قال  
**الصميري** وراي بعضهم ان يكتب المفتي بالمداد وزن الحبر خوفا من الحك قال  
والمستحب الحبر لا غير قلت **لا يختصر** واحدها هنا بالاستحباب بخلاف كتاب العلم  
فالمستحب فيها الحبر لانه اذا زاد للفقير والحبر باقى قال **الصميري** وينبغي اذا تعلقت  
الفتوى بالسلطان ان يدعوله فيقول وعلى ولي الامر والسلطان صلوات الله  
وسلامه الله او قولي الله عن محمد واصله به او شدة الله ازره ولا يقلط الله بقاءه  
فليست من افعال السلف قلت **نقل** ابو جعفر الخاسر وغيره اتفاق العلماء على كراهه  
قول طال الله تعالى وقال بعضهم هي خيبة ان نادقه وفي صحيح مسلم في حديثه  
رضي الله عنه انه قال **ان** الاول تراءى نحو هذا من الدعاء بطول البقاء واشباهه  
الثامن المختصر جوابه ويكون بحيث يفهمه العامة قال **الصلح** كما وي يقول  
تجاوزوا ولا يجوزوا حقوا واطلوا على شيخه **الصميري** عن شيخه القاضي ابو حامد انه  
كان يختصر غاية ما يمكنه واستغنى في مسله اخرها يجوز ان لا تكتب لا والله التوفيق  
الثاسعة قال **الصميري** والخطيب اذا سئل عن قال انا اصدق من محمد بن عبد الله  
او الصلاة لعب وشبهه ذلك فلا يبادر بقوله هذا طلال الدم او عليه القتل  
بل يقول ان صح هذا باقراره او باليمينه استتابه السلطان فان تاب قلت

نوته وان لم يتب فعله كذا وكذا بالغ في ذلك واستعد قال **وان** سئل عن تكلم بشي  
يحتمل وجوها يكفر بعضها دون بعض قال **سأل** هذا القائل فان قال اردت كذا فاجاب  
كذا وان سئل عن قتل او قلع عينا او غيرها احتاط فذكر الشروط التي تجب جميعها  
القصاص **وان** سئل عن فعل ما يوجب النفر بذكر ما يعرف به فيقول ضربه  
السلطان كذا وكذا ولا يبادر على كذا هذا كلام **الصميري** والخطيب وغيرهما  
قال ابو عمرو ولو كتبت عليه القصاص والنفر بشرطه فليس ذلك بالطلاق سئل  
تقيده بشرطه يحل الواجب على المسوال عن شرطه والبيان ادلى العاشرة  
ينبغي اذا ساق موضع الجواب ان لا يكتبه في رقعة اخرى خوفا من الجلبه  
ولهذا قالوا يصل جوابه بالخرطه ولا يدع فرجه لئلا يربطها سائل شيئا يفدها  
واذا كان موضع الجواب ورقه ملصقه كتبت على اللصاق ولوصاق باطن  
الرقعه وكتبت الجواب في ظهرها في اعلاها الا ان يتدى من اسفلها متصلا بالاستنق  
فيصنفق الموضع فيمنه في اسفل ظهرها ليصل جوابه واختار بعضهم ان يكتب على ظهرها  
لا على ما شئتوا والخيار عند **الصميري** وغيره ان كاشفتها اول من ظهرها قال  
**الصميري** وغيره والآخر ذلك قريب الحاد **به** عشره اذا ظهر لمفتي ان  
الحجاب خلاف عرض المستفتي وانه لا يرصني كتابته في ورقته فليقتصر على كتابته  
بالجواب وليحذر ان يميل فيقواه مع المستفتي او خصه ووجه الميل كثرة  
لا تحفى ومنها ان يكتب في جوابه ما هو له ويترك ما عليه وليس له ان يبدأ في سأل  
الدعوى والنيات بوجوه المخالصة منها وان ساله لحدهم وقال اياي شي يندفع  
دعوى كذا وكذا او يبينه كذا وكذا لم يجبه كلا يتوصل بذلك الى ابطال  
حق وله ان يسأل عن حاله فيها اذ عي عليه فاذا شرجه له عرفه بما فيه رافع وغير  
دافع قال **الصميري** وينبغي للمفتي اذا راى سائل طريقا يرشده اليه  
ان يبينه عليه بعين ما لم يضر غيره ضررا يغير حق قال **الخطيب** لا يفتق على وجهه  
شرا يقول عطيها من صدقاتها او فرضا او سعا ثم يبرها وكل من كان رجلا



قال لا يجزيه رحمه الله حلفت اني اطا امراتي في شهر رمضان ولا امر ولا عصي  
فقال سافر بها **الثاني** عشرة قال الصيرمي اذا راى المفتي المصلحة ان يفتي العاين  
بما فيه تغليب وفوق ما لا يعقد ظاهره وله فيه تأويلان ذلك راجع الى روي عن اس  
عباس رضي الله عنهما انه سئل عن نسوة القائل فقال لا توبة وسأله اخر فقال له توبه  
ثم قال انما الاول مزاي في عيبيه اراة القتل فمنعته وانما الثاني فحاستيكا قد قتل  
فلم اقتطع قال **الصيرمي** وكذا ان سأل رجل فقال ان قتلتي عبدي هل علي قصاص  
فواسع ان يقول ان قتلتي عبدا فكذلك قتلناك فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من  
قتل عبدا فقتله ولان القتل له معان قال **ولو سئل** عن ثب الصحابي هل كوجب  
القتل فواسع ان يقول روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ثب صحابي  
فاقتلوه ويفعل كل هذا راجع الى الغاية ومن قد روي عنه مروته **الثالث** عشرة  
حج على المفتي عند اجتماع الرقاع فخصه ان يقدم الأسبق فالأسبق كما يفعله  
القاضي في الخصوم وهذا انما يجب فيه الاختلافان تاووا او جهل السابق قدم  
بالقرعة والصحيح انه يجوز تقديم المرأة والمسافر الذي شدد رحله وفي تلخيره صدد  
تخلقه عن رفقة وكذا ذلك على من سبقها الا اذا كثرت المازون والتمس بحيث  
يلحق غيرهم بتقديم صدد كثير فيعود الى التقديم بالسبق والقرعة ثم لا يقدم احدا  
لان فينا واحد **الرابع** عشرة قال الصيرمي وابو عمر واذا سئل عن ميراث  
فليست العادة ان يشتت في الورثة عدم الرق والعقر والقتل وغيرها من موانع  
الميراث بل المطلق محمول على ذلك خلاف ما اذا اطلق الاخوة والاحفاد  
والاعمام ومنهم فلا بد ان يقول في الجواب من اب وام او من اب او من ام واذا سئل  
عن سله عول كما يشر به وفي وجهه وابوان وبنان فلا يقل للزوجه الثمن  
ولا الثلث لانه لم يطلعه احد من السلف بل يقول لها الثمن عالا وهو ثلثه اسم من  
سبعة وعشرين بن اولها ثلثه اسم من سبعة وعشرين بن ويقول ما قاله امير المؤمنين  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه صار ثلثها تسعا واذا كان في المذكورين في رفته

الاستفتاء من لا يرتك فصح بسقوطه فقال ر سقط فلان وان كان سقوطه في حال  
دون حال قال وسقط فلان في هذه الصورة او يحوز لك ليل لا يتوهم انه لا يرتك حال  
واذا سئل عن اخوة واخوات او بنين وبنات فلا ينبغي ان يقول للمذكر مثل حظ الانثيين  
فان ذلك قد يشكل على العامي بل يقول يقتسمون الميراث على كذا وكذا فيهما  
لكل ذك كذا سهمها وكل انثى كذا سهمها هكذا قال الصيرمي قال الشيخ ونحن نجد في  
قوله العدول عنه خذره في النفس لكونه لفظ القرآن العزيز وان قلنا لا يخفى معناه  
على احد والله ينبغي ان يكون في جواب مسائل المناسحات شديدا للترزوا والتخلف  
وتقل فيها لعل ان كذا وكذا غير شرعية ثم من امه ثم من اخيه قال الصيرمي وكان  
بعضهم يخشون ان يقول لفلان كذا وكذا سهمها غير انه عن امه كذا وكذا سهمها  
وعن اخيه كذا قال وكل هذا فريب قال **الصيرمي** وغيره وحسن ان يقول  
تقسم الميراث بعد اخراج ما يجب تقدمه من دين او وصية ان كانا **الخامس** عشرة  
عشر اذا راى المفتي رفقة الاستفتاء وبها خط غير من مواعيل الفتوى وخطه  
فيها موافق ما عنده قال الخطيب وغيره كتب تحت خطه هذا جواب صحيح وبه اقول  
او كتب جوابي مثل هذا وان شاذ كالحكم بعبارة المختص بعبارة الذي كتب  
واما اذا راى فيها خط من ليس اهلا للفتوى فقال الصيرمي لا ينبغي معه لان في  
ذلك تفريقا منه لشرك بل يضرب على ذلك بامر صاحب الرفقة ولو لم يستاذنه في  
هذا القدر كان لغيره احتباس الرفقة الا باذن صاحبها قال وله انتمار الى الابد  
ورجوه ونفرض فيه فتح ما اياه وانه كان واجبا عليه البحث عن اهل الفتوى وطلب  
من مواعيل لذلك وان راى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه فان لم يعرفه فواسع  
ان يمتنع من الفتوى معه خوفا مما قلت قال وكان بعضهم في مثل هذا يكتب على  
ظهرها قال والاولى في مثل هذا الموضع ان يثبت رجلي صاحبها باليد فان ابا ذلك  
احاطه شفاها قال **ابو عمر** واذا خاف فتنة من يضرب على في العادم للاهلية  
ولم تكن خطا عدل الى الامتناع من الفتيا معه فان غلبت فتاويه تغلبه على



منصبا بحاجه او تلبس او غيره ذلك بحيث صار امتناع الأهل من الفتيا معه ضارا  
 بالمستفتين فليفت معه فان ذلك هو من الضرر بل يطف مع ذلك في  
 اظهار قصوره لمن حمله **ام** اذا وجد فتيا من هو اهل وهي خطا مطلقا لمخالفتها  
 الفاطح او خطا على مذهب من يعني ذلك الخطا على مذهب قطعا فلا يجوز له  
 الامتناع من الفتيا اذ لا بد من التمسك على خطيها اذ لم يكن ذلك غير عليه الضرب  
 عليها عند تبينه او لا بد من التمسك او تقطيع الرفعة باذن صاحبها او يحوز ذلك واذا غلب  
 ذلك وما يقوم مقامه كتب جواب جوابه عند ذلك الخطا ثم ان كان  
 الخطا اهل الفتوى فحسن ان تغادر اليه باذن صاحبها **ام** اذا وجد فيها  
 فتيا اهل للفتوى وهي على خلاف ما يراه هو غيره انه لا يقطع بخطيها فليقتصر  
 على كتب جواب تفتيه ولا يتقرض فتيا غيره بخطيها ولا يغترض من قال  
 صاحب الحاوي لا يسوغ لمفت اذا استفتى ان يغترض في واجبه برده ولا  
 بخطيها في حجب ما عنده من موافقه او مخالفة السادسة عشر ما دام  
 يفهم المفتي السؤال اصلا ولا يتحضر صاحب الواقعة فقال الصبري في كتابه  
 في الشرح للنجيب عليه اولها فهم ما فيها فاجيب قال وقال بعضهم لا يكتب شيئا  
 اصلا قال **و** راي بعض كت في هذا الجواب السائل الخطا به شفاها وقال  
 الخطيب ينبغي له اذا لم يفهم الجواب ان يرسل المفتي الى مفت اخر ان كان ولا  
 فليسك حتى يعلم الجواب **قال** الصبري واذا كان من رفته الاستفتاء  
 سأل في فهم بعضها دون بعض او فهمها كلها ولم يرد الجواب في بعضها **و**  
 اختار في بعضها الى تامل او مطالعة اجاب عما اراد وسكت عن الباقي في النظر او  
 تامل او بآية نظر السابعة عشر ليس منكر ان يذكر المفتي في فتواه ما يحججه  
 اذا كانت نصا واصحا مختصرا **قال** الصبري لا يذكر الحجة ان افتى عاميا  
 ويذكرها ان افتى فقيها كمن يسأل عن النكاح بالاولي فحسن ان يقول **قال**  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بالاولي وعن حجة المطلقة بعد الدخول

ط موهوبه في الفتوى  
 وقال في الباقي

فيقول له رجعتما قال الله تعالى ويعولن من الحق بردهن قال ولم تجز العادة ان يذكر  
 في فتواه طريق الاجتهاد ووجه القياس والاسناد لال الان شغل الفتوى  
 بقضايا قاصي فيومي فيها الى طريق الاجتهاد وبلوح بالنكت وكذا ما اذا افتى غيره  
 في فتيا بطلت فيفتل في ذلك لبيته على ما ذهب اليه ولو كان فيما يفتي به  
 عموم لحسن ان يلوح بخته وقال صاحب الحاوي لا بد من حجة ليعرف بين  
 الفتيا والنصيب قال ولو سأل الخاوند الى قيل سأل الى كثير ولصار  
 المفتي مدرسا والتفصيل الذي ذكرناه اولي من اطلاق صاحب الحاوي المنع  
 وقد تحتاج المفتي في بعض الوقائع الى ان يشدد ربا لغ فيقول وهذا جامع  
 المسلمين او كما علم في هذا خلافا او من خالف هذا فقد خالف الواجب وعدك  
 عن الصواب او فقد اثم وسق او وعلى ولي الامر ان يأخذ بهذا ولا يهل الامر  
 وما اشبه هذه الالفاظ على حسب ما تقتضيه المصلحة ووجه الحال  
 الثامنة عشر **قال** الشيخ ابو عمرو رحمه الله ليس له اذا استفتى في شيء من  
 المسائل الكلامية ان يفتي بالتفصيل بل منع مستفتيه وسأرا لواقعة من  
 الخوض في ذلك او في شيء منه وان قل ويامرهم بان يقتصر فامرها على الامان  
 حمله من غير تفصيل ويقولونها وفي كل ما ورد من ايات الصفات واخبارها  
 المتشابهة ان اثبت فيها في نفس الامر ما هو اللائق فيها بحلال الله تعالى  
 ونحوه كاله وتقدريه المطلق فتقول ذلك معتقدا فيها وليس علينا تفصيله  
 وتعيينه وليس البحث عنه من شأننا بل من شأن من علم تفصيله الى الله تعالى  
 ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا والسنتنا هذا وكثر هو الصواب من امية  
 الفتوى في ذلك وهو سبيل صليته لامة فامة المذهب المعنوية واكثر العلماء  
 والصالحين وهو صواب واسلم لاعامة واشبههم ومن كان منهم اغتفد  
 اغتفادنا باطلا تفصيلا فتي هذا صرف له عن ذلك لا لاختلافنا بالاطل ما هو  
 اهون واسير واسلم واذا غرد ولي الامر من حاد منهم عن هذه الطريقة فقد



تاسي بعمر بن الخطاب رضي الله عنه في تقرير صبيغ بفتح الصاد المهملة الذي  
كان يسيل عن المتشابهات على ذلك قال **و**المتكلمون من اصحابنا معتزتون  
بصحة هذه الطريقة وبانها اتسم لمن سلت له وكان الغزالي منهم في اخراجه شديد  
المبالغة في الدعاء اليها والبرهنة عليها وذكر شيخه امام الحرمين في كتابه  
العياني ان الامام محمد بن اسمعيل كنهه على جمع عائته الخلق على سبيل  
السلف في ذلك واستغنى الغزالي في كلام الله تبارك وتعالى فكان من جوابه  
وانما الخوض في ان كلامه تعالى حرفا وصوتا وليس كذلك موبدعه وكل من  
يدعو العوام الى الخوض في هذا فليس من امة الدين وانما هو من المضلين ومثاله  
من يدعو الصبيان الذي لا يحسنون السباحة الى خوض البحر ومريدعوا  
الذين من المعقبات الى السفر في البراري من غير مركوب وقال في رسالته الصواب  
بخلق كلم الاشارة النادر الذي لا تسمح الاعصار الا بواحد منهم واشتب  
سلك سلك السلف في الايمان المرسل والصدق بخلق الجمل كل ما انزل الله تعالى  
واخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير بحث وتفتيش والاستغناء بالتقوى  
ففيه شغل شاغل **ق**ال الصميمي في كتابه ادب المفتي والمستفتي  
ان ما اجمع عليه اهل التقوى ان من كان موسوما بالتقوى في الفقه لم ينبغي  
لحقه لم يجز له ان يجمع خطه بتقوى في مسله من علم الكلام قال وكان بعضهم لا  
يستترقوا مثل هذه الرقعة **ق**ال وذكر بعضهم ان يكتسب ليس هذا من علمنا  
او ما جلسنا لهذا والسؤال عن غير هذا اول سلك انفرض بشي ذلك وحكي  
الامام الحافظ الفقيه ابو عمر بن عبد البر الامتناع من الكلام في كل ذلك  
عن الفقه والعلم قد يما وحدنا من اهل الحديث والتقوى قال وانما لم  
ذلك اهل البدع **ق**ال الشيخ فان كانت المسله مما يؤمن في تفصيل جوابها  
من غير الخوض المذكور كان الجواب تفصيلا وذلك بان يكون جوابها مختصا  
ممنوما ليس له اطراف يخاد بها المتشارعون والسؤال عنه صادر عن مستند

مع صاحب الجليل  
الشيخ احمد بن محمد

خاص

خاص متقنا ومن عامة قلة الشارح والمارة والمفتي ممن يتقادون لفتواه  
وحجوهذا وعلى هذا ونحوه يحمل ما جاء عن بعض السلف من بعض الفتوى وبعض  
المسائل الكلامية وذلك منهم قليل نادر والله اعلم **ا**لنا سعة عشرة **ق**ال  
الصميمي والخطيب رحمهما الله واذا سئل فقيه عن مسله من تفسير القرآن  
العزيز فان كانت تتعلق بالاحكام اجاب عنها وكتب خطه بذلك كمن سأل عن  
الصلوة الوسطى والفتوى ومن سئل عن عقد النكاح وان كانت ليست من مسائل  
الاحكام كالسؤال عن الرقيم والفقير والقطمير والعسكن رده الى اهله ووكله الى  
من نصب نفسه له من اقبل التفسير ولو اجابته شفاها لم يستقم هذا كلام الصميمي  
والخطيب ولو قيل انه تخسن كايته للفتية العارف به لكان حسنا واي مرف  
بينه وبين مسائل الاحكام والله اعلم **ف**ص **ق**ال في ادب المفتي وصفته  
واحكامه فيه مسائل **ا**لها في صفة المستفتي كل من لم يبلغ درجة  
المفتي فهو قايما يبال عنه من الاحكام الشرعية مستفت مقلد من يفتيه  
والمختار في التقليد انه يقول قول من يجوز عليه الاصلار على الخطا بغير حجة  
على غير ما قبل قوله فيه **ق**ال عليه الاستغناء اذا نزلت به كادثة حجب  
عليه علم حكمها فان لم تجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرجوع الى من يفتيه  
وان بعدت دارة وقد رحل خلايق من السلف في المسله الواحدة اليها في الامام  
الشافعي يجب عليه قطع البحث الذي يعرف به اهله من يفتيه للافتا  
اذا لم يكن عارفا باهليته فالجواز استفتا من انتسب العلم وانتصبت **ق**ال  
وعنه ذلك من مناصب العلماء بمجرد انتسابه وانتصابه لذلك ويجوز استفتا  
من استفاض كونه اهلا للفتوى وقال بعض اصحابنا المتأخرين انما يعتمد  
قوله انا اهل الفتوى لا شهرته بذلك ولا يكتفي بالاستفاضه ولا بالناس  
لان الاستفاضه والشهره بين العامة لا يوثق بها وقد يكون اصلها التلبس  
وانما التواتر فلا يفيد العلم اذا لم يستند الى معلوم محسوس والصحيح هو

لج

الشيخ



الاول لان اقسامه عليها الجارسة اهل بيته فان الصورة مفروضة فمن  
 وثق بدياته فحجوز استفتا من اجير المشهور المذكور اهل بيته قال الشيخ  
 ابو اسحق المصنف رحمه الله فيقول في اهل بيته حذر العبد الواحد قال ابو عمر  
 ينبغي ان يشترط في المجتران كون عنده من العلم والبصر بما يمين به الملتبس  
 من غيره ولا يعتمد في ذلك على خبر احاد العامة لكثرة ما ينطرق اليهم من التلبس  
 في ذلك فاذا اجتمع اثنان فاكتر من يجوز استفتاؤهم هل يجب عليه  
 الاجتهاد في اعيانهم والبحث عن العلم والاورع الاوثق لبقائه دون غيره  
 فيه وجهان احدهما لا يجب له استفتاؤهم لان الحجب اهل وقد  
 اسقطنا الاجتهاد عن العامي وهذا الوجه هو الصحيح عندنا صاحبنا العرافين  
 قالوا وهو قول اكثر اصحابنا والثاني يجب ذلك لانه كنهه هذا القدر  
 من الاجتهاد بالبحث والسؤال وشواهد الاحوال وهذا الوجه قول ابي العباس  
 ابن سريج واختيار القفال المروزي وهو الصحيح عند القاضي حسين  
 والاول اظهر وهو الظاهر من حال الاولين قال ابو عمر رحمه الله تكن متي  
 اطلع على الاوثق فالأظهر انه يلزمه تقليدك كالحق تقدم ارحم الداليل  
 واوثق الراويين فعلى هذا يلزمه تقديم الاورع من العالمين والاعلم من الوثقين  
 فان كان احدهما اعلم والاخر اورع فلدا العلم على الاصح وفي جواز تقليد الميت  
 وجهان الصحيح جوازه لان المذاهب لا تموت بموت اصحابها ولهذا يعقلها  
 بعدهم في الاجماع والخلاف ولان موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم  
 بشهادته بخلاف فسقه وان كان يجوز اموات اهل بيته كالفاسق وهذا  
 ضعيف لا سيما في الاختصاص **الثالث** هل يجوز للعامي ان يتخير ويقلد اي  
 مذهب قال الشيخ في نظر ان كان منتسبا الى مذهب يتيقن به على وجهين  
 احدهما القاضي حسن فان العامي هل له مذهب ام لا احدهما لا مذهب له لان  
 المذهب لعارف الادلة فقل هذا ان يستفتي من شأ من حفيق وشافعي

هذه

وعندهما والثاني وهو الاصح عند القفال له مذهب فلا يجوز له مخالفته وقد  
 ذكرنا في المغني المنتسب ما يجوز له ان يخالف امامه فيه وان لم يكن منتسبا  
 بني علي وجهين حكاهما ابن زهران فان العامي هل يلزمه ان يتذهب بمذهب معين  
 ياخذ برخصه وعزائمه احدهما الجليلي منه كما يلزمه في العصر الاول ان يخص  
 بتقليده عالما بعينه فعلى هذا هل له ان يستفتي من شأ من يجب عليه البحث  
 عن اساطير المذاهب واصحابها اصلا ليقدر اهله فيه وجهان مذكوران كالوجهين  
 السابقين في البحث عن العلم والاوثق من المغنيين والثاني يلزمه وبه قطع  
 ابو الحسن النخعي وهو جار شأ كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء واصحاب  
 سائر العلوم ووجهه انه لو كان اتباع اي مذهب شأ لافضل الى ان ينفصل  
 رخص المذاهب متبعا مواءم واختيار بين المحرم الجليل والحرث والوجوه الجواز  
 وذلك يوجب الى الخلال رتبة التكليف بخلاف العصر الاول فانه لم تكن المذاهب  
 الواضحة احكام الحوادث محدثة وعرفت فعلى هذا يلزمه الاجتهاد في اختيار  
 مذهب تقليده على القئين ونحن نتهذه له طريقا سبيل كنه في اجتهاده سهلا  
 فنقول **اولا** ليس له ان يتبع في ذلك مجرد التشبه والميل الى ما وجد عليه اباؤه  
 وليس له التذهب بمذهب احد من ائمة الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من  
 الاوليين ان كانوا اعلم واعلى درجه من بعدهم لانهم لم يتفرغوا للشد من العلم  
 وضبط اصوله وفروعه فليس لاحد منهم مذهب محدد مفرد وانما  
 قام بذلك من جاء بعدهم من الائمة الساجدين لمذاهب الصحابة والتابعين القايين  
 بتحديد احكام الوقائع قبل وقوعها التامضين ابصار اصولها وفروعها  
 كالذي داني حنيفه وغيرهما فلو كانا الشافعي فبذلك يخرج عن مذهب ابيه في  
 العصر ونظري في مذاهم بخلافهم في مذاهب من قبلهم فبما جازها  
 وانتقلها واختار ارجحها ووجد من قبله فذلكا مونه التصوير والتأصيل  
 فخرج الاختيار والتجسس والتكيل والتفتيح مع كمال معرفته وجر براعته في

نظير

لم

من

ان



العلوم وترجمه في ذلك على من سبقه ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك كان  
منه به اول المناقب **ب** بالاتباع والتقليد وهذا مع ما فيه من الانصاف  
والسلامة من القبح في احد من الامية على واضح اذا تأملنا ما قامه الى اختيار مقتد  
الثاني والتدبر به الرابع **ج** اذا اختلف علي فتقوى مفتيتين ففيه حسمه  
اوجه للاصحاب احدها اخذ باعظمهما والثاني في اخفهما والثالث **د** في تفتيت الاول  
في اخذ بفتوي العلم الاورع كما سبق ايضا حقه واختاره السعادي الكبير ونصره الثاني  
رضي الله عنه على مثله في القبله والرابع سبها لمقتد اخرا في اخذ بفتوي من  
وافقه والكاسر نجبر في اخذ بقول ابي اسحاق وهذا هو الصحيح عند الشيخ ابي اسحق  
الشتري اذ في المصنف وعند الخطيب البغدادي ونقله الحاملي في اول المجموع  
عن اكثر اصحابنا واختاره صاحب الشامل فيما اذا تساوى المفتيان في نفسه  
**وقال** الشيخ ابو عمر والمختار ان عليه ان يجتنب عن الارجح فيعمل به فانه حكم  
المعارض من حيث عن الاوثق من المفتيين فيعمل بقضاه وان لم يمتح عند احد  
لستفتي اخر وعمل بفتوي من وافقه فان غدر ذلك وكان اختلافهما في التخييم  
والاوجه وقبل العمل باختيار المختار فانه احوط وان تساوى من كل وجه خيرا بهما  
وان ايتنا التخيير في غيره لانه ضروره وفي صورته نادرة قال الشيخ ثم انما مخاطب  
بما ذكرناه المفتيتين وانا العاني الذي وقع له ذلك فحسمه ان يسأل عن ذلك  
ذاتك المفتيتين او مفتيا اخر وقد ارسدنا المفتي الى ما يجيبه بكون وهذا  
الذي اختاره الشيخ ليس بقوي بل الاظهر احد الاوجه الثلاثة وهي الثالث  
والرابع والخامس والظاهر ان الكاسر اظهرها لانه ليس من اهل الاجتهاد وانا  
فرضه ان يقلد عاكما اهلا لذلك قد فعل ذلك باخذه بقول من شأنها والفرق  
بينه وبين ما نص عليه في القبله ان اماراتها حسيه فادناك صوابها اقرب  
فيظهر التفاوت بين المجتهدين فيها والفتاوى اماراتها معنويه ولا يظهر  
كثير تفاوت بين المجتهدين والله اعلم **الخامس** قال الخطيب البغدادي

٢٩  
اذا لم يكن في الموضوع الذي هو فيه مقت الادراك فافتاه لزمه فتواه وقال  
ابو المظفر البقماني رحمه الله اذا سمع المفتي جواب المفتي لزمه العمل به  
الا بالتمسك به قال ويجوز ان يقال انه لزمه اذا اخذ في العمل به وقيل لزمه  
اذا وقع في نفسه حخته قال السعادي وهذا ادلي الاوجه قال الشيخ ابو عمرو  
لمر احب هذه الغيرة وقد حل هو بعد ذلك عن بعض الاصوليين انه اذا افتاه بما هو  
مختلف فيه خيره بين ان يقبل منه او من غير ثم اخار هو انه لزمه الاجتهاد في  
ايمان المفتيتين ويزم له للاخذ بفتيا من اختاره لجهاده **قال** الشيخ والذي  
تقصيه الفتاوى ان تقبل فتوى في افتاه المفتي نظرا فان لم يوجد مقت  
اخر لزمه الاجتهاد بفتياه ولا يتوقف ذلك على التزامه لا بالاجتهاد في العمل به  
ولا بغيره ولا يتوقف ايضا على سكون نفسه الى حخته وان وجد مقت اخر فان  
استبان ان الذي افتاه هو العلم الاوثق لزمه ما افتاه به بناء على الاصح في  
تعيينه كما سبق وان لم يستبين ذلك لم يزمه ما افتاه بمجرد افتائه او بجور كنه  
استقناعه وتقليده ولا يعلم اتفاقا في الفتوى فان وجد الاتفاق او  
حكم به عليه حاكم لزمه حينئذ السادس **هـ** اذا استفتي فافتى ثم حدثت  
تلك الواقعة له مرة اخرى فهل يزمه تجديد السؤال فيه وحيث ان احدها  
يلزمه لاحتمال تغير رأي المفتي والثاني لا يلزمه وهو الاصح لانه قد عرف  
المحكم الاول والاصل استمرار المفتي عليه وخصم صاحب الشامل  
المخلاف بما اذا قلنا جاتا وقطع فيها اذا كان ذلك جريا عن ميت بانه لا  
يلزمه والصحيح انه لا يفتي فان المفتي على مذهب الميت قد يتغير جوابه على  
مذهبه السابع **هـ** له ان يستفتي نفسه وله ان يتبع فتوه بغيره خبره  
ليستفتي له وله الاعتناء على خطا المفتي اذا اجزه من شق بقوله انه خطاه او  
كان بغير خطاه ولم يتشكل فيكون ذلك الجواب بخطاه **الثامن** في المفتي  
ان يتادب مع المفتي ومجمله في خطابه وجوابه ويخوذ ذلك ولا يوجب سبه في وجهه



ولا ينقل له ما لحق في كتابي او ما يذهب امامك اذ انك انت في كتابك ولا ينقل  
 اذا اجابه فقلت انا او كذا وفعل ولا ينقل اثنا في فلان او غيرك كذا  
 ولا ينقل ان كان جوابك موافقا لمن كتب فاكبت والا فلا تكتب ولا ياله وهو  
 قايما او مستوفيا او على حاله صخر او هم او غير ذلك مما يشغل القلب وينبغي  
 ان يبدأ بالأسس الا علم من المفتين والمذاهب الاول ان اراد جمع الاجوبة في  
 رقعته فان اراد افراد الاجوبة في رقعته به ابرز وتكون رقعته الاستفتاء  
 واسعه ليتسكن المفتي من استيفاء الجواب واحدا لا مختصرا ايضا بالمستفتي  
 ولا يدع الدعاء قال الصميري فان اقتصر على فتوي واحد قال ما تقول رحمة الله  
 او رضي الله عنك او وفقك وسددك ورضي عن والدك ولا يجوز ان يقول  
 رحمتنا الله واياك وان اراد جواب جماعة قال ما تقولون رضي الله عنهم او ما يقول  
 الفقهاء سددهم الله تعالى لمن يستفتيه في الرقعة ويدفع الرقعة الى المفتي منشورة  
 ويأخذها منشورة فلا يجوز ان يتركها ولا يلطها **التاسعة** ينبغي ان يكون  
 كاتب الرقعة من حسن السوال ويضعه على الغرض مع ابانه الخط واللفظ وصياها  
 عما يقرض للتصحيح قال **الصميري** يحرر ان يكون كاتبها من اهل العلم  
 وكان بعض الفقهاء ممن له رياسة لا تفتي الا في رقعته كتبها رجل بعينه من اهل  
 العلم يبله وينبغي للعامة ان لا يطال المفتي بالدليل ولا يغفل عن حكمة قلت  
 فان احب ان تسكن نفسه بسماع الحجج في مجلس آخر اذ في ذلك المجلس بعد قبول  
 الفتوى مجردة وقال السمعاني لا يجمع من طلب الدليل ولا يلهيهم الفتوى بذلك  
 الدليل ان كان مقطوعا به ولا يلهي منه ان لم يكن مقطوعا به ولا يفتقاره  
 الى اجتهاد يفتقر فهم العاوي عنه والصواب الاول **العاشرة** اذا لم يجد  
 التوافق مضمنا ولا احدا ينقل له حكم واقفته لا في بلد ولا في غيره قال  
 الشيخ هذه سلة فتوى الشريعة الاصولية وحكمها حكم ما قبل ورود الشرع والصحيح  
 في كل ذلك القول بان تنكح التكليف عن العبد والله لا يثبت في حقه حكم لا انتخاب

في الرقعة المستفتى

طلبه

ولا يحرم ولا يغير ذلك ولا يؤخذ اذا صاحب الواقعة اي شئ صنع فيها والله اعلم  
**باب في فصول مهمة تتعلق بالمذهب**  
 ويدخل كثير منها واكثرها في غير ايضا **فصل** اذا قال الحاشي قولاً ولم  
 يخالفه غيره ولم ينتشر فليس هو اجماعاً وهل هو حجة وفيه قولان للثاني  
 الصحيح الحديث انه ليس بحجة والقديم انه حجة فان قلنا هو حجة قدم على القياس  
 ولزم التابعي العلوي ولا يجوز مخالفته وهل يخص به العموم فيه وجهان  
 واذا قلنا ليس بحجة فالقياس مقدم عليه ويسوغ للتابعي مخالفة فاما  
 اذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم على قولين فينبغي ان يقدم فان قلنا بالقديم  
 لم يخرج تقليد واحد من الفريقين بل يتطلب الدليل وان قلنا بالقديم فمما  
 دللنا تعارضاً فيمنح احدهما على الاخر كثره العدد فان استوى العدم قدم  
 بالآلية فيقدم ما عليه انما منهم على ما لا مام عليه فان كان على احدهما اكثر  
 عدداً وعلى الاخر اقل كان مع القليل انما ما سوا فان استوى في العدد والاية  
 الا ان في احدهما احداً الشيخين ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وفي الاخر غيرهما ففيه  
 وجهان لاحكامنا احدهما انما سوا والثاني يقتضي ما فيه احداً الشيخين وقد اكد مشهور  
 في كتب اصحابنا العرافيين في الاصول واولا كتب الفروع والشيخ ابو اسحق  
 المصنف ذكره في كتابه المجمع هذا كله اذ لم ينتشر قول الصحابي **فصل** اذا قيل  
 فان خالفنا حكمه ما ذكرناه وان لم يخالف ففيه حجة وجه ذكره اصحابنا  
 العرافيون هذا الوجه هو المذهب الصحيح والوجه الثاني انه حجة وليس اجماع  
 قال المصنف وغيره وهذا قول ابي بكر الصديق والثالث انه ان كان فينا فقيه  
 فسكوت عنه هو حجة وان كان حكم امام ارحمكم فليس بحجة قال المصنف وغيره  
 هذا قول ابي علي بن ابي حمزة والبرقي هذا انه ان كان القائل كاهن او امياً  
 كان اجماعاً وان كان قتيلاً لم تكن اجماعاً حكاية صاحب كتابي في خطبه الحارثي  
 والشيخ ابو محمد الجويني في اول كتابه المعروف وغيرهما قال صاحب كتابي

هذا الوجه هو المذهب الصحيح  
 والشيخ ابو اسحق المصنف  
 ذكره في كتابه المجمع  
 هذا كله اذ لم ينتشر قول الصحابي  
 اذا قيل فان خالفنا حكمه ما ذكرناه  
 وان لم يخالف ففيه حجة وجه ذكره اصحابنا  
 العرافيون هذا الوجه هو المذهب الصحيح  
 والوجه الثاني انه حجة وليس اجماع  
 قال المصنف وغيره وهذا قول ابي بكر الصديق  
 والثالث انه ان كان فينا فقيه فسكوت عنه هو حجة  
 وان كان حكم امام ارحمكم فليس بحجة قال المصنف وغيره  
 هذا قول ابي علي بن ابي حمزة والبرقي هذا انه ان كان القائل كاهن او امياً كان اجماعاً وان كان قتيلاً لم تكن اجماعاً حكاية صاحب كتابي في خطبه الحارثي والشيخ ابو محمد الجويني في اول كتابه المعروف وغيرهما قال صاحب كتابي











وأما قول الأمام أبي بكر القفال المروزي في أول كتابه شرح الخبير قال الشافعي  
رضي الله عنه في الرضا الصغير من رسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندنا محمد بن محمد بن علي الفصل  
الذي قد بيناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديثين وأنه أعلم قلت وكما يصح نقل  
من قال إن رسل سبعة حججه بقوله رسل الله حسن لأنك في ربه الله لم يمتد  
عليه وحده بل اعتدله لما انضم إليه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن حججه  
وأنت في إليه قوله من الصحابة رضي الله عنهم مع ما انضم إليه من قول أبيه التابعين  
الأربعة الذين ذكرهم وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة وقد نقل صاحب التائيل  
وعنه هذا الحكم عن تمام السبعة وهو مذاهب مالك وغيره فهذا عاشر  
المرسل فلا يلزم من هذا الاحتجاج بمرسل ابن المسيب إذا لم يقصد فإن قيل  
ذكرتم أن المرسل إذا سنده من جهة أخرى احتج به وهذا القول فيه شاملا  
لأنه إذا سنده علمنا بالسند ولأنه يهيب في المرسل ولا عمل به فالجواب  
أن بالسند ثبوت صحة المرسل وإنه مما يوجب به يكون في المسألة حديثان صحيحان  
حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد تغلب الجمع فتدناها عليه والله  
أعلم **هـ** ذاك كله في غير رسل الصحابة أي ما رسل الصحابة في إخباره عن شيء فعله  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو نحوه فما علم أنه لم يخبره لصغر سنه أو لآخر  
سلامة أو غير ذلك فالله أعلم بالصحيح المشهور الذي يقطع به جمهور أصحابنا وأما  
أهل العلم أنه حجة وأطبق المحدثون المشرطون للصحيح القائلون بأن المرسل  
ليس بحجة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح وفي صحيح البخاري ومسلم من هذا  
ما لا يحصى وقال الأستاذ أبو إسحق الأسفراييني أصحابنا لا يحتج به بل حكمه  
حكم مرسل غيره إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أو صحابي قال لأنهم قد يروون عن غير صحابي وحكي الخطيب البغدادي وأخرون  
هكذا المنه عن بعض العلماء ولم ينسبوه وعزاه الشيخ أبو إسحق المصنف في  
السبعة إلى الأستاذ أبي إسحق والصواب **الاول** وأنه يحتج به مطلقا

لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة وإذا رويوها فانما أطلقوا ذلك فالظاهر  
أنه عن الصحابة والصحابة كلهم عدول والله أعلم **هـ** العاظم وجيز في المرسل وفي  
وإن كانت مختصرة بالنسبة إلى غير ما هي مبسوطة بالنسبة إلى هذا الموضع  
فإن بسط هذا الفن ليس هذا موضعه ولكن حملني على هذا النوع التيسير من السط  
أن معرفة المرسل ثم اعظم الانتفاع بها ويكثر الاحتجاج اليها ولا سيما في هذا  
خصوصا هذا الكلام الذي شرعنا فيه أسأل الله الكريم إقامته على أحسن الوجوه  
وأكلها وانها وأجلها وانفعها في الآخرة والدينا وأكثرها اغناؤا وأعمها  
فائدة لجميع المسلمين مع أنه قد شاع في السني كثير من المتعاليين بغيرها بل  
أكثر أهل زماننا أن لا يفي رحمه الله لا يحتج بالمرسل مطلقا إلا مرسل ابن المسيب  
فأنه يحتج به مطلقا بل الصواب ما قدمناه والله أعلم وله الحمد والمغفرة والفصل  
والله **حـ** قد استعمل المصنف في المذهب أحاديث كثيرة مرسله واحتج  
بها مع أنه لا يجوز الاحتجاج بالمرسل وجوابه أن بعضها اعتصم به لصلح الأمور  
المذكورة فصار حجة وبعضها ذكره للاستيناس به يكون اعتداده على غيره من قياس  
وعنه وأعلم أنه قد ذكر في المذهب أحاديث كثيرة جعلها هو مرسل وليست  
بل هي مسندة صحيحة مشهورة في الصحيحين وكتب السنن وسنن أبي داود وأنها  
أن شاء الله تعالى تحدث ناقة البراءة وحديث الأفاة على بن المصطلق وحديث  
أحابة الولية في اليوم الثالث ونظائرها والله أعلم **فصل** قال العلماء المحققون  
من أهل الحديث وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وسلم أو فعل أو أمر أو نهي أو حكم وما أشبه ذلك من صيغ الخبر ولا يقال  
فيه روي أبو هريرة رضي الله عنه أو قال أو ذكر أو أخبر أو حدث أو نقل أو أني  
وما أشبهه ولنا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فمن كان ضعيفا  
فلا يقال شيء من ذلك بضعفه الخرم وإنما يقال في هذا كله روي عنه أو نقل  
عنه أو روي عنه أو جاء عنه أو بلغ عنه أو يقال أو يذكر أو يحكي أو يروي

الكلام  
وهو أن يعرف المرسل  
مطلقا ولا يحتج به

في



او يرفع او يعزى وما استبه ذلك من صيغ التريض وليست من صيغ الجزم قالوا فصنع  
 الجزم موضوعا للصحح او الحسن وصيغ التريض لما سواها وذلك ان صيغه الجزم  
 يقتضي صحته عن المسافر اليه فلا ينبغي ان يطلق الا فيما صح والافيدون الانسان  
 في معنى الكاذب عليه وهذا الادب اخل به المصنف وجاهل الفقهاء صاحبنا  
 وغيرهم بل جاهل اصحاب العلوم مطلقا ما عدا خلاف الحديثين وذلك تامل  
 فيصح فانهم يقولون كثيرا في الصحيح روي عنه وفي الضعيف قال **وروي فلان**  
 وهذا اخذ عن الصواب **فصل** صح عن ابي نعيم رضي الله عنه انه قال  
 اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولنا وروي عنه اذا صح الحديث خلاف  
 قولنا فاعلموا بالحديث واتركوا قولنا وقال فهو مذموم وروي هذا المعنى  
 بالفاظ مختلفة وقد عمل بهذا اصحابنا في سلسلة الثواب واشترطوا التحلل  
 من الاحرام عند المرض وغيره انما هو معروف في كتب المذهب وقد كمل المصنف  
 ذلك عن اصحابنا فيها ومن **حكي** انه افق بالحديث من اصحابنا ابو يعقوب  
 البوطي وابو القاسم الداركي ومن نص عليه ابو الحسن الكجالي الطبري في كتابه  
 في اصول الفقه ومن استعمله من اصحابنا الحديثين الامام ابو بكر البيهقي  
 واخرون وكان جماعة من متقدمي اصحابنا اذا راوا مسله فيها حديث ومنه في  
 الشافعي خلافة عملوا بالحديث وافقوا به قال ابن مذهب الشافعي ما وافق  
 ولم يتفق ذلك الا اذا راوا منه ما نقل عن ابي نعيم رضي الله عنه قوله على وفق  
 الحديث وهذا الذي قاله الشافعي وعمل بظاهره فانما قد بين له رتبة الاجتهاد  
 في المذهب على ما تقدم من صفته او قريب منه وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي  
 رحمه الله لم يقف على هذا الحديث اذ لم يعلم صحته وهذا انما يكون بعد مطالعته  
 كتاب الشافعي كلها ونحوها من كتب اصحابه الاجتهاد وما استشهد بها وهذا شرط  
 صعب قل من ينصف به وانما اشترطوا ما ذكرناه لهذا الشافعي رحمه الله ترك

لو ان هذا الحديث  
 صححناه انما هو  
 صحيح فانما هو  
 صحيح فانما هو

العلم بظاهر الحديث كثيره راها وعلمها لكن قام الدليل عنده على طعن فيها او نسخها  
 او تخصيصها او ما ويلها او نحو ذلك قال **الشيخ ابو عمر** رحمه الله ليس العمل بظاهر  
 ما قاله الشافعي رضي الله عنه بالهين فليس كل فقه سويح له ان يتقل بالعمل  
 بما رآه حجة من الحديث وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين من عمل بحديث تركه ما نفع  
 رحمه الله عمدا مع علمه بصحته لما منع المانع عليه وخبرني عن كافي الوليد موسى بن ابي  
 الجارود من كتابات نفعي رضي الله عنه قال صح حديث افطر الحاجم والمحجوم فانقول قال  
 ان نفعي افطر الحاجم والمحجوم فزد واذ لك علي الوليد لانك نفعي تركه مع علمه بصحته كونه  
 منسوخا عنه ويراك نفعي نفعه واستدل عليه وستره في كتاب الهيام ان شاء الله  
 تعالى وقد قدما عن ابن خزيمة انه قال لا اعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الحلال والحرام لم يوردهما الشافعي كتابه وجعله ابن خزيمة وامامته في الحديث  
 والفقه ومعرفته بنصوص الشافعي في الحل المعروف قال **الشيخ ابو عمر** ومن وجد  
 من الشافعيين حديثا يخالف مذهبهم نظر ان كملت الكتب الاجتهاد فيه مطلقا او في  
 ذلك الباب او المسله كان له الاستقلال بالعلانية وان لم يكل وشق عليه مخالفه  
 الحديث بعد ان تحققت فلم يجد لها فيه عنه جواشا فله العمل به ان كان عمل به  
 امام مستقل غير الشافعي ويكون هذا عند رآه في ترك مذهب امامه هنا  
 ومن الذي قاله حسن متعين والله اعلم **فصل** اختلف المحدثون واصحاب  
 الأصول في جواز اختصار الحديث في الرواية بل مذهب اصحابنا يجوز روايه بعضه  
 اذا كان غير مرتبط باحد منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يتغير الحكم بذلك  
 ولم يزلوا منهم منع من ذلك في الاجتهاد في التضييق وقد اختلف المصنف  
 في المذهب وهذا في اطلاق عليه الفقهاء من كل الطوائف واكثر منه ابو عبد الله  
 البخاري في صحيحه وقوا القنده **فصل** في كتاب المصنف من الاجتهاد  
 بروايه عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ونص موسى  
 كتابه التبع وغيره من اصحابنا على ان لا يجوز الاجتهاد به مطلقا وبسببه ان عمر بن شعيب



بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي فحده الادنا محمد تابعي والاعلى عبد الله  
 صحابي فان اراد بحده الادنا وهو محمد فهو من سل الخنجر به وان اراد عبد الله كان خلا  
 واجتهبه فاذا اطلقوا لم يحتمل الامر من فلا يحتج به وعمرو وشعيب ومهرثقات وثبت  
 سماع شعيب بن محمد ومن عبد الله هذا هو اصواب الذي قاله المحققون والجمهور  
 وذكر ابو حاتم بن حبان كبر الحار ان شعيب لم يلق عبد الله واطلق الدار فظني  
 وعني ذلك واشتقوا سماع شعيب من عبد الله ويؤيده فاذا عرفنا هذا فقلنا خلق  
 العلم في الاحتجاج بروايته هل هذا منعه طائفة من الحديث كما منعه المصنف وغيره  
 من اصحابنا وذهب اكثر الحديثين الى صحة الاحتجاج به وهو الصحيح المخارروكي  
 الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري باسناد عن البخاري انه سئل عن الاحتجاج به  
 فقال راي واحد بن حنبل وعلي بن المديني والحندي واسحق بن راهويه كجكون  
 بعمر بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين وقد ذكر غير عبد الغني  
 هذا للحكاية ثم قال قال البخاري من الناس بعدهم وكل الحسن بن شعيب عن اسحق بن  
 راهويه قال **عمرو بن شعيب** عن ابيه عن جده كايوب عن نافع عن ابن عمر هذا  
 في التشبيه فهايه للجلالة من مثل اسحق رحمه الله فان اختار المصنف في الجمع طريقه  
 اصحابنا في منع الاحتجاج به كما قاله المحققون من اهل الحديث والاكثرون  
 وهم اهل الفن وعندهم يوجد ويكفي فيه ما ذكرناه عن امام الحديث البخاري  
 ودليله ان ظاهره لحد الاكثر المعروف بالرواية وهو عبد الله **فصل**  
 في بيان القولين والوجهين والطريقين فالقول للشافعي والوجه لاصحابه  
 المستبين الى منهجه يخرجونها على اصوله ويستنبطونها من فروع عبد  
 فجهنديون في بعضها وان لم يجدوا من اصله وقد سبق بيان اختلافهم  
 في ان المخرج هل ينبى الى الك في والاصح لا ينبى ثم قد يكون القولان قديمين  
 وقد يكون حديثين او قديما وحديثا وقد يقولها في وقت وقد يقولها في  
 وقتين وقد يجمع احدهما وقد لا يجمع وقد يكون الوجهان للتحسين وللتنكير

(ثمة)  
 واطلح

وارجع الى  
 كتابنا في  
 اصول الحديث

والذي يختص بنفسه كالتقسام القولين **واما** الطرف في اختلاف الاصحاب  
 في حكمهم المذهب فنقول بعضهم مثلاً في المسئلة قولان او وجهان ويقول الآخر  
 فيها خلاف مطلق وقد يستعملون الوجهين موضع الطرفين وعكسه وقد استعمل  
 المصنف في المذهب النوعين من الاول قوله في مسله ونوع الكلب وفي موضع  
 القولين وجهان ومنه قوله في باب كفارة الظهار اذا افطرت الموضع ففيه  
 وجهان احدهما على قولين والثاني يتقطع الشايع قوله واحد ومنه قوله في  
 اخرا القسمة وان استحق بعد القسمة جرت شاع بطلت فيه وفي الباقي وجهان  
 احدهما على قولين والثاني يبطل ومنه قوله في زكاة الدين الموحل وجهان احدهما  
 على قولين والثاني يجب ومنه ثلثة مواضع متواليه في اول باب عبد الشهود  
 اولها قوله وان كان المقر عجميا ففي الترجمة وجهان احدهما ثبتت باثني عشر  
 والثاني على قولين الاول ومن النوع الثاني قوله في قسم الصدقات وان جدد  
 اللد بعض الاصناف فطريقان احدهما يقبل حكم المكان والثاني الاصناف  
 ومنه قوله في السلم في الجارية الحاملة طريقان احدهما لا يجوز والك في يجوز فاما  
 استعملوا هذا لان الطرق والوجوه يشترك في كونها من كلام الاصحاب وتباين  
 في مواضعها زيادته في شرحها ان شاء الله تعالى **فصل** في كل مسله فيها قولان  
 لثمة في احمد الله جدي فالحديث هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوح عنه  
 كما امتنع جماعه من اصحابنا نحو عشرين مسله او اكثر وقالوا بيني وبين القديم  
 وقد يختلفون في كثير منها قال **امام الحرمين** في النهاية في باب المياه وفي  
 باب الاذان قال الاية كل قولين قديم وحديث فالحديث واضح الا في ثلاث  
 مسائل مسله الثوب في اذان الصبح القديم استجابته ومسله التباعد  
 عن الجاسه في الماء اكثر القديم انه لا يشترط ولم يذكر كذا لثمة  
 هنا وذكر في مختصر النهاية ان لثمة تاتي في زكاة التجارة وذكر في النهاية  
 عند ذكر قراءة السورة في الركعتين الاخيرتين ان القديم انها لا تستحب **قال**

لا يجوز قولنا واحدا او  
 واحدا او قولنا احدهما  
 في كل مسله

فيجب



وعليه العمل وذكر بعض المتأخرين من أصحابنا ان السائل التي بقيت  
 بها على القديم اربع عشرة فنذكر التثلاث المذكورة من الاستصحابات المحرمة لما  
 يخرج من القديم جواز ومصلحة لمس الحارم والقديم لا يقتضيه ومصلحة  
 الجاري القديم لا يجزى الا بالغير ومصلحة تعجيل الغلة القديم انه افضل  
 ومصلحة وقت المغرب والقديم امتداده الى غروب الشفق ومصلحة المفرد  
 اذا قوي الاقل في ثلث الصلاة القديم جواز ومصلحة اكل حلا الميتة المذموم  
 القديم تحريمه ومصلحة وطء المحرم بملك الغير القديم انه يوجب الحد  
 ومصلحة تقليم اظفار الميت القديم كراهته ومصلحة شرط التحلل من الاحرام  
 ونحو القديم جواز ومصلحة اعتباره النصاب في الزكاة القديم لا يعتبر  
 وكذا السائل التي ذكرها هذا القائل ليست متفقة عليه بل خالف  
 جماعات من الاصحاب في بعضها او اكثرها فمن حوا الجديد ونقل جماعات في  
 كثير منها فوالاخر في الجديد يوافق القديم فيكون العمل على هذا الجديد كقديم  
 واما ملخصه السائل التي تضمن فيها على القديم في هذه فضعف ايضا فان  
 لنا سائل اخر صحح الاصحاب او اكثرهم او اكثر منهم فيها القديم منها الجهر  
 بالثمين للماموم في ضلوه جهره القديم استحبابه وهو الصحيح عند الاصحاب  
 وان كان القاصي حسيث قد خالف الجمهور فقال في تعليقه القديم انه لا  
 تجهر ومنها من جمات وعليه صوم القديم بصوم عنه واليه وهو الصحيح  
 عند المحققين لا احاد شاذة الصيغة فيه ومنها استحباب الخط بين  
 يدي المصل اذا لم يكن معه عصا ونحوها القديم استحبابه وهو الصحيح  
 عند المصنف وجماعات ومنها اذا امتنع احاد التمكن من عمارة الجدار  
 اجبر على القديم وهو الصحيح عند ابن الصباغ وصاحبها الشافعي وافتى به  
 الشافعي ومنها الصداق في يد الزوج مضمون ضمان اليد على القديم وهو  
 الاصح عند الشيخ ابي حامد وابن الصباغ والله اعلم ثم ان اصحابنا افتوا هذه

خالفه

السائل من القديم مع ان الشافعي رضي الله عنه رجح عنه فلم يبق منه هذا  
 هو الصواب الذي قاله المحققون وجرم به المنفقون من اصحابنا وغيرهم وقال  
 بعض اصحابنا اذا نزل المجدد على خلاف قوله لا يكون رجوعا عن الاول بل يكون  
 له قولان قال الجمهور هذا غلط لانها كغيرها لا تارخ فعارضوا وتعد الجمع  
 بينها على الثاني وينتاك الاول قال امام الحرمين في باب الامية من النهاية  
 معتقدي ان الاقوال القديمة ليست من مذهب الشافعي حيث كانت لانه جزم  
 في الجديد بخلافها والرجوع عنه ليس منه بل لا رجوع فاذا علمت حال القديم  
 ووجدنا اصحابنا افتوا بهذه السائل على القديم خلا ذلك على انه اذا هم اجتهادهم  
 الى القديم لظهور دليله وهم مجتهدون فافتوا به ولا يلزم من ذلك نسبه  
 الى الشافعي ولم يقل احد من المتقدمين في هذه السائل انها مذهب الشافعي او  
 انه استقامت حال ابو عمر فيكون اختيارا واحدا هم للقديم فيها من قبل اختياره  
 مذهب غير الشافعي رضي الله عنه اذا اداه اجتهاده اليه فانه ان كان ذا  
 اجتهاد اشتهع اجتهاده وان كان اجتهاده مقيدا مشوبا بتقليد نقل ذلك الثوب  
 من التقليد عن ذلك الحكم واذا افتى بغير ذلك في فتواه يقتل من هذا الشافعي  
 كن او لکني اقول بمذهب الى حقيقته وهو كذا قال ابو عمرو وليتحقق  
 بذلك ما اذا اختلفوا في القول المخرج على القول المنصوص او اختلفوا من  
 قولين رجح الشافعي احدهما عن الآخر حجة بل هذا اولي من القديم قاله حكم  
 من لم يكن اهلا للتخريج ان لا يتبعوا شيئا من اختيار ائمة المذكورة لانه مقلد للشافعي  
 دون غيره قال **وقا** اذا لم يكن اختياره لغير مذهب بيا على اجتهاده فان  
 ترك مذهب به الى اسهل منه فالصحيح تحريمه فان تركه الى احوط فالظاهر جواز  
 وعليه بيان ذلك في فتواه هذا كلام ابي عمر وفيه كمال ان من ليس اهلا للتخريج  
 يتعين عليه العمل بالقديم من غير استئذان وهو اهل للتخريج والاجتهاد  
 في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الغالب في القول والفتيا مبني على فتواه

ظ  
 شيع  
 امام



انهذا رايه وان منزه الشافعي كذا وهو ما نضر عليه في الجديد هذا كله في قديم  
 لم يعضده حديث صحيح انا قد تم عنده نص حديث صحيح لا سماع له فهو منزه  
 الشافعي رحمه الله ومنسوب اليه اذا وجد الشرح الذي قدما فيه اذا صح الحديث  
 على خلاف نصه والله اعلم واعلم ان قولهم القديم ليس مذهبنا لك في رضي الله عنه  
 او رجوع عنه ولا تنوي عليه المراد به قديم نصت الحد يد على خلافه انا قد تم  
 لم تخالفه في الجديد او لم يتقرر من تلك المسئلة في الجديد فهو منزه الشافعي  
 واعتقاده ويعمل به ويبقى عليه فانه قاله ولم يرجع عنه وهذا النوع وقع فيه  
 مسائل كثيرة ستاتي في مواضعها ان شاء الله تعالى وانا اطلقوا القديم مرجوع عنه  
 ولا عمل عليه لكون غايه كذلك **ف**رع ليس يفتني ولا للعامل المنتسب  
 الي مذهب الشافعي رحمه الله في سلة القولين والوجهين ان يعمل بما شامها بغير نظر  
 بل عليه في القولين العمل لخرها ان علمه والادب الذي رجحنا الشافعي فان قالها  
 في حاله ولم يرجح واحدا منها وسند ان شاء الله تعالى انه لم يوجد هذا الذي في ستة عشر  
 او سبع عشرة مسلة او ثقل عشرة قولان ولم يعلم اقالها في وقت ام في وقتين  
 السابق وجب الاحتراز لاجلها فيعمل به فان كان اهلا للتخريج والتدريج استقل  
 به متعفا ذلك من نصوص الشافعي رضي الله عنه ومأخذ وفواعله فان لم  
 يكن اهلا فليقله عن اصحابنا الموصوفين بهذه الصفة فان كتبهم معروفا  
 موطنه لذلك فان لم يحصل له ترجيح بطريق توقف حتى يحصل **واما**  
 الوجهان فيعرف الراجح منها بما سبق الدالة لا اعتبار فيها بالتقدم والتأخر  
 الا اذا وقع من شخص واحد واذا كان احدهما منصوفا والاخر مخرجا فالمنصوص  
 هو الصحيح الذي عليه العمل غالبا كما اذا رجح الشافعي احدهما بل هذا اولى الا اذا كان  
 المخارج من سلة يتقدم بها الفرق فيقول لا يثبت حج عليه المنصوص وفيه احتمال  
 قول ان يتقدم الفرق اما اذا وجد من اهلا للتخريج خلافا بين الاصحاب في  
 الراجح من قولين او وجهين فيعتقد ما صحه الاثر والاعلم والادرج فان تعارض

لم يقدح ما صلح به

الاعلم

الاعلم والادرج قد تم الاعلم فان لم تجد ترجحا عن احد اعترضا فانك تليس للفقو  
 والتايلين والوجهين فما رواه ابو بيطي والريبع المراد من الشافعي مقدم  
 عند اصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي وحركه كذا نقله ابو سليمان الخطابي عن  
 اصحابنا في اول معالم المسن الا انه لم يذكر ابو بيطي فالحقته انا لكونه اجل من  
 الربيع المراد من المزب وكتاب مشهور فحتاج الى ذكره قال الشيخ ابو عمر  
 ويتبرح ايضا بما وافق اكثر ائمة المذاهب وهذا الذي قاله فيه فهو واحتمل وحلي القاضي  
 حينئذ فيما اذا كان لثا في قولان احدهما يوافق ابا حنيفة وجهين لاصحابنا احدهما  
 ان القول الماخلفا ولي وهذا قول الشيخ ارجامه الاسفرايني فانك في انا خالفنا لاطاعه  
 على موجب الماخلفه والثاني القول الموافق ولي وهو قول القفال وهو الاصح  
 والسلة مفروضة فيما اذا لم تجد رجحا ما سبق واما اذا راي المصنفين الثاينين  
 مختلفين فخرم لهما بخلاف ما جزم الاخرهما كالوجهين المتقدمين على ما ذكرناه من  
 الرجوع الى المحب على ما سبق وترجح ايضا بالكثرة كافي الوجهين ويحتاج حينئذ الى بيان  
 مراتب الاصحاب ومعرفة طبقاتهم وحوالهم وجلالهم وقد منيت ذلك في مقدمة الاسماء  
 والصفات بين الحسب وهو كتاب جليل لا يستغنى طالب علم من العلوم كلها  
 عن مثله ونشرت في كتاب طبقات الفقهاء من ذكرته منهم اكل من ذلك واوضح  
 واشتقت القول فيهم وانا اساع في انما مه اسال الله الكريم توفيق له ولنا سير  
 وجوه الخير **و**اعلم ان نقل اصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه  
 ووجوه متقدمة اصحابنا انتم واثبت من نقل الخراسانيين غالبا وانما اسانيد  
 الحسن قد فادحتا وتقر بها رتبنا غالبا ومنها ينبغي ان يرجح به احد القولين  
 وقد اشار الاصحاب الى الترجيح بعد ان يكون الشافعي ذكره في بابيه ومطنته وذكر  
 الاخر في غير بابيه بان خري تحت وكلام خري الى ذكره فالتدري ذكره في بابيه افوي  
 لانه اتى به مقصودا وقرره في موضعه بعد فخر طويل بخلاف ما ذكره في غير  
 ايه استطراد فلا يعتني به اعتناؤه الاول وقد صرح اصحابنا بمثل هذا الترجيح

يس



ما راعى لا تحذر منها في هذا الكتاب في واطها ان شاء الله تعالى والله التوفيق  
 فصل حيث اطلق في المذهب ابا العباس فهو ابن سريج احمد بن عمر بن سريج واذا اراد  
 ابا العباس بن الفاضل فبده حيث اطلق ابا اسحق فهو المروزي حيث اطلق ابا اسيد  
 من الفقهاء فهو الاصطخري ولم يذكر ابا اسيد من الفقهاء غيره ولم يذكر في المذهب ابا اسحق  
 الاسفرايين الاستاذ المشهور بالكلام والاصول وان كان له وجوه كثيرة في  
 كتب الاصحاب واما ابو حامد ففي المذهب اثنتان احدهما القاضي  
 ابو حامد المروزي والثاني الشيخ ابو حامد الاسفراييني فكما ياتان مفيدين  
 بالقاضي والشيخ فلا يلتبسان وليس فيه ابو حامد غيرهما لانهما احكاما ولا من  
 غيره وفيه ابو علي بن خيران وابن ابي هريرة والطبري وياتون موصوفين ولا  
 ذكر لابي علي السجستاني في المذهب واما يتكرر في الوسط والهامية وكتب متاحري  
 الحزائنين وفيه ابو الفهم جماعة اولهم الانبالي ثم الداركي ثم ابن كح  
 والصميري وليس فيه ابو الفهم غير هؤلاء الاربعة وفيه ابو الطيب اثنتان  
 فقط من اصحابنا اولها ابن سلمه والثاني القاضي ابو الطيب شيخ المصنف  
 وياتان موصوفين وحيث اطلق في المذهب عبد الله في الصحابة فهو  
 ابن مسعود وحيث اطلق الرابع من اصحابنا فهو الرابع بن سليمان المرادي  
 صاحب الثاقبي وليس في المذهب الرابع غير هؤلاء الاربعين وهم  
 الا الرابع بن سليمان الجيزي في مسألة دباغ الجلد هل يطهر الشتر وفيه  
 عبد الله بن زيد من الصحابة اثنتان احدهما الذي احدهما الذي راي الاذان  
 وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه الاوسي والاخر عبد الله بن زيد بن عامر  
 المازني وقد يلتبسان علي من لا اسله بالحديث واسما الرجال يتفق ههنا  
 ولحدا تكونا ياتيان على صورة واحدة وذلك خطأ فان ابن عبد ربه قد ذكر  
 له في المذهب الآتي باب الاذان واما ابن عامر فتذكر ذكره في المذهب  
 في مواضع من صفة الوضوء ثم في اول باب الشك في الطلاق وقد ارجعها

والظاهر ان لا يكون عبد الله بن زيد  
 لقول ابن عبد ربه الاذان

في مواضع من صفة الوضوء

اكل ايضا في تحذير الاسماء واللغات وحيث ذكر عطا في المذهب فهو عطا  
 ابن ابي دياح ذكره في الجيئض ثم في اول صلاة المسافر ثم في مسله الشك الصغيرين  
 من كتاب البيهقي الثابطين ايضا جماعات يسون عطا فكن لا ذكر لاحد منهم  
 في المذهب غير ابن ابي دياح وفيه من الصحابة معوية اثنتان احدهما معوية  
 ابن الحكم ذكره في باب ما بعد الصلوة لا ذكر له في المذهب ولا في غيره  
 والاخر معوية بن ابي شقيق الخليفة احدهما بالوجهي تكرر واني مطلقا غير  
 منسوب وفيه من الصحابة معقل اثنتان احدهما معقل بن يسار ياقبل  
 السبن المذكور في اول الجائين والاخر معقل بن سنان بنين ثم نون في  
 كتاب الصلوات في حديث يروى وفيه ابو يحيى البلخي من اصحابنا ذكره  
 في مواضع من المذهب منها موافقت الصلاة وكتاب الحج وليس فيه ابو يحيى غيره  
 وفيه ابو يحيى تامة فوفى مكسوره يروي عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 عنه في آخر قتال اهل البغي ولا ذكر له في غيره هذا الموضع من المذهب وفيه  
 الفقهاء ذكره في موضع واحد وهو في اول النكاح في مسله تزوج بنت ابنه  
 باب ابنه وهو الفقهاء الكبريات شي ولا ذكر الفقهاء في المذهب الا في هذا  
 الموضع وليس الفقهاء المروزي الصغير في المذهب ذكر وهذا المروزي فهو  
 المتنكر في كتبه متاخر في اساتيس كالابان وتعليق القاضي حسين  
 وكتاب المسعودي وكتب الشيخ ابي محمد الجويني وكتب الصديقي وكتب ابن علي  
 السجستاني وهو لا يمتدحه والهامية وكتب الغزالي والتمه والتهذيب والعدة  
 واشباهها وقد اوصحت حال الفقهاء في تحذير الاسماء واللغات وفي كتاب  
 الطبقات وسأوضح ان شاء الله تعالى حالها ههنا ان وصلت موضع ذكر الفقهاء  
 وقد لما وصح باقي المذكورين في مواضعهم كما شرطته في الخطبة ان شاء الله تعالى  
 وحيث اطلقت انا في هذا التشرح ذكر الفقهاء المراد به المروزي لا اشرافه  
 نقل المذهب بل قد اطره بغيره خراسان عليه واما آت شي فتذكره قليل بالنسبة



المنهج فاذا اردت ان تاتي بدينه فوضعه بالثبات وفضدت بيتان هذه  
الحرف تجيل فابده لمطالع هذه الكتاب فربما ادر كثير الوفاء او غيرها من القاطعات  
قل وصولها ورايتها سمع لا يستغني مشتغل المذهب عن معرفتها واسأل الله طاعته  
الحسن واللفظ وبالله التوفيق **قص** المزي وابوثور وابوبكر بن المنذر  
ابيه مجتهدون وهم منسوبون الى الشافعي رضي الله عنه فاما المزي وابوثور  
فصاحبان للشافعي حقيقة وابن المنذر متأخر عنهما وقد صرح في المذهب في موضع  
كثير بان الثلاثة من اصحابنا اصحاب الوجوه وجعلوا في الزعم وجوهها في الذوق  
وتارة يشترط اليها ليست وجوهها ولكن الاول ظاهر يريده اياها فان تجدته  
في المذهب ان لا يتركها احد من الامية اصحاب المذهب عن اصحابنا الا في الحق قوله  
يسبح كذا الخ وخرج من خلاف محقق او عمر بن عبد العزيز او الزهري او مالك  
وابن حنبل وغيره وشبه ذلك وينكر قول ابني ثور والمزي وابن المنذر  
ذكر الوجوه ويستدل به ويحجب عنه وقد قال امام الحرمين في باب ما ينقص  
الوضوح من الهايه اذا انفرد المزي برأي فهو صاحب مذهب واذا خرج لثاني  
فقد لا اول من يخرج غيره وهو ملحق بالمذهب كالحاله وهذا الذي قاله الاسام  
حسن لا شك في انه متعين **فصرع** ان استغرب من الاسام في المذهب الموضع  
الذي صرح صاحب المذهب فيه بان ابانثور وابن المنذر من اصحابنا دللنا  
وقلت ذكر في اول الغصب في مسله من رد المعضوب افضل القيمة دون العين  
ان ابانثور من اصحابنا وذكر نحوه في ابن المنذر في صفة الصلاة في اخر فصل ثم  
ليجد سبعة اخرى **فصرع** اعلم ان صاحب المذهب اكثر من ذكر في ثور لكنه  
لا ينصفه فيقول قال ابوثور كذا وهو خطأ والشم هذه العبارة في قوله  
وربما كان قول ابني ثور اقوي دليل الامر بالمذهب في كثير من المسائل وانظر المصنف  
في استعمال هذه العبارة حتى استعملها في عبد الله بن مسعود الصحابي رضي الله  
عنه الذي محله من الفقه وانواع العلم معروف قل من يباويه فيه من الصحابة

محمدا

فضلا عن غيرهم لاسيما الرازي فحكي عنه في باب الجود والاحسان منه في المله  
المعروفه بمرجه ابن مسعود ثم قال وهذا خطأ ولا يستغل المصنف هذه  
العبارة غالبا في احادنا اصحاب الوجوه الذين لا يقدرون ابانثور وربما  
كانت اوجههم ضعيفه بل واهيه وقد اجمع نقله العلم على جلاله ابني ثور  
وامامته وبراعته في الحديث والفقه لا حسن مصنفاته فيها مع الجلاله  
والاثقان واحواله مبسوطه في تهذيب الاسام وفي الطبقات رحمه الله  
**فصرع** هذا اخر ما ينسب من المقدمات ولولا حوت املا لمطالع لذكرت  
فيه محليات من القياس المهمه والفتاوى المسجحات لكنها تاتي ان شاء الله  
تعالى بمفرقة في مواطنها من الاجواب واسأل الله التمع كل ما ذكرته وما  
سأذكره ان شاء الله تعالى لي ولوالدي وشاخي وشارحي والمسلمين اجمعين  
انما الواسع الوهاب **وهو** هذا حينما شرع في شرح اصل المصنف رحمه الله  
لس **والله** الرحمن الرحيم قال المصنف الشيخ ابو اسحق رحمه  
الله الحمد لله الذي وفقنا لشكره وهذا الذكره **الشرح** بدأ  
رحمة الله الحمد لله للحديث المشهور عن ابني هريه رضي الله عنه واسمه عبد الرحمن  
ابن صخر علي الاحم من نحو ثلثين قوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال كل امرئ ذي بال لا يديافيه بالحمد لله افطع وفي رواية بحمد الله وفي رواية  
بالحمد لله افطع وفي رواية كل كلام لا يديافيه بالحمد لله فهو جزم وفي رواية  
كل امرئ ذي بال لا يديافيه بسم الله الرحمن الرحيم افطع روي كل هذه الالفاظ  
في كتاب الاربعين للحافظ عبد الفاروق وفي رواية في من  
رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه والمشهور رواية ابني هريه وحديثه  
هذا حديث حسن رواه ابو داود سليمان بن الاشعث السجستاني وابو عبد  
الله محمد بن يزيد هو ابن ماجه القتيبي في سننها وابو عبد الرحمن بن  
شعب السامي في عمل اليوم والليلة وابو عوانه يعقوب بن اسحق الاسفريابي



في اول صحيحه المخرج على صحيح مسلم وروى موصولا ورواه الموصول اسادا  
جيد قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال معناه له حال يهتم به وعني  
افطع اي ناقض قبل الركة واحذم بمعناه وهو يحجم وذال معجمه يقال جديم يحجم  
كعلم يعلم قال العلماء رحمهم الله يستحب البداهة بالحمد لله لكل مصنف ودارس  
ومدرس وخطيب وخطاب ومن وجع ومن وجع بين يدي ساير الامور لله  
قال الشافعي رحمه الله احب ان يعتم المرء بين خطبته يعني تكبير الحيا  
وكل امرئ لله حمد الله تعالى والتشا عليه سبحانه والصلوة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واعتصر صواعلي المزي رحمه الله حيث لم يبد في مختصره حمد الله  
تعالى ولا **الاصحاب عنه باجوبه** احدها انه بدل الحمد لله وخطبته  
فاخل بذلك من نقل كتابه قالوا وقد وجدني بعض الشيخ الخد لله الذي  
لا يشركه في ملكه ولا مثل الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به  
خلقه ليس كمثل غيره وهو السميع البصير **الجواب الثاني** في مثل  
ان الحديث لم يبلغ المزي ولا يفتح ذلك في جلالته **الجواب الثالث**  
ان الذي اقتضاه الحديث ان يحمد لا ان يكتمه والظاهر ان المزي حمد الله به  
فان الحديث مشهور بيقينه حقاؤه عليه ونزكته له مع علمه **الرابع** ان  
لفظه الحمد ليست متعينة لسميته حمدا لان الحمد الشا وقداش المزي على الله تعالى  
اول كتابه فقال **بسم الله الرحمن الرحيم والسميه من ابلغ الشا**  
ويبين هذا التوسيل انما في روايه كانه قلناه وذكره الاجوبه كثيره  
عن مرصيه فتكرهنا واما معني الحمد فقال العلماء هو الشا على الحمد بحمد  
صفاته وافعاله والشكر الشا عليه بانعامه بكل شئ حمد وليس بكل  
حمد شكرا ونقيض الحمد الذم ونقيض الشكر الكفر وقوله **والله الذي رقتا**  
قال اصحابنا المتكلمون التوفيق خلق فذمة الطاعة والحمد لان خلق فذمة  
المعصية والمرفق في شئ لا يعصى ذلك الشئ اذا قدره له على المعصيه

عريه م

قال امام الحرمين والعصه هي التوفيق فان عمت كانت توفيقا عاما  
وان خصت كانت توفيقا خاصا قالوا يكون الشكر بالقول والفعل ويقال  
شكرته وشكرت له ويقال في لغة شكرت به ايا وشكرت له ككبرته والشكران  
خلاف الكفران قوله وهذا الذكر المراد هنا الحمد في خلق الايمان واللطف  
وقد يكون الحمد في معني الثناء ومنه واما ثنوه فهدينا هم اي بينا لهم طريق  
الحيرة والمشر وشله اهدينا السبيل وهدينا النجدين اي بينا لهم طريق  
الحيرة والمشر **والاشارة** الذكر فاصله التثنية قال الامام ابو الحسن علي بن احمد  
الواحدي المفسر لادبي المشافعي اصل الذكر في اللغة التثنية على الشئ واذا ذكرت  
فقد تنبهت عليه ومن ذكره شيا فقد تنبهك عليه وليس من لا دمه  
ان يكون بعد نسيان قال **ومعني الذكر حضور المعني في المفسر يكون**  
تارة بالقلب وتارة باللسان وتارة بهما وهو افضل الذكر وتليه ذكر القلب  
واسه اعلم قال **المصنف رحمه الله** وصلوانه على محمد خير خلقه وعلى اله  
وصحبه **الاشارة** ح اصل الصلوة في اللغة الدعاء هذا قول جمهور العلماء  
اصل اللغة وغيرهم فقال الزجاج اصلها الدعاء **قال** الاظهر في الصلوة  
من الله تعالى بالرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الهدي التضرع والدعاء  
واما تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدا فقال اصل اللغة رجل محمد  
ومحمدا اكثر من خصاله المحمودة قال ابو الحسن محمد بن فارس في كتابه  
المجلد بذلك سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد يعني الله تعالى اسمه  
تسميته به لما علم من خصاله المحمودة واشتد ابو نصر اسمعيل بن حماد  
الجزيري في صحاحه وغيره **الذكر** الشا للعر كان كذا لها الى الماحد القم الجواد محمد  
القمي تفتح القاف السيد وقوله خير خلقه كذا قاله الامام الشافعي  
والعلماء انه صلى الله عليه وسلم خير خلق كلهم من الملائكة والاديين فان قيل كيف  
قدم بالفضل في التخصيص غير ان يهر به صلى الله عنه عن رسول الله صلى الله



وسلم لا تقتضوا بين الانبياء وفي الحديث الآخر لا تقتضوني علي بن ابي طالب  
من اوجه احدها ان النبي عن تقصير يودي الي تقصير بعضهم فان ذلك كقول  
خلاف الثاني انه صلى الله عليه وسلم هي قبل ان يعلم انه خير الخلق فلما علم قال  
انا سيد ولد آدم **الثالث** بني تادبا وتواصعا الرابع بني ليل يودي  
الي الخصومة كما ثبت في الصحيح في سب ذلك الخامس هي عن التفضل في نفس  
النبي لاد زوات الانبياء ولا شفا وتة النبوة واما الثماوت بالخصايب  
وقد قال الله تعالى فضلنا بعض علي بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات  
واما قوله وعلي له الحق صحيح موجود في الكلام الفصيح واستقره العلماء من  
جمع الطوائف وذكر ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطيوني في اول  
كتابه الاقتضاب في شرح ادب الكاتب ان ابا جعفر الخامس واما بكر الزيد  
قال لا يجوز اضافته الى مضمون فلا يقال صلى الله عليه وسلم والى وانا يقال واهله  
او وال محمد قال وهذا مذهب الكايم وهو اول من قاله وليس قولهما بصحيح  
لانه لا يفسر بغيره ولا يسمع بويده **قال** وقد ذكر ابو علي البغدادي انه  
يقال والى في قوله وذكر المبر في الكامل حكاه فيهما اضافته الى مضمون ثم انشد  
ابا ناكثه للعرب في اضافته الى مضمون منها قول عبد المطلب  
لا فم ان المكي حلة فاستعجل ذلك وانصر على ال الصليب وعابديه اليوم الك  
يعني فريشا وكانت العرب يسمون الى الله لكونهم اهل البيت واختلفت العلماء من  
اهل اللغة والفتا في ان النبي صلى الله عليه وسلم علي اقرال احدها وهو نصب  
الثاني وهو راي اصحابنا انهم سبوا شرم ربا المطلب والثاني عشره المنتسبون  
الى **الثالث** اصل دينه كلم واتباعه الى يوم القيمة **قال** الا زهري هذا القول  
افترها الى الصواب واختاره ايضا غيره **دم** واما اصحابنا صلى الله عليه وسلم فيهم  
منه بان احدها وهو الصحيح وقول المحدثين ان الصحابي كل مسلم راه صلى الله عليه  
وسلم وهذا قطع البخاري في صحيحه وسوا جالس ام لا والثاني واختره جماعة من

البقي

الم

قط  
صحا

اهل الاصول هو من طاعت محبته ومجالسته على طر سوي البع واما قول الفقها  
قال اصحاب الثاني واصحاب ابي حنيفة واصحابنا فجاز مستعين لموافقة بينهم وشدة  
ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة وتجميع صاحب على صاحب كرايب على كرايب واصحاب  
كجايح وجياح ونجبه بالضم كفارة وفقيهه وصحان كتاب وشبان والاصحاب جمع صاحب  
كفرخ وافرارخ والاصحابه الاصحاب جمع الاصحاب اصحاب وفقيه في النواحي  
صاحب هكلك يجمع من العرب مترجما وصحبه كسرا الحاء واصحبه بفتحها صحبه ضم  
الصاد وصحابه بالفتح واما ان المصنف بعد حمد الله تعالى بالصلاة على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى ورفعا لك ذكرك **قال** الثاني في  
الرسالة ومواضع اخبرنا ابن عتيبة عن ابن ابي كحجج عن مجاهد قال معناه لا اذكر  
الا ذكرت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وروا هذا  
البقي في كتاب الاربعين للزهري عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
واسم اعلم **قال** المصنف رحمه الله هذا كتاب مذهب اذكر فيه ان شاء الله  
تعالى اصول مذهب الشافعي **شرح** قد يقال قوله هذا اشارته الى  
حاضر وليس هذا الان شي يشار اليه وجوابه ان هذه العبارة استعمالها  
الامية جميع اصحاب القنوت في مصنفاتهم واما ثم الخويين سيبويه رحمه الله  
صدر كتابه بها واجاب العلماء اصحابنا والخويين وغيرهم عنها باجوبه  
تاكدهم جميعا انه لما نكده عنده على نصنفه عامله معاملة الموجود وانما رايه  
وذلك لغة العرب **قال** الله تعالى هذا يوم الفصل ونظيره من المصنفين من  
يتنك موضع الخطبة باضافا فاذ فرغ ذكرها وانما رايها جازم لتكون عبارة  
في الخطبة موا فقما ذكره وقوله **قال** كتاب اصل الكتب في اللغة الضم ومنه  
كثيرة الخيل لتابعها واجتماعها فني كتاب الضم حروفه ومسا بله بعضها الى  
بعض والتك بالاسم المكتوب مجازا وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر وهو  
كثير وهو في اصطلاح المصنفين كالحبس المستقل الجامع لا يواب تلك الابواب



انواعه وكتاب الطهارة يشتمل باب المياه والآئيه و باب الوضوء وغيره قال اهل  
اللغة يقال كتبت كذا وكابا وكابه وحجه كتبت بضم التاء وتكن وقوله  
مذهب قال اهل اللغة المذهب الشيعيه والنصفيه والمذهب المتيقن من العيوب  
ورجل مذهب مطهر الاخلاق وقوله اذكر فيه ان شاء الله قاله احتشالا لقول  
الله تعالى ولا تقولن بشي اني فاعل ذلك عند الان يشاء الله فيس قول ان شاء الله  
في كل شي يعين على فعله ولا يدخل الاستثناء في الماضي فلا يقال خرجت اسرا ان شاء الله  
والله اعلم قال المصنف رحمه الله والي الله الكريم ان يوفقني فيه لرحمته  
وان ينفع به في الدين والاخره انه قد سبب محجب وعمل ما يشاء تقدير وما توفيق الله  
بالله عليه نزلت وهو سبي ونعم الوكيل الشرح اما الكريم في اسم الله تعالى  
فذكر امام الحرمين في الارشاد ثلثه مذاهب في معناه فقال معناه المفضل  
وقيل العفو وقيل العلي قال وكل تفسير كثير وقوله يوفقني بفتح ياءه  
وقوله وان ينفع به هذا ما يرغب في المذهب وهو دعاء هذا العبد الصالح  
وقد سبق في بيان احواله انه كان محاب الدعوه والذنا اسم لهذه الدار وما فيها  
سميت به لذنها وقرنها وبينب اليها دنياوي ودينوي قال الجوهرية  
وذكرني وقوله انه قريب محجب اقدا صباح صلى الله عليه وسلم في قوله  
ان اني قريب محجب ونادى بقول الله تعالى فاني قريب احيب دعوه الداعي قالوا  
ومعني قريب اي بالعلم كاني قوله تعالى وهو معهم وقوله وهو جسي اي الذي  
يكفيني والوكيل الحافظ وقيل الموكل اليه تدبير خلقه وقيل القابض بمصالحهم  
قال ابو جعفر الخاس قول الانسان وحسبي الله احسن من قوله وحسبنا الله لما  
في الثاني من التعظيم قال الله تعالى فان تولوا فقل حسبي الله قال في الايتان بالواو  
في قولك وحسبي الله او حسبنا الله اعلام بانك لم تضر عن الكلام الاول قال  
وتوحدتها جان لان المعنى معروف واعلم انه يستحب لكل احد ان يوطن  
قول حسبي الله قال الله تعالى فان تولوا فقل حسبي الله وقال تعالى وقالوا حسبنا

وفي الحديث عن علي بن ابي طالب  
عنه السلام انه قال لا تسبوا اهل البيت  
حتى لا ياتيكم الله بالويل

الله ونعم الوكيل الاية وروي البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال احسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين النسخة التي روى محمد صلى  
الله عليه وسلم حين قالوا ان الناس قد جمعواكم فاحشواكم فزادهم ايمانا وقالوا احسبنا  
الله ونعم الوكيل واقصد المصنف وغيره من العلماء في كتبهم وغيرها بهذا وختموا  
كلامهم بحسبي الله ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله

**كتاب الطهارة** باب ما تجوز به الطهارة وما لا تجوز  
الشرح اما الكتاب فسبق بيان باب هو الطريق الى الشئ والموصول  
اليه و باب المسجد والدار ما يدخل منه اليه و باب المياه ما يوصل به الى احكامها  
وقد يذكر في باب اشياءها تعلق بمقصود الباب وان لم يكن ما ترجم له  
كادخاله الختان وتقليم الاظفار وقصر الشارب ونحوها في باب السواك وكونها  
جميعا من خصال الكمال فطهر فيكون التقدير باب السواك وما يتعلق به  
وتقاربه وقوله تجوز الطهارة لفظة تجوز يستعملونها ثارة بمعنى تحمل ثارة بمعنى  
يصح ثارة يصح للامرين وهذا الموضع مما يصلح فيه للامرين وانما الطهارة  
فهي في اللغة الشطافه والشرافه عن الدناس ويقال طهر الشئ بفتح الشا وطهر  
بضمها والفتح افصح يطهر باضم فيها طهارة والاسم الطهر والطهر بفتح الطاء  
اسم لما ينظف به والاضم اسم للفعل هذه اللغة المشهورة التي عليها الاكثر ون  
من اهل اللغة والدغة الشايج بالفتح فيها وامتنع عليها جماعات من كبار اهل اللغة  
وكان صاحب مطالع الانوار اضم فيها وهو غريب شاذ ضعيف وقد اوضحنا  
هذا كله مضافا في هذين الاسماء والدغات واما الطهارة في اصطلاح الفقهاء  
فهي رفع حدث او ازالة نجس او ماني بها على صورتها وقولنا في معناه اردنا  
به الشتم والافسار المسنونة كايجمعه وتجديد الوضوء الغسله الثانية والثالثة  
ليحدث والنجس ومسح الاذن والمصنعة ونحوها من فائلا الطهارة وطهارة  
المستحاضه وسلس البول هذه كلها طهارات ولا ترفع حدثا ولا نجسا وفي المستحاضه



والسلسل والستيم وجه ضعيف انها ترفع واسما المياه فجمع ما وموجع كثره رجمه في  
 القله اسواه وجمع القله عشرة فادونها والكثير فوقها واصل ما مائة مائة وهو اصل  
 من فوض والهمزة في مائة بدل من الهاء ابدال لازم عند بعض الخوبيين وقد ذكر صاحب  
 الحكم لغه فيه ان يقال مائة على الاصل وهذا يطل دعوى لازم الابدال وانما  
 قال المصنف مائة وان يجمع الكثرة لان انواع المازانية على العشر فانه طاهر وطهور  
 ونجس والطهور ينقسم الى السائر وما الارض وما السائر ينقسم الى طهر وذوب  
 فله وبرد وما الارض الى ما ابار وكار وبار وشمس وسحر ومتغير بالكت وباللا  
 يميز صوته منه وبالكتاب وغير ذلك من انواعه وينقسم الطاهر والنجس اقساما  
 معروفة وبالمصنف بكتاب الطهارة ثم ياب المياه وكذا بقوله الثاني  
 والاصحاب وكثيرون من العلماء لما سبه حبه ذكرها صاحب الشئ وهو ابو سعد  
 عبد الرحمن بن المامون المتولي قال بدا بذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بي الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله  
 واقام الصلاة واتيا الكوة والحج وصوم رمضان وفي رواية وصوم رمضان  
 والحج رواه البخاري وسلم بصل الله عليه وسلم بعد الايمان بالصلاة والعرب تبدأ  
 بالاهم فكان تقديم الصلاة اهم وانما التوحيد فله كستقله وهو علم الكلام وقد  
 الصوم على الحج لانها في احادي الروايتين ولانها عم وجوب الحج فانه يحكي على كثيرين  
 من الحج عليه ويجب ايضا على الفور وينكران واذا ثبت تقديم الصلاة  
 فيسعى تقديم مقتداتها ومنها الطهارة ثم من الطهارة العمى والاصل فيها وهو الماء  
 والله التوفيق قال المصنف رحمه الله يجوز رفع الحديث وازالة النجس  
 المطلق وهو ما نزل من السماء او نبع من الارض فانزل من السماء المطر وذوب  
 الثلج والبرد والاصل فيه قوله عز وجل وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به  
 الشرح قوله عز وجل وينزل من السماء ماء ليطهركم به بالشدد والتخفيف قرآن في  
 السبع والنجس يفتح الجيم هو عين النجاسة كالبول ونحوه وانما المطلق

فالصحيح في حقه انه العاري عن الاضافة اللازمه وان ثبتت قلت هو ما كفي  
 في تعريفه اسم ما وهذا الحد نص عليه الثاني رجمه الله في السويطي وقيل هو  
 الباقي على وصف خلقته وغلطوا فاليه لانه يخرج عنه المتغير بما يتغير صوته  
 عنه او بكت او تراب ويحذف ذلك ويحذفوا في المستعمل هل هو مطلق ام لا على وجهين  
 اصحهما وجه قطع المصنف وباب ما يفيد المفعول استعمال واخرون من محقق اصحابنا انه  
 ليس بمطلق والثاني انه مطلق وبه قطع ابن القاص في التخصيص والتفصيل في  
 شرحه وقال صاحب الترتيب ان المقتل الثاني في الصحيح انه مطلق في استعماله  
 بقوله اقال المقتل لكونه مستعملا لا يخرج عن الاطلاق ما يضاف اليه كالزعمان  
 وسمي المطلق مطلقا لانه اذا اطلق الما انصرف اليه كاشا قوله نزل من  
 السماء او نزع من الارض فلهذا قاله غيره واعترض عليه بان الكل من السماء قال  
 الله تعالى انزل من السماء ماء فذلك ما يبيع في الارض والجواب من وجهين  
 احدهما المراد ببيع ما يشاهده ببيع ولهذا سنده فقال وما نبيع ما انزل الى الارض  
 والثاني ليس في الآية ان كل الماء نزل من السماء لانه ذكر في الايات ومعلوم انها  
 لا تعم ويقال ببيع بفتح الباء في المصارف وضمها وكبرها والمصدر بجمع  
 اي خرج وذوب الثلج ذايبه وهو مصدر يقال ذاب ذوبا وذوبا  
 واذبته وذوبته وانما ذكر المصنف ذوب الثلج والبرد لان في استعمالهما  
 على كمالهما تفصيلا لذكره في فرع قريبا ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة  
 من الآية لما استدلل به المصنف هنا وهو جواز الطهارة بما الساظا من هذا  
 الحكم مجمع عليه واعترض بعض الغالطين على الفتا باستدلالهم به وقال ما  
 نكره ولا عموم لها في الايات والجواب ان هذا جازا فابعد وانما ذكر  
 الله تعالى هذا امتنا فلو لم يحمله على العموم لقان المطلوب واذا دل  
 دليل على ارادة العموم بالنكره في الايات افادته ووجب حملها عليه واسد اعلم  
 فرع قال اصحابنا اذا استعمل الثلج والبرد قبل ان ياتها فان كان يليل

لان الاستعمال في كل حال  
 والبرد ذاب ذوبا وذوبا



على العضو لشده وحراره الجسم ورخاوة اللحم صحيح الوصف على الصحيح وبه قطع  
الجمهور كقولهم ان الماء على العضو وقيل لا يصح لانه لا يسمى غسلا كما جاءه  
سهم افصى الفضاه ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري صاحب الكاوي  
وابو الفتح محمد بن عبد الواحد بن محمد الدارمي صاحب الاستنكار وما من كبار  
ابننا العراقيين وعزاه الدارمي اليه في صحيحه الا مطعني وان كان لا يسيل  
ليرى الغسل بالخلاف ويصح مسح المسوح وهو الدار والحق والجدير هذا مذهبنا  
وكل اصحابنا عن الاوراع في جواز الوضوء وان لم يسيل فيجزئ به في الغسل والمسح  
وهنا ضعيف او باطل ان صح عنه لانه لا يسمى غسلا ولا في معناه قال  
الدارمي ولو كان معه ثلج او برد لا يذوب ولا يحدا ينجسه به صلى الله عليه وسلم في الحمام  
اوجه ثالثها يعيد الحاضر دون المسافر بنا على ان يتم شدة البرد ووجه الامارة  
تدور وهذا الحال قلت اصحابنا الثالث **فصرح** اسند لولجوان الطهارة  
بما اثلج والبرد بما ثبت في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يكتسب بين تكبير الاحرام والقرآن سكتة يقول فيها شيئا منها  
اللهم اغسل خطيائي بالماء والثلج والبرد وفي رواية كما اثلج والبرد قال  
المصنف رحمه الله وما منع من الارض ما انجا روم الانهار وما الابار والاصل فيه  
قوله صلى الله عليه وسلم في البحر فهو الطهور وماؤه الحل ميتته وروي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعه الشرح هذان الحديثان صحيحان  
وما تعضنان من حديثين اما الاول وروى ابو هريرة قال سأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال رسول الله ان اترك البحر وحمل مغاليل من الماء فان توضأ  
نا به عطشا افتوضأ بآبار البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور  
ماؤه الحل ميتته حديث صحيح رواه مالك في الموطأ واثبت في ابوداود  
والترمذي والنسائي وغيرهم قال البخاري في غير صحيحه هو حديث صحيح وقال  
الترمذي حديث حسن صحيح وروي الحل ميتته وروي الحلال وهما لم يعين والطهور

بفتح الطاء وميتته بفتح الميم واسم الماء بل عن ما البحر عبيد وقيل عبد وانا  
قوله السعاني في الانساب اسمه العربي ففيه ايهام ان العربي اسم علم له وليس  
كذلك بل العربي وصف له وهو ملاح للسيفيه واما الثاني فيروي ابو  
سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله اشقضا من بئر بضاعه  
وهي يربقي فيها الخيض ولحم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان الماء طهور لا ينجسه شيء حديث صحيح رواه الامية الذين نقلت عنهم روايه  
الاهول قال الترمذي حديث حسن صحيح وقوله اشقضا ثابتهين مشائين  
من فوق خطاب النبي صلى الله عليه وسلم معناه شقضا انت رسول الله من  
هذه البيوت تستعمل ما بها في وضوءك مع انجالها ما ذكرناه واما ضبطتونه  
بالتاء لا ينجف فيقال اشقضا بالتوف وقد رايت من صحفه واستبعد  
كون النبي صلى الله عليه وسلم توضأ منها وهذا غلط فاحش وقدجا التصريح  
بوصو النبي صلى الله عليه وسلم منها في هذا الحديث من طرق كثيرة ذكرها  
اليهمني في السنن الكبرى ورواها اخرون غيره وفي رواية لابي داود قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له انه ينجي لمن بئر بضاعه  
وهي يربقي فيها لحم الكلاب وهذا في معنى روايات البيهقي وعنه المصرح  
بانه صلى الله عليه وسلم توضأ منها ولهذا قال المصنف وروي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم توضأ من بئر بضاعه وفي رواية الشافعي في محضر المراءى قيل رسول  
الله انك شقضا من بئر بضاعه وذكر تمام الحديث وروي النسائي عن ابي  
سعيد الخدري قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئر بضاعه  
فقدت اشقضا منها وهي يطرح فيها ما بكرة من النتن فقال الماء لا ينجسه  
شيء هذه الرواية تفتطع كل شك ونزاع وبضاعه بضم الاء الموحدة  
وقال بكبرها لثان مشهوران حكاهما ابن فارس والجوهري واخرون  
والضم اشهر ولم يذكر جماعة غيره ثم قيل هو اسم لصاحب البئر وقيل اسم لموضعها



وقوله يلقى فيها الحيض كسر الحاء وفتح الاء وفي رواية المجاميع ومعناه الخرف  
التي يسمع بها دم الحيض قاله الارزهرى وغيره قال الامام ابو سليمان محمد بن  
ابراهيم بن الخطاب الخطابي يقر بكن الفاء الحيض فيها تعد من ادعي بل كانت  
اليس في حدور والسيول يفتح الاقتدار من الاقنية وتليقها بها ولا يؤثر في  
الما تكرهته وكذا في ذكر نحو هذا المعنى اخرون وقيل كانت الذم يلقى الحيض  
فيها حكمه صاحب الجاوي وغيره ويجوز ان الماقتنى كانوا يلقون ذلك  
فروع الحكم الذي ذكره وهو جواز الطهارة بما تنبع من الارض مجمع عليه  
ما اذكره الامام اذكره ان شاء الله تعالى في البحر وما ذكره في فرع بيكر  
على المصنف قوله في الحديث الثاني وروي بصيغة تترجم مع انه حديث  
صحيح كاسبق وقد سبق في الفصول في مقدمه اليه ما لا يقال في  
حديث صحيح روي بل يقال بصيغة الجزم فيقال هنا ونوصي النبي صلى الله عليه  
وسلم من يربضه واما قوله في الحديث الاول لقوله صلى الله عليه وسلم  
فبارك الله فيكم لانه جزم في حديث صحيح وهذا الحديثان نعمان وقد  
سبق في المقدمة بيان جواز اختصار الحديث **فروع** في فوائد الحديث  
الاول احدها انه اصل عظيم من اصول الطهارة ذكر صاحب الجاوي في المحمدي  
شيخ البخاري وصاحب الشافعي قال قال الشافعي في هذا الحديث نصف علم الطهارة  
الثانية ان الطهور هو المطهر وسافر له من ان شاء الله تعالى في الثالث  
جواز الطهارة بما البحر النابع ان الما المتغير بما يتعد رصونه عنه طهور  
الخامس جواز كوب البحر بما لم يجم وسياتي بسط المسئلة في كتاب البحر  
ثنا الله تعالى حيث ذكرها المصنف والاصحاب السادس ان ميتات البحر  
كلها حلال الا ما خص منها وهو الضفدع والسرطان ومنه اهو الصحيح وفيه  
خلافا في باب الصيد والذباح السابع ان الرطابي من جوارح البحر حلال وهو  
ما مات خنقا فيه وهذا مذهبنا **الثامنة** فيه انه يجب للعالم

ان يكون الشل والرجل  
قال صاحب الجاوي

سواء جازى له ام لم يجرى عليه ولا يضره

والمفتي اذا سئل عن شيء وعلم ان السائل حجة الى امر اخر متعلق بالمسألة لم يذكر  
السائل ان يذكر له ويعلم اليه لانه سأل عن البحر فاجب عليه وحكم ميتته  
لانهم محتاجون الى الطعام كما قال الخطابي وسبب هذا ان علم طهارة الما  
مستفيض عند الحاضرين والعامة وعلم حل ميتة البحر حتى فلا رهم جعلوا الظاهر الامر  
كان لثقتها اولى ونظيره حديث النبي صلى الله عليه وسلم فانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يعلمه الصلاة فابند بتعليمه الطهارة ثم الصلاة لان الخطا الصلاة تنقل  
تماما والوصف في خفا غالب في حمل الاطعمة كان الاخير اولى والله اعلم **فروع**  
الطهور علنا هو المطهرة قال احمد بن حنبل وحكاه بعض اصحابنا عن مالك  
وحكاه عن الحسن البصري وسيفي واي بكر الاصم وابن داود وبعض اصحاب  
ابي حنيفة وبعض اصل اللغة ان الطهور هو الطاهر واستخرج لهم بقول الله تعالى  
وتقام بهم سائر الطهورا ومعلوم ان اهل الجنة لا يحتاجون الى التطهير  
من حدث ولا نجس فعلم ان المراد بالطهور الطاهر **وقال** جريفة وصف الله  
عذاب النار يا ربي فتن طهورا والريق لا يتطهر به وانا ارا  
طاهر واخرج اصحابنا بان لفظة طهور حيث جات في الشرع المراد بها  
التطهير من ذلك لقوله تعالى وانك من السماء طهورا وينزل عليكم من السماء  
ماء يطهركم به فمعرفة المراد بالاولي **وقال** صلى الله عليه وسلم  
في الحديث الصحيح المذكور في الفصل هو الطهور وماؤه ومعلوم انه سألوا عن  
تطهير ما البحر لا من طهارته ولولا انه بينهم من الطهور المطهر  
لم يحيل الجواب **وقوله** صلى الله عليه وسلم طهورا انا احكم اذا دغ فيه الكلب  
ان يغسل سبعا رواه مسلم من رواه ابي هريرة ان اي طهارة **وقوله** صلى الله  
عليه وسلم جعلت الارض سجدا وطهورا رواه مسلم وغيره من روايه  
حديثه والمراد سطحة ويكونها سطحة احتضت هذه الامة لا يكونها طاهرة  
فان قيل رد عليكم حديث الما طهور قلنا لا سلم كونه مخالفا واجبا



اصحابنا عن قوله تعالى شربا طهورا بانه تعالى وصفه اعلى الصفات وهي ان تظهر  
وكذا قوله جبرجه ن لانه قصد تعجيله على سائر الناس فوصفه بنفسه  
بانه مطهر يظهر به كماله وطيب ريقه وامتيازه على غيره ولا يصح حمله على ظاهر  
فانه لا يريه لمن يري ذلك فان كل الناس يريهم طاهر بل البقر والغنم وكل حيوان غير  
الكلب والخنزير وخرج احدها ريقه طاهر والله اعلم **ف**رع قال اصحابنا حدث  
ببر بصاعه لا يكمل الف حديثا فقلت بن لان ماها كان كثيرا لا يغيره وقوله هذه  
الاشية فيه قال ابو داود السجستاني في سننه سمعت قتيبة بن سعيد يقول سالت  
يقيم ببر بصاعه عن عمته قال اكثر ما يكون المايها الى العانة قلت فاذا انقصر  
قال دون العورة قال ابو داود وقد رت ببر بصاعه بر داي مدهته  
عليها ثم ذرعت فاذا عرسها ست اذرع **ق**ال في الذي فخر اباب عن  
اباب الن الذي هي فيه لم يغير بنا وفاعا كانت عليه قال ورايت فيها  
ما لا يستغنى للوز قوله متغير اللون يعني بطول المكث واصلا للمنع كشي اجني وهذه  
صفته في زمن ابي داود ولا يلزم ان تكون كانت هكذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
واعلم ان حديث ببر بصاعه عام مخصوص خص منه المتغير نجاسة فانه نجس  
بالاجماع وخص منه ايضا ما دون فلتين اذا لاقته نجاسة كاسترخه في موضعه  
ان شاء الله تعالى **ف**المكراد الماء اكثر الذي لم يغيره نجاسة لا نجاسة هي وهذه  
كانت صفته ببر بصاعه والله اعلم **ف**رع قوله ما الا بار هو اسكان آباء بعد ما  
همنه ومن العرب من يقول ابارهم ممدوده في اوله ونحو آباء ولا همز بعد ما وهو  
جمع ببر جمع قلبه وجمع ايضا في القله ابر باسكان آباء وبعدها همزة مصنومة  
وفي الكثره ياء كبر الباء وبعدها همزة والبير مونة هموزة تجوز تخفيفها  
بقلة الهمزة **ف**رع قال المزني المختصر قال الشافعي في كل ما كان من كسر  
عذب او ما كان او يرا او يرد او ينجس وغيره من كسر او ينجس او ينجس به  
جائز فاعتبر من عليه وقالوا ما كان خطأ وصوابه ملح قال الله تعالى وهذا ملح

لجرح والحجوا **س** ان هذا الاعتراض حمله من قال به بل فيه اربع لغات ملح  
ومالح ومليح وملاح بضم الميم وتخفيف اللام حكاية الخطابي واخرون من الالام  
وقد جئت ذلك بدلا ليله وافعال الالام فيه واشارت العرب فيه في تخذيلها  
واللغات فمن الايات قول عمر بن ابي ربيعة  
ولو تقدت في البحر والبحر ما لم لا يصبح ما البحر من ريقها عذبا  
**و**قول محمد بن حاتم

تلونت الوا ان علي كثيرا وخاطعت عذبا من اخطاك ما لم  
فمنا هو الجواب الذي تحثاره وتغتنقه وذكر اصحابنا جوابين احدهما هذا  
والثاني ان هذه العبارة ليست للشافعي بل للمزني وعبارة الشافعي في اللام  
عذب او الجراح وهذا الجواب ضعيف جدا لوجهين احدهما ان الذي تفته وقد  
تقلد عن الشافعي ولا يلزم من كونه ذكره اللام عبارة ان لا يذكر غيرها في موضع اخر  
ولا ان لا يسموها المزني شفاها والثاني ان هذا الجواب يتضمن تعذيب المزني في  
القتل ونسبته الى النجس ولا ضرورة بنا الى واحد منهما ثم وجدت في رسالة  
البيهقي الى الشيخ ابي جعفر الجويني ان اكثر اصحابنا يسمون المزني في هذا الى الغلط  
ومن غمتم ان هذه اللفظة لم توجد لك في قال البيهقي وقد تسمى الشافعي  
البحر ما كان في كتابين احدهما في امالي الحج في مسله كون صيد البحر حلالا  
للحرم والثاني في المنا سلك الكبيس والله التوفيق **ق**ال المصنف  
رحمه الله ولا يكره من ذلك الى ما قصد الى تشبيه فانه يكره الوضوء ومن  
اصحابنا من قال لا يكره بما تشمس في البرك والابهار والمذهب الاول والدليل  
عليه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها  
وقد سحنت ما بالشمس اخيرا لا تتغلى هذا فانه يورث البطلان **ف**شرح  
هذا الحديث المذكور ضعيف بانفاق الحديثين وقد رواه البيهقي من  
طرق وشيخ صفه كلها ومنهم من يجعله موضوعا وروي ان الشافعي رضي الله  
عنه في اللام باسناد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يكره

لا يكره



الاغتسال بالمال المتبرع فقال انه يورث البرص وهو متاخر في اصابا باتفاف  
 الحديثين فانه من روايه ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى وقد اتفقوا على تضعيفه  
 وخرجه وبنوا اسباب الجرح الا ان في رحمه الله فانه وثقه فحصل من هذا  
 ان المتبرع اصل كراهته ولم يثبت عن الاطباء فيه شيء فالصواب الجزم بان  
 لا كراهه فيه وهذا هو الوجه الذي حكاه المصنف وضعفه وكذا وضعفه غيره  
 وليس بضعف بل هو صواب الموافق للدليل والبرهان في فانه قال في الامر  
 اكراه المتبرع لان يكره من جهة الطب كذا رايته في الامم وكذا نقله البيهقي  
 باسناده في كتابه معرفة السنن والآثار عن الثوري عن ابي ابي قحطبه  
 في مختصره في الامم حجة الطب كراهه عمر لذلك وقوله انه يورث  
 البرص فليس صرحا في مخالفة نصه في الامم بل يمكن حمله عليه فيكون معناه لا كراهه  
 الامر حجة الطب ان قال اصل الطب انه يورث البرص هذا ما تعفته في  
 المسئلة وما هو كلام الشافعي ومذهب مالك والشافعي حقيقته والحمد لله وورد في الجمهور  
 انه لا كراهه كما هو المختار **واما** الاصحاح مجموع ما ذكرناه فيه سبعة  
 اوجه احدها لا كراهه مطلقا كاسبق والثاني يكره في كل الادوية والبلاد  
 بشرط التمسك بالاشهر عند العراقيين وروى صاحب البيان  
 انه المنصوص به قطع المصنف في التنبية والقاضي ابو علي الحسن بن عمر  
 البغدادي من كبار العراقيين في كتابه الجامع **واما** الاحكام  
 مجموع ما ذكرناه فيه والثالث يكره مطلقا ولا يشترط الفصد وهو المختار  
 عند صاحب الكاوي قال ومن اعترض الفصد فقد غلط والنابع يكره في البلاد  
 الحارة في الاراضي المنطبعة وهي المطرقة ولا يشترط الفصد ولا انقطاعه  
 راس الا انما وهذا هو الاشتهار عند الحاشية وغلط امام الحرمين العراقيين  
 في اشتراط الفصد وعلى هذا في الماراد بالمنطبعة اوجه احدها جمع ما طرق  
 في قول الشيخ ابي محمد الجويني والثاني انها الحاشية خاصة وهو قول

فتح معناه اصل البرص  
 ليس حاشية

الصيدلاني

الصيدلاني والثالث كما يطرق الا الذهب والفضة لصفايها واختاره امام  
 الحرمين والخامس كره في المنطبعة بشرط تغطية راسه لا كراهه البيهقي  
 وجزم به شيخه القاضي حسين وصاحب الشئمة والسادس ان قال طبيبنا  
 يورث البرص كرهه والا فلا كراهه صاحب البيان وغيره وضعفه وزعموا  
 ان الحديث لم يفرق بينه ولم يقيد بسؤال الاطباء وهذا التضعيف غلط  
 بل هذا الوجه هو الصواب انه لم يختم بعدم الكراهه وهو موافق لنصه  
 في الامم لكن اشتراط طبيب يترفعه بل يكفي واحد فانه من باب الاخبار  
 السابع يكره في البدن دون الثوب حكاة صاحب البيان وهو ضعيف  
 او غلط فانه يوم ان الارحمة السابقة عامه لبدن والثوب وليس كذلك  
 بل الصواب ما قاله صاحب الكاوي ان الكراهه تختص استئجاره في البدن في  
 طهارة حدث او نجس او يبرء او ينطف او شرب قال وسوا الذي البدن في العباد  
 ام غيبقا قال فلا كراهه في استئجاره فيما لا يلا في البدن من غسل ثوب  
 وانا وارسل لان الكراهه للبرص وهذا مختص بالبدن قال فان استعمله في طعام  
 واراد اكله فان كان ما يباعا كالمزكزة وان لم يبق ما يباعا كالخمر والارز المطبوخ  
 به لم يكره هذا كلام صاحب الكاوي وذكره مثله صاحب البحر وهو الامام ابو الحسن  
 عبد الواحد بن اسمعيل الرواسي واذا قلت بالكراهه في ثوبه فافعالها اوجه حكاه  
 الرواسي وغيره ثانيا ان قال طبيبنا يورث البرص كرهه والا فلا وحيث اشتهر  
 الكراهه في ثوبه كراهه تنزيهه وهل هي تنزيهه بتعلق الثوب بثوبها وان لم  
 يعانف على فعلها ام ارشاده لمصلحة ديني به لا ثواب ولا عقاب في فعلها ولا  
 تركها فيه وجها ذكرها الشيخ ابو عمر بن الصلاح قال واختار الغزالي الارشاد  
 به وصرح الغزالي به في درسه وقال وهو ما مر من الثوري في قال بالاطهر واختار  
 صاحب الكاوي والمذهب وعندهما الشرعية قلت هذا الثاني هو المشهور  
 عن الاصحاح والله اعلم **وع** قوله روي ان النبي صلى الله عليه وسلم

قوله يورث البرص هذا صحيح  
 ما رواه الشيخ الرازي







وأما المتغير بالكثر فنقلنا المتندر لا نفاق على إيه لا كراهة فيه إلا ابن سيرين ذكره  
ودليلنا النصوص المطلقة ولأنه لا يمكن الاحتجاج إن منه فاشبه المتغير بما يقدر  
صونه عنه وأما المسخر فالجمهور أنه لا كراهة فيه وكل أصحابنا عن مجاهد كراهية  
وعن أحمد كراهية المسخر نجاسة وليس لهم دليل فيه روح ودليلنا النصوص المطلقة  
ولم يثبت في شيء من حديثي في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الناس سئلوا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض ثمود فاستقوا من آثارها وعجبوا به  
العجيب فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يتقوا ما استقوا ويعلموا الأمل  
العجيب وامرهم أن يستقوا من البير التي كانت زدها الكفرة وفي رواية للبخاري أن النبي  
صلى الله عليه وسلم لما نزل الحجر في غزوة تبوك امرهم أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا  
منها فقالوا فتعجبنا منها واستقنا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرحوا ذلك  
العجيب ويخرجوا ذلك المأفقت **فأستعمل ما هذه الآثار المذكورة في طهارة**  
**وعينها مكره أو حرام** والآخرة لا بد من هذه سنة صحيحة لا معارضة لها وقد  
قال الشافعي رضي الله عنه إذا صح الحديث فهو مذهبي فيمنع استعمال الآثار الحجرية  
الثابتة ولا يخفى من نجاستها لأن الحديث لم يفرص من نجاسته وإنما ظهور بإصالة  
وهذه المسألة نزد علي قول المصنف لا يكره من ذلك إلا ما فسد إلى تشبهه وكذلك  
رد عليه سند الحراره والبرودة والله أعلم قال **المصنف رحمه الله** وما سأل  
لما المطلق من المبيعات كالحل وما الورد والبيد وما اعتقد من التمر والتجوز لا يجوز  
رفع الحديث ولأن الله الجحش به لقوله تعالى فلم تجدوا ما فتيموا وحيي السهم على من  
لم يجد لما فنزل علي أنه لا تجوز الوضوء بغيره ولقوله صلى الله عليه وسلم لا سماءات أي  
رضي الله عنها في دم الحيض يجب التوضؤ بغيره ثم أقرضيه ثم اغسله بالماكر فوجب  
القيل بالماكر وقد لا يجوز بغيره **الشرح** ما حديث أسامة بن زيد الجاري  
وسلم عنه لكن عن أسامة امرأة سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال تحته  
ثم تفرغه بالماكر وفي رواية ولتفرغه ثم استنحه بما هذا الفظة في الصحيح وليس في الصحيح

أن أسامة السابله ولا في كتب الحديث المعتمدة لكن رواه الشافعي في الام  
لكذلك في روايته ضعيفة بعد أن رواه عن أسامة امرأة سالت وقد أخرجها علي  
المصنف روايته أن أسامة السابله وغلطوه فيه وليس هو بغلط بل رواه الشافعي  
كأخبار والمراد من الحديث وهو صحيح ولو اعتنى المصنف تحقيق الحديث وإن رواية  
الصحيحين كان كلاً فابرا له وعرضه وتعين حثيه حثيه ومعني أقرضيه  
فقطعه وأفعليه بظنك والدم مخفف الميم على اللغه الفصيحة المشهورة وتشدد الميم  
في لغته والاحتجاج من الآيه والحديث كسبت المفهوم بل أمر بالسهم والفضل بالماكر  
فمن غسل بما يعقد من المأمورية أمنا حكم المسألة وهو أن رفع الحديث وإنالة  
البحر لا يبيع الآباء المطلق فهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وفيه قال جماعة  
السلف داخلين الصحابة فمن بعدهم وكل أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي  
بكر الأصم أنه يجوز رفع الحديث وإنالة البحر كل ما يعطى طاهر قال القاضي أبو الطيب  
الأدب مع فإن الأصم يوافق علي منع الوضوء به وقال أبو حنيفة يجوز الوضوء بالبيد  
على شرط ساذكة في فزع مستنقل وأذكر أن الله الجحش في فزع إخوان شاة الله تعالى  
وأجمع لا يزال يسل تانه يبيع طاهر فاشبه الما واحتج أصحاب الآيه التي ذكرها  
المصنف وبأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعدون الماء في أسفارهم ومعهم الدمن  
وغيره من المبيعات وما تقبل عن أحد منهم الوضوء بغير ما ولا يصح القياس على المارق  
الماجم اللطافه وعدم التركيب من اجزاء وليس كذلك غيره وإذا قول الغزالي في الوضوء  
طهارة الحديث بخصوصه بالما بالاجماع فمحمول على أنه لم يبلغه قول ابن أبي ليلى أن صح عنه  
وأما الأصم فلا يفتن خلافه وهذا وصحت حال الأصم في تذيب الاسماء والنفات  
وقد قال ابن المنذر في الاسراف وكاب الاجماع اجمع أهل العلم على أنه لا تجوز الوضوء  
بما الورد والشجر والعصفر وغيره مما لا يقع عليه اسم ما وهذا يوافق نقل الغزالي  
**شرح** أما البيد فلا تجوز للطهارة به عندنا على أي صفة كان من غسل أو شرب  
أو شرب أو غيره ما طويها كان أو غيره فان شرب واستكر فهو نجس حرم شربه وعلي ثابته







فلا معنى لتطويل كذا في شيء فيه **ف** قد ذكرنا ان انا لله الحمد لا يجوز عندنا عند  
 الجسد ولا الماء فلا يجوز خل ولا ما يعا من غير هذا عنه ما لك ومحمد بن الحسن  
 ورضي واسحق بن راهويه وهو صاحب الروايتين عن احمد وقال ابو حنيفة وابو يوسف وداود  
 بن جعفر ان الماء الجسد من البدن والثوب ككل ما يعا في غسله ثم غصص كل واحد  
 وما الورود ولا يجوز بهن ومرف وعمران بن يوسف رواه انه لا يجوز في البدن غير  
 الماء واحسنهم حديث عائشة رضي الله عنها قالت ما كان لاحدنا الا ثوب  
 واحد يخضب فيه فاذا اصابه شيء من دم قات برقيقها فصغته نظفها  
 رواه البخاري ومصفته بفتح الميم والصاد والعين المهملة اي اخففتها  
 وعمر بن ابراهيم عن ام ولد لابي هريرة بن عبد الرحمن بن عوف عن ام سلمة رضي  
 الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اطيخ ذيل فاجز على المكان انقدر  
 فقال صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعد رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه  
 وموضع الدلالة انها طهارة بغير الماء فدل على عدم اشتراطه وتحدث  
 اب سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم الى  
 المسجد فليظفر فان راى في نعليه قدرا او اذى فليمسحه وابسل فيها حديث  
 حسن رواه ابو داود باسناد صحيح وتحدث اي هريرة رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا طوي احدكم نعله الاذي فان الثياب لم تطهر رواه ابو  
 داود والبيهقي والدارقطني جميعا في ثيابها وذكروا احاديث لا دلالة فيها  
 لحد ثياب او لغ الكلب في النار لحدكم فاعسلوه واي شيء غسله سمى غسلا قالوا ولانه  
 ما يعا ظاهر فاشبه الماء ولا ياعين تحت اناتها لبعاده فجاز بغير الماء كالطبخ عن ثوب  
 المحرم وهذا بعيد عنه وكان الحكم يتعلق بغير الجاسة فزال والاول لان المراد  
 ان الله العز وجل لا يبع ولا يخر اذا اغتسلت خلا طهرت وطهر الدن وبطهر الحلال  
 ولا ينجاسه فلا يتعين لها الماء كنجاسة الجن ولان الهرة لو اكلت فاره ثم ولغت  
 في الماء لم ينجس فدل على ان رقيقها طهر فمحا واجتمع اصحابنا بقول الله تعالى

الحاشية

وانزل من السماء ما يطهر او ينزل عليكم من السماء ما يطهر كمر به فذكره سبحانه  
 وتعالى اثنا اقلو حصل بغيره لو حصل الامتنان **و** وتحدثت اسما المذكور  
 وتقدم بيان وجه الدلالة وكذا انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء الجاسة  
 بغير الماء ونقل اناتها بالماء ولم يثبت صريح ان اناتها بغيره فوجب اختصاصه  
 اذ لو جاز بغيره لبيته مرة فاكثر يعلم جواز كالتعل في غيره ولا يات طهارة  
 شرعية فلم يجر بالحل كالوضوء وكان حكم الجاسة اغلظ من حكم الحدث بدليل انه  
 يثبت من الحدث دو وكاد لو وجد من الماء ما يكفي لاحتها عليها والمستعمل في  
 الجاسة بغير عندنا بغيره وكذا في عندنا ان انفصل ولم يطهر المحل على الاظهر  
 والمستعمل للحدث طاهر عندنا وكذا في علي الاصح عن ابي حنيفة فاذا لم يجز الوضوء بغير الماء  
 فالجاسة التي هي اغلظ اربى واما الجواب عن ادلتهم فحديث عائشة لاجاب  
 عنه الشيخ ابو طرد وعنده بان مثل هذا الدم البير لا يجتازاته بل ينصح  
 الصلاة معه ويكون عتقا ولم يرد عائشة عنه ونظيرة بالرين وهذا لم يقل  
 كما نقله بالرين واما ارادت انقاص صورته لفتح منظره فيبقى المحل نجسا كما  
 كان ولكنه معفو عنه لقلته وهذا الجواب على مذهب من يقول قول  
 الصحابي كذا تفعل كذا فيكون مرفوعا وان لم يرضه الى زمن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انما من اشتراط الاضافة فلا يكون عنده مرفوعا بل يكون  
 مرفوعا في محي فيه التفصيل في قول الصحابي هل انشرا ام لا وهل هو جمل الكلين  
 ام لا وفي كل هذا خلافا فذمناه واصحابنا في الفصول السابقة في هذا مننا  
 الشرح **ب** واما حديث ام سلمة فالجواب عنه من وجهين احدهما انه  
 ضعيف لا يعم ولا يبرهيم بحوله والثاني ان المراد بالقد نجاسة باية ومعنى  
 يطهر ما بعده انه اذا اجر على ما جرد من الارض ذهب ما علق به من البياض  
 هكذا اجاب اصحابنا وعندهم قال الشيخ ابو حامد في تعقيقه يدل على التوسيل  
 الاجتماع انها لو جرت ثوبها على نجاسة رطبة فاصابته لم يطهر بالجر على مكان طاهر



وكذلك يقتل الأجماع وصحنا أبو سليمان الخطابي يقتل الخطابي هذا في رسل  
 عن أبي عبد الله مالك واث في واحد رحمهم الله وأما حديث **ابن سعيد** قلنا  
 في المسئلة قولان القديم أن مسح أسفل الخف الذي لصقت به نجاسة كاف في  
 جواز الصلاة فيه مع أنه نجس عفي عنه والجديد بقاءه لبشر بقاء فعل هذا  
 الجواب أن الذي المذكور محمول على مستند ظاهر كخاط وعينه مما هو ظاهر  
 أو شكوك فيه وأما حديث **ابن هريرة** فرواه أبو داود من طرق كلها ضعيفة  
 ولو صح لم يجيب عنه نحو ما سبق **وأما حديث** إذا وقع الكحل في الغسل فيه  
 وفي غيره من الأحاديث المطلقة محمول على الغسل بالمال المعروف المعروف السابق  
 إلى الفهم عند الإطلاق قال أصحابنا ولا يعرف الغسل في اللغة بغير الماء  
 وأما قياسهم على الماء فباطل لأنه يرفع الحدث بخلاف المايع ولأنه يقتضى بالدهن  
 والمرق وقياسهم على الطبيب مردود من وجهين أحدهما أن إزالة الطبيب وغسله  
 ليس واجباً بل الواجب إزالتها من رجليه وأما الثاني أنه لو طلى عليه طيباً أو  
 غسله بدهن كفاه والثاني أن النجاسة بغيره كالحديث استبه من أناله  
 الطبيب فأكاف طهارة بطهارة أولى وأما قولهم الحكم يتعلق بعين  
 النجاسة فنال بزوالها فلم يبق إلا الدم ويتنقض بالحكم الميتة إذا وقع في ماء أو قلاب  
 فينجسه وإذا نال لا يزول بالتنجيس وقولهم محل البلع غير مسلم لأن في الماء طافة  
 ورقه ليست في الخل وغيره ولو صح ما قالوه لكأن إزالة النجاسة بالخل أفضل وأجماً  
 كإزالة نواتق قولهم الدن يطهر بالخل فغير صحيح بل طهر بغيره بالخل المصروف  
 ولو كان الخل هو الذي طهره نجس بالخل لأن المايع إذا زلزلت به النجاسة ينجس  
 عنهم ولأنه لو كان مطهراً لوجب أن يتقدم طهارة رتبه في نفسه ولو كان كذلك  
 لم يطهر بالخل لخصوله في محل نجس وأما نجاسة الخوف إذا استنجى بالماء  
 عفي عما بقي للصرف وهي رخصة ورد الشرح بها ولا خلاف أن الخل ينجس النجاسة  
 ولهذا لما عفي في ما قبل نجسه فلم يحصل أناله نجاسة بغير الماء وأما مثله  
 المهر فيها ثلاثه أوجه لأصحابنا مذكور بعد هذا فان قلت بطهارة ما وقعت

به فليس هو بطهارة نفسها بغيره بل لأنه لا يمكن الاحتراز منها فعفى عنها كما شر  
 الاستحباب وسبق في المناظر في هذا الكتاب أن لا يبايع من ملو بعض المسائل فأنها  
 لا تطول لأن ثناء الله تعالى لا يوايد وتميد فواعد والحاصل في ضمن هذا ذكر مناهج  
 العلماء لإيلها ولجوبها فوايد متممة بقبية وتنضم المشكلات ونظم المناصب المرجو  
 من الراجحات وتبدير المناظر فيها بالسؤال والجواب وتبين ذهنه وتتميز  
 عند ذوي البصائر والألباب ويتعرف الأحاديث الصحيحة من الصغيرة قال لا يلب  
 الراجحة من المرجوحة ويتقوى الجمع بين الأحاديث التي تظن متعارضة ولا يخفى  
 عليه بعد ذلك الأمر أن أدركت والله التوفيق **ف** روع قال الثاني في أول  
 تحتصر الذي وما عد الما من ما ورد أو شجراً وعرف ولا يجوز أن يطهارة به واختلف  
 أصحابنا في ضبط قوله عرف فقيل هو يفتح العين والراء وهو عرف الحيوان وقيل  
 يفتح العين واسكان التاء وهو عرف الشجر والآخر من غير على هذا في الام  
 وقيل كسر العين واسكان التاء وهو عرف الشجر والآخر من غير على هذا في الام  
 ضعيف لأنه عطفة على الشجر والثاني فيه بعد لأنه نجس لا ينجس منافع الطهارة  
 ولا يحتاج إلى بيان **ف** روع إذا غلى ما يغلى فارتفع مرغياً به كان تولد منه  
 رشح فليس بطهور بل بخلاف كالعرق ولو غلى ما مطلقاً فتولد منه الرشح قال  
 صاحب البحر قال بعض أصحابنا إذا كان لفظاً أثبت في مقتضى أنه لا يجوز الطهارة  
 به لأنه عرف قال الزواياني وهذا غير صحيح عندنا لأن رشح الماء ما خففه منه  
 ويتنقض منه ما بقدره فلو ما مطلق فيكف عنه قلنا **الاصح** جواز  
 الطهارة به والله أعلم قال **المصنف** رحمه الله فان كل الماء المطلق بايع  
 بأن إخراج رطلها رتبه إلى خمسة أطل ومعه أربعة مائة بايع لم يتغير به كأوردنا ففقت  
 راحيته فقيه وجهاً قال أبو علي الطبيب لا يجوز الوضوء به لأنه كل الوضوء بالماء  
 والمايع فاشبه إذا غسل بعض أعضائه بالماء وبعض أعضائه بالمايع ومن أصحابنا  
 من قال يجوز لأن المايع استهلك الماء فصار كالوطرح ذلك في ما يليق به

هذا الحديث لا يثبت فيه نجاسة الماء بل يثبت فيه طهارة الماء  
 وهو حديث ضعيف لا يثبت به شيء من الأحكام الشرعية

بعضها



**نترقا** — المصنف في اول الباب الثاني اذا اخلط بالماء شي طاهر ولم يتغير  
 به لقلته لم يمنع الطهارة به وان لم يتغير به لمواقفته الماء في الطهر واللون والرائحة  
 كما ورد انقطعت رايته فقيه وجها واحدا ان كانت الغلبة للماء جازت  
 الطهارة به وان كانت للمخالطة لم تجز ومنهم من قال ان كان ذلك قدرا لو كان مخالفا  
 لما في صفاته لم يتغير لم يمنع وان كان قدرا لو كان مخالفا لم يمنع **شرح**  
 اعلم ان المسئلة الاولى معدودة في شكليات المذهب وهي اول مسئلة ذكرها في شكلياته  
 ووجه الاشكال ان يسهل بين المسلمين التي بعد ما في اول الباب الثاني في اشتباها كما تراه  
 واجاب بان المسئلة الاولى مفرعة على الثانية وكان ينبغي للمصنف ان يذكر الثانية  
 اولا **وحاصل** حكم المذهب ان المايع المخالط لما ان قل جازت الطهارة منه  
 والافلا وما نعرف الفئلة والكثرة ينظر فان خالفه في بعض الصفات فالعبرة  
 بالتغير فان غلبت فكتير والافقليل ومنه هي المسئلة الاولى من الباب الثاني  
 وهذا متفق عليه وان وافقته في صفاته فغيره بالقلته والكثرة الوجهان  
 المذكوران في الكتاب في المسئلة الثانية اصحابا يتغيره مخالفا في صفاته كما  
 سوجه ان شاء الله تعالى هكذا في صحة جمهور الحراسيين وهو المختار ومن  
 صححه البغوي والرافعي وقطع به القاسم بن حسين بن محمد وابوالقاسم عبد الرحمن  
 بن احمد بن قورنا والقوراني بضم القاء صاحب الابانة واسام الحرمين والغزالي  
 واخرون والثاني يعتبر الوزن فان كان الماء اكثر وزنا جازت الطهارة منه وان  
 كان المايع اكثر او تساويا فلا وصح صاحب البيان وبعض العراقيين وقطع  
 به الماوردي وابوالحسن لعدي بن محمد بن احمد بن القاسم المحاسلي في كتابيه  
 المجموع والنجاشية والمذهب الاول ولو خالط الماء المطلق ما استفاد نظريته  
 اصحابا ان المايع فقيه الوجهان وهذا قطع الجمهور منهم القاسم ابو الطيب  
 طاهر بن عبد الله وصح الرافعي واخرون والثاني يعتبر الوزن قطعاً ووجه  
 قطع الشيخ ابو حامد وابو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد وابو علي السديني

واول النجاشية  
 وهو المختار  
 وهو المختار  
 وهو المختار

صاحب الشامل المعروف بابن الصباغ ثم حيث حكمنا بقوله المايع اما الكور  
 لم يتغير الماء مع مخالطته وانما قلته وزنه على وجه وانما لعدم تغيره بتقدير  
 الحائله على الاصح فالوصف كجائز وهل يجوز استعماله كله ام يجب ترك قدر  
 المايع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف في اخر الباب الاول قولنا في علي الطبري  
 ونحو غيره والصحيح منها عند الجمهور وجوز استعمال الجميع لما ذكره المصنف  
 وهو قول جمهور اصحابنا المتقدمين وقد اتفق الجمهور على تقليد ابي علي الطبري  
 ونقل امام الحرمين عن العراقيين تقليد وكذا هو في كتبه ونقل الرافعي ان اصحاب  
 اطبقوا على تقليد وقد شد عن اصحاب القاسم ابو الطيب والشيخ ابو محمد  
 الجوزي في صحة قول ابي علي ونقل الماوردي ان طائفة وافقت ابا علي وان الجمهور  
 خالفوه ثم صا بط قول ابي علي ان الماء ان كان قدرا يكفى للطهارة صحته طهارته  
 سواء استعمل الجميع او بغيره فان كان لا يكفها الا المايع وجب ان يبقى  
 قدر المايع يغلي مذهبه لاحتاج الجب الى عشرة ارجل وسعة تسعة من الماء فخرج  
 فيه رطل مائة وقد الاعتبار بالوزن فان اعتدل بالجميع لم يصح ولو نوصا عن  
 حدث جميعه كما قال اصحابنا هذا الذي قاله طاهر السادة وحكيم اصله  
 واي فرق بين طرحه في كونه وغيره وهذا راي المصنف عليه بقوله كالوطرح ذلك  
 في ما يكفيه واعلم ان عبارة المصنف في حكاية قولنا في علي الطبري ناقصة  
 ومهمه خلاف المراد فان طاهرها ان يقول كجوز الوضوء منه مطلقا وليس  
 المراد كذلك بل منه به انه يجوز ان يستعمل منه قدر الماء لا شك وقام تفصيله  
 على ما ذكرناه فلهذا من هذا بطه هكذا صرح به اصحاب حكايتهم عنه ولو نقله المصنف  
 كما نقله على ما ذكرناه كان اول واصوب والله التوفيق ثم المراد بقوله لا يكفيه  
 اي لو لحي الطهارة وهو مرة مرة صرح به القوراني واليعقوبي واخرون قال  
 امام الحرمين لو كان الماء يغلي الوجه واليدين ونقص عن الرجلين وخالطه  
 المايع المذكور صح على الوجه واليدين وفي الرجلين خلاف ابي علي والجمهور

الاصحاب



فلو كان كائناً وصوفاً <sup>نظراً</sup> صحيح الوضوء فان فصل شي فغني استعماله في طهارة اخرى بخلاف  
 وكل الرافعي وجهه انه يجب تنقيته قدر المايح وان كان الماء كافياً وهذا غريب <sup>وقا</sup>  
 قلت بالذهب وهو جواز استعمال الجميع فكان الماء لا يمكن ومعه مايح كلكه لزمه التحيل  
 ذرة الرافعي وهو فرع حسن وصورته ان لا يرب يد عن المايح على تمر الماء فان زاد لم  
 يجب كالا يجب شراً الماء باكثر من ثمن المثل وقال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه  
 الفروق تنزيهاً على قول الرافعي لو كان معه ماء كان الوضوء لاغصوا فكله  
 بما منع صحت صلواته بالوضوءين وفارق بينه وبين ما اذا انقضى عن اعضائه مرة  
 فكله بانه يتيقن استعمال مائع في طهارة معيته وهذا يتيقن في احدى الطهاتين  
 لا عينها والله اعلم **ف**رغ اذا قلنا بالاصح في المايح الماخاطان الاعتبار  
 بتقديره بغيره فالمعتبر اوسط الصفات واسط الماخافات لا اعلاها  
 ولا ادناها وهذا متفق عليه الا الرويان فانه قال يعتبر بما هو است به  
 الماخاطان وانما اذا وقع في قلنس فضا عد مايح بحسن يوافق الماء في صفاته  
 قبل انقطعت رايته فيعتبر بتقديره مخالفاً بالاختلاف ولا يجي فيه الوجه  
 القابل باعتبار الوزن ويعتبر اعلا الصفات واشد الماخافات هذا باختلاف  
 لغلظ امر الجاهه هكذا يصرح به الاصحاب وانفقوا عليه **ف**رغ  
 ابو علي الطبري المذكور باسمه الحسن بن القسيم الطبري نسبة الى طبرستان  
 وكذا القاضى ابو الطيب نسوب الى طبرستان وثقفه ابو علي الطبري  
 على ابن ابي هريرة وصف كتابا كثيرة منها الاقصاص وهو كتاب فقهي وصف  
 في اصول الفقه والحداد قال المصنف في طبقاته وصف الحداد في النظر وهو اول  
 مصنف في الخلاف المجرى ودرس بعداد ثوبه سنة خميس وثلثاياه وبالله  
 التوفيق **قال** المصنف رحمه الله **باب ما يعمل الناس العامرات والابسة** اذا خلط بالماء شي  
 ليقوله اعتبر بالجنابة على العيب الشرح ما ان السلطان تقدمت في لغز

**الباب الاول** بشرحهما المستوتة **قال** اهل اللغة الفناد صند الاستقامة  
 وصند الشئ بفتح السين وضمها يفسد فنادا وقتودا **قال** المصنف رحمه  
 الله وان يغيب احد اوصافه من طعم او لون او رائحة نظرت فان كان مما لا يمكن  
 حفظ الماء منه كالطليب وما تجرى عليه الماء من الملح والنور وغيرهما جازا الوضوء  
 لانه لا يمكن صون الماء منه فعفى عنه كاعفى عن الخبثاء اليسيرة والعمل القليل  
 في الصلاة وان كان مما يمكن حفظه منه نظرت فان كان ينجس العقد من الماء  
 لم يمنع الطهارة به لانه كان مائياً الاصل فهو كالثلج اذا ذاب فيه وان كان  
 ترابا طرح فيه لم يؤثر فانه يوافق الماء في التطهير فهو كالوطرح فيه ما اخرج تغير  
 به وان كان شيئاً سوي ذلك كالزعفران والتمر والدين والمالح الجبلي والطليب  
 اذا ذوق وطرح فيه وغير ذلك مما استغنى الماء عنه لم يجز الوضوء به لانه لا يطلاق  
 اسم الماء المخالطة ما ليس بمطهر والماء استغنى عنه فلم يجز الوضوء به كالحم والباقي  
**الشرح** انما قوله اولاً اذا تغير بالابسة كحفظه منه جاز  
 الوضوء به فجميع علمه ووجهه ما ذكره من تقدير الاحتراز ولو قال يجوز ان  
 الطهارة لكان احتمر والحسن ولكن قد علم انه لا فرق بين الوضوء وغيره من انواع  
 الطهارة في هذا وان ما لا يمنع الوضوء من هذا لا يمنع غيره منها وانما  
**قوله** ان كان ملجها انفق من الماء لم يمنع الطهارة ثم ذكر بعده في المالح الجبلي  
 انه يسلب الطهور به فهذا احد وجهي ثلاثه لاصحابنا الحراسيين وهو  
 اصحها عند جمهورهم وبه قطع جمهور العراقيين والثاني يسلبان والثالث  
 لا يسلبان ومن ذكر خلاف في الماي من العراقيين الماوردي والدائري  
 ومن ذكره في الجبلي الموراني والغزالي والرويان وثقل القوراني ان  
 اختيار الفقل لا يسلبان وانما ذكرت هذا لاني رأت بعض النكار  
 ينكر الخلاف في الجبلي ونسب الغزالي الى الفردية ركانه اغثن بقول امام  
 الحرمين الجبلي يقطع بانه يسلب ومن ظن فيه خلافاً فهو خاطئ وانما قوله

بمسفاه



وان كان نرا بطرح فيه قصدا لم يوتر هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع  
جماهير العراقيين وصحة الخراسانيون وذكرنا وجهها اخر انه لا يسلكه حكا  
الماوردي من العراقيين قوله واما قوله في التراب لانه يوافق الما في التطهير  
وكنا قاله الجمهور وانكره عليهم امام الحرمين وقال هذا من ركيك الكلام وان  
ذكره طوائف فان التراب غير مطهر واما علمت به امامه ليس ضرره  
وهذا الاكثار باطل بل الصواب سميت طهورا قال الله تعالى ولو كن  
يريد يطهرهم وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وجعت لك الارض  
مسحبا وطهورا في روايه وثر ثبوتها طهورا وقد سبق بيان هذا الحديث ومنها  
ان الطهور هو المطهر ثبت ان التراب يطهر وان لم يرفع الحدث واطلاق  
اسم التطهير والطهور على التراب في السنة وكلام الشافعي والاصحاب اكثر من  
ان تحصر واما قوله والطلب اذا خندق وطرح فيه فانما قال ودق  
لانه اذا لم يدق لم يوجا ولا يحاط وهذا الذي ذكره من انه اذا دق يلب  
هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي للماوردي والروائي عن الشيخ ابي حامد  
انه لا يلب قال لا وهو غلط وقال صاحب الثبان ابو الخير يحيى بن سالم عنه  
في الطلب المدفوق وورق الاثجار المدفوق حكاهما ابو علي في الاقتصاح  
قال الشيخ ابو حامد وقال البغوي الزبيدي والنوري والحج المصنف في الطلب  
والعش المدفوق اذا طرح في الماهل يلب فيه وجهان الصحيح نعم لا مكان  
الاختزان عنه والثاني لانه مدفوع عن اصله نصر عليه الشافعي في روايه  
خرجه وهذا النص عزيز والمشهور من النص ما سبق واما قوله قال  
عنه اطلاق اسم الما فاختزان فما اذا لم يتغير به لفته وقوله نحا لفته  
اختزان من المجاوره وقوله ما ليس يطهر اختزان من التراب وقوله  
والما مستغن عنه اختزان ما يجري عليه كالنوره وكونها وقوله كما اللحم  
والباقي يعين من نفسا وانا فاس عليها لان احييته نجا لفتا في المسألة

ويوافق عليها واما قوله تغير احدا وصاف الما من طعم او لون او راحه وجعله  
احدا لا وصاف سالبنا هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور في الطرق  
ونصر عليه الشافعي رحمه الله في البيهقي والام كذلك رايته فيها وحكي للمؤلف والروائي  
عن الشافعي انه قال لا يسلب الاتغير الاوصاف الثلاثة وهو نص عزيز وحكي  
الراعي ان صاحب جمع الجوامع حكي قولين احدهما وهو المشهور واختيار ابن سريج  
ان احدا لا وصاف تسبب والثاني وهو روايه الشيخ ان اللون وحده يسلب الطعم  
مع الراحه يسلب فان افرز احدهما فلا وهذا ايضا عزيز ضعيف واما  
صفة التغير فان كان تغيرا كثيرا سلب قطعا وان كان يسيرا بان وقع  
فيه قليل رخص ان فاصفر قليلا او صابون وورق فابيض قليلا بحيث لا ينفك  
اليه فوجهان الصحيح منها انه طهور بلفظ الاسم كذلك اصح الخراسانيون وهو  
المختار والثاني ليس بطهور نقله امام الحرمين وغيره عن العراقيين والفقهاء  
ووجهه القياس على النجاسة فلا يفرق فيها بين التغير كثيرا واليسيرا كما عمن  
هذا المذهب المختار بازياب النجاسة اعلمت واما الفاظ الفضل فالطلب  
بضم الطاء وضم اللام ونحتها لغتان مشهورتان والنور بضم النون حجارة وخوه  
فيها خطوط يجرى عليها الماء فتخلل في وفي الباقي لغتان احدهما تشديد  
اللام مع القصر ويكتب بالياء والثانية تخفيف اللام مع المد ويكتب بالالف  
والله اعلم **ف**رع هذا الذي ذكرناه من منع الطهارة بالمغير بخلافه ما ليس  
مطهره والما يستغنى عنه هو مذهبنا ومنه ما لداود وكذا في احاديث اصح  
الروايتين وقال ابو حنيفة يجوز بالمغير بالغسلان وكل طاهر سوا قل التغير  
او كثر بشرط كونه تجري لا خينا الا مرقه اللحم ومرتبه الباقلي ولهذا رد المصنف  
عليهم بقوله كاللحم والباقي ومنه عادة المصنف يشتر الى الزام المخالف بما  
يوافق عليه فتعظرن لذلك وحكي القاضى حنين في تعليقه قوله لفتا نفع  
كذهب البرجينة وهذا عن يسجد وصحيح واحسن في حقيقه القياس على



الطلبي وشبهه واحتج اصحابنا بالقياس الذي ذكره المصنف واعتمده فان قالوا  
 انما لم يجر الطهارة بما بالقل لانه صار كذا فاجاب من وجهين احدهما انما  
 يكونه ادما لان الما لو طبخ فيه حنظل وغيره لم يجر الطهارة لان اتفاق وان لم يصير  
 ادما فدل على انه لا يرد عليه واما الاعتبار بربو ذلك اطلاق اسم الماء وان كان هذا  
 المعنى موجود في ما الزعفران فانه صار صبغا وطيبا وتحرم على المحرم استعماله  
 به الفدية واقا قيا سم على الطلبي فنضيف لان الطلبي ندعو الحاحد اليه  
 ولا يمكن الاحتراز عنه بخلاف ما نحن فيه والله اعلم **ف** رجع قال اصحابنا  
 صاحب الكاوي وغيره سوا في مخالطة الطاهر لانه كان الما قاتنين او اقل واكثر  
 والمصنف قد اذ لك واحد على ما سبق **ف** رجع قال اتام الحرمين ان  
 اعترض من تكلف من اهل الكلام على الفقهاء في تركهم بين المجاورة والمخالطة  
 فترسم ان الزعفران ملاقاته ايضا مجاورة فان تدخل الاجرام بحال  
 قبل له سلك الاحكام التكليفية لا تؤخذ من هذه الماخذ بل تؤخذ  
 مما تناوله الفهم الناس لا سيما قيا بني الامر فيه على معنى ولا شك ان ارباب  
 اللسان لغة وشرعا قسموا النجس الى مجاورة ومخالطة عند الاطلاق مجاورة  
 في الحقيقة فالنظر الى تصرف اللسان **ف** رجع حلف لا يشرب ما قتب ما  
 متغيرا بنوعان ونحو لم تحت وان وكل من يشرب له ما فاشتره لم يقع الشرب  
 للموكل لان الاسم لا يقع عليه عند الاطلاق ذكره صاحب البيان  
**ق**ال المصنف رحمه الله وان وقع فيه ما لا يخلط به فيغير راحية  
 كالدمن الطيب والعود ففيه قولان **ق**ال في البويطي لا يجوز الوضوء به  
 كما لم يغير زعفران وروي المزي في انه يجوز لان تغيره عن مجاوره فهو كالتغير  
 بحيفه يفر به وان وقع فيه قليل كما نور فتغير به راحته فوجهان  
**س**ال ح ههنا القولان مشهوران الصحيح منهما اتفاق اصحاب  
 رواية المزي انه يجوز الطهارة به وقطعه جمهور كبار العرفيين منهم الشيخ

كلم

وان كان ما يخالطه

ابو حامد وصاحبه الما وروي والحاصل في كنبه المجمع والتحريم والمقتنع  
 وابو علي البندنجي في كتابه والشيخ ابو الفتح نصر بن ابراهيم بن نصر المقدسي  
 الزاهد في كنبه التهذيب والاحتجاب الدمشقي وغيرهم وجماعات  
 من الخراسانيين من اصحاب القفال منهم الشيخ ابو محمد في الفروع والقاضي حسين  
 والقنبراني وغيرهم والاصح من الوجهين في المسئلة الثانية الجواز ايضا واعلم  
 ان المسئلة الاولى مسئلة القولين لا فرق فيها بين ان يكون التغير بطعم او  
 لون او راحية هذا هو الصواب وقال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله عليك  
 ان التغير بالمجاورة لا يكون الا بالراححة لان تغير اللون والطعم لا يتصور  
 الا بالانفصال الجزاء واخلطه والراححة تحصل بدون ذلك ولهذا تتغير  
 راحته بما على طرفي الما لا طعمه ولونه وهذا الذي قاله الشيخ ابو عمرو  
 ضعيف مردود لا يعرفه لاحد من اصحاب الانما ساذك عن الما وروي ان قال الله  
 تعالى بل هو مخالف لمفهوم كلام الاصحاب بوطا لانه مقتضى عدم الفرق  
 بين الاوصاف الثلاثة بل مخالفا صرح به جماعة منهم شيخنا الشيخ  
 ابو حامد وصاحبه الما قال ابو حامد في تعليقه في باب الما الذي يحس والذين  
 لا يحس فان وقع فيه لا يخلط به كالعود والصب والعبير او الدمن الطيب  
 فانه لا يخلط ولكن لو غير بعض اوصافه فهو مطهر وقال الحاصل في التحريم  
 قال الثاني وان وقع فيه قليل لا يخلط به كعود وغيره ودقن ولا باس  
 قال ولا فرق بين ان يغير احدا ووصاف الما او لا يغيره فهذا الغلطها وقولها  
 احدا ووصافه ضريح في ذكره فالصواب انه لا فرق بين الاوصاف في  
 وقوله كالتغير بحيفه يفر به يعني بحيفه مطلقا خارج الما قربة  
 منه وفي هذه الصورة لا يغير الحيفه فطعا بل الما ظهوره بلا خلاف واما  
 قوله وان وقع فيه قليل كما نور فتغير به راحته فوجهان فقد اضطررنا الى ان  
 في نظيرها ومنه نرى ابو عمرو بن الصلاح فقال من فرس الكافور هذا بالصلب

الجامع

منهم



فقد اخطا لانه لا ينبغي لقوله قليل فائدة ولا معنى ولانه حينئذ يكون هي المسله  
 الاولي بعينها والصواب ان صورته ان يكون رخصا لكنه قليل بحيث لا يظهر  
 في افطاره لانه لم يسهل في موضع وقوعه فاذا تغير في رايه لم يسهل علم انه  
 تغير بالمجازه مجرى في موضعان مخرجان من المسله السابقه مسله الفقيه فان  
 قيل فالمغير لم يجاوزنا جميع فليف يقال تغير الجمع بالمجازه قلنا لا يتغير  
 في المغير مجاوزه مجاوزه جميع اجزا الما فان ذلك هو المخالط بل يكون مجاوزه  
 بعضه كما في الدهن والعود وهذه الفرق من المخالط والمجاور هذا كلام  
 ابي عمرو وقد اذكر صاحب البيان في كتابه اليان ومثلا  
 المتذهب ان المراد ما تختلط اجزاه بالليبر من اجزاء الماء ثم تغيرت رايه  
 جميع الماء وقته مع هذا القول في فقال في الامانه الليبر من الكافور الذي  
 يخلط بالماء ويذوب فيه بحيث لا يصل جميع اجزاء الماء اذا وقع في الماء ويرجع  
 به فيه فوجها ان هذا ما يتعلق بتحقيق صورة الكتاب في قال  
 الماء وذي الماء فثلاثة احوال حال يعلم انحلاله في الماء فيسلب لانه خالط  
 وحال يعلم انه لم يخل فلا يسلب لانه مجاوزه وحال نشك فان تغير بطعم  
 اولون سلب وان تغير رايه فوجها وهذا كلام الماوردي وقول  
 في الحال الاول ينبغي ان يحل على كافر كثير يوافق ما سبق والله اعلم  
 هذا اول موضع ذكر فيه البويطي والمزني وما اجلا صاحب الكتاب في  
 رحمهم الله فاما البويطي فعنه الباطن منسوب الى بويط فزيه من صعيد  
 حصن الادبي وهو ابو يعقوب يوسف بن يحيى كراكان الكوفي في المصنفين  
 وخلقته في خلقته بعد وفاته اوصى ان يفي ان يخلص لخلقته البويطي  
 وقال ليس اخا لخو يحيى بن يوسف بن يحيى وليس احد من اصحابي اعلم  
 منه ودام في خلقته ان يفي ان اجزيت خلقته القول بخلق القرآن مخلوه الى  
 بعد ادقيق القول بخلقته فابي وصير محسبا لله تعالى وحسنه ودام في

فقد  
 لعمري

م  
 م

الحسن

الحسن  
 السجستاني ان توفي فيه وجري له في السجستاني عجيبه وكان البويطي رضي الله عنه  
 طويلا الصلوة وختم القرآن كل يوم قال الربيع ما رايت البويطي بعد ما قضت  
 الارايت شقيقه تخبر كان يذكر اذناه قال كان له من الاشياء في منزله وكان الرجل  
 ربما سال الشافعي عنه فيقول سل ابا يعقوب فاذا اجابه اخبره فيقول هو كما  
 قال قال الربيع وما رايت احدا اخرج من كاهله عن رجل من البويطي  
 ورجل الى الشافعي رسول صاحب الشرطة فيوجه الشافعي البويطي ويقول هذا  
 لسان وقال ابو الوليد بن الحارث كان البويطي جازيا فابنتت ساعده  
 الدليل لا سمعته يقرأ ويصل وكان الشافعي قال كجاعة من اصحابه ان ياكلان  
 بحري لك كذا وانت كذا في وقال البويطي سمعت في حديثك وكان كافر  
 جري لكل واحد ما ذكره وروي البويطي في القول بخلق القرآن فاما فقيد وحمل  
 الى بعد ادق الربيع رايت البويطي في رجله اربع حلق فينود فيها اربعون رطلا  
 وفي عنته غل مشدود الى فيه وتوفي في السجن في رجب سنة احدى  
 وثلاثين ومائتين رحمه الله واما المزني فهو اصر مذهب الشافعي وهو  
 ابو براهيم اسمعيل بن يحيى بن اسمعيل بن عمرو بن اسحق بن مسلم بن هذيل بن عبد الله  
 المصري قال المصنف في الطبقات كان المزني زاهدا عالما مجتهدا ماضيا  
 بمجاهدا غواصا على المعاني الدقيقه صفتا كثيره منها الجامع الكبير والجامع  
 الصغير والمنثور والمسائل المعينه والنزاع في العلم وكتاب الوفاق  
 قال الشافعي المزني باص من مذهبي قال الشافعي والمزني البويطي والمزني  
 كان الفقيه بالنديس والثقة بخلق مذهب الشافعي المزني واشد بصور  
 العقبيه ليرزعيه وتسمع اذ في احسن نظر من كتاب المزني  
 واشد ايضا في فضائل المختص وذكر من فضائله شكا كثيرا قال  
 اليهودي ولا يعلم كتابا بصفتها الاسلام اعظم نفعا واعظم بركة واكثر  
 ثمره من مختصه قال وكيف لا يكون كذلك واعتقاد في دين الله تعالى ثم

والمختص



اجتهده في الله تعالى ثم يجمع هذا الكتاب ثم اعتقاد الشافعي في تصنيف الكتب  
على الجملة التي ذكرناها رحمنا الله وإياها وجمعنا في جنته بفضلته ورحمته وكل  
القاضي حسين بن الشيخ الصالح الامام أبي زيد المروزي رحمه الله قال من تتبع  
المختصر حق تتبعه لا يخفى عليه شيء من مسائل الفقه قاله سامر سلمه في الصور  
والفروع الا وقد ذكرها نضجها او اشاره وروي البيهقي عن أبي بكر محمد بن اسحق  
ابن حزميه امام الامية قال سمعت المزي يقول كنت في ثالين هذا  
الكتاب عشرين سنة والفته ثمان مرات وغيرته وكنت كلما اردت ان ابعث  
اصوم قبله ثلثة ايام واصل كذا وكذا ركعة وقال الشافعي لو اظفر  
المزي الشيطان لقطعه وهذا قاله الشافعي والمزي في سنن الجهاد  
ثم عاش بعد موت الشافعي ستين سنة يقصد من اذواق وتشد  
اليه الرجال حتي صار كما قال احمد بن صالح لو طلف رجل ان له من كالمزي  
لكان صادقا وذكره من سافنه في انواع طرق الخير جلا فيقه لا يحتمل  
هذا الموضوع عشر معشارها وهي مقتضى حاله وحال من صحب الشافعي توفي  
المزي بمصر ودفن يوم الخميس اخر شهر ربيع الاول سنة اربع وستين  
وما بين قال البيهقي يقال كان عمره سبعا وثمانين سنة هذه سنة  
من احوال البويطي والمزي ذكرتها تنسبا لمنفقه بعلم حكامها وقد استغفرت  
لحوالهما باسطة من هذا في هذه الاسماء في الطبقات والله التوفيق  
وقوله قال في البويطي معناه قال الشافعي في الكتاب الذي رواه  
البويطي عن الشافعي في كتاب باسم مصنفه مجازا كما يقال قرأت  
الجاري وسما والنزدي والسيوي ونظايرها والله اعلم  
فترجع في مسائل تتعلق بالباب احدها قال الشافعي رحمه الله في  
الام اذا وقع في الماء فطران فتغير بغير الوضوء ثم قال بعد  
باسطه اذا تغير الفطران لم يجز الوضوء كذا رايته في الام وكنا نقله

رحمته

القاضي ابو الطيب والمجالي في المجموع وعكسه الشيخ ابو حامد في المجاملي  
في التخرية وغيرهما فقد عاين النص المخرج ولعل الشيخ مختلفه في التقديم  
والاخير قال الشيخ ابو حامد قال اصحاب ليست علي قولين بل علي ثالين  
وقوله يجوز ان اذا لم يخلط بل تغير مجاوره وقوله لا يجوز يعني  
اذا اخلط وقيل الفطران صريحا يخلط وغيره قال الماوردي وقال  
بعض اصحابنا هما قولان وهذا غلط الثالين قال الماوردي المأ  
الذي ينفقه منه ملح ان يلبس في الجود وخرج عن جداري لم يخر الطهارة  
به وان كان كالحوض بان يصب فيه ماء من الجود النزه كالباح  
التي اذا حصل فيها ماء مطر وغيره صار ملحا حازت الطهارة به وضرب  
يصب في الجود لما كاعين الملح الذي ينجي ما ما ينجي ثم يصير ملحا جامدا  
فما من مذهب ان الشافعي وما عليه جمهور اصحابه جواز الطهارة به لان  
اسم الماء يتناول في الحال وان تغيرت في وقت اخر كما يحتمل لما في صير كجمل  
وقال ابو سهل الصعلوكي لا يجوز لانه جبر اخر كالقطر وكذا في نقل  
القاضي حسين وصاحبا المتولي والبعوي وجهين في الماء الذي ينفقه  
منه ملح وعبارة البعوي ما الملاحق والصواب الجواز مطلقا ما دام  
جاري والله اعلم الثالث قال الماوردي لو وقع في الماء غمر وقسم  
او شيعرا وغيرهما من الحبوب وتغير به فطران كان كجمله صحيحا لم يخل  
في الملاحات الطهارة به لك الماء لانه تغير مجاوره وان اخل لم يخر لمخالطه  
وان طسخ ذلك الحب بالدار فان اخل فيه لم يخر وان لم يخل ولم يتغير  
به جازت وان لم يخل وتغير به فوجان قال ولو تغير الشيع جازت  
الطهارة كالمز يعني علي الصحيح من القولين ولو تغير شحم اذيب فيه فوجان  
قال ولو تغير بالمني فوجان لانه لا يكاد يتغير ولو تغير شحم من الوجين والاصح  
انه لا يجوز الرابع الماء المتغير بوبرق بحر قال الشيخ ابو حامد والماوردي

فطره



بانه ظهور وكذلك نقله الروياني عن نص الثافعي وذلك الخاسيون فيه ثلثه  
اوجه احدها ظهور والثاني لا والثالث لا يعنى عن الحرفي فلا يلبس بحالات  
الربيعي لان في الربيعي رطوبة مخالطة الماء ولان تناقضه نادر والحرفي  
يخالطه في هذين والاصح العموم مطلقا صححه الفوراني والرواياني والثاني  
في كتابه المعتمد وصاحب البيان وغيرهم ثم الجمهور اطلقوا المسله  
وحررها الغزالي ثم الرافعي فقال ان لم تثبت الأوراق فهي غير مجاوزة ففيه  
القولان في العمود الصحيح انه لا يوثق وان تعقت وتخلطت ففيها الوجه  
الاصح العمود قال الرافعي وغيره واذا تشاركت بنفسها وان خلطت فصدا  
فقبل على الوجه وقيل يلبس المثلثت قطعاً وهذا اصح قال الرواياني  
ولو تغير الثمار سلب قطعاً والله اعلم قال المصنف رحمه الله

**باب ما يفسد الماء من الخاسه وما لا يفسده**  
اذا تغير احد اوصاف الماء من طعمه ولونه او رائحته بالخاصه فهو نجس لقوله  
صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شي الا ما غير طعمه او رائحته ونجس  
على الطعم والريح وفسد اللون عليها لانه في معانيها الشرح هذا الحكم  
الذي ذكره وهو نجاسة الماء المتغير بنجاسة مجتمعة عليه قال ابن المنذر  
اجمعوا ان الماء القليل او الكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغير طعمه او  
لونه او رائحته فهو نجس وقال الاجماع كذلك جماعات من اصحابنا وغيرهم  
وسواء كان الماء جارياً او لا كذا قليلاً او كثيراً تغير تغيراً قليلاً او كثيراً  
طعمه او لونه او رائحته فكله نجس بالاجماع وقد سبق في المتغير بظاهر انه لا ينجس  
التغير البير على الاصح وانما ينجس بغير الاوصاف الثلثة على قول ضعيف  
ونقدم الفرق ويشترط ما ذكرناه ما اذا تغير الماء بميثاء لا يفسد طعمه  
كثير فيه فانه لا ينجس على وجه ضعيف مع قولنا بنجاسة هذا الحيوان  
لكن لما كان هذا الوجه ضعيفاً لم يلتفت اصحابه اليه فلم يستدلوا به

هذا

**وامت الحديث** الذي ذكره المصنف فضعيف لا يصح الاحتجاج به وقد رواه  
ابن ماجه والبيهقي من رواية ابي امامه وكذا في طبعه اوزحه اولونه وانفتوا  
على ضعفه ونقل الامام الشافعي رحمه الله تضعيفه عن اهل العلم بالحديث  
وبين الشافعي ضعفه وهذا الضعف في اخره وقول الاستثنا وانما قوله الماء طهور  
لا ينجسه شي فصحيح من رواية ابي سعيد الخدري وسبق بيانه في اول الباب  
الاول واذا علم ضعف الحديث تعين الاحتجاج بالاجماع كما قاله الشافعي وغيره  
من الامم وهذا اشار اليه الشافعي ايضاً فقال الحديث لا يثبت اهل الحديث  
مثله ولكنه قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافاً وامت اقول المصنف ففسد  
على الطعم والريح وفسد اللون عليها فانه قاله لانه لم يقف على الرواية  
التي فيها اللون وهي موجوده في سنن ابي ماجه والبيهقي كما قدمناه فان قيل  
لعله تعدل رايها من كمالها لضعفها قلنا هذا لا يصح لانه توراعى الضعف واخبرته  
لتكره الحديث لضعفه المستفاد عليه المستفاد عليه والله اعلم **شرح**  
لو وقعت جيفة في ماء كثير فتروح بها بالمجاورة ولم يخل منها شي نوحها ان الصحيح  
الذي صرح به كثيرون وانتفاء كلام البايتي انه نجس ونقله امام الحرمين  
عن دلائل كلام الامم وصححه لانه بعيد متغير بالنجاسة ومستند رافعي  
الشيخ ابو محمد طاهر لانه مجاور فاشبهه الجيفة خارج الماء قال المصنف  
رحمه الله وان تغير بعضه دون بعض نجس الجميع لانهما واحد ولا يجوز  
ان نجس بعضه دون بعض **شرح** هذه معدوده من شكالات **بعضه**  
المذهب وليست كذلك وحاصله ان الماء اذا تغير بالنجاسة فقيه وجهاً  
وبه قطع المصنف وصاحب الثامل وذكر الدافعي انه ظاهر المذهب انه  
نجس الجميع سواء كان الذي لم يتغير قتيلاً او كثر والثاني وهو الصحيح  
الحارثي على القواعد ان المتغير بنجاسة جاسده فان كان الباقي قتيلاً  
فظاهر ولا ينجس وهذا الذي صحناه هو الذي قطع به الفقهاء في شرح



التلخيص وصاحب التمهيد وحيثما ايسر ذكر صاحب البيان فيه وفي شكلان  
 المذهب ان بعض اصحاب حمل كلام صاحب المذهب على هذا التفصيل وقال  
 مراده اذا كان الباقي دون قلتين ومنع صاحبنا على الوجه الاول وقال لو كانت  
 كما راكدة متغير نجاسة لمزت به قلتان غير متغيرتين فقياس المذهب **ما اشبهما**  
 اذا ائصلنا به فاذا انفصلنا عنه زال حكم النجاسة لانه قلتان مستقلتان لا متغير  
 والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان لم يتغير نظرت فان كان دون  
 قلتين فهو نجس وان كان قلتين فصاعدا فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا كان لما قلتين فانه لا يحمل الجنت ولا ان القليل يكن حفظه من النجاسة في الظروف  
 والكثير لا يكتفى لجعل القلتان حدا فاصلا **السنن** **رحمته الله** حديث  
 حسن ثابت من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما رواه ابو عبد الله الشافعي  
 واحمد وابوداود والترمذي وابن ماجه في سننهم وابو عبد الله الحاكم في  
 المستدرک على الصحيحين قال الحاكم هو حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم  
 وجاني رواية لابي داود وغيره اذا كان لما قلتين لم ينجس قال **البيهقي**  
 وغيره اسناد هذه الرواية اسناد صحيح والحديث يفتح الحكا والبا ومعناه هنا لم  
 ينجس كاجابة الرواية الاخرى وقوله قلتين فصاعدا معناه فاكثر وهو  
 منصوب على الحال وما حكم المسألة وهي اذا وقع في الماء الراكد نجاسة ولم تغيبه  
 تحلى ابن المنذر وغيره فيها سبعة مذاهب للعلماء اختلفوا ان كان قلتين فاكثر لم ينجس  
 وان كان دون قلتين نجس وهذا مذهبنا ومذهب ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد  
 والحداد وابو عبيد واسحق بن راهويه **الثاني** انما بلغ اربعين قلعة لم ينجس  
 شي حكوه عن عبد الله بن عمر بن العاص ومحمد بن النكدي **الثالث** ان كان كذا  
 لم ينجس شي روي عن مسروق وابن سيرين **والرابع** اذا بلغ ذنوب  
 لم ينجس روي عن ابن عباس في رواية وقال **عكرمة** ذنوب اودن من الكاشر  
 ان كان اربعين دلوا لم ينجس روي عن ابي هريرة **السادس** اذا كان بحيث لو حرك

عاشم

الدرام

جانبه تحرك الجانب الاخر نجس والا فلا وهو مذهبنا في حقيقته **والسابع** لا ينجس  
 كثيرا ولا قليلا الا بالتغير حكوه عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري  
 وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء وعبد الرحمن بن ابي ليلى وجابر بن زيد وجابر بن سميرة  
 القطان وعبد الرحمن بن مدي قال **اصحابنا** وهو مذهب مالكا والشافعي  
 وسفيان الثوري وداود وبقوله عن ابي هريرة والبخاري قال ابن المنذر وهذا المذهب  
 اقول ولخار الغزالي في الاحياء واختاره الروائي في كتابه البحر والحلية قال في  
 البحر هو اختياره واختيار جماعة رايتم بخارسان والعراق وهذا المذهب صحها بعد  
 مذهبنا واحسنه لا ينجس حقيقته باثني عشر شي منها دلالة لكن اذكرها لبيان  
 جوابها ان اوردت على ضعف المرتبة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا يبطلن  
 احدكم في الماء الا بم ثم يتوضأ منه حديث صحيح متفق على صحته رواه البخاري  
 ومسلم قالوا وروي ان زججاً مات في زمزم فامر ابن عباس بنزحها وسعدون ان  
 ما نزل من يدي علي قلتين ولانه ما تبع بنجس يورود النجاسة عليه اذا قل فكذا اذا كثرت  
 كسائر المبيعات ولانه يتحقق حصول نجاسة فيه فهو كالقليل واجتنب اصحابنا ان  
 حقيقته بخديث ابن عمر المذكور في الكتاب اذا بلغ الما قلتين لم يحمل حثنا وفي رواية  
 لم ينجس وما صححنا انما سبق وحديث **ابي سعيد الخدري** رضي الله عنه  
 في ومن النبي صلى الله عليه وسلم من يبر بضاعه وكانت يلقى فيها لحوم الكلاب خرق  
 الخيش كما سبق بيانه في اول كتاب الطهارة وسبق بان حديث صحيح ومدة  
 البيركات صغيرة كما سبق بيانها وهو لا يخرج من الوضوء من مثلها قال  
 اصحابنا في حقيقته انما توضأ منها كما ستجاريه قال الواقدي كان يسقي منها الذرع واللبان  
 وكذا قاله الطحاوي ونقله عن الواقدي قال اصحابنا هذا غلط ولم تكن تبرز بضاعه جارية  
 بل كانت واقفة لان العلماء اضطوا بربضاعه وعرفوها في كتب مدة والمدينة  
 وان المالم يكن بجري وقد فت مسائلنا هذا في اول الكتاب عند ذكر حديث سيب  
 بضاعه وذكر ما رواه ابوداود عن قيسه وما وصفه هو قال اصحابنا وما نقلوه

عليه



عن الواقدي سرود ولان الواقدي رحمه الله ضعيف عند اهل الحديث وغيرهم  
لا يجتمع رواياته المتصلة فكيف بما يرسله او يقوله عن نفسه قالوا ولو صح انه  
كان يسمي سنة الزرع لكان معناه انه يسمي بها بالدنو وان ضحوا بما نقله لاثبات  
في صفها قالوا احكامنا وعملنا حديث القليتين فان قالوا هو مضطرب لان الوليد  
ابن كثير رواه تارة عن محمد بن عباد بن جعفر وتارة عن محمد بن جعفر بن الزبير  
وروي وروي عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابيه رضي الله  
عنهم وهذا اضطراب ثان فاجاب ان هذا ليس اضطرابا بل رواه محمد بن عباد  
ومحمد بن جعفر وها ثقان معروفان ورواه ايضا عبد الله وعبيد الله ابن عبد الله  
ابن عمر عن ابيهما وهم ايضا ثقان وليس هذا من الاضطراب وهذا الجواب اجاب  
احكامنا وجماعات من حفاظ الحديث وقد جمع اليه في طريقه وبين رواية المهدي بن عبد الله  
وعبيد الله وذكر طرق ذلك كله وشيئا احسن بيان ثم قال والحديث محفوظ عن عبد الله  
وعبيد الله قال وكذا كان شيخنا ابو عبد الله الحافظ الحاكم يقول الحديث محفوظ  
عنه وكلاهما رواه عن ابيه قال والي هذا ذهب كثير من اهل الرواية وكان اسحق بن  
راهويه يقول غلط ابو اسامة في عبد الله بن عبد الله انه هو عبد الله بن عبد الله  
بالضعيف والطيب البيهقي في تصحيح الحديث بكلامه فحصل انه غير مضطرب  
قال الخطابي وبلغنا هذا على صحة ان نجوم اهل الحديث صحيح وقالوا به واعتدله  
في جدي لما وهم القدوة وعليهم المعول في هذا الباب فمن ذهب اليه انفع واحد  
واسحق وابوثور وابو عبيد الله ومحمد بن اسحق بن خزيمة وغيرهم قد سلم  
ابو جعفر الطحاوي امام اصحاب ابي حنيفة في الحديث والذات عنهم صح هذا  
الحديث لكنه دفعه واعتذر عنه بما ليس بدافع ولا عند فقال هو حديث  
صحيح لكن تركناه لانه في قليتين او ثلاثا ولا نعلم تعدد القليتين فاجاب  
اصحابنا بان الرواية الصحيحة المعروفة المشهورة قلتين ورواية الشك شاذة  
عن ربه فهي منزوكة فوجودها كعدمها واما قولهم لا نعلم تعدد القليتين فالمراد قلال

رواه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابيه رضي الله عنهم

هجر كما رواه ابن خزيمة وقلال هجر كانت معروفة عندهم مشهورة يدل عليه حديث ابي  
ذر رضي الله عنه في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اجبرهم عن ابيه الاسل فقال  
رفعت الالسة المنقوشة فاذا ورقتها مثل اذن الفيلة وانا بقها مثل قلل هجر فقلل بهذا  
ان القلال معلومة عندهم مشهورة وكيف انه صلى الله عليه وسلم يخدمهم او يحتل  
بما لا يعلمونه ولا يهندون فان قالوا روي اربعين قلل وروي اربعين غراب وهذا خالف  
حديث القليتين فالجواب ان هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما  
نقل اربعين قلل عن عبد الله بن عمرو بن العاصي واربعين غراب اي دلوا شئ  
اي هجره كما سبق وحدث النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على غيره فهذا ما نقله  
في الجواب واجاب اصحابنا ايضا انه ليس مخالفا بل يحمل على ان تلك الاربعين  
صغار تبلغ قلتين بقلال هجر فقط فان قالوا يحمل على الجاري فالجواب ان  
الحديث عام ينشأ من الجاري والراكد فلا يصح تخصيصه بلا دليل ولان ثبوت  
بقليتين يمنع حمله على الجاري عندهم فان قالوا لا يصح التمسك به لانه متروك الاجماع  
في المنقير بحاسه فالجواب انه عام خصه بعضه فبقي الباقي على عمومته كما هو المختار  
في الاصول فان قالوا قد روي ان عليا هذا الحديث موثق على ابن عمر فالجواب انه  
صح موصولا لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الثقات ولا يصح تفرد  
واحد لم يحفظ بوقفه وقد روي البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن يحيى  
ابن معين امام هذا الشأن انه سئل عن هذا الحديث فقال جيد الاكسب  
قيل له فان ابن علي لم يرفعه قال ليس وان لم يحفظه ابن علي فالحديث جيد  
الاسناد فان قالوا لا يحمل حشا لضعفه عنه وهذا يدل على جاسسته  
فالجواب ما قاله اصحابنا واهل الحديث وغيرهم ان هذا يحمل على الكلام  
وبطرف الحديث اسجد فاليه بطرف الحديث ففي رواية صحيحة لابي داود  
اذ بلغ الما قليتين لم يحسن وقد سبق بيانها واذ ثبتت هذه الرواية نعيم  
حمل الاخرى عليه وان معنى لم يحمل حشا لم يحسن وقد قال العلماء احسن تفسير

اليوم

قال



عزيب الحديث ان يفسر بما جاز في رواية اخرى كذا الحديث وانما جعله  
 بجاني الحلام بيناه من وجهين احدهما انه صلى الله عليه وسلم جعل القلتين  
 حل فتوكا ن كما رعم هذا القابل كان المتيقن بذلك باطلا فان ما دون القلتين  
 بياوي القلتين هذا والثاني ان الحمل ضربان حمل جسم وحمل معنى فاذا قيل  
 حمل الجسم وحمل معنى فاذا قيل حمل الجسم فلان لا يحمل الحسنة مثلا فانه لا  
 يطبق ذلك ثقله واذا قيل حمل المعنى فلان لا يحمل الجسم فانه لا يقبله ولا يبرمه  
 ولا يصير عليه قال الله عز وجل مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها فاعلم  
 يقبلوا احكامها ولم يملئوها والما من هذا الضرب لا يشك في هذا من له ادنى  
 فهم ومعرفة والله اعلم واحسب اصحابنا من جهة الاعتبار والاستدلال  
 بآية احدهما وهو العهد على ما قاله الشيخ ابو حامد ان الاصول مبنية على ان الحاسة  
 اذا صعبت ان الشئ وشق الاحترار منها عجز عنها كدم البراغيت وموضع الجحوش  
 البول والاستحاضة واذا لم يشق الاحترار لم يعجز كغير الدم من الجحاشات  
 ومعلوم ان قليل الماء لا يشق حفظه وكثيره يوشق عا شق دون غيره ومنه  
 الشروع حدا لقله فقلت في تعين اعتنا به ولا يجوز لمن بلغه الحد شيئا بعد ذلك  
 عنه قال اصحابنا ولهذا يجسر المايح وان كثرت الافاة الحاسة لانه لا يشق  
 في حفظه والعادة كجارية به وذكر وادلائل كثيرة وفيما ذكرنا كفايه  
 والجواب عما احتجوا به من حديث لا يبولن احدكم في الماء البائس ثم يغتسل  
 فيه من وجهين احدهما انه عام مخصوص بحديث القلتين والثاني وهو الاظهر  
 انه من تنزيه فيكره كراهه شديدا ولا يجرم وسبب كراهه الاستعداد لا الحاسة  
 ولانه يورى الى كثرة البول وتغير الماء وما فوقه من ان رجلا مات في زمن  
 من حوا ابن عباس فحوا به من ثلثة اوجه اجاب بها الثاني ثم الاصل احسنها  
 ان هذا الذي رجموه باطل لا اصل له قال الشافعي لقيت جماعة من شيوخ مكة منهم  
 عن هذا فافنا لو اسما سمع هذا وروى البيهقي وغيره عن سفيان بن عيينه  
 امام اهل مكة قال انما يكره من سبعين سنة لم ار احدا صغيرا ولا كبيرا يروي حديث

يشق

الرجي الذي يقولون سمعنا وما سمعنا احدا يقول نخت منكم هذا سفيان كبير اهل مكة  
 قد تفر خلايق من اصحاب ابن عباس وسعهم فكيف يتوهم بعد هذا احقة هذه القضية  
 التي من شأنها اذا وقعت ان تشيع في الناس لا سيما اهل مكة لاسيما اصحاب ابن عباس  
 وحاصروها وكيف يصل هذا اهل الكوفة وجوهله اهل مكة وقد روى البيهقي  
 هذا عن ابن عباس من اوجه كلها ضعيفة لا يلتفت اليها الثاني لو صح حمل على ان  
 دمه غلب على الماء فغير الثالث فعله استحبابا وتنفقا فان النفس تنفق في المشهور  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان لما لا يحسن الا بالغيرة كما نقله عن ابن المنذر  
 وعنه وقد سبق بيناه وامنا قاسم على المايح فحوا به من اوجه احدها انه  
 قاسم خالف السنة فلا يلتفت اليه والثاني ان لا يشق حفظ المايح وان كثرت  
 بل العاد حفظه وقد سبق بيان هذا الثالث ان لما قوة في دفع الجحش بالجماع  
 وهو اذا كان بحيث لا يخرج طرفة الاخر بخلاف المايح وامنا قاسم على الماء القليل  
 فحوا به ظاهر ما ذكرناه قال اصحابنا اعتبر واحدا واعتبر باحدا واحدا ما حذر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الذي اوجب الله تعالى طاعته وحرم مخالفة وجههم خالف  
 حدة صلى الله عليه وسلم مع انه حديث الاصل له وهو ايضا لا يصح فانه  
 يختلف بضميق موضع الماء وبعينه وقد يصيق موضع الماء الكبير لعقده ويتبع  
 القليل لعدم عمقه فلهذا ما يتعلق بخلاف بينا وبين اي حقيقته رحمه الله وانما  
 مالك وموافقه فاجتهد بقوله صلى الله عليه وسلم الما ظهور لا تحج شي وهو  
 حديث صحيح كما سبق وبالقاسم على القلتين وعلى ما اذا ورد الما على الحاسة  
 واجتهد اصحابنا عليهم حديث القلتين وقد وافقنا مالك رحمه الله على القول بدليل  
 الخطاب وحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ  
 احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثر حتى يغسلها فانه لا يدري اين باتت  
 يده رواه البخاري وسلمته صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب وعنه  
 الحاسة وتعلم بالضرورة ان الحاسة التي قد تكون على يده ولا تحصى عليه لا يغيب

الرابع المايح في موضع الحديث  
 قد ذكرنا في موضع الحديث



الما فلا تجسه خلول نجاسة لم تغيره لم يغيره ويحدث اي مريه رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في انا احدكم فليغسله سبعاً رواه  
الجاري وسلم ربه رواه مسلم فليغسله سبع مراراً الا في اذنه والعضل  
دليل النجاسة **وحدث** ابي قتادة رضي الله عنه انه كان يوصي بانه مري فاصغى  
لها الا انما فشربت فنجست منه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
انها ليست نجس انما من الطوائف عليكم والطوائف حديث صحيح رواه مالك في الموطا  
وابوداود والترمذي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وفيه دلالة ظاهرة  
ان النجاسة اذا وردت على الما نجسته واحتجوا بغير ذلك من الاحاديث ومن حيث  
الاستدلال ما سبق مع اي حقيقه في ان النجاسة التي يثيق الاحتراز منها يعين  
عنها وما لا فلا وهذا يقتضي الفرق بين القليل والكثير ومنه الشرع يقتل  
قال امام الحرمين ولانه لا يشك منصفان السلف لورا وارطما اصابه قطرات  
بول او حملا نجس والوصوفه واما الجواب **ع** عن الجواب الذي احتجوا به فهو  
انه محمول على قلتي فانه غام وخبرنا خاص فوجب تقديمه جمعاً بين الحديثين  
والجواب **ع** عن قياهم على ما اذا ورد الما على النجاسة من وجه واحد من حيث  
النظر وهو انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وذلك في حديثين احدهما اذا استقط  
احدكم منع صلى الله عليه وسلم من ايراد اليد على الماء وامر ايراده عليها ففرق بينهما  
والثاني انه صلى الله عليه وسلم امر باراقه ما ولغ فيه الكلب لورود النجاسة  
وامر ايراد الما على الاثا وان قالوا الكلب طاهر عندنا قلنا سؤصح الدلائل  
على نجاسته فانه ان شا الله تعالى والجواب **ع** الثاني من حيث المعنى  
وهو ان اذا نجسنا دون القلتيين بورد النجاسة لم يثيق الاحتراز منها  
ولو نجسنا دون قلتيين بورد على نجاسة لثن وادي الى ان لا يظهر  
شي حتى يعمس قلتيين وفي ذلك استدلال بالخرج فسقط والله اعلم واعلم  
انه حصل في هذه المسئلة من الاحاديث ذكرناها وجميعها ينو ان الشا نعي

رحمه الله على حسب ما سبق ولم يرد منها شياً وهذه عادته رحمه الله في تركه  
بالسنة وجمعه بين اطرافها ورده بعضها الى بعض على احسن الوجوه وسنرى ان شا الله  
تعالى في هذا الكتاب في نظاير هذه من مسائل الخلاف وغيرها من ذلك ما تقر به  
عينه وتزداد اعتقاداً في الشافعي ومذهبه فليبين الجسر الجلي كالبان التفصيل  
وبالله التوفيق **ع** عن رجل اصحابنا عن داود بن علي الظاهري الاصبهاني رحمه  
الله مذهباً عجيباً فقالوا ان داود بن علي قال لو بال رجل في ماء راك لم يجز  
ان يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدائم  
ثم يتوضأ منه وهو حديث صحيح سبق بيانه قال **ع** ويجوز لغيره لانه ليس  
بجس عنه ولو بال في انا ثم صبه في ماء او بال في شط من ثم حري البول الى  
السهم قال يجوز ان يتوضأ هو منه لانه ما بال فيه بل في غيره قال ولو غوط في  
ما جاز ان يتوضأ منه لانه غوط ولم يثيق وهذا مذهب عجيب وفي غاية  
الفساد فهو اشنع ما نقل عنه ان سمعته رحمه الله وماده معن عن الاحتجاج  
عليه ولهذا امر من جماعه من اصحابنا المعنيين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد  
حكايتهم مذهبهم وقالوا فساد معن عن افساده وقد خرق الاجماع في قوله  
في الغايط اذ لم يفرق احد بينه وبين البول ثم فرق بين البول في نفس الما والبول  
في انا ثم نصيب في الما من العجب لا شياً ومن اخصر ما يرد به عليه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم ببول على ما في معناه من الغوط وبول غيره لا يثيق ان صلى الله عليه  
وسلم قال في الفارة ثوبت في السمن ان كان جامداً فالغوصها وما حولها واجمعوا  
ان السؤوك الفارة في ذلك وغير السمن من الدهن كالسمن وفي الصحيح اذا ولغ  
الكلب في انا احدكم فليغسله فلو امر غيره فغسله ان قال داود لا يظهر لكونه  
ما غسله هو خرق الاجماع وان قال يظهر فقد نظر الى المعنى واقض مؤله  
والله اعلم قال **ع** المصنف رحمه الله والقلنا ان حشر ماله رطل البغدادى  
لانه روي في الخبر بقلال هجر قال ابن جرير رايه قلال هجر ورايت القلله منها



تسع قريتين او قريتين وشيا فجعلت في شيا التي نصفها احتياطا وقرب الحجاز  
 كما رشح كل قريه مائه رطل فصار الجميع خمس مائه رطل وهل ذلك تجد بدلا وتقريب  
 فيه وجهان احدهما تقريب فان نقص رطل او رطلان لم يوشركنا الشئ يستعمل في  
 دون النصف في العاده والثاني تجد بدلا فلو نقص ما نقص كجس لانه وجب ان يجعل  
 الشئ نصف احتياطا صار ذلك فرضا الشرح ذكر اصحاب الحجاز ثمانية في  
 القلتين ثلاثه اوجه الصحيح وبه قطع العراقيون وجماعات غيرهم انها خمس مائه  
 رطل بغداديه والثاني ستمائه رطل حكاها امام الحرمين وغيره عن ابي عبد الله الزبير  
 صاحب الكافي قال الامام وهو اخبار القتال قال صاحب الابانه وهو  
 الاصح وعليه الفتوي وكذا قال الغزالي فهو الاقصد وهذا الذي اختاره  
 ليس بشئ بل ثلثا مردود واستدل له الغزالي باطل مئة واكثر فاذن نعم  
 ان القلعه مأخوذه من استغلال البعير وذكر كلاما طويلا لاحاصله ولا  
 اصل والوجه الثالث انها الف رطل وهو محال عن الشيخ الصالح ابي زيد  
 محمد بن احمد بن عبد الله بن محمد المروزي وهو شيخ القتال المروزي  
 قال صاحب الكاوي اعلم ان الشئ في رحمه الله لم ير فلالا هجر ولا اصل  
 عصره لبقادها فاحتاج الى بيانها فهو معروف عندهم وقتا هدم  
 فقل رها بقرب الحجاز لانهما ثلثا مشهور وروى عن ابن جرير انه قال رايت  
 فلالا هجر والقلعه تسع قريتين او قريتين وشيا فقال الشئ في الاحباط ان  
 تكون القلتان خمس قريه وهذا ليس بتقدير لانه جرح بل يقول الجاه  
 قال ولم يتعرض الشئ في تقدير القرب بالارطال لانه لا يستعمل تعرفه  
 اهل عصره في بلد القرب المشهور بينهم كما اكنفي النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالقلال المشهور بينهم عن تقديرها قال ثم ان اصحابنا بعد ان  
 بعدوا عن الحجاز وغابت عنهم تلك القرب وجهل العوام بقدرها فاضطروا  
 الى تقديرها بالارطال فاختبروا قري الحجاز ثم اتفقوا على تقدير كل قريه

بمايه رطل بغداديه قال وكان اول من قد رذك من اصحابنا ابراهيم بن جابر  
 وابو عبيد بن جريه ثم تابعا صاحبنا فصاروا القلتان خمس مائه رطل  
 عند جميع اصحابنا هذا كلام صاحب الكاوي وهذا الذي ذكره من ان التقدير بالارطال  
 ليس هو لك في بل اصحابه هو المشهور وهو الذي صح به الجمهور وقال الشيخ ابو حامد  
 في تعليقه الذي قاله الشافعي في جميع كتبه خمس قريه بقرب الحجاز قال ورايت  
 ابا اسحق يحكي عن الشافعي انه قال خمس قريه وذلك خمس مائه رطل وكذا نقل  
 البزدي في عراك في انفا خمس مائه رطل وقال الحاملي في ابواسحق ان الشئ في قال  
 في بعض كتبه انه ثلثا هذا القرب وان القريه تسع مائه رطل وهذا القلعه  
 في الشرح واما في اللغه فقال الار هجري هي شئ به خب يسع جرا اسميت قلعه  
 لان الرجل القوي يقلها اي يحملها وكل شئ حملته فقد اقلته قال والقلال مختلفه  
 القري العريشه وفلال هجر من اكلها وقول المصنف روي في الخبر  
 بنلال هجر يعني الخبر المذكور اذا كان لثا قلتين بقلال هجر لم يحمل جثا هكذا رواه  
 هذه الزيادة الشافعي في الام ومخضر المزني وكذا رواه البيهقي في السنن  
 الكبيره وهجر هذه بفتح الهاء والجيم وهي قريه بقرب المدينه وليست هجر  
 البحرين وقد اوصحت حال هجر هذه وتلك في هذيب الاسماء واللغات وقال  
 جماعة من اصحابنا كان ابتدا عمل هذه الفلال هجر فنسب اليها ثم علمت في المدينه  
 فبقيت النسبه على ما كانت كما يقال ثياب مروزيه وان كانت تغل بغداد قال  
 الخطابي فلال هجر مشهور الصنع معلومه المقدار لا تختلف كالاختلف الكابل  
 والصبيان المنسوبه الى البلدان قال وفلال هجر اكثرها واشهرها لان الحد لا يقع  
 بالمجهول وقال الشيخ ابو حامد في تعليقه قال ابواسحق ابراهيم بن جابر صاحب  
 الخلاف سالت قومنا عن ثقات هجر فذكروا ان الفلال لا تختلف وقالوا فاشنا  
 قلتين فوجدناهما خمس مائه رطل واما قول من ان القلعه تسع قريتين  
 وشيا فهو شذوذا من ابن جرير فقد قلده هذا هو الصواب واما قول الشيخ ابي عمرو

فقال الامام الحسين بن علي  
 في القلعه تسع مائه رطل

او قريتين



بن الصلاح رحمه الله تعالى فوله او فريتين وشيا التقسيم وتحتل الشك فليس كذلك  
لانه يقتضي كون القلة مجهولة القدر لا خلافا وحيدا لا يحصل تقدير  
فالصواب انه الشك وقد سرح به اصحابنا وغيرهم ممن سرح به صاحب الحاشية  
وامام الحرمين والعزالي وخلافه وهو موافق لما سبق عن الخطابي وعن يفتل  
الشيخ ابي حامد عن ابن جابر ان هذه القللا متساوية وكذا اتفق عليه اصحابنا وجعلوا  
هنا حواجا عن اعراض اصحابنا بحسبه وتولهم القللا تختلف فقالوا بل هي متفقة  
كاسبق وبالمزود تقطع بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب عليهم مجهول لا يحصل به  
صنط بل شك وزاع والله اعلم واما الرطل فيقال يكسر الرواقين لثنا الكسر فصح  
قال الارزهرى ويكون الرطل كيلا ووزنا واختلغا في رطل بغداد قليل ما بين ثلاثون  
درهما بدرهم الاسلام وقيل ثمانية وعشرون وقيل ثمانية وثمانية وعشرون  
درهما واربعه اسباع درهم وهي تسعون مثقالا وسباني سبط هذا ان شاء الله تعالى  
في زكوة البنات عند ذر الاوسق ومختصة ما ذكرناه وفي بغداد اربع لغات  
احداها بابل مئتين والثانية بابل الاولى واعلام الثانية والثالثة بعدان  
بالنون والرابعة بعدان ولها ميم ذكره ابو عمر الزاهد في شرح الفصح وابن  
الباري واخرون وحكمها عن ابي عبيد وابي زيد الانصاري اللغوي وهو من  
تلاميذه ان في قال ابن البارى وتذكر وتوثق فيقال هذا بعدا وهذه بعدا  
قالوا كلم ومعناها بالعربية عطية الصفة وقيل بيتان الصفة قال الخطيب البغدادي  
وابو سعد السمعاني الفقه يكرهون تسميتها بعدا من اجل هذا وسماها ابو جعفر  
المصور مدينة السلم لان دخله كان يقال لها وادي السلم ويقال لها ايضا الزوراء  
وقد ذكرنا في تفتيح الاسماء سبط هذا وسمنا الحاشية الى هذه الاخرى ما تذكرها  
في الحاشية وسائر كتبنا العلم والله اعلم واما ما قلناه من ذلك فليد او تقرب فيه  
وجها في الوجهان مشهوران واختلغا في اصحابنا فقال الامام الحرمين قال اصحابنا  
الاصح الخبز يدوحه ابي القاسم ابو الطيب والدياني وهو قول ابي اسحق المروزي

وصح الاصحاب انه تقريب ومنهم العزالي والرافعي وهو قول ابن سريج قال  
المزني هو قول عامة الاصحاب غير ابي اسحق ودليل الوجهين في الكتاب والصحيح المختار  
التقريب فان قلنا بخلافه فقال اصحابنا لو نقص ما نقص بحسن المبالاة النجاسة  
وان قلنا تقريبا لم يضر النقص القليل واختلفت عباراتهم فيه وتجمعها  
اوجه احدها لا يضر نقص رطلين ونقص ما زاد وهذا ظاهر عبارة المصنف  
والحامل في التجريد واخرين ونقله العزالي في الوسيط عن اكثر الاصحاب الثاني  
لا يضر نقص ثلثة ارطال ويض ما زاد حكاها العزالي وغيره وقطع به اللغوي  
والثالث لا يضر نقص ثلاثه وما زاد بها قاله الحامل في المجموع وبتعه عليه  
صاحب البيان واخرون والرافعي لا يضر نقص ما به رطل وهو القدر الذي شك  
فيه ابن جرير وهذا قول صاحب التقريب حكاها عنه امام الحرمين والمتولي  
وقطع به المتولي وقال الامام وهذا الذي قاله صاحب التقريب بعيدا وليس  
بما للتقريب وكانه رد القليتين الى اربع ما به رطل وطرح المشكوك فيه قال  
الامام وليست اعد كلامه هذا من المذهب وانما هو خطأ ظاهر والخامس اختاره  
امام الحرمين والعزالي وحزم به الرافعي انه لا يضر نقص قدر لا يضر بنقصه  
تفاوت في الشيعة عقدا معين من زعفران او حنظل فان قيل التقدير بالارطال  
رجوع الى التخييد كما اشار اليه العزالي فالجواب ان هذا وان كان ختيد يله  
غير الختيد الذي قاله القائل بالختيد ونفاه القائل بالتقريب لان ذلك  
الختيد المختلف فيه هو الختيد بذكر ما به رطل وهذا غير والله اعلم واما  
قول المصنف في تعليقه لان الشيء يستعمل فيما دون النصف في العادة يعني ما قاله  
الاصحاب ان التوب تقول فيما اذا زاد على الواحد والنصف واحد وشي فان كان  
كانا التايد نصفا قالوا واحد ونصف فان زاد على النصف قالوا اثنا عشر  
فيستعملون الشيء في الموصفين في دون النصف واما قولهم ما واجب ان يجعل  
الشيء نصفاً خيطاً واجب استيفاءه كما انه لما وجب غل شي من الدار خيطاً



لعل الوجه صار منضا فكذا قاله اصحابنا وذكرنا مثله وحرب اسال الحظ  
من الليل على اصحابهم ليتيقن استيقا النهار والفرق عندنا فيل بالتقريب  
ان استيقا الوجه محقق وجوبه ولا تخفى الا خلافا لما س وما لا يتم الواجب  
به واجب وهذا لم يتيقن ان النبي نصف ليتيقن استيقا وجوبه نصف  
احتياط والاحتياط لا يجب **س** ع ابن جريح المذكور بحسين الاول في مضمونه وهو  
منسوب للاحبة واسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح القرشي الاموي مولاهم  
الملك ابو الوليد ويقال ابو خالد بن كيار تابعي كيعن ومرجله العلم المتقدمين  
وفضلا الفتى والمحدثين وهو جد العقبا الشافعية في سلسلة الثقة وسلي  
متصله به محمد الله قد اوصحتها في اول كذب الاسماء ان الشافعي رضي الله عنه  
تفقه على ابي خالد مسلم بن خالد بن مسلم النخعي امام اصل مكة ومفتيهم وثقته  
النخعي علي بن جريح وابن جريح علي محمد عطاء بن ابي رباح وعطاء بن عباس  
وابن عباس بن علي بن ابي الله عليه وسلم وعلي جماعة من اصحابه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وقد اوصحت هذا كله في التذويب قال احمد بن حنبل رحمه الله اول  
من صنف الكتب ابن جريح وابن ابي عمرو بن عطاء بن ابي رباح بن جريح سيد  
اهل الحجاز توفي سنة خمسين ومائة في قول الجمهور وقيل احدى خمسين وقيل تسع  
واربعين وقيل ستين وقد جاور زمانه سنة رحمة الله وقد بسط حاله ونضله  
في التذويب قال القاصي حنين في تعليقه قد راى القليلين في ارض  
ذراع وربع في ذراع وربع طول وعرض في عمق ذراع وربع وهذا حسن من الحاجة  
سليامعرفته **س** ع لو وقع في الماء نجاسة وشك من هو وقت نام لا فقد قطع  
ابو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيرفي وصاحب الماوردي وصاحب البيان  
بانه يحكم بنجاسته قالوا لان الاصل فيه القلعة وقال امام الحرمين والعقالي  
فيه احتياط لان اظهرهما عندهما هذا والثاني ان ظاهره قدت وهذا الثاني هو

ابن

بلغ

الصواب ولا يصح غيره لان اصل الماء على الطهارة وشككنا في المنجس ولا يلزم من  
حصول النجاسة التنجيس فكذا اصل الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الما ظهور  
لا ينجسه فلا يخرج من هذا العموم اما تحقيقنا قال الماوردي والرواية في  
وغيرها لوراي كلبا وضع رأسه في ماء وهو قد نال فقط وشك هل شرب  
منه فتعصر عن قلبيتين ام لا فوطا من الاختلاف غللا بالاصل والله اعلم **س** ع  
اما غير الماء من المايات وغيرها من الرطوبات فينجس بلافاة النجاسة وان  
بلغت فلا وهذا الاختلاف فيه بين اصحابنا ولا اعلم فيه خلافا لاحد من العلماء  
وسبق الفرق بينه وبين الماء في الاستدلال على ان نجس منه وحاصله  
انه لا يثبت حفظ المانع من النجاسة وان كثر خلاف كثيرا **س** ع قد  
سبق وجهان في ان تقدر القليلين من نجس ما به رطل هل هو نجس بتمام تقريب  
ولها نظائر منها من الحيض تسع سنين والمسافة بين الصفتين ثلثمائة ذراع  
ومسافة القصر ثمانية واربعون ميلا ونصايب المعشرات الغوسما يده  
رطل بعد اديه ففي هذه المسائل وجهان احدهما تقريب والثاني يتخذ بيد  
وسيا في مبسوط في مواضعها ان شاء الله تعالى واعلم ان المفترقات ثلثة ضرب  
ضرب تقديره للنجس بالاختلاف وضرب للتقريب بالاختلاف وضرب في خلاص  
فالمختلف فيه هذه الصور السابقة واما المنفق على انه تقرب فبين  
الرفيق المثل فيه بان اسلم في عتبة عشرة سنين فليست تقرب فبين  
ولكن الووكلة في ثلث اربع سنين لانه يتعد تحصيل اربع سنين بالاكواف  
المنزوطه حتى لو شرط ان لا يد على عشرة ولا ينقص لا يصح العقد ذكره  
البحر وغيره واما المنفق على انه يتخذ بيد فليست جدا منه تقديس منه  
مسح الخف بيوم وليله حضرة ثلاثه سفرا واحجارا لا يستنج ثلثا  
كثا وغسل اروع الكلب بسبع كرات وانفق داحمة العين ونصب وكوة  
النعيم والتفقد العروض والمعشرات وتقدير الانسان الما جوده في الزكوة

ش



كتب مختار من سنده ونظائر ما وسن الأحمية في الأوسق الحية في العركيا  
 اذا جردناها في خمسة والأجل في جود الأكله والجند ودية الخطا وتقر بين  
 الزاني وانظار المولى والعين ومنه الرضا وفادير الجرد وحدا الزنا والقذف  
 في الحرق والعبد ونصائب السرقه برقع دينار وغير ذلك فكل هذا قد بد  
 وسببه ان هذه المقدمات منصوصه وتنقذ بها كذا ولا يسوغ مخالفتها  
 واما المختلف فيه فسيببه ان تنذيره بالاجتهاد اذ لم يجز نص صحيح في ذلك  
 وما قاله المقند وهو في المعنى مثله والله اعلم قال **المصنف رحمه الله**  
 وان كانت النجاسة مما لا يدركها الطرف فقيه ثلاث طرق من اصحابنا من  
 قال لا حكم لها لانه لا يمكن الاحتراز منها فهو كغيرها من النجس ومنهم من  
 قال لا حكم لها كسائر النجاسات لانه نجاسة متيقنة ومنهم من قال فيه  
 قولان ووجهها ما ذكرنا **الشرح** قوله لا يدركها الطرف معناه  
 لا يشاهد بالعين لقلتها بحيث لو كانت مخالفة للون ثوب وكفن وورقة  
 عليه لم تعلقته وذلك كدابة تقع على نجاسة ثم تقع في الماء قال المولى وغيره  
 وكالبول ينشئ اليه نحو ذلك وقول **المصنف** هي لفظة عجمية وشمال  
 سرفين ايضا بالقاف وتكتب السين فيها وتفتح في اربع لغات وموجبات  
 في قذية الاسماء اما حكم المسلة فعاده اصحابنا يفتنون الى هذه المسلة مسلة  
 الثوب اذا اصابه نجاسة لا يدركها الطرف والمصنف ذكر هذه التائيد في  
 اب طهاره البدن فاذا ذكرها جميعا فاعلى عاده الاصحاب ووافق بشرط هذا  
 الكتاب في تقديم المسائل في اول مواظمها قال اصحابنا في الما والثوب  
 سبع طرق لحدوها يعني فيها والثاني بخيان قال الماوردي هذه طريقة  
 ابن سريج والثالث فيها قولنا لا تغال الماوردي وهذه طريقة ابي اسحق  
 المروزي **والرابع** نجس لما لا لا الثوب لان الثوب باحقها في النجاسة  
 ولهذا يعني عدم البراعية وقيل سائر الدماء التي تح في الثوب دون المس

لمع ما لا يملك  
 قد مر

والخامس

والخامس عليه لان لما فقه دفع النجاسة عن غيره فغيره في نفسه اولى بخلاف الثوب  
 والسادس نجس الثوب وفي الما قولان والسابع نجس الما وبني الثوب قولان  
 قال الماوردي وهذه طريقة ابن ابي هريرة واختلف المصنفون في الاصح من  
 هذه الطرق فقال الماوردي الاصح وهو طريقة المصنف مبين لا نجس الما  
 ونجس الثوب كما هو ظاهر بخطي شافعي ووافقه على تحريم البندعي وعكسه  
 القاضي ابو الطيب فقال الاصح نجس الما لا الثوب الا ان يكون رطبا ولذا قال  
 الامام العجوة نجس الما وبني الثوب وجها وفي طريقة الصديقي وقطع البعدي  
 نجاسة الما وفي طريقة القفال واصحابه والصحيح المختار من هذا كله لا نجس الما ولا  
 الثوب وهذا قطع المجازي في المقنع ونقله في كتابه عن ابي الطيب بن سلمة ومحمد الغزالي  
 وصاحب العدة وغيرهما تنقذ الاحتراز وحصول الحجج وقد قال الله تعالى وما جعل  
 عليكم في الدين من حرج والله اعلم وانما بيان الطرق والاقوال والوجه فقد سبق  
 في اوخر مقدمة الكتاب وبالله التوفيق قال **المصنف رحمه الله** وان كانت  
 النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة كالذباب والزنبر وما اشبهها فيتم وجها واحدا  
 انها كغيرها من الميئات لانه حيوان لا ياكل بعد موته لا حرمته فهو كحيوان الذي  
 له نفس سائلة والثاني لا يفسد الما الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع  
 الذباب في آكلكم فامقلوه فان في احد جناحيه دابة في الاخر دابة يكون  
 الطعام حارا يموت بالمقل فيه ولو كان يفده لما امر بمقله ليكون شفا لما اذا  
 اكلناه فان كثر من ذلك ما غير الما فقيه وجها واحدا نجس لانه ما تغير  
 بالنجاسة والثاني لا نجس لان ما لا نجس الما اذا وقع فيه وهو دون القليلتين  
 لم نجسه وان تغير به كاسمك والجراد **الشرح** هذا الحديث صحيح رواه  
 البخاري بمعناه من رواه ابي هريرة رضي الله عنه وفيه فليغسه ثم ائزرعه ورواه  
 ابو داود في سننه وزاد وانه يبقى يحتاجه الذي فيه الدابة فليغسه كله ورواه  
 البيهقي من رواية ابي سعيد الخدري ايضا ومعنى امقلوه اعموه كما في روايه

قولان م



النجاري قال الخطاي فيه من الفقه ان اجسام الحيوان كاهل الامادات  
عليه السنة من الكلب وما الحق به قال وقد تكلم على هذا الحديث بعض  
من الاخلاق وقال كيف يجمع الداء والثفا في جناحي الذبابه وكيف تعلم  
ذلك حتى تقدم جناح الداء قال الخطاي وهذا سؤال جاهل او متجاهل وان  
الذي يجد نفسه ونفوس غامة الحيوان قد جمع فيها الحرارة والبرودة والرطوبه  
واليبوسه وهي اشياء متضاده اذا تلاقى تفاسدت ثم يري الله عز وجل قد  
الف بينهما وجعلها سبيل للحيوان وملاجه كجذير ان لا يندرج اجزاء الداء والداء  
فجزئ من حيوان واحد وان الذي لم يخله الخاذا ثقب عجيب الصنعه  
وتعمل فيه والهمز النله كب قوتها واذا خازها لان حاجتها السيله هو الذي خلق الذبابه  
وجعل لها الهدايه الى ان تقدم جناحا وتخرجها لما اراد من الامتلاء الذي هو مذكره  
التعبه والامتحان الذي هو مضار التكليف ربي كل نفس حله وعلم وما يذكر الاداء  
الالباب والله اعلم وقوله ما لانفس لها سايه يعني ما ليس له دم بيل والنفس  
الدم وبحوزة اعراب سايه ثلثه اوجه الفتح والنصب والرفع مع الثوبين بها  
والثوبين ربي الذي وثقه لانه حيوان لا ياكل بعد موت نفسه اختزان من السم والاداء  
وقوله لا يريته اختزان من الادمى فانه لا يجنس لما عيشته على الصحيح وهو  
تفرع على القول بطهاره مبيته ونسوخه ان شاء الله تعالى قال احبانا  
والنيه التي لانفس لها سايه هي كالدباب والنبور والحل والنمل والحفص والبق  
والبعوض والاصار والعقارب وبنات وردان والفل والبراغيث وانبها  
ومن صرح بالنمل والبراغيث الامام الثاني في الام والشيخ ابو حامد والآخر وانما اكيه  
محملي الماوردي فيها وجهين احدهما وهو قول ابن القيم الداعي وصاحبه الشيخ ابو حامد  
الاسفرائني لها نفس سايه والثاني وهو قول ابو القياض البصري وصاحبه  
ابن القسيم الصيرفي ليس لها نفس سايه والاول اصح واما الورع فقتطع  
الجمهور بانه لانفس لها سايه ممن صرح بذلك الشيخ ابو حامد في تعليقه والسيد يحيى

لا يجوز

والعاصي حسين وصاحب الشامل وغيرهم ونقل الماوردي فيه وجهين كالحثيه  
وقطع الشيخ نصر المقدسي بان له نفسا سايه وقد ذكره ابو عبيد في كتاب الطيور  
وانه قتل فوجد ذراعه دم وكما يري رايثا في كتاب الطيور لابي عميدان الورع  
ولله لها نفس سايه وكثير في روضها اذا ثبت ما ذكرناه فاذا مات ما لا  
نفس له سايه في دون القلتين من الماهل بحسن فيه قولان مشهوران في  
كتب الذهب ونصر عليها الثاني رضي الله عنه في الام والمحقق هذه اول مسله ذكر  
في الام فيها فواين قال الامام الحرمين وذكر صاحب التزيين قولنا انك محجوا وهو ان  
ما يعم لا يجنبه كالذباب والبعوض ونحوها وما لا يعم كالخنفساء والعقارب والحجلان  
يجنبه نظر الى تعدد الاخران وعدمه وهذا القول غريب والشهور اطلاق  
قولين والصحيح منهما انه لا يجنس الماهل كيه صححه الجمهور وقطع به ابو الفتح  
سليم بن ايوب الدارقي في كتابه الكفايه وصاحبه ابو الفتح نصر المقدسي  
في كتابه الكافي وغيرهما وهذا الماهل في المتنوع والرواين في البحر من حاشا الخانه  
وهذا ليس بشي والاصواب الظاهره وهو قول جمهور العلما بل نسب جماعة انك نفي  
الى خرق الاجماع في قول الاخير بالجاسه قال ابن المنذر في الاسراف قال عزم  
اهل العلم لا يفسد لما يمتد الذباب والحفص ونحوها قال ولما علم فيه خلافا للاحد  
قولي انك نفي وكذا قال ابن المنذر ايضا في كتاب الاجماع اجمعوا ان الماهل لا يجنس  
الاحد قول الثاني نفي وقد نقل الخطاي وغيره عن يحيى بن ابراهيم انه قال لا يجنس الماهل  
يموت العقرب فيه ونقله اصحابنا عن محمد بن المنكدر وهذا انما مان من التابعين  
فلم يخرق الثاني نفي رضي الله عنه الاجماع فاذا قلنا بالصحيح انه لا يجنس الماهل ولو كثر  
هذا الحيوان تغير الماهل بحسنه فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف قال  
الشيخ ابو حامد والبيهقي والمجاهل في الجمع وصاحبه القدر وغيرهم هذا الوجهان  
حكاه ابو حفص عمر بن ابي الاسود بن سريج عن ابيه والاصح منها انه يجنبه وصححه  
الثاني والماضي والآخرين وقطع به الدارقي في الاستدلال انه ما تغير بالجاسه



والوجهان جاريان سو كان الماء المتغير به قليلا وكثيرا ومن صرح بحرياتها في دون  
 القلتين القاضيا هو الطبقة تعلقه وانما راجع اليها الشيخ ابو حامد ومجربان  
 في الطعام المتغير بهذا الحيوان ذكره الشيخ ابو حامد قال صاحب البيان فان قلنا لا  
 نجس الماء المتغير به كان طاهرا غير طهور قال كذلك ما تغير بهك او جراد طور طاهر  
 غير مطهر وحكا ما يباع من الصبغة قال امام الحرمين يكون على هذا الوجه كالتغير  
 بورق الشجر يعني فيكون فيه الخلاف السابق في الورق والصواب ما ذكره الصيادي  
 وحكا البيان لانه ليس باقل من المتغير بزعفران ونحوه والله اعلم **ف**سرع  
 هذا القولان السابقان انما هما في نجاسة الماتوت هذا الحيوان وانما الحيوان  
 نفسه ففيه طريقتان احدهما ان في نجاسته القولين ان قلنا نجس الماء والافلا  
 وهذا قول الفقهاء والثاني القطع بنجاسة الحيوان وهذا قطع العارفون وغيرهم  
 وقال الصحيح لانه من جملة الميتات ومنه ما لا يدرى حقيقته انه لا نجس بالموت  
 دليله انه ميتته وانما لا نجس الماء لانه لا يدرى منه **ف**سرع القولان في نجاسة  
 الماتوت بحريان في جميع المايعات والاطعمة صرح به اصحابنا واستقوا عليه والصحيح  
 في الجميع الطهارة للحديث وعموم البلوى وعسر الاحتراز **ف**سرع هذا الخلاف  
 السابق انما هو في نجاسة الماتوت كالماتوت وغيره ماتت حيوان اجنبية عند الدود  
 المولدة في الاطعمة والماتوت كدود النمل والفقار والبق والخنزير وغيره فلا نجس  
 ما مات فيه بل خلاف هذا بل صرح به الاصحاب في كل الطرق قال الرازي وغيره  
 ونجس هذا الحيوان على المذهب ولا نجس على قول عبد القفال وانما ما شذبه الداربي  
 في الاستدكار فقال قال بعض الاصحاب في نجاسة الماتوت هذا الحيوان خلاف  
 فغلط لا يبعد من المذهب وانما ثبت عليه لانه لا يغير به قال الصواب ما اتفق  
 عليه الاصحاب وهو ان نجس بطهارة قال امام الحرمين فان انقص هذا  
 الحيوان في البحر من تصدق وعصر او اختلط بغير قصد فلا يباله به وان جمع  
 كاسع منه شيئا ونعد كلة منفردا فوجان احدهما نجس به لانه ميتته والثاني نجس

نجس

لان دود الخلل والخبث نجس منه طبعيا وطعاما قال الامام فان حرماه عاذا خلاف  
 في نجاسته يعني خلاف الفقهاء والجمهور وذكر غير الامام في جواز اكل هذا الحيوان  
 مع ماء صافيه وجهين قال الغزالي في الجيرة لا يحرم اكله مع الطعام على الصحيح وجمع  
 الرازي هذا الخلاف فقال في جواز اكله ثلثه اوجه احدها يجوز اكله مع ما تولد  
 منه لا منفردا والثاني يجوز مطلقا والثالث يحرم مطلقا وانما الذي يابى وكابر  
 ما لا ينسب له سائله وليس متولدا مما مات فيه فلا يحل اكله بالانفاق وان قلنا  
 انه طاهر عند الفقهاء لانه ميتته ومستقدر قال اصحابنا فان اخرج هذا  
 الحيوان مما مات فيه والقي في ما يبع غيره اوردنا له فحل نجسه فيه القولان في الحيوان  
 الاجنبى وهذا متفق عليه في الطريقتين **ف**سرع ما يعشش في البحر ماله  
 نفق ما يله ان كان مأكولا لميتته طاهرة ولا شك انه لا نجس الماء ولا يوكلا لا ينفق  
 وكذا غيره اذا قلنا لا يكل فاذا مات في ما قليل او ما يبع قليل او كثير نجسه صرح  
 به اصحابنا في طهرهم وقالوا الخلاف فيه الا صاحب الحاوي فانه قال في نجاسته به  
 قولان ولعله اراد ان في نجاسته به خلافا مبيها على كل اكله وان اراد مع نجس اكله  
 في ذمروود وذكر الرازي في الصنفين وجهين احدهما لا ينسب له سائله فيكون  
 في نجاسته الماء بقولان والثاني لما ينسب له سائله فينجسه قطعاً وهذا الثاني هو  
 المشهور في كتب الاصحاب وجعلوا المسئلة خلافه فكلواهم وانما المنذر عن  
 مالك وابن حنيفة ومحمد بن الحسن وابن عبيدان الصنفين لا نجس ما مات فيه  
 وكذلك السرطان ومنه ما انه نجس والله اعلم **ف**سرع الكدمى الذي لا  
 نجاسة عليه مسلم كان او كافرا اذا مات في ماء دون قلتين او في ما يبع قليل  
 او كثير نجس ما مات فيه قولان بناء على نجاسته بالموت والصحيح انه  
 لا ينجس بل ينجس **ف**سرع اذا قلنا بالقول الضعيف وهو ان ما ليس له  
 نفس سائله نجس ما مات فيه فاجاب عن الحديث ما اجاب به الثاني رحمه  
 الله واصحابه انه لا يلزم من القتل الموت فان قيل لا يورث الموت لحيها ان كان

ما

فيه



الطعام كذا فلا يشع ان يقصد مصلحته الشئ وان احتمل لفته كما يقصد بالفضة  
وشرب الدواء المصلحة وقد يقضي الى التلقا فيل لمرينه النبي صلى الله عليه وسلم  
عن اكله على تقدير موزنه فلما قد تغرز نجاسة الميتة وما ماتت فيه فلا حرجه الي  
ذكره في كل حديث وبالله التوفيق قال المصنف رحمه الله اذا اراد  
تطهير الماء نجس نظرت فان كانت نجاسته بالتغير وهو اكثر من قلتين طهر  
بان ينزل التغير بنفسه وبان يضاف اليه ما اخر وبان يورث بعضه لان النجاسة  
بالتغير وقد زال السطح اذ انزال تغير الماء النجس وهو اكثر من قلتين نظر  
ان نال باضافته ما اخر اليه طهر بخلاف سوا كان الماء المضاف طاهر او نجسا قليلا  
او كثيرا وسواء الما عليه او منع عليه وان زال بنفسه اي بان لم يجز فيه شيئا  
بل زال تغيره بطلوع الشمس والريح او مرور الزمان طهر ايضا على المذهب وبالله  
تطهر الجمهور وحكي المتولي عن ابن سبيد الاصطحي انه لا يطهر لانه شئ نجس فلا  
يطهر بنفسه وهذا ليس بشئ لان سبب النجاسة التغير فان زال طهر لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يجس وان زال اخر بعضه طهر بخلاف  
بشئ طان يكون البقية بعدا لقلتين فان بقي دونها لم يطهر بخلاف ما تصور  
روا التغير باخذ بعضه بان يكون كثيرا لا يدخله الترخ في انقص دخلته  
ونقصونه وكذلك الشمس قطبت ثم اذا زال التغير وحكمنا بطهارته ثم تغير  
لهو باق على طهارته ولا اثر لتغيره لانه ما طهر تغير نجاسة لفته فكان طاهر  
كالذي لم يجس قط ذكره صاحب الكاوي وهو طاهر لاحقا ربه والله اعلم  
قال المصنف رحمه الله وان طرح فيه شراب ارجس منزال التغير فبقية  
فولان قال في الدم لا يطهر كالذي يطهر اذا طرح فيه كافورا او مسك فالتراجحة  
النجاسة وقال يجرم له يطهر وهو الاصح لان التغير قد زال نصا ركا لوزال  
بنفسه الشئ **رح** هذا القول مشهور وان ذكر المصنف ان احدهما في الدم  
والآخر يجرم له وكما في قوله المصنف وقال القاضي ابو الطيب القولان

نقلها حرملة ونقلها المزي في الجامع الكبير وقال الشيخ ابو حامد والماء ورد  
هذا القولان نقلها المزي في جامع الكبير عن الشافعي وقال صاحب الشامل  
نقلها في رواية حرملة وقال المصنف في التجر يد قال الشافعي في عامة كتبه يظهر  
وقال في حرملة لا يظهر كذا قال في التجر يد عن حرملة لا يطهر وهو خلاف ما نقله مؤلف  
المجموع وصاحب المذهب والجمهور عن حرملة انه يطهر وكذا عن القاضي ابو الطيب  
وصاحب الشامل انها نقلها عن حرملة نقل القولين فصح نقله في التجر يد عن حرملة ونقل  
الاصحاب ثم اختلف المصنفون في الاصح من القولين فصح المصنف هنا وفي المتن  
وشيخه القاضي ابو الطيب وابو العباس الجرجاني والشافعي وغيرهم بطهارته وهو  
اختيار المزي والقاضي ابو حامد المروزي وصح الاكثر ان لا يطهر وهو  
الاصح المختار من صحبه المصنف في كاسه المجموع والتجديد والقولان والجمهور  
وصاحب العدة والمصنف وغيرهم وقطع به المصنف في المنع والتنجيس نص في الكافي واخرون  
واجتمع له المتولي بانه دفع الشك في ذوال التغير فاذا دفع الشك في سبب الاباحه  
لم ثبت الاباحه كما لو راى ثاة مذبوحه في موضع فيه مسلمون ومجوس وشك هل  
ذبحها المجوسي او سلم لاسباح **رح** ان صورة المسئلة ان يكون كذرا ولا تغير فيه  
اما اذا صفا فلا يبقى خلاف بل ان كان التغير موهبا نجس قطعاً والافطار قطعاً كذا  
صح به المتولي وغيره وان كان في بين ان يكون التغير بالطعم او اللون او الرائحة ففي  
الجميع القولان هذا هو الصواب وقال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله عند  
ان القولين اذا تغير بالرائحة فاما بالطعم او اللون فلا يطهر قطعاً لانه يستتر  
بالزنايب قال وهذا تحقيق ولو عرض على الحية لقبلوه وهذا الذي قاله رحمه الله خلاف  
ظاهر كلام الاصحاب وخلاف مقتضى اطلاق من استوفى منهم وخلاف مقتضى الباقيين  
فتدبر حجة جماعه من كذا رحمه الله لا فرق قال المصنف في التجر يد ان تغير لونه فورد  
عليه ما له لون كالمزهر فانما تغيره او تغيرت كحور وعليه ما ذكره كالكافور  
فان لم يطهر بخلاف قال وان طرح عليه ما لا يريح له واللون كالزنايب وغيره



قَالَ فَتَقُولَانِ وَقَالَ هُوَ فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ زُكُّهُ بِخَمْسٍ  
وَيُطَهَّرُ بِأَرْبَعَةِ شَيْئَاتٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَخَامِسُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَذَكَرَ زَوَالَهُ بِنَفْسِهِ وَبِمَا  
يُضَافُ إِلَيْهَا وَيَتَّبِعُ فِيهِ أَبُو خَذَمَةَ ثُمَّ قَالَ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ أَنْ يَزُولَ الزَّبَابُ  
فَقُولَانِ ثُمَّ قَالَ وَجَلَّتْهُ أَنْ تَغْيِيرَ طَعْمِ الْمَاءِ فَوَرَدَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَطْعَمْ أَوْ زُكُّهُ فَوَرَدَ عَلَيْهِ  
زُكُّهُ أَوْ لَوْنُهُ فَوَرَدَ عَلَيْهِ لَوْنُهُ لَمْ يَطْعَمْ بِالْخِلَافِ وَإِنْ وَرَدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَطْعَمْ لَهُ وَلَا لَوْنُ  
وَلَا زُكُّ فَازَالَ تَغْيِيرُهُ قَوْلَانِ يَطْعَمْ فِيهِ قَوْلَانِ هَذَا كَلَامُ الْحَاسِلِ وَقَالَ **صَلَحُ التَّمَتُّةِ**  
أَنْ تَغْيِيرَ لَوْنَهُ فَطَرَحَ فِيهِ زَعْفَرَانٌ أَوْ زُكُّهُ فَطَرَحَ مَسَكٌ لَمْ يَطْعَمْ وَإِنْ طَرَحَ زَبَابٌ  
فَهَلْ يَطْعَمْ قَبْلَ أَنْ يَصِفُوهُ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَطْعَمْ لِأَنْ زَوَالَ لَوْنِ الْخَاسَةِ لَمْ يَطْعَمْ  
يَتَحَقَّقُ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَطْعَمْ لِأَنْ زَوَالَ لَوْنِ الْخَاسَةِ لَمْ يَتَحَقَّقْ لِحَقَارِ  
أَنْ لَوْنُ الزَّبَابِ عَلَيْهِ وَقَالَ **الْقَوَارِ** إِذَا وَقَعَتْ خَاسَةٌ فِي مَاءٍ فَيَغْيَرَتْ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ  
أَوْ زُكُّهُ فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ مِنْ زَعْفَرَانٍ لَمْ يَطْعَمْ وَإِنْ زَالَ زَبَابٌ فَقَوْلَانِ **الْحَصَى** لَا يَطْعَمْ  
لَا لِأَنَّهُ يَسْتَرُ لَوْنُ الْخَاسَةِ وَقَالَ **الرَّافِعِيُّ** أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ يَطْعَمْ لِأَنَّ الزَّبَابَ لَا يَغْلِبُ عَلَى  
شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ صَافٍ إِلَّا أَنْ يَكِدَ الْمَاءَ وَالْكَدُ وَرُءُ سَيْلِ السَّرَقِ قَالَ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ  
هَذَا الْخِلَافُ فِي مَسَلَةِ الزَّبَابِ مَقْرُوضٌ فِي التَّغْيِيرِ بِالرَّابِعَةِ فَإِنَّمَا اللَّوْنُ فَلَا يَبْغِي  
فِيهِ الزَّبَابُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْأَصُولُ الْمُعْتَمَدَةُ مَا كُنْ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ فَهَذَا  
الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ لَا مَصْرُوحَ بِهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَوْصَافِ وَاللَّوْنِ أَعْلَمُ وَأَسَاقُوهُ وَإِنْ  
طَرَحَ فِيهِ زَبَابٌ وَجِصٌ فِيهِ قَوْلَانِ فَكُنْ أَقَالُهُ الْأَكْثَرُونَ فَطَرَحُوا الْقَوْلَيْنِ فِي  
الْحَصَى وَالْقَوْلَيْنِ لَمْ يَخْتَرِقْ وَمَحْذُوكٌ مَا لَمْ يَسْرِغْ غَالِبٌ لَصَفَةِ تَغْيِيرِ الْمَاءِ وَقِيلَ الْقَوْلَانِ  
فِي الزَّبَابِ فَقَطُّ وَفِي مَا غَيْرِهِ فَلَا يُوْزَنُ قَطُّ عَاقِلُهُ الرُّوَايَاتِي وَصَاحِبُ الْبَيَانِ وَغَيْرُهُ  
وَالْحَصَى الْقَوْلَانِ **الرُّوَايَاتِي** قَدْ تَقَالُ فِيهِ فِي حَرَمِهِ التَّوَرُّهُ فَطَرَحَ وَغَيْرُهُ  
فِيهَا الْقَوْلَيْنِ وَقَالَ **حُجْرٌ** كَسَّرَ الْحَبِيمَ وَفَتَحَ الْغَنَ مَشْهُورَاتُ الْكُتُبِ لِعَبْدِ  
عَجْمِهِ مَعْرَبُهُ وَقَوْلُ **الْمُصَنِّفِ** قَالَ فِي الْأَمِّ وَقَالَ فِي حَرَمِهِ بَعْضُ قَالَ  
الَّتِي فِي كِتَابِهِ الْأَمِّ وَهُوَ الْكِبَرُ الْمَعْرُوفُ وَهُوَ عَنْهُ الرُّبْعُ مِنْ شَيْئَانِ

العلم

الْمَلَدِي وَقَوْلُهُ قَالَ فِي حَرَمِهِ يَعْنِي الشَّيْءَ فِي الْكِتَابِ الَّذِي مِنْ رِوَايَةِ حَرَمِهِ  
عَنْهُ فَيَسْمَى الْكِتَابُ بِاسْمِ رَاوِيهِ وَيُقَالُ لَهُ وَهُوَ حَرَمُهُ بِجَزَائِهِ أَوْ لِسَانًا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ عَنْهُ  
ذَكَرَ أَبُو بَطْنِي وَهُوَ حَرَمُهُ مِنْ حَيْثُ رَوَى عَنْهُ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرَمِهِ مِنْ عَمْرِاءِ بْنِ قُرَادَةَ الْحَبَشِيِّ  
بِعَيْنِ الشَّيْءِ أَلَمَّ بِهِ فَقَدْ دِيْقَالُ بِعَيْنِهَا وَالصَّمُّ مَشْنُورُ الْمَصْرِيِّ أَبُو حَفْصٍ وَفِيهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
وَمُوسَى بْنُ سَلَمٍ مِنْ الْحَاجِّ صَاحِبِ الصَّحِيحِ الْكَثِيرُ مِنَ الرُّوَايَةِ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ وَكَانَ بِذَلِكَ لَمْ  
شَرْفًا وَفِيهِ لَوْلَا سَنَهُ سِتَّةٌ وَسِتِينَ وَمِائَةٌ وَتَوْنِي فِي سُؤَالِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَارْبَعِينَ  
وَمِائَتَيْنِ وَقِيلَ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ قِيلَ إِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ الزَّبَابُ  
يَتَّبِعُ أَنْ يَجْزِمَ بِجَاسِهِ أَلَا يَكُونُ مُتَغْيِرًا بِزَبَابٍ فَتَجْزِمُ قَلْبَ هَذَا جَاسِدٍ  
لَا بِجَاسِهِ الزَّبَابُ بِجَاسِهِ بِجَاوِرِهِ لَكِنَّا الْخُصْرُ فَإِذَا زَالَتِ جَاسَةُ الْمَاطِطِ الزَّبَابُ  
وَالْمَاجِئُ لِأَنَّ عَيْنَهُ ظَاهِرَةٌ قَالَ **الْمُصَنِّفُ** رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ قَلْبَتَيْنِ طَهَرَ  
بِحُجْرٍ مَا ذَكَرَاهُ إِلَّا بِأَخْذِ بَعْضِهِ فَإِنَّهُ لَا يَطْعَمْ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ عَنْ قَلْبَتَيْنِ الشَّرْحُ  
هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَيُقَالُ طَهَرَ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَضَمِّهَا الْفَتْحُ أَفْضَحُ وَسَبْقَ بَيَانُهُ  
فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ **الْمُصَنِّفُ** رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ كَانَتْ خَاسَتُهُ بِالْقَلْبِ  
بِأَنْ يَكُونَ دُونَ الْقَلْبَتَيْنِ طَهَرَ بِأَنْ يَنْصَافَ إِلَيْهِ مَا جِئَ بِبِلَغِ قَلْبَتَيْنِ وَيَطْعَمْ  
بِالْمَكَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَلْبَتَيْنِ كَالْأَرْضِ الْجَمَّةِ إِذَا طَرَحَ عَلَيْهَا مَا عَمَّ الْجَاسُ وَمِنْ  
أَحْكَامِنَا قَالُوا لَا يَطْعَمْ لِأَنَّهُ دُونَ الْقَلْبَتَيْنِ وَفِيهِ جَاسُهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ الْمَاءَ  
أَمَا يَجْزِي الْجَاسُ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا رَدُّ الْمَاءِ عَلَى الْجَاسَةِ فَلَمْ يَجْزِ لِأَنَّ الْجَاسَ  
لَمْ يَطْعَمْ التَّوْبَةَ إِذَا صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الشَّرْحُ أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى وَمِنْ إِذَا كَانَتْ قَلْبَتَيْنِ  
قَلْبَتَيْنِ وَيَجْزِي طَاهِرًا مَطْهُرًا بِالْخِلَافِ سَوَاءٌ كَانَ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ طَاهِرًا أَوْ جَاسِدًا قَلْبًا  
أَوْ كَثِيرًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْبَتَيْنِ لَمْ يَجْزِ خَشَا فَلَوْ فَرَّقَتْهُ  
بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُوْزَنَ التَّغْيِيرُ بِلِهُوَاقٍ عَلَى طَهَرِيَّتِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَعَهُ قَلْبَانِ  
مُقَرَّبَتَانِ كَحِثَّانِ مُجْمَعَتَا وَلَا تَغْيِيرُ فِيهَا طَاهِرًا فَإِنْ قُرِئَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَمَا  
عَلَى طَهَرِيَّتِهَا كَالْوَقْعَةِ بِجَاسِهِ مَا بَعِثَ فِي قَلْبَتَيْنِ لَمْ يَغْيَرُهَا ثُمَّ فَرَّقَتْهَا

يلزم







يعملها فانه لا يدري اين باتت يده رواه البخاري مسلم وقد سبق بيانه وبيان  
القاعده وسنعيده حيث ذكره المصنف في اول صفه البولون شاة الله تعالى ولما  
وجه ان التوب النجس اذا اورد على الماء جنبه غسله لم يجز الماء ليطهر التوب وهذا  
القابل لا يفرق بين الوارد والمورد وسنوضحه مع القاعده في باب ان السته  
النجاسه ان شاة الله تعالى وبالله التوفيق قال **المصنف رحمه الله** واذا  
اراد الطهاره بالماء الذي وقع فيه نجاسه وحكم بطهارته بالكثره لم يجز الوضوء به  
لانه وان كان طاهرا فهو غير طاهر لان الغلبه للماء غير النجس وهو ما اذ يلبس النجاسه  
فلم يسلح للطهره وان كان اكثر من قلتي فان كانت النجاسه جامده فالمنهيات  
يجوز الطهاره منه لانه لا حكم للنجاسه القايه وكان وجودها كعدمها وقال ابو اسحق  
وابو العباس بن القاسم لا يجوز حتى يكون بينه وبين النجاسه قلة لانه لا  
حاجه الى استعمال ما فيه نجاسه قايه وان كان الماء قلتي فنجس قال ابو  
اسحق لا يجوز الطهاره به لانه ما واحد اذا كان ما بقي بعد ما عرفت نجاسه  
ان يكون الذي عرفه نجسا والذهب انه يجوز لان ما يعرف منه يتفصل منه قبل ان  
يحكم بنجاسته يعني على الطهاره وان كانت النجاسه ذايه حازت الطهاره به  
قال اصحابنا من قال لا ينظروا بالجميع **المصنف رحمه الله** قد ذكر النجاسه كمال الشافعي رحمه الله  
فمن حلف لا ياكل ثمرة فاحتطت بشئ كثير انه ياكل بالجميع الاثره وهذا الاصح لان  
النجاسه لا تثبت بل تخلط بالجميع فلو وجب ترك بعضه لوجب ترك جميعه  
مخلاف التمر المستخرج اما المسئلة الاولى وهي اذا احتنا بطهاره الماء  
النجس بالكثره من غير ان يبلغ قلتي فقد قطع المصنف بانه ليس بطهور وهذا  
قطع به الجمهور وهو مقرر على المنهيات المستعمله في النجس يستعمل في حدث فحوز الوضوء  
به فانما اذا قلنا لا يقول الا ما طهر من المستعمل في النجس يستعمل في حدث فحوز الوضوء  
به فانما فانما في المسئلة بعينها وقد شبه على هذا صاحب الكاوي واخرون وصحوا به  
واما المسئلة الثانيه وهي اذا كان الماء اكثر من قلتي وفيه نجاسه جامده

وهو

فقد ذكر وجهي الصحيح منها انه لا نجاسه لانه لا نجاسه لانه لا نجاسه لانه لا نجاسه  
يجب التباعد عن النجاسه بقدر قلتي وهذا الخلاف مشهور في الطهارة لكن العرفون  
واليعقوبي حكموه وجهين كحكماء المصنف وكما جمهور الحاشاينين فاولي الجدي يجب  
التباعد والقديم لا يجب وانفقرا على ان الصحيح انه لا نجاسه لانه لا نجاسه لانه لا نجاسه  
والماوردي والحاميل وهو قول ابن سريج وابن سبيد الاصطخري وعامة اصحابنا قال  
الحاشاينون وهذه من المسائل التي يفتي بها على القديم وقد قدمت في مقدمته  
الكتاب بيانها وحكمها وما يتعلق بها وقد خلى الشيخ ابو علي السجزي بكريه الله له  
واشكان النون والجم ان الشافعي نص في كتابه لاختلاف الحديث وهو من كتبه  
الحديث على موافقه القديم وحسينه لا يسلح كون الاثر بالقديم قال اصحابنا فاذا  
شربنا التباعد لا بد من رعايه التباعد في الابدان فلو كانت النجاسه على وجه البحر فتباعد  
شربا ليجب شرب البحر وحسينه يدعي قلتي لم كيفه ذلك بل يشترط ان يتباعد فكلما لو  
حسب شربه في العرق وسائر الجوانب لبلغ قلتي لان المفضود ان يكون ما القليل من كماله  
بينه وبين النجاسه والعرق الزايد لا يصلح لذلك وان كان الماء منسبطا في عرق شربا فليتباعد  
زيادة على ذلك منبسته على ما ذكرنا فكلما قال له امام الحرمين والاكثرون وحل المتولي  
فيه وجهين احدهما الثاني يعيب ذلك من جميع جهات النجاسه سواء اجمعه التي  
يقتضي منها وغيرها والصحيح الاول لانه لا يتعلق للقلتي باقية الجهات واذا اوجبت  
التباعد هل يكون الماء المحتجب نجاسا طاهرا منع من استعماله فيه وجها ان اصحابنا طاهر  
منع استعماله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتي لم ينجس وهذا قطع  
كثرون واقتضاه كلام الاخرين من مخرج به القاضي ابو الطيب في تعليقه  
والحاميل في كتابه الجوع والتجريد واصحاب الكاوي والشافعيين والبيان وغيرهم  
من العرفيين وجماعه من الحاشاينين ونقل الاتفاق عليه الشيخان ابو حامد  
الاسفرايين وابو محمد الجويني والوجه الثاني وبه قطع القاضي حسين وامام الحرمين  
واليعقوبي ما نهج حتى قال هو لا الثلثه لو كان الماء قلتي فقط كان نجسا على

هنا



على هذا القول وهذا صغيف او غلط متناهي فله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المائتين  
 لم يجز واما اذا قلنا لا يشترط الباعد فله ان يظهر من اي موضع شاء منه فله ان  
 صرح به الاصحاب وانفقوا عليه قال لما ورد في ان يستقل من منزله الى الجاه  
 والصقه بها وخالفهم الغزالي فقال في الوسيط حيا الباعد عن حرم الجاه  
 وهو ما غير شكله بسبب الجاه وهذا الذي قاله شاذ من ترك مخالف لما  
 اتفق عليه الاصحاب وقد صرح هو في الوسيط بموافقه الاصحاب فنقطع  
 بان الراكب لا يلزم له تجنب وكنا صرح به شيخنا امام الحرمين في مواضع  
 من السكاه في هذا الباب وقال له ان يستقل من منزله الجاه قال ووجه  
 ذلك ان تراذ الما يوجب التباين اجزائه في الجاه فالقرب والبعد  
 سواء والله اعلم واما المسئلة الثالثة وهي اذا كان المائتين فقط وفيه  
 نجاسة جامدة فخرجوا واستعملوا الوجهان اللذان ذكرهما المصنف واتفق  
 المصنفون على ان الاصح الجواز بذكره المصنف ودليله ما ذكره في الثاني  
 لا يجوز حكاية المصنف والاصحاب عن ابن ابي اسحق وحكاية السند بحججه وعن  
 ابن سريج ثم ان استعمال مثل هذا يحتاج الى فقه وهو انه ان اراد استعمال ما  
 يفرقه بدلوفا لا ينبغي ان يجزى الدلو في المائتين واحدة ولا يغتفر فيه الجاه  
 برفعه يكون باطن الدلو وما فيه من الماء طاهر ويكون ظاهر الدلو والباقي بعد  
 المعروف نجسا انا نجاسة الباقى فلان فيه نجاسة وقد نقص عن قلتين واما نجاسة  
 ظاهر الدلو فلا يصح الما نجس وهو الباقي بعد المعروف واما حكمنا بطهارة ما  
 في الدلو لانه انفصل عن الباقي قبل ان ينقص عن قلتين واما نقص بعد انفصال  
 الملوذ ولو خالف وادخل الباقي الدلو شيئا نفيا فان نجس نجس بالاختلاف لانه حين  
 دخل اول شيء في الدلو نقص الباقي عن قلتين فصارت نجسا فانزلت الدفعة  
 الثانية في الدلو وهي نجس نجس في الدلو فصار الجميع نجسا فطره بعد هذا  
 بلا طهارته ان يصب في الباقي او يغسله واصله حتى يغسل الما ويثبت خطه

وهو واسع الداس فيعلم الجميع فاذا فصل الدلو كان باطنه وما فيه طاهرا ويكون  
 الباقي وظاهر الدلو نجسا لما سبق اما اذا اراد استعمال ما يبقى بعد الغرف فينظر  
 ان اخذها وحدها في الدلو فالباقي فلان هو طاهر بالاختلاف واما ما يبقى بوافق  
 على هذا لانه قلتان وليس فيه نجاسة وان اخذ النجاسة مع شيء من الماء فان اخذ  
 دفعه واحد بباطن الدلو وما فيه نجس وظاهره وما يبقى طاهرا ما نجاسة باطن الدلو  
 وما فيه فلكونهما سيرا فيه نجاسة واما طهارته الباقي فلا انفصال الجاه عنه  
 قبل ينقصه عن قلتين فينزل على طهارته قال اصحابنا فان قطر من الدلو الى الما الباقي  
 قطره بظان كانت من ظاهر الدلو فالباقي على طهارته لان ظاهر الدلو طاهر وان كانت  
 من باطنه صار الباقي نجسا وان شك فالباقي على طهارته ذكره الماوردي وغيره  
 وهو الصحيح فان تجزى الباقي وادخله تطهيره فطره فيه يصب فيه او يرد الدلو ويغسله  
 فيه على ما سبق قال اصحابنا ويستحب له ان يخرج النجاسة اوله ثم يعرض الدلو  
 ليكون ظهورا بالاختلاف ويخرج من خلافه اي الحق ومن راعاه هذه الدقائق وكذلك  
 يستحب له في مسلة الثبا على ايضا ولو اخذ النجاسة اوله ثم نزل عليها من الماشي  
 فباطن الدلو وما في من الما نجس وكذا الباقي من الماء وهذه الصورة في النقص عن  
 قلتين محمولة على نقص يوشى سواقت القلتان خمس ما به تجد يدك او تغسل بها ربي  
 الدلو لعتان الثانية والتذكير حكاية الثانية اوضح واما ذكرت هذا فلا لئلا  
 ينكر استعمالها من ذكره من لا معرفة له والله اعلم واما المسئلة الرابعة وهي  
 اذا وقع في قلتين من اكثر نجاسة دائمة فنسبها الوجهان اللذان ذكرهما المصنف الصحيح  
 منها باتفاق الاصحاب جواز استعمال جميعه والثاني بحج تنقيه قدر النجاسة ولم يسم  
 الجمهور قال هذا الوجه وسماه الداربي فقال حكاية ابن القطان عن ابن ميمون قال اصحابنا  
 هذا الوجه غلط وابطالوا ما ابطله به المصنف قالوا لانه انقطع ان الباقي ليس عين  
 النجاسة فلا فائدة في تركه بل ان حذر شي وجب ترك الجميع فلا اتفقوا على انه  
 لا يجب ترك الجميع وجبان يقال يستقل الجميع لان النجاسة استقلت وصورة المسئلة

ان

وظاهر طاهر



ان تكون النجاسة الذائبة قليلة لم تغير الماء مع مخالفتها له في صفاته او كانت موافقة له  
فصواته وكانت بحيث لو قدر رتخا لغيره وقد تقدم بيان هذا في آخر الباب الاول  
واسمه اعلم **س**رع ان قيل ما العايد في حكاية المصنف سذهب الى الحق فيما اذا كان  
الما قبلين فقط وخر قد عرفنا منه من المسئلة الاولى فان اشترط التباعد عن النجاسة  
بقليتين فيعلم بهذا ان اذا كان قليتين لا يجوز استعماله لفقد الشوط وهو التباعد  
فلجواب **ب** ان ابا اسحق يقول هنا لا يجوز استعماله وان جوزه هناك لمعنى هناك  
وهو ما علم به **س**رع ذكر المصنف ابا اسحق وابن القاص فان ابا اسحق فهو  
المروزي واسمه ابراهيم بن احمد وهو صاحب ابي العباس بن سترج انتت اليه  
رياسته بعد اذ في العلم وشرح المختصر وصنف في الاصول والفروع وعنه وعن اصحابه  
انتت فقه الشافعية في الاقطار وهو حديث في التفقه فانه احدا في سلسلة  
تفقه الشافعية تويده بحصر سنة اربعين وثلاثين رحمه الله وانا ابو العباس  
ابن القاص بتت يد الصاد المهلة فاسمه احمد بن ابي احمد امام حليل وهو صاحب  
ابن سترج ايضا وعنه اخذ الفقه اهل طبرستان صنف كتابا كثيرا كالتحصيل  
والمفتاح وادب القاضي والواقية والقبلة وغيرها توفي بطبرستان سنة خمس وثلاثين  
وثلاثين رحمه الله قال **س**رع المصنف رحمه الله وان كان المكابرا او بينه نجاسة  
كجارية كالمسنة والحجيرة المتغيرة فالأ الذي قبلها طاهر لانه لم يصل الى النجاسة فهو  
كالأ الذي يصيب على النجاسة من يابرين والذي بعده طاهر لانه لم يصل اليه النجاسة  
وانما لما يحيط بها من فوقها وتحتها وتحتها فان كان قليتين فهو طاهر وان  
كان دونها فنجس كما ذكره وقال ابن القاص فيه قول اخر قاله في القديم انه كما يجنس  
الما الجاري الا بالغير لانه ما ورد على النجاسة فلم يجنس من غير تغير كالماء المزال به  
النجاسة وان كانت النجاسة وانفة والماء يجري عليها فان كان ما قبلها وبعد طاهرا  
وما يجري عليها ان كان قليتين فطاهر وان كان دونه فنجس وهذا كل ما يجري عليها  
بعد طاهر نجس ولا يطهر شي من ذلك حتى يركب في موضع ويبلغ قليتين وقال ابو اسحق

85  
وابن القاص والقاضي ابو حامد ما لم يصل الى الجيفة طاهر وما عداها حوزان يتوضأ منه اذا  
كان بينه وبين الجيفة فلتان والاولا صحيح لان كل جربة حكم نجس فلا يعبر فيه القلتان  
الشرح هذا الفصل ذكره اصحابنا كذا ذكره المصنف ورحموا ما راجحه الا ان  
انام الحرمين والعزالي والبعوي اخذوا فيها اذا كانت النجاسة ما يبعه مستهلكه  
لا يجنس الماء وان كان كل جربة دون قليتين وهذا غير القول القديم الذي حكاه ابن  
القاص فان ذلك لا فرق فيه بين النجاسة الجامة والمائية واحتج الامام والعزالي  
لهذا بان الاولين لم يزلوا يتوضون من الأتار الصغيرة اسفل من المستنجين وهذا  
الذي اختاره قوي ولجأب الامام عن حديث القليتين بان مجموع الماء الذي  
في هذا النهر يزيد على قليتين كالمشهور في المذهب والذي عليه الجمهور انه لا  
فرق بين الجاري والراكد وكذا نقله الرازي عن الجمهور وانما ما ذكره من وصف  
الاولين فلم يثبت انهم كانوا يتوضون تحت المستنجين ولأنهم كانوا يستنجون في نفس الماء  
وقول **س**رع الجربة هي كبر الحميم وفي الدفعة التي بين كفتي النهر في العزالي منها  
اصحابنا وانما قوله فان كان الذي يحيط بها قليتين فهو طاهر فكذلك صرح به الاصحاب  
وله ان يتطهر من اي موضع اراد ولو من نفس النجاسة ولا يجنب شيئا هذا هو  
المذهب وقيل بجي الخلاف في التباعد حكاه امام الحرمين عن بعض الاصحاب وحكاه  
العزالي والبعوي وغيرهم قال الامام وقال الاكثر لا يجزى قال خلاف لان  
جريان الماء يمنع انتت النجاسة ثم اخذ الامام والعزالي في البسيط والوسيط  
انه يجب اجتناب حزم النجاسة في الجاري وهو ما ينسب اليها وقد سبق ان العزالي  
في الوسيط ادحى اجتناب حزم الراكدة ايضا ففرق في البسيط بين الحريمين فارجب  
اجتنابه في الجاري دون الراكدة وكذا في شجرة قال لان الراكدة لا حركه له  
حتى يفصل البعض عن البعض في الحكم والمذهب المشهور الذي قطع به  
الجمهور انه لا يجب اجتناب الحزم لاني الراكدة ولا في الجاري وكذا نقله الرازي  
عن الجمهور وجعله المذهب والله اعلم واذا كانت الجربة التي فيها النجاسة دون



القلتين وقت انما نجسه فقال البغوي محل النجاسة من الماء والهرنجس والجريه التي  
 تعقبها تغسل الرجل فهي حكم عناله النجاسة حتى لو كانت نجاسة كلب ولا بد من سبع  
 جريه عليها وقوله في النجاسة الواقعة ان كان ما يجري عليها قلتين فظاهر يعني  
 ان كانت الجريه قلتين وكذا كل جريه هي قلتان لا يتغير فيها قبح طاهره وقوله  
 وان كان دون ذلك نجس نجس يعني على الصحيح الجديد وانما على القديم ان الجاري لا نجس  
 الا بالغيره هو ظاهر وقوله ولا يظهر شي من ذلك حتى يركب في موضع فيبلغ قلتين  
 وقال ابو حنيفة وابن القاسم في قوله والاول اصح هذا الذي صححه  
 هو الذي صححه اصحاب المصنفين وهو قول اكثر المتقدمين وعلى هذا لا يقال  
 نجسا وان امتد في السج وبلغ مجموع الف قلته وقد يقال ما يبلغ الف قلته لا يتغير  
 فيه وهو محكوم بنجاسته وهذه صورته ويقال ما يبلغ الف قلته ولا يتغير فيه  
 وهو محكوم بطهارته لا يصح الوضوء بعصه وذلك يتصور في سلة الير التي تقط  
 فيها شعر الفاره كما سنوضحها في سائر الفروع ان شاء الله تعالى والله اعلم **ف**رع  
 لو كانت جريه نجسه لم يوردها على نجاسه واقفه او لم يوردها نجاسه ما يبعدها او غير  
 ذلك فانصلت بما راكدا يبلغ به قلتين الا انما لم يخلط به لكون احدهما صائغا والاخر  
 كذا الحكم بطهارة الجميع بخلاف الجريه الانصال كذا قال اصحابنا بالحدث القلتين  
 قالوا ولا في الاعتبار اجتماع الماء الكثير في مكان واحد وقد وجد ذلك وكنا لو  
 كان قلتان صافيه وكدره احدهما نجسه غير متغيره بالنجاسة فجمعهما ونفي الكدر  
 متبرك **ف**رع ذكر المصنف هنا القاضي بالحكم وهو المروزي بالذات  
 المعجمه والتشديد واسمه احمد بن عامر بن بشر وهو صاحب اسحق المروزي قال  
 المصنف في طبقاته كان اماما لا يشق مجاراه نزل البصر ودرسها وعنه احوالها  
 وصنفها جامع في المذهب وشرح مختصر المزني وصنف في اصول الفقه  
 توفي سنة اثنين وسنتين وثلثا به رحمه الله **ف**رع ذكر المصنف ان الماء  
 الذي يصب على نجاسه من ابريق لا نجس ومراده الذي يصل طرقة بالنجاسة بحيث

في قوله  
 لا نجس  
 من ابريق

يكون الماء مستظلا من الارض في النجاسة وانما لا ينجس لان النجاسة لا تنطفئ وهذا  
 الذي قاله فتفق عليه قال امام الحرمين في كتاب الجنب والذباح في مسله عمن  
 الكتاب الماء المنصع من فواره اذا وقعت نجاسة على اعلاه لا ينجس ما تحته ونحو هذا ما  
 ذكره القاضي حسين في الفتاوى قال لو كان بين الماء من اسفله موضع اسفله على نجاسه  
 لا ينجس الماء لان خروج الماء ينجس النجاسة والله اعلم قال المصنف رحمه الله وان  
 كان بعضه جاريا وبعضه راكدا بان يكون في النجاسة موضع متحقق يركب فيه الماء  
 يجري بجنبه والراكدا يزيل عن سمت الجريه فوقع في الراكدا نجاسه وهو دون قلتين  
 فان كان مع الجريه التي يخالطها يبلغ قلتين فهو طاهر وان لم يبلغ قلتين فهو نجس  
 الشرح هذا الذي قد ذكره المصنف قد ذكره ههنا ايضا كثرون وقال  
 الشيخ ابو حامد ان كان الراكدا ينجس ون قلتين فظن ان دخل الجاري على الراكدا  
 وخارج منه من الجارب الاخر فان بلغا قلتين فظاهران ولا فجنحان وان لم يدخل  
 على الراكدا بل جرى على جنبه فان كان الجاري دون قلتين فهو نجس لانه يلاصق ما نجس  
 وان كان قلتين لئلا ينجس لكن قال الشافعي لا يطهر به الراكدا لانه يرفقه وسافارق  
 الشافعي فليس معه وهذا الذي ذكره ابو حامد ضعيف وسلك امام الحرمين  
 طريقا جامعاً مبسوطاً في هذه المسئلة ثم احتضه الغزالي في السبيل فقال اذا  
 جرى الماء في حوض طافه راكداً فلو طرقت حكم الراكدا وتلحق حكم الجاري فلو وقعت  
 نجاسه في الجاري لم ينجس الراكدا اذا لم توجب التا غيد وان كان الراكدا قليلا لا ينجس  
 رنغ الماء من طرقة النجاسة في هذه الصورة فلو وقعت في الراكدا وهو دون قلتين نجاسه  
 والجاري يلا في جريانه ما نجس وقد يقضي الحال تنجيسه على ما سبق فلو كان الماء  
 يستدير في بعض اطراف الحوض ثم يكتد في المنفعة قال الامام ابي له حكم الراكدا  
 لان الاستدارة في معنى الدافع والناذر يزيل على الركود ولو كان في وسط النهر  
 لما عمق فقد نقل صاحب الترتيب ان الماء في الحفرة لركم الراكدا وان جري فوفا  
 يعني ثقله عن نصرت في رضي الله عنه قال الغزالي والموجه ان يقال ان كان الجاري

كوزم



انفسه

بلغ نقاله من المؤلف  
لله الشكر

يتطلب ما الحفرة وسدله فله حكم الجاري ايضا وان كان يلبث فيها قليلا ثم يتركها  
قله في وقت اللبس حكم الرائد ولنا ان كان لا يلبث ولكن نشأ قل حركته فله في وقت  
التناقل حكم الماء الذي يزين يديه ارتفاعه وسنذكره ان شاء الله تعالى في موضع **ف**  
قال امام الحرمين والعزالي في البيضا اذ جري الماء نحو ان يصب او مستوي في الارض  
فهو جار مجرى فلوك ان قد انما ارتفاعه فالما يتراد لا محاله ويجري مع ذلك جريا متباطيا  
فظاهر المذهب ان له حكم الراكد ومن اصحابنا من قال هو جار قال الامام والعزالي وهذا  
ضعيف لا ينعده من المذهب **ف** في ما يل تنقلق اليها باحداها سبق ان  
الماء ياتي غير الماء تجس علاقة الجاسة وان لم يمت فلا لا وسبق بيان الفرق بينه  
وبين الماء وحكي صاحب الجدة عن ابي حنيفة ان المايح كالماء اذا بلغ الحد الذي يعينه  
الشبانة ان الغمر فار في مايح او في ماء قليل وخرجت حياء منقذها تجس  
لاقاه فلان يجسه وجمان حكاهما الامام واخرون اصحابها لان الكواشيم لم يجزوا  
عن مثل هذا والثاني نعم طردا للقياس ولو ان غمر في مستجمرات الحجارة بحبه بلا  
خلاف ولو حمل المصلي مستجرا بطلت صلواته في اصح الوجهين لعدم الحجة اليه  
الثاني **ف** قال امام الحرمين لو وقف على كثير على مستوى من الارض فاستطاع عمق  
شرا او قسرا فلا فليس للماء في هذا المقتراد وثدافع ولا يتقوى البعض البعض  
كما يتقوى اذا كان له عمق مناسب لطوله وعرضه فاذا وقعت نجاسة على طرف  
هذا الماء قلنا لا يجب التباعد فكل من جازها حكاهما الحامل في القولين  
والوجهين احدهما لا طرد للقياس والثاني يجب لان اجزاء الماء وان تداخلت فهي  
ضعيفة فاذا قربت من بعضها كان كالمغزف من ماء قليل **ف** الامام وهذا  
الذي ذكره يقتضي شيئا انه ان يقال لو نقص عن القليتين قدرا يسيرا وهو مستط  
كاسبق فوقع في طرفه نجاسة لا يجس الطرف الاقصى على الفور لان النجاسة  
لا تنبت بسرع مع ارباب الماء وضعفه زاده قال الامام وهذا المصلي اليه احد من  
الحية الرابع **ف** قال صاحب الجدة لو كانت ساقية تجري من نهر الى اخرها فاقطع

طفاها  
فانقطع

طرفاها ووقع في نجاسة قال صاحب النجس نجس الذي فيها لانه دون قليتين  
وان كان منقلا بقليتين قال اصحابنا هذا اذا كان اسفلا لساقيه واعلاها شبرا  
والما راكد فيشك نجس كله اذا نفا صغر عن قليتين فاما ان كان اعلى لساقيه ارفع  
من اسفلها والما تجري فيها فوقع نجاسة في اسفلها فلا يجس الذي في اعلاها  
وصار بمن لفما يصب من انا على نجاسة فالم يصب النجاسة منه طاهر وان كان  
في الطريق الخامس **ف** قال صاحب الجدة لو نوصا من بئر ثم اخرج منها دجاجة  
منه متفتحة لم يلزمه ان يعيد صلواته الا التي يتيقن انه طاهرا بالنجس **ف**  
وقال ابو حنيفة يلزمه اعادة صلواته ثلثة ايام ويا لها السادس **ف**  
قال اصحابنا لو غمر كوز من الماء في ما كثير طاهر فان كان واسع الراس فاصح  
الوجهين انه يعود مطهرا لانضا له بقليتين والثاني لانه كالمفصل  
وان كان ضيق الراس فاصح الوجهين لا يطهر واذا قلنا في الصورتين يطهر  
فكل يطهر على الفور ام لا يد من مكث زمان ينزل فيه الغمر لو كان متغيرا  
فيه وجهان اصحها الثاني ويكون الزمان الضيق اكثر منه في العاين فان  
كان ما الكون متغيرا فلا بد من زوال تغيره ولو كان الكوز غير منبسط فادام يدخل  
فيه الماء لا يطهر لعدم الانضال الا ان يدخل فيه اكثر مما كان فيه فيكون  
فيه الوجهان السابقان في الكاثر **ف** القاضي حنين والمؤيد ولو  
كان ما الكوز طاهرا فغمسه بـ نجس نقص عن قليتين بقدر ما الكوز فكل  
يحكم بطهارة النجس فيه الوجهان قلت والتمارة فما اول الله اعلم  
السابع **ف** ما البير كعنه في قبول النجاسة وزوالها فان كان قليلا ونجس  
بوقوع نجاسة فينبغي ان لا ينسح لينبع طهور بعده لانه اذا نسح بقي نقص  
البير نجسا وقد تنجس جدران البير بالنسح ايضا بل ينبغي ان يترك ليزداد  
فيبلغ حدا اكثره فان كان نبعها قليلا لا يتوقع كثره صب فيها ما يبلغ الكثرة  
ويزول المتغيران كان تغير وان كان الماء كثيرا طاهرا وتفتت فيه نجاسة



كفارة نطق شعرها بحيث يغلب على الظن انه لا يخلو دون شعره فان لم يتغير فهو  
طهور كما كان لكن يتعدا استعماله فالطريق لا ذلك ان يتيقن لما كلفه لينتفع به  
فان كانت العين فواره وتعد ترج اجمع فليترج ما يغلب على الظن ان الشعر  
خرج كله ونسأ امام الحرمين هكذا بان يتابع الملا بحيث لا يتبدل تركه ما البكر  
بالدول ولا حتى لحقها الثانية ثم هكذا في كل ولو حتى يترج مثل الماء الذي كان  
في البيرة قال ولا يستطهر عندي ان يترج مثله مرارا واذا اخذ من هذه البيرة  
بعد الاستنقا المذكور شيئا فهو طاهر لانه غير مستيقن بالنجاسة ولا يظن بها ولا يصير  
احتمال بقا الشعر فان تحقق بعد ذلك شعر احكم به فلو اخذ قبل النسخ ولو انظف  
فلم يبر فيها شعر فهو طهور فطعا فلولم ينظر وغلب على ظنه انه لا يتفكك عن شعر  
ففي طهارته القولان في تقابل الاصل والظاهر هكذا في ذكره امام الحرمين  
وهو كلام حسن هذا كله نفريع على المذهب وهو ان الشعر نجس فان قلنا طاهر  
فالماعلى طهارته صرح به الرابع وغيره ونقل عن الغزالي انه اجري في تدريسه  
للوسيط هذا الحكم مع القول بطهارة الشعر قال لان الشعر ينقطع منقطعاً  
به شيء من جلد الفاره وكما واذ لك نجس وهذا النقل ان صح عنه متروكة لانه  
توهم متخير في الاصل عدمه والله اعلم هذا فنفضل مدقنا وكل من المندر  
وغيره خلافاً منتقرا للعلماء في البشر اذا وقعت فيها نجاسة لم تغيرها فقال مالك  
وموافقه في ان الماء لا ينجس الا بالتغير هو طاهر يجوز استعماله وقال وعن علي بن  
الطالب وابن الزبير يترجها حتى تغلبهم وعن الحسن والثوري يترجها كلها وقال  
الاشعبي والاوزاعي وابو حنيفة وغيرهم يترج منها الا مخصوصه واختلوا في  
عددها واختلافها باختلاف النجاسة ولا اصل لشي من ذلك فالصواب ما  
قدمناه من مذهبنا ومذهب مالك والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
ما يفسد الماء من الاستعمال وما لا يفسده  
الماء المستعمل ضربان مستعمل في طهارة الحدث ومستعمل في طهارة النجس فاما المستعمل

في طهارة الحدث فيستعمل في رفع الحدث فهو طاهر لانه ما طاهر لا قاعلاً  
طاهراً فكان طاهراً كما لو غسل به ثوب طاهر وهل يجوز الطهارة به فيه طريقان  
من اصحابنا من قال فيه قولان المنصوص انه لا يجوز لانه قال عنه اطلاق  
اسم الماء فصار كما لو تغير بالزعفران وروى عنه انه قال يجوز الوضوء لانه  
استعمال لم يغير صفة الماء فلم يترج الوضوء به كما لو غسل به ثوب طاهر ومن  
اصحابنا من لم يثبت هذه الرواية الشريفة يعني بطهارة الحدث  
الوضوء والقيل واجبا كان او مندوباً كالغسل المسنون ويجزئ الوضوء الغسل الثاني  
ثم قسم طهارة الحدث الى ما رفع حدثنا وغيره واسما قوله المنصوص انه  
لا يجوز فخص هذا بانه منصوص مع ان الثاني عندهما انما بالمنصوص  
اي ما ثبت عن المتألفين بجوابه انه اراد بالمنصوص المطور في كتب الشافعي  
رحمه الله وقد استعمل المصنف مثل هذه العبارة في مواضع منها في باب الاية  
في نجاسة الثغور واسما قوله وروى عنه فيعتني روي عن الشافعي وهذا  
الراوي هو عيسى بن امان الامام المشهور قال الشيخ ابو حامد تنص الشافعي  
في جميع كتبه الفدية والجديده انه ليس بطهور وقال ابو ثور سالت ابا عبد الله  
عن الوضوء فتوقف فيه وحكي عيسى بن امان ان الشافعي اجاز الوضوء  
به وتكلم عليه قال ابو حامد فقال بعض اصحابنا مذهب الشافعي انه غير  
طهور وقول ابي ثور لا يرد من اراد ابي عبد الله هل هو الشافعي او مالك  
او احمد ولو اراد الشافعي فتوقفه ليس حكما بانه طهور وعيسى بن امان يخالف  
لنا ولا نأخذ مذهبنا عن المخالفين وقال بعض الاصحاب عيسى ثقة لا يهتم  
بنا بحكيه في المسئلة قولان وقال صاحبنا كما وروى نصه في كتبه الفدية بحكيه  
والجديده وما نقله جميع اصحابه سماعاً ورواية انه غير طهور وحكي عيسى  
ابن امان في الخلاف عن الشافعي انه طهور وقال ابو ثور سالت الشافعي رضي الله  
عنه عنه فتوقف فقال ابو اسحق وابو حامد المروزي فيه قولان وقال



ابن سريج وابو علي بن ابي هريرة ليس بظهور قطعا وهذا الصحيح لان عيسى وان كان  
ثقة في كل ما جليبه ما اهل الخلاف ولما يلقى انما في محله سماعا ولا هو منصوص  
فاخذه من كتبه واعلمنا اول كلامه في نصرة طهارته ردنا على ابي يوسف رحمه الله  
فجاء على جوان الطهارة به وقال المحامي قول من روى ابيه عيسى ليس بشي لان  
ثقة وان كان مخالفا قلت هذا هو الصواب وان في المسئلة قولين  
وهذا الطريق قطع المصنف في الشبهة والقوراني والمولي واخرون وانفقوا  
على ان المذهب الصحيح ان الله ليس بظهور وعليه التفرع وانما قول المصنف  
زال عنه اطلاق اسم الما فيه نصرة بان المستعمل ليس مطلق وقد سبق  
الخلاف فيه في اوائل الباب الاول **ف** مع فذكرنا ان المستعمل كالمعنا  
لا خلاف وليس بمظهر على المذهب وفيه المثلين خلاف لعلمنا فاما كونه  
ظاهرا فقد قال به مالك واحمد وجمهور السلف والخلف وقال ابو يوسف  
بخس وعمر بن ابي حنيفة ثلاث روايات احادها رواية محمد بن الحسن طاهر  
كمن هنا قال صاحب الثامل وغيره وهو المشهور عنه والثانية بخس نجاسة  
مخففة والثالث بخس نجاسة مغالطة **و** احسنها بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يبول احدكم في الماء الا يام ثم يتوضأ منه ولا يغتسل فيه من الجائبة  
قالوا فجمع بين البول والغتسال والبول نجسه فكذلك الغتسال قالوا لانه  
ادري به من طهاره فكان نجسا كالمنازل به النجاسة **و** احسنها صاحبنا بحديث جابر  
رضي الله عنه قال ارضيت فانا في النبي صلى الله عليه وسلم والابكر رضي الله عنه  
يعوداني فوجداني قد اغتمى عليه فتوضى النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوه  
علي فافقت رواه البخاري وسلم هكذا في الصحيحين باصحابنا واليهيقي منهم وقد  
يعتصرون على الاستئصال به والجواب بظاهر **و** احسنها بقوله صلى الله عليه  
وسلم الما ظهور لا ينجسه شي وهو حديث صحيح سبق بيانه في اول الباب  
ومواضعه وهو على عمومته الا ما خسر دليل واجتاحت ان في ثم الاصحاب

بان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم كانوا يتوضون ويتقسطون على  
ثابهم ولا يغتسلون بها **و** احسنها ما ذكره المصنف ما طاهر لا ينجس طاهرا  
فكان طاهرا كما لو غسل به ثوب طاهر ولذا لما طاهر والاعضا طاهر من ابي النجاسة  
**ق**الت الحنفية لا يمتنع مثل هذا فان الشافعي رضي الله عنه قال لو وطئ  
امه بعقده هاربه فولدت فالولد حر فاحرية من ابي جات فاجاب الشيخ ابو  
حامد بان حكم الولد يتغير بالاعتقاد ولهذا لو وطئ امه بعقده هاربه كان  
الولد رقيقا ولو اعتقده هاربه كان حرا فتغير بالاعتقاد وليس الما كذلك  
**و** الجواب عن حديث لا يبول احدكم في الماء الا يام ولا يغتسل فيه من الجائبة  
مراوجه احدها ان هذا الحديث رواه هكذا في ابوداود وفي نسخته من رواية محمد بن  
عجلان عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا  
يبول احدكم في الماء الا يام وهو حديث فقيل لابي هريرة كيف تفعل قال يتناولوه  
تناولا ثانيا ان الروايتان خلاف رواية داود قال البيهقي رواية الحفاظ من  
اصحاب ابي هريرة كما رواه البخاري وسلم وانما البيهقي الى تقديم هذه الرواية  
رجعه جوابا استدلاله بكونه لا يرضي هذا الجواب ولا الترجيح لكذا ترجيح  
انما يستعمل اذا اتعد راجع بين الروايتين وليس هو مستغذاهما بل الجواب المضي ما  
اعتمدنا اصحابنا انه لا يلزم اشتراك الفريقين في الحكم قال الله تعالى كلوا من  
ثمره اذا نزلوا حقيقه والاكل غير واجب والاشياء واجب واجاب الشيخ ابو حامد  
بان المراد اشتراكهما في منع الوضوء بعد ذلك ونحن نقول به بشرط كون الما قبلتين  
**و** جوا **ب** اخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم والاعتنال فيه ليس لا ينجس بمجر ذلك  
بل لانه يقدح ويؤذي الي تغيره ولهذا نص الشافعي والاصحاب على كراهة الاعتسال  
في الماء الراكد ولان كان كتيبا وسوسه في بال الغسل ان شاء الله تعالى على الحكمة تعلقت  
هذه الحديث وحكمهم نجاسة ما به عجيبة واما في سهم على الما لانه نجاسة فجوابه  
مراوجه احدها لا سلم نجاسة اذا لم يتغير وانفصل وقد ظهر المحل الثاني

رواه الشيخان في صحيحهما  
في صحيحهما  
رواه الشيخان في صحيحهما  
في صحيحهما  
رواه الشيخان في صحيحهما  
في صحيحهما  
رواه الشيخان في صحيحهما  
في صحيحهما



انا حكمتنا نجاسته للادقاة محلاً جحاً بخلاف المستعمل في الحديث الثالث انه  
اشتقت اليه النجاسة واسم علم **وا** المسألة الثانية وهي كونه ليس بمطهر فقال  
به ايضا ابو حنيفة واحد وهو رواية عن مالك ولم يذكر ابن المنذر عنه غير هذا  
وذهب طوائف الى انه مطهر وهو قول الزهري ومالك والاوزاعي في  
اشهر الروايتين عنها وابي ثور وداود قال **ابن المنذر** وروي عن علي بن عمر  
وابي امامه وعطاء والحسن ومكحول والنخعي انهم قالوا فيمن نسي مسح راسه فوجد  
في لحية بللا يغيبه مسح به ذلك البلاء قال ابن المنذر وهذا يدل على انه يبرئ  
المستعمل مطهرا قال **وبه** اقول واحتج لهوكي بقول الله تعالى واشربوا من السماء  
ما طهورا والفعول لما يتكرر منه الفعل وباروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه نوحا لمسح راسه بفضل ما في يده وفي حديث اخر انه صلى الله عليه وسلم  
مسح راسه ببلل لحية وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم اعتزل منظر لمعة من يده لم يصبا الماء فاخذ شعر من يده عليه ثاب  
ثا مرة على ذلك الموضع قالوا ولانه ما لا في طامرا فيبقى مطهرا كما لو غسلك  
قوب ولانه مستعمل فجاء الطهارة به كالمستعمل في تجديد الوضوء لكن ما  
اذا به الفرض من لا يستنع ان يودي به ثانيا كما يجوز للجاعة ان يتيموا  
من موضع واحد وكما يخرج الطعام في الكفارة لم يشتر به ويخرج بها ثانيا  
وكما يصلي في الثوب الواحد مرارا قالوا ولانه لو لم تجز الطهارة بالمستعمل لا شقت  
الطهارة لانه يحجز حصوله على العضو يصير مستقلا فاذا سال على باقي العضو  
ينبغي ان لا يبرئ من الحديث وهذا متروك بالاجماع فدل ان المستعمل مطهر واحتج  
اصحابنا بحديث الحسن بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لبي ان يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة رواه ابو داود والترمذي والنسائي  
وعنه قال الترمذي حديث حسن وقال **الجاري** ليس هو صحيح قالوا ووجه  
الاستدلال ان المراد بفضل طهورها ما سقط عن اعضائها لا انفقنا نحن

والمراد بمون علي ان الباقي في الآتا مطهر فتعين جملة علي لافظ وفي صحة هذا الحديث  
والاستدلال كونه نظرياً في بيانه اوضح من هذا في باب العمل ان ثاب الله تعالى **به**  
حيث ذكره المصنف واحتجوا بحديث اي هريه السابق مع اي حيفة لا يغتسل  
احدكم في الماء الباهم وصحبت قالوا والمراد منه ليل يصير مستقلا وفي هذا  
الاستدلال نظر لان المحنة والصواب ان المراد بهذا الحديث النسي من الاعتقال  
في الباهم وان كان كثيرا ليل يغتسله وقد يورد تكرار ذلك ليل يغتسله واحتجوا  
بالقيد في المستعمل في ان الة النجاسة وكثرة الفرفرة ظاهر واقرب من شئ يحتج به  
ما احتجوا به قال امام الحرمين وصيغة النهي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
واصحابه رضي الله عنهم احتجوا في مواضع من سائرهم الكثرة الى الماء ولما  
يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة اخرى فان قيل تركوا الجمع لانه لا يجمع  
منه شي فالجواب ان هذا لا يسلم وان سلم في الوضوء يسلم في العمل فان قيل  
لا يلزم تركه من عدم جمعه منع الطهارة به ولهذا لم يجمعوه للشرب والطنخ والتعجن  
والشرب وكحوا مع جوارها به بالانفاق فالجواب **ان** ترك جمعه للشرب  
وكحوا للاستندار فان النفوس تقف فيه في العادة وان كان طامرا كما استقدت  
النبي صلى الله عليه وسلم الصب وتركة فتيل احرام هو قال لا ولكن اعاقه  
واما الطهارة مرة ثانيا فليس فيها استندار فتركه يدل على امتناعه  
وما احتجوا به ان السلف اختلفوا فيه من وجد من الماء بعض ما يكتف بالطهارة  
هل يستعمل ثم يتيمم الباهم ام يتيمم ويتيمم ولم يقل احد يستعمل ثم يجمع  
ثم يستعمل في بغيته الاعضاء ولو كان مطهرا لقالوا فان قيل لانه لا يجمع منه  
شي فالجواب **لا** سلم ذلك بل الكا لانه لا يخلو من ذلك فانه لا يجمع منه  
واما الجواب عن احتجاجهم بالاية فمن وخمين احدهما لا يسلم ان فعولا  
يقضي التكرار مطلقا بل منه ما هو كذلك ومنه غيره وهذا مشهور  
لاهل العربية والثاني المراد بطهور المطهر والصالح للتطهير والمعد لذلك وانما قولهم



نقوضا النبي صلى الله عليه وسلم فسخ راسه بفضل ما كان في يده فهذا الحديث رواه  
هذه أبي ابوداود وفي سننه بسنده عن عبد الله بن محمد بن عجيل عن الربيع بن ثعلبة  
رضي الله عنها وروى سلم وابوداود وعينهما عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه انه  
راى النبي صلى الله عليه وسلم نوضا فذكر صفه الوضوء الى ان مسح راسه بما عيسى  
يديه وغسل رجليه وهذا هو الموافق وايا باب الاطاديت الصحيحة في انه  
صلى الله عليه وسلم اخذ راسه ما جديا فافانث هذا الجواب عن الحديث مزوجه  
احدها انه ضعيف ان راديه عبد الله بن محمد ضعيف عند الاكثرين واذا كان  
صحيحا لم يحتج بروايته لولم يخاله غيره ولان هذا الحديث مضطرب عن عبد الله  
بن محمد قال البيهقي قد روي شريك عن عبد الله بن محمد هذا الحديث فاحدها جديا  
فسخ راسه مقدمته ومخرجه الجواب الثاني اوضح كحل على انه اخذ ما  
جديا اوصب بعضه ومسح راسه ببقية يكون موافقا لروايات علي  
هذا رواه البيهقي على تقدير صحته الثالث تخيل ان الفاضل في يده من الغسله  
الثالث للبدن ونحن نقول به على الصحيح وكذا في يده ما يرتقى الطهارة وانما قولهم  
مسح راسه ببلل كالحجته فجوابه من وجهين احدهما انه ضعيف والثاني جمل على  
بلل الغسله الثانيه والثالثه وهو مطهر على الصحيح واما قولهم غسل ترك  
لمعه ثم عصر عليها فتول الجوابه مزوجه احدها ضعيف وقد بين الدارقطني ثم  
البيهقي ضعفه قال البيهقي واما هو من كلام النجفي الثاني اوضح كحل على بلل باق  
من الغسله الثالث ان حكم الاستحالة انما يثبت بعد الانفصال عن  
العضو وهذا لم يفصل وبين الحين كعضو واحد ولهذا لا يتبعينه واما  
قياسهم على ما لو غسله ثوب وعلى تجديد الوضوء فجوابه انه لم يؤدبه من من  
واما قياسهم على تيمم الجماعة فجوابه ان المستكمل ما علق بالعضو واسقط عنه على  
الاخر واما الباقي بالارض فيغير مستعمل قطعاً فليس هو كالماء ما طعمام  
الكفاره فانما زاد الفرض فيه مرة اخرى لتجدد عود المذنبه نظيره تجد

لاكثره في الماء بوجوه فليتين ونحن نقوله على الصحيح واما التوبه فلم يتغير من صفته  
شي فلا يسمى مستغلا لطاف الماء وغيره لصفاته موزع في ادي به الفرض كالعبد  
لعبقه عن كفارة واستاقلم لولم تجز الطهارة فيه لا منعت الى اخره فجوابه اما الحكم  
بالاستعمال ما دام مترددا على العضو فلا يتردى الى مفسده ولا خرج وانه اعلم وانه  
الحمد والنعمة قال المصنف رحمه الله فان قلنا لا يجوز الوضوء به فقل  
يجوز ان الله المجاسته بوفيه وجهان قال ابو القاسم الانطاقي وابو علي بن خنجران يجوز ذلك  
لما حكى من رفع الحديث والله الجسر فاذا رفع الحديث بقي ان الله الجسر والمذهب انه لا  
يجوز لانه ما لا يرفع الحديث فلم يزل الجسر كما الجسر الشرح هذا الوجهان  
مشهوران فانفقوا على تصحيح عدم الجوان كاذره المصنف وقطع به جماعة  
من المصنفين وهو المنصوص وبه قال جمهور اصحابنا اصحاب الطهارة وانما قول  
الانطاقي لما كان فلا نسلم ان له حليين على وجه الجمع بل على البدل ومعناه انه  
يصلح لهذا ولهذا فابا فعل لم يصلح بعده للاخر قال الاطاب وهذا كما انه يصلح  
لرفع الحديث الاصغر وللجنا به فلو استعمل في احدهما لم يصلح للاخر بالاتفاق من  
الانطاقي وغيره والله اعلم فشرح الانطاقي بفتح الهاء هو ابو القاسم عثمان بن سعيد بن  
بشار بابا الموحده وكان اسما عظيما جليل المرتبه اخذ الفقه عن الزيني والربيع قال  
المصنف وكان هو السب في نشر مذهبه الثالث في بغداد وكنت كتبه وعليه  
تفقه ابن سترنج وهو واحد احبنا في سلسله التفقه توفيه ببغداد سنة  
ثمانين وساتين رحمه الله وانا ابن خنجران هو ابو علي الحسن بن الامام الجليل  
الناهد الورع طلبوه للفضا فاشترى نفسه واصر على امتناعه ثم اطلقوه  
وعتب على ابن سترنج كونه تولى الفضا وقال هذا الامر لم يكن في اصحابنا واما  
كان بلبه في اصحاب اي حقيقه رحمه الله توفيه ابو علي سنة عشرين وثلثمائة  
وربما اشتبه ابو علي بن خنجران هذا بابي الحسن بن خنجران البزازي صاحب  
الكتاب المسمى باللطيف وهو كما حسن رايته في حليتين لطيفتين وهو متاخر عن

بلا خلاف



ابي علي بن خيران واسه اعلم قال المصنف رحمه الله فان جمع المستعمل حتى  
 صار قليتين فوجهان احدهما يزول حكم الاستعمال كما يزول حكم النجاسة ولانه لو توفقت  
 او اعتزل وموقفتان لم يثبت له حكم الاستعمال فاذا بلغ قليتين وجبان يزول عنه  
 حكم الاستعمال وان كان يزول لان المنع لكونه مستمرا وهذا لا ينزل بالكثر المستخرج  
 لكن بفتح الكاف وكسر هاءها الجوهرية وغيره والفتح اشتراكا فصح وبها القرآن  
 وهذان الوجهان مشهوران وتعليقهما من كونهما متفقوا على ان الاصح زوال حكم  
 الاستعمال وقطع به جماعات من اصحاب المختصرات منهم المحامي في المنع والحراني  
 في كفايته التخيير والبلغة قال الروايني وهو المنصوص في الامم والجامع الكبير  
 وهو قول ابي اسحق والوجه الاخر وهو قول ابن سريج كذا في حكاية عنه الشيخ  
 ابو حامد والماوردي وغيرهما وخالفهم السند بن يحيى وصاحب الابانة فحكاه عن ابن  
 سريج انه يدين وحكم الاستعمال والشيخان اعترف صاحب الابانة واتقن  
 فنجوز ان يكون لابن سريج فيه وجهان يقول اذا بلغ المائتين لم يصير  
 الاستعمال وهذا ظاهر انه اراد اذا جمع المستعمل ببلغ قليتين ثم رآيت لابن  
 سريج في كتابه المسمى كتاب الاقسام في ذلك وجهين وكيفان فالقول  
 بانه غير مظهر ضعيف قال ابو حامد والمحامي هو غلط واحتج اصحاب الصحيح  
 بالعلتين المذكورتين في الكتاب وهما متفق عليهما قالوا وهو اول الجوان من الماء النجس  
 لان النجاسة والعرق على الوجه الاخر بينه وبين الماء النجس فرق بما انفردا في  
 وصاحبه المؤثر وعنه قالوا النجاسة صارت مستهلكة فيقطر أثرها عند ظهور  
 قوة الماء بالكثر وصفة الاستعمال ثابتة لجمعه فتطهر من الماء النجس ما لو كانت  
 النجاسة ملاقيه لكل جزء من الماء بان كان متغيرا ففي هذه الحالة لا يزول حكم  
 النجاسة بل يلوغ قليتين مع بقاء التغير والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
 وان استعمل في نقل الطهارة كتحديد الوضوء والدفع الثانية والثالثة فوجهان  
 احدهما لا يجوز الطهارة به لانه مستعمل في طهارة فهو مستعمل في رفع الحدث

في كتابه المسمى  
 في بيان النجاسة  
 والنجاسة

والثاني يجوز لانه لم يرفع به حدث ولا نجس فهو كالوضوء في ثوب طاهر  
الشيخ رحمه الله الوجهان مشهوران وانفق الجماهير في جميع الطرق على ان  
 الصحيح انه ليس مستعمل وهو ظاهر نص الثاقبي وقطع به المحامي في المنع والحراني  
 في كتابيه قال الشيخ ابو حامد وعنه الوجه الاخر غلط وشدة امام الحرمين عن  
 الاصحاب فقال الاصح انه مستعمل قال المحامي في المجموع هذا الوجهان خرجا ابن  
 سريج قال ومذهب ابي حنيفة انه مستعمل قال اصحابنا بنجرى الوجهان في جميع  
 انواع نقل الطهارة كتحديد الوضوء والغسل الثانية والثالثة وغسل الجمعة  
 وسائر الاعمال المستوية وما المصنعة والاستنشق وانفقوا على ان المستعمل  
 في الغسل الرابع ليس مستعمل لانه لا يثبت بنقل وانما الجنب اذا اعتزل بماء  
 قليل فمرة الاولى مستعمل وفي الثانية والثالثة الوجهان لانهما نقل وقال الماوردي  
 ليست الثانية والثالثة مستعملتين قطعا لان تكرار الثلاث كما تكرر في الوضوء والالة  
 النجاسة دون الغسل وهذا الذي قاله ضعيف وشاذ بل الصواب الذي عليه  
 الجمهور استحبابه لثلاث في الغسل وسنوجه ان ثلثه تعالى في بابيه وبني خلاف  
 من صرح به واستأجده الغسل فالصحيح انه لا يستحب وفي وجه يستحب فعل  
 هذا الوجه في كونه مستمرا الوجهان وعلى الصحيح ليس مستعمل فطحا ذكره امام  
 الحرمين واستأما الماء الذي استعمله الصبي فالمذهب انه مستعمل به فطع السعول  
 لانه رفع حدثا وحل القاض حتى وجهه انه غير مستعمل لانه لم يورده في كتابه ولهذا  
 الفصل مرفوع في ذكرها في آخر الباب ان ثلثه تعالى والله اعلم قال  
المصنف رحمه الله فاما المستعمل في النجس فينظر ان انفصل عن المحل متغيرا فهو  
 نجس لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شي الا ما غرطه افرجه  
 وان كان غير متغير فثلثة اوجه احدها انه طاهر وهو قول ابي العباس ما في  
 اسحق لانه ما لا ينجس من النجاسة فلم ينجس غير متغير كالماء الكثير اذا  
 وقع فيه نجاسة وان كان نجس وهو قول الاماطي لانه ما قيل في النجاسة



فأشبهه إذا وقعت فيه زائحات أن انفصل بالحل ظاهر فهو ظاهر وإن انفصل والحل  
نجس فهو نجس وهو قول ابن القاص لأن انفصل من جملة الباقي في الحل فكان  
حكمه حكمه فإن قلنا طاهر فحل بجوز الوضوء فيه وجهان قال ابن خيران يجوز وسائر  
أصحابنا لا يجوز الشرح أما الحديث المذكور فسبق في أول باب ما يفيد المأمور  
النجاسات أنه ضعيف ولكن يحتج على نجاسة الماء المتغير بنجاسته بالإجماع كما سبق هناك  
وأما أبو العباس فهو ابن سريج الإمام المشهور وهذا أو لموضع ما ذكره فيه في  
المذهب وقد ذكرت في فصول مقدمة الكتاب أنه متى أطلق في المذهب أبو العباس  
فهو ابن سريج وهو أحد من عمن سريج الإمام الباق قال للمصنف في الطبقات كان  
القاضي أبو العباس من سريج من عظماء الثغين كإمامة المسلمين كان يقال له الباز  
الأشهب وولي القضاء بشيران وكان يفصل على جميع أصحابك فن قال وهو سريج  
يعني مصنفاته تشتمل على أربع ما يصنف وقام بنصرة مذهبك فنفى تفقده  
على أبي القاسم الأنطلي وأخذ عنه نفقا الإسلام وعنه انتشر فقه الشافعي في أكثر الأفاق  
فوتى بعد ذلك سنة ست وثلاثمائة رحمه الله قلنا وهو واحد جدار في سلسلة النفقة  
أما حكم الفصل فقلنا له النجاسة أن انفصلت متغيره الطهر واللون أو الزمخ بالنجاسة  
هي نجاسة بالإجماع والحل المعنوي باق على نجاسته وإن لم يتغير فإن كانت ثلثين  
فطاهرة بخلاف ومطهرة على المذهب وقيل في كونها مطهرة وجهان وسند ذكرنا الله  
نقل وإن كانت دون ثلثين قلنا وجه وحكاها الخراسانيون أقوال الأصحاب كانت  
وهو أنه أن انفصل وقطع بالحل فطاهرة ولا فحجة قال الخراسانيون وهذا  
مواجد وصحة الجمهور في الطريقين وقطع به الحاشي في المقتنع والرجحاني  
في البلغة وشدائد الشافعي في صحاح في كتابه المعتمد المستظهر في أها طاهرة مطلقا  
وهو ظاهر كلام المصنف في الشبهة والمختار ما صححه الجمهور قالوا والقول بالطهارة  
مطلقا هو القديم والنجاسة مطلقا خرجها الأنطلي من رفع الحديث ووجه  
الاحتجاج أنه انتقل إليه المنع كافي المستعمل في رفع الحديث قالوا فاجديد يقول حكم

العنا له حكم الحل بعد الغسل والغنم حكمها قبل الغسل والمخرج لها حكم الحل قبل الغسل  
وتخرج على هذا الخلاف غساله ولو غلب الكلب فإذا وقع من الأولى شي على ثوب أو غيره  
فغسل الغنم لا يجزئ غسله وعلى الجديد يغسل شي وعلى المخرج شي ولو وقع من  
التابع لم يغسل على الجديد والغنم يغسل على المخرج مرة ومن وجب الغسل  
عنها فإن سبق التغير بالتراب لم يجز الأوجب وفي وجهه ضعف لكل عمل سبع  
حكم الحل فيغسل منها مرة هذا كله إذا لم يزد وزن الغساله فإن كانت النجاسة  
يوزن مثلا فغسل فزاد وزن الغساله ولم يتغير طريقان المذهب القطع بأنها نجسة  
والثاني فيها الأقوال والأوجه هذا كله في الغسل الواسع فإذا غسل المحل  
النجس غسله وحده فزال النجاسة وحكما بطهارة الحل فغسل الغساله طاهرة على  
الأصح كما ذكرنا وهل هي مطهرة في إزالة النجاسة مرة أخرى فيه الطريقان الثانيان  
في الحديث هل تستعمل مرة أخرى في الحديث صحها لا وأثنى على قولين فإذا قلنا  
هي مطهرة في إزالة النجاسة في الحديث أولى وإن قلنا ليست مطهرة في النجاسة وهو  
للمذهب هي مطهرة في الحديث فيه الوجهان المذكوران في كتاب الصحيح ليست مطهرة  
وأما الغسله الثاني والثالث في إزالة النجاسة فظاهران بل خلاف ومثل  
هما مطهران في إزالة النجاسة فيه الوجهان المذكوران في المستعمل في نقل الطهارة  
أصحها مطهران فإن قلنا مطهران في الجملة ففي الحديث أولى والأقوال وجهان  
وأما الغسله الرابع لمطهره بل خلاف لأنها ليست مشروعة وإذا بلغ المستعمل  
النجاسة الطاهرة قلنا في المذهب بمطهره فلو لا حديث القديس وبهذا قطع  
الرجحاني في التحريم والبلغة وغيره وكل البغوي فيه وجهين في المستعمل في الحديث والله  
أعلم فسر ع في مسائل تتعلق باب أحداها قد تقر بأن المستعمل في طهارة الحديث في  
المرأة الأولى حكم بانه مستعمل بخلاف واختلاف الأصحاب فحكم كونها مستعمل على وجهين  
أحدهما كونها إرادي بها عبادة فعمل هذا المستعمل في نقل الطهارة وليس بطهارة وأصحها أن  
العلم كونها إرادي بها فرض الطهارة والمراد بفرض الطهارة ما لا يجوز الصلوة ونحوها



ووط المغننله عن جيبض الابو لاما يا تترنركه قيد جل فيه غسل الكاويه عن  
الحيتض ووضو الصبي والوصولنا قلله ولا تدخل الغسله الرابعه على الوجهين فليست عبادة  
وتولنا ادى بها من غسل الطهارة هذه هي العبارة الصحيحة المشهورة التي قالها الاكرون  
منهم امام الحرمين والغزالي في السبب وخالفهم الغزالي في الوسط فقال العلة  
انتقال المسح وهذه العبارة عن يمينه قل ان نؤخذ بغيره ونهاجنا ليس هنا انتقال محقق  
وكما صححه في الجملة والله اعلم اثنائه الحنفى اذا نوضنا مما هل يصير مستحلا حلي  
صاحب البيان فيه ثلثه اوجه سابع جواز انتفاء التفتي به احدها انه كالشائعي  
الا نوي صار مستحلا ولا فلا ولا يوضح وضوه حينئذ والثاني لا يصير وان نوي  
لانها لا يعقد وجوب اليه والثالث يصير وان لم يولد له محكوم يصح صلاته  
ولهذا لا يقتل بالانفاق وهذا الثالث اصح اثنائه لو غسل المؤنضي راسه  
بدل مسحه موجهان مشهوران حكاهما ابو علي الطبري في الانصاع والماوردي في الحاوي  
والدارمي في الاستبصار واخرون قالوا حكاهما ابو علي بن ابراهيم احدهما لا يصير  
مستحلا لان المسح في الدار المسح والثاني يصير لان الزيادة في الاستئصال على  
قدرا كالحج لا يمنع مصيه مستحلا كما لو نوضنا بضع من يمينه نصف صاع فان  
الكل مستحل وهذا الثاني هو الاصح ومن صححه الثاني في كفايته المعتد  
والمستظهر الرابع لو غسل المستقط من الغوم يديه في الماء قبل غسلها  
فقد اترك مكرها ولا يصير الماء مستحلا وهذا هو المذهب وهو المشهور بوجه قطع  
القاضي حسين وغيره وحكي صاحب البيان فيه طريقين احدهما صدقات في  
مصيره مستحلا وخرمان كما مستحل في غسل الطهارة وهذا قول ابو علي الطبري  
الخامس قال القاضي حسين وامام الحرمين لو تقاطر من اعضا المنظهر  
قطرات في الماء كان قدرا لو كان محالفا للماء لغيره لئلا يجز الطهارة به وهذه  
المسألة تقدمت في اخر باب الاول متبوتة السابعة اذ جرى الماء  
من عضو المنظهر الى عضو الاخر فان كان محدثا صار بافصاله عن الاول

مستحلا فلا يرفع الحدث عن الثاني وسواء في ذلك اليدين وعندها هذا هو الصحيح  
الذي قطع به صاحب الحاوي وغيره وحكي صاحب البيان في باب اليدين وجهان ان  
اذا انتقل من يد الى يد لا يصير مستحلا لان اليدين عضو واحد ولهذا لا يكتف فيها بالصواب  
الاول لانها عضوان متميزان وانما عفونا عن ذلك في العضو الواحد للضرورة  
وان كان المنظهر حيا فقال صاحب الحاوي والتجريمه وجهان احدهما يصير  
مستحلا ولا يرفع الجنبه عن العضو الذي انتقل اليه كالمحدث قالوا صحها لا يصير  
مستحلا حتى ينفصل عن كل البدن لانه كله كعضو وقال الفوراني والمؤنضي صاحب  
العدة اذا صب الحبيب على راسه الماء ففقط من الدار الى البطن وحرق الهوى صار  
مستحلا لانفصاله وحكي امام الحرمين هذا الكلام عن بعض المحتفين ويعني  
به صاحب الابانه الفوراني قال الامام وفي هذا فصل نظر فان الماء اذا كان يتدرج  
على الاعضاء وهي متفاوتة الخلقته وقع في جريانه بعض التقادف من عضو الى  
عضو لا محالة ويمكن الاحتراز من هذا كيف ولو رجا الشرح بالاعتناء بهذا اصلا  
فما كان من هذا الجنس فهو عفو قطعاً وانما التقادف الذي لا يقع الا نادراً فان  
كان عن قصد فهو مستحل وان اتفق ذلك بالافسد لئلا يستمع ان يعرض عنه فان  
العالم على الظن انه كان يقع امثال هذا للدولين والآخرين وما وقع عنه تحت من  
سائل ولا ينبغي من هذا السابغ اذا غسل المؤنضي يديه في الماء يديه دون  
قد يتبين فان كان قبل غسل الوجه لم يصير الماء مستحلا سوى نوي رفع الحدث ام لا وان  
كان بعد غسل الوجه فهذا وقت غسل اليد فقبه تفصيل ذكره امام الحرمين في جملات  
من الخراساني قالوا ان قصد غسل اليد صار مستحلا وان نفع الحدث عن الجزء الاول  
من اليد وهو الذي قارنته اليدين وهما لا يرفع عن باقي اليد بخلاف سنده  
ان شاء الله تعالى بين الخصمي والجماع المذهب انه يرفع وان قصد بوضع يديه  
في الماء احتالاً لم يصير مستحلا وان وضع اليد ولم تخطر له واحدة من اليدين المشهور  
الذي قطع به الامام والجمهور انه يصير مستحلا لان من نوي وغزبت يمينه



ثم غسل بغيره الاعضاء بلا قصد ارتفع حدثه وقال الغزالي المشهور انه مستعمل في نجسه  
ان يقال هيئه الاعتراف صارفة للملاقاة الى هذه الجهة تحم العادة فلا يصير  
مستغلا وهذا الاحتمال الذي ذكره الغزالي قطع به البغوي فحزم في اخراجه الغسل  
بانه لا يصير مستغلا والحسين بعد اليه كالمحدث بعد غسل وجهه اذا لا  
ترتيب في نجسه فهذا وقت غسل يديه وقال صاحب الشبهة اذا دخل الحين يديه  
ناويا غسل الجباة ليقلب على راسه ولم يقصد ان يكون لخدمته لراسه دون يديه  
وقال المحققون ترتفع الجباة عن يديه اذا خرجها ويصير مستغلا فانه قلب الما الذي  
في يده على راسه لو رفع حدثه قال ومن اصحابنا من قال لا يصير مستغلا لانه لا  
يقصد من حيث العادة غسل اليدين لاجلها الا فيصير كقصد الاعتراف فعلى  
هذا يحجب غسل اليد بعد هذا قال والمحدث بعد غسل الوجه للحسين والله اعلم  
الثامته قد سبق ان الما مادام مترددا على العضو لا يصير مستغلا بالنسبة  
لذلك العضو فاذا ارتاح الحين في ماء واغتسل في نظر ان كان قلتي ارتفعت  
جبايته ولا يصير مستغلا بخلاف صرح به اصحابنا في جميع الطرق وصرحوا بان  
لا خلاف فيه وقد ذكره المصنف في قوله ولانه لو توضا به او اغتسل وهو  
قلتان لم تثبت له حكم الاستعمال وكذا لو اغتسل في القلتي جماعتا مجتمعين او  
متفرقين ارتفعت جبايتهم ولم يصير مستغلا وقد نقل الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه  
الفروق نص الشافعي رحمه الله على ان الجماعات اذا اغتسلوا في القلتي لا يصير  
مستغلا وكذا في سخر به البغوي في باب الغسل وخالق كالحجوة ولا يعلم فيه  
بخلافه وانما ثبت على هذا لان في كتاب الانتصار لابي سعد بن ابي عثرون  
انه لو اغتسل جماعة في ماء لو فرق على فند كفايتهم استوعبوه او طهر بعضهم لو  
خالقه صار مستغلا في صحيح الوجهين وهذا الذي ذكره شاذ منكر مردود لا  
يعرف ولا يبرح عليه وانما ثبت عليه لا يلائم به وكهو هذا ما ذكره صاحب  
البيان قال ذكر صاحب الشامل انه لو اغتسل في قلتي او داخل يديه فيه بينه

نرفع

غسل الجباة فيه وجهان احدهما جبايته ولا يصير مستغلا والثاني يرتفع ويصير  
مستغلا وهذا القول غلط من صاحب البيان ولم يذكر صاحب الشامل الذي زعمه  
بل ذكر مثله المستعمل اذا جمع فبلغ قلتي هل يعود ظهورا فيه الوجهان يترى  
عبارة بعض الفقهاء فوقع صاحب البيان في ذلك الوهم الباطل وليس في عبارة  
ليس وانك كل كثيرة بحيث يلبس هذا اللباس فحصل انه ليس في المسئلة خلاف  
ما دام الما قلتي امسا اذا ترك في دون قلتي فينظر ان يزيل يلايته فلما  
صار تحت الما نوي الغسل ارتفعت جبايته في كمال ولا يصير الما مستغلا بالنسبة  
اليه حتي يفصل منه هكذا في قوله الاصحاب وانفقوا عليه وفيه نظر  
لان الجباية ارتفعت وانا قالوا لا يصير الما مستغلا مادام الما على العضو  
للحاجة الي رفع الحدث عن باقية فثابت ان الجباية ارتفعت بخلاف وهذا  
للاشكال ذكره المصنف وغيره وهو ظاهر وانما بالنسبة الي غير هذا المعتل  
فيصير في كمال مستغلا على الصحيح الذي قطع به الجمهور ومن قطع به الشيخ  
ابو محمد الجويني في الفروق والموتى والروائي وغيرهم وفيه وجه انه لا يصير  
حتى يفصل كما تخفى المعتل ذكره البغوي وهو على ضعف قال امام  
الحرمين ولو كان المتغسر فيه متوضيا فهو كالحين وانما اذا نزل الحين ناويا فقد  
صار الما ينفس الملاقاة مستغلا بالنسبة الي غيره على الصحيح وفيه وجه البغوي  
وارتفعت الجباية عن العذر الملا في لهما من يديه اذ يزول وكذا لو نزل الي وسطه  
مثلا يلايته ثم نوي ارتفعت جبايته ذلك العذر من يديه بخلافه ومن يرتفع  
جباية الي من يديه في الصورتين اذا تم الانتعاش فيه وجهان احدهما لا وقد  
صار مستغلا قاله ابو عبد الله الحنفي كسرا وكذا اسكان الصاد المعجنيين من  
كبار اصحابنا الحنابلة يثبتون مقتديهم والثاني وهو المنصوص وهو الصحيح بان  
الاصحاب يرتفع لانه انما يصير مستغلا اذا انفصل ولانه لو ردد الما عليه لم يصير  
مستغلا حتي يفصل وهاتان القاعدتان وافق عليها الحنفي قال امام الحرمين

هذه



فقال الخضر غلط وقد ذكر صاحب الأمانة والعدة ان الحضري رجع عنه وصورة  
المسألة اذا تم غلطنا في بالانقاس كذكرناه أولا اما لو اغترنا بالانقاس وصدقه  
على راسه وغيره فلا تنفع جابته ذلك القدر الذي اعترف له بالاخلاق صرح  
به المتولي والروائي وغيرهما وهو واضح لانه انفصل ولو نزل **جنان** في  
دون قلبي نظران زلا بلائيه ثم لما صار تحت الماء نوياما كما ان نصوص ذلك انشئت  
جانبها وصار مستوعلا فان نوي احداهما قبل الاخر ارتفعت جابته الباقى اليه  
وصار مستوعلا بالنسبة الي الاخر وغيره وفيه وجه العوي وان نزلنا مع اليه  
دفعه واحده ارتفعت جابته اول من كل منهما وصار مستوعلا في الحال فلا يرفع  
عن بائيه لانه كما انفصل عن بدن كل واحد منها بالنسبة الي غيره وفيه وجه  
العوي فان قيل كيف علمتم في هذه الصورة بكونه مستوعلا كله مع ان الذي  
كفي البدن شي يسير وقد يفرض في بعض الصور انه لو قدر مخالفا لكون بائيه  
الما لما عي في الجواب **ما** اجاب به امام الحرمين انه اذا نزل به فقد  
انصل به جميع الماء ولم يخص الاستعمال بالشيء لاسما ولا اطلاقا والله اعلم  
اننا سعه اذا كان تحت الماء كايه فانقطع جيبها لنمها الغسل وانما  
اغتنلت منه غل الخيض صح اعلمها وطلد في الوطى وهل يلزم منها  
اعاده هذا الغسل اذا سلمت وجهان سو صحهما ان شاء الله تعالى في باب بينه  
الوصو احدهما يجب فان قلنا لا يجب فقد ادت به عباده وارتفع حدتها فيصير  
مستوعلا وان قلنا يجب فيصير ورته مستوعلا وجهان احدهما يصير وهما ميان على  
الوجهين السابقين في ان المقتضى لكون الماء مستوعلا هل هو ادى العبادة به ام انا  
الفرض او اشتغال الشغل فيقال بالاول لانه جعل هذا مستوعلا ومن قال يا ثانيا رجعله  
هكذا يذكر المسألة امام الحرمين في رابعة الغزالي ثم الرافعي واخره وانما الغزالي  
وما يراه صاحب السنة والعدة فقالوا هل يصير مستوعلا وجهان ان قلنا يجب  
الاعاده صاروا الافلا والمختار ما ذكره الامام العاشره اذا كان على بعض

اعضا المتوضي او المعتزل نجاسة حكمية فقله مرة بينه دفع الحدث او رفع الحدث  
والجنس معاظم عن النجاسة بالاخلاق وهل يظهر عن الحدث وجهان الاصح يظهر  
وستاتي المتبلة مبسوطة في اخريات بينه الوضوء ان شاء الله تعالى والله اعلم  
الحادية عشر **بجواز الوضوء في السراويل والفتاة الجارية ولا راحة في ذلك عندنا**  
وعند الجمهور وكلي الخطان عن بعض السراويل الوضوء في سراويل الجارية  
وكان يستحب ان يؤخذ له الماء في يده وكوها ويغم اند من السراويل لانه لم يبلغه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ في سراويله في ماء جار ودليلنا انه ما د  
طهور ولم يثبت فيه نهي فلم يكره واما قوله لم يتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم  
في سراويله انه لم يكن تحضره من ولو كان لم يثبت كراهة حتى يثبت النهي والله  
اعلم قال **المصنف رحمه الله** باب **الشك في نجاسة الماء والخمر فيه** اذا تيقن طهارته بالاشك في نجاسته  
نوصا به لان الاصل بقاءه على الطهارة وان تيقن نجاسته وشك في طهارته لم يتوضأ  
به لان الاصل بقاءه على النجاسة وان لم يتيقن طهارته ولا نجاسته توصا به  
لان الاصل طهارته **الثاني** شرح هذه الصور التي مشتق عليها كقوله  
المصنف فان قيل كيف جعل الماء ثلثة اقسام ثم اثبت ان التيقن طهارته ولا نجاسته  
ومعلوم ان الماء اصل الطهارة فالصورة الثالثة كالاولى وداخلتها فاجوب  
ان مراده تقسيم الماء بالنسبة الى حال هذا الموضوء بالنسبة الى اصل الماء ولهذا  
الموضوء ثلثة احوال احدها ان يكون قد غمد هذا الماء طاملا وتيقن ذلك بان اعترفه  
منما كثر لاغير فيه ثم شك في نجاسته الثاني ان يكون غمد نجسا وشك في طهارته  
بان كان دون قلبي ولا فيه نجاسة ثم صب عليه ما لا يزيد عليه وشك هل ينفع  
قلبي فظهر ان لا يفيق نجسا فالاصل بقاءه نجسا فيجب نجاسته ان كان لا يكون  
له به عهد وشك فيه فالاصل طهارته ولهذا قال المصنف في الصورة الاولى توصا به  
لان الاصل بقاءه على الطهارة وفي الثالثة ثلثة نوصا به لان الاصل طهارته ولم يقل



الاصل بقاؤه على الطهارة لانه لم يغيره طاهر اكر اصل الى الطهارة والاصل في هذا  
 الباب اعني باب العمل على الاصل وعدم تاثير الشك في المياه والاحياء والنبات  
 والطلاق والغناق وغير ذلك فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد مثل اليه الرجل  
 يخجل اليه انه يجد الشيء في الصلاة فقال لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجد رجلا رواه  
 البخاري ومسلم وسياتي ان شاء الله تعالى في اخر هذا الباب في حق من ساءل  
 تتعلق هذه القاعدة وقول الله تعالى في نجاسة الماء والتحريم اقليم ان مراد  
 الفقهاء بالشك في الماء والحديث والنجاسة والصلوة والصوم والطلاق والعق  
 وغير ما هو التردد بين وهو الذي وعده سواء كان الطرفان في التردد سواء  
 اجد هارا حكا هذا معناه في استعمال الفقهاء في كتب الفقه واما اصحاب الاصول  
 ففرقوا بينهما فقالوا التردد بين الطرفين ان كان على السواء فهو شك والافق لا راجح  
 ظن والرجوح ومعهما ما التحريم في الاواني والقبلة واوقات الصلوة والصوم  
 وغيرها هو طلب الطوبى والتفكير عن المفسود والتحريم والاجتهاد والاشي  
 بمعنى قال الاذهري في شرحه في المتن وتلخيصه اذا قصدته والله اعلم قال  
 المصنف رحمه الله وان وجده متغيرا ولم يعلم باي شيء تغير فوضاه لانه يجوز ان  
 يكون بغيره يطول المكث وان راي حيوانا يتولد في ماء ثم وجده متغيرا وجوز ان  
 يكون تغيره بالبول لم يوضاه لان الظاهر ان تغيره من البول الشرح  
 المكث للثب وهو بضم الميم ونحوها والضم انصح قال الله تعالى لنفراه على الناس على  
 مكث فانما المسئلة الاطلاق في اذا رآه متغيرا ولم يعلم باي شيء تغير فهو طاهر بلا  
 خلاف لما سبق من القاعدة واما الثاني فصورته ان يرى حيوانا يتولد في ماء هو قتل  
 فاكث ولا تعلم كثرته عظم الاغيره ذلك البول ويكون البول كثيرا بحيث يحتمل ذلك الماء  
 الشغب بذلك البول وهذا معنى قوله وجوز ان يكون تغيره بالبول وانما حكم بالنجاسة من  
 علم بالظاهر مع ان الاصل الطهارة ولم يجر فيه خلافا في الفقه المشكوك في نكتهما  
 وشبهها لان الظاهر هنا استندالي في غير وهو البول في حق من يدعي الاصل

في معابد الله  
 محمد

وعلم

وعلم بالظاهر قول واحد اذا اختلف عدل بولوع كلب فانه يرحح الطاهر وهو قول العدل  
 ويجوز النجاسة قول واحد بترك الاصل لكون الظاهر مستندا اليه معين واما محل الخلاف  
 في اصل وظاهر مستند عام غير معين كقضية الشيء نحو المقترة ونظايرها وسوضح هذا الاصل  
 في مسائل الفروع في اخر الباب ان شاء الله تعالى ثم ان ظاهرا كلام المصنف انه لا فرق بين  
 ان يكون راي لما قبل البول غير متغير لم يكن رايه وهكذا اطلق المسئلة اكثر اصحابنا  
 وكذا اطلقها الشافعي رضي الله عنه في الامم وقال صاحب التتبيب نصرت في ان السا  
 بحسن فقال صاحب التتخيص هو على الخلافة ومنهم من قال صورته ان يكون رايه قبل البول  
 غير متغير ثم رايه متغيرا فان لم يكن رايه قبل البول اذ رايه وطال عمره فهو على طهارته  
 هذا كلام صاحب التتبيب وقال القائل في شرح التتخيص قال اصحابنا صورة المسلمانه  
 راي الحيوان بول في الغدير فلما انتهى الى خط الغدير فوجده متغيرا فاما اذا انتهى اليه  
 فوجده غير متغير فتغير بعد ذلك ولا يحكم بنجاسته بل يستعمله وذكر الدارمي انه  
 لو راي نجاسة حدثت في ماء فلم يتغيره فبقي عنه ثم رجع فوجده متغيرا لم ينظمه وهذا  
 الذي ذكره فيه نظرا انه اعلم قال المصنف رحمه الله وان رايه اكلت نجاسة  
 ثم وردت على ماء قليل فشربت منه ففيه ثلثه او جدها شربته لا يفتقها نجاسته  
 لها والثاني ان غابت ثم رجعت لم تحبس لانه يجوز ان يكون ردت على ما فطمها  
 فلا يحبس ما يتقاطرها به بالثقل والثاني لا يحبس كما لا يمكن الاحتراز عنها فغيب عنه وهذا  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم انما من الطوافين عبيك والطوافات الشرح هذه الاجابة  
 مذكرة مشهورة ودلائلها ذكره المصنف واصحابها عند الجمهور الوجه الثاني وهو انها ان  
 غابت وامكن ورودها على ما كثر بحيث اذا ولعت فيه طهرتها ثم رجعت فوالت لا يحبس ما  
 ولعت فيه وان ولعت قبل ان يغيبا وسعدان غابت ولم يرد ردها على الماء الموصوف  
 بحبته ودليل هذا الصحيح انها اذا غابت ثم ولعت فتدقيق طهارتها الى ما تشكك في نجاسته  
 لها فلا يحبس الى التيقن بالشك واذا لم تغب وولعت من نجاسة متيقنة ت  
 وايسر الحديث ان الله كانت نجاسة الغيم وما يستدل به القليل بالطهارة مطلقا

مطلب



من عس الاحتار عنها لا يتم فان العساها هو في الاحتار من مطلق الولوع لا من ولوع بعقبتين  
الجاسه وحكي عن المصنف انه صحح ان لا تجتنب كمال وهذا هو الاحتار عند العزالي  
في الوجيز ودليله الحديث وعموم الحاجة وعس الاحتار وقد قال الله تعالى وما جعل  
عليكم في الدين من حرج وفي تحبير هذا خرج وقد علم ان بيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليس بحضنة ما يثبت بغيرها ولم يعلل صلى الله عليه وسلم بورد ما لا يل بعد  
الاحتار وانما لعل صاحبها كما ذكره الاصحاب فقال ان ولعت قبل ان تغيب نجسته وان غابت  
فوجهان الاصح تنجسه ذكره في سلمه اشتراطا لما في زالة الجاسه والشهوة تصحيم  
ما قدمناه من الفرق بين غيبتها وعدمها وكذا في نقل الداعي عن معظم الاصحاب تصحيم  
تصوره المشكك اذا تنقنا جاسه فيها كالجاسه او ولوعها في ما يجسر او جاسه  
بدم وعينه وكما فرق في هذا كله بين ولوعها في ما ينافي عن قلبي او ما يعاين  
والله اعلم **فصرع** واما الحديث المذكور فصحيح رواه الامية الاعلام مالك الطحا  
والثاغي في مواضع وابوداود والزمذني والسنائي وغيرهم وهذا الحديث  
عمده مذهبا في طهارة سور السباع وسائر الحيوان غير الكلب والخنزير وخرج احدها  
قالنا انقله بلفظه واختلاف طرقه كنده الحاجة الى تفرقة اللفظ رواية مالك  
عن كعب بن مالك وكانت تحت ابي قتادة قالت دخل ابو قتادة فسلبت  
له وصوات فحارته فشربت منه فاصبح لها الاجنحتي شربت قالت كعبه فزاني  
انظرايه فقال ان تعجبين يا بنت اخي قلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال انها ليست بحكيم انما هي من الطوافين عليكم او الطوافات هذا لفظ روايه  
مالك وروايه الزمذني نقلها بحروفها الا ان رواية مالك او الطوافات باوروايه  
الزمذني انما هي من الطوافين والطوافات بالواو ويحذف عليكم وفي رواية  
الدارمي وابي داود عن كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة  
ثم في رواية ابي داود والطوافات وفي رواية الدارمي او الطوافات باوروايه  
ابن ماجه كعبه بنت كعب وكانت تحت بعض ولد ابي قتاده وفيها والطوافات

حقيقته

بالواو ورواه الربيع عن مالك بالاسناد وقال في كعبه وكانت تحت ابن ابي قتاده  
قتاده قال البيهقي الشك من الربيع وقال فيه او الطوافات باوقال البيهقي ورواه الربيع  
في موضع اخر عن الثاغي وقال وكانت تحت ابن ابي قتاده عن ابيه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم او شلت عاه وروى ابو داود وابن ماجه هذا الحديث ايضا من  
روايه عايشه وفيه زيادة وقالت عايشه رضي الله عنها وقد رايت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يتوضأ بفضله **قال** الزمذني حديث ابي قتاده حسن صحيح قال  
وهو احسن في الباب قال البيهقي اسناده صحيح وعليه الاحتار واما لفظه او  
الطوافات فنزوت ابو داود او كما ذكرنا ما قاله صاحب مطالع الانوار يحتمل وان  
تكون لشك في محتمل ان يكون لنفسه ويكون ذكر الصنفين من الذكور والامات وهذا  
الذي قاله محتمل والظاهر ان يكون عايشه كاجاني روايات الواو قال اهل اللغة  
الطوافون الحنم كمالا اليك وقيل هم الذين يخدمون برفق وعنايه ومعنى الحديث  
ان الطوافين من الحنم والصغار الذين سقطت في خفهم الحجاب والاستيذان في  
غير الاوقات اثنته التي ذكرها الله تعالى اما سقطت في خفهم دون غيرهم لمصوره  
ولته مدخلتهم محلا والاحرار بالاعتق فكذلك يعصفي عن امره بالحاجة وقد اشار  
الى كونه هذا المعنى ابو بكر بن العزني في كتابه الاحوذى في شرح الزمذني  
وذكر ابو سليمان الخطابي ان هذا الحديث يؤول على وجهين احدهما انه شتمها  
بخدم البيت ومن يطوف على اهله للخدمة والثاني يشتمها بمن يطوف للحاجة  
والسلب ومعناه الاجر في مواضعها كالاجر في مواضع من يطوف للحاجة والسلب  
وهذا التاويل الثاني قد يراه سياق قوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بحكيم  
والله اعلم **فصرع** سور الحيوان مهور وهو ما بقي في الاثنا بعد شتمه او اكله  
ومراد الفقهاء بقوله سور الحيوان طاهر وجنس لعابه وورطوبه منه ومذهبا  
ان سور طاهر غير مكره وكذا سور جمع الحيوانات من الخيل والبغال والحمير  
والسباع والفار والحيات وسامابصر وخير الحيوان لما كوله وغيره لما كوله

الواو ورواه الربيع عن مالك بالاسناد وقال في كعبه وكانت تحت ابن ابي قتاده



فسور الجميع وعرفه طاهر غير مكروه الا الكلب والخنزير ومنع احدهما وحكي  
صاحب الحاوي مثل مذهبنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي وان هرب  
والحسن البصري وعطاء والقاسم بن محمد رضي الله عنهم وكذا ابو حنيفة وابن ابي ليلى سور  
الهرة وذكره ابن عمر رضي الله عنهما وقال ابن المسيب وابن سيرين يغسل الانامز ولو غ  
مره وعن طاووس قال قيل سبعا وقال جمهور العلماء لا يكره لقولنا وقال ابو حنيفة  
الحيوان اربعة اقسام احدها ما كولا البقر والغنم فسوره طاهر والثاني سباع الدواب  
كالاسد والذئب فهي نجسة والثالث سباع الطير كالباري والصقر فهي طاهرة  
السور الا انه يكره استعماله وكذا الهرة الناع الغل والمارشول في سورها لا تقطع  
بطهارته ولا نجاسته ولا يجوز الوضوء به واختلف قوله في سور الفرس والردون  
والحج من منع الطهارة بسور السباع محدث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن المايلون بالفلاة وما يؤوبه من السباع والدواب  
فقال اذا كان الماقلتين لم تجسروا وهذا يدل على ان لورث السباع تأثيرا  
في نجاستها ولا نجاسة لبيته نجس فكذلك سور الكلب والخنزير اصحابنا محدث  
ابي قتادة في الهرة انها ليست نجس وهو صحيح كما سبق بيانه قال البيهقي وغيره  
من اصحابنا هذا الحديث هو عمدة المذهب والاحتجوا بروايه ابي عبد الله  
ابن محمد وابراهيم بن اسمعيل بن ابي حنيفة عن داود بن الحصين عن ابيه عن جابر  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له استوضا بما افضلت الحرم قال نعم  
فما افضلت السباع وقد هذا الحديث ضعيف لان الابراهيميين ضعيفان  
جدا عندنا هل الحديث لا يحتج بها وانما ذكرت هذا الحديث وان كان ضعيفا  
لكونه مشهورا في كتب الصحاح وربما اعتمد به بعضهم فثبت عليه ولم  
يذكره ابي حنيفة والمحققون من اصحابنا معتمدين عليه بل تقويه واعتضاد  
واعتمدوا حديث ابي قتادة وقد قال البيهقي في حديث الابراهيميين اذا ضمت  
اسانيد بعضها الي بعض اخذت قوه وما احتج اصحابنا به رواه مالك في

الموطأ عن يحيى بن عبد الرحمن بن جابر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فيهم  
عمر بن العاص بن جابر وروا حوضا فقال عمر بن العاص يا صاحب الحوض قل لي حوضك  
السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تجزئه فانما نزل على السباع وترد عليا  
وموضع الدلالة ان عمر قال نزل على السباع وترد عليا ولا تجزئه عمر ولا غيره  
من الصحابة رضي الله عنهم وهذا الاثر اسناده صحيح الي يحيى بن عبد الرحمن  
نعم مرسل منقطع فان يحيى وان كان ثقة فلم يدرك عمر بل ولد في خلافة عثمان هذا  
هو الصواب قال يحيى بن معين يحيى بن عبد الرحمن بن جابر عن عمر بن الخطاب ولا قاله  
غير ابن معين الا ان هذا المرسل له شواهد تقويه والمرسل عندنا في الاعتقاد  
اجتزأ به كما سبق بيانه في مقدمه الكتاب وهو حجة عندنا في حقيقته مطلقا فاحتج  
به عليهم واحتج اصحابنا من القاسم بانه حيوان يجوز بيعه فكان سور طاهر  
كالثالث فان قال المخالف لوجه كتم في هذه الاحاديث انها محمولة على ما  
كثير فالجواب ان الحديث عام فلا يخص لا بدليل فان قالوا هذا الخبر ورد قبل  
تحريم لحوم السباع فالجواب لوجه اجاب بها الشيخ ابو حامد وغيره احدها  
هذا غلط فلم تكن السباع في وقت حلالها وقيل هذا يدعي نسخا والاصل عدمه  
الثاني هذا فاسد فلا يسلون عن سورته وهو ما كولا اللحم فانه لا فرق بين  
السباع وغيرها الثالث لو صح هذا وكان محملا لا لم يحرم في السر على ما كان  
من الطهارات حتى يرد دليل تنجيسه وانما الجواب عما احتجوا به من الخبر  
من اوجه احدها انه تنكيد بدليل الخطاب وهم لا يقولون به الثاني للروايات  
كان عن مالك الذي نزه الدواب والسباع فثبت به وبول فيه غالبا الثالث  
ان الكلاب كانت من جملة ما يرد في التنجيس ليس بها وبيل على دخول الكلاب في ذلك  
اوجه احدها انه جازي روايته الدواب والسباع والكلاب الثاني انها من جملة  
السباع الثالث انها داخله في الدواب وامتناع اسمها على الكلب فهو قياس في  
مقابلته النص فلا يقبل ولان الكلب ورد في الشرع بتقليد تجاسسه وعلمها



سعا للتنفير منه وان الملايكه عليهم السلام لا تدخل بيتا فيه كلب وليس غريمه شرا  
 معناه ولا يضر قياسته عليه هذا ما يتعلق بسور السجده واما الهرة  
 فاستدل بها كذا في حقيقه رحمه الله لكرهه سورها حديث ابي هريره رضي الله  
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاثر من ولوغ الكلب سبعاً ومن ولوغ الهرة  
 مرة ولا تأكل من نجاستها فذكره سورها واجتمع اصحابنا حديث ابي قتاده وقد ثبت  
 كذا فيه وغير ذلك مما تقدمناه واحكامه لانه حيوان نجس فشاؤه لغير حاجه وكان  
 سورة طاهر غير كرهه كالتاء واما الجواب عن حديث ابي هريره رضي الله  
 عنه فهو ان قوله ومن ولوغ الهرة مره ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
 بل هو مدرج في الحديث من كلام ابي هريره موقوف عليه كذا قاله الحفاظ  
 وقد بين البيهقي وغيره ذلك ونقلوا دلائله وكلام الحفاظ فيه قال البيهقي  
 وروي عن ابي صالح عن ابي هريره يغسل الاثر من الهرة يغسل من الكلب وليس محفوظ  
 وعن عطاء عن ابي هريره وهو خطأ من ليلت ابن ابي سليم انما رواه ابن جريح وغيره  
 عن عطاء عن قوله قاله وروي عن ابن عمر كراهته الوضوء بفصل الهرة قال  
 الشافعي رحمه الله الهرة ليست نجس فتوضأ بفضلهما ويكفي الجهر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولا يكون في احد قال خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم حجه  
 قال اصحابنا فتحدث ابي هريره لم يكن فيه دليل لانه من ذوات الطاهر  
 بالاتفاق فان ظاهره يقتضي وجوب غسل الاثر من ولوغ الهرة ولا حرج في ذلك  
 بالاجماع قال البيهقي وزعم الطحاوي ان حديث ابي هريره صحيح وقد يعلم ان  
 الثقة من اصحابه مبينه من الحديث وجعله من قول ابي هريره واما قوله  
 لا تجنب النجاسة فتشقق باليهودي وشارب الخمر فانه لا يكره سورها والله اعلم  
 قال المصنف رحمه الله وان ورد على ما اخبره رجل نجاسته لم يقبل  
 حتى يبين بائي شي نجس لجوان ان يكون راي شعا ونع فيه فاعتقد انه نجس بذلك  
 فان بين النجاسة قبل منه كما يقبل من نجسه بالقبلة ويقبل في ذلك قول الرجل

لوجه

في رواية الطحاوي وقد تقدم في كتابنا في بيان هذا الحديث

والمرأه والحرة والعبد لان اجارهم مقبولة ويقبل قول الاعشى لانه طريقا الى العبد  
 به الجهر والحبر ولا يقبل فيه قول صبي وقاسق وكافر لان اخبارهم لا تقبل  
 الشرح اذا اخبره ثقة نجاسة ما او ثوب او طعام وغيره فان بين سبب  
 النجاسة وكان ذلك السبب يقتضي النجاسة حكم نجاسته بالخلاف لان خبره مقبول  
 وهذا من باب الخبر لمن باب الامر بالشهادة ويقبل في هذا المرأه والعبد والاعشى  
 بالخلاف لان خبرهم مقبول ولا يقبل قاسق وكافر بالخلاف ولا يجوز وصبي  
 لا يميز وفي الصبي المميز الوجهان الصحيح لا يقبل وبه قطع الجمهور كقطع به  
 المصنف ونقله البندنجي والرواي عن نصر الثاقبي لانه لا يوثق بقوله والثاني  
 يقبل لانه غير منهم وحكاية جماعات من اخرا سائتين وصاحب البيان وقطع به الحاملي  
 في المجموع والقاضي ابو الطيب وقال البغوي هو الاصح وطرده الواجبين في روايته  
 حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الصحيح المنع مطلقا اما ما حكاه في الصبي  
 وهو ميمون ثم بلغ ورواه واخبر به فيقبل على المشهور الذي قطع به الجمهور وفيه  
 خلاف ضعيف سنو صفة في موصفه حيث ذكره المصنف من كتاب التها كان  
 ان ثنا الله تعالى هكذا اذا تيسر سبب النجاسة فان لم يبين لم يقبل هكذا في نص عليه  
 الثاني في الاحكام يقال الشيخ ابو حامد نصر عليه الثاقبي رواه عثمان في  
 الجامع الكبير ثم ان الجمهور اطلقوا المسألة كما اطلقها المصنف من اطلاق الشيخ  
 ابو حامد والمأوردى وابن الصباغ والمؤيد وغيرهم وقال القاضي ابو الطيب تعليقه  
 والحاملي وغيرهما قال الثاقبي فان كان يعلم من حال المجترانه يعلم ان سور السجده  
 طاهر وان لما اذا بلغ قلبي لا نجس قيل قوله عند الاطلاق هذا لا يقبل  
 هو لانصر الثاني في كذا قطع بهذا التفصيل الذي نصر عليه جماعات من  
 اصحابنا المصنفين منهم الشيخ ابو محمد الجويني في الفروق والبغوي والرواي عنهم  
 ونقله صاحب العدة عن اصحابنا العراقيين ونقل صاحب البيان عن الشيخ ابي  
 حامد انه نقله عن نصر الثاني ولم ار الا من اصحابنا نصر كالحاكم فانه هو واذا



متفق عليه ومن اطلق المسئلة فكلامه محمول على ما ذكره الاقلام الشافعي صاحب  
 المنصب ثم كبر اصحابنا **سرع** قالوا اصحابنا اذا خبره بقول الجبر بالجاسه وجب  
 بقوله ولا يجوز الاجتهاد بالاختلاف كما لا يجتهد المقتضى اذا وجد النص وكما لا يجتهد  
 اذا جبره ثقته عن علمه بالقبلة ووقت الصلاة وغير ذلك وقول المصنف  
 فان بين الجاسه قبل منه اي لزمه قوله **سرع** قالوا اصحابنا يقبل قول الكافر  
 والفاسق في الاذن في دخول الدار وحمل المدة كما يقبل قول الصبي فيها ولا اعلم  
 في هذا خلافا ذكر اكثر اصحابنا في هذه المسئلة في باب استقبال القبلة وممن ذكره  
 هناك صاحبنا كما ذكره الفقيه في تعليقه وقال سمعنا بالحسن الماشحسي  
 يقول يقبل قول الكافر في ذلك قلت **سرع** ودليل هذا الاحتياط الصحيح ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قبل هذا الكفار **سرع** قول المصنف يقبل في ذلك قول  
 الاعتمى لان له طريقا الى العلم بما يجزى الجبر الجبر بالكا يعني يد ركة باحدى  
 الحواسل الحسن واما الخبر فهو سماع من ثقته واحدا وجماعه واعلم ان اصحابنا وغيرهم  
 من الفقهاء يطلقون لفظ العلم واليقين والمعرفة ويريدون به الاعتقاد القوي  
 كما كان علماء حقيقا اوطنا وهذا هو ما قدمناه في استعمالهم لفظ اليقين والله اعلم  
 قال المصنف رحمه الله وان كان معه اثنان فاجزه رجل ان الكلب  
 ولغ في احدها قبل قوله ولم يجتهد لان الخبر مقدم على الاحتياط ودان اجزه رجل انه  
 ولغ في هذادون ذلك وقال اخر بل ولغ في ذلك دون هذا حكم بجاسه لانه يمكن  
 صدقها بان يكون ولغ فيها في وقتين وان قال احدها ولغ في هذادون ذلك في وقت  
 معين وقال الآخر بل ولغ في ذلك دون هذا في ذلك الوقت بعينه فهما  
 كاليسنتين اذا تعارضا فان قلت انما يتفطان بسقط خبرهما وجازن الطهارة  
 بما لا يثبت بجاسه واجدتهما وان قلنا لا يتفطان اراقهما او صب احدهما  
 في الآخر ثم يقيم **سرع** اما المسئلة الاولى وفي اذا جبره ثقته بولوغ  
 الكلب في احدا لا يثبت بعينه فصورتها ان يكون له اثنان يعلم ان الكلب ولغ في احدهما

في اواخره كما سئل  
 في كماله على الفضل  
 في اوله وهو ظاهر

ولا يعلم عينه كذا في صورها الامام الشافعي رضي الله عنه في حرمه وكذا في نقله  
 عنه المحاملي في كتابه وكذا صورها الشيخ ابو حامد واخرون وهو واضح  
 فجب بقول خبره ويحكم بجاسه ذلك المعين وطهارة الآخر وهذا الاختلاف فيه  
 وجيه لا يجوز الاجتهاد واما المسئلة الثانية وفي اذا جبره ثقته بولوغه  
 في ذلك وسمعه بولوغه في ذلك فيحكم بجاسه بالاختلاف ايضا نص عليه الشافعي في  
 الايام وحرمه وانفق الاصحاب عليه لما ذكره المصنف من احتمال الطلوع في وقتين  
 ومتى يمكن متفق المجتهدين السنتين وحيا العمل بخبرها واما الثالثة وفي اذا  
 اجزه ثقته بولوغه في ذلك دون ذلك حين بدأ احب الشئ يوم الخميس مثلا فقال  
 الآخر بل ولغ في ذلك دون ذلك الوقت فقد اختلف الاصحاب فيهما  
 فقطع الصيد لاني والبعوي فانه يجتهد فيها ويستعمل ما غلب على ظنه طهارته  
 ولا يجوز اخذ احدها بغير اجتهاد لان المجتهد من اتفقا على بجاسه احدهما ولا يجوز  
 العاقولها وقطع اصحابنا العراقيون وجمهور الحنابلة بان المسئلة تنبي  
 على القولين المشهورين في اليسنتين اذا تعارضا اصحابنا يتفطان وانما يستعملان  
 وفي الاستعمال لثمة اقوال احدها بالفرعة والثاني لنفسه والثالث توقف حتى  
 يصلح المتنازعان قالوا ان قلنا يتفطان بسقط خبر الثقتين وبغيرهما على  
 اصل الطهارة فيتوضأ بايها شاء وله ان يتوضأ بهما جميعا قالوا لان تكاثرهما  
 وقصر خبرهما ولا يمكن العمل بقولهما للتعارض فسقط قالوا وان قلنا يستعملان  
 لتدحج قول الفسدة بالاختلاف وامتناعه واضح واما الفرعة فقطع الجمهور  
 بانها لا تجزى ايضا كما قطع به المصنف وحكي صاحب المنصب بضم الميم واسكان اللام  
 وجهها انه يفرغ ويتوضأ بما اقتضت الفرعة طهارته وحكي هذا الوجه صاحب  
 البيان واما رايه المحاملي في المجموع فقال ويمكن الافتراع وهو في ذلك ضعيف  
 واما الوقف فقد جزم المصنف بانه لا يجزى فانه جزم بانه على قول الاستعمال  
 بريقها وواقفه على هذا صاحبه الشافعي صاحب المظهر وهو متعقب



نثار والصحيح الذي عليه الجمهور في الوقف ممتنع صريح بالشيخ أبو حامد وصاحبه  
 القاضي أبو الطيب في تعليقه والمجمل في كتابه المجموع والتجريد والسند في صاحب  
 الشارح والخروجه من العراقيين وصاحب التتبع والجر وخرجه من الحاشيين قال  
 القاضي أبو الطيب وصاحب الشارح والتتبع وغيرهم فعل هذا يتيقن ويصل ويعد  
 الصلاة لانه يتيقن ومعه ما يحكم بطهارته ووجه جريان الوقف انه ليس هناك تاييد  
 بخلاف الفتنة والفرقة ووجه قول المصنف لا يحل الوقف القياس على من اشبه  
 عليه اثنان واجتهد في تحريمها فانه يتيقن ولا اعاده لانه معذور في  
 الارادة ولم يقولوا بالوقف فلما هنا فاما ذكره الاصحاب واختار الشيخ ابو  
 عمرو بن الصلاح انه يجتهد على جميع افعال الاستعمال لان نزل الخبر على هذا  
 القول مقبول وقد اتفقوا على نجاسة احد الاثنتين دون الاخر فيجب العمل بذلك  
 ويميز بالاجتهاد لانه طريق للتمييز في هذا الباب بخلاف البيهقي وسليمان  
 امام الحرمين طريقه اخري انفراد بها فقال اذا تعارض خبراهما وكان الحد المجزئ  
 اوثق واصدق عنده اعتمد كما اذا تعارض حصران واحد الراويين اوثق  
 قال فان سنويا فلا تعلق بخبرهما هذا كلام الامام ومقتضاه ان اذا كان  
 الخبر في احد الطرفين اكثر رجح وعلم به وقد ذكر مثله صاحب البحر وهو الصحيح  
 بل الصواب وخالف ذلك صاحب البيان فقال لا فرق بين ان يستوي  
 الخبرون وبين ان يكون احد الطرفين اكثر فالحكم واحد وهذا الذي قاله ليس بشي  
 وليس هذا من باب الشهادات التي لها نصاب لانما يتردد فيه غلبة فلا يقع فيها  
 ترجيح بزيادة العدد بل هو من باب الاخبار التي يرجح فيها بالعدد ودليله انه  
 يقبل في النجاسة قول المستغف الواحد والعبد والمرأه بخلاف خلاف  
 الشهادة ~~فاما~~ ذكره الاصحاب وحاصله اوجه ارجحها عند اكثر من انه  
 حكم بطهارته الا ان يبين في توضيحها والثاني حكم بنجاسة احدها ويجب الاجتهاد  
 وبه قطع الصيقلاني والبعوي والثالث يفرغ وهو ضعيف او غلط والرابع

يوقف حتى يبين ويصل باليتم ويعيد وهذه الواجهة اذا استوى الخبران في الثقة  
 فان رجح احدهما او زاد العدد عمل به على المذهب كما سبق والله اعلم ~~فصرح~~  
 قوله ان قلنا تستعملان هو بالامتنان بوق وكنا كل موثقتين غابتن بالمشاه  
 فوق سواما له مزج حقيقي وغيره قال الله تعالى اذهمت طائفتان منهم ان تفتشلا  
 ن ووجد من دونهم امرائين نزداد ان الله يميك السموات والارض ان تنز ولا  
 فيها عيان بحريان واثابتت هذا كثر ما لم يحسن في ذلك والله اعلم ~~فصرح~~  
 قال ثقة ولعن الكلب في هذا الاباني وقت يعينه وقال اخر كان هذا الكلب في ذلك  
 الوقت في مكان اخر فتيقن وجهان فحيان في المستظري وغيره اصحابا انه طاهر لتغاصر  
 ما سبق والثاني بخبر لان الكلاب تشبه قال صاحب المستظري وهذا الوجه  
 ليس بشي ~~فصرح~~ ادخل كلب رأسه في اناء واخرجه ولم يعلم هل وقع فيه قال  
 صاحب الحاوي وغيره ان كان فيه يابس فالما طاهر بخلاف وان كان رطبا  
 فوجهان احدهما يحكم بنجاسة الماء لان الرطوبة دليل طاهر ولو غره فصار كالحوان  
 اذا بال في ماء ثم وجدته متغيرا حكم بنجاسته بناء على هذا السبب المعين واحتمل  
 ان الباقي على طهارته لان الطهارة يقين والنجاسة شكوك فيها وتحتل كون  
 الرطوبة من لغاية وليس كمسألة بول الحيوان لان هناك يتقنا حصول  
 النجاسة وهو سبب طاهر في تغير الماء بخلاف هذا والله اعلم قال  
 المصنف رحمه الله وان اشبهت عليه ما ان طاهر وبخبر بحري فيها فغلب  
 على طهارة طهارته منها نوصاه لانه سبب من اسباب الصلوة بكر التوصل  
 اليه بالاستبدال فجاز الاجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة ~~الشرح~~  
 اذا اشبهت ما ان طاهر وبخبر فتيقن ثلثة اوجه الصحيح المنصوص الذي قطع  
 به الجمهور ونظائر عليه نصوص الثاني رحمه الله انه لا يجوز الطهارة بول  
 منها الا اذا اجتهد وغلب على طهارة طهارته بعلامه تطهر فان طه بغير علامه  
 يطهر لم تجز الطهارة به والثاني تجوز الطهارة به اذا ظن طهارته وان



لم يتركها علامة بل وقع في نفسه طهارته فان لم يطق لم يجز حكاها الخاسيون  
وصاحب البيان والثالث يجوز استعمال احدهما للاختلاف ولا ظن لان الاصل طهارته  
حكاها الخاسيون ايضا قال امام الحرمين وغيره الوجهان الاختيار ضعيفان  
والثاني بعد هذا على المذهب وهو وجوب الاجتهاد واشتراط ظهور علامة  
وسواء كان عددا الظاهر كذا او قل حتى لو اشتهر انما ظاهر بما به انما يحسه  
تجري فيها وكذلك الاطعمة والاشياء ههنا مذهبنا ومجملنا قال بعض اصحاب  
مالك ونداهي قال مثله ابو حنيفة في القبله والاطعمة والاشياء وانما الما فقال  
لا تجري الا بشرط ان يكون الظاهر اكثر من عددا بنجر وقال احمد ابو ثور المزني  
لا يجوز التحري في المياه بل يتيمم وهذا هو الصحيح عند اصحاب مالك لم يختلف  
هو لا فقال احمد لا يتيمم حتى يري الماء في احدي الروايتين وقال المزني وابو ثور  
يتيمم ويصلي ولا اعاده وان لم يرقه وقال عبد الملك الماحضون بكسر الحيم وهم  
الذين المعجمه من اصحاب مالك يتوضأ بكل واحد يصلي بعين الوضوء ولا يعيد  
الصلاة وقال محمد بن مسلمة من اصحاب مالك يتوضأ باحدهما ثم يصلي ثم يتوضأ بالآخر  
ثم يعيد الصلاة وتقول القاضي ابو الطيب عن اكثر العلماء جواز الاجتهاد في الشاي  
وقال الماحضون ومحمد بن مسلمة يصلي في كل ثوب مره واجمعوا الله على  
الاجتهاد في القبله **الحج** لا احد والمزني بانه اذا اجتهد قد يقع في الخس ولا تـ  
اشتباه طاهر بنجر فلم يجز الاجتهاد كما لو اشتهر ما دبول واما الماحضون وابن  
سلمه فقالا هو قادر على اسقاط الفرض بيقين باستعماله فله وجوب **الحج**  
اصحابنا على الطائفتين بالقياس على القبله والقياس على الاجتهاد في الاجام  
وفي تفريق التلقات وان كان قد يقع في الخطا واما الجواب **عن** الما والبول  
من اوجه احدها ان الاجتهاد يرد لما الى اصله بخلاف البول والثاني ان الاشتباه  
في المياه يكثر فذعت الحجة الى الاجتهاد فيها بخلاف الما والبول والثالث ان  
الحاق المياه بالقبله اقل وانما قول الماحضون فضعيف بل اطل لانما مره بالصلاه

نجا سه متيقنه وبالوضوء بنجر واما ابو حنيفة فاجتهد في اشتراط زياده  
عددا لما من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ادع ما  
يريك الى ما لم يركبك حديث حسن رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي  
حدث حسن صحيح قالوا فكثرة النجس تريب فوجب تركه والعدول الى ما لا  
ريب فيه وهو النيم قالوا لان الاصول مقرر على ان كثره الحرام واستواء الكلال  
والحرام يوجب تغليب حكمه في المنع كاحتيا او زوجه اخلطت باحنيه ولا نه  
استوى الطاهر والنجس فاشبه الما والبول **الحج** اصحابنا يقول الله تعالى  
فلم تجدوا ماء فتيمموا وهما واحد فلم يجز النيم وقيل اشياء على الشاي والاطعمة والقبله  
فانه يجوز الاجتهاد فيها باثباتا مع زياده عدده لخطا فان قالوا انما جاز الاجتهاد في  
الاشياء لانه اقل خطا بليل ان يعنى عن النجاسه اليسيره فيها فاجواب عن وجهين  
احدهما لان الما كمال الشاي في هذا بل يعنى عن النجاسه فيه اذ بلغ قلبي  
وكذا في دون قلبي اذ كانت نجاسه لا يدركها الطرف او مشته لا ينشأ له ناسيله  
على الاصح فيها على الثاني ان هذا الفرق لما لم يوجب فرقا بينهما اذا زاد عدد  
الظاهر لم يوجبها اذا استويا فان قالوا انما جاز الاجتهاد في الشاي لان الضرورة  
تبيحها اذا لم يجد غيرها بخلاف الما فالجواب **من** وجهين احدهما لانما  
ان الثوب النجس تاحا الصلاه فيه لعدم غيره بل يصلي عاريا ولا اعاده  
الثاني لا يجوز اعتبار الاشياء بحال الضرورة بل بحال الاختيار وفما فيه  
سواء واما الجواب **عن** الحديث وموان الرسه زالت بغلبه الظن  
بطهارته وبقيت الرجه في صحة النيم مع وجود هذا المان واما قياس  
على الاجتهاد المشبهه باحتة فاجواب **من** وجهين احدهما انه قياسا  
لان الاخت مع اجنيه او احتيايات لا يجري فيهما النجس بحال بل ان  
اخلطت الاخت بمحصورات لم يجز نكاح واحده منهن وان اخلطت بغيب  
محصورات نكح من اراد منهن وان اخلطت بغيب محصورات نكح من اراد منهن



بلاخره واذا لم يخرج من الحيض حال وقد انقضا على جريانه في الماء اذا كان الطاهر  
اكثر لم يصح الحاق احدهما بالآخر الثاني ان الاشتباه في النساء نادرا بخلاف الماء فندعت  
الحاجه الى التحري فيه دون سواه وامتناعا قاسم على اختلاف زوجته بالجناس  
فجوابه من اربعة اوجه احدها ندرة ذلك بخلاف الماء الثاني ان التحري في هذا الشيء  
اصل له فالما يرجع الى اصله وهو الطهارة فانه في الاجتهاد واذا انظرنا لاصل  
تخرجه الثالث ان في مسئلة الزوج لو زاد عدد المباح لم يخرج بخلاف  
الماء الرابع اذا تردد في موضعين احدهما في موضعين مباينين وبشبه الماء ثاب  
والقبلة اكثر فالحق به دون الزوج وامتناعا قاسم على الماء والبول فالحق  
من اوجه اخدها التحري برد الماء الى اصله وهو الطهارة بخلاف البول الثاني  
الاشتباه في المياه بكثر وتعم به البلوى بخلاف الماء والبول لعدم زياد الطاهر  
بل لذن البول ليس مما يحتمل فيه بحال ولهذا لو زاد عدده لم يحسن التحري والله  
اعلم **ف** قول المصنف نوصيه لانه سيجوز اسباب الصلاة  
التوصل اليه بالاستئذان ليجاز الاجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة الضمير  
لانه يعود الى صواب النظر الذي دل عليه قوله نوصيه به وقوله سبب  
اراد به الشرط فان الوضوء شرط للصلاة لا سبب لها فان الشرط ما يعدم  
الحكم لعدمه والسبب ما يوصل به الى الحكم فتأمل المصنف **الطلاق**  
والسبب على الشرط واحترازه عن الشك في عدد الركعات والركوع والجمود  
وعسر ذلك من اجزاء الصلاة وقوله من اسباب الصلاة اي شروطها وقد  
صرح بما ذكرناه وفي باب طهارة البدن فيما اذا اشتبه ثوبان فقال  
تحري فيها لانه شرط من شروط الصلاة وفيه احتراز عن القول بانها  
شرط ولا كمن ليس شرط في الصلاة بل في جل الحيوان والادوية  
الاجتهاد فيها اذا اشتبهت ميتة بعد كاه وقوله بكل التوصل اليه  
احتراز ما اذا شك هل نوصيه ام لا او هل غسل عصفه ام لا ومن القبلة في حق

في الصلاة والوضوء

الاعمى وقاسر المصنف على القبلة لانها مجمع على الاجتهاد فيها وقوله  
فيما اذا اجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة كلام صحيح ومراعاة الرد على من  
منع الاجتهاد كما سبق واذا ثبت جواز فقه حجب اذا لم يقدر على غيره وضاق  
وقت الصلاة وقد لا يجب بان لا يكون كذلك قد يعترض على المصنف فيما  
كان ينبغي ان يكون يقول فوجب الاجتهاد وهذا اعراض بطلان ما ذكرناه  
**ف** ادع انما كيفية الاجتهاد فقال صلح البيان قال اصحابنا العراقيون  
هو ان ينظر الى الاماين ويميز الطاهر منها بتغير لون او ريح او اضطراب  
فيه او رشا ثم يحوله او يبري اثر كل واحد الى احدهما اقرب ويحذف ذلك فاذا  
فعل ذلك غلب على ظنه نجاسة احدها لوجود بعض هذه العلامات وطهارة  
الآخر لعدمها **ف** فاما ذوق الماء فلا يجوز لاحتمال نجاسته قال العراقيون  
فقالوا اصل المحتاج الى نوع دليل فيه وجهان احدهما نعم كالمجتهدين في الاحكام  
فانك في ذلك وفي هذا البين بشي وهذا الذي كاه عن العراقيين هو كذا  
في كتبهم فكنا في نقله ايضا البغوي عن العراقيين وقد قدمنا ثلثه اوجه  
في انه يشترط العلامة ام تكفي في الظن بلا علامة ام يجوز المحجوم بلا علامة  
ولان ولا اجتهاد ولا الصحيح اشتراط العلامة كما اذا اشتبهت القبلة فانه  
لا بد من علامة بالخلاف وكذا في الفاضل والمفتي يشترط ظهور دليل  
لذلك بالخلاف قال امام الحرمين ولقد الامور المستعينة لا ينبغي على اللطائف  
والخفايا ومن لم يقنع بالظن في كونه استعماله اغنى داعي الى الفصل والظن هو مفرق  
الفاضل حسبي وصاحبه البغوي وعجزها بينه وبين القبلة بان جهة القبلة  
مشاهدة ولها علامات ظاهرة تعلم بها اذا اتقن النظر علما يقين والاولى  
لا طريق الى اليقين فيها فنبين الطاهر والله اعلم **ف** المصنف  
رحمه الله فان انقلب احدهما قبل الاجتهاد ففيه وجهان احدهما  
بالتحري في الثاني لانه ثبت الاجتهاد فيه فلم يبق فظ بالانقلاب



والثاني وهو الأصل لا يجتهدون الاجتهاد يكون بين امرين فان قلت لا يجتهد  
بما الذي يصنع فيه وجهان قال **ابو علي الطبري** يتوصاه به لان الأصل  
يتوصى به لان الأصل فيه الطهارة فلا يزال اليقين بالشك وقال القاضي  
حامد بن يثيم ولا يجوز لان حكم الأصل زال بالاستتباب بدليل انه منع من استعماله  
من غير وجه يثبت الشك **شرح** حاصل ما ذكره ثلثه اوجه اصحاب عند  
اكثر الاحتجاب لا ينبغي في الباقي بل يثبت وجلي ولا يقيد لانه ممنوع من  
استعماله غير قادر على الاجتهاد فسقط فرضه بالثبوت والثاني يتوصى به بالا  
اجتهاد والثالث يجتهد فان ظهر له نجاسته تركه ويثبت وان طهر طهارته  
تراضاه ولا اعاده على التفتين ودليل الاوجه المذكور في الكتاب  
ومن صحح الاول المصنف ولو قبله صاحبه فهو كما لو انقذت فيه الاوجه  
صحح به الشيخ ابو حامد والمجاسلي والغزالي وغيرهم واما قول  
المصنف لا يزال حكم اليقين بالشك بغير عبارة مشهورة للفقهاء فذاكثر  
المصنف وغيره منها وانكرها بعض اصحاب الاصول على الفقهاء وقال الثالث  
اذا طهر لم يبق هناك يثبت من ان اليقين لا يفتقر الى الجازم والشك لا يتردد  
وهذا الانكار فاس لان مرادهم ان حكم اليقين لا يزال بالشك لان اليقين  
يفتح بغيره مع الشك فان ذلك محال لا يقول له احد ودليل من القواعد  
وهي كون حكم اليقين لا يزال بالشك الحديث الذي ذكرناه في اول الباب  
والله اعلم وابو علي الطبري والقاضي ابو حامد تقدم بآرائهما قال  
المصنف رحمه الله وان اجتهد فيها فلم يغلب على ظنه شي اراقها اوصب  
احدهما في الاخر ويثبت فان يثبت وصلي قبل الاوراقه والصب اعاد الصلاة  
لانه يثبت ومعه طاهر يفتقر الى الشك **شرح** اذا اجتهد فلم يظهر له  
شي فليس فلهما او خلطهما ثم يثبت ويصلي ولا اعاده عليه بالا  
خلاف خلاف ما لو اراق ما يفتقر اراقته طهارته في الوقت لغير

عذر ويثبت فانه بعيد الصلاة على وجه لا يفتقر وهو معذور ولو اراق  
الماء في ملأ قبل الاجتهاد فهو كرامة الماء الذي يفتقر طهارته سقيا فان كان  
قبل الوقت فلا اعاده وان كان في الوقت فلا اعاده في اصح الوجهين  
لكنه يعصي قطعاً قال **اصحابنا** ولو اجتهد بظن طهارة اوراقه اراقها  
اراقها فهو كرامة سقيا على ما ذكرنا فانما اذا يثبت وصلي قبل الاوراقه  
فيثبت به باطل ويلزمه اعادة الصلاة لانه يثبت ومعه طاهر يفتقر هكذا  
قطع به الجمهور وهو الصحيح وفي البيان وجه اخر انه لا اعاده لانه  
ممنوع من هذين المأين فكانا كالأعدم كما لو حال بينه وبين سبع وهذا  
وان كان له وجه فالحق الاول لكن معه ما طاهر وقد ينسب اليه  
نقصه في الاجتهاد وله طريق الى اعدامه بخلاف السبع وذكر  
صاحب الحاوي في الارادة المذكورة فيها اذا لم يغلب على ظنه شي وجهين احدهما  
انما واجبه ليصح يثيمه بلا اعادة والثاني قال وموقوف لجمهور اصحابنا  
لا يجب الاوراقه لكن يثبت لانه ليس معه ما يفتقر على استعماله فجاز له  
اليثيم وتكفي منه الاعادة لان معه ما طاهر ولو كانا لو خلط الماء فليكن وجب  
خلطهما بالمخلاف والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان غلب على ظنه  
طهارة احدهما توصاه به المستحب ان يريق الاخر حتى لا يفتقر اجتهاده بعد ذلك  
الشرح هذا الذي ذكره متفق عليه وقوله توصاه به اولى منه  
الوصوه ولا يجوز العدول عنه الى اليثيم وقوله **والمسحب** ان يريق الاخر  
يعني يثبت اوراقه قبل استعمال الطاهر صحبه صاحب الحاوي وغيره وموظاهن  
نصا كما ينبغي في المختصر فانه قال اخى واراق الجبس على الغلب عنه ونوصاه  
بالطاهر وعلى اصحابنا استحباب الاوراقه ليشيئين احدهما الذي ذكره  
المصنف والثاني لئلا يغلب فيستدل الجبس او يشتبه عليه ثانيا قال  
الكافي في الامم والاصحاب فان خاف العطش من الجبس ليشريه اذا اضطر



والله اعلم قال المصنف رحمه الله فان يتقن ان الذي نوصي به  
 كان نجسا لما اصابه منه واعاد الصلاة لانه تعين له يقين الخطا  
 فهو كالحكم اذا الخطا النص المشرح هذا الذي ذكره  
 من وجوب غسل ما اصابه واعادة الصلاة هو المذهب الصحيح المشهور الذي  
 قطع به الجمهور وذكرنا الغزالي في باب القبلة فيما اذا بان الخطا في الاواني  
 فزالين كالقبلة ثم اذا غسله عن النجاسة فهل يكفي غسله واحدة  
 عن ازالة النجاسة والوصف معاينه وجهان سبق بيانهما في ارباب ما  
 يفيد الماء من الاستعمال وسندكهما مبسوطان في اخرية الوصو  
 ان شاء الله تعالى والاصح كفيه قال القاضي ابو الطيب ووافقنا ابو  
 حنيفة في هذه المسئلة وهي اعادة الصلاة اذا يتقن استعمال الحجر وهي  
 اصل يقين اصحابنا عليه ما يلزمها اذا الخطا في القبلة ومنها اذا الخطا  
 الماني رحمه الله اعلم **شرح** قول المصنف يتقن ان الذي نوصي  
 به كان نجسا كناية عن عباره اصحابنا واعلم انهم يطبقون العلم واليقين ويريدون  
 بها الظن الظاهر لا حقيقة العلم واليقين ان اليقين هو الاعتقاد  
 وذلك ليس بشرط في هذه المسئلة ونظايرها وقد قد ما في هذا الباب بيان  
 هذا حتى لو اخبرته ثقة بنجاسة الماء الذي نوصي به في حكمه حكم  
 اليقين في وجوب غسل ما اصابه واعادة الصلاة وانما يحصل بقول الثقة  
 ظن لا علم و يقين ولكنه نصن بحال العمل به ولا يجوز العلم بالاجتهاد  
 مع وجوده ويتقن الحكم المحمدي فيه اذا بان خلاف النص وان كان  
 خبر واحد وهذا الذي ذكرته من وجوب الاعادة بسبب خبر الثقة بنجاسة  
 الماء متفق عليه وممن شرح به القاضي حسين في تعليقه والله اعلم قال  
 المصنف رحمه الله وان لم يتقن ولو كان تغير اجتهاده فظن ان  
 الذي نوصي به كان نجسا قال ابو العباس يوصي بالثاني كما لو صلب

الكتاب

الى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده والمنصوص من حرمله انه لا يتوصي  
 بالثاني لانا لو قلنا يتوصي به ولم يعمل بما اصابه الماء الاول من ثيابه  
 وبدنه امرناه ان يصلي وعلى بدنه نجاسة يتقن وهذا لا يجوز وان قلنا  
 يعمل ما اصابه من الماء الاول بنقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا لا يجوز  
 بخالف القبلة فان هالك لا يودي الى الامر بالصلاة الى غير القبلة  
 ولا الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد فاذا قلنا بقولنا في العباسي نوصي  
 بالثاني وصلي ولا اعادة عليه وان قلنا بالمنصوص فانه يتيم ويصلي  
 وهل يعيد الصلاة فيثبته اوجه احدها لا يعيد لان ما معه من الماء  
 ممسوخ من استعماله بالشرع فكان وجوده كعدمه كالوئيم ومعه ملحنا  
 البه للعطش والثاني يعيد لانه يتيم ومعه ما يحكم بطهارته وثالث  
 وهو قولنا في الطيب من سلمه ان كان بقي من الاول بقيه اعاد لان معه  
 ما طاهر يتيقن وان لم يكن بقي من الاول شيء لم يعيد لانه ليس معه  
 ما طاهر يتيقن **الشرح** هذه المسئلة مقدمة لم يذكرها  
 المصنف وقد ذكرها اصحابنا فقالوا اذا غلب على طهارة احدها فقد  
 سبق انه يسبى اراقته الاخر فلو خالف لم يرقه حتى دخل وقت الصلاة  
 الثانية فهل يلزمه اعادة الاجتهاد للصلاة الثانية ينظر فان كان  
 على الطهارة الاولى لم يلزمه بالاجتلاف بل يصلي بها وان كان قد احدث  
 نظرا في من الذي ظن طهارته شيء لزمه اعادة الاجتهاد وصرح به القاضي  
 ابو الطيب في تعليقه والحاصل في كتابيه وصلح التامل وغيرهم  
 من العراقيين والقاضي حسين وصاحبا النته والتهديب  
 وغيرهم من الحنابلة ومن وافقوه على اعادة الاجتهاد في القبلة للصلاة  
 وعلى القاضي والمفتي اذا جهل في قضيه وكلم شيء ثم حضرت مرة اخرى  
 يلزمه ان يعيد الاجتهاد وفي هذه المسائل المتغير عليها وجه مشهور



على ما في الأصل  
منه

انه لا يجب عادة الاجتهاد دليله ان اصلي فحكم بمقتضى الاجتهاد الاول كما لم  
يتغير اجتهاده ويستغنى ان يجي ذاك الوجه هنا وصوابه وان لم يتغير من الذي  
ظن طهارته شي فمضى وجوب اعادته الاجتهاد في الاخر ببقاء احدها انه على  
الوجهين فما اذا انقلب احدا لا يثبت قبل الاجتهاد وهل يجتهد في الثاني وقد  
سبق وبهذا الطريق قطع المولى والثاني وهو المذهب لا بعيد الاجتهاد وجها واحدا  
وبهذا قطع الما وردى قال البغوي والراعي وغيرهم اظفرت هذه المقتضية  
فدخل وقت صلوة اخرى فاعاد الاجتهاد فان ظن طهارته الاول فلا اشكال فيتوضى  
ببقية ان كان منه بقبية ويصل وانظر طهارة الثاني فقد نقل المزي عن  
الثاني رحمه الله انه قال لا يتوضا بالثاني ولكن يصل باليتم ويعيد كل صلاة  
صلاها باليتم وكذا نقل حرملة عن الثاني رضي الله عنه انه لا يتوضى  
بالثاني فقال جمهور اصحابه الذي نقله المزي وحرملة هو المذهب وقال  
ابو العباس بن سريج هذا الذي نقله المزي لا يعرف للثاني وقد غلط المزي  
على الثاني والذي يحكي على قياس الثاني انما يتوضا بالثاني كما قبله  
واثقف جمهور اصحابنا المصنفين في الطريقتين على ان الصواب والمذهب  
ما نقله المزي وحرملة وان ما قاله ابو العباس ضعيف وضعفوا  
ضعفه المصنف وهو ظاهر قال الشيخ ابو طميد في تعليقه ابا اصحابنا اجمعون  
ما قاله ابو العباس قال وقالوا هذا من ذلات ابي العباس قال قال ابو الطيب  
ابن سلمه ما غلط المزي لان الثاني نص على هذا في حرملة قال ابو حامد  
لا يحتاج الى حرملة فان الثاني رضي الله عنه نص عليها في الام في باب  
الماء يشك فيه وقال صاحب الكاوي مذهب الثاني في ما علقه جمهور  
اصحابه انه لا يجوز استعمال بقبية الاول ولا يجوز استعمال الثاني وخالفهم ابو  
العباس وكذا قال الحامل خالف اصحابنا ابو العباس هذا وقال المذهب  
انه لا يتوضا بالثاني فهذا كلام اعلام الاصحاب وقد جزم جماعة من المصنفين

بالمنصوص

الضمان

بالمنصوص منهم القاضي حسين والمغوي واخرون ولم يرجعوا على قول ابي العباس  
لشدة ضعفه وشدة الغرابة عن الاصحاب اجمعين فمنح قول ابي العباس وليس شيء  
ولا يغتبر به قال اصحابنا فان قلنا بقول ابي العباس فمضات في  
ولا بد من ايراد الما على جميع المواضع التي ورد عليها الما الاول لئلا يكون مستقلا  
للجاسه بيقين ومن صرح بهذا القولاني وامام الحرمين وصاحب التامل  
والغزالي والرافعي واخرون قال صاحب التامل ينبغي ان يغسل ما اصابه الما  
الاول في غير مواضع الوضوء لان مواضع الوضوء يطهرها الما عن الحدث  
والنجس جميعا قال ولا يكون ذلك نقضا للاجتهاد دلالة لا تخم بطلان طهارته  
الاولى ولا صلاته بها وانما امرناه بغسل ما غلب على ظنه نجاسته كما امرناه  
باجتناب بقبية الما الاول وحكمنا نجاسته ولا يقال هو نقض للاجتهاد  
بالاجتهاد وهذا الذي قاله صاحب التامل رحمه الله من انه في اعضا الخوف  
كفيه امر الما مرة واحدة عن الحدث والنجس هو ظاهر كلام الغزالي ايضا  
وقال الرافعي لا بد من غسل مرتين مرة عن النجس ثم اخرى عن الحدث وهذا  
الذي ذكره الرافعي خلاف قول الاصحاب في حكاية مذهب ابن سريج كما ذكرناه عن  
صاحب التامل والغزالي وقد قدمنا ان العصول الذي تيقنا نجاسته بذي غلة  
مرة واحدة عن الحدث والنجس على اصح الوجهين فما اولي ادم يتيقن نجاسته  
وعلى الجملة قول ابن سريج هنا ضعيف جدا والله اعلم ولا يجب قضا الصلوة الاولى  
ولا الثاني على قول ابن سريج وامسا اذا قلت بالمنصوص فانه لا يجوز استعمال  
الما الثاني ولا بقبية الاول بل يتيم ويصل في وجوب اعادته هذه الصلوة  
التي صلاها باليتم الاوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف اصحابنا الثلاثة وهو  
انه ان كان بقى من الاول بقبية كنيسة الاعادة ولا فلا والمراد بهذه البقبية  
تجلى استنائها بان تكون كانية لطهارته او غير كانية وقد يحل استعمالها ومما صح  
القولين كما ياتي في كتاب التيمم ان شاء الله تعالى فان كانت البقبية غير كانية



طهارته وقلنا لا يجب استعمالها فهي كالغدر منه صرح به امام الحرمين واخرون  
 وهو راجح واجاب **الاصحاب** عن قول القائل الاجزاء ممنوع من استعمال هذا  
 الى قتلوا هو قاتل على استقاط الاعادة فان بينهما فهو منصرف بترك الاراقه  
 وهذا الخلاف انما هو وجوب اعاده الصلاه الثانيه التي صلاها بالنيتم فاما الاولى  
 فلا يجب اعادتها بخلاف سوا قلنا بالمنصوص او بقول ابن سريج اتفق  
 اصحابنا على هذا الداربي فانه شديدهم فقال في وجوب اعاده الصلاه ثلثه اوجه  
 احدها يجب اعادتها جميعا والثاني يجب اعاده الاولى فقط والثالث يجب اعاده  
 الثانيه فقط وهذا الذي شذبه الداربي وانقر به عن الاصحاب ضعيف او باطل  
 واظنه اشتبه عليه وكيف كان فهو خطأ لا يلتزم اليه واما اذكر مثله لا يبرح فاده  
 ليلا يغير به والله اعلم **فصرح** لو اراد من جري له تغير الاجتهاد ان لا يكرر اعاده  
 الصلاه بخلاف نفيها على المنصوص اذ الثالث في الويل في ويتم وصلي ولا  
 اعاده قطعاً لانه معذوب في الاعاده لا يكرر اراقه سوا قال امام الحرمين ولو صب  
 احدها في الآخر بترك الاراقه فيتم ويصلي بلا اعاده قال ولو صب الثاني وابقى  
 بيقته الاول يتم وصلي ولا اعاده لانه ليس معه ما يتيقن الطهاره ولا مقنونهما  
 ولو صب اليقته ونزل الثاني ففي الاعاده الوجهان المذكوران في الكتب والفرق  
 بين هذه المسله وما اذا حال بينه وبين الماء ونحوه فلا اعاده قطعاً وهذا خلافاً  
 في مسله السبع متيقن المانع ولا طريق له وهذا مقتضى ترك الاراقه والله اعلم  
**فصرح** ابو الطيب بن مسله هذا اول موضع ذكر فيه في المذهب واسمه  
 كمد بن الفضل بن مسله بن عاصم البغدادي من كبار اصحابنا ثقة على ابن سريج  
 صف كتاباً كثيره توفي في المحرم من سنة ثمان وثلثمائة رحمه الله قال  
 المصنف رحمه الله ولما تشبه عليه ما ان معه ما نكث يتيقن طهارته فوجهان  
 احدهما لا ينجري لانه يقتدر على استقاط الفرض يتيقن فلا يردى بالاجتهاد  
 كالكي في القبله والثاني ينجري لانه يجوز استقاط الفرض بالطاهر في الطاهر

سبع

مع القدره على الطاهر سيقين الا ترى انه يجوز ان يترك ما نزل من السماء ويتيقن  
 طهارته ويتوضأ بانحزور فاشبهه كاسته **الشيخ** ربح هذا الوجهان  
 مشهوران قال صاحب الحاوي وحكامها ابو اسحق المروزي في شرحهما عند  
 جمهور اصحابنا في الطريقتين جواز النجس وهو قول ابن سريج وجمهور اصحابنا المقتدرين  
 اصحابنا الوجه والوجه الاخر اخيراً راي نحو المروزي ووجه صاحب المنظر في  
 قال وهو اختيار صاحب الشامل ولو نزع في الشامل واحداً من الوجهين ولعله سمعه  
 منه او رآه في تصنيف اخر له والصحيح ما صححه الجمهور وهو جواز النجس وانفقوا  
 عليانه اذ جازت النجس في تركه واستعمال الكاهن سيقين اخيراً واجاب الاصحاب  
 عن تركه من منع الاجتهاد بالقبول على القبله باجوبه احسن ان القبله واحد فاذا  
 تدبر عليها كان طلبه لها في غيرها عتياً بخلاف الماء المهور فانه في جهات كثيره  
 الثاني ان اليقين في القبله حاصل في محل الاجتهاد بخلاف الثالث ان المنع  
 من الاجتهاد في القبله في المسله المفروضة لا يردى اليقته بخلاف الماء والثابت في  
**الشيخ** ربح ذكره الشيخ ابو محمد في الفرق عن بعض الاصحاب ان الماء مال متول  
 في الاعراض عنه تغويت ماليته مع امكانها ولا تغوت منفعه مال لوجود  
 مال اخر بخلاف القبله واستدل الاصحاب في ترجيح المذهب مع ما سبق بان  
 الصحابه رضي الله عنهم كان يسمع احدهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 مرجحاً في اخره يغسل به ولا يقيده الا اظن ولا يلزمه ان ياتي النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيسبغه منه فيحصل له العلم قطعاً واستدل من منع الاجتهاد من نص  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المحقر ولو كان في السفر معه انما يتيقن ارجحها  
 طاهر والاخر بحسب قولوا فجعل السفر شرطاً للاجتهاد لكونه ليس معه ما اخر والجاب  
 الجمهور بان السفر شرط لوجوب الاجتهاد لا لجوازه والله اعلم واما قول  
 المصنف لانه يقتدر على استقاط الفرض يتيقن فلا يردى بالاجتهاد كالمكي في القبله  
 لمزاده بالمكي من كان يتيقن وليس بينه وبين الكعبه حائل الا اصلي ولا طاركي ولا

في وجهه



طاري فاما من هو بكنه وبين الكعبه حائل اصل كالجبل فانه يجتهد بالخلاف  
وكذا في من بينه وبينها حائل طاري كالسائل الصحيح كذا في صرح به المصنف في  
باب استقبال القبلة والاصحاب وقول **الشيخ** انه يجوز ان يترك ما سئل  
من الماء الى اخره معناه انه اذا كان كحضره ما السائل الذي شاهد نزوله من السماء  
ولم يقع على نجاسة فهو يقطع بطهارته ومع هذا يجوز ان يتركه ويتوضأ من اناء  
فيه ما قليل قد غاب عنه واحتمل ولوع كلب فيه او نجاسة اخرى وكذا في لو  
كان بحضرة هرة وشبهه من المياه الكثيره جازنا الوضوء من الاواني **الشيخ** نجاسته  
وهذا لا خلاف فيه والله اعلم **فصرح** قال اصحابنا يخرج على هذا من الوجهين  
مسائل والعيارة الجامعة لها انه هل يجوز الاجتهاد مع القدرة على اليقين منها  
اذا اشته ما ان مستقل ومطلق وهي المسئلة التي ذكرها المصنف بعد هذا  
فان قلنا يلزم الاجتهاد باليقين نوصياهما والاجتهاد الشائبه واشتبه ثوبان  
ومعة ثاثة طاهريتين او معة ما يمكن غسل احدهما به فان وجبا اليقين  
لم يجتهد بل يصلي في الثالث او يغسل وان لم يوجب اليقين اجتهاد الثالث  
معة مزادان في كل واحدة فله واحداهما نجسه واشتبهت فان اوجبا اليقين  
وجب ظاهرها والاجتهاد الرابعه اشتبه لمرطاهر ولين متجسس ومعة ثاثة  
من ذلك الجنس تنقن طهارته قال الشيخ ابو حامد والمجامل في المجموع وابول البندقي  
في جواز التحري هذان الوجهان قال الموقلي لعلي الشيخ اباحامد اراد اذا كان  
مضطرا برئد شرب اللبن حتى يحب عليه طلب الطاهر كاعليه في مسئلة  
الماتلب الطاهر للطهارة قال فاما في غير حال الاضطراب فلا يمنع من الاجتهاد  
بالخلاف لانه ليس عليه من صحت حتى معة على أحد الوجهين من الاجتهاد  
للقدره على يقين وانما الغرض ان المايله هذا كلام الموقلي وذكر  
صاحب الشامل نحوه وانكر على الشيخ ابراهيمه فاصحح جواز الاجتهاد بينهما  
مطلقا من غير خلاف والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وان اشته

المزاد الوارد

ما مطلق ومستقل فوجهان احدهما لا يتحري لانه يتقدر على اسقاط العرض  
يقين ان يؤمن بكل واحد منها والثاني يتحري لانه يجوز اسقاط العرض في الطاهر  
مع القدرة على اليقين **الشيخ** هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين  
في المسئلة قبلها كما بيناه والصحيح منها جواز التحري ويتوصل بمناظر ان المطلق والثاني  
لا يجوز التحري بل يلزم منه اليقين بان يؤمن بكل واحد من علي هذا الوارد الاستحسان  
او غسل نجاسة اخرى غسل احدهما ثم بالآخر وان اتوصل على هما فهو غير جائز في  
بينته بطهوريته ولكن يعذرني ذلك لظهوره كمن صلى صلاة خمس ركعات علم  
قال **المصنف** رحمه الله وان اشته عليه ما مطلق وما ورد لمر  
يجز بل يتوصل بكل واحد منها وان اشته عليه ما وبول انقطعت راحته  
لم يتحري بل يرتقيهما ويتيمم لان ما ورد وبول الاصل لها في التطهير فيرد  
اليه بالاجتهاد **الشيخ** **الشيخ** هذا الذي ذكره في المسئلة هو المذهب الصحيح  
الذي قطع به العراقيون في كتبهم المشهورة وصحة الخراسانيون وحلوا وجها اسمه  
يجوز التحري في المسئلة وحكا المصنف في كتابه في الخلاف قال البغوي في سائر  
الخراسانيين وعلى هذا الوجه لا بد من ظهور علامه ولا يجوز فيه الوجه السابق  
في المايلين ان يكون الظن بالاعلامه قال **الخراسانيون** ومثل هذه المسئلة  
ما يلزمها اذا اشتهت لغيره بغيره لئلا نأنا وقلنا بالمذهب ان نجس او اشتبه  
خل وخر او شاه ذكاهما سلم وشاه ذكاهما مجوسي او كرميته وحكم مذكاه فالذهب  
في الجميع منع الاجتهاد وبه قطع العراقيون والخراسانيين وجه ضعيف انه يجتهد  
ولو اشتهت ثاثة مذكاه ان احداها مسوم به جاز الاجتهاد فيها بالخلاف  
كما بينوا والطعامين لانها مباحات طرا على احدهما ما نغ ذكره القاضي حسين  
وهو واضح والله اعلم وقول **الشيخ** في ذكاه بالاجتهاد وهو ينصب المال قال  
**المصنف** رحمه الله وان اشته عليه طعام طاهر وطعام نجس تحري منها لان اصلها  
على الاباحه كالمالين **الشيخ** **الشيخ** هذا الذي ذكره من التحري في الاطعمة







التي اتم فيها والاقتداء الاول وبسطل الاقتداء الثاني والوجه الثاني يصح لكل واحد  
الصلاة التي اتم فيها والاقتداء الاول وبسطل الاقتداء الثاني والوجه الثاني يصح لكل  
واحد التي اتم فيها فقط ولا يصح له اقتداء احدا ومنا قول ابن العباس بن القاسم  
صاحب النخعي لان المعتزلي يعتقد ان احدا مائة محدث فهو شاك في اهليه  
كل واحد منها للامامه فاشبه الحنثي وهذا القياس على الحنثي ضعيف والفرق  
ان صاحب الانا الذي هو الامام ينظر اهليته للامامه لاجتهاده بخلاف  
الحنثي فانه لا ينظر اهليه نفسه لامامه الرجال من طيع صاحب الانا ان يكون  
الحنثي فنظر كونه رجلا بعلامه كالبول وغيره او بميله الى الشك وجنيد يصح  
اقتداء الرجل به قطعا والوجه الثالث وهو قول ابن اسحق المروزي يصح  
لكل واحد التي اتم فيها ويصح الاقتداء الاول ان اقتصر عليه فلما اقتدى به بعد ذلك  
بالاخر بطلت احدي صلاته خلوها لا يعيبها فيلزم ما عادهما كمن نسي صلاة  
من صلاتين فاتفق ابن القاسم والمروزي علي وجوب عادة الصلاتين اذا اقتدى  
اقتدائين واخلف اذا اقتصر على اقتداء واحد فوجب الصلاه ابن القاسم والمروزي  
وافق ابن الحداد والمروزي على صحة الاقتداء الاول اذا اقتصر عليه واختلفا  
اذا اقتدى ثانيا فقال ابن الحداد يتبع الثاني بسطلان وقال المروزي  
يجب اعادة جميعها وعلى الاوجه كلها تصح لكل واحد الصلاة التي اتم فيها بخلاف  
وتشد صاحب البيان فحلي وجهها ان صلاه امام العصر في المثال المذكور  
باطله في حقه لانه لما صلى خلف امام في الصبح والظهر صار كانه اعترف  
بانها الظاهر ان يتبعن صوت المجامع وهذا جليل عجيب وعجيب من قال  
هذا وكيف يقال هذا فانه لو اعتقد نفسه مجسا كانت صلواته كلها سوا  
وهذا الوجه خطا فخرج وانما اذكر مثله للتشبيه على بطلانه لئلا يغتر  
به ثم لا يفرج عليه وما اذكره بعد هذا فنزع على المذهب قال اصحابنا  
ولو اشبهت او ان والظاهر واحد الباق في حجب تفعلاه كدام صحبه

فيما اتم فيه بالعله في الاقتداء كله خلافا لابي ثور كما سبق ولو كان الظاهر اشبه  
والبحر اشبه وصلي كل واحد صلاه فصلاته الاله صحبه بلا خلاف واقا الاقتداء  
فعليه الاوجه فعلى قول ابن الحداد وهو الاصح صلاة الصبح صحبه مجمع وصلاة  
الظهر صحبه لا امامها واقام الصبح باطله في حق الباقيين وصلاة العصر والمغرب  
صحبتان لا اماميهما باطله للمؤمنين وعلى قول ابن القاسم لا يصح الامام فيها  
وعلى قول المروزي يصح الاقتداء الاول ان اقتصر عليه فان اقتدى ثانيا بطل جميع  
ما اقتدى فيه ولو كان الظاهر ثلثه ولا يجد بحسب وصلوا كما ذكرنا فالصبح والظهر  
صحبتان في حق الجميع والعصر صحبه في حق غير امام المغرب والمغرب باطله  
في حق غير امامها هذا قول ابن الحداد وعلى قول ابن القاسم لا يصح الاقتداء مطلقا  
والمروزي يصح اقتدائين ان اقتصر عليهما ولا يطل جميع اقتدائه ولو كانت  
الاثنتان منه فان كان الظاهر واحدا والباقي بحسبه لم يصح الامام فيها بلا خلاف  
وان كان الظاهر اشبه صحبا للجميع والظهر امامها وامام الصبح وتطل  
للباقيين والعصر والمغرب والعك باطلات الا في حق اميرها ولو كان الظاهر ثلاثه  
صحبا للصبح والظهر للجميع والعصر امامها وامام في الصبح والظهر فقط وبطلت  
المغرب والعك الا لاماميهما ولو كان الظاهر اربعة صحب الصلوات كلها  
الا المغرب في حق امام العشا والا الغداة في حق غير امامها هذا الذي ذكرناه  
في الخمسة مذمبا من الحداد ولا يخفى نفع الاخيرين ولو كانت الاواني  
والمجهت ون لم يحف حكمهم وتخرج متسايلهم على ما ذكرنا وضا بطه على قول ابن الحداد  
يصح لكل واحد ما اتم فيه ومن اقتداه الاول فالاول بعد بقاء الظاهر قال  
اصحابنا ولو جلس رجلان فسمع منها صوت حدث فتناكره فهو كسله الانا بين  
تصح صلاه كل واحد في الظاهر ولا يصح اقتداه وصاحبه ولو كانوا ثلثه  
فسمع بينهم صوت تناكره فهو كسله الا في ثلثته وفيها المذاهب  
فقد ابن القاسم لا يصح اقتداء اقتدائين الحداد يصح الاقتداء الاول والمروزي يصح



الاثنا الاول ان افحص عليه والافيعيدها ولو كانا اربعاً رحمه فعل ما سن  
 في الاية حرفاً فاعلم ان الصواب المذهب الصحيح المشهور به قطع الجمهور وذكر  
 الشيخ ابو محمد الجويني والمتولي وجهاً انه لا يصح الاقتداء بها وان صح في الاية لتبشير  
 الاجتهاد في الاية دون الاشخاص في الحديث قال امام الحرمين وقد تعرض زيادة  
 في الاية المحترمة والجنس واحد فادري اجتهاداً حدهم الى طهارة انا فتوضاه واجتهدت  
 بيقينها نعين الجنس اجتهاده فتر استعمل هذا الجنس لا يقتضي به هذا الاثنا  
 ويصح انتداده بالباقيين بلا خلاف كيف كان يعني ولا عاده قال ولا ياتي هذا  
 في مسأله الحديث اذ ليس هناك اجتهاد ولا سند يدل على ما قال فان تكلف  
 متكلف وفرض فيه علامات ظنية استوي البابان فيما ذكرناه الا ان الله اعلم  
**ف** رفع ذكر الشيخ ابو حامد وصاحبه القاضي ابو الطيب والمجمل والبندي  
 وغيرهم ما مثله ذات منوع تشبه هذه التي نحن فيها وذكرها كثير من في اخر  
 صفه الوضوء قد رايت تقديمها تاسياً به ولو كان الاية ومثارة الى الخيرات فتد  
 طول المينة وغيرها من الاثبات وكان غاية القاضي حسين رحمه الله اذ ذكر  
 مسأله ذكر معها كل ما له تعلق بها وما يشبهها ونعت الخصلة قال اصحابنا  
 رحمهم الله اذا توضأ الطهر عن حدث وصلاتها ثم توضأ للعصر عن حدث وصلاتها  
 ثم يتقن انه نسي مسح الرأس او فرضاً من فروض الطهارة من احدي الطهارتين  
 ولم يعرف غيرها لانه اعادة الصلاتين لان احداهما باطله وقد جعلها فهو كمن  
 نسي صلوة من صلاتين وهذا خلاف فيه بين اصحابنا وامسا الطهارة فمن سبب  
 على تفريق الوضوء فان قلت بالقول الصحيح الجديان تفريق الوضوء جازن مسح  
 ثم غسل رجليه وتمت طهارته وان قلت بالقديم ان تفريق الوضوء يبطله استأنفت  
 الطهارة ولو توضأ للظهر عن حدث فصلاً عما ثم حضرت العصر فجاء الوضوء لم  
 يحدث وصل العصر ثم يتقن ترك مسح الرأس في احدي طهارتيه وجهها فلهذه  
 المسأله ينبغي على اصليين احداً يتقن الوضوء والاخر ان التجديد هل يرفع الحديث

في الاية المحترمة  
 والجنس واحد فادري  
 اجتهاداً حدهم الى طهارة  
 انا فتوضاه واجتهدت

ومنها خلاف فتدكر الطهارة ثم الصلاة واما الطهارة فان قلت التجديد يرفع  
 الحديث فهو الان منظم طهارة صحيحة اما الاولى واما الثانية واما بعضها من  
 الاولى وبعضها من الثانية لانه ان تركه من الثانية والاولة صحيحة والاخرى ان  
 قلت لا يجوز التفريق وان جوزه ان حصل الوضوء والميدان من الاولى والرأس والرجلان  
 من الثانية وان قلت بالمذهب الصحيح ان التجديد لا يرفع الحديث في علي التفريق  
 فان قلت لا يجوز استأنفت الطهارة وان قلت يجوز في علي انه اذا فرق هذا بحيث الي  
 فيه اخري لباقي الاعضاء وفيه وجهان احدهما لا يحتاج كل تكفيه اليه السابقة  
 فان قلنا لا يحتاج اليه حديده انبي علي ان تفريق اليه على المكسب بل يجوز ان  
 لا وفيه وجهان احدهما يجوز فان قلنا يجوز فان قلنا يجوز في علي طهارته فيمسح راسه  
 ثم يغسل رجليه وان قلت تكفيه اليه السابقة انبي علي ان من ترك لمعة من عصاة في  
 الغسل الاولى فانخلت في الثانية هل يرتفع حدثه وفيه وجهان احدهما نعم  
 فان قلنا لا يرتفع فهو كما اذا قلنا لا تكفيه اليه السابقة وان قلت يرتفع في مسأله  
 المعة فمن التجديد وجهان احدهما هو كما قلناه والثاني الحرم بانه لا يرتفع وهذه  
 الواجهة والنسائل المبني عليها سباني في باب صفه الوضوء باب ينته ان شاء الله  
 تعالى راضحة مبسوطة والحاصل للمتنوعين من هذا الخلاف انه ينبغي على طهارته  
 فيمسح راسه ثم يغسل رجليه بناء على الراجح في جميع هذه الاصول فتد حكم  
 الطهارة واما الصلاة فتجب اعادة الطهر بلا خلاف بين اصحابنا الا ما شككنا في  
 فعلها بطهارة والاضل بقاء وفاعليه وانما العصر فشيء على الطهارة فان قلنا  
 طهارته الان صحيحة بغضه صحيحة وان قلنا تجب استئنيانها او الباء عليها  
 مسح الرأس وغسل الرأس وجبا عاده العصر هكذا قاله الاصحاب وانفقوا  
 عليه وقد يقال كيف جزموا بوجوب اعادة الطهر وقد حصل الشك فيها بعد  
 الفراغ منها ومن شك في ترك سجدة من الصلاة بعد الفراغ لا شيء عليه بل صلاته  
 صحيحة على المذهب الصحيح وبه قطع المصنف وسائر العراقيين كما هو معروف في باب

الرجلين



سجدوا السهو والجواب — ان هذه المسئلة ليست كذلك والفرق من وجهين احدهما ان  
 الطهارة شرط للصلاة وشككنا هل اتي به ام لا وعلى تقدير ان لا يكون انابه لم يدخل في  
 الصلاة فشككنا هل دخل فيها ام لا والاصل عدم الدخول ولم يعارض هذا الاصل  
 شي اخر وامامه ترك السجدة فقد يتيقن فيها الدخول في الصلوة وشك بعد الفراغ  
 في انه جري بسطل ام لا والاصل عدم بسطل والظاهر مصها على الوجه الفرق  
 الثاني ان الشك في ترك السجدة وكونها يعمر به البوي فغير عنه بخلاف الطهارة  
 هنا تخبر المسئلة وقد ذكرها جماعة نافضة واحسنهم لها ذكر القاضي ابو الطيب  
 في تعليقه ولو توفى الصبح عن حدث فصلها ثم جدد للظهور ثم توفى للعصر  
 عن حدث ثم جدد للغرب ثم توفى للعتمة عن حدث ثم علم انه ترك سحائي احدي  
 الطهارات وحيث اعادته كل صلاة صلاها بطهارة عن حدث بلا خلاف في  
 التي صلاها بعد تجديده بخلاف التفصيل السابق ولو توفى عن حدث  
 وصلي الصبح ثم نسي انه توفى وصلي توفى ثانيا وصلي ثم علم انه ترك  
 سحائي احدي الطهارتين وسجدة من احدي الصلاتين ولم يعلم حكمها وطهارته  
 الآن صحيحة بلا خلاف وتلين منه اعادته الصلاة لاحتمال انه ترك المسح الطهارة  
 الاولى والسجدة من الصلاة الثانية ذكره صاحب العدة وهو واضح والله اعلم  
**ف**رع وما ذكره امام الحرمين وغيره من صلاة بغيره وهو كما يشبهها  
 افتدائنا في الحنفية وعليه وبينه خلاف وتعم به البوي والاكثر من ذكره في  
 باب صفة الامة وانما اري تقديمه موافقة للامام وسارعة الى الخير  
 لكني اذكرها مختصرة فان وصلت باب صفة الامة بسطها ان شاء الله تعالى  
**ق**ال امام الحرمين كان شيخني يذكر هذا افتدائنا في الحنفية قال ونحن  
 بنكره فاذا توفى الحنفية واقدي به شافعي فالحنفية لا تعتقد وجوب بنيه الوضوء  
 والثاني فغير يعتد بها فتشقة اوجه احداهما وهو قول الاشتا في الحق قال ونحن  
 لا يصح افتدائه نوي اولم يولاه وان نوي فلا يراها واجبه فهي كالمعدوم

فلا يصح طهارته وان كان وهو قول الفقهاء يصح وان لم يولان كل واحد واحد بموجب  
 اعتقاده والاختلاف في الفروع حجة وان كانت وهو قول الشيخ ابراهيم الاسفرائيني  
 ان نوي صحيح والا فلا تفتداه اوجه مشهورة والمختار وجه رابع سندرة مع غيره من  
 فروع المسئلة ان شاء الله تعالى في باب صفة الامة وهو انه يصح الافتدائنا بالحنفية  
 وكذا الان تحقق اختلافه بالاشترط وتوجيه هذه الوجة جارية في صلاة  
 الشافعي خلف حنف وغيره على وجه لا يراه الشافعي ويراه ذاك المصلي بان ابدل الفاتحة  
 او لم يطهر او من رجا او امراه فتدالات ذالي سحق والى حامد صلاه الشافعي  
 خلفه باطله اعتبارا باعتقاد المأموم وعند الفقهاء صحيحة اعتبارا باعتقاد  
 الامام **ق**ال البعوي ولو سلم الحنفية على خلاف مذهبه فما يصححه الشافعي  
 بان اقتصر ولم يوصى او توفى بآية قدر قلتين وتعت بنيه كما سمع لم تعبى  
 فاقتدي به شافعي فعند الفقهاء لا يصح اعتبارا باعتقاد الامام وعند الشافعي  
 حاشيت يصح اعتبارا باعتقاد المأموم **ق**ال امام ولو حدثت نفي حنفية  
 يفيد تم ولا يجد ما توفى به الحنفية ويتم الشافعي واقدي باصداها بالآخر فصلاه  
 المأموم بالحلل لان كل واحد يري بطلان صلاة صاحبه فاشبهه الرجل اذا  
 سمع منها صوت حدث تناكراه ومن هذا القبيل الما الذي يوصي به حنفية  
 هل هو مستقل وقد قد مناه في بابيه والله اعلم **ف**رع في ما يتعلق  
 بالباب لم يذكرها المصنف احداها قال القاضي حنفية في تعليقه لو كان له غنم فخلطت  
 بغيره او اخلطت رحله برجل غيره او حمامة بغيره فله النحرى وكل ذلك قال  
 البعوي لو اخلطت شاة او حمامة بشاة غيره وحمامة فله اخذ واحدة بالاجتهاد  
 فان نازعه من يده قال قول صاحب اليد وذكر الموقل والرياني في ثباته وتوبه  
 المختلطين وجهين الشايبه قال اصحابنا اذا اخلطت روجه بئسا واشبهت  
 لم ينحر له وط واحد مهتر بالاجتهاد بلا خلاف سواء كان محصورا او غير محصورات  
 لان الاصل النحرى والامتناع تحت طهارة والاجتهاد خلاف الاحتياط ولو اشبهت

في حوله الاجتهاد



أخذه من الرضاع أو النسب أو غيرها من محارمه بنوه فان كن غير محصورات كسوق  
بلد كبير فله ان يملك واحدة منهن بلا خلاف ولا يقتضي اجرتها كالو غصب شاه ود  
في بلد لا يحرم اللحم بينها لانتقارها في غيرها وان كن محصورات كقرية صغيرة  
فزوجها ان الصحيح لا يجوز نكاح واحدة منهن ولو اجترأوا ثلثي مجوز سواء اجترأوا  
ولا وهذا ان الوجهان حكاهما الامام وغيره في كتاب النكاح الثالثه اذا  
اختلفت ميته بمذكيات بلدا او بول او اني بلد فلهما كل بعض المذكيات والوضو  
بعض الاواني وهذا لا خلاف فيه والي اي حد ينبغي فيه وجهان حكاهما صاحب  
البحر احدهما الي ان يبقى واحد كالوطف لا ياكل ثمرة فاختلفت بنم كثير فانه ياكل  
لجميع الاثمرة ولا تجتث كالثاني تجوز الي ان يبقى قدر لوكات الاختلاط  
به ابتداء منع الجوار ولم ينحرح واحد من الوجهين والمختار الاول وقد جزم  
الثمة مثله فيما لو خفي عليه موضع النجاسة من ارض وحنها وموضع المسلة  
في باب طهارة البدن ان شاء الله تعالى الرابعه كل صاحب البحر عن  
القاضي حسين انه قال لو كان له دنان في أحدها دبر وفي الآخر خل واعتزف  
منها في الماء واحد ثم راي في الماء فاره ميتة لا يعلم من اتيها هي تحري في الدين  
فاذا ادى اجترأ به الي طهارة احدها ونجاسة الآخر فان كان اعتزف بمزقتين فالتد  
اذا اجترأ به الي طهارته طاهر والآخر نجس وان كان بمزقة واحدة فان ظهر  
بالاجترأ بان القارة كانت في الثاني فالاول باق على طهارته وان طهرها كانت  
في الاول فلهما نجسان الخامس اذا اشتبه الماءان فتوضأ باحدهما من غير  
اجترأ وقدنا بالذهب انه لا تجوز من غير اجترأ ديان ان الذي توضأ به  
طاهر فقد حل في الثاني في كتابه المستظهر ثم المعتمد انه لا يصح وضوءه  
في اختيار الشيخ ابي اسحق المصنف لانه متلاعب فهو كالصلي الي جهة بعيد  
اجترأ دفانه لا يصح صلاته بالاتفاق وان واقع القتل وتلاها من صلي كما  
في دخول الوقت بلا اجترأ فوافقه لا يصح صلاته قالوا واختار ابن الصباغ انه

يصح وضوءه لان المقصود اصابه الطاهر وفنه حصل قال الثاني وهذا يلزم  
عليه القتله ويكفيه ان يعتذر بانه شرع في الصلاة شاكا في شرطها فوزانه لو  
حل منا قبل بيان طهارته الذي ترضاه به فانه لا يصح صلاته بالاتفاق قال  
وتجانب عن هذا بان الطهارة في نفسها عبادة وقد شرع فيها شاكا في شرطها  
وكان متلعبا قلنا وقد قطع الغزالي في ثوابه بوجه وضوءه والمختار  
بطلان وضوءه والله اعلم فصل في تقدم في اول الباب الحديث الصحيح  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل ان الرجل تخيل ان الشئ في الصلاة فقال  
صلى الله عليه وسلم لا يصح حتى يسمع صوتا او يجرد رجا قال اصحابنا ان الله  
عليه وسلم علي ان الاصل واليقين لا ينكح حكمه بالشك وهذه قاعدة مطردة لا يخرج  
منها الا ما يلبيح لادله خاصة على تخصيصها وبعضها ان تحقق كان داخل  
فيها وساد كرها الان ان شاء الله تعالى فعلى هذه القاعدة لو كان معه سار  
او ما يعاين اخر من لبن وعسل ودهن او طنجير او ثوب او عصير او غيرها مما اصله الطهارة  
وتردد في نجاسته فلا يصح تزديده وهو باق على طهارته وسواء كان تزديده بين  
الطهارة والنجاسة مستويا او ترجح احتمال النجاسة الاعلى قول صغير حكاه في  
الخراسانيون انه اذا غلب على ظنه النجاسة حكم بها والصحيح ما سبق وذلك لوثق  
طلاق او عتق او حدث او طهارة اذ يحض زوجته وامته فله البتة على الاصل  
ولا يلزمه شئ من ذلك ما لم يستدل الظن الي شيء معين فان استدل بمسألة  
بول الحيوان في مكان كثير اذا تغيرت مسألة المقبرة المشكوك في بنيتها وثنا ب  
المتدينين باستعمال النجاسة وعنده ذلك فلهما احكام معروفة ففي بعضها يعمل  
بالظاهر بلا خلاف كمسألة بول الحيوان وشهادة شاهدين فانها تفيد الظن  
وتقدم على اصل برائة الذمة بلا خلاف وفي بعضها قولان كمسألة المقبرة وكونها  
وتنذكر المصنف في اجز باب الاثنية في ابي القمار المتدينين باستعمال النجاسة  
وجمين احدهما انها تحكم بنجاستها عملا بالظاهر والثاني بطهارتها عملا بالاصل



وهذا الثاني هو الأصح عند الأصحاب قال جماعة من الأصحاب هذا الخلاف مبني على  
الخلاف في المعنى المشكوك في بنيتها قالوا وماخذ الخلاف انه تعارض اصل وظاهر  
فأيهما ترجح فيه هذا الخلاف وبالجملة فإن من الخرافات في الخرج على هذا  
فأجروا قولين في الحكم بجائزته شاب مد من الخمر والفتاوى في شبههم  
ممنزحاً لظهوره ولا يتصور منها مسلماً كان أو كافراً وطردوا في ظن النوازع  
الذي يغلب على الظن بجائزته وأبعد بعضهم فطردوا في ثياب الصبيان وزاد  
بعضهم فقال أهل ثبت الجائز بقلبة الظن فيه قولان والراجح المختار في  
هذا كله طريقته العرفية وهي القطع بطهارة كل هذا وشبهه وقد نصرنا في  
على طهارة ثياب الصبيان في مواضع وذكر جماعة من متأخري أصحابنا الخائضين  
أن كل مثاله تعارض فيها أصل وظاهر وأصلان فيهما قولان ومن ذكر هذه  
القاعدة القاضية بحسين وصاحبه صاحب التهمة والقاضي أبو سعد لم يرد في كتابه  
الاشارة على عفا من الحكومات وهذا الإطلاق الذي ذكره ليس على ظاهره  
ولم يرد ولحققة الإطلاق فإن لنا مسائل يعمل فيها بالظن بالإخلاق كشهادة  
عديلين فإنها تنقيد الظن ويعمل بها بالاجماع ولا ينظر إلى أصله الذممة  
وكسمله بول الحيوان وأشياءها ومسائل يعمل فيها بالأصل بالإخلاق كمن ظن  
انه أحدث أو طلق أو اعتق أو صلى أربعاً ثلاثاً فإنه يعمل فيها كلها بالأصل وهو  
البقاء على طهارته وعدم الطلاق الفسق والركعة الرابعة وأشياءها بل  
الصلوة الصواب في الضابط ما حرة الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فقال  
إذا تفاوضا صلاتان أو أصل وظاهر وجه النظر في التخييل كما في تعارض الدليلين  
فإن تردد في الراجح فهو متسايل القولين وإن ترجح دليل الظاهر حكم به كخارج عدل  
بالجائز وكقول الظن به وإن ترجح دليل الأصل حكم بالإخلاق هذا كلام أبي عمرو  
وقال **إمام الحرمين** ما يتردد في طهارته وجائزته مما أصله الطهارة ثبت  
اقساماً أحدها ما يغلب على الظن طهارته فالوجه الأخذ بطهارته ولو أداك لكان

طلب يقين الطهارة فلا حرج بشرط أن لا يشتغل بالوسواس الذي يندب عنه  
ويكدر عليه وظاهر العبادات فإن المشتغل إلى ذلك خارج عن مالك السلف  
الصالحين قال **أبو الوضوء** مستدراً لها الجمل بما لا يشعده أو نقصاً له  
غيره العقل القس **المراتب** ما استوي في طهارته وجائزته التقدير  
بحوزن الأخذ بطهارته ولو نزعك الإنسان كان محتاطاً **الثالث** ما يغلب  
على الظن بجائزته ففيه قولان للشافعي أحدهما طهارته والثاني بجائزته  
**فدلت** هذا الذي أطلقه من القولين ليس على الخلاف بل هو على ما سبق تفصيله  
**ف** **سر** **ع** **علم** **أن** **الشيخ** **أبي** **محمد** **الجويني** **رحم** **الله** **كاتب** **البتصر** **في** **الوسوسة** **وهو**  
**كتاب** **نافع** **كثير** **التفائيس** **وسا** **نقل** **منه** **مقاصد** **أن** **ثنا** **الله** **تعالى** **في** **مواضعها**  
**من** **هذه** **الكتاب** **قائمين** **نكار** **الشيخ** **أبي** **محمد** **في** **كتاب** **هنا** **على** **من** **لا** **يلبس** **ثوباً**  
**حده** **يدين** **أحيان** **يفعله** **لما** **يتبع** **من** **بعض** **التياب** **وتجفيفها** **وطيها** **من** **التسا** **هل**  
**والقبا** **ها** **وهي** **رطبة** **على** **الأرض** **المجتمعة** **ومباشرتها** **لما** **يغلب** **على** **الغلب** **جائزته**  
**ولا** **يقبل** **بعد** **ذلك** **قال** **وهذه** **طريقته** **الحجورية** **الخوارج** **ابتالوا** **بالغلوة** **في** **غير**  
**موضعها** **وبالتسا** **هل** **في** **موضع** **الاختياط** **قال** **ومن** **سلكت** **لك** **فكانت** **بغير** **ص**  
**على** **أفعال** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **والصحابه** **والتابعين** **وسائر** **المسلمين**  
**فأنهم** **كانوا** **يلبسون** **التياب** **الحديدية** **قبل** **غسلها** **وحال** **التياب** **في** **ذلك** **شأن**  
**العصاة** **هم** **كلما** **في** **عصرنا** **بلا** **شك** **ثم** **قال** **أرأيت** **لو** **أمرت** **بغسلها** **أكنت** **تأمن** **في**  
**غسلها** **أن** **يصيبها** **مثل** **هذه** **الجائز** **المقومة** **فإن** **قلت** **أنا** **أغسلها** **بنفسي** **فهل**  
**سمعت** **من** **ذلك** **خبراً** **عن** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **أو** **عن** **أحد** **من** **الصحابة**  
**أنهم** **وجهوا** **على** **الإنسان** **على** **سبيل** **الحجاب** **أو** **الندب** **والأخيار** **له** **غسل** **توبه**  
**بنفسه** **احترازاً** **من** **أوهام** **الجائز** **سر** **ع** **قال** **أبو** **محمد** **في** **البتصر** **بعض** **قوم**  
**يفعلون** **أفواههم** **إذا** **أكلوا** **خبزاً** **أو** **يقولون** **الخطبة** **ندأ** **ن** **بالف** **وهي** **تبول**  
**وتروث** **في** **المداس** **أبائنا** **طوبيله** **ولا** **يكاد** **يخلو** **طحين** **ذلك** **عن** **جائزته**



قال وهذا مذهب أهل العلم والخروج عن عادة السلف فانا نعلم ان الناس في الاعتقاد  
السالفة ما زالوا يدورون بالبقر كما يفعل أهل هذا العصر وما نقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر ذوي التقوى والورع انهم رأوا  
غسل الغمر من ذلك هذا كلام الشيخ أبي محمد قال الشيخ أبو عمرو والعقده في ذلك  
ان ما في أيدي الناس من الفهم المتخمس لا بد قليل جدا بالنسبة الى الفهم السالمة  
من الجاهلية فقد اشبهته اذا اخلط فتمح قليل بخس فصح ظاهر لا يخصص ولا  
منع من ذلك بل يجوز التأول من أي موضع اراد كما لو اشبهت احته بنسب لا  
يخصص فله نكاح من شأمنه وهذا أولى الجواز وفي كلام الأستاذ أبي منصور  
البغدادى في شرحه للمفتاح اشارة الى انه وان تعين ما سقطت الروت عليه  
في حال الدياس فمعفو عنه لقدر الاحتراز عنه **ف** قال الشيخ  
أبو محمد في النسخة لو اصاب ثوبه ارجفه شي من لغاب الجبل والبالا والحجر  
وعرفها كما تفضل الله فيته قال ولاها وان كانت لا تزال تترع في الحكمة الجسه  
وتحك بافهامها فتأملها التي لا تخلص من الجاهلية فانا لا نتيقن نجاسته عرفها  
ولعابها لانها مخصوص الما الكثير وتكرع فيه كثيرا فغلبا اصل الطهارة في لعابها  
وعرفها قال ولقد نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وسائر المسلمين  
بعدهم بركون الخيل والبغال والحمير في الجهاد والحج وسائر الاسفار ولا يكاد  
يتفكر الراكب في مثل ذلك عن ان يصيبه شي من عرفها اولعابها وكانوا يصلون  
في ثيابهم التي ركعوا فيها ولم يعيدوا توبين ثوبا للركوب وثوبا للصلاة  
**ف** كسر سئل الشيخ أبو عمرو عن صلاح في فتاويه عن خروج حكمي ان الكفار  
الذين يعملونها يجعلون فيها شجر خبزير واستهز ذلك عنهم من غير تحقيق فقال  
اذا لم يتحقق فيما يده نجاسة لم تحكم بالنجاسة **و** سئل عن بقل في ارض  
نجسه اخذ البقالون وغسلوه غسلا لا يعين عليه في الظاهر هل يحكم  
بنجاسته ما يصيبه في حال رطوبته فقال اذا لم يتحقق نجاسة ما اصابه من

البقل ان احتمل انه مما ارتفع عن منبت النجس لم يحكم نجاسة ما اصابه ذلك  
لتظاها صلبين على طهارته وسئل عن الاوراق التي تغل وتنتط وهي رطبه  
على الحيطان المعموله برماذج نجس وينسخ فيها ويصيب الثوب من ذلك الما الذي  
يكت به فيها مع عموم البلوى فقال لا يحكم بنجاسته وسئل عن قذير تمح  
بقي في سفل هري وقد عمت البلوى بغير الغار في امثال ذلك فقال ما معناه  
انه لا يحكم بنجاسته ذلك لان يعلم نجاسة في هذا الجبل المعين واسما علم **ف** ر  
قال امام الحرمين وغيره في طين الشوارع الذي يغلب على الطين نجاسته فلو كان  
احدهما يحكم بنجاسته والثاني بطهارته بناء على توابع تعارض الاصل والظاهر  
قال الامام كان يفعل اذا ايتعتا نجاسته طين الشوارع فلا خلاف في العموم  
القليل الذي يلحق ثياب الطارقين فان الناس لابد لهم من الانتك في وجاههم  
فلو كلفوا الغسل لغت المشقة ولهذا عفا عن دم البراعث والبريات  
قال الامام وكان يحيى يقول القليل المعفو عنه ما لا ييب صاحبه الى كونه  
او عثره او قلده تحفظ عن الطين **ف** ر ما الميزاب الذي يظن نجاسته  
ولا يتيقن طهارته ولا نجاسته قال المتولي والرواي في هذه القولان في طين الشوارع  
وهذا الذي ذراه فيه نظر والمختار للجزم بطهارته لانه ان كان هناك نجاسته  
افسدت **ف** ر قد سبق ان الشافعي رضي الله عنه نصر على طهارته  
ثياب الصبيان في مواضع ويدل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امه  
رضي الله عنها وهي طفلة رواه البخاري وسلم وكانا يجون مأكلة الصبيان في انا واحد  
من تليخ وسائر المايعات واكل فضل تابع اكله صبي وصبيه ما لم يتيقن  
نجاسته يده فان يده محمولة على الطهارة حتى يتحقق نجاستها وقد ثبت في الصحيحين  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل مع الصبي طينا ولم تزل الصحابة والتابعون  
ومن بعدهم على ذلك من غير انكار وكذا روي الصبي وان كان يكثر منه وضع النجاسة  
في يده فهو محمول على الطهارة حتى يتيقن نجاسته **ف** ر هذا الذي ذكرناه كله فيما



علم ان اصله الطهارة وشك في عروضا نجاسته اما ما جعل اصله فقد ذكر المتولي  
 فيه ما يلحق منه بعضها ويترك بعض فقال لو كان معه الماء لم يدركه  
 لبن حيوان ساكول وغيره او راي حيوانا حيا ولم يدركه راي حيا لم يدركه  
 او راي قطع لحم وشك هل هو من اكل ام غيره او وجد نائلا ولم يدركه هل هو من  
 قاتل ام لا فلا يباح له التناول في كل هذه الصور لانه يشك في الالباح والاحل  
 عدمها هذا كلام المتولي فاما مسألة الذكاه وقطعة اللحم فاعلم ما ذكرناه انما يباح  
 بذكاه اهل الذكاه وشككنا في ذلك والاصل عدمه واما مسألة الهبات  
 والدين ونسبهما فينتفيان اجرا وما عيل الخلاف المشهور لاحكامنا في اصول الفقه  
 وكتب المذهب ان اصل الاشياء قبل ورود الشرع على الاباحه ام على التحريم ام لا حكم  
 قبل ورود الشرع وفيه ثلثه اوجه مشهوره الصحيح منها عند المحققين لا حكم  
 قبل ورود الشرع ولا يحكم على الانسان في شيء يفعل به تحريم ولا حرج ولا نسيه  
 مباحا لان الحكم بالتحرير والاباحه من احكام الشرع فكيف تدعي ذلك قبل الشرع  
 ومدعيه ما يذهب سائر اهل السنه ان الاحكام لا تثبت الا بالشرع وان العقد  
 لا يثبت شيئا فان قلنا بالتحرير فهو كما لو قال المتولي لان الاصل التحريم وان قلنا  
 بالصحيح فهو حلال حتى يتحقق سبب التحريم ويثبت منه ما ذكره المصنفان  
 واصحابنا في باب الاطعمه فيها اذا وجد نائلا لا يعرف اهو ما كول ام لا ولا  
 تستطيه العرب ولا تستحبته ولا نظيره في المستطاب والمستحب فمهل  
 يحل اكله فيه وجهان مذكوران مشهوران بناء على الاحكام على هذه القاعدة  
 التي ذكرناها ان واما مسأله قطعه اللحم فقد اطلق المتولي الحكم بتحريمها وقال  
 شيخنا القاضى حسين في تعليقه فيها تفصيلا حسنا فقال لو وجد قطع لحم  
 ملقاه وجهك حيا فان كانت ملقاة على الارض غير ملفوفة تحرقه ويحرقها  
 فالظاهر انها ميتة وقعت من طائر ونحوه فيكون حراما وان كانت في مكان  
 او خزنه ويحرقها فالظاهر انها مذكاه فتكون حلالا الا اذا كان في البلد محجوس

مع ما لا اصل له  
 في نسخة

واقطعها

واخذوا بالمثلين فلا يباح والله اعلم **ف**روع قد ذكرنا في اول هذا الفصل  
 المتعلق بالشك في الاشياء ان حكم اليقين لا ينال بالشك الا في ما يلحق بسيره  
 خرجت لادامتها على تخصيصها وبعضها اذا حقق كان داخلها وقد اخرج  
 من تلك المسائل حمله فيما سبق في هذا الفصل كسلة الطيب ونحوها وقد ذكر  
 ابو العباس بن القاضى في كتابه التحصيل ان كل من شك في شيء هل فعله  
 ام لا فهو غير فاعل في الحكم ولا يراى الحكم اليقين بالشك الا في احدى عشرة  
 مثله احدها اذا شك ما سمع الخفق هل انقضت المدة ام لا الثانية شك هل  
 سمع في الحضام السفر يحكم في الملتين باقضاء المدة الثالثة اذا احرم  
 المسافر منية الفضة خلفه لا يدري ما فر هو ام مقيم لفر يحجز القصر  
 الرابع **ع** بالحيوان في ما كثر ووجهه متغير ولم يدركه غير البول او  
 بغيره **هـ** من جسد الخامس **ح** المستحاضة المتغيرة في الغسل عند كل  
 صلاة شك في انقطاع الدم قبلها **سادس** من اصابته نجاسة شت  
 بدنه او ثوبه وجعل موضعها لم يلزمه غسله كله **السابع** شاة كافر  
 او صل عليه ام لا لا يجوز له الزخوص **الثامن** شاة كافر هل يوبى  
 الاقامه ام لا لا يجوز له الزخوص **التاسع** المستحاضة وسلس البول  
 اذا انقضت ثم شك هل يقطع حديثه ام لا فصل بطهارته لم يصح صلاته  
 العاسره يتم ثم راي شيئا لا يدري انما هو ام ما فينبطل يتممه  
 وان بان شرا بالحاديه عشره رما صيدا فخرجه ثم غاب فوجد ميتا  
 وشك هل اصابه رمية اخرى من حجر وغيره لم يحل اكله ولا يلو اسل عليه كذا  
**هـ** هذه مسائل صاحب التحصيل **الف** الففال في شجرة للتحصيل  
 قد خالفه اصحابنا في هذه المسائل كلها فالسلة الاولى والثانية في مسح الخفق  
 قال اصحابنا لم ترك فيها اليقين فتشك بل لان الاصل غسل الرجل وشترط  
 المسح بقا المدة وشككنا فيه فعملنا باصل الغسل هذا قول الفقهاء وفيه



نظر الظاهر قول أبي العباس قال **الفقهاء** وإنما المشكك الثالثه فحلها صحيح لكنه  
 ليس ترك يتيقن بشك لأن القصر يخصه بشرط فإذا لم يتحقق رجع إلى الأصل  
 وهو الإتمام قال **وأما الرابعه** فحلها صحيح لكن ليس هو ترك يتيقن بشك لأن  
 الظاهر غير البول وهذا فيه نظر والظاهر قول أبي العباس أنه ترك الأصل  
 بظاهر وقد سبقت المسئلة مستوفاه قال **وأما الخامسه** فحلها صحيح  
 لكن ليس ترك الأصل بشك بل لأن الأصل وجوب الصلاة عليها فإذا شككت  
 في انقطاع الدم فلهذا لا يغسل لم تستيقظ البراءة من الصلاة وفي هذا الذي  
 قاله الفقهاء نظر والظاهر قول أبي العباس قال **وأما السادسه** فليس ترك  
 يتيقن لأن الأصل أنه ممنوع من الصلوة إلا بطهارة عن هذه النجاسة فلم يغسل  
 الجميع هو شك في روائ معه منعه من الصلاة قال **وأما السابعة**  
 ففيها وجهان أحدهما أنه القصر لأنه شك في روائ سبب الرخصة والأصل  
 عدمه والثاني لا يجوز كما قال أبو العباس ولكن ليس ذلك ترك يتيقن بشك  
 وهذا الذي قاله الفقهاء منه نظر والظاهر قول أبي العباس قال **وأما**  
**الثامنه** فحلها صحيح ولكن ليس ترك يتيقن بشك بل الأصل الإتمام فلا يقصر  
 حتى يتيقن سبب الرخصة وفي هذا نظر والظاهر قول أبي العباس **وأما**  
**الثامنه** فحلها صحيح لكن ليس ترك يتيقن بشك لأن المستحاضه لا تغسل  
 لها الصلاة مع الحدث إلا للمضرة فإذا شككت في انقطاع الدم فقد سكت  
 عن السبب المحذور للصلاة مع الحدث ورجعت إلى الأصل وجوب الصلاة بطهارة  
 كاملة والظاهر قول أبي العباس **وأما العاشرة** فحلها صحيح لكن ليس ترك  
 يتيقن بشك وإنما بطل التيمم بروية الشراب لأنه توجه الطلب وإذا توجه  
 بطل التيمم والظاهر قول أبي العباس قال **وأما الحادية عشره** فحل  
 الصيد قولان قولان فإن قلنا لا يجزئ فليس ترك يتيقن بشك لأن الأصل  
 التحريم وقد شككنا في الإباحة قال الفقهاء فثبت أن هذه المسائل كلها

شك

مستمرة على مذهب الثماني رضي الله عنه أن اليقين لا يزال بالشك هذا كلام الفقهاء  
 والصواب في أكثرها مع أبي العباس كما ذكرنا وهو ظاهر لما علمه وقال **أما**  
**الحربين** في باب ما يقصر الوضوء استثنى صاحب النخبة مسائل مما يترك فيها اليقين  
 بالشك قال ونحن نذكر المستفاد منها ونحذف ما لا شك قال فما استثناه  
 أن الناس لو شكوا في انقضاء الوقت يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة ولم يستحبوا  
 اليقين وذكر الإمام أيضا مسلمي الخف وسيلتي شك المسافر في وصول بلده  
 وبينه الإقامة ولو بين ذلك الإمام على ذلك ولنا انقضاء العز إلى غير هذه المسائل  
 ونقل خلافا في مسلمي المناذرة دون المسح والجمعة قال الإمام بعد الفرقان المسح  
 ووقت الجمعة ليس مما يتعلق باختياره فإذا وقع فيه شك لاح تعين الرد إلى  
 الأصل وأما وصول دار الإقامة والعزم على الإقامة فتعلق بفعل الشاك  
 ومنه شلقت معرفته فإذا أحمله من نفسه فكانه لم يقع ذلك المعنى أصلا قال  
 الإمام على أن الوجه ما ذكره صاحب النخبة هذا كلام الإمام ومما لم  
 يستثنه هؤلاء الجماعة إذا نوضا ثم شك هل مسح رأسه مثلاً لا وفيه  
 وجهان الأصح صحة وضوءه ولا يقال الأصح عدم المسح ومنه لو سلم من صلاته  
 ثم شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً ففيه ثلثة أقوال عند الخراسانيين أصحها وبه  
 قطع العراقيون لا يتيقن عليه ويصلي لأنه على الصحة فإن تكلف شككف وقال  
 المسلمان داخلين في القاعدة فإنه شك هل تكلم لا والأصل عدمه وليس  
 تكلفه بشي لأن الترك عدم باق على ما كان وإنما المشكوك فيه الفعل والأصل  
 عدمه ولم يعمل بالأصل وإنما إذا سلم من صلاته فزاي عليه نجاسة وأحمل  
 حصولها في الصلاة وحدها بعد ما فلا يلزم منه إعادة الصلاة بل مضت على  
 الصحة وقد ذكر المصنف المسئلة في باب طهارة البدن فيحتمل أن يقال الأصل عدم  
 النجاسة ولا يحتاج إلى استنباطها لأنها في الأصل عدمه ويحتمل أن يقال تحققت  
 النجاسة وشكك في اعتقاد الصلاة والأصل عدمه وبها في النجاسة يحتاج



الى استثنائها والله اعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة  
 قال المصنف رحمه الله تعالى **باب الالبه كل حيوان**  
**يحس بالموت** ظهر حله بالدباغ ما عدا الكلب والخنزير لقوله صلى الله عليه  
 وسلم انما اهاب ذبغ فقد ظمروا لذن الدباغ يحفظ الصحة على الجلد ويصلحه للاشفاق  
 كالحياه ثم الحياه تدفع النجاسة عن الجلد فذلك الدباغ وانما الكلب والخنزير  
 وما تولد منها اذ من احدهما فلا يطهر جلدهما بالدباغ لان الدباغ كالحياه تنذر  
 الحيوة لا تدفع النجاسة عن الكلب والخنزير فذلك الدباغ الشحيح  
 الالبه جمع انا وجمع الالبه الاواني فالاناء مفرد وجمعيته والقباني جمع الجمع  
 فلا يستعمل في اقل من سبعه الامحارا وانما استعمال الغزالي رحمه الله وجماعه  
 من الخايعين الالبه في المفرد فليس يصح في اللغة قال الجوهر في جمع الاناء  
 البه جمع الالبه الاواني كقباني واسبقه واساق وانما الحديث المذكور في صحيح  
 رواه مسلم في صحيحه وابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم من روايه ابن  
 عباس رضي الله عنهما انما سلم فذكره في آخر كتاب الطهارة وانما ابوداود والترمذي  
 في كتاب الدباس والنسائي في الدباغ وهذا المذكور في رواية الترمذي  
 وقيلين قال الترمذي حدثت حسن صحيح واما روايه مسلم وابوداود واخرين  
 ففيها اذ ادبغ الالبه فقد ظمروا وقد جمعت طرفه واختلاف العاطفه  
 في كتاب جامع السفيه وقال طهر بفتحها وضمها والفتح افصح واشهر  
 فقد سبق بيانه في اول كتاب الطهارة وانما الالبه كلب الهمنه فجمعه  
 اهب ككلمه الهمنه والها واهب بفتحها لغتان واختلف اهل اللغة فيه فقال  
 امام اللغة والعريه ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد رحمه الله الالبه هو الجلد  
 قبل ان يذبح وكذا ذكره ابوداود السجستاني في شئته وحكاة عن النضر بن  
 سميل ولم يذكر غيره وكذا قاله الجوهر في واخرون من اهل اللغة وذكر الارمني  
 في شرح اللغات المختصر والخطابي وغيرهما انه الجلد ولم يقيده بما لم يذبح

والخنزير معروف واختلفت اهل العربية في بونه هل هي اصلية ام زائده وقد  
 اوضحه في تهذيب الاسماء واللغات وانما قول المصنف كل حيوان يحس بموته  
 حكما بعد موته بانه يحس بخل فيه الكلب والخنزير فلهذا استثناه المصنف  
 فق لا ما عدا الكلب والخنزير وقد ادعى بعضهم ان هذا الاستثناء ليس بصحيح وانه  
 لا حاجة اليه وهم وزعم ان بقوله يحس بالموت يخرج الكلب والخنزير لانه لم يحس  
 بالموت بل كان يحس قبله واستنتجنا سنده وهذا الانكار باطل وانما حصل  
 الانكار كالمكالم المصنف على غير مراده الذي ذكرته فالصواب ما قدمته  
 والله اعلم انما حكم المسئلة فكل الجلود النجسه بعد الموت تطهر بالدباغ الا  
 الكلب والخنزير وما تولد منها والمتولد من احدهما وهذا متفق عليه عندنا وسندنا  
 من اهل البيت ان شاء الله تعالى في فرع وحل المتولي والروائي وحها ان  
 حله بالميتة ليس بخمس حكاة المتولي عن حكايته ابن الفظان قال وانما امر بالدباغ  
 سبب النهومه التي في الجلد فانها نجسه فيومر بالدباغ لان النجاسة لا يغسل الثوب  
 من النجاسة وهذا الوجه في نهاية الضعف وغاية الشذوذ وفاداه اظهر  
 من ان يذكر وكيف يصح هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم اذا دبر الالبه  
 فقد طهر فان قيل ليس في الحديث ان الكلب يحس العين فيجل الطهارة فيه على  
 الطهارة من نجاسته المجاوره بالنهومه كما يقال طهر ثوبه اذا غسل من  
 النجاسة فالجواب ان هذا ناول بعيد ليس له دليل بعينه ولا حجة سنده  
 فهو مردود على قائله وتخصيصه الجلد بالطهارة دون باقي الاعضاء والاجزاء  
 دليل على تناقض قوله وقد قال امام الحرمين اتفق علما واعلم ان حله بالميتة  
 قبل الدباغ بخمس ولذا صرح بنقل الاتفاق عليه اخره والله اعلم وانما  
 الكلب والخنزير وفرع احدهما فلا يطهر جلده بالدباغ بلا خلاف لما ذكره المصنف  
 وقوله فلا يطهر جلدهما بالدباغ وفي بعض النسخ المعتمد جلدهما بالثبينة  
 وكلاهما صحيح فالثبينة تعود الى التويعين وقوله جلدهما يعود الى الانواع

الاسماء



الاية الكلب والخنزير واللذان بعدهما واما قول **كل حيوان نجس بالموت** فاحترارهما  
 لا ينجس بالموت بل يبقى طاهر واذلك خمسة انواع ذكرها الحادي المسكن والجراد  
 والجحش بعد ذكاه امه والصيدا اذا قتل الكلب او السم بسترطه والخنزير الادمي  
 على اصح القولين هذه ميتات طاهرة كلها وطلد لها فاما الجراد فلا طلد له والسمك  
 منه ما لا طلد له ومنه ما له طلد كعظيم حيتان البحر والجحش والصيد لها طلد  
 فيصرف فيه بلاد باغ جميع انواع النصارى من بيع واستعمال في يابس ورطب  
 وغير ذلك وانا الادمي فاذا قلنا بالصحيح انه لا ينجس بالموت فجلده طاهر  
 لكن لا يجوز استعمال جلده ولا شيء من اجزائه بعد الموت حرمة وكرامته اتفق  
 اصحابنا على تحريمه وصرحوا بذلك في كتبهم ونقل الامام الكاف ابو محمد علي بن  
 احمد بن سعيد بن حزم في كتابه كتاب الامعاء اجماع المسلمين على تحريم طليخه  
 الادمي واستعماله قال البخاري في الاستبصار لا يخلف القول ان دباغ  
 طيور دين ادم واستعمالها حرام منهم امام الحرمين وخلاف وان قلت بالقول  
 الضعيف ان الادمي نجس بالموت فجلده نجس وهل يطهر بالدبغ فيه وجهان  
 حكاهما امام الحرمين وابن الصباغ والغزالي وغيرهم الصحيح منها انه يطهر وهو  
 احتيا بالمصنف والجمهور لانهم قالوا كل جلد نجس بالموت طهر بالدباغ ودليله عموم  
 الحديث اياها ب د ب فقتطهر والوجه الثاني لا يطهر بالدبغ لان دباغه  
 حرام لما فيه من الامتنان قال امام الحرمين وهذا فاسد لان الدباغ لا يحرم  
 بعينه واما المحرم حصول الامتنان على اي وجه حصل واغرب الدارمي وابن  
 الصباغ فذكر اوجها انه لا ينجس دباغه والله اعلم **ف** راع في مناهج  
 العلما في جلود الميتة هي سبعة مذاهب **أ** احدها لا يطهر بالدباغ شي  
 من جلود الميتة روي عن عمر بن الخطاب وابنه وعائشه رضي الله عنهم وهو  
 اشهر الروايتين عن احمد ورواه عن مالك والمذهب الثاني يطهر  
 بالدبغ جلد ما كول اللحم دون غيره وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك

صاحب

فيهم امام الحرمين وخلاف في الدارمي  
 لا ينجس بالموت بل يبقى طاهر واذلك خمسة انواع ذكرها الحادي المسكن والجراد

وابي ثور واسحق بن راهويه **ثالث** يطهر به كل جلود الميتة الا الكلب  
 والخنزير والمتولد من احدهما وهو مذمومها وحده عن علي بن ابي طالب وابن مسعود  
 رضي الله عنهما **الرابع** يطهر به الجميع الا جلد الخنزير وهو مذمومها **الخامس** ينجسه  
 الكائنات يطهر الجميع والكلب والخنزير الا اية نظير طاهرة دون باطنه فيستعمل  
 في الياس دون الرطب ويصل عليه لآينه وهو مذموم مأكلا فيما حكاه اصحابنا  
 عنه **والسادس** يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة والكلب والخنزير طاهر او باطنا  
 قاله داود واهل الظاهر وحكاها الماوردي عن ابي يوسف **والسابع** ينجس جلود  
 الميتة بلاد باغ ويجوز استعمالها في الرطب والياس جلوده عن النضر بن راجح  
 لاحمد وموافق فيه بائيا منها قول الله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو عام في الجلد  
 وغيره وكحديث عبد الله بن عكيم قال انا انا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبل موته بشهر ان لا تشعروا من الميتة اهاب ولا عصب وهذا الحديث  
 هو عمدتهم قالوا ولانه حرم الميتة فلم يظهر شي كاللحم ولان المعني الذي نجس  
 به هو الموت وهو ملازم له لا يزول بالدبغ ولا يتغير الحكم **والسابع** احتجنا  
 بالحديثين السابقين اذا دبرغ الاهداب فقد طهر واياها ب د ب فقد طهر  
 وما صحيجان كما سبق يكانه ونجد **ب** ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ثوبه ميتة فلا اخذواها بها فذبحوه فاشفعوا  
 به قالوا رسول الله انهما ميتة قال انا حرم اكلها رواه البخاري وسلم في صحيحهما  
 من طرق اما مسلم فرواه في اخر كتاب الطهارة واما البخاري فرواه في مواضع  
 من صحيحه منها كما بان قوله في الصدقة على موالى اروج رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وفي كتاب الصيد والذبائح وغيره واما ذكرنا هذا لان بعض الابه  
 واكفاط جعله من افراد مسلم كانه خفي عليه مواضعه من البخاري واحتجوا  
 ايضا بحديث ابن عباس عن اسود بن زوح النبي صلى الله عليه وسلم قالت  
 ماتت لنا شاة فذبحنا مسكرها ثم مان لنا نبيذ فيه خبي صار شاة رواه البخاري



فكذلك رويته عايشه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يستمع  
كلود الميته اذا دبت حديث حسن رواه مالك في الموطا وابوداود والبيهقي  
واخرون بأسانيد حسنة ابوداود وابن ماجه في اللباس والبيهقي في الزايج وحديث  
ابن عباس رضي الله عنهما قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يوصي من سقاه فقتل  
له انه ميتة فقال دباغه يد من حبسته او حبسه او حبسه رواه الحاكم ابو عبد الله  
في المستدرک علی الصحیحین وقال حديث صحيح ورواه البيهقي وقال هذا حديث  
صحيح ويحدثه جوف بن تميم الجهم بن قتادة عن سلمة بن الخطاب بالكا الممله  
ويشتمع ابنا الموحدة المشددة وكسها رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
في غزوة بؤك دعا بآمر من عند امرأة قالت ما عذبي الا في قربة لي ميتة  
قال البيهقي دبت عنها قالت سلق لوفان دباغها ذكاتها رواه ابوداود والبيهقي  
باسانيد صحيح الا ان جوفنا اختلفوا فيه فقال احمد بن حنبل هو مجهول وقال علي  
بن المديني هو معروف وفي المسند احاديث كثيرة وفيما ذكرنا كفايه ولانه جلد  
ظاهر طرائف عليه كجاسه فجاز ان يطهر كجلد المذكا اذا تمسح واما الجواب  
عن احتجاجهم بالآية فهو بانها عامه خصتها الله واما حديث عبد الله بن عكيم  
فرواه ابوداود والترمذي والبيهقي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن  
قال وسعدنا احمد بن الحسن يقول كان احمد بن حنبل يذهب الى حديث ابن عكيم  
في هذا القول قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا احرا لاس قال ثم ترك احمد بن حنبل  
هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روي بعضهم عن ابن عكيم عن ابي اسحاق من  
جهنم هذا كلام الترمذي وقد روي بهذا الحديث قبل موته بشهر وروي بشهرين  
وروي اربعين يوما قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار واخرون  
من الآيه الحفاظ هذا الحديث مرسل وابن عكيم ليس بصحابي وقال الخطابي  
منه عامة العلماء الدباغ وهو هذا الحديث لان ابن عكيم لم يلق  
النبي صلى الله عليه وسلم انا هو كفايه عن كتاب اناهم وعلوه ايضا باليه مضطرب

ورواه ابو عبد الله في الموطا والبيهقي في الزايج وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يوصي من سقاه فقتل له انه ميتة فقال دباغه يد من حبسته او حبسه او حبسه رواه الحاكم ابو عبد الله في المستدرک علی الصحیحین وقال حديث صحيح ورواه البيهقي وقال هذا حديث صحيح ويحدثه جوف بن تميم الجهم بن قتادة عن سلمة بن الخطاب بالكا الممله ويشتمع ابنا الموحدة المشددة وكسها رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بؤك دعا بآمر من عند امرأة قالت ما عذبي الا في قربة لي ميتة قال البيهقي دبت عنها قالت سلق لوفان دباغها ذكاتها رواه ابوداود والبيهقي باسانيد صحيح الا ان جوفنا اختلفوا فيه فقال احمد بن حنبل هو مجهول وقال علي بن المديني هو معروف وفي المسند احاديث كثيرة وفيما ذكرنا كفايه ولانه جلد ظاهر طرائف عليه كجاسه فجاز ان يطهر كجلد المذكا اذا تمسح واما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو بانها عامه خصتها الله واما حديث عبد الله بن عكيم فرواه ابوداود والترمذي والبيهقي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن قال وسعدنا احمد بن الحسن يقول كان احمد بن حنبل يذهب الى حديث ابن عكيم في هذا القول قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا احرا لاس قال ثم ترك احمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روي بعضهم عن ابن عكيم عن ابي اسحاق من جهنم هذا كلام الترمذي وقد روي بهذا الحديث قبل موته بشهر وروي بشهرين وروي اربعين يوما قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار واخرون من الآيه الحفاظ هذا الحديث مرسل وابن عكيم ليس بصحابي وقال الخطابي منه عامة العلماء الدباغ وهو هذا الحديث لان ابن عكيم لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم انا هو كفايه عن كتاب اناهم وعلوه ايضا باليه مضطرب

وعن شيخه مجهولين لم تثبت صحبتهم اذا عرف هذا فالجواب عنه من  
خمسة اوجه احدها ما تقدمناه عن الحفاظ انه حديث مرسل الثاني انه  
مضطرب كما سبق وكما نقله الترمذي وعن احمد ولا يفتح في هذين الجوابين  
قول الترمذي انه حديث حسن لانه قاله عن اجتهاده وقد بين هو وغيره وجه  
ضعفه كما سبق الثالث انه كتاب واجاز انما ناع كاصح است داود الترمذي رواه  
وسالته من الاضطراب في اقوي واولي السرايع انه عام في النبي واجاز انما خصه  
للنبي بما قبل الدباغ فخصه مصرجه بحوان الاشناع بعد الدباغ والخاص مقدم  
العام ان الالهة بالجلد قبل دباغه ولا يسمى عبده اها بالكا قدماه عن  
احمد بن محمد والنضر بن شميل وابي داود السجستاني والحوصري  
وعنه هم فلا يعارض بين الحديثين بل الدباغ نضجها فان قالوا اخرنا متاخر فقدم  
فالجواب من اوجه احدها لانه ناع على اجاز انما مطلقه يجوز ان  
يكون بعضها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بدون شهرين وشهر الثاني  
انه روي قبل موته بشهر وروي شهرين وشهر الثاني وروي اربعين  
يوما كما سبق وكثير من الروايات ليس فيها تاريخ وكذا هو في رواية ابي داود  
والترمذي وغيرهما فحصل فيه نزاع اضطراب فلم يبق تاريخ يعتد الثالث  
لوسلم ناع لم يكن فيه دليل لانه عام واجاز انما خاصه والخاص مقدم على العام  
سواء تقدم او تاخر كما هو معروف عن الجاهل من اهل اصول الفقه واما  
الجواب عن قياسهم على اللحم فمن وجهين احدهما انه قياس في مقابلة نصوص  
فلا يلتفت اليه والثاني ان الدباغ في اللحم لا يتاخر وليس فيه مصلحة له  
بل محققة بخلاف الجلد فانه ينظفه ويبيضه ويصلبه ويهدى من الجوابين  
بحا ب عن قولهم العله في التمسح الموت وهو قائم والله اعلم واما  
الاوراعي ومن وافقه فاحتج لهم بما روي ابو الميج عامر بن اسامة عن ابيه رضي الله  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزع جلود السباع رواه ابوداود والترمذي

عنه

في نسخة

شهر



والنباي وغيرهم اسان صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک وقال حدث صحيح  
رواه الترمذي وغيره بنى عن جلود السباع ان تغيرت شئ قالوا فلو كانت  
تظهر الدباغ لم يمتنع عن افتراشها مطلقا وحديث سلمة بن الجهم الذي قد ساءه دباغ  
الاديم ذكاته قالوا ودكوه ما لا يוכל لا تظهره قالوا ولانه حيوان لا يוכל فلم يظهر  
حده بالدباغ كالكلب واخرج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم اما اهاب دبغ فقد  
طهر ونحدث اذا دبغ اهاب فقد طهر وهما صحيحان كما سبق وهما  
تمامان لكل جلد ونحدث عايشه امير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استع  
جلود الميتة اذا دبغت وهو حديث حسن كما سبق ونحدث ابن عباس الذي  
ذكرناه عن المستدرک وغير ذلك من الاحاديث العامة فهي على عمومها  
الاما اجما على تخصيصه وهما الكلب والحزير فان قالوا جلد ما لا يוכל  
لا يسمى اهابا كما حكاه عنهم الخطابي فالجواب **ان** هذا خلاف لغة العرب  
قال الامام ابو منصور الاذهرى جعلت العرب جلدا لان اهابا  
وانشد فيه قول عنده فتجكت بالرمح الاصم اهابه  
اراد جلدا لفته في الحرب فاستظم جلده بنان رمحه وانشد الخطابي وغيره فيه  
ايانا كثيرة منها قوله ذي الرمة

لا يخرج من الايبال باينه حتى تكاد تغري عنها الاهب  
وعني عايشه رضي الله عنها في وصفها اثنا رضي الله عنها قالت وحقن الدماء  
في اهبيكا تزيد دما الناس وهذا مشهور لا يخجل الى الاطالة فيه ولانه  
جلد حيوان طاهر فاشبه المأكول واما الجواب عن حديثهم الاول  
من وجهين احسنهما واصحهما ولم يذكر البيهقي واخرون غيره ان النبي عن افترش  
جلود السباع اما كان يكونها لا يزال عنها الشعر في العادة لانها اما تقتصد  
للسفر كجلد العفد والنمرا فاذا دبغت في الشرجح فانه لا يظهر بالدباغ  
على المنهيب الصحيح فلما نبى عنها الثاني ان النبي محمول على ما قبل الدباغ

اول  
في صفاتها

كن الجاب بعض اصحابنا وهو ضعيف اذ لا معنى لتخصيص السباع حينئذ  
بل كل الجلود في ذلك سواء وقد جاب عن هذا الاعتراض بانها خصت بالنكر  
لانها كانت تستعمل قبل الدباغ غالب او كثيرا والجواب **عن** حديث سلمه ان  
المراد ان دباغ الاردم مطهر له ومبيح لاستعماله كالذكاه واما قياسهم  
على الكلب فجوابه انه نجس حيا نه فلا ينزى به الدباغ على الحياة والله اعلم  
واما ابو حنيفة في قوله يظهر بالدباغ الكلب وداود في قوله والحزير سر  
فاخرج لهما بعموم الاحاديث السابقة وبالقيا س على الحمار وغيره واخرج  
اصحابنا باحاديث لا دلالة فيها فنزكها لاني التزمت في خطبة الكتاب الاعراض  
عن الدلائل الواهية واحتجوا بان الحياة اقوى من الدباغ بدليل انها سبب لطهارة  
الجلد والدباغ اما يظهر الجلد فاذا كانت الحياة لا تظهر الكلب والحزير في الدباغ  
اول ولان الجاسه انا نزل بالمعالجة اذا كانت طارئة كتوب نجس اما اذا  
كانت لازمة للعين فلا كالعذرة والروث فكذا الكلب واما احتجاجهم بالاحاديث  
فاجاب اصحابنا بانها عامة مخصوصة بعين الكلب والحزير لما ذكرناه وجواب  
الحزير حقيقته انا انفقنا نحن وانتم على اخراج الحزير من العموم والكلب  
معناه واما قياسهم على الحمار فالفرق انه ظاهرة في الحياة فزده الدباغ الى اصله  
والله اعلم وامامنا الكدوم وافقه فاحتجوا في طهارة طاهره دون باطنه  
بان الدباغ انا يورث في الطاهر واخرج اصحابنا بعموم الاحاديث السابقة  
لحديث اذا دبغ اهاب فقد طهر وغيره فهي عامة في طهاره الطاهر والباطن  
ونحدث سودة المتقدم قالت ماتت ثاشة قد بغت مسكها وهو  
جلدها فلما زلنا بنيد فيه حتى صار ثاشا حديث صحيح كما سبق وهو صحيح  
في المسئلة فانه يستعمل في ثايغ وهم لا يجيزونه وان كانوا يجيزون شرب  
الماصة لان المالك ليس نجس عندهم الا بالثقب قال اصحابنا وانما طهر طاهره  
طهر باطنه كالذكاه واما الجواب **عن** قولهم انما يورث الدباغ في الطاهر



فمن وجهين احدهما لا نسلم بل يؤثر في المباحث ايضا باثنا عشر الف فضلات وينتشف  
 رطوبتها المعقنة كذا في الظاهر والثاني ان ما ذكره مخالف للنصوص الصحيحة  
 الصريحة فلا يلتفت اليه والله اعلم وامتن الزهري فاحتج بروايه جازية في  
 حديث ابن عباس هلا احدثتم اهلها فانفعتم به وتريد كسر الدباغ واخرج  
 اصحابنا بالاحاديث الصحيحة السابقة واثنا عشر الرواية فطلقت محموله  
 على الروايات الصحيحة المشهورات والله اعلم وذكر اقسام  
 الحرمين في النهاية مناهب السلف بخوما سبق ثم قال ولا يشتد على النبي  
 غير مذهب الشافعي فمن قال يؤثر الدباغ في الماء كولا خاصة تغلظوا  
 بخصوص السبب في شاه يمونه وليس في ذلك صحيح فان اللفظ عام  
 مستقل بالاقادة والتوحيد لم يطرده مذهب في التحسين عملا بالعموم  
 ولا يظهر فرق بين الكلب والحزير واثنا عشر في فانه نظر الى امره الشيع  
 من استعمال الاشياء الحادة كالقرظ وغاص على فهم المعنى وهو ان سيبجاسه  
 اكله بالموت انها باقتطاع الحياه عنها شتر من التغير وقد بطل حمل اللفظ  
 على خصوص السبب واستنع التعميم لما ذكرنا في حله الحزير واثنا عشر الدباغ  
 الي معنى يما هي به المدبوع الحيوان في حال الحياه فان الحياه دابة  
 للعفن والموت جالب له فالدباغ بمرده الي مضاهاه الحياه في السلامة  
 من التغير فانظم بذلك اعتبار المدبوع بالحى فقال كل ما كان في الحياه طاهرا  
 عاد حله بالدباغ طاهرا ما كان نجسا لا يطهر ثم ثبت عندنا سبه  
 الكلب من نجاسة لعابه والله اعلم قال المصنف رحمه الله ويجوز  
 الدباغ كل ما ينتشف فضول الجلد وبطيشه ويمنع من زواله فساد عليه  
 كالشيت والقرظ وغير ذلك لما فعل عمله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس  
 في الماء والقرظ ما يطهره فنص على القرظ لانه يصلح الجلد وبطيشه فوجبان  
 يجوز بكل ما عمل عمله الشيت شرح هذا الحديث حديث حسن رواه

في قوله  
 لا يطهر  
 ثم ثبت  
 عندنا

الامامان الحافظان ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني وابو بكر احمد بن الحسين  
 ابن علي السبكي في سنتهما من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم بشاة ميتة فقال هلا انتفعت بهاها قالوا يا رسول الله انها  
 ميتة قال لا يحرم اكلها اوليس في الماء والقرظ ما يطهرها ورواه ابو داود والنسائي  
 في سنتهما بعناه عن يمينه رضي الله عنهما قالت من علي النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجال يجررون شاه لهم مثل الحمار فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لو اخذتم  
 اهابها قالوا انها ميتة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهرها الماء والقرظ  
 فكذلك جاءت روايات الحديث يطهرها بالتائيت ووقع المذهب يطهره في  
 وهو تحريف وان كان معناه صحيفا والقرظ بالظا لا بالصاد وهذا وان كان  
 واضحا فلا يضر التبيين عليه فانه يوجد في كثير من كتب الفقه مصحفا والقرظ  
 ورق شجر السلم بفتح السين واللام ومثله ايم مفروق اي ممدوع بالقرظ  
 قالوا والقرظ يثبت سواحي نهامه واثنا عشر فضبطناه في المذهب  
 بالثالث المثلثة ووقعت هذه اللفظة في كلام الشافعي فقال لا زكري هو الثابت  
 بالالموصد وهو من الجواهر التي جعلها الله تعالى في الارض يدبغ به بيته  
 الزاج قال والسماح فيه الشيت يعني بالموجده وقد صحفه بعضهم فقال الشيت  
 يعني بالمثلثة قال والثلث بالمثلثة شجر من الطعم لا دري ايد بغيره ام لا هذا  
 كلام الزهري وتابعه عليه صاحب الكامل والبحر وذكره الامام ابو الفرج  
 بالدارمي بالمثلثة وفي صحاح الجوهرى الشيت بالمثلثة شيت طيب الراحه من  
 الطعم يدبغ به وفي تخليق الشيخ ابي حامد قال اصحابنا يعني بالمثلثة قال  
 وقاله الشافعي رضي الله عنه بالموصد قال وقد قيل للامان وايها كان فالدباغ  
 به جائز وصح القاضى ابو الطيب في تعليقه واخرون بانه يجوز بالشيت  
 والثلث جميعا وهذا الخلاف واعلم انه ليس للثب ولا للثب ذكره  
 حديث الدباغ واما موصد كلام الامام الشافعي رضي الله عنه فانه قال رحمه الله



والدباغ ما كانت العرب تدبغ به وهو الثب والقرظ وهذا هو الصواب وقد  
قال صاحب الكاوي وغيره جاني الحديث النص على الثب والقرظ وكذلك نقله  
الشيخ ابو حامد عن اصحاب فانه قال في تعليقه الذي وردت به السنه ثم  
ذكر حديث ميمونه الذي قد منته وقال هذا هو الذي اعرفه مرويا قال واصحابنا  
يرون يطهر الثب والقرظ وهذا ليس بشي واعلم ان الدباغ لا يجتنس  
بالثب والقرظ بل بجوز كمالهما كقصور الدمان والعفص وغير ذلك مما في معناه  
قال القاضي ابو الطيب في تعليقه بجوز الدباغ بكل شي مقام القرظ من العفص  
وقصور الدمان وغيرها اذا نظفت الفضول واستخرجها من باطن الجلد وحفظه  
من ان يسرع اليه الفاد قال والمراجع في ذلك الى اهل الصنعة هذا هو المذهب  
وهو الذي يرض عليه الشافعي كما قد منته وبه قطع المصنف والجمهور في جميع  
الطرق وذكر بعض العراقيين فيه تولى احداهما هذا وان لا يتجوز  
بغير الثب والقرظ كما يجتنس ولوع الكلب بالتراب على احد القولين وقد  
حل الدافعي وجها ايضا في اختصاصه بالثب والقرظ وحكاها الماوردي عن  
اهل الظاهر وهو غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلق الدباغ وكانت العرب  
تدبغ بانواع مختلفة فوجب جوازها بكل ما حصل به مقصود الدباغ والفرق  
بينه وبين ولوع الكلب ان الدباغ حاله فحصل ما يحصل به الاحالة والولوع  
ازالة نجاسة دخلها التقيد فاحتفت بالتراب كالسهم ولا تقرب على هذا  
الوجه واما التقرب على المذهب وهو جواز الدبغ بكل ما حصل به مقصوده  
قال اصحابنا في الطريقتين ولا يحصل بشي من الجلود ويرض عليه الشافعي  
رضي الله عنه وفي وجهه ثبوت جواز حكاها الدافعي وهو مذهب ابي حنيفة واما  
التراب فالمذهب الصحيح انه لا يحصل الدباغ به ويصر عليه الشافعي وقطع  
به الجمهور ممن قطع به الشيخ ابو حامد والمجمل في كتابيه فانما القبح  
سليم بن ايوب الرازي في كتابه واما القبح سليمان بن ايوب الرازي  
في كتابه روس الشايل والفاضي حنين والقرطبي وابن الصباغ واما ما

قام

الحرمين والبغوي والمؤلي وخلافتهم اخرون من العراقيين والخراسانيين وفيه  
وجه شاذ لا يحصل حكاها ابو العباس الجرجاني في التخرير ووجهه وقال ابو  
الطيب في تعليقه قال ابو علي الطبري في الانصاح نصرت في ان الدباغ لا يحصل  
بالتراب والرماد قال القاضي ولما رلتا في في هذا نصا والمرجع في ذلك الى  
اهل الصنعة فان كان للتراب والرماد هذا الفعل حصل الدباغ بها واما الملح  
فقد نقل ابو علي الطبري في الانصاح ان الشافعي رحمه الله نصرت انه لا يحصل  
به الدباغ وبه قطع صاحب هذه التامل وقطع امام الحرمين بالحصول في  
لودبغه بعين نجسه كذرق الحام وغيره او من ينس لغير طائفة نجاسة او  
دبغه بما يجس هل يحصل به الدباغ فيه وجهان مشهوران في الطريقتين اصحابنا  
عند اصحاب الحصول وبه قطع ابن الصباغ والبغوي لان الغرض نظيف  
الجلد وانه الفصول وهذا حاصل بالجس كالظاهر والثاني لا يحصل لان الجس  
لا يصلح للتطهير فان قلنا بالاصح وجب غسله بعد حصول الدباغ للاختلاف  
ويكون نجسا بالمجاورة بخلاف ما لو دبغه بطائفة لا يجب غسله على احد الوجهين  
كما سيأتي ان شاء الله تعالى في سرعة لا يقتصر الدباغ الى فعل فاعل لان ما  
طريقه ان الة النجاسة لا يقتصر الى فعل كالبيل اذا مر على نجاسة فانها فانه  
يطهر محلها للاختلاف فلو طارت الريح جلب ميثه فالقته في مدبغه فانه بغير  
صار طائفة ذكره الماوردي وغيره وهو واضح في سرعة لو اخذ جلد ميثه لغيره  
فدبغه طهر ولم يكن فيه وجه احدها للدباغ كمن احيا مواتا بعد ان نجس  
غيره فانه لا يجزي والشافعي لصاحب الميثه لمقدم حقه والثالث ان كان رفع يده  
عنه ثم اخذ الدباغ فهو للدباغ وان كان غصبه فله غصوب منه وهذا الثالث  
هو الاصح وساتي هذه الاوجه مبسوطه ان شاء الله تعالى في اخر كتاب  
الغصب حيث ذكرها المصنف واما اشترت اليها لما قد منته في الخطبة انه مني  
اكثر تقديم مثله لوع ارتباط قدمتها والله اعلم قال المصنف رحمه الله

الدافعي



وهل يقتصر الغسل بالماء بعد الدباغ فيه وجهان أحدهما لأن طهارته تتعلق  
بالاستحالة وقد حصل ذلك فظهر كالحمر إذا خللت وقال أبو إسحق لا يظهر حتى يغسل  
لأن ما يدبغ به يجس بملاقاه الجلب فاذا زالت نجاسة الجلب بقيت نجاسة ما  
دبغ به فوجب غسله حتى يطهر الشرح هذان الوجهان مشهوران وذكر  
صاحب المستظهر أن الأول منها قول أبي العباس بن القاسم وروايت أبا كلامه  
في التخصيص وفيه إشارة إلى ما ذكره فاختلف المصنفون في أصحهما فالأكثر  
على أن الأصح وجوب الغسل ومن صححه الفوراني وإمام الحرمين والغزالي في البيهقي  
والوجيز وابن الصباغ والموتلي والرويانى والرافعي وأخرون وقطع به الشيخ أبو  
الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي في كتابيه التتدب والانتخاب الديلمي  
وقال البغوي الأصح لا يفتقر وهو مذهب أبي حنيفة والأكثرين وتوجيه  
الوجهين المذكورين في الكتاب وبدل لعدم الغسل قوله صلى الله عليه وسلم  
إذا دبغ الأهاب فقد طهر وجاب عنه بأن المراد طهرت عينه التي كانت  
بجبه وليس فيه أنه لا يغسل هذا في وجوب غسله بعد الدباغ وإنما  
استعمل الماني في إثبات الدباغ في وجوبه وجهان مشهوران عند الحاشيين  
وذكرهما الما ورد من العرائشين أصحهما لا يفتقر إليه قال إمام الحرمين هذا  
قول المحققين قالوا وماخذ الوجهين أن المذهب في الدباغ إذا دام الإحالة  
وفيه وجهان فإن غلبنا الأزالة افتقر إليه والأفلا ويستدل بالأصح  
بألفاظ علي الحمر إذا استحالت فانها تظهر بمجرد الاستحالة وللوجه الآخر  
بقوله صلى الله عليه وسلم يطهرها الماء والقرظ ولأنه يلبس الجلب ويصل به  
الثب والقرظ ونحوهما إلى جميع أجزائه وإذا أوجبنا غسله بعد الدباغ  
فهو ظاهر العين بلا خلاف والدباغ حاصل قطعاً لكنه نجس بالمجازة على  
هذا الوجه فهو كالشوب للنجس فيجوز سعيه إذا جاوز ما يبيع جلد الميتة  
المدبوغ صرح به إمام الحرمين وغيره وإنما إذا أوجبنا استعمال الماني إشارة

الدباغ فلم يستعمل في الجلب نجس العين بلا خلاف صرح به إمام الحرمين وأخرون  
وهل يطهر بعد ذلك بشيء ما كثر ما يشترط رده إلى المدبغة واستعمال الثب  
حلي الرافعي فيه وجهين وكل إمام الحرمين عن شيخه والدعا إلى محمد أنه قال  
لا بد من استدا بغيره ثانياً قال الإمام ولا يبعد عندي أنه يفتقر بغيره في الماء  
الظهور ووجهه الإمام أحسن توجيهه وإنما اطن الرافعي إذا ما الوجهين  
قول الإمام ووالده ثم إذا أوجبنا استعمال الماء بعد الدباغ اشترط كونه طهوراً  
تقياً من أدوية الدباغ وغيره بلا خلاف لأنه إذا لم نجسه وأما إذا شرط طهره  
في الماء الدباغ فلا بأس بكونه متغيراً بأدوية الدباغ والله أعلم **شرح الأجزاء**  
التي ينشئ بها الجلب من الأدوية المدبوغ بها طاهره بلا خلاف وإنما الأجزاء المنشأه  
من الأدوية فإن تنشأت في إثبات الدباغ فهي نجسة بلا خلاف صرح به البغوي  
وإن نشأت بعده فهل نجس بطهارته نجس للجلب أم نجاستها فيه وجهان  
مشهوران قالوا وهما الوجهان في افتقار الجلب إلى غسله بعد الدباغ أن قلنا  
يفتقر فهي نجسة ولا فظاهرة تبعاً له كذا في قاله القاضي حسين والنول والرويانى  
وعنه إمامهم والله أعلم قال **المصنف** رحمه الله فإذا طهر الجلب بالدباغ جاز  
الاشتغال به بقوله صلى الله عليه وسلم هلا أخذتم أهاباً فده بجمته فاشفعتم  
به **الشرح** هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما  
وقد سبق بيانه في هذا الباب وقوله جازنا الانتفاع به يعني في الياسات  
والماليات وجازت الصلاة عليه وفيه طهر ظاهره وباطنه هذا هو المذهب  
الصحيح الذي نظرت عليه نصوص الشافعي وبه قطع العراقيون بصرى حاشا  
والبغوي وغيره من الحاشيين قال الشيخ أبو حامد شيخ الأصحاب في تعليقه  
لا يختلف المذهب أنه بعد الدباغ طاهر ظاهره وباطنه وإن الاشتغال به  
جائز في المبيعات وحلي أبي علي بن أبي هريرة في طهارته قولين وحكما جماعات  
من الحاشيين وهو الجلب يطهر ظاهره وباطنه كما ذكرنا وإثباتي وهو القدير



لا يطعم باطنا يستعمل في يابس لا رطب ويصل عليه لافيه وهذا النقل عن القديم  
عزيب والمحققون يكرونه ويقولون ليس للشاة في قول بعدم طهارة باطنه  
لاقديم ولا غيره وانا هذا مذهب مالك كتماننا عنة قال الدارمي  
في الاستذكار قال ابن ابي هريرة قوله في القديم في هذه المسئلة كذهب مالك  
قال الدارمي ولم يذكر هذا في القديم وما يدعي ان هذا القول الذي حكاه  
الخراسانيون ليس صحيح عن القديم ان امام الحرمين قال كان شيخنا حكاي عن  
القفال انه قال لا يتوجه القول القديم في منع بيع المدبوع الا بقتير قول  
الشافعي رضي الله عنه كذهب مالك انه يطعم طامره لا باطنه وهذا دليل  
على انه ليس للشاة في نصريح بذلك لا يستبطوه من منع الشيع وليس ذلك بل لازم  
بل يمنع البيع دليل اخر قد ذكره المصنف وغيره والله اعلم فسرع اعلم  
ان القول القديم ليس بل لازم ان يكون مذهب مالك بل هو قول مجتهد قد  
يوافق ما لا يوافق قال القفال في شرح الخفيض ان القديم يوافق  
مالك واما ذكر هذا النزاع لاني رايت من تغلط في هذا بالادوات نشره  
والله اعلم **فسرع** استعمال حطب الميته قبل الدباغ جائز في اليا بس دون  
الرطب صح به الماوردي وغيره ونقله الرواي عن اصحاب فقال قال  
اصحابنا يجوز استعماله قبل الدباغ في اليا بسات واذا قبل الشيخ ابو حامد  
والشيخ نضر المقتدي وصاحب البيان لا يجوز استعماله قبل الدباغ فمراهم  
استعماله في الرطبات او في اللبس لاني اليا بس وسياقي كلام الاصحاب ان  
شأنه تعالى في عظم الفيل انه يكره استعماله في اليا بس ولا يحرم ومن صح  
في عظم الفيل يكره استعماله في اليا بس ويحرمه في الرطب الشيخ نضر  
مذلل ان مراده هنا استعماله في الرطب واما قول القدرى لا يجوز استعماله  
فيل الدباغ في اليا بسات عندنا وعند كثير العلماء تغلط منه وصوابه  
ان يقول في الرطبات **فسرع** قال الماوردي يجوز ميته قبل الدباغ

ولا يجوز رهنه وقال ابو حنيفة يجوز بيعه ورهنه كالشاة النجس دليل  
انه عين نجسه ولا يجوز بيعه ورهنه كالعذرة بخلاف الثوب النجس فان عينه  
طاهرة وكذا قال الروايان يجوز ميته على سبيل نقل اليد وكذا في الوصية به  
لا للميتك والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وهل يجوز بيعه فيه  
قولان قال في القديم لا يجوز لانه حرم التصرف فيه بالموت ثم رخص في  
الاستفاعة به فقي ما سوي الاستفاعة على التحريم قال في الجديد يجوز لانه منع  
من بيعه الجاسسة وقد نالت الجاسسة فوجب ان يجوز بيعها كالحمار اذا خلقت  
الشرح هذان القولان في صحة بيع حطب الميته بعد الدباغ مشهوران  
والصحيح منها عند اصحابنا الحديث وهو مخنة وبه قال ابو حنيفة وجمهور  
العلماء **وقول** المصنف لانه حرم التصرف فيه ثم رخص في الاستفاعة  
يعني الاستفاعة بعينه لانه المفهوم من اطلاق الاستفاعة واما الاستفاعة  
بشمه فليس استفاعا به ولا يلزم من كونه طامرا استفاعا به انه يجوز بيعه  
فانام الولد والوقف والطعام في دار الحرب هذه الصنف ولا يجوز بيعها  
هذا هو الصواب في توجيه القديم وما ما يوجه به كثير من الخراسانيين  
من قولهم ان منع بيعه انا هو كونه لا يطعم باطنه فضعيفا كالمذمومة  
واجاب الاصحاب عما اخرج به القديم من القياس على اثم الولد والوقف وطعام  
دار الحرب لا يملكه واما ما يوجب له اكل قدر الحاجة والمنع في سلبنا للجاسسة  
وقد نالت فجازا لبيعها فاجوزا ببيعها جاز رهنه واجازته وان لم يجوز  
بيعها ففي جواز اجازته وحمان كالحطب المعلم ذكره الماوردي والروايان  
قال الروايان وقيل يجوز اجازته قطعنا وانا القولان في بيعه ورهنه  
اما بيعه قبل الدباغ فباطل عندنا وعند جماهير العلماء وحلي العذر عن  
ابن حنيفة جواره قال **المصنف** رحمه الله وهل يجوز اكله سطر  
فان كان من حيوان يوكل فقيه قولان قال في القديم لا يوكل لقوله صلى الله عليه

بان منع بيع ام الولد لا يحكم فيها الا بغيره  
والوقف لا يملك على الاصل وان ملكه على  
به حق الظن والملك وطعام دار الحرب



وسلم انما حرم من الميتة كلها وقال في الجدي يوكل لانه جلد طاهر حيوان  
ما كول فاستبده جلد المذكاة وان كان من حيوان لم يوكل لانه كوله لان  
الدباغ ليس باقوي من الذكاه والذكاه لا يبيح ما لا يوكل فلان لا يبيح الدباغ  
اولي وحكي شيخنا ابو حاتم القزويني عن القاسمي ان القاسم بن كح انه حل وحكي  
اخر له يحل لان الدباغ عمل في تطهيره كما عمل في تطهيره ما يوكل فعل في اخته  
بخلاف الذكاه **شرح الحديث المذكور** ان في الصحيحين وهو  
تمام حديث ابن عباس المذكور في اول الفصل فانه صلى الله عليه وسلم قال  
هلا اخذتم اهابها فذبحتموه فاشفعتم به قالوا ايها ميتة قال انما حرم الله  
وفي رواية النسي انما حرم الله اكلها وهكذا في القولان في حل اكله  
مشهوران اصحهما عند الجمهور القديم وهو الخنزير والحديث وهذه  
المسئلة ثابقتي فيه على القديم وقد تقدم بيان المسائل التي بقيت فيها على  
القديم في مقدمة الكتاب وصحت طائفة الحديث وهو حل الاكل منهم  
الفقهاء في شرح التلخيص والقزويني والروائي والحرجاني في كتابه البلغة  
وقطع به في التحرير وتجاب هو لا عن الحديث بان المراد خنزير اكل اللحم فانه  
المعهود هكذا حكم جلد المأكول فاما جلد ما لا يوكل فالذهب الخنزير بخرمه  
وبه قطع جماعات منهم القاسمي ابو الطيب والمحاملي والدارمي والبقوي وغيرهم  
والوجه الاخر ضعيف وحكي القزويني عن شيخه الفقهاء انه قال لا فرق  
بين المأكول وغيره في جميع القولان وهذا ضعيف وقول المصنف  
فلان لا يبيح الدباغ اولي هذه اللام في قوله فلان مفتوحة ومن لام الابتداء  
لقولك لا يبيح الدباغ او اللام الموطية للنفس وهي كثيرة التكرار في هذا الكتاب  
وغيره من كتب الفقه وغيرها وانما ضبطتها لان كثيرا من المستدشرين كتبها  
وذلك خطأ واما الشيخ ابو حاتم فاسمه محمود بن الحسن كان حاقطاً للذهب  
له مصنعات في الاصول والمذهب والكلاف والجدل وهو القزويني

من الميتة

من ميتة اصلح  
الوجه في المتن

بكر

بكره الواد منسوب الى قزوين بكسر الواو والمدية المعروفة بخراسان واما  
ابن بقة الكات وبعد ما جيم متدده اسد يوسف بن احمد بن كح له  
مصنفات كثيرة نفيسة فيها نقول غريبة ومسائل غريبة مهمة لا تكاد تفتقر لغيره  
تفقه على ابن الحسين بن الفطان وحضر مجلس الدار في قتله الصور ليلة السابع  
والعشرين من رمضان سنة خمس واربع مائة بالدينور قال المصنف في الطبقات  
جمع ابن كح رئاسة العلم والدينار ورجل اليه الناس من الافاق رغبة في علمه وجوده  
والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** كل حيوان نجس بالموت نجس شعرة  
وصوفه على المنصوص ورؤي عن الثاقبي رضي الله عنه انه رجح عن نجس شعرة  
الادمي واختلف اصحابنا في ذلك على ثلاث طرق فمنهم من لم يثبت هذه الرواية  
وقال نجس الشعر الموت فولا واحلا لانه جزئ متصل بالحيوان اتصال خلقته  
فنجس الموت كالأعضاء ومنهم من جعل الرجوع عن نجس شعرة الادمي رجوعاً عن  
نجس جميع الشعور فجعل في الشعور قولين احدهما نجس لما ذكرناه والثاني لا نجس  
لانه لا نجس ولا يالم فلا تلحقه نجاسة الموت ومنهم من جعل هذه الرواية رجوعاً عن  
نجس شعرة الادمي خاصة فجعل في الشعور قولين احدهما نجس الجميع لما ذكرناه  
والثاني نجس الجميع الا شعرة الادمي فانه لا نجس لانه مخصوص بالكمامة  
ولمناجيل لينة مع خبز يراكله ن واما شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاما اذا قلنا شعر غيره طاهر فشعره صلى الله عليه وسلم اولي بالطهارة وافاقتنا  
شعر غيره نجس ففي شعره وحدهما انه نجس لان ما كان نجساً من غيره كان  
نجساً منه كالدوم وقال ابو جعفر الرضائي هو طاهر لان النبي صلى الله عليه وسلم  
اولا بالطهارة رضي الله عنه شعره فقسمه بين الناس وكل موضع قلنا انه نجس  
عقبي عن الشعر والشعرتين في الثوب والماء لانه لا يمكن الاحتراز منه فعقبي  
عنه كعقبي عن دم البراغيث **شرح ما قوله** لان النبي صلى الله عليه وسلم  
اولا بالطهارة شعره فقسمه بين الناس فحديث صحيح رواه البخاري ومسلم



اما احكام المسله فحاصله ان المذهب نجاسة شعر الميتة غير الادمي وطهارته  
شعر الادمي هذا مختص المسله وانما سبطها فقد ذكر المصنف ثلاث طرق وهي  
مشهوره في المذهب قال القاسمي ابو الطيب واخرون الشعر والصوف والوبر والعظم  
والقرن والظلف كلها الحياه ونجس بالموت هذا هو المذهب وهو الذي رواه  
البويطي والمزني والديع المرادي وحرمله وروى ابراهيم السلمي عن المزني عن  
الثاني انه رجع عن نجس شعر الادمي وقال صاحب الكاوي والشعر والوبر  
والصوف نجس بالموت هذا هو المروي عن الثاني في كتبه والذي نقله عنه  
جمهور اصحابه البويطي والمزني والديع المرادي وحرمله واصحاب القديس  
قال وكل ابن سريج عن ابي القاسم الانطاقي عن المزني عن الثاني في رجع عن نجس  
الشعر وحكي ابراهيم السلمي عن المزني عن الثاني في رجع عن نجس شعر الادمي  
وكل الربيع الجيزي عن الثاني في ان الشعر تابع للحل يطهر بطهارته ونجس نجاسته  
واختلف اصحابنا في هذه الحكايات الثلاث التي شذت عن الجمهور فجعلها  
بعضهم قولاً ثانياً للثاني ان الشعر طاهر واستغ الجمهور من اثبات قول  
ثاني الخلفاء لخصوصه وتحتل انه حل مذهب غيره وانما شعر الادمي فقبه  
قولان اشهرهما عنه انه نجس والثاني وهو منصوص الجديده انه طاهر  
هذه الكلام صاحب الكاوي وانفق الاصحاب على ان المذهب ان شعر عيال الادمي  
وصوفه ووبره وريشه نجس بالموت وانما الادمي فاختلغوا في المباح فيه  
فالذي صححه اكثر العراقيين نجاسته والذي صححه جميع الخلفاء نجاسته  
طهارته وهذا هو الصحيح وقد صح عن الثاني في رجوعه عن نجس شعر الادمي فهو  
مذهبه وما سواه ليس بمذهب له ثم الدليل يقتضيه وهو مذهب جمهور  
العلماء كما سنذكره ان شاء الله تعالى في فرع في هذا العلم ثم ان هذا الخلاف في  
شعر ميتة الادمي مدعى على نجاسته الادمي اما اذا قلنا بطهاره ميتة شعر  
طاهر بل خلاف ذلك اصح به البغوي والمتولي عنهما من الخلفاء ابن الصباغ

والثاني والشيخ نص المقدي وصاحب البيان وغيرهم من العراقيين واذا الفصل  
شعر ادمي في حياته فطاهر على صحيح الوجهين تكملة للادمي وعموم البغوي وعسر  
الاختلاف وانما اذا فصل جزء من جسده كيد وظهره فقطع العراقيون افر  
جمهورهم نجاسته قالوا وانما الخلاف في ميتة نجاسته لجرمه الجمله وقال الخاسبي  
فيه وجهان اصحها الطهارة وهذا هو الصحيح قال امام الحرمين من قال بالعصو  
المبان في الحياه نجس فقد غلط والوجه اعتبار اجزائها كجمله بعد الموت وانما  
شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قلنا بطهارة غيره فهو اولي والا  
فوجهان قال ابو جعفر هو طاهر وغيره هو نجس وهذا الوجه غلط او لا غلط  
وسا ذكر في شعره صلى الله عليه وسلم وفضلات بدنه من عا مخصوصا بها ان شا  
الله تعالى وانما قول المصنف وكل موضع قلنا انه نجس عني عن الشعره  
والشعرتين فطاهر بغير العنق في شعر الادمي وغيره وقد اتفق اصحابنا على  
العصو ولكن اختلفوا في تخصيصه بالادمي فاطلقت طائفة الكلام الملائم يقتضي  
التقييم كما اطلقه المصنف منهم القاسمي حسين والمجيب في المجموع وصح  
القاسمي بحريان العنق في شعر غير الادمي ونقل بعضهم هذا عن تعليق الشيخ  
ابن حامد ولم اراه انا فيه هكذا ولكن نسخ تعليق الشيخ ابي حامد والقاسمي  
حسين يقع فيها اختلاف وخص طائفة ذلك شعر الادمي منهم العنق  
وابن الصباغ والمجيب في التحرير والرواين والبغوي وصاحب البيان وتلك  
واحد من الوجهين وجه ولكن الصحيح التقييم وعبارة المصنف كما نصحه فيه  
فانه فصل الكلام في الشعر ثم قال وكل موضع قلنا انه نجس عني ولان الجميع سواي  
عموم الاختلاف وعسر الاختلاف وانما قول المصنف كالشعر والشعرتين  
فليس يتجدد لما يعرف عنه بل كما مثا اليبس الذي يعرف عنه وعبارة اصحابنا  
يعني من اليبس منه كذا صرح به الجمهور وذكر ابن الصباغ ان بعض اصحابنا  
فسره بالشعر والشعرتين وقال امام الحرمين اذا قلنا نجاسته شعر الادمي



منه في الحديث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم

فما ينتف من الحية والراس على العرف الغالي معفو عنه مع نجاسته كدم الباعث  
قال ولعل القليل ما يغلب انتفاه مع اعتدال الحال والله اعلم **ف**رع المذ  
الصحيح القطع بطهارة شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق ودليله الحديث  
وعظم مرتبته صلى الله عليه وسلم ومن قال بالنجاسة قالوا انما قسم الشعر للترك  
قالوا والبشر يكون بالجس كى يكون بالطاهر كذا قاله الماوردي واخرون قالوا  
ولان القند الذي اخذه كل واحد كان يسيرا معفو عنه والصواب القطع  
بالطهارة كما قاله ابو جعفر وحكاه الرواي عن جماعة آخرين وصحة القاضي  
حسين واخرون وامسأ بوله صلى الله عليه وسلم ودمه فقيها كجهان  
مشهوران عند الخراسانيين وذكر القاضي حسين وقيل منهم في العذرة  
وكجهتين ونقلها في العذرة صاحب البيان عن الخراسانيين وقد انكر  
بعضهم على الغزالي طرده الوجهين في العذرة وزعم ان العذرة نجسه  
بالانقاص فان اختلف بخصوص البول والدم وهذه الانكار غلط  
بل اختلف في العذرة مشهور ونقله عنه الغزالي كما حكاه عن القاضي  
حسين وصاحب البيان واخرون واثار اليه امام الحرمين واخرون فقالوا  
في فضلات بدنه صلى الله عليه وسلم كوله ودمه وعينه هما وجهان وقال  
القتال في شرح النخيص في الخصايص قال بعض اصحابنا جميع ما يخرج  
منه صلى الله عليه وسلم طاهر قال وليس بصحيح فهذا نقل القفال وهو شيخ  
طريقه الخراسانيين وعليه مدارها واستدل من قال بنجاسة هذه الفضلات  
بانه صلى الله عليه وسلم كان يتبرع منها واستدل من قال بطهارتها بالحديث  
المعروفين ان ابا طيبة الحاج حجة صلى الله عليه وسلم وشرب دمه  
ولم ينكر عليه وان امره مشرب بوله صلى الله عليه وسلم فلم  
ينكر عليها وحديث ابي طيبة ضعيف وحديث شرب الماء البول صحيح رواه  
الدارقطني وقال هو حديث صحيح وهو كافي في الاحتجاج لكل الفضلات

قياسا وموضع الدلالة انه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها ولا امرها بغسل الغم  
ولانها ما عن العود الى مثله واجاب القائل بالطهارة عن تنزهه صلى الله عليه  
وسلم عما ان ذلك على الاستحباب والنظافة والصحيح عند الجمهور نجاسة  
الدم والفضلات وبه قطع العرافيون وخالفهم القاضي حين فقال الاصح طهارة  
الجميع والله اعلم **ف**رع قدما في شريعته عبادا لادي خلافا للذهب  
الصحيح انه نجس وهذا الخلاف فيما سوي الكلب والخنزير والمتولد من احدهما  
اما شعور هذه فقطع العرافيون وجماعات من الخراسانيين نجاستها ولم يذكرها  
فيها الخلاف وقال جماعة من الخراسانيين اذا قتل بطهارة فينقلها فقيها  
وجهان احدهما الطهارة واصحها النجاسة قال امام الحرمين قطع الصيد لا في  
بنجاستها على هذا القول وقال القاضي ابو حامد المروزي هي على هذا  
المول طاهرة قال الامام واختاره شيخنا يعني والده ابا محمد الجويني قال  
الرافعي والوجهان جاريان في جاتي الحيوة والموت **ف**رع قول المصنف  
لانه جز متصل بالحيوان اتصال خلقته فنجس بالموت لا بصاحبه اخذ بقوله  
متصل عن الكل والبيض المنصلب في جوف بيته وبقوله بالحيوان عن اغصان  
الشجر كذا قاله الشيخ ابو حامد وغيره وبقوله اتصال خلقته عن الاذن اللصقة  
وقول مصنفهم من لم تثبت هذه الرواية قال نجس الشعر بالموت قول واحد  
ليس معناه القدر في القتل بتكذيب ونحوه وانما معناه تاديل الرواية  
على حكاية مذهب الغيبة قدما عن نقل صاحب الكاوي وقول **ف**رع  
يخص بضم الجيم وفتحها وقوله لا ينجس ولا يام نجس بضم الياء وكسر الحاء  
اللغة الفصحى وبما جاء القبان قال الله تعالى هل نجس منهم من احد وفيه  
لغة قليلة نجس بفتح الياء وضم الحاء وقوله يام بالهمزة يجوز من كره  
**ف**رع قول المصنف لان ما كان نجسا من غيره كان نجسا منه كالد م  
قد وافقه على هذه العبارة صاحب الشامل وهذا القياس يقتضي القطع بنجاسة



الدم وليس مقطوعا به بل فيه الخلاف الذي قد منا . وقد قال صاحب كافي  
 ان ابا جعفر التميمي القائل بطهارة شعره صلى الله عليه وسلم قتل له قد  
 حجه ابو طيبة وشرب دمه افنقول بطهارة دمه فذلك الباب كقولنا قوله  
 قيل له قد شئت امرأة بوله صلى الله عليه وسلم افنقول بطهارته فقال لا  
 لان البول لا يستحل من الطعام والشراب وليس كذلك الدم والشر لا يدر اصل  
 الخلقه هذا كلام صاحب كافي وفيه التصريح بان ابا جعفر يقول بطهارة  
 الشعر والدم فاذا كان كذلك لم يرد عليه القياس على الدم لانه طاهر عنده  
 وحسينه يدر على المصنف هذا القياس فجاب عنه بان المصنف اختار في  
 اصول الفقه ان القياس على المختلف فيه جائز فان منع الخصم الاصل اثبتته  
 القياس بدليله الخاص ثم الحق به الفزع وقد اكثر المصنف في المذهب  
 من القياس على المختلف فيه وكذا خارج على هذه القاعدة والله اعلم  
 ذكر المصنف في هذا الفصل باطلحه الصحابي و ابا جعفر التميمي اما ابو  
 طلحه فاسمه زيد بن سهل بن الاسود الانصاري شهد العقبه وتدرأوا الخلد  
 وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو احد الثقات ليله  
 العقبه رضي الله عنهم وكان من الصحابة الذين سردوا الصوم بعد وفاة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وسند كرمهم ان ثناء الله تعالى في كتاب الايام  
 قال ابو زرعة الدمشقي الحافظ عاش ابو طلحه بعد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اربعين سنة ليس رد الصوم وخالفه غيره فقال توفي سنة اربع  
 وثلاثين من الهجرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين رضي الله عنه وامتنع ابو  
 جعفر فاسمه محمد بن احمد بن نصر احد الائمة الذين تشرح بذكرهم  
 الصدور ورتاح لذكر ما شهم القلوب كان رضي الله عنه حنيفا شديدا  
 صار شافعي الرواية ما مشهورة قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الشام فقالت يرسل الله اخذ برأي ابي حنيفة فاعرض عني فقلت برأي

ما الذي فقا اخذ ما وافق سنيي فقلت برأي الشافعي فقال اوذلك راي  
 الشافعي ذلك راي علي بن خالف سنيي حكى هذه الرواية المصنف في الطبقات  
 واخرون وهو منسوب الى هذا الملبه المعروف بالثاني نسب اليها الامام الحافظ  
 ابو عيسى التميمي ومنه صبطها ثلث اوجه ذكرها الحافظ ابو سعد السمعاني  
 في دابة الاصاب احدها من مذبح كس الف والميم والثاني ضمنهما قال وهو  
 قول اهل المعرفة والثالث بفتح الت وكسر الميم وهو المنداول بن اصل  
 بن مذ وهو مدني فقه عليه على طرف من بلخ الذي يقال له هيجون وهذه  
 الاوجه الثلاثة قال في كل من يقي له التميمي قال **المصنف**  
 في الطبقات سكن ابو جعفر التميمي بغداد ولم يكن له ثلث فعيين  
 في وقته بالعراق اراش ولا اورع ولا اكثر ثقلامنه وكان فوته في كل شهر  
 اربعة دنانير ولدي ذيا حجه سنة مائتين ونوفية في الحرم سنة خمسة  
 وسعين ومائتين رحمه الله وموضع بيطاحواله الطبقات والله اعلم  
**ف**درع في مناهل العلماء في شعر الميتة وعظمها وعصبها فذهبنا والعظم  
 والقرن والسن والظلف نجسة وفي الشعر خلاف ضعيف سبق في العظم  
 خلاف اصح منه قد ذكره المصنف بعد هذا واما العصب فنجس لا خلاف  
 هذا في غير الادبي ومن قال بالجاسه عطا وذهب عمر بن عبد العزيز  
 والحسن البصري وما لك واحد واسحق والمزني وابن المنذر راي ان الشعور  
 والصوف والوبر والريش طاهرة والعظم والقرن والسن والظلف والظفر نجسه  
 كما حكى مناهلهم الفاضل ابو الطيب **ح**سب كل العبد من الحسن وعظا  
 والاواني واللبث بن سعد ان هذه الاشياء نجس بالموت لكن تطهر  
 بالفضل وعز ما لك واي حنيفة واحمد انه لا نجس الشعر والصوف والوبر  
 والريش قال ابو حنيفة وداود وكذا لا نجس العظام والقرن وباقها  
 قال ابو حنيفة الاشعر الحنيز وعظمه ورخص للحران بن في استئصال شعره

ان الشعر والصوف والوبر والشعر  
 والعصب



الحسن بكاجنتهم اليه وعنه في العصب روياتان واحسنه لم يقل بطهاره الشعر  
يقول الله تعالى ومن اصوافها واوارها واشعارها اثاثا ومتاعا الى حين  
وهذا عام في كل حال ويقول صلى الله عليه وسلم في الميتة انما حرم اكلها  
وهو في الصحيحين وقد قدناه وعن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا بأس بجلد الميتة اذا دبغ ولا بشعرها اذا غسل وذكر واقبته وناسبات  
ليست بقوة واحسنه اصحابنا يقولون الله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو  
عام للشعر وغيره فان قالوا الشعر ليس ميتة قال اصحابنا قلنا بل هو ميتة  
فان الميتة اسم لما فارقت الروح بجميع اجزائه قال صاحب الكاوي ولما  
لو حلف لا يمسه ميتة فمن شعرها حلت فان قالوا هذه الالية عامة في  
الميتة والالية التي اجمعنا بها خاصة في بعضها وهو الشعر والصوف والوبر  
والخاص مقدم على العام فالجواب **ان كل واحد من الاثنين فيها**  
عموم وخصوص فان تلك الالية ايضا عامه في الحيوان الحي والميت  
وهذه خاصة بمنزلة الميتة وكل الية عامه من وجه خاصه من وجه  
فتنا وتنا من حيث العموم والخصوص وكان التمسك بايتنا اولي فانها وردت  
لبيان المحرم وان الميتة محرمة علينا ووردت الاخرى للاقتناع بما  
احلنا واحسنه بحديث هلا اخذتم اهابها فذبحتموه فانفعتم به  
والعالم ان الشاة لا تأكل من شعر وصوف ولم يذكر لهم طهارته ولا شفاع  
به في الحال ولو كان طاهرا لبيته وفي الاستدلال بهذا نظرا واعتدالا لاصحاب علي  
القياس الذي ذكره المصنف وذكر واقبته كثيرة تركتها لصغرها والخاص  
الاصحاب عن احتجاجهم بقوله تعالى ومن اصوافها واوارها واشعارها انما  
محموله على شعر المأكول اذا ذكي او اخذ في حياته كما هو المعهود واجاب الماوردي  
بحواب اخوان من المتبعض والمراد بالعض الطاهر وهو ما ذكرنا واقال الجواب  
عن قوله صلى الله عليه وسلم انما حرم اكلها واما الجواب **عن حديث**

١٣٣  
ام سلمة من وجهين احدهما انه ضعيف باتفاق الحفاظ قالوا لانه تقدم  
به يوسف بن السري بفتح السين المهملة واسكان القاف او وهو منقول الحد يث  
هذه عبارة جميع اهل هذا الشأن فيه وهي بلغ العبارات عندهم في الجرح قال  
الدارقطني هو منقول يكذب علي الاونايني وقال البيهقي هو يضع الحديث  
الجواب **الثاني** ان هذا الحديث لا يمس كذا ان تمسك به من يقول  
بطهارة الشعر بلا غسل والله اعلم واحسنه من قال بطهارة الشعر الغسل  
بحديث ام سلمة وقد بينا اتفاق الحفاظ على ضعفه وبیانهم بضعف  
والجرح واحسنه اصحابنا بانها عين نجسة فلم تطهر الغسل كالعذر واللحم واحسنه  
من قال بطهارة عظام الميتة حديث عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم امتشط بمشط من عاج وبارواه ابو داود في سنة بانه عن  
حميد الشامي عن سليمان الميموني عن ثوبان مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ثوبان ان شئت لما طمعه فلاده من عصب  
وسوارين من عاج قال صاحب هذا المذهب والعاج عظم الفيل واحسنه  
اصحابنا يقول الله تعالى وضرب لنا مثلا ونبي خلقه قال من جبري العظام  
وهي رميم قل لجنتها الذي تاتها اول مره فاثبت لها احيا فذل عمل مؤمنها  
والميتة نجسة فان قالوا المراد اصحاب العظام فخذ في المصاف احتضارا  
قد هذا خلاف الاصل والظاهر فلا يلتفت اليه واحسنه ان في رحمة الله  
عما روي عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كره ان يدهن في عظم فيل  
لانه ميتة والسلف يطفون الكراهه ويريدون بها التيمم ولا نه  
جز متصل بالحيوان ايضا خلقه فاشبهه الاعضاء والجواب **عن حديث**  
انس من وجهين احدهما انه ضعيف بضعه الالية والثاني ان العاج هو الذي  
يفتح الذال المعجم واسكان الباء الموحدة وهو عظم طهر السحفا البحرية كذا قاله  
الاصمعي وابن قتيبة وعينه ما من اصل اللغة وقال ابو علي البغدادي العبد



تسمى كل عظم عاجا والجواب **ع** من حديث ثوبان بالوجهين السابقين فان  
حميد الشامي وسليمان المنهجي مجهولان والمنهجي ضمن الميم وبعد ما نزل مقتوحه  
ثم باموحده مذكوره مستنده والله اعلم وبه التوفيق قال **المصنف**  
رحمه الله فان دبر جلد الميتة وعليه شعر قال في الام لا يطهر الشعر لان الدباغ  
لا يؤثر فيه وروى الربيع بن سليمان الجيزي عنه انه يطهر لانه شعرا يتعل  
جلد فكان كجلد في الطهارة كسائر الحيوان في حال الحيوان **الشرح**  
فان القول ان شهورا ناصها عند الجمهور رنطه في الام انه لا يطهر وقد  
نقدت عن صاحب الكاوي انه قال هو المشهور عن الثاقبي والذي نقله عنه  
جمهور اصحابه ومن صححه من المصنفين ابو القاسم الصيرفي والشيخ ابو محمد  
الجويني والبعوي والثاقبي والرافعي وقطع به الجرجاني في التتبرع **الشرح**  
الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني والرواي طهارته قال الرواي لانا الصكا به  
في رنطه رضي الله عنه فتسوا الفري المعقومه من القرس وهي ذبايح محبوس  
وما يدل لعدم الطهارة حديث ابي المليح بفتح الميم عامر بن سامه عن ابيه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح بغيره من السباع رواه ابو داود والترمذي  
والنسائي باسناد صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک وقال احمد  
صحيحه وعن المقنن بن معدي كره في قال لمعويه رضي الله عنه ان تدرك  
بالله هل تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح جلود السباع  
والركوب عليها قال نعم رواه ابو داود والنسائي باسناد حسن وعن معويه  
انه قال لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يمسح بركوب جلود الممورق قالوا نعم رواه ابو داود وهذه الاطاديت  
وكونها اخرج بها جماعة من اصحابنا على ان الشعر لا يطهر بالدباغ لان النبي  
مستأول لما بعد الدباغ وحسين لا يجوز ان يكون الله عز وجل في نفس الجلد  
فانه طاهر بالدباغ بالدليل السابقه وانما هو عايد الى الشعر وانما احب

به الرواي من الفري المعقومه فليس فيه انهم استعملوها فيما لا يجوز استعمال  
الجنس فيه من صلاه وعيضا **ع** من اذا قلنا بالاصح ان الشعر لا يطهر  
بالدباغ قال القاضي حسين والجرجاني وعندهما يعني عن القليل الذي بقي على  
الجلد وتحكم بطهارته **ع** ما ينبغي ان تغفل له وتدعو الحاجة  
الي معرفته جلود الثعالب وكفها اذا ماتت او اشدت ذكاتها با دخال  
السكين في اذانها وكذا ذلك وجلد ما لا يؤكل لحمه فلهذا لا تصح الصلاه  
فيها على الاصح لعدم طهارة الشعر بالدباغ قال الشيخ ابو عمر وابن الصلاح رحمه الله  
واما الفتا من فحشنا عنه فلم يثبت انه ما كول فتبني ان تحبب الصلاه  
فيه ولا صاها وجها في تختم ما اشكل من الحيوان فلم يدركه ما كول ام لا  
وستذكر في فرع قريب عن صاحب الكاوي كونه في الشعر ان ثا الله تعالى  
**ع** قال صاحب الكاوي لو باع جلد الميتة بعد الدباغ قبل اماطه  
الشعر عنه وفرعا على ان الجلد يصح بيعه وان الشعر لا يطهر بالدباغ فله  
ثله اقول لاحداها ان يقول بعد الجلد دون شعره فالبيع صحيح الثاني  
ان يقول بعد الجلد مع شعره فيبيع الشعر باطلا وفي الجلد ثله ثقه ببق الصفة  
اصحها الصفة الثالثة ان يبيعه مطلقا فله فوكا كاله الثانيه ام  
الاولي فيه وجهان **ع** ذكر المصنف الربيع بن سليمان الجيزي ولا ذكر  
له في المذهب الا في هذا الموضع وله ذكر في غير المذهب في مسله فراه القرآن  
بالا كان فانه نقلها عن الثاقبي وقد ذكرتها في الروضة وفي تهذيب الاسما  
واما الربيع المنكر في المذهب وكتب اصحاب هذا الربيع بن سليمان المرادي  
وهو راوي الام وعندها من كتب الثاقبي عنه وقد اوصحت حال الربيعين  
في تهذيب الاسما واللغات وهذا الجيزي بكسر الجيم وبالزاي منسوب الى  
حيث مصر وهو الربيع بن سليمان المصري الذي هو لا هم توفي في ذي الحجة  
سنة ست وخمسين ومائتين وروى عنه ابو داود والنسائي في مسندهما



وأبو جعفر الطحاوي واخرون من الأئمة وكان عمده عند المحدثين قال المصنف  
 رحمه الله وان جاز الشعر من الحيوان نظرت فان كان من حيوان يوكل لغير نجس  
 لان الجز في الشعر كالذبح في الحيوان وان كان من حيوان لا يوكل لغير نجسه  
 حكم الحيوان ولو ذبح الحيوان كان ميتة فذلك اذا جاز شعره وجب ان يكون  
 ميتا الشعر في هذه القطعة مسائل احداها اذا جاز شعره اوصوف او وبر  
 من ما كوال اللحم هو طاهر نص القرآن واجماع الامم قال امام الحرمين وغيره  
 وكان القياس نجاسة كباير اجزاء الحيوان المنفصلة في الحياة ولكن اجمعت الامم  
 على طهارتها لمسيل الحجا بها في ملابس الخلق ومفادتهم وليس في شعور  
 المنكيات كفاية لذلك قالوا ونظيره اللبن يحكم بطهارة مع انه مستعمل في الباطن  
 كالدم والله اعلم الثاني لا فرق بين ان تجزئه مسلم او مجوسي وثني وهذا  
 لا خلاف فيه الثالث اذا انفصل شعره اوصوف او وبر او ريش عن حيوان  
 ما كوال في حياته بنفسه او بنصفه او جزءا صحيح منها وبه قطع امام الحرمين  
 والبعوي والجمهور انه طاهر والثاني انه نجس سواء انفصل بنفسه او بنصفه  
 حكاها الراغب وغيره وكما يظهر من الاجازون لان ما ابين من حي ميتة والثالث  
 ان سقط بنفسه فطاهر وان شق فنجس لا يحد له عن الطريق المشرع  
 ولما فيه من ايذاء الحيوان فهو نجسه حكاها القاضي جوين والمقولي والروابي  
 والثاني وغيرهم والمختار ما قطع به الجمهور وهو الطهارة مطلقا لانه  
 في معنى الجز وهو شبهه بمن ذبح يسكن كالقائه بغيره الجلا وان كان  
 مكرها وما قول المصنف وان جاز الشعر لم نجس لان الجز كالذبح فزما  
 اوهم ان الساقط بنفسه نجس وهذا الوهم خطأ فاما مراده بالجز المثل لما  
 انفصل في الحياة ف قال لا البعوي لو قطع جراح طائر ما كوال في  
 حياته فاعليه من الریش والشعر نجس تبعاً لميتته الرابع اذا جاز  
 الصوف والشعر والوبر والريش من حيوان لا يوكل وسقط بنفسه او بنصفه

والعلم

فانفق اصحابنا على ان له حكم الاشعر الميتة لان ما ابين من حي ميتة وجب  
 يكون فيه الخلاف السابق في شعر الميتة والمذهب نجاسته من غير الادبي وطهارة  
 من الادبي ف مع مهم قد استشهد في السنة الفقهاء وكبهم ان ما ابين من  
 حي ميتة وهذه قاعدة مهمة ودليلها حديث ابي واقد حني الله عنه قال قدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يحجون لسنه الابل وينقطعون اليانث الغنم فقال  
 ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة رواه ابو داود والترمذي وغيرهما  
 وهذا القطع الترمذي وقال هو حديث حسن قالوا العمل عليه عند اهل العلم  
ف مع اذا قلنا بالمذهب ان الشعر نجس بالموت فزاي شعره لم يبدانه طاهر  
 ام نجس قال الماوردي ان علم انه من حيوان يوكل فهو طاهر عملا بالاصل وان علم  
 انه من غير ما كوال فهو نجس لانه لا طريق الى طهارته وان شك فنجس بان على  
 اختلاف الاصحاب في ان اصل الاشياء على الاباحه او التحريم وذكرنا في التفصيل  
 صاحب المحرر ثم قال لا احتمالا لنفسه في نجاسته المأكول لانه لا بد لي احتياجه  
 ام بعد موته وهذا الاحتمال خطأ لاننا يتقنا طهارته ولم يعارضها اصل ولا ظاهر  
 فانه لا يمكن دعوى كون الظاهر نجاسته واما احتمال كونه شعرا او خنزير  
 فضيف لانه في غاية الدور واما قول صاحب المستظهر في بعد حكايته  
 الوجهين عن حكمه صاحب الحاوي هذا الدين شيء بل لا يجوز الاستغناء به وحها  
 واحدا من دودها ذكرناه من القتل والدليل والله اعلم قال المصنف  
 رحمه الله واما العظم والسن والقرن والظلف ففيه طريقتان احدهما انه  
 كالشعر لانه لا نجس ولا يالم والثاني نجس فولا واحدا المشعر ح هذا ان  
 الطريقتان مشهورتان المذهب منها عند الاصحاب القطع بالنجاسة وقد  
 تقدم دليل المسألة ومذهب العلماء فيها فيمنعله الشعر والظلال بانه على خلاف  
 هو باسحق المروزي قال اصحابنا قد قوله لانه لا نجس ولا يالم غير مسلم  
 فان السن قضى والعظم نجس قال اصحابنا وحكم الظفر حكم العظم والظلف

فاما قوله اذا شك فنجس  
 فالحق فيها الطهارة لا نجاسة  
 طهارته في الحياة ولم يعارضها اصل



والغرض من هذا ان يبين الادبي واما اجنا الادبي فيقدم بيانه في هذه الشبهة  
واما حقت البعير الميت فيجوز للاختلاف **فصرع** العاج المخذ من عظم  
الفيل نجس عندنا نجاسة غيره من العظام لا يجوز استعماله في شي رطب فان  
استعمل فيه نجسه قال اصحابنا بذكره استعماله في الاشياء اليابسة مباشرة النجاسة  
ولا يجرم لانه لا يتنجس به ولو اتخذ مشطا من عظم الفيل فاستعمله في راسه او  
لحيته فان كانت رطوبه من احد الجائنين نجس شعرة والا فلا ولكنه يكره ولا  
يحرم هذا هو المشهور للاصحاب ورايت في نسخة من تعليق الشيخ ابي حامد انه  
قال ينبغي ان يجرم وهذا غريب ضعيف قلت **وسمعي** ان يكون الحكم  
هكذا في استعماله لما يضع بعض بلاد حوران من اخلا الغنم على هيئة  
الافنداح والفضاع وكوها لا يجوز استعماله في رطب ويجوز في اليابس مع  
الكراهية قال الرويان ولرحل الدم في عظم الفيل للاستباح او غيره من  
الاستعمال في غيا البدن فالصحيح حواءه وهذا هو الخلاف في حيوان الاستباح  
نجس لانه ينجس بوصفه في العظم هذا تفصيل مذهبنا في عظم الفيل وانما افرده  
عن العظام كما افرده التبعي ثم الاصحاب قالوا وانما افرده لكثرة استعمال الناس له  
والاختلاف العلماء فيه فان بالحييفة قال **بطهارته** بناء على اصله في كل  
العظام وقال ما الذي رواه ان ذكي فطاهه ولا ينجس بناء على روايه له ان الفيل  
ما كوله قال **ابراهيم** النخعي انه نجس لكن يظهر تحريمه وقد قدمنا دليل نجاسه  
جميع العظام وهذا منها ومنه الصحيح ضعيف بين الضعيف والضعيف **فصرع**  
قال اصحابنا لا ملو غيره من اصحابنا في هذا الموضع قيل فبينه العرب عن الوصف  
من الاكل المعوج فقال ان اصاب الماء نفوقه لم ينجس ولا يجوز ولا الاكل المعوج  
هو المصيب بقطعه عظم الفيل وهذا صحيح والصورة في دون الفيلتين رقيقه  
العرب ليس بشخصا بعينه وانما العلماء يذكرون مسايل فيها الغار في ينسبون  
اليه فينا فقيه العرب وصف الامام ابو الحسين بن فارس كتابا سماه فتيافقيه

العرب ذكر فيه هذه المسئلة واشد الغاها منها **فصرع** يجوز ايقاد عظام الميت  
غير الادبي تحت القنور وفي الثاني عشر وغيره اصرح به صاحب الكاوي والنجاشي  
في كتابيهما التحريم والبلغة والرويان وغيرهم قال **المصنف** رحمه الله  
واما اللبن في صرع الناة الميتة فهو نجس لانه ملوث بالنجاسة وهو كالميت في  
انا نجس وانما البيضة في جوف الدجاجة ميتة فان كان لم تصلب قشره فهو كالميت  
وان تصلب لم ينجس كما لو وقعت بيضة في شي نجس **فصرع** اما مسئلة  
الميت فهو نجس عندنا للاختلاف **مسئلة** حكم بركاته وغيره من الحيوان الذي  
ينجس بالموت فاما اذا مات امرأه وبنتها لم ينجس فان قلنا ينجس الادبي بالموت  
قال الميت نجس كما في الناة وان قلنا بالمدعيان الادبي لا ينجس بالموت فهذا الميت  
ظاهر لانه في انا ظاهر وقد ذكر الرويان المسئلة في اجز باب بيع الغرر والله اعلم  
واما البيضة ففيها ثلثة اوجه حكاه الماوردي والرويان والشافعي في اخر  
اصحابنا وبه قطع المصنف والجمهور ان تصلب فطاهه والا فنجسه واذا كان  
طاهه مطلقا والثالث **شخصه** مطلقا وحكاه الموقلي عن نصران في هذا  
نقل عزب شاذ ضعيف قال **صاحب الكاوي** والبحر ولو وضعت هذه  
البيضة تحت طائر فصار فحشا كان الفخ طاهرا على الاوجه كلها كاسير  
الحيوان ولا خلاف ان طاهر هذه البيضة نجس واما البيضة الخارجة  
في حياها الدجاجة فهل حكم بنجاسة طاهرها فيه وجهان حكاه الماوردي  
والرويان والبعوي وغيرهم بناء على الوجهين في نجاسة رطوبه فخرج الماء وكذا  
الوجهان في الولد الخارج في حال الحياه ذكرها الماوردي والرويان واما اذا  
انفصل الولد بعد موته فبينه طاهره للاختلاف واذا استحال البيضة  
المنفصلة دما فهل هي نجسة طاهرها وجهان ولو اخلطت صفرها  
ببياضها لم ينجس طاهرها للاختلاف وسعيد المسئلة في باب ان الدجاجة مسبوطة  
ان شاء الله تعالى والدجاجة والدجاجة بفتح الدال وكسر هاء الفتحة افسح والله  
اعلم **فصرع** فذكرنا ان اللبن في صرع الميتة نجس هذا مذهبنا

والشأن في الاختلاف



وهو قول مالك واحد وقال ابو حنيفة هو طاهر واجتنب له بانه يلاقي نجاسة باطنه  
فكان طاهرا كالبشر من شاة جثة فانه يخرج من بين فرث ودم قالوا ولان نجاسة  
الباطن لا يحكم لها بدليل ان النبي طاهر عندكم ويخرج من مخرج البول  
واحتج اصحابنا بانه ملاق نجاسة فهو كلب في آاء نجس واجابوا عن قولهم  
ان الذين يلاقي الفرث والدم بانهم لا يمس الملاقاة لان الفرث في الكرش  
والدم في العروق والذين بينه وبينها حجاب يرفق وامس قولهم نجاسة الباطن  
لا يحكم لها بغير مسلم بل لها حكم اذا انفصل ما لاصقها ولهذا لا يلتصق جوفه  
وتقيها صار نجسه الظاهر وانما النبي فقال ابن الصباغ ان سلمنا ان  
مخرج البول فالفرق انه عفي عنه لعموم البيوت به وتقدر الاحتراز  
بخلاف الذين في المشاة لم يمتنع وانما سلمه البيوت في رجا به مية  
فقد ذكرنا فيها ثلثة اوجه لا صحا بنا وحكي تحجيرها عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه وابن مسعود ومالك رضي الله عنهما وطهارتها عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه والله اعلم قال المصنف رحمه الله اذا خرج حيوان  
لم يخرج من شئ من اجزائه ونجس الاستفعا بجلده وشعره وعظمه ما لم  
يكن عليها نجاسة لانه جز طاهر من حيوان ما نول فجاء الاستفعا به بعد الذكاة  
كاللحم **الشعر** هذا الذي ذكره متفق عليه وقوله من حيوان ما نول  
اختار من اجزاء غيره الماكول فانه لا نجونا الاستفعا بها بمجرد الذكاة قال  
المصنف رحمه الله وان ذبح حيوان لا يوكل نجس بذبحه كلما نجس بموته لانه  
ذبح لا يبيع اكل اللحم فنجس به ما ينجس بالموت كذبح الجوس **الشعر**  
مذهبنا انه لا يطهر بذبح ما لا يوكل شعره ولا جلده ولا شئ من اجزائه وبه  
قال مالك واحمد وداود وقال ابو حنيفة يطهر جلده واخلاقا صحا به  
في طهاره لحمه وانفقوا انه لا يحل اكله وحكي القاضى ابو الطيب ابن الصباغ  
عن مالك طهاره الجلد بالذكاة قال ابن الصباغ الاطباء الحنفية فان ما اكلوا با  
حنيفة واقفا على نجاستها واحتج لابي حنيفة بما روي النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال **الب** دباغ الاديم ذكاته فشيئا لدباغ بالذكاة والدباغ يطهره فكذا  
الذكاة ولا يجلد يطهر بالدباغ فطهر بالذكاة كما مأكول ولان ما طهره جلد المأكول  
طهر غيره كالدباغ واحتج اصحابنا بشئ احسنها ما ذكره المصنف وفيه  
كفايه فان قالوا هذا مستفيض بنسخ الشاة المسمومة فانه لا يبيع اكلها وتقيد  
طهارتها والجواب ان اكلها كان مباحا وانما امتنع لعارض وهو السم  
حتى لو قدر على دفع السم بطريقا يبيع الاكل ودليل اخر وهو ان المقصود  
الاصلي بالذبح اكل اللحم فاذا لم يخرج هذا الذبح فلان لا يبيع طهاره الجلد  
اولي واما الجواب عما احتجوا به من حديث دباغ الاديم ذكاته  
فمن اوجه على تقدير صحته احدها انه عام في المأكول وغيره فحقه بالمأكول  
بدليل ما ذكرنا والثاني ان المراد ان الدباغ يطهره **الثالث** ذكره  
القاضى ابو الطيب ان الاديم انما يطلق على جلد الغنم خاصة وذلك  
يطهر بالذكاة بالاجماع فلا حجة فيه لمختلف فيه والجواب عن قيا سم  
على الدباغ من وجهين احدهما ان الدباغ موضوع لانه نجاسة حصلت بالموت  
وليس كذلك الذكاة فانها تمتع عندهم حصول نجاسة والثاني ان الدباغ  
وهذا لا يشترط فيه فعل بل لو وقع في المدبغة لندبغ بخلاف الذكاة فانها  
مسيجة فيشترط فيها فعل فاعل بصفه في حيوان بصفه والله اعلم **فروع**  
مذهبنا انه لا نجور ذبح الحيوان الذي لا يوكل لا خنجله ولا يصطاد على  
لحمه السمور والعقبان وكذا ذلك سوا في هذه الحما الذم والبغل المكس وغيرهما  
وممن نخص على المسألة القاضى حين ذكرها في تعليقه في باب بيع الكلاب فيل  
كتاب السلم قال وقال ابو حنيفة نجور ذبحه بجلده وحكي غيره عن مالك روايتين  
اصحهما عنه جواره والثانية تحريمه وهما مبيتان على تحريم لحمه عنده **فروع**  
اتخذ حوضا من جلد نجس ووضع فيه قليتين واكثر من الماء فالما طاهر  
والأنا نجس وفي كيفية استعماله كلام سبق في موضعه وان كان دون



قلتین فنجس ونظيره لو ولع كلب في اناء فيه ماء فان كان قلبتين فهو طاهر  
انا نجس والا فها نجس قال القاضي ابو الطيب في تعليقه ولا نظير لها بين  
المسلتين والله اعلم قال المصنف رحمه الله وبكره استعمال اواني  
الذهب والفضة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا تشربوا في اية الفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا وفيكم في  
الآخرة وهل بكرة كراهه تنزيه او تختم فيه فولان قال في القدر كراهه  
تنزيه لانه انما نهى عنه لشرفه والخيلا والتشبه بالاعاجم وهذا لا يوجب  
التختم وقال في الجذبة كراهه تختم وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم  
الذي يشرب في اية الفضة انما حجر جوف في جوفه نار جهنم فتقاعده عليه  
بالنار فذل على الله محرم فان توضأ منه صح الوضوء لان الوضوء لا ينجس  
بالطهارة فاشبه الصلاة في الداء بالمغصوبة ولان الوضوء هو جريان الماء  
على الاعضاء وليس في ذلك معصية انما المعصية في استعمال الطرف وان  
اكل او شرب منه لم يكن المأكول والمشروب حراما لان المص لا يطل الطرف  
دون ما فيه واما اتخاذها فقيه وجهاً لحدوث النجس ورد  
تختم الاستعمال دون الاحتياط الثاني لا يجوز وهو الاصح لان ما لا  
يجوز استعماله لم يجز تجارده كالطيبور والبريط واما اواني البلور  
والقيروراج وما اشبههما من الاجناس المشبهة فقيه فولان روي  
حرمه انه لا يجوز لانه اعظم في الشرف من الذهب والفضة فهو التحريم  
اولي وروي ان في ان لا يجوز وهو الاصح لان الشرف فيه غير ظاهر لانه  
لا يعرفه الا خواص من الناس رحم قد جمع هذا الفصل جلا من  
الحديث جلا في اللغة والاحكام وحصل ما يابا باب الحذر من  
حديثه في الصحيحين لكن لفظه فيها لا تشربوا في اية الذهب والفضة  
الاخرى كرهية الذهب والفضة وروى في الصحيحين المذهب الفضة فقط و

بعضها الذهب والفضة واما الجواهر فجمع صحفه كقصعه وقصاع والصفحة  
دون القصعة قال الكاوي القصعة ما اشبع ما يشبع عشرة والصفحة  
ما يشبع خمسة واما رايه فهو ابو عبد الله حذيفة بن اليمان واليمان لقب  
واسمه حنبل بن بضم الحاء وفتح اليم والهمليتين واخره لام ويقال حنبل  
كسر الحاء واسكان السين واليمان صحابي شهيد هو وانصب فيه احد من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل المسلمون يومئذ اليمان رضي الله عنه خطا  
وكان حذيفة من فضلا الصحابة رضي الله عنهم والخصيصين عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قوله بالمداين سنة ست وثلثين بعد وفاة عثمان بن  
لبيد واما قوله صلى الله عليه وسلم الذي يشرب في اية الفضة انما  
حجر جوف في جوفه نار جهنم روى البخاري ومسلم من رواية ام سلمة رضي الله عنها  
ولفظه فيها الذي يشرب في اية الفضة انما حجر جوف في بطنه نار جهنم وفي  
رواية لمسلم ان الذي ياكل او يشرب في اية الفضة والذهب في رواية له  
انه من شرب في اناء من ذهب او فضة فاما حجر جوف في بطنه نار من جهنم قوله  
صلى الله عليه وسلم بحجر كبر الحميم الثانية بالاخلاق وبارا بالنصب على المشهور  
الذي جزم به المحققون وروي بالرفع على ان السار فاعله والصحيح الاول وهو  
الذي اختاره الزجاج والخطابي والاكثرون ولم يذكر الا زهري واخرون  
غيره ويرويه رواية مسلم نار من جهنم ورواياه في مسند ابي غوانه وشي  
الحديثان من روايه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الذي يشرب في الفضة انما حجر جوف في جوفه نار كذا في موفى الاصول انما  
بالالف من غير ذكر جهنم وانما معناه فعل روي به النصيب الفاعل هو  
الشارب مضمون بحجر جوف يلقها في بطنه بحجر متتابع يسمع له صوت  
لتردده في خلقه وعلى روايه الرفع تكون النار فاعله معناه ان النار تصوت  
في جوفه وسمي المشروب نار لانه يؤل اليها كما قال الله تعالى ان الذين ياكلون



اموال الدنيا ظلم انما ياكلون في بطونهم ناراً وامس اجهنم عافانا الله منها ومن كل  
 بلا وسائر المسلمين فقال الواحدي قال يونس واكثر الخويعين هي عجميه لا تنصرف  
 للتعريف والعجميه وقال اخرون عجميه لا تنصرف لثابت قال تعريف وسميت  
 بذلك لبعدها يقال ببرجهم اذا كانت عجميه الفعر وقال بعض اللغويين  
 مشتقه من الجمومه وهي الغلط سميت به لغلط امرها في العذاب المسله  
 الثانيه في لغات الفصل سبق منها ما يتعلق بالحدِيثين واما الشرف فقال اصل  
 اللغه هي مجاوره الحد قال الارمني هو مجاوره العذله المحرود ومثله وامس  
 الخيال فبضم الكاف والمد من الاختيال قال الواحدي الاختيال مأخوذ من التخييل  
 وهو التشبه بالشيء فالتخييل في صورة من هو اعظم منه تكبر وقوله  
 والتشبه بالاعاجم يعني هم الفرس من الجور وغيرهم وكان هذا غالياً في الاسر  
 واما الطنبور فبضم الطاء والباء والبربط بفتح الباء بين الموحدين وهو العود  
 والاقطار وهو فارسي ومعناه بالفارسيه صد البوط وعقته كذا صورته  
 تشبه ذلك قال الامام ابو منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الحسن الجواليقي  
 في كتاب المعرب هو معرب وتكلمت به العرب فديماً وهو من ملاهي العجم  
 قال الجواليقي والطنبور معرب وقد استعمل في لفظ العرب قال والطنبور  
 لغه فيه واما الغيسر وزج بفتح الغاء ونم الداء وفتح الذاي كـ والبلور  
 كسر الباء وفتح اللام هذا هو المشهور ويقال بفتح الباء ونم اللام ومن حكي  
 عنه هذا الثاني ابو الفهم الحريري وهاتان اللفظتان ايضا عجميتان  
 ايضا والله اعلم المسله الثالثه في احكام الفصل فاستعمال الاناء من  
 ذهب او فضه حرام على المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي المصنف  
 واخرون من العراقيين والقاضيين وسواهم من اهل النول والمعوي قولاً كثيراً  
 انه يكره كراهيه تنهي عن الخمر وانما اكثر الخراسانيين هذا القول وقاؤه  
 بعضهم على انه اذا كان المشروب في نفسه ليس حراماً وذكر صاحب التقييب

سياق

سياق كلام الشافعي في القديم يدل على انه اراد ان عين الذهب والفضه الذي  
 اتخذ منه الاثا ليت محرمه ولهذا المحرم الخلي على المراه ومن اثبت القديم فهو معترف  
 بضعفه في القتل والذليل ويكفي في ضعفه ما يثبت به الاحاديث الصحيحه كحديث  
 ام سلمه وابشاهه وقولهم في تعليله انما ينجي عنه الشرف والخيلاء وهذا لا يجب  
 التحريم ليس يصح بل هذا موجب للتحريم وكتم من دليل على تحريم الخيلاء قال القاضي  
 ابو الطيب هذا الذي ذكره للقدم موجب للتحريم كما اوجب تحريم الخمر والمعني  
 بينهما واحد واعلم ان هذا القديم لا يفرق بين عليه وما ذكره الاصحاب وتذكره  
 تفرق على الجديد وحكي اصحابنا عن داود انه قال انما يحرم المشرب دون الاكل  
 والطهارة وغيرهما وهذا الذي قاله غلط فاحش فغير حديث حذيفه وام سلمه  
 من روايه مسلم النصريح بالنهي عن الاكل والشرب كما سبق وهذا نصان  
 في تحريم الاكل واجماع من قبل داود حجه عليه قال اصحابنا اجعت الائمة  
 على تحريم الاكل والشرب وغيرهما من الاستعمال في اناء ذهب او فضه الا ما حكي  
 عن داود والاقول الشافعي في القدم ولا نه اذا حرم الشرب فالاكل والاشربه  
 الطول منه والبلغ في الشرف واما قوله صلى الله عليه وسلم الذي يشرب ثمانية  
 الفضة ولم يذكر الاكل فجوابه من اوجه احدها انه مذكور في روايه مسلم كما  
 سبق والثاني ان الاكل مذكور في روايه حذيفه وليس في هذا الحديث معارضة  
 له الثالث ان النهي عن الشرب تنبيه على الاستعمال في كل شيء لانه في معناه  
 كما قال الله تعالى لا تأكلوا الربا وجميع انواع الاستعمال في معنى الاكل والاجماع  
 واما ثبته به كونه الغالب واسما علم الرابع قال اصحابنا وغيرهم من العلماء  
 ينفوي في تحريم استعمال انا النصب والفضه الرجال والنك وهذا الخلاف فيه  
 لعموم وتشمول المعني الذي حرم بسببه وانما فرق بين الرجال والنك في التحلي  
 لما يقصد منه من عرضا لثبته لا لافاج والتحلي لهم الخامس قال  
 اصحابنا ينفوي في التحريم جميع انواع الاستعمال من الاكل والشرب والوضوء



والغسل والبول في الاكل والاكل ملعقة الفضه والنجس نجمة فضه اذا احتوي  
عليها قالوا ولا بأس اذا لم يحتو عليها وجاءته الداجية من بعيد وينبغي ان يكون بعد  
حيث لا ينسب اليه من تطيب بها وتحرم المكحلة وطرف الغالبه وان صغر علي  
الصحيح الذي قطع به الجمهور وحكي امام الحرمين عن والده ابو محمد انه قد ورد في جواب  
ذلك اذا كان من فضه قال الامام والوجه القطع بتحريمه واطلق الغالب  
خلافا في استعمال الاكابر الصغير كالمكحلة ولم يخصه بالفضه ولا لانه محمول  
علي ما ذكره شيخه وهو التخصيص بالفضه لا بتحريم تنزير الحوائث والبيوت  
والمحارس واني الذهب والفضه علي المذهب الصحيح المشهور وحكي امام الحرمين  
ان شيخه حكي فيه وجهين قال الامام والوجه القطع بالتحريم للسرف  
وانفقوا علي تحريم استعمال ما ورد من قارورة الفضه قال القاضي حسين  
في تعليقه والحيلة في استعماله منها ان يصبه في يده اليسرى ثم يصبه من اليسرى  
في اليمنى ويستعمله فلا حرم وكذا قال البغوي في فتاويه لو نوصا من  
انا فضه فصب الماء علي يده ثم يصبه منها علي محل الطهارة كان قال ولله اوجب  
الماء في يده ثم يشرب منها جاز فلوجب الماء علي العضو الذي يربطه غسله فهو  
حرام لانه استعمال وذكر صاحب الحاوي تحريمه فقال لمرار اذا نوت في غير المعصية  
في الاكل من انا الذهب والفضه فليخرج الطعام الي محل اخر ثم ياكل من ذلك المحل  
فلا يعصى قال وفعل مثل هذا الحسن البصري وحكي القاضي حسين نحوه عن  
شيخه الفقهاء المروزي ودليله ظاهر لكن فعلة هذا ترك المعصية فلا يكون  
محرمًا كمن توسط ارضا مغصوبة فانه يومر بالخر وجب فيه التوبة ويكون في  
خروجه مطيعا لامر الله اعلم السادس لو نوصا او اغتسل من انا الذهب  
صحيح وضوءه وغسله لا خلاف نص عليه الشافعي رحمه الله في الام وانفق الاصحاب  
عليه ودليله ما ذكره المصنف وقوله كالصلاة في الدار المغصوبة هكذا عادة  
اصحابنا يفتنون ما كان من هذا القبيل علي الصلاة في الدار المغصوبة

ذلك انهم نقلوا الاجماع علي صحة الصلاة في الدار المغصوبة قل محال فيه  
احمد رحمه الله ومثل هذا الوضوء او يتم بما اوثراب مغصوب او ذبح بسكين  
مغصوب او اقام الامام الحد بسوط مغصوب صح الوضوء واليتم والذبح والحد  
ويا تم والله اعلم واما قول المصنف ولان الوضوء وجزيات الماء علي الاعضا  
فقيه نضج منه بما اتفق عليه الاصحاب من انه لا يصح الوضوء حتي تجري الماء  
علي العضو انه لا يكفي بماسه والبلل وسائر المسئلة مبسوطه في بار صفة  
الوضوء ان شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه من صحة الوضوء من انا الذهب والفضه  
قال مالك وابو حنيفة وجاهل العلماء قال داود لا يصح السابعة اذا اكل او شرب  
من انا الفضه والذهب عصي بالفعل ولا يكون المأكول والمأكول والمشروب  
حراما نص عليه الشافعي في الام وانفق الاصحاب عليه ودليله ما ذكره المصنف  
المصنف والله اعلم الثامن هل يجوز اتخاذ الايمان من ذهب او فضه واظهاره  
من غير استعمال فيه خلاف حكمه المصنف هنا وفي التبيينه والماء ورد في القاضي  
ابو الطيب والاكثرون وجهين وحكاية الشيخ ابو حامد والمحاملي في كتابيه  
المجموع والتحريم والبدن نجس وصاحب القدره والشيخ نصر القندسي قولين  
وذكر صاحب الشامل والبحر وصاحب البيان ان اصحابنا اختلفوا في حكمه  
بعضهم حكمه قولين وبعضهم وجهين واتفقوا علي ان الصحيح تحريمه بالاتحاد وقطع  
به بعضهم وهو مذهب مالك وجمهور العلماء لان ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه  
كالطوبى ولان اتخاذه يودي الي استعماله فحرم كاسا كالحرقا لو اوان المسنع  
من الاستعمال لما فيه من السرف والنجاسة لكان موجود في الاتحاد وبهذا  
يحصل الجواب عن قول القائل الاخوان السرف ورد بتحريم الاستعمال دون الاتحاد  
فيقال غفلة العلة في تحريم الاستعمال وهي السرف والنجاسة وهي موجودة في  
الاتحاد فيقال والله اعلم قال اصحابنا ولو صنع الانسان اوكسه  
كاسا فان قلنا يجوز اتخاذه وجب للصانع الاجرة وعلي الكاسه الارش والا فلا

بده



التاسعة **هـ** هل يجوز استعمال الاواني من الجواهر النفيسة كالياقوت والفيروز  
والعقيق والزمر وهو بالذال المعجمة وفتح الراء وضمتها والزمرد وهو بالذال المهملة  
والبلور واشباهها فيه قولان اصحابنا اتفاق الاصحاب الجواز وقولنا **هـ**  
في الام ومختصر المزني ربه قال ما لك ودليل القولين مذكور في الكتاب واذا  
قلنا بالاصح انه لا يحرم فهو مكروه ولو اتخذنا من هذه الجواهر النفيسة  
ولم يستعمله قال المحامي ان قلنا يجوز استعماله فلا نخاذولي والامكان اخذ  
انا ذهب اوفضه في جميع الاحكام قال **هـ** اصحابنا وما كانت نفيسه بسبب  
الصنعة لا جوهرة كالزجاج المحروط وغيره لا يحرم بالاختلاف هكذا صرحوا في  
جميع الطرق بانه لا خلاف واشار صاحب البيان الى وجه في تحريمه وهو غلط  
والصواب من حيث المذهب والدليل الجزم باباحته ونقل صاحب السائل الاجماع  
على ذلك قال اصحابنا وكما لو اتخذ الخاتمة فضة من جوهرة مثمنه فهو مباح  
بالاختلاف قال اصحابنا وكما لا يكون لبس الكتان النقيس والصوف وكوه  
قال **هـ** صاحب الحاوي والبحر الانا المتخذ من طيب رفيع كالكاغور المنقوع  
والمصاعد والمعجون من مسك وعنبر يخرج منه وجان احدهما يخرج استعماله  
لحصول الشرف والثاني لا لعدم معرفته اكثر الناس له قالوا وما عساه ان تقع  
كالصندل والبنك فاستعماله جائز قطعاً **هـ** **هـ** قد ذكر المصنف ان البلور  
كالياقوت وان في جواز استعماله القولين وقد علق في ذهن كثير من المتأخرين  
وشبههم ان المصنف خالف الاصحاب في هذا وانهم قطعوا بجواز استعمال  
انا البلور لانه كالزجاج وهذه الذي علق باذهانهم وهم قاسد بل صرح الجمهور  
بحرمان القولين في البلور ممن صرح بذلك شيخ الاصحاب الشيخ ابو حامد في تعليقه  
وابو علي السندنجي والمحامي في المجموع والجزيد والقاضي ابو الطيب وصاحب  
السائل وابو الحسين العباسي الجرجاني في كتابيه الخيري والبلغة  
والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان واخرون من العراقيين والقاضي حسين

وصاحب الاباء والغزالي في الوجيز وصاحب التمهيد والتقديس والرويان  
في كتابيه التخرير والحلية وصاحب العدة واخرون من الخراسانيين وانا  
خالفهم صاحب الحاوي في قطع لجواره وقال امام الحرمين الحق شيخ البلور النجاشي  
والحقه الصبيداني والعراقيون بالجواهر النفيسة فيكون على القولين  
محصل فحصل ان الجمهور من اصحابنا في الطريقتين على طرد القولين في البلور  
ولم يتخالف فيه الا صاحب الحاوي والشيخ ابو محمد والله اعلم **هـ** **هـ**  
اذا باع ما ذهب اوفضه قال القاضي ابو الطيب البيهقي لان المقصود عيش  
يصح بيعها ملكها اطلق القاضي ما ونقل ابو علي السندنجي في جامعه هذا  
اتفاق الاصحاب عليه وسنغني ان يبين على الاتخاذ فان جوزه ابيع وان حرماه  
كان حكمه حكم ما اذا باع عياريه معينه في اي القابل اغنا والعيش بسبب الغنا  
وذكرها امام الحرمين في اخر كتاب الصداق في فروع تتعلق به قال قال  
الشيخ ابو علي ان باعها بالفتح وان باعها بالفتح فثلثه اوجه احدها لا يصح  
قاله ابو بكر المحمودي ليل يصير الغنا مقابلا لعمال كالثاني ان قصد المشتري  
المعالة في ثمنها غناها لم يصح البيع وان لم يقصده صح قاله الشيخ ابو زيد  
والثالث يصح بكل حال ولا يختلف الحكم بالمقصود ولا عن احق قاله ابو  
شكر الوديني قال الامام وهذا هو القياس السديد والله اعلم **هـ** **هـ**  
اذا خلع رجل اوامراه اسنانه او شعرة بخلاف فضته او كحل بميل فضته  
فهو حرام كما سبق في المحلة قال **هـ** المصنف رحمه الله واما المضيق  
بالذهب فيخرم قبله وكثيره لقوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحرير ان  
هذه من حرام علي ذكرها من حل لانا ثنا فان اضطرب اليه لما روي ان عرجة  
بن اسعد اصيب اغنه يوم الكلاب فاتخذنا من ورق فاقن عليه  
قامه النبي صلى الله عليه وسلم ان اتخذنا من ذهب الست **هـ** **هـ**  
اما الحديث الاول فحديث صحيح رواه الترمذي من رواية ابي موسى الاشعري



رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحر من الذهب  
على ذكر امني واحل لانا ثم قال التمني حديث حسن صحيح ورواه ابو داود  
والنسائي وغيرهما من روايه علي بن ابي طالب رضي الله عنه باسناد حسن وليس في  
رواية ابي داود والنسائي حل لاناها ووقع في روايه لعنه ما ورواه اليه في  
وغیره من رواية عفته بن عامر بلفظه في المذهب والله اعلم وامر احديث  
عمر بن الخطاب في حديث حسن ايضا رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم  
باسناد جيد قال الترمذي وغيره هو حديث حسن وينكر على المصنف قوله  
روي بصيغته ثم يرض في حديث حسن وقد تقدم وقد ذكرنا التنبية على هذا  
في مقدمته الكتاب وبعد ما ورواه في حديث عمر بن الخطاب هذا هو عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما قول **هـ** صلى الله عليه وسلم ان هذين حرام اي حرام استعمالهما  
في النجلى ونحوه والحل بكسر الكا هو الحلال وقول **هـ** يوم الكلاب هو يوم  
الكلاب وتخفيف اللام وهو يوم معروف من ايام الجاهلية كانت لهم فيه وقعة  
مشهورة والكلاب اسم لما من مياه العرب كانت عنده الوقعة فسمي ذلك اليوم  
يوم الكلاب وقيل كان عنده وقتان مشهورتان يقال فيهما الكلاب الاول  
والكلاب الثاني وقول **هـ** من ورقه هو بكسر الراء وهو الفضة وهذا الخلاف  
فيه مثنى صرح به ابن قتيبة ثم الخطابي وخلاف لا يحصون كلفه مصنفون  
بانه ورق بكسر الراء ونسخه انه في رواية النسائي اتخذوا نقما من فضته وكذا في  
رواه الشافعي في الام في باب ما يؤصل بالرجل والمرأه من ابواب الطهارة  
وكذا في رواه المصنف في المذهب في باب ما يكره لبسه واعلم ان كل ما كان على  
فعل مفتوحة الاول مكسورا ثانيا جانا سكان ثانيا مع فتح اوله وكسره  
فيصير ثلثة اوجه كورق وورق وورق وورق وورق وورق وورق وورق  
وورق واشباهه فان كان الحرف الثاني او الثالث حروفا حارة فثلاثة اوجه  
اوجه الثلثة المذكورة والسابع بكسر اوله وثانيه كفتح وفتح وفتح وفتح

فيه

وحروف الكلف العين والعين والحاء والها والميم وهذا انا اذكره وانك تظاهرا  
لكثرة تكرره في هذا الكتاب وغيره فقد تكلم به انسان على بعض الواجه الجائزة  
فيما طه فيه من لا يعرف هذه القاعدة وقد رأت ذلك والله التوفيق واه **حـ**  
عمر بن الخطاب في حديث حسن ايضا رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم  
باسناد جيد قال الترمذي وغيره هو حديث حسن وينكر على المصنف قوله  
روي بصيغته ثم يرض في حديث حسن وقد تقدم وقد ذكرنا التنبية على هذا  
في مقدمته الكتاب وبعد ما ورواه في حديث عمر بن الخطاب هذا هو عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ما قول **هـ** صلى الله عليه وسلم ان هذين حرام اي حرام استعمالهما  
في النجلى ونحوه والحل بكسر الكا هو الحلال وقول **هـ** يوم الكلاب هو يوم  
الكلاب وتخفيف اللام وهو يوم معروف من ايام الجاهلية كانت لهم فيه وقعة  
مشهورة والكلاب اسم لما من مياه العرب كانت عنده الوقعة فسمي ذلك اليوم  
يوم الكلاب وقيل كان عنده وقتان مشهورتان يقال فيهما الكلاب الاول  
والكلاب الثاني وقول **هـ** من ورقه هو بكسر الراء وهو الفضة وهذا الخلاف  
فيه مثنى صرح به ابن قتيبة ثم الخطابي وخلاف لا يحصون كلفه مصنفون  
بانه ورق بكسر الراء ونسخه انه في رواية النسائي اتخذوا نقما من فضته وكذا في  
رواه الشافعي في الام في باب ما يؤصل بالرجل والمرأه من ابواب الطهارة  
وكذا في رواه المصنف في المذهب في باب ما يكره لبسه واعلم ان كل ما كان على  
فعل مفتوحة الاول مكسورا ثانيا جانا سكان ثانيا مع فتح اوله وكسره  
فيصير ثلثة اوجه كورق وورق وورق وورق وورق وورق وورق وورق  
وورق واشباهه فان كان الحرف الثاني او الثالث حروفا حارة فثلاثة اوجه  
اوجه الثلثة المذكورة والسابع بكسر اوله وثانيه كفتح وفتح وفتح وفتح



انكس فانخذ كان الثقبه سلسله من فضته وان كان للذنيه كره لانه غير محتاج اليه  
ولا يحرم لما روي السري قال كان نخل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضته  
وقبيحه سيفه فضته وما بين ذلك خلق الفضه وان كان كثيرا للحاجه كره  
للكثره ولم يحرم للحاجه وان كان كثيرا للذنيه حرم لقول ابن عمر رضي الله عنهما  
لا يتوضأ ولا يشرب من قدح فيه خلقة فضته او صبته من فضته وعن عاتيه  
رضي الله عنها انها تفتت ان تضرب القفاخ بالفضه ومن اصحابنا من قال يحرم  
في موضع الشرب لانه يقع به الاستغسال ولا يحرم فيما سواه لانه لا يقع به  
الاستغسال ومنهم من قال بكره ولا يحرم لحديث اسير سيف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الشرح قد جمعت هذه القطعه جمل من الاحاديث واللغات  
والاحكام تحصل بها ثمانيتان احدها حديث القدح صحيح رواه البخاري الا انه  
وقع في المذهب فانخذ مكان الثقبه وهو تصحيف والصواب ما في صحيح  
البخاري وغيره فانخذ مكان الشعب وهو الشين المعجمه واسكان الغين وبعد ما  
يا موحده والمراد بالشعب الشق والصدع وقوله انكسر معناه انشق كما جازي  
روايه انصدع والمراد انه شق الشق محيط فضته فصار تصوره صورة سلسله  
وفي رواية البخاري فكسله بفضته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله  
وقوله فانخذ يوم ان النبي صلى الله عليه وسلم هو المتخذ وليس كذلك بل ان  
هو المتخذ ففي رواية قال ان شئ فجمعت مكان الشعب سلسله وهذا الذي قاله ابو  
عمرو وقد اشار اليه البيهقي وغيره وفي رواية للبخاري عن عاصم الاحول قال  
رايت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند اسير بن مالك فكان قد انصدع فبلسه  
بفضته وقد اوصحت ذلك مع طرف الحديث في جامع السنه والله اعلم وامّا  
الحديث الاخر فحسن روي ابوداود والترمذي منه كانت قبضه سيف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من فضته قال الترمذي هو حديث حسن وروي محمد بن سعد  
كاتب الواقفي في الطحايات الغد المذکور في المذهب كله بالطريق الذي رواه منه

ابوداود والترمذي فهو حديث حسن والقبضه بفتح القاف وكسر الهمزة  
الموحده وفي التي تكون علي راس قاييم السيف وطرف مقبضته **هـ** والخن بفتح الخاء  
وكسر هاء الخاء مشهورتان واللام فيها مفتوحة جمع خلقة اسكان اللام وحسب  
الجوهري فتحة ايضا في لغة رديه والمشهور اسكانها ونحو السيف لما يكون  
في اسفل غلته من حديد او فضه وكحوها وامّا الاثر عن ابن عمر رضي الله عنهما فصح  
رواه البيهقي وغيره باسناد صحيح لكن لفظه كان ابن عمر لا يشرب في قدح فيه  
خلقة فضته ولا ضه فضته وامّا الاثر عن عاتيه رضي الله عنها فحسن رواه البيهقي  
بعده والله اعلم وامّا ان شئ فجمعت اسير بن مالك بن فضل الانصاري  
البخاري بالنون والجميم المديني ثم البصري حذم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين  
سنتين وتوسعا بالبصره ودفن بها سنة ثلاث وتسعين وهو ابن مائة وثلاث  
سنتين وكان اكثر الصحابة اولاد الدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم له بكنته  
المال والولد والبركه وهو من اكثر الصحابة رواية وامّا ابن عمر فهو  
ابو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي اسلم مع  
عمركه قدما شهد الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة وما بعده من المشاهد مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بمكة سنة ثلاث وتسعين وهو ابن ثلثي  
وثمانين وقيل اربع ومائة ابن عمر واسير مشهوره ذكرت جملتها في تهذيب  
الاسماء والله التوفيق المسئلة الثانية في الاحكام قال الشافعي رحمه الله  
المختصر واكره المصيب بالفضه لئلا يكون شرا على فضته ولا احتكاك المسئلة  
اربعه اوجه حل المصنف ثلثة به لا يملك احد ما ان كان قليلا للحاجه لم يكن  
وان كان للذنيه كره وان كان كثيرا للذنيه حرم وان كان للحاجه كره والوجه  
الثاني ان كان في موضع الاستعمال كوضع فم انكس ربحا والاول والثالث بكره  
ولا يحرم كمال والسابع حكاه الشيخ ابو محمد الحق بن محمد بن كمال لما ذكرناه  
عن ابن عمر وعاتيه رضي الله عنهما واصح هذه الاوجه الاول وهو الاثر عن

الشيخ ابو عمرو



العراقيين وقطع به كثير من منهم او اكثرهم وصححه الباقر منهم من قطع به  
الشيخ ابو جهمد والجامل والملا وردي والشيخ نصر المقتدي ونقله القاضي ابو  
الطيب عن المالك وبتاخرى الاحتجاب قال وحملوا نص الشافعي عليه والوجه  
الثاني هو قول ابي اسحق المروزي حكاه عنه القاضي ابو الطيب والغايل لا  
يحم بحال هو ابو علي الطبري وغيره كذا في قاله القاضي ابو الطيب وعلي الوجه  
الاول وهو الصحيح المختار ذكرنا ان القليل لا يبيح بكرة وحكي في الخبر بان  
وجهها على هذا انه حرم وحكي للمارودي وجهها انه لا يكره **ف**زع في بيان  
الحاجة والقلة في قولهم ان كان قليلا للحاجة اما الحاجة فقال الاحتجاب المراد  
بها غرض يتعلق بالتصليب شوي الزينة كاصلاح موضع الكثرة ونحوه ولا  
يتجاوز به موضع الكسر لا يتقدم ما يستلزم به قال اصحابنا ولا يشترط العجز  
عن التصليب بخاس وحديد وغيره هكذا صرح به ابن الصباغ والمغني والغزالي  
والروائي وصاحب البيان وغيرهم وذكرنا امام الحرمين احتمالين لفيه احدهما  
هذا والثاني محتمل ان يعدم ما يصب به غير الذهب والفضة وانما ضبط  
القليل والكثرة فقيه ثلثة اوجه احدها وهو المشهور في طريقي العراف خراسان  
انا اكثره هو الذي يستوعب جزا من اجزاء الاناء كاله كاعلاه او اسفله او ثلثه  
او عرفته او شبه ذلك والقليل ما دونه وهذا قطع الغزالي والمغني  
والبغوي وصاحب العدة والبيان وغيرهم واستدل له الامام ابو الحسن  
ابن الهيثم صاحب امام الحرمين في كتابه زوايا المسائل بان اذا  
استوعبت الفضة جزا كاملا خرج من ان يكون تابعا للاناء وخرج الاناء عن  
ان يكون اناء خاس وحديد مثلا بل يقال انما من كبر من خاس وفضة كقوته  
جزا من اجزائه المقصود به كاله فضة بخلاف ما اذا لم يستوعب جزا كاله  
فانه يقع مغنورا ما بعد الاناء بسببه من كبر من فضة وخاس وهذا  
استدل الحسن والوجه الثاني ان المدجوع القلة الى العرف قاله الروائي وحكا

الرافعي وانما راي اختياره واستحسانه ودليله ان ما اطلق ولم يحدد جرح في  
ضبطه الى العرف كالفن في البيع والخرق في المرقية واجيا الموات ونظايرها وانما  
وهو اختيار امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما ان الكثرة ما لمع الناظر على بعد  
والقليل ما لمع ومرادهم ما لا يخرج عن الاعتدال والعادة في رفته وغلقه  
وانما امام الحرمين الوجه الاول وضعفه ثم اختار هذا الثالث وهذا الذي  
اختاره فيه ضعف واختار المدجوع الى العرف والوجه المشهور حسن متجه ايضا  
ومتي نتككنا في اكثره فالاصل الا باحده والله اعلم **ف**زع اذا صب  
الا ان تصيبا جازا فله استعماله مع وجود غيره من الاينة التي لا فضة فيها وهذا  
لا خلاف فيه صرح به امام الحرمين وغيره **ف**زع تتعلق بالفصلين السابقين  
في الاواني احدهما قال اصحابنا لو شرب بكفيه في اصبعه خاتم فضة لم يكره  
يكره وكذا لو صب الدرهم في انا وشرب منه او كان في فيه ذباير او درهم  
وشرب لم يكره ولو اثبت الدرهم في انا بماء لزم فيه قال المتزلي والروائي  
وصاحب العدة هو كاله لزم فيه وفتح القاصي حسين بخوان الثاني  
لو اتخذ انا من ذهب او فضة وطلاه نحاس داخله وخرجه فوجهان مشهوران  
في تعليق القاضي حسين والشمس والتذيب والعدة والبيان وغيرها اصحابنا لا  
يكره قالوا وهما مبنيان على ان الذهب والفضة حرام لغيرهما انما ينجس لان قلنا لغيرها  
حرم والا فلا وقال امام الحرمين ان عتري طاهرة فبيد الوجهان وان عتري طاهرة  
وداخله فالذي اراه القطع بخوان استعماله لانه انما خاس ارج فيه ذهب مستتر  
وبهذا الذي قاله الامام جزم الغزالي في المبسوط قال لا خلاف فيه ولو  
اتخذ انا من نحاس وموهه بذهب او فضة قال امام الحرمين والغزالي في المبسوط والرافعي  
وغيرهم ان كان نجس منه شيء بالنا حرما استعماله والافوجهان بناء على المعنيين  
والاصح لا يكره قاله في الوسيط والوجهين والحق القاضي حسين والبغوي والمغني  
وصاحب العدة والبيان الوجهين ولم يفرقوا بين المستهلك وما يجمع منه شيء



وكانت العدة بغيره  
واراد المصنف في التوضيح

والصواب حمل كلامهم على المستهلك كما صرح به امام الحرمين وناجيه وقد حيز م  
الماوردى والحرجاني بانما اذا عيش جميعه بالفضة حرم استعماله والله اعلم الثالث  
لو كان له فذبح عليه سلسله فضة قطع القاضى حين وصاحبه المتولى البغوي  
فقال لا لو اتخذ لانا به كلفه او سلسله فضة او راسا جان لانه منفصل عن  
الانا لا يستعمله هذا كلام هو الاية وسبق ان جعل كالمصيب في فيه  
التفصيل بخلاف **الرابع** اذا قلنا بطريقه الخراساني ان المصيب  
بذهب كالمصيب بفضة فقل يسوي بينهما في التفصيل في الصغر والكبر على ما  
سبق قال الرازي لم يفرقنا لاكثر من ذلك وعن الشيخ ابي محمد انه ينبغي  
ان لا يسوي لان الخيال في قليل الذهب كالحال في كثير الفضة واقرضنا ب  
له ان تعتبر فيه صفة الذهب اذا فرقت بفضة قال الرازي وقياس الباب  
ان لا فرق وهذا الذي قاله الرازي هو الصحيح لانه ما خذ المسئلة ان بعض  
الانا كالا انا ام لا والله اعلم **الخامس** لو اضطر الى استعمال النار ولم يجد الا  
ذهبا او فضة جاز استعماله حال الضرورة صرح به امام الحرمين والقرائي  
وجامعات والله اعلم **سريع** في مذاهل العلماء في المصيب بالفضة  
فذكرنا تفصيل مذاهبه ونقل القاضي عياض عن جمهور العلماء من  
السلف والخلف على كراهة الصه والكلفة من الفضة قال وجوزها ابو  
حنيفة واصحابه واحمد واسحق اذا لم يكن فيه على الفضة في الشرب هذا كلام  
القاضي والمعروف عن احمد كراهه المصيب قال **المصنف** رحمه الله  
ويكره استعمال اواني المشركين وثيابهم لما روي ابو ثعلبة رضي الله عنه قال  
قلت يارسول الله انا بارض اهل الكاب وناكل في ابنتهم فقال لا تاكل في ابنتهم  
الا ان لم تجد واعينها فاعسلوها بالماء ثم كلوا منها ولا تأكلوا بحسن النجاسة  
فكره لذلك فان نوضا في اوانهم نظرت فان كانوا ممن لا يتدينون  
باستعمال النجاسة صح الوضوء لان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من ماء

مشركه ونوضي عمر رضي الله عنه من خرنوب راني ولان الاصل في اوانهم  
الطهارة وان كانوا ممن يتدينون باستعمال النجاسة ففيه وحكم ان اكلها  
يصح الوضوء لان الاصل في اوانهم الطهارة والثاني لا يصح لانهم يتدينون  
باستعمال النجاسات كما يتدين المسلمون بالماء فالظاهر من اوانهم وثيابهم  
النجاسة **الثالث** **رح** حديث ابي ثعلبة رواه البخاري ومسلم رضي  
الله عنهما ولفظه فيها قلت يارسول الله انا بارض قوم اهل  
كتاب لانا كل في ابنتهم فقال ان وجدتم غير ما فلا تأكلوا فيها  
وان لم تجدوا فاعسلوها واكلوا فيها وفي رواية للبخاري فلا تأكلوا  
في ابنتهم الا ان لا تجدوا فاعسلوها واكلوا فيها وفي رواية للبخاري فلا تأكلوا  
وفي رواية ابي داود انا بخا وراهل الكاب وهم يطبخون في قدورهم  
الحندير ويشربون في ابنتهم الحمر فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان وجدتم غير ما فاكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا فاعسلوها  
فا رخصوها بالماء واكلوا واشربوا وهذا لفظ الحديث في كتب الحديث  
ووقع في المذهب لانا كل خطا بالواحد وله وجه ولكن المعروف  
لانا كلوا قال لاهل اللغة يقال لا بد من كذا اي لا فراق منه  
ولا انفكاك عنه اي هو لازم وابو ثعلبة الرازي هو الحسن بن حناء  
مصنومه ثم شين مفتوحة معجمة ثم نون منسوب الى حنين  
بطن من قضاة واسمه جرهم بضم الجيم والها قاله احمد بن حنبل  
وحكي بن معين واخرون وقيل جرثوم بضم الجيم والمثلثة وقيل  
غير ذلك واسم ابيه ناشم بالنون والشين المعجمة وقيل عبيد  
ذلك وكان ابو ثعلبة ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تحت الشجرة ثم نزل الشام وتوفي في ايام معاوية وقيل ايام عبد الملك  
سنة خمس وسبعين واما قول **رح** نوضا النبي صلى الله عليه وسلم



من من اذنة مشرقة فهو بعض من حديث طويل رواه البخاري وسلم في  
صحيحها من رقاياه عمران بن حصين رضي الله عنها انهم كانوا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقصوا فارتل من يطلب الماء  
فجاوا با امرأة مشرقة علي عيرين مرادتين من ماء فدعا النبي  
صلى الله عليه وسلم بانا فاذغ فيه منهما ثم قال فيه مائتا الله ثم  
اعاده في المزدتين ونودي في الناس اسقوا واسقوا فاشربوا  
حتى زوفوا ولم يدعوا انا ولا سقا الاملوء واعطى رجلا ضابته  
جناحه انا من ذلك الماء وقال **ارفعه عليك** ثم امسك عن الزاد  
وكاها اشدا ثلثا ثلثا ثم اسلت المرأة بعد ذلك هي وقومها  
هنا معني الحديث مختصا وفيه المعجزة الظاهرة لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نوصا منه صرنا  
لكن الظاهر انه صلى الله عليه وسلم نوصا منه لان الماء كان كثيرا  
وان لم يكن نوصا فقد اعطى الحب ما يغتسل به وبهذا يحصل المقصود  
وهو طهارة انا المشرك والمنزلة هي التي تسميها الناس الراوية  
واما الراوية في الاصل البعيد الذي يستقي عليه واما قوله نوصا  
عمر من جز نصراني فصحيح رواه الثافعي واليهقي باسناد صحيح وذكره  
البخاري في صحيحه بمعناه تعليقا فقال ونوصا عمر بالحجيم من بيت نصرانية  
والحجيم الماء الحار لكن وقع في المذهب نصراني بالندية قال الكاف  
ابوبكر محمد بن موسى الحانمي رواه خلاد بن اسلم عن سفين بن عيينه  
باسناده كذلك قال والمحفوظ ما رواه الثافعي عن ابن عيينه باسناد  
نصرانية بالنايفت وقوله من جز كننا هو في المذهب وبعده جز  
ورواه الثافعي في الام جرة نصرانية بالها في اخرها وهو صحيح  
واختلف الائمة في معني الذي في المذهب فالمشهور الذي قاله

الأكثرون انه جمع خبة وهي الأنا المعروف من الخرف وقولنا جمع حرة هو على اصطلاح اهل اللغة واما اهل التصريف والنحو فيقولون فيه وفي أشباهه معاً سم جنس ولا يسمونه جمعاً وذكر ابن فارس في كونه طيبة العلماء ان للجزء ما سألوه عن قوب البعير يجعل وعالماء وذكر هو في المجهل نحوه والله اعلم **استعمل** المسلم في كره استعمال او ان الكفار وشياهم سوا فيه اهل الكتاب وعينهم والمسلمين باستعمال النجاسة وغيره ودليله ما ذكره المصنف من الحديث قال **المعنى** قال **الثاني** فني رحمه الله وانا لسنا وبلانهم وما يل اننا فلهم اشكر الله قال **اصحابنا** واوليهم المستعمله في الماء اخف كراهه فان تيقن طهاره او ايهاهم او ثيابهم قال **اصحابنا** فلا كراهه حينئذ في استعمالها **كتاب العلم** يخرج من هذا المحامل في المجموع والسند جي والجرحاني في البلغة والبعوي وصاحب العدة والبيان وغيرهم ولا تعلم فيه خلافا ومراد المصنف بقوله لم يكره استعمالها اذا لم يتيقن طهارتها وتغليله يدل عليه فان قيل محدث ابي ثعلبة يقتضي كراهه استعمالها اذا وجد عنها بكتان وان يتيقن طهارتها فالجواب ان المراد النهي عن الاكل في ايئتهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر كما سبق سانه وفي رواية ابي داود واما نهى عن الاكل للاستقذار كما يكره الاكل في الحجمة المفعولة **واذا نظهر من** انما كافروا لم يعلم طهارته ولا نجاسته فان كان من قوم لا يتدينون باستعمال النجاسة فوجهان الصحيح منها باتفاق الاصحاب في الطريقتين انه نهي عن طهارته وهو نهي في الام وحرمه والفديم وبه قال ابن ابي هريرة والوجه الثاني لا تنضم الطهارة وهو قول ابي اسحق وصححه المؤلف وهو مخارج من احد القولين في الصلاة في المقبرة المنبوشة كذا قاله الشيخ ابو حامد وقال القاضى ابو الطيب هو مخارج من مسله

هذه طائفة من اختلاف وانحازان من فساد  
مبدعون ما شغل النجاسة



بول الظبي وهذا الجود قال اصحابنا المشركون باستعمال الجاهل  
الذين يعتقدون ذلك ديناً وفضيلة وهم طائفة من الجوس يرون استعمال  
ابوالالبق واختنايقاً فربه وطاعة قال لما وردني ومنه من يري ذلك البره  
واما الذين لا يتدينون فكاليهود والنصارى قال امام الحرمين  
ولو ظهر من اجل اختلاطه بالجناسات وعدم صوته منها مثلاً كان او كان  
ففي كتابه ثيابه واوانيه اختلاف والله اعلم **ف** روى هذا النبي ذكرناه  
من الحكم بطهارة اواني الكفار وثيابهم هو من هبنا وذهب الجمهور  
من السلف وحكي اصحابنا عن احمد واسحق بحجته ذلك لقول الله تعالى  
انما المشركون نجس وكذبني ابي نعيم وقوله صلى الله عليه وسلم فاغسلوها  
واخرج اصحابنا بقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حلالكم ومعلوم  
ان طعامهم يطبخونه في قدورهم وباشترئونه بايديهم ومحدثي عمران  
وفعل عمر المذكوبين في الكتاب وبان الاصل الطاهر هو بان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان ياذن للكفار في دخول المسجد ولو كانوا باغياً  
لم ياذن واجاب **ب** اصحابنا عن الآية بحوايين احدها معناها  
ان المشركين نجس اديانهم واعتقادهم وليس المراد اديانهم واوانيهم  
بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخلهم المسجد واستعمل اديانهم فاكل  
طعامهم واجابنا عن حديث **ب** اني تعلية بان السؤال كان عن الايتيم  
التي يطبخون فيها لحم الخنزير ويشترون اللحم كما جاني روايه ابي داود  
التي قد منها ما وجوا **ب** اخراته محمول على الاستحباب ذكره  
الشيخ ابو حامد ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم نهاهم عن استعمالها  
مع وجود غيرها وهذا محمول على الاستحباب بلا شك والله اعلم **ف** روى  
قول المصنف بكراهة استعمال اواني المشركين يعني بالمشركين الكفار سواء  
اهل الكتاب وغيرهم واسم المشركين يطلق على الجميع ومن ذلك قول الله

تعالى ان الله لا يعقربان يشرك به ويعقربا دون ذلك من يشا ومنه قول  
النبي صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ونظير  
ذلك في الكتاب قاله واستعمال سلف الامة المشهورة ومن ذلك  
قوله سبحانه وتعالى وقالت اليهود عن بن الله وقالت النصارى المسيح  
وقال في اخر الاية الثانية سبحانه عما يشركون والله اعلم **ق**ا  
المصنف رحمه الله ويستحي تعظيم الانبياء لما روي ابو هريرة رضي الله عنه  
قال اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعطيته الوضوء فاياك التفتا **هـ**  
المشرح هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما  
من روايه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وروي في غير الصحيحين من  
روايه ابي هريرة ولفظ روايه جابر عطا الانا واوتوا التفتا وفي روايه  
حمدانك واذكر اسم الله ولو تعرض عليه ثيابان وتعرض بضم الراء وروي  
بكسرهما والضم اصح واشهر ومعناه تضع عليه عوداً او نحو عرضاً وقوله  
تغطية الوضوء هو بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به وقوله **هـ** فاياك  
التفتا الايكا والقائم ودكان والايكا هو شد راس التفتا وهو فربه النبي  
او الماء وكثرها بالواو وهو الجنب الذي يشبه به وهو محمد ودايفاً وهذا  
الحكم الذي ذكره وهو استحباب تعظيم الانبياء متفق عليه وسواينه  
انا الماء والنبي وغيرهما ودليله الحديث الصحيح الذي ذكرناه وفايدته ثلثه  
اشياء احدها ما ثبت في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان  
الشیطان لا يجل سقاء ولا يثقب انا **ثاني** في رواية لمسلم عن روايه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان في السنة عليه ينزل فيه وبالاحتم  
بانا ليس عليه غطاء او سقاء ليس عليه وكذا الا انزل فيه من ذلك الوسا  
**قال** البيت بن سعد اخذ روايه في مسلم فالاعاجم يقرؤون ذلك في  
كانون الاول من الوبا بالمد والقصر لغتان فاذا قصر همن وكانون



عَجَمِي لَا يَتَصَرَّفُ الشَّيْءُ صَيَانَهُ مِنَ الْبُخَّاسَةِ وَشَبِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
فَسَرَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَاوِي الْحَدِيثَ هُوَ أَوْلَى مِنْ كُنِي  
هَذِهِ لَكِنَّهُ قِيلَ كَانَ لَهُ مَرَّةً يَلْبَسُ بِهَا فِي صَغَرِهِ فُكْنِي بِهَا وَخَلَعَ فِي سَمْعِهِ  
وَاسْمُ أَبِيهِ عَلِيٌّ ثَلَاثِينَ قَوْلًا اشْتَرَاهَا وَاصْحَافًا إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ حَمْرٍ وَابْنَهُ  
قَطَعَ جَمَاعَاتٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ وَهُوَ سَابِقُ الْمُحَدِّثِينَ وَأَوْحَافُهُ الْمُتَضَعِّينَ  
لِحِفْظِهِ نَصْدِي لِحِفْظِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَرَعَ  
فِيهِ وَفَاقَ سَائِرَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيهِ رَوَى لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمْسَةَ الْأَلْفِ حَدِيثٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ وَارْبَعَةٍ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا وَلَيْسَ  
لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا يَقَارِبُ هَذَا قَالَ **الشَّافِعِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ أَبُو هُرَيْرَةَ  
أَحْفَظُ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ فِي دَهْرِهِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِائَتَانِ مِائَةً رَجُلًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْحَابِ الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَرَاهُ مِنْ أَصْفَه فِي رَجُلٍ مِنْ حَبَشَةٍ وَكَانَ  
عَرِيفًا بِأَهْلِ أَصْفَه نَوْبَةً بِالْمَدِينَةِ وَدَفَعَهُ فِي الْبَيْعِ سِتَّةً وَسَبْعِينَ  
وَهُوَ ابْنُ ثَمَانَ وَسَبْعِينَ سَنَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ بَسَطَ خَالِدٌ فِي تَهْدِيقِ  
الْأَسْمَاءِ وَاللَّهُ السَّافِقُ **فَسَرَعَ** تَمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَا سَبَقَ مَا بَيَّنْتُ فِي جَمِيعِ سَلَمٍ  
وَعَنْدِهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا كَانَ جَمْعُ اللَّيْلِ أَوْ  
أَمْسَيْتُمْ فَلْيَقُوا صَبِيَاءَكُمْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ جَنِينًا فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَهُ  
مِنَ اللَّيْلِ فَمَحْلُوهُمْ وَاعْلَقُوا الْبَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ  
بَابًا مَغْلَقًا وَكَوَارِثَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَحَمَرُوا بَيْتَكُمْ فَإِذَا دَكَّرُوا  
اسْمَ اللَّهِ وَلَعَانَ تَقَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا وَاطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ وَفِي رَوَايَةٍ  
لِسَلَمٍ أَيْضًا لَا تَزْنِلُوا فَوَائِيَكُمْ وَصَبِيَاءَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى يَذْهَبَ فَحَمْسَةَ  
الْعَتَا وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عُمَرَ دَاوِي مَوْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ابْنِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَنْتَكُوا النَّارَ فِي سَبْعِينَ نَفْسًا مَوْسَى فَهَذِهِ

نحوه

وغيره

سَلَمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَحَافِظِ عَلَيْهَا وَجَمْعُ اللَّيْلِ يَتَمَّ الْجِيمُ وَكَسْرُهَا خِلَامُهُ وَالْعَوَاشِي  
بِالْعَاجِيزِ قَاتِلِيهِ وَمِنْ كُلِّ مَا يَنْشُرُ مِنَ الْمَالِ كَالْبَطَائِمِ وَعَيْنُهَا وَفَحْشَى  
الْعَتَا ظَلَمَتُهُمَا وَقَدْ أَفْضَحَتْ شَرْحَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا  
وَمَعَايِنُهَا فِي شَرْحِ صَحِيحِ سَلَمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي صَحِيحِ سَلَمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ **سَمِعْتُ** رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا  
دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ  
الشَّيْطَانُ لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا نَعْتَا وَإِذَا دَخَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ  
الشَّيْطَانُ ادْرِكْكُمْ الْمَبِيتَ وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ  
قَالَ **ادْرِكْكُمْ** الْمَبِيتَ وَالْعَتَا قَاعِلَمُ أَنَّهُ تَحْتَ التَّشْيِيعِ عِنْدَ  
دُخُولِهِ بَيْتِهِ وَسِتِّ عَيْنِهِ وَالسَّلَامَ إِذَا دَخَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ وَبَدَعُو  
عِنْدَ دُخُولِهِ خُرُوجَهُ وَقَالَ ابْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مَنْ قَالَ بَعْدَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ بِاسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ  
يُقَالُ لَهُ كَفَيْتَهُ وَوَقِيتَ وَيُخَيَّرُ عَنْهُ الشَّيْطَانُ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَجْدٍ وَقَالَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ وَفِيهِ الْبَابُ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْصِيكُمْ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ  
الْأَدَاةَ رَوَاهُ أَشْيَا كَثِيرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْعَصَدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ **سَمِعْتُ**  
الْمُسْتَفْرَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى **السُّوَالُ** السُّوَالُ سَمْعًا رَوَى  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ السُّوَالُ مَطْفِقَةٌ لِلنَّفْسِ  
مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالُ أَحَدُهَا عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ  
وَالثَّانِي عِنْدَ الصَّفَرِ وَالْأَسْنَانِ وَالثَّالِثُ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِ وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ  
بِالسُّوَالِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَرْزَمِ وَهُوَ تَكْرَارُ الْكَلِمَةِ وَفِيهِ يَكُونُ بِأَكْلِ شَيْءٍ  
كَأَكْلِ بَعْضِ كَرِيمَةٍ لَمْ يَرَوْفَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةُ سُوَالٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سُوَالٍ وَرَوَى الْعَبَّاسُ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَنَاقَرُوا لَنْتَ دَخَلُوا عَلَيَّ



تلكما وروى عايشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من  
النوم يتوضأ فاه بالسواك وانما اتاك لان السواك ينطق فيه ويتغير فقلت  
المعنى موجود في كلامي تغير منه القم فوجب ان يتغير السواك **الشرح**  
في هذه القطعة حمل من الاحاديث والاشياء واللغات والاحكام يحصل بها  
ان شاء الله تعالى مسائل احداها حديث **عايشة السواك مطهرة**  
للنفس مرضاة للرب حديث صحيح رواه ابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة امام الامية  
في صحيحه والسنن والبيهقي في سننه واخرون باسناد صحيح وذكره  
الحارثي في صحيحه في كتاب الصيام تعليقا فقال وقالت عايشة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للنفس مرضاة للرب وهذا التعليق  
صحيح لانه يصيغه جزم وقد ذكرت في علوم الحديث ان تعليقا للحارثي  
اذا كان تصيغه جزم نبي صحيحه والمطهرة بفتح الميم وكذا العنان فكما ان  
السكرت واخرون وهي كل اداة ينظف بها السواك بها لانه ينظف النفس  
والطهارة النطافه وقوله صلى الله عليه وسلم مرضاة للرب قال الرب  
بالالف واللام لا يطلق الا على الله تعالى بخلاف رب فانه يضاف الى المخلوقات  
فيقال رب المال ورب الدار ورب الماشية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في الحديث فيضاه الا بلح عماري ياتها ربها وقد اندر بعض اصافد رب الجب  
الحيوان وهذا الحديث يرد قوله وقد اوضحت كل هذا بله في كتاب  
الاذكار وما جاز في فضل السواك مطلقا حديث اسر رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكنف عليكم في السواك رواه البخاري في  
باب الحجة والله اعلم **واما** حديث عايشة رضي الله عنها صلاة السواك  
خير من سبعين بغية سواك فضعيف رواه البيهقي من طريق ضعيف كلفها  
وكذا في ضعفه غيره وذكره الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرطه  
وانه اذا لم يعل الحاكم وهو معروفا عندهم بالتأمل في الصحيح وسبب

ضعف

ضعفه ان مداره على محمد بن اسحق وهو مدلس ولم يذكر سماعه والمدلس اذا لم  
يذكر سماعه لا ينجح بخلاف ما هو مقرر لاهل هذا الفن وقوله **انه** على  
شرط مسلم ليس كذلك فان محمد بن اسحق لم يرو له سماعا محتجا به وانما روي  
له متابعا وقد علم من عادة مسلم وغيره من اهل الحديث انهم يذكرون  
في المناقبات من لا ينجح به للتقوية لا للاحتجاج ويكون اعتمادهم على الاثر الاول  
وذلك مشهود عندهم والبيهقي انقضى في هذا القرن من شيوخه الحاكم وقد ضعفه واسم اعلم  
وبغني عن هذا الحديث حديث ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لو ان اثنى عشر من امتي لامسوا بالسواك عند كل صلاة رواه  
الحارثي وسلم وفي رواية الحارثي مع كل صلاة وقد غلط بعض الامية الكبار  
من علم ان الحارثي يروي وحده من افراد مسلم وقد رواه الحارثي في كتاب  
الجمعة **واما** حديث العباس فهو ضعيف رواه ابو بكر بن ابي خيثمة في  
تاريخه ثم البيهقي عن العباس ورواه البيهقي ايضا عن ابن عباس واسادهما  
ليس بقوي قال البيهقي هو حديث مختلف في اساده وضعفه ايضا غيره  
وبغني عن في الدلالة حديث السواك مطهرة للنفس واسم اعلم **واما** حديث  
عايشة اذا قام من النوم يتوضأ فاه بالسواك فهو في الصحيحين بهذا اللفظ من  
روايه يصفه بن اليان رضي الله عنه لانه روى عايشة وقيل ان ذكر  
عايشة وهم من المصنف وعدوه في غلظه واسم اعلم **المسألة الثانية** في لغاته  
قال اهل اللغة السواك بكسر السين ويطلق السواك على المعاد وهو لا يتاك  
وعلى الالهة التي يتاك بها ويقال في الالهة ايضا السواك بكسر الميم يقال ساك  
فاه بيوكه سوكا فان قلت اتاك لم يذكرا الغم والسواك منذ ذلك قد قيل  
الا نه في غير العرب قال وغلط البيهقي في المخطوط في قوله انه موثق وذكر  
صاحب المحكم انه يوثق ويذكر لغتان قالوا وجمعه سواك بضم السين والواو  
كتاب وكنت ويخفف باسكان الواو قال صاحب المحكم قال ابو حنيفة



يعني الذي يري الامام في اللغة رملها من فقيل سؤك قال قالوا تشق من ساك  
الشي اذا دلته وانما رغبه الى ان تشق من الساك ومعنى التمايل يقال جات  
الابل تتساوي فلما ي تمايل في متينها والصحيح انه من ساك اذا دلته هذا كلام اهل  
اللغة فيه وهو في اصطلاح الفقهاء استعمال عود او نحوه في الانسان لانها باب  
التغير وكيفية الله اعلم وقوله مطهرة للضم مرضاة للرب يسبق ترجمها  
وميم الفم محققه على المشهور وفي لغتي فيكون تشديد ها وقد بسطت  
ذلك في تذيب الاسماء واللغات وقوله يستحب في ثلثة احوال كذا هو  
في المحتسب ثلثه وهو صحيح وفي الحال العنان التذكير والتأنيث فيقال ثلثه  
احوال وثلاث احوال وحال احسن وحسنه وقوله صلاة يركع سبعين  
صلاة بغير سواك معناه ثوابها اكثر من ثواب سبعين وقوله لان دخلوا على  
فلما بضم القاف واسكان اللام وبالفتح المهملة جمع افلح وهو الذي على سانه  
فلح بفتح القاف واللام وهو صفه ووسخ بركبان قال صاحب المحكم ويقال  
فيه ايضا الفلاح بضم القاف وتخفيف اللام ويقال فلح الرجل بفتح القاف وكسر  
اللام وافلح وقوله وفذ يكون بالانتم وهو ترك الكلال لازم بفتح الهمزة  
واسكان الراء واصله في اللغة الامساك وذكره الشافعي وناوله اصحابنا تأويل  
احدهما الجوع والثاني السكوت وكلاهما صحيح وقوله المصنف ترك الكلال كان  
ينبغي ان يقول ترك الاكل والشرب وقوله يشوصفه هو بضم الشين المعجم  
وبالصاد المهملة والنون كذا في لسان العرب بالسواك كذا قاله الخطابي  
وعنه وقيل الغسل قبل التغير وقبل غير ذلك والصحيح الاول والله اعلم  
المسئلة الثالثة العباس هو العباس بن عبد المطلب ابو الفضل عم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وتام نسبه في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وكان  
اسم من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين او ثلاث تؤتى بالمدة بينه  
سنة اثنتين وثلاثين وقيل اربع وثلاثين وكان اشد الناس سمحا للمسلمة

150  
الرابعة في الاحكام قال سواك سنة ليس بواجب هذا مذهبنا ومذهب العلماء  
كافة الا ما حكى الشيخ ابو طاهر في اكثر اصحابنا عن داود انه اوجبه على صاحب  
الحاوي ان داود اوجبه ولم يطل الصلاة بتركه قال وقال اسحق بن ابي بصير  
هو واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وهذا النقل عن اسحق بن معروف  
ولا يصح عنه وقال القاضي ابو الطيب والعبدري غلط الشيخ ابو حامد في كتابه  
وجوبه عن داود بل مذهبنا وادناه سنة لاننا اصحابنا نضوا الله سنة وانكرنا وجوبه  
ولا يلزم من هذا الدليل ان يجامه ولا يصح له ان يرد بظاهر الامر واحسن اصحابنا  
بما احتج به الشافعي في الامم والمختصر حديث ابو هريرة الذي ذكرناه لو ان اشق  
على امتي لامتنع بالسواك عند كل صلاة قال الشافعي رحمه الله لو كان واجبا لامتنع  
به شق اوله ليقن قال العلماء في هذا الحديث ان الامر للوجوب واستدل اصحابنا  
بما حدث اخروا فيه ولا حاجة اليه الاطالة في الاستدلال اذا لم يتيقن خلافا فان  
والاحاديث الواردة بالامر محمولة على السبب مما بين الاحاديث والله اعلم  
واعلم ان السواك سنة في جميع الاحوال لا للقيام بعد الوضوء كما استحب به في  
احوال هكذا قاله اصحابنا وعبارة المصنفونم اختصارا للاستحباب بالاحوال  
الثلثة المذكورة وليس الحكم كذلك بل هو مستحب في كل الاحوال لغير الصائم  
لعله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للضم مرضاة للرب واما الاحوال التي تنال  
الاستحباب فيها فحدها عند القيام الى الصلاة سواء صلاة الفجر من النقل  
سواء صلى بطهارة ما في او نيم او بغير طهارة كمن لم يجد ماء ولا تراكبا  
وصلى على حسب حاله صرح به الشيخ ابو حامد والموتى وغيرهما الشافعي  
عند اصقار الانسان ودليل حديث السواك مطهرة واما احتجاج المصنف  
له حديث العباس فلا يصح لانه ضعيف كما سبق الثالث عند الوضوء  
اتفق عليه اصحابنا ممن صرح به صاحب الحاوي والثامل وامام الحرمين  
والغزالي والروائي وصاحب البيان واخرون ولا يخالف هذا اختلاف



الاصحاح بدينه ان السوال هل هو من سنن الوضوء ام لا فان ذلك الخلاف لما هو في  
انه بعد من سنن الوضوء سنة مستقلة عند الوضوء لا منه وذلك لما اختلفوا في  
التسمية وعند الكوفيين والشافعية انها سنة وانما الخلاف في كونها من سنن الوضوء  
ودليل استنباطه عندنا لو وجد في اي حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لو لا ان اشق على امتي لامرهم بالسوال مع كل وضوء  
وفي رواية لفرقت عليهم السوال مع الوضوء وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة  
والحاكم في صحيحهما وصححه واسانيد صحيحه وذكره البخاري في صحيحه  
في كتاب الصيام فليقتل بصيغته جزم وفيه حديث اخر في الصحيح ذكرته  
في جامع السنة تركته هنا لطوله **الحد** اربع عند فراء القرآن ذكره الماوردي  
والرويان وصاحب الثمان والماضي وغيرهم **الحاشية** عند تغير الفم وتغيره  
قد يكون بالسوم وقد يكون باكل ما له راحته كربهه وقد يكون بترك الاكل  
والشرب وبطول السكون قال صاحب الحاوي ويكون ايضا بكثرة الكلام  
والله اعلم **هذه** الاحوال الخمسة التي ذكرها اصحابنا وفي صحيح مسلم  
عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته  
بأب السوال والله اعلم **ف** روى اذا اراد ان يصلي صلاة ذات تلبعات  
كالسجدة والصبح والضحى واربع ركعات سنة الظهر والعصر والتشهد ويحذرك  
استحب ان يتناول كل ركعتين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يركع السوال  
عند كل صلاة او مع كل صلاة وهو حديث صحيح كما سبق **ف** روى قال  
المنذري في المختصر قال الشافعي اجاب السوال للصلوات عند كل حال يتغير  
فيها الفم كذا في وضع في المختصر عند غيره قال القاضي حين اهل المنذري  
بالواو كذا قاله غير القاضي وهو كما قاله فقد قاله الشافعي في الامم بالواو  
واتفق نصر الشافعي والاصحاب على ان السوال سنة عند الصلوة وان  
لم يتغير الفم **ف** روى في اول كتاب النكاح من الترمذي عن ابي ايوب

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع من سنن  
المسلمين الحياء والنقطة والسوال فاشكاح قال الترمذي حديث حسن  
هذا الكلام وفي اسناده الحجاج بن ارطاه وابو الشمال والحجاج ضعيف  
عند الجمهور وابو الشمال مجهول فلعلة اعتضد بطريق اخر فصار  
حسنا وقوله الحياء هو بالياء لا بالنون وانما ضبطته لاني رايت من صحفه  
في عمري او قد سبق تصحيحه وقد ذكر الامام البخاري في صحيحه في كتاب الحياء  
وقال هو مختلف في اسناده ومنه يروى عن عائشة رضي الله عنها وابن  
عباس واسحق بن عمار كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واتفقوا على  
لفظ الحياء قال وكذا اورد الطبراني والدارقطني وابو الشيخ وابن  
منه وابو نعيم وغيرهم من الحفاظ والامية قال وكذا هو في نسخة  
الامام احمد وغيره من الكتب ومكادي يذكر هذا الفرع بيان ان  
السوال كان في الشرايع السابقة والله اعلم **قال** المصنف رحمه  
الله ولا يذكره الا في حاله ولعله وهو للصائم بعد الزوال لما روى  
ابو مريم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يركع من الصائم اطمع  
الله من زبح المسك والسوال يقطع ذلك فذكره ولانه اشبه عبادته شهوة  
له بالطيب فذكره ان الله كرم الشهدا **الس** روى حديث ابي  
هريرة عن ابيه روى البخاري ومسلم وهو بعض حديثه والخلق بعضهم  
الحياء واللام وهو تغير ما يحيط الفم ولا يجوز فتح الحانق بالخلق فم الصائم  
يفتح الحانق واللام يفتح فم اللام والخلق يفتح اذا تغيرت اسنانه  
المسئلة فلا يذكره السوال في حال من الاحوال لاحد الا للصائم بعد  
الزوال فانه يكره نصر عليه الا في الزمان وفي كتاب الصيام من  
مختصر المنذري وغيرهما واطبق عليه اصحابنا وحكي ابو عيسى في جامعه



في كتاب الصيام عن الثاني رحمه الله انه لم يربا السواك للصائم باثنا  
اول النهار وادخله وهذا النقل عزيز وان كان قويا من حيث الدليل فيه  
قال المزني واكثر العلماء وهو المختار والمشهور الكراهه وجا فيه صوم  
الغنص والغسل وتبقى الكراهه حتى تغرب الشمس قال الشيخ ابو حامد حتى  
يفطر قال اصحابنا واما من قنا بين ما قبل الزوال وبعده لان بعد الزوال  
يظهر كون الخلق من خلق المعدة بيب الصوم لامت الطعام الشاغل  
للمعدة بخلاف ما قبل الزوال والله اعلم **ف**رغ قول المصنف ولانه  
اشترعا هذه مشهوره بالطيب فذكره ان استحكم الشهدا قال ابو عبد الله محمد  
ابن علي بن ابي علي القمي رحمه الله قوله مشهوره بالطيب احتراز من  
بطلان الموضوع على احد الوجهين ومن اشترى اليتم وشرا المحرم وقال غيره احتراز  
مما يصيب ثوبا العالم من الكبرياء وان كان اشترى عباره لكنه مشهوره  
بالفضل لا بالطيب ودم الشهدا مشهوره بالطيب قوله صلى الله عليه  
وسلم فانهم يبعثون يوم القيمة وادراجهم في جرد ما اللون لون الدم والريح  
ريح المسك فاما الشهدا فجمع شهيد واختلف في سبب تسميته شهيدا فقال  
الاذهري لان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم شهدا له بالجنة  
وقال النضر بن شميل الشهيد اي سموا بذلك لانهم احبا عندهم وقيل  
لان ملائكة الرحمة يشهدونه فيقتضون روحه وقيل لانه ممن شهد  
يوم القيمة على الامم حكمي هذه الاموال للاذهري وقيل لانه شهد له  
بالايمان وخاتمته الخبز بظاهره قاله وقيل لان له شاهدا بقتله وهو دمه  
لانه يبعث وجرجه في جرد ما وقيل لانه زوجه تشهد دا بالسلام وروح  
غيره لا تشهد ها الا يوم القيمة **ف**رغ يعلق بقوله صلى الله  
عليه وسلم خلقوا فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وكان  
وقع نزاع بين الشيخ ابي عمر وبين الصالح والشيخ ابي محمد بن عبد السلام

رضي الله عنهما في ان هذا الطيب في الدنيا والاخرة ام في الاخرة خاصة فقال  
ابو محمد في الاخرة خاصة لعقله صلى الله عليه وسلم في روايه مسلم والذبح  
يقسم بيبه مخلوق فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك يوم القيمة  
وقال **ابو عمر** وهو عام في الدنيا والاخرة واستدل باثنا كثيره منها  
ما جاء في المسند الصحيح لابي جابر بن جابر ان بكرا كحا البسنت وهو من اصحابنا  
المحدثين الفقه قال باب في كون ذلك يوم القيمة وباب في كونه في الدنيا  
وروي في هذا الباب باسناده الثالث انه صلى الله عليه وسلم قال خلقوا  
فم الصائم حين يخلق اطيب عند الله تعالى من ريح المسك وروي الامام  
الحسن بن سيار في مسنده عن جابر بن عبد الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اعطيت امة في شهر رمضان حمتا قال واما الثانية فانهم كانوا  
وخلقوا اقفاهم اطيب عند الله من ريح المسك وروي هذا الحديث  
الامام الكاظم ابو بكر السعدي في اماليه وقال هو حديث حسن نكاح  
واحد من الحديثين صحيح باثنا في وقت وجود الخلق في الدنيا يتحقق وصفه  
بكونه اطيب عند الله من ريح المسك قال وقد قال العلماء شرفا وعززا معيني  
ما ذكرته في تفسيره قال الخطابي طيبه عند الله رضاء به وشفا وقال ابن  
عبد البر معناه ان الذي عند الله تعالى واقر به اليه وارفع عنه من ريح المسك  
وقال البغوي في شرح السنه معناه الشا على الصائم والرضي بفعله وكذا في  
قاله الامام القزويني ما من الحقيقه في كتابه في الخلاف معناه افضل عند الله  
من باقيه الطيبه ومثله قال البزوني من قديم المالكه وكذا في قاله الامام  
ابو عثمان الصابوني وابو بكر السعدي وابو جعفر بن اصفارناث فبعثوا في  
اماليهم وابو بكر بن العزني المالكى وغيرهم فهو لا ائنه المسلمين شرفا وعززا بالم  
يذكره سوي ما ذكرته ولم يذكر احد منهم وجها بتخصيصه بالاخرة مع ان  
كتبهم جاء معه للوجوه المشهوره والغريبه ومع ان الروايه التي فيها  
ذكر يوم القيمة مشهوره في الصحيح بل جزوا بالله عباره عن الذي



والعقول وكونها ما هو ثابت في الدنيا والاخرة واما ذكر يوم القيمة في ذلك  
الرواية فلا يه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلو في الميزان على المسك  
المستعمل لدفع الراجحة الكريمة طلبا لرضا الله تعالى حيث يوصى باجتنابها  
واختلاط الراجحة الطيبة كافي للمساواة والصلاوات وغيرها من العبادات  
فخص يوم القيمة بالذكر في روايته لذلك كاختصاص في قوله تعالى ان ربهم بهم  
يومئذ خبير واطلق في باقي الروايات نظرا الى ان اصل افضليته ذات  
في الدارين كما سبق فقتره هذا مختص ما ذكره الشيخ ابو عمرو بن  
فرع في هذا الصنيع في السواك للصيام قد ذكرنا ان مذهبا المشهور  
انه يكره له بعد الزوال ركاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد واحمد واسحق واي  
لقور وحكاة ابن الصانع ايضا عن ابن عمر والولاء بن يحيى ومحمد بن الحسن قال  
ابن المنذر وروى عن حماد بن عيسى والبخاري وابن سيرين وعروة بن الزبير  
ومالك واصحاب الديلم قال ورع ذلك عن عمر بن الخطاب وعما يشه  
رضي الله عنهم فاحتج القائلون بانه لا يكره في جميع الروايات الاحاديث الصحيحة  
في فصله ولم ينف عنه واحجوا بما رواه ابو اسحق ابراهيم بن سبط الخوارزمي  
قال قلت لعاصم الاجول اسئال الصائم اول النهار فاحشه قال نعم قلت عمر قال  
عن اسرع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو اذناه طهارة للفم فلم تذكره في جميع  
الروايات المصنوعة واحتج اصحابنا بحديث ابي هريرة في الخلو وهو صحيح كما  
سبق ومحدث عن ثوبان بن الانس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا صمت فاستأفوا بالعذاة ولا تستاكوا بالغيث فانه ليس من صيام يبيس  
شفاه بالغيث الا كما تذاين عبيبه يوم القيمة رواه البيهقي وكنه  
ضعفه وبين ضعفه واحجوا بما ذكره المصنف انه اشبهه بشهوده  
بالطبيب فذكره ان الله كدم الشفيع واجابوا عن احاديث فضل السواك بانها  
عامته مخصوصه والمراد بها غير الصائم اخذ النهار وعمر حديث الخوارزمي  
بانه ضعيف فان الخوارزمي ضعيف باتفاقهم وعن المصنف بانها لا تنيل

المخلوق بخلاف السواك والله اعلم **فرع** ان قيل ما ذكرتموه من الحديث المعنى  
يفتني فضيله المخلوق فلم قلتم انه اقتصد من تحصيل فضيله السواك **فالجواب**  
انه قد ثبت ان دم الشهيد لا يزال بل ينزك للمحافظة عليه غسل الميت والنقل  
عليه وهما واجبان فاذا ترك من اجله واجبان دل على رجحانه عليهما لكونه  
شهودا له بالطيب فالمحافظة على الخلو الذي يشار كنه في الشهادة  
له بالطيب اولى بالمحافظة فانه لما ينزك من اجله سنة السواك والله اعلم  
**فرع** من ذهبنا انه لا يكره للصائم السواك الرطب قبل الزوال اذا لم  
يفصل منه شيء يخل جوفه وبه قال جماعة من العلماء وكده بعض المتألفين  
وستاتي المسئلة مبسوطة حيث ذكرها الشافعي والاصحاب رحمهم الله  
كتاب الصيام ان شاء الله تعالى قال **المصنف رحمه الله**  
والمتحجب ان يستاك عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم استاكوا عرضا وادخلوا  
عباءوا الخلو وانزل الله **فرع** هذا الحديث ضعيف غير معروف قال  
الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله بحسن عنه فلم اجد له اصلا ولا ذكرا في  
شي من كتبه الحديث واعني جماعته في تخرجه احاديث المذهب فلم  
يذكره اصلا وعقدنا اليه ههنا با في الاستيالك عرضا ولم يذكر فيه شيئا  
يحتج به وهذا الحكم الذي ذكره وهو استحباب الاستيالك عرضا يستدل  
له انه يجتنب في الاستيالك طولا ادما الله واف دعوى الانسان واما  
الحديث الذي اعتمد به المصنف فلا اعتماد عليه ولا يجنب به وهذا الذي  
ذكرناه استحباب الاستيالك عرضا هو المذهب الصحيح الذي قطع به الاصحاب  
في الطريقين الامام الحرمين والغزالي فانها لا يستاك عرضا وطولا فان اقتصر  
فعرضا وهذا الذي قاله شاذ مردود مخالف للنقل والدليل وقد صرح جماعة  
من الاصحاب بالنهي عن الاستيالك طولا الماوردي والقا بن حنين وصاحب العدة  
وعنه هم وصرح صاحب الحاوي بكراهه للاستيالك طولا فلو خالف واستاك طولا

لعله  
وتترك



حصل السؤال وانما المختار صرح به اصحابنا ووضح صاحب الحاوي كيفية  
السؤال فقال يستحب ان يتأكد عرضا في ظاهر الانسان وباطنها ويتم السؤال  
على اطراف اسنانه وكما سي اضراسه ويمر على ستف حلقه اسنانه خفيفا  
قال فاما جل اسنانه الحديد ويردها بالماء فذكره لانه يضعف لاسنان  
ويفيض الى انكسارها ولانه يحترق فتتراكم الصفرة عليها والله اعلم **فصرع**  
ذكر في هذا الحديث الادمان غبا وهو كبر العيش وموان يدمن ثم يترك  
حتى يحرق الدهن ثم يدمن ثانيا واما الانحلال ونزاعا فخلق فيه فقل يكون  
في كل عين وترا وفي عين شققا ليكون المجموع وترا والصحيح الذي عليه المحققون  
انه في كل عين وتر وعليه هذا فالسنان يكون في كل عين ثلثا طرفا وثلثا  
عياش رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم مكحله بكحل منها كل ليلة في  
كل عين ثلثه رواه الترمذي وقال حديث حسن والوتر يفتح الواو وله  
لغتان فصيحان قري بهما في السبع والله اعلم قال **المصنف**  
رحمه الله والمستحب ان لا يتأكد بعود رطب بل يقطع ولا يابس بحسب الحاجة  
بل يتأكد بعود بني عودين وبابي شي استاك مما يقطع اللحم ويزيل النعير كالحقنة  
للحشنة وغيرها اجزاء لانه يحصل به المقصود وان اسر صفة على اسنانه لم  
يخبر به لانه لا يسمى سواكا **الشعر** اليت بكسر اللام وتخفيف اللام المنة  
وهي ما حول الاسنان من اللحم كما ياتي قاله الجوهري وقال غيره هي اللحم الذي تثبت  
فيه الاسنان فاما اللحم الذي يتحرك الاسنان فهو عظم العين واسكان  
الليم وجمعه عموور بضم العين وجمعها اثاث وليمي اما حكم المله فقوله  
لا تتأكد بياس ولا رطب بل متوسط كذا قاله اصحابنا قالوا فان كان  
يابسا نذاه بما **فوق** وبابي شي استاك مما يزيل النعير والعلح اجزاء كذا  
قاله اصحابنا وانتوا عليه قال الفاضل ابو الطيب وصاحبه صاحب الثاقل  
واخرون فيجوز الاستاك بالسعد والاشنان وشبههما واما الاصبع

فان كانت لينة لم يحصل بها السواد بالاختلاف وان كانت خشنة فتيها  
لوحده الصحيح المشهور لا يحصل لانه لا يشبه سواكا ولا هو في معناه كلاف  
الاشنان وشبههما واما الاصبع فان كانت لينة لم يحصل بها السواد بالاختلاف  
وان كانت خشنة ففيها **وجه** الصحيح المشهور لا يحصل لانه لا يشبه سواكا ولا هو في  
معناه **خلاف** **الاشنان** ونحوه فانه وان لم يسمى سواكا فهو في معناه وبهذا الوجه  
قطع المصنف والمجهور والثاني يحصل لحصول المقصود وهذا قطع القاضي  
حين والمحال في الباب والتبغوي واختاره الرويان في كتابيهما بالجر والثالث  
ان لم يقدر على عود ونحو حصل والافلا حكاه الدافعي ومن هو قال بالحصول فذليله  
ما ذكرناه من حصول المقصود واما الحديث المروي عن انس رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم يخبرني من السواك الاصابع فمن شت ضعيف ضعفه  
اليهني وغيره والمختار للحصول ما ذكرناه ثم الخلاف انما هو في تضعه اما اصبع  
الحشنة فيخبرني فطعا لانه ليست جزء منه فبحسب الاشنان والله اعلم وفي الاصبع  
عشر لغات كسر الهمزة وفتحها وصحفا مع الحركات الثلاث في الباء والعاشرة اصتوبع  
بضم الهمزة والباء وفتحها كسر الهمزة مع فتح الباء والله اعلم **فصرع** قال اصحابنا  
يسحب ان يكون السؤال بعود وان يكون بعودا راك قال الشيخ رضي الله عنه لا راك اول من  
غيره ثم بعده التخليل اول من غيره قال المتولي يستحب ان يكون عودا له راحه طيبة  
كالدار والاسندل والادراك حديث الى خيرة الصالحين رضي الله عنه قال كنت في الوقت  
يعني وقت عباد القيس الذين وقتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرنا باراك  
فقال استاكوا بهذا واخبرني بفتح التاء المعجمة واسكان المشاهد والصالحين نضم  
الصاد المهملة وبعدها بامو حدة مخففة وياك المهملة هكذا في ضبطه ابن تيمون  
وغيره قال ولم يصر وعز النبي صلى الله عليه وسلم من هذه القبيلة سواه والله اعلم  
**فصرع** في مسائل تتعلق بالسؤال قال اصحابنا يستحب ان يبدأ في الاستاك  
بجانبه الايمن الحمد لله الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحل لينا يمن



في نظره وترجله وشانه كله وقيا على الوضوء قال القاصي جين ونوي به الايتان  
بالسنة ولا بأس بالاستيال بسواك غيره باذنه للحديث الصحيح فيه قالوا ويستحب  
ان يعوذ الصبي لسواك ليلانه وكما بالعبادات قال **الصبي** ويستحب اذا  
اراد ان ينال ثانيا ان يغسل مسواكه وهذا يحتج به حديث عائشة رضي الله عنها  
قالت كانت نبي الله صلى الله عليه وسلم يتال فيعطيني السواك لا يغسله فالي به  
فالتال ثم اغسله فادفعه اليه حديث حسن رواه ابو داود باسناد جيد وهذا  
محمول على ما حصل عليه شيء من وسخ او راحجه وكونهما قال **الصبي** ويكره  
ان يدخل مسواكه في ماء روضه وهذا فيه نظر ينبغي ان يكون قال **الروائي** قال  
بعض اصحابنا ويستحب ان يقول عند ابتداء السؤال اللهم بيض به اسناني وتبد  
به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين وهذا الذي قاله وان لم  
يكن له اصل فلا بأس به فانه دعاء حسن قال **المصنف رحمه الله** والمنج  
ان يعلم الاطفار ويفصل لثا رب ويغسل البزاج ويستحب الايط وحلق العانة لما  
روي عن ابن سيرين رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفطرة المضمضة والاستنشاق  
والسواك وفصل لثا رب وتقليم الاطفار وعمل البزاج وتنظيف الايط والانتضاح  
بالماء والختان والاستحذاء **الشرايح** في هذه القطعة حملها على ما ييل  
احدها حديث عامر رواه احمد بن حنبل وابو داود وابن ماجه باسناد ضعيف  
متقطع من رواية علي بن زيد بن جندب عن عبد الله بن محمد بن عامر قال اخفاظ لثا  
يسمع سلمه عامر وكثر يحصل الاحتجاج لمن لا يراه مسلم في صحيحه من روايته  
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل من الفطرة  
فصل لثا رب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وفض الاطفار وغسل  
البزاج وتنظيف الايط وحلق العانة وانتشاق الماء قال **مصعب بن شيبة**  
احد روايته ونسبته العاشرة الا ان تكون المضمضة وقال **وليع** وهو واحد روايته  
انتفاص الماء الاستنجا وهو القاف والماء المملح المملح الثاني **في لغته**

٤١٥

قال لظفر فيه لغات ضم الظا والقا واسكان القان وتكسر الطاء مع اسكان القان وكسر ما  
واظفون والضم الصحيح الاول به جاء القرآن والبراجم بفتح الباء الموحدة جمع برجه بضمها  
وهي العقد المشبج الجلد في ظهور الاصابع وهي مفصلها التي في وسطها بين الاصابع  
والاشجاع فالرواجي في المفصل التي تلي رؤس الاصابع والاشجاع بالسين المعجمة  
هي المفصل التي تلي ظهر الكف وقال ابو عبيد الرواجي والبراجم جمعاً في  
مفصل الاصابع كلها وكذلك قاله صاحب المحكم واخرون وهذا مراد الحديث  
ان شأ الله فانها كلها تجمع الوسخ وانما الايط فبا سكان الباء وفيه لغتان  
التذكير والتانييت حكاهما ابو القاسم الزجاجي واخرون قال ابن السكيت الايط  
من كسر وقد يوث فيقال ايط حسن وحسنه وايضاً وبيضاً واقما الفطرة  
في كسر الفاء واصلا الخلقة قال الله تعالى فطره الله التي فطرات سر عليها  
واختلفوا في تفسيرها في هذا الحديث فقال المصنف في تعليفه في اختلاف  
الماوردي في الحاوي وغيرها من اصحابنا هي الدين وقال الاقمام ابوسليمان  
الخطابي فسرها اكثر العلماء في هذا الحديث بالسنة قال **الشيخ ابو عمرو** بن  
الصلاح هذا فيه اشكال لعدم معنى السنة من معنى الفطرة في اللغة قال  
فلعل وجهه ان اصله سنة الفطرة او ادب الفطرة فحذف المضاف واقيم  
المضاف اليه مقامه قلت تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب في  
صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
السنة فصل لثا رب وتنظيف الايط وتقليم الاطفار واصح ما قيل في معنى  
الحديث تفسيره بما جاء في روايه اخري لا سيما في صحيح البخاري وانما  
قوله صلى الله عليه وسلم الفطرة عشرة لغناه معظمها عشرة كما يحبره  
فانها غير منحصرة في العشرة ويدل عليه روايه مسلم عشر من الفطرة وانما  
ذكر الختان في جلها وهو واجب وباقيها سنة فغير متمتع فقد يقرن  
المختان لقول الله تعالى كلوا من ثمره اذا نزلت ثمره وتواحقه والاكل



قال الخطيب في كتابه في تاريخه  
وهو كتاب الطائفة

مباح ولا يتأ واجب وقوله تعالى فكان يتوهم ان علمهم فيهم جزاء وانهم ولايتا  
واجب والكتابة سنة ونظايره في الكتاب والسنة كثيرة مشهورة واما  
الاستصحاب فاختلف فيه فقل هو نفع الفرج بقيل من الما بعد الوصل نفع  
الوسواس والصحيح الذي قاله الخطابي والمحققون انه الاستصحاب بالما ريد بديل  
رواية مسلم وانما اصل لما وهو بالقاف والاصالة الملهة واما الاستصحاب  
فهو استفاد الحديث وصار حاية عن خلق العانة واما راي الحديث فهو  
ابو اليفظان عمار بن ياسر واسم ام عمار سمية بن السبي الملهة وهو وابوه  
ياسر واهله سمية صحابيون رضي الله عنهم وكانوا من تقدم اسلامهم في ادل  
الامر وكانوا يعذبهم الكفار على الاسلام فيمنعهم النبي صلى الله عليه وسلم  
فيقول صبرا الى ياسر فان موعدكم الجنة وسميته اول شهيدة في الاسلام  
توفي عمار سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاث وقيل اربع وتسعين سنة  
رضي الله عنه والله اعلم المسئلة الثالثة في الاحكام اما تقليد  
الاطفار فمنجم على انه سنة وسوا فيه الرجل والمرأة واليدان والرجلان  
وبسبب ان يبدل باليد اليمنى ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى قال الغزالي  
في الاحياء يبدأ بمسحة اليمنى ثم الوسطى ثم البض ثم الخنصر ثم خنصر اليسرى  
الي باهامها ثم اهام اليمنى وذكر فيه حديثا وكلاما في حكمته وهذا  
الذي قاله ما ائذره عليه الامام ابو عبد الله المازري المالكى الامام في  
علم الاصول والكلام والفقه وذكر في كتابه عليه كلاما لا اؤسر  
ذكره والمقصود ان الذي ذكره الغزالي لا بأس به الا في فاحش افعالهم  
اليمنى فلا يقل قوله فيه بل يقدم اليمنى كما لها ثم يشرع في اليسرى واما  
الحديث الذي ذكره في اطل لا اصل له واما الرجلان فيبدأ بخنصر اليمنى  
ثم يمسح على الترتيب حتى ختم بخنصر اليسرى كما في تحليل الاصابع في الوضوء  
واما التوقيت في تقليم الاظفار فهو معتبر بطورها فمن غفل فلهما

وتختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال وكذا الصا بط في فضل الشارب  
وتقف الابط وحلق العانة وقد ثبت عن انس رضي الله عنه قال وقت لنا  
في قص الشارب وتقليم الاظفار وتقف الابط وحلق العانة ان لا تشرك  
اكثر من اربعين ليلة رواه مسلم وهذا الفظة وفي رواية ابي داود والبيهقي  
وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ما سبق وقال اربعين يوما  
لكن استدعى ضعيف والاعتماد على رواية مسلم فان قوله وقت لنا كقول  
الصحابي امرنا بكنا ونهينا عن كذا وكذا وهو مرفوع كقوله قال لنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم علي المن هي الصحيح الذي عليه الجمهور من اهل الحديث  
والفقه والاصول ثم معني هذا الحديث انهم لا يجوزون فعل هذه الاشياء عن  
وقتها فان اخروها فلا يوزنوها اكثر من اربعين يوما وليس معناه الاذن  
في التأخير اربعين مطلقا وقد نص الغزالي في الاحكام رحمه الله عليه انه  
يسحب تقليم الاظفار والاختار هذه الشعوب يوم الجمعة والله اعلم ولو  
كان تحت الاظفار ونسخ فان لم يمنع وصول الماء الى ما تحته لغفلته صح  
الوضوء وان منع فقطع المؤي بانه لا يجزيه ولا يرفع حديه كما لو كان  
الوضوء في موضع اخر من البدن وقطع الغزالي في الاحياء الاجزاء وصحة  
الوضوء والغسل وانه يعين عنه الحاجة قال لان النبي صلى الله عليه كان  
يامرهم بتقليم الاظفار ويذكر ما تحته من ونسخ ولم يامرهم باعادة الصلاة والله  
اعلم فاما فضل الشارب فنفتق على انه سنة ودليله الحديث السابق  
وحديث زيد بن ارقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من لم ياجت من شارب به فليس منا رواه الترمذي في كتاب الاستبانه  
من جامعه وقال احمد بن حنبل صحيح ثم صا بط فضل الشارب ان يقص حتى  
يبدا طرف الشفة ولا يحفه من اصله هذا مذموم وقال احمد رحمه الله ان  
حقه فلا بأس وان قصه فلا بأس واجتنب الحاديات الصحيحة كحديث ابن عمر



رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اخلصوا الثوارب واعفوا الهجي  
رواه البخاري ومسلم وفي رواية اخرى والثوارب وفي رواية اهلكوا الثوارب  
وهذه الروايات محمولة عندنا على الحق من طرف الشفة لان اصل الشعر وحشا  
يستدل به في السنن فصر بعض الثارب كما ذكرنا روي ابن عباس رضي الله  
عنها قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقصر او ياحد من ثاربه قال  
وكان ابراهيم خليل الرحمن يفعل به رواه الترمذي وقال حديث حسن وروي  
البيهقي في سننه عن شريك بن مسلم الحولاني قال دأبت حمه من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصون ثواربهم ابراهيم امه الباهلي وعبد الله  
ابن ثور وعنه بن عبد السلمي والحجاج بن عامر التماري والمقدام بن معد  
كرب كانوا يقصون ثواربهم مع طرف الشفة وروي البيهقي عن مالك  
ابن اسحاق الامام رحمه الله انه ذكر اخفا بعض الثارب ثواربهم فقال يا لك يعني  
ان يضرب من ضرع ذلك فليس حديث النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ولكن  
يبدى حرف الشفة والعم قال لما اذ طقت ثارب بدعة ظهرت في الثارب  
قال الغزالي ولا بأس بترك سبائيه وهما طرفا الثارب ففعل ذلك  
عمر رضي الله عنه وغيره فلهذا ولا بأس ايضا بتقصيره وروي ذلك البيهقي  
عن ابن عمر رضي الله عنهما ويسحب في قصر الثارب ان سيدا بالجامع الامين  
لما سبق ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء والتوقيت  
في قصر الثارب كما سبق في تقليم الاظفار وهو مخير بين ان يقيص  
ثاربه بنفسه او يقصه له غيره لان المقصود يحصل من غير تكرره  
والله اعلم وامس اعلم البراجم فتفق على استحبابه وهو سنة مستقلة  
غير مختصة بالوصو وقد اوضحها الغزالي في الاحكام والحق بها استحباب  
ان لا يجمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزله بالمشحور  
اصرت كث ثمار السمع قال لو كان الجتمع في داخل الانف من الرطوبة

الملل تنقعه بخوانه وكنايها الوسخ الذي يجمع على غير ذلك من البدن يعرف  
وعبارتها وكنايها والله اعلم وامس اعلم الا يطبق فتفق ايضا على انه سنة والتوقيت  
فيه كما سبق في الاظفار فانه يختلف بالاشخاص والاحوال ثم السنة تنقعه كما  
صرح به في الحديث فلو طغى جانحكي عن يونس بن عبد الهجلي قال دخلت  
على عائشة رضي الله عنها وعنده المزين يخلق ابطة ففعل لثا يعني قد علمت ان  
السنة تنقعه ولكن لا تقوي على الوجع ولو ازاله بالنورة فلا بأس قال  
المستحب تنقعه وذلك لانه سهل لمن يغوده فان طغى جانح لان المقصود النفاذ  
وان لا يجمع الوسخ في جلد ذلك وربما خطر ان حصل بسببه راحه ويسحب  
ان ييدا بالابطة الا يمين كما سبق والله اعلم وامس اعلم العانة فتفق على انه  
سنة ايضا وهل يحل على المروجة اذا امرها رفحها فيه فولا ان مشهورا ان  
اصحاب الجوب وهذا اذا لم ينجس بحيث يغير التوافق فان نجس بحيث يغير وجب  
قطعا وسنة في المسلة ميسورة في كتاب النكاح حيث ذكرها المصنفان شا  
الله تعالى والسنة في العانة كما هو موضح به في الحديث فلو تنقها او قصها  
او ازالها بالزور مجاز وكان تاركا للافضل وهو كالتق ويخلق عانة بنفسه ثم  
ان يوليها غيره الا زوجه او جاريته التي تستباح النظر الى عورتها ومشرها  
فيجوز مع الكراهة والتوقيت في خلق العانة على ما سبق من اعتبار طولها وان  
ان اخبره فلا يجوز ان يعين يوما وقد فعل من السلف جماعة بالنورة وكرهها  
احد من منهم وجمع البيهقي الاثنان عنهما في السنن الكبير وافضلها بااواما  
خفيقة العانة التي يسحب طغى فاستهوا بها الشرا لثا يتحوالى ذكر الرجل  
وقبل المراه وفوقها ورايت في كتاب الوبايع المنسوب الى ابي العباس بن  
سريج وثما اطنه بجمع عنه قال العانة الشرا المستند حوا طغى بالبروقا  
الذي قاله عمر بن الخطاب وكره لا يضع من خلق شعر الدبر واما استحبابه فلم ارفه شيئا  
من يعتمد غير هذا فان قصد به الشطف وسهولة الاستنجاء فهو حسن محبوب



والله اعلم **ف** شرح يستحق دفن ما اخذ من هذه الشعوب والاطفا ورواياته  
في الارض تفل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما وانفق عليه اصحابنا وسببته في  
كتاب الجاني حيث ذكره الاصحاب ان شاء الله تعالى **ف** شرح سبق  
في الحديث ان اعفا الحجة من الفطرة فالاعفا بالمعنى قال الخطابي وغيره هو  
توفيقها وتركاها بالافضل كره لنا فضلها كعمل الاعاجم قال وكان من ربي  
ال كسري فضل النبي وتوفيق الثوارب قال **ال** الغزالي في الاحياء اختلف  
السلف فيما طال من الحجة فقل لا بأس ان يقتصر عليها ويقتصر ما تحت القصة  
فعلة ابن عمر ثم جاءه من التابعين واستحسنه الشعبي وابن سيرين وكرهه  
الحسن وقتاده وقالوا بتركها عافية لقوله صلى الله عليه وسلم واعفوا للنبي  
قال الغزالي والامر في هذا قريب اذا لم ينسب اليه تقصيرها لان الطول  
المفطر قد سوه الخلقه هذا كلام الغزالي والصحيح كراهه الاخذ منها  
مطلقا بل ينسبها على حالها كيف كانت لحدوثها الصحيح واعفوا للنبي وانما  
حدث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياخذ  
من الحجة من عرسها وطولها فزواه الترمذي باب ما دضعف لا يحتج بها  
المراه اذا نبتت لها الحجة فيستحب لها حلقها صرح به الفاضل حنين وغيره  
وكذا في التارب والعنفقة لها هذا من هذا وقال محمد بن جرير لا يجوز لها طلق  
شي من ذلك ولا يقبل شي من خلقها بزيادة ولا نقص **وا** الاخذ من الجاني  
اذا طال افلا رفيه شيئا لاصحابنا وينبغي ان يكره لانه تغير خلق الله لم  
يثبت في شيء فكره وذكر بعض اصحاب احمد انه لا بأس به قال وكان احمد  
ينعله **و** كل ايضا عن الحسن البصري قال **ال** الغزالي تكره الزيادة  
في الحجة والنقص منها وهو ان يريد في شعر العذارين من شعر الصدقين اذا  
حلق رأسه او ينزل فيخلق بعض العذارين قال **و** كذلك تنفق جاني  
العنفقة وغير ذلك فلا يغيب شيئا وقال وقال احمد بن حنبل لا بأس بكنها تحت

حلقه من الحجة ولا ينقص ما زاد منها على قبضه اليدوروي نحوه عن ابن  
عمر رضي الله عنهما وابي هريرة وطاوس وما ذكرناه اولاهو الصحيح  
والله اعلم **ف** شرح ذكر ابوطالب المكي في قوت القلوب ثم الغزالي  
في الاحياء في الحجة عشر خصال مكرهه احداها خضابها بالسواد الا  
لغرض الجهاد اربعا بالعدو باظهار الشباب والقوة ولا بأس به اذا كان  
بهذه النية لالهوي وشهوة هذا كلام الغزالي وسافر في هذا الخضاب  
بالسواد قريبا ان شاء الله تعالى الثاني في تبييضها بالكبريت وغيره  
استحب لا للتشجوخه واظهارها لعلو السن لطلب الرياسة والتعظيم  
والمهاية والتكبر ثم يقول حديثه وابها ما للفق المشايخ ونحوه  
الثالث خضابها بجمرة او صفره ثديها بالصلحين ومثلي لانه لا يبيد  
اشباع السنه الدابعة تنفها في اول طلوعها وتخفيفها بالموسى اشارة الى  
واستحبها للبصر حسن الوجه وهذه الخصلة من افحتها الحامض يتف  
الشيب وبما في سبطان شاء الله تعالى **ال** السابعة تصفيفها وتعتيقها  
طافه فوق طافه لسترين والتضع لسترته السا وغيرهن **ال** السابعة  
الزيادة فيها وانما ينقص منها كما سبق **الثامنة** من كرها شعفه مشقه  
اظهار اللزقاده وقوله بالاله بفق **الثانية** تسخها تصنعا  
العاسترة النظر اليها اعجابا وخيلاعة بالشباب وفخر بالمشيب ونظا  
على الشباب وهاتان الخصلتان في التحقيق لا تعودا لكرامه فيها  
الي معني في الحجة بخلاف الخصال السابقة والله اعلم ومما يكره في الحجة  
عقدها وفي ستر ايداد وغيره عن ربيع رضي الله عنه ما ساد جيد  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ربيع لعن الجاه ستطول كذا خبر  
الاس انه من عقد الحجة او تغلق وتر او استنحي ترجيع دابة او عظم  
فان محمد امه بري قال **ال** الخطابي في عقدها تنقيها ان احدها انهم  
كانوا يعتقدون محاسنهم في الحرب وذلك عن ربي العجم والثاني معاجبه



ليتقنوا ويتجعدوا وذلك من فعل اهل النابيت والتقصع **فسرع** كبره  
 نشف الشيبه شيعة من شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تشقوا الشيب فانها نور المسلم يوم القيمة حديث حسن رواه ابو  
 داود والترمذي والنسائي وغيرهم باسناد حسنة قال الترمذي حديث  
 حسن **هـ** كذا قال اصحابنا كبره صححه الغزالي كما سبق والبغوي واخرون  
 ولو قيل يحرم للنبي الصبح الصحيح لم يبعد وكافق بين تقنع من الشيبه  
 والاس **و** **سرع** قال اصحابنا يستحب من جمل الشعر ودفنه كما وقد سبق  
 تقبير الغب وتشرح الحديث اي هيريه رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه ابو داود **و** **سرع** ابو حنيفة  
 وعن عكرمة الله بن مغفل الغبير المعجمه رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن الرجل الاغصا حديث **سرع** رواه ابو داود والترمذي والنسائي  
 باسناد صحيحه قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن حميد بن عبد الرحمن الجعفي  
 عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال انما رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يمشي احدنا كل يوم **سرع** رواه النسائي باسناد صحيح وحاله اسم  
 الحكائي لا يضر لانهم عدول **سرع** ليس خضاب الشيب بصفه  
 او حمه اتفق عليه اصحابنا ومن شرح به الصيمري والبغوي واخرون للحديث  
 الصحيحه المشهوره في ذلك منها حديثه اي هيريه رضي الله عنه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ان اليهود والنصارى لا يصيبون فخالفهم  
 رواه البخاري ومسلم **سرع** اتفقوا على ذم خضاب الاسل والمحيه  
 بالسواد ثم قال **سرع** الغزالي في الاحكام والبغوي في التهذيب واخرون  
 من الاصحاب هو مكره وظاهر عباراتهم انه كراهه تنبيه **و** **سرع** صحيح  
 بل الصواب انه حرام ومنه شرح صحيح صاحب الكاوي في باب الصلاه بالحائضه  
 قال **سرع** الا ان يكون في الجهاد وقال في اخراجه الاحكام السلطانيه يمنع الخشب

نبي

مع سعد بن اسد  
الجمعي

الناس

الناس من خضاب الشيب بالسواد الا المجاهد ودليل تحريمه حديث جابر رضي الله  
 قال اني باي تخافه والباي بكر الصديق رضي الله عنه يوم فتح مكة ورأته  
 ولحيته كالنقاسه بياضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا هذا  
 واجنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه **و** **سرع** الثقام بفتح التاء المثلهه وتخفيف  
 الغين المعجمه بات له ثمر ايض وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يكون قوم يخصمون في اخر الزمان بالسواد كخو اصل  
 الحمام لا يرحون ناحيه الجنه رواه ابو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في  
 المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأه هذا من هنا وحكي عن اسحق  
 ابن راهويه انه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله اعلم **سرع** اما  
 خضاب اليدين والرجلين بالخائض لم يوجه من النبا للحديث المشهوره  
 فيه وهو حرام على الرجال الا كحاجه المداوي ونحوه ومن الدلائل على تحريمه  
 قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن ابن ابي عمير رضي الله عنه  
 وسلم ان يمشي بها الرجل رواه البخاري ومسلم وما ذاك الا لونه لا لريحه  
 فان رشح الطيب للرجال محبوب والحائض في هذا كالمعمران وري كتاب  
 الادب من سنن ابى داود عن ابى هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم ابى محنت قد خضب يديه ورجليه الخائف فقال يا ايها هذا فقل  
 يا رسول الله يتشبه بالناس فامر به فبعثني اليه فبعثني فقال يا رسول الله الا  
 تقتله فقال اني نيت عن قتل المصلين لكن اسأله فيه مجهول **سرع**  
 وسعيد من الحديث في اول كتاب الصلاه حيث ذكره المصنف ان  
 شالله تعالى وقد اوضح الامام الحافظ ابو موسى الاصبهاني هذه المسأله  
 وبسطها لادله المنظاهه في كتابه الاستغناء في معرفه استعمال  
 الحنا وهو كتاب تفسير في تفسير هذه المسأله مبسوطه مع نظائرها في  
 اول باب طهارة البدن ان شالله تعالى عند ذكر من غير عظمه بعض نجس  
 فقال ذكرها التا فبعثني في المختص ولا خضاب والله اعلم **سرع** ومن هذا

عن الله للسجدة السابعة  
من الرجال واما الخائض



[illegible]

والمستوفى له والواشبه والمستوفى شمه والواشبه الى اخره من سنوذج المسئلة ان  
شا الله تعالى في باب طهارة البدن عنه وصل العظم حيث ذكرها الاححاب  
ونذكرها لجلال من الغروع المتعلقة بها ان شا الله **ف**صرح له تعلق بما  
تقدم يذكره لمن عرض عليه او زكاه ربه كحديث ابي هريرة قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من عرض عليه طيب فلا يرد به رواه مسلم  
وعن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد الطيب رواه البخاري قال  
المصنف رحمه الله وكجمل الختان لقوله تعالى انما تبع ملته ابراهيم وروى ان  
ابراهيم صلى الله عليه وسلم اخشى نفسه بالقدوم ولانه لو لم يكن واحيا لما اكتشف له  
العورة لان كشف العورة محرم دل على وجوبه **الش**رح روى ابو هريرة  
رضي الله عنه وسلم اخشى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمانين  
سنة بالقدوم رواه البخاري ومسلم ويذكر على المصنف قوله روى صيغة  
التمنيض الموضوعة للضعيف مع انه في الصحيحين وقد سبق له نظيره وبهنا  
عليه هناك وقد سبق ايضا هذه القاعدة في مقدمه الكتاب وفي القدوم  
روايتان التحقيق والتشديد والاكثر من زوده بالتشديد على هذا هو  
اسم كان بالشام ورواه جماعة بالتحقيق وقيل له قول اكثرنا للغة واختلفوا  
على هنا فقال المراد به ايضا موضع بالشام وانه يجوز فيه التشديد  
والتخفيف وقال الاكثر من المراد به الى البخاري وهي تخففة لا غير جمعها  
مقدم قال ابو حاتم السجستاني في جمع ايضا على فتايم ولا يقال فتايم  
قال روي موته واسمعوا على فتح القاف في اللام والكان فان قيل  
لادلالة الالية على وجوب الختان الا اذا امرنا بالتدين بدينه  
وما فعله معتقدا وجوبه فغلناه معتقدين وجوبه وما فعله  
نذرا وغلناه نذرا ولم نعلم انه كان يعتقد وجوبه واحيا فالجواب  
ان الالية من جهة اتباعه فيما فعله وهذا يقتضي الحجاب كلف فعل

طب  
فلا تسف على العود  
فلا تسف على العود



فعله الا ما قام دليل على انه سنة في حقنا كما لو كان وقد نقل الخطابي  
ان خصا لا الفطرة كانت واجبة على ابراهيم صلى الله عليه وسلم وانما  
الاستدلال بكشف العورة وقد ذكره آخرون مع المصنف وقاله قباهم  
ابوالعباس بن سريج رحمه الله واورده عليه تشهرا للمداواه التي لا تجب  
والجواب ان تشهرا لا يجوز لكل مداواه وانما يجوز في موضع يقول اهل  
العرف ان المصلحة في المداواه راجحة على المصلحة في المحافظة على السرة  
وصيانته العورة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في اول كتاب النكاح حيث  
ذكره المصنف ولاصحاب فلمكان الختان لما اثبتت العورة المحرم تشهرا له  
واعتمد المصنف في كتابه في الخلاف والغزالي في الوسط وجماعه  
قبائلا فلو الختان قطع عضو سليم فلم يوجب لم يجر قطع الاصبع فان  
قطعها اذا كانت نسيمة لا يجوز الا اذا وجب بالانفصاف والله اعلم **ف**  
الختان واجبة على الرجال والنساء عندنا وبه قال كثير من السلف كذا  
حكاه الخطابي ومن اوجبه احمد وقال مالك وابو حنيفة سنة في حق الجميع  
وحكاه الرازي وجهنا لا وحكي وجهنا لما لنا انه يجب على الرجل وسنة في المرأة  
وهذا ان الوجهان شاذان والمذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي  
وقطعه به الجمهور انه واجب على الرجال والنساء ولينا ما سبق فان اخرج  
الفايلون بانه سنة بحيث الفطرة عشر ومنها الختان فجوابه قد سبق  
عند ذكرنا تفسير الفطرة والله اعلم **ف** قال اصحابنا الواجب في ختان  
الرجل قطع الجلد الذي يغطي الخشفه بحيث تشكل الخشفه كلها فان قطع  
بعضها وجب قطع الباقي كما صرح به امام الحرمين وغيره وحكي لنا في عن ابن  
كح انه قال عني انه يكفي قطع شئ من الخشفه وان قل بشرط ان يسبق  
القطع تدويرا سها وهذا الذي قاله ابن كح شاذ ضعيف والصحيح المشهور  
الذي قطع به الاصحاب في الطرق ما نضاه الله يجب قطع جميع ما يغطي الخشفه  
والواجب في المرأة قطع ما ينطلق عليه الاسم من الجلد الذي يعرف بالبك

سنة

فوق يخرج البول صرح بذلك اصحابنا واشتقوا عليه قالوا وسحب ان يقتصر في المرأة  
على شئ يسير ولا يبالغ في القطع واستدلوا فيه بحديث عن ابي عبيد رضي الله عنها  
ان امره كانت تحسن بالمدية فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لا تشهلي فان ذلك  
احبط في المرأة واجبت الي البعل ان رواه ابو داود وكن قال ليس هو الفتوى وتنبلي  
بفتح الناء والها اي لا تبالي في القطع والله اعلم **ف** ع قال اصحابنا وقت  
وجوب الختان تقبلا للبلوغ لكن يستحب للولي ان يختن الصغير في صغره لانه  
ارفق به قال اصحابنا كافي وصاحبنا المستظهرين والبيان وغيرهم يستحب  
ان يختن في اليوم السابع للختن ورذية الا ان يكون ضعيفا لا يجتمده فيؤخر  
حتى يحتمله قال صاحبنا كافي والمستظهرين وهل يجب يوم الولادة من  
السبعة وجهان قال ابو علي بن ابي هريرة يجب وقال الاكثر ون لا يجب فختن في  
السابع بعد يوم الولادة ذكره صاحبنا المستظهرين في باب التعزير قال صاحب  
الكاوي فان خنت قبل اليوم السابع كره قال في هذا الغلام والحارية قال فان اخرج عن  
السابع استحب ختانه في الاربعين فان اخرجت في السنة (المتابعة واعلم  
ان الذي ذكرناه من انه يجوز ختانه في الصغر ولا يجب لكن سيجب هو المذهب  
الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور وفي المسئلة وجه انه يجب على الولي ختانه  
في الصغر لانه من مصالحه فوجب حكاها صاحبنا لينا عن حكاية القاضي ابي  
الفتوح عن الصديقي في رواية سليمان قال وقال ساير اصحابنا لا يجب ووجهنا ان  
انه يجرم ختانه قبل عشر سنين لان الله فوق الم الضرب ولا يضرب على  
الصلاة الا بعد عشر سنين حكاها جماعة منهم القاضي حسين في تعليقه وأشار  
اليه البغوي في اول كتاب الصلاة وليس بشئ وهو كالمخالفة لاجماع والله اعلم  
**ف** ع لو كان الرجل ذكر ان قال صاحب البيان ان عرفه الاصل منها ختن  
وحده قال **ص** صاحبنا لا يانه يعرف الاصل بالبول وقا لغيره بالعل فان كانا معا ملين  
او بول سها وكا ناعلي مبت الذكر على البول واجب ختانهما وانما الختني

هذا



المشكل فقال في الثبان قال القاضي ابو القفوح بحسب ختانه في وجهه جميعا لان احدهما  
واجب ولا يوصل اليه الا بختانهما كان من تزوج بكرا لما لم يكن من وصوله الى الوط  
المستحق لا يقطع بكارتها كان له ذلك بلامان قال فان كان الخنثى صغيرا ختانه  
الرجل والنساء اذا قلنا بالوجه الضعيف ان الصغير بحسب ختانه وان قلنا بالمذهب  
انه لا يحسب ختانه الصغير لم يحسب الخنثى الصغير حتى يبلغ ويجب وخشيت ان كان هو  
يحسب الختان ختن نفسه ولا اشترى له جارية ختنته فان لم يؤجل جارية حسن  
ذلك ختنته الرجل والنساء للضرورة كالنطيب من الكلام صاحب البيان وبه  
قطع البغوي بانه لا يحسب الخنثى المشكل لان الجرح على الاشكال لا يجوز ذكره  
قبل كتاب الصداق بسطر في فصلين ذكر فيها احكام الخنثى وهذا الذي  
ذكره البغوي هو الاظهر المختار والله اعلم **ف** روى في ذكرنا انه لا يحسب الختان  
حتى يبلغ فاذا بلغ وجب على العور قال صاحب الحاوي وامام الحرمين وغيرهما  
فان كان الرجل ضعيفا الخلقه بحيث لو ختن حيف عليه لم يجز ان يحسب  
بل ينتظر حتى يصير بحيث يغلب على الظن سلامته قال صاحب الحاوي لانه لا  
تعديما يفتى الى التلف **ف** روى لومات غير محتون وثلاثه اوجه الصحيح  
الذي قطع به الجمهور لا يحسب لان ختانه كان تلبيقا وقد زال الموت والثاني  
يحسب الكبير والصغير والثالث يحسب الكبير والصغير حكاهما في الثبان  
وهناذا ان ضعيفان وهذه المسئلة موضعها كتاب الجنائز وهناك ذكرها  
الاصحاب وسنوضحها هناك ان شاء الله تعالى **ف** روى قال القاضي حسين  
والبغوي يجب على السيد ان يخنث عبده او يخنث بيته وسكنه لئلا يخنث  
نفسه قال القاضي فان كان العبد من احره ختانه في بيت المال وهذا  
الذي قاله فيه نظر وسبغني ان يجب على السيد كالمقعد **ف** روى اجبر  
حاتن الطفل بماله فان لم يكن له مال فعلى من عليه تفقده والله اعلم  
**ف** روى قال الشيخ ابو محمد البغوي في كتابنا بالانصاف الوسوسه لو ولد محتقا

بلا فلقه ولا ختان لا ايمجا با ولا استجبا فان كان من الفلقه التي تغطي الخنثيه  
شي موجود وجب قطعه كما لو ختن ختانا عينه كما مل فانه يجب تكيله ثانيا حتى  
يبين جميع الفلقه التي جرت العادة بان الهنا في الختان **ف** روى في مذاهب  
العلماء في وقت الختان قد ذكرنا ان اصحابنا استحبوه يوم السابع من ولادته  
قال ابن المنذر في كتاب الختان من كتابه الاشتراف وهو عقب الاصح  
وهي عقب كتاب الحج روى ابي جعفر عن فاطمه انها كانت تختن ولدها  
يوم السابع قال وذكره الحسن البصري وما لك الختان يوم سابعه لمخالفة  
اليهود قال مالك عامته ما رأت الختان يلدن اذا ثغر الصبي وقال احمد  
ابن حنبل لم اسمع في ذلك شيئا وقال الليث بن سعد ختن ما بين السبع الى العشر  
قال وروى عن مالك بن ابي عبيد ان ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم ختن  
ابنه اسحق لسبعة ايام واسماعيل لسبع عشه سماء قال ابن المنذر بعد  
حكايته هذا كله ليس في باب الختان فخر يثبت ولا لوقته حديث جمع اليه ولا  
سنة تتبع والامتناع على الاباحه ولا يجوز خطري منها الا بحججه ولا يعلم  
مع من منع ان يخنث الصبي اسبوعه ايام حجه هذا اخر كلام ابن المنذر  
**قال** المصنف رحمه الله **باب** **بينه الوطو** الطهارة  
ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فطهارة النجس لتفتقر الى اليه  
لانها من باب التزول فلا تفتقر الى بية كتلك الزنا والوطو **الشرح**  
قال اصل اللغة اليه الفصد وعزم القلب وهي يتشدد اليها هذه هي اللغة  
المشهوره ويقال تحقيقها قال الانهري من ما حذوه من قولك نوبت من  
لبدك ايها من مت تقبلي فصد قال وبقا للموضع الذي يقصده فيه  
يتشدد اليها وسنه تحقيقها وكذلك الطهارة والبطه العزم والموضع قاله  
ابن الاعرابي واثبت موضع كذا اي يقصده للتجفة ويقال للبدن المؤذي  
نوي ايضا ويقال ان الله اي حفظك كان المعني فصدك الله بحفظه



اياك فالنيه عزيم العزم على عمل فرض او غيره هذا كلام الازهرى وكذا ذكر  
غيره تشديدا ليا وتحقيقا من البنية وانما الوضوء من الوضوء بالمدح  
النظافه والنضار وفيه ثلاث لغات اشهرها الله بضم الواو واسم للفعل  
وبفتحها اسم لما الذي يتحقق به قال ابن الاباري وغيره وهذه الاله هي  
قولا الاكثرين من اهل اللغة والشايبه بفتح الواو بينهما وهي قول الخليل  
والاصمعي وابن السكيت وغيرهم قال الازهرى والضم لا يعرف والثالثة  
بالضم فيها وهي غريبه ضعيفه حكاه صاحب مطالع الآثار وهذه  
اللغات هي التي في الطهور والطهور وقد سبقت في اول كتاب  
الطهارة والله اعلم واما قول المصنف الطهارة ضربان طهارة  
عن حدث وطهارة عن جبرئيل ان الطهارة منحصرة في هذين ضربين  
فيرد عليه تجديد الوضوء والاهمال المسنونه فانها طهارة وليس فيها  
رفع حدث ولان الله يجزئ بها **عنه** بان المراد بطهارة الحدث  
الطهارة بسبب ادخل صورته وتقسيم الى راقعة للحدث وغير راقعة لتجديد  
الوضوء والاعمال المسنونه واليتم وقد سبق مثل هذه العبارة في اول باب  
كما يفند الما من الاستعمال وذكر المصنف هناك ما يدل على ما ذكره  
والله اعلم وقوله كترك الزنا هو بالقص والمذلقان القص اشهر  
وافصح وبه جاء القرآن ولا تفرقوا الزنا وقوله لانها من باب التروك  
معناه ان المأمورية في ان الله الجناحه تركها طارعة مما لم يكن وليس  
المطلوب تحصيل شيء بخلاف الوضوء وشبهه فان المأمورية انما بدفع  
لم يكن فصارت ان الله الجناحه كترك الزنا واللواط ورد المغصوب فانها  
لا تنفقر اليه فان قيل فالطهارة عن الحدث ترك ايضا فانها ترك  
للحدث فالجواب لا نسلم انها ترك بل ايجاد للطهارة بدليل ان تجديد الوضوء  
واليتيم طهارة ولا يرفع حدثا وانما يوجد الطهارة فان قيل الصوم ترك  
ويفتقر اليه فالحج **ب** ان الصوم كف مقصود لرفع الشهوة

الحدث

ومخالفة الهوى فالتحقق بالافعال والله اعلم انما الحكم الذي ذكره ومعاون  
ان الله الجناحه لا يفتقر اليه فهو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور  
ونقل صاحب الحاوي والبعثوك في شرح السنه اجماع المسلمين عليه وكل الخراسانيون  
وصاحبه الشامل وجهها انه يفتقر اليه كاه الفاضل جيز وصاحب الشامل  
والشئ من ابن سريج واي سهل الصعلوكي وقيل لا يصح عن ابن سريج قال امام  
الحرمين غلط من سبه الي ابن سريج وبين الامام سيب الغلط بان سنده في باب  
ان الله الجناحه ان شاء الله والله اعلم **المصنف رحمه الله**  
واما الطهارة عن الحدث من الوضوء والعسل واليتيم فلا يصح شي منها الا بالنيه  
لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى  
ولانها عبادة محضه طريقها الافعال فلم يصح من غير نية كالصلاة في  
الشئ **رح** هذا الحديث متفق على صحته رواه البخاري وسلم في صحيحها  
من روايه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو حديث عظيم  
احد الاحاديث التي عليها مدار الاسلام بل هو اعظمها وهي اربعون حديثا  
فتجمعها في جزء قال الشافعي رضي الله عنه يدخل في هذا الحديث ثلث العلم وقال  
ايضا يدخل في سبعين بابا من الفقه وقال غيره كوفه هذه العبارة وكان السلف  
يستحبون ان يبدأ كل تصنيف بهذا الحديث لكونه منها على تصحيح البنية  
قال العلماء والمراد بالحدث لا يكون العمل شرعا يتعلق به ثواب وعقاب الا  
بالنيه ولفظه انما للحصر ثبت المذكور وسبق ما سواه قال **الخطابي** وافاد  
قوله صلى الله عليه وسلم وانما لكل امرئ ما نوى فابده لم تحصل بقوله انما  
الاعمال بالنيات وهي ان تعيين العبادة المسوية شرط لصحتها والله اعلم واما  
قول المصنف ولا نية عبادة محضه فالمحضه الكا لصدا التي ليس فيها شوب نية  
احتمل اختلاف العلماء في حد العبادة فقال **الاكثر** ثرون العبادة الطاعة  
لله تعالى والطاعة موافقة الامر وكذا في نقل هذا عن المصنف وذكر المصنف



كاتبه في الحديث والكلابية والعقوبة خلافا في العبادات فقال هي العبادات  
والتعبد بالناس معني وهو الخضوع والنذل فمد العبادات ما يتقرب به على  
وجه القربة والطاعة قال وقيل العبادات طاعة الله تعالى وقيل ما كان فيه  
لله تعالى ومثالا لأمرة قال وهذا ان كان فاسداً لأنه قد يكون الشيء طاعة  
وليس بعبادة ولا قربة وهو النظر والاستبلال إلى معرفة الله تعالى في استبالات  
وقال امام الحرمين في كتابه الاساليب في مسائل الخلاف هنا العبادات التذلل  
والخضوع بالتقرب إلى المعبود بفعل ما أمر وقال المتولي في كتابه في الكلام  
العبادة فعل يلقه الله عبادة مخالفاً لما يسيل إليه الطبع على سبيل الاستبلا  
وقال الماوردي في الحاوي العبادات ما ورد التقديس به قربة لله تعالى وقيل فقال  
احرز فيما ذكرناه كتابه وأما قول المصنف ولها عبادات محصنة فاحتج  
بالعبادة عن الأكل والنوم وحزمها وبالمحضة عن العدة وقوله طريقاً الأفعال  
قال صاحب البيان والقلبي وغيرهما موأختار من الأذان والخطبة وقيل اختار  
من أزاله الجاهلية فان طريقها التزول وأما حكم المسئلة فهو ان الله شرط في صحة  
الوضوء والغسل واليتم بخلاف عندنا **ف**رع قد ذكرنا ان الله شرط  
في صحة الوضوء والغسل واليتم هذا مذهبنا وبه قال الزهري وربعه شيخ مالك  
ومالك والليث بن سعد واحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبو عبيد وداد قال  
صاحب الحاوي وهو قول جمهور اهل الحجاز قال الشيخ ابو حامد وغيره ويرري  
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذهب طائفة إلى انه يصح الوضوء والغسل  
والليتم بلا يمينه حكاه ابن المنذر عن الاوزاعي والحسن بن صالح وحكاه اصحابنا  
عنه وعن زرارة قال ابو حنيفة وسفيان الثوري يصح الوضوء والغسل بلا يمين ولا يمين  
اليتم الا يمينه ويرى رواية عن الاوزاعي **وا**حسب لهما قول الله تعالى  
اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وبقوله صلى الله عليه وسلم لا بأس بيمين  
عنها إنما يكفيك ان تحن على راسك ثلاثاً حتى تات من غير يمين فليكن عليك

فاذا انت قد طهرت وبادت كثيره في الامر بالغسل من غير ذكر للينه ولو وجبت  
لذكرت ولها طهارة بما يع فلم يجب لها يمينه كانه الجاهلية ولا يشرط للصلاة لا يمين  
طريق البدل فلم يجب له اليمين كستر الغورة واختاروا عن اليتم لانه بدل ولان الزينة  
التي انقطع حبسها بجل لزوجها المسلم وطوها بالاجماع اذا اعتسلت ولو وجبت  
اليمين لم يحل لها ان يرضع منها **وا**حسب اصحابنا بقول الله تعالى وما امروا الا بالعبادة  
الله مخلص له الدين والاخلاص عمل القلب والينه والامر به يقتضي الوجوب قال  
الشيخ ابو حامد واوجب اصحابنا بقوله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
الآية لان معناه فاغسلوا وجوهكم للصلاة وهذا معنى اليمين من السنة قوله  
صلى الله عليه وسلم اما الأعمال بالنيات لان لفظة اما للحصر وليس المراد صورة  
العمل فانها توجب بلا يمين واما المراد حكم العمل لا يثبت الا بالينه ودليل اخر وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم واما لكل امرئ ما نوى وهذا الم ينو الوضوء فلا يكون له من القياس  
اقبته احدها في سرائر في رحمته الله وهو انها طهارة من حدث تنسج بها  
الصلاة فلم يوجب بلا يمين كاليتيم وقول من حدثت احتزان من ازاله الجاهلية وقولنا يتباح  
بها الصلاة اختار من غسل الذميمة من الحيض فان قالوا اليتم لا يسمي طهارة فالجواب  
انه ثبت في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وفي رواية في صحيح  
مسلم ونزولها طهوراً وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال الصبي الطيب وضوء المسافر  
وما كان وضوءاً كان طهوراً وحصلت به الطهارة فان قيل اليتم فرع للوضوء ولا يجوز  
ان يوجب حكم الاصل من الفرع فالجواب انه ليس فرعاً له لان الفرع ما كان مأخوفاً  
من الشيء واليتم ليس مأخوفاً من الوضوء بل عنه ولا يمتنع اخذ حكم المبدل من حكم  
بدله ولان اذا اشقرا اليتم إلى اليمين مع انه خفيف اذ هو في بعض أعضاء الوضوء  
فالوضوء ولي فان قيل اليتم يكون تارة بسبب الحدث وتارة بسبب الجاهلية فوجب  
اليمين ليمتيز فالجواب من وجهين احدهما ان اليتم غير معتبر ولا مؤثر بليل انه  
لو كان حياً فغلط وظن انه حدث فتمت من الحدث او كان محدثاً فظن انه حياً



فتبين للجواب صح الإجماع الثاني ان الوضوء ايضا يكون تارة عن البول وتارة عن  
النوم فان قالوا وان اختلفت اسبابه فالواجب شيء واحد قلنا وكذا في التيمم وان  
اختلفت اسبابه فالواجب مسح الوجه واليدين فان قيل التيمم بدل وثان بدل  
ان يكون اصغف من المبدل فانفق الى اليه كذا يات الطلاق فالحولان ما ذكره  
منفق من مسح الخف فانه يدل ولا يفتقر عندهم الى اليه وانما اختلفت كاسبه  
الطلاق الى اليه لانها تختم الطلاق وغيره اتما لا واحدا والتمسح طاهر في الطلاق  
واما الوضوء والتيمم مستويان بل التيمم اطهر اراده القربة لانه لا يكون عادة  
بخلاف صورة الوضوء فاذا اختلف التيمم المحتضرا للعبادة الى اليه فالوضوء المشترك  
بينها وبين العبادة اولى فان قيل التيمم نص فيه على الفصد وهو  
اليه بخلاف الوضوء فالجواب ان المراد فصد الصعيد وذلك غير اليه  
في سائر عبادته ذاتا كان فوجبت فيها اليه كاحلاده فان قالوا الوضوء  
للسيرة عبادته قلت لا تسع هذا لان العبادة الطاعة او ما ورد التقيد به قربة  
الى الله تعالى وهذا موجود في العضوف في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الطهور شرط الايمان فكيف يكون شرط الايمان ولا يكون عبادة والاحاديث  
في فضل الوضوء وسقوط الخطايا به كثيرة مشهورة وفي الصحيح قد جمعتها في كتاب مع  
السنة وكل هذا مخرج بان الوضوء عبادة فان قالوا المراد بالوضوء الذي يترتب  
عليه هذا الفضل الوضوء الذي فيه يسه ولا يلزم من ذلك ان ما لا يسه فيه  
ليس بوضوء فالجواب ان الوضوء في هذه الاحاديث هو المراد بقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وذلك كسر الاحكام  
اقتبس كثيرا من قضاة كراهه الاطلا له واما الجواب عن احتجاجهم بالايه  
والاحاديث فنزوجه احدها جواب عن جميعها وهوانها مطلقة مصرحة ببيان  
ما يجب عليه غير متضمنة لليسه وقد ثبت وجوب اليه بالايه والحدوث  
والايه المذكورات والثاني جواب عن الايه ان دلالتها لمذهبا ان لم تكن راجحة

فعارضه لدلائلهم الثالث عن حديث ام سلمة ان السؤال عن تقصير الظفار  
فقط هل هو واجب ام لا وليس فيه تعرض لليسه وقد عرفت وجوب اليه من قواعد  
الكتاب والسنة كما ذكرنا واما الجواب عن قيسهم على ان الدال على سبها من  
باب الزكوة فلم تقتصر الى اليه كمثل النما وتقدم في اول الباب بغيره ولا اعتراض  
عليه وجوابه واما الجواب عن قيسهم على ستر العورة فهو ان ستر العورة  
وان كان شطرا الا انه ليس عبادة محض بل المراد منه الصيانة عن العيون  
ولهذا يجب ستر عورة من ليس مكلفا ولا من اهل الصلاة والعبادة كجنون وصبي  
يمسح فانه يجب على وليه ستر عورته واما الجواب عن طهارة الذميه فهو  
انها لا تصح طهارتها في حق الله تعالى فليس لها ان تقبل تلك الطهارة اذا سلمت  
هنا نظر الثاني رحمه الله وهو المذهب الصحيح وانا يصح في حق الزوج للوط للضرورة  
اذ لولم نقل به لتعدا لوط ونكاح الكتابية والله اعلم قال  
المصنف رحمه الله وكيلان سوي تقليه لان اليه في الفصد يقول العرب نواك الله  
يحفظه اي فصدك الله يحفظه فان لم يلفظ بلبا نه وقصد تقليه فهو اك  
الشرح اليه الواجب في الوضوء اليه بالقلب ولا يجب اللفظ باللسان  
موا ولا تجزي وحده وان جمعها فهو اك وافضل هكذا قاله الاصحاب وانفقوا  
عليه ذلك قول حكاه الحزاسيون ان ينة الزكوة تجزي باللفظ من غير قصد بالقلب  
وهو ضعيف ووجه مشهور ذكره المصنف وغيره ان ينة الصلاة يجب بالقلب  
واللفظ معا وهو غلط وقد اشار لما ورد في الجراية في القلب وهو اشد واضعف  
والفرق بين الوضوء والزكوة على هذا القول الضعيف الذي ذكرناه ان الزكوة وان  
كانت عبادة فهي شبيهة بالادبوت بخلاف الوضوء والفرق بين الصلاة والوضوء  
وجوب اللفظ في الصلاة على الوجه الضعيف دون الوضوء بنية الوضوء حكمها  
ولهذا اختلف العلماء في وجوبها واجمعوا على وجوب بنية الصلاة واختلف اصحابنا  
في جوان تعرض بنية الوضوء على الاعف والاصح حوازه وانفقوا على منع ذلك في  
الصلاة واما قول المصنف لان اليه في الفصد فصحيح كما سبق يا سته



وقوله بقول العرب نوال الله يحفظه اي قصدك الله يحفظه هكذا في عبارة شيخه  
القاضي ابي الطيب وابن الصباغ وكنا قاله قبلهم الا زهري كما قدمته عنه وعبارة  
الازهري وان لم يكن لفظ عبارة المصنف فهي معناها وانكر الشيخ ابو عمرو بن الصلاح  
على المصنف هذه العبارة وانتقل عن العرب قال لان القصد مخصوص بالحادث لا  
بشيء فالي الله تعالى وفي ثبوت ذلك عن العرب نظر لان الذي في صحاح الجوهري  
تقول نوال اي صحبك في سفرك وحفظك ثم كلام الازهري ثم قال وكان الذي في المذهب  
تحريف من هذا هذا كلام ابي عمرو وهذا الذي انكره غيره من بل صحيح وابو عمرو ومن  
صححه واعتمده فانه في القطع التي شرحتها من اول صحيح مسلم في قول مسلم رحمه الله  
وطنت حين سألني ذلك فحشم ذلك ان لو علم لي عليه قال ابو عمرو وتقدم  
علي هذا ان الامر في اضافة الافعال الى الله تعالى واسم لا يتوقف فيه على توقيف  
كما يتوقف عليه في اسم الله تعالى وصفاته وكذلك توسع الناس في ذلك في خطبهم  
وعينها قال فاثبت هذا فماد مسلم لو اراد الله في ذلك على وجه الاستعارة  
لان الارادة والقصد والعزم والنية متقاربة في مقام بعضها مقام بعض كما ان اوقد  
وردد عن العرب انها قالت نوال الله يحفظه فقال فيه بعض الابهة معناه قصدك الله يحفظه  
هذا كلام ابي عمرو وهو زاد الكلام هنا ومعلوم ان من اطلق قصدك الله يحفظه لم يرد  
القصد الذي هو من صفة الحوادث بل اراد الارادة وقد استعمل المصنف في حق الله تعالى  
فقال في فصل ترتيب الموضوء الدليل عليه قوله تعالى فاعملوا وجاهدوا وابدعوا فيكم الآية  
فادخل المصحح بين الفعل فاعملوا والابتداء في قوله تعالى فاعملوا وجاهدوا وابدعوا فيكم الآية  
وقال **عرب** بضم العين واسكان الراء وعربتها لغتان والثانية اشهر والعرب  
موشاة والله اعلم **شرح** قال اصحابنا رحمهم الله لو قال بلينا نه نزلت الشدة ونوي  
بقلبه دفع الحديث او بالعكس فالاعتبار بما في القلب للاختلاف ومثله ما قاله الشافعي  
والمصنف والاصحاب في الحج لو نوي بقلبه حجاً وجري على لسانه عمراً وعكسه انعقد ما  
في قلبه دون لسانه والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله والافضل ان ينوي  
تراول الوضوء الى ان يقع منه يكون مستديماً للنية فان نوي غسل الوجه ثم غشي

قصد

بنته اجزاء لانه اول فرض فاذا نوي عنده اشتملت النية على جميع الفروض وان غشي  
نية عند المضمضة قبل ان يغسل شيئاً من وجهه ففيه وجهان احدهما تجزئ به لانه فعل واحد  
الوضوء يتقدمه فرض فاذا غرت النية عنده اجزاء لغسل الوجه والثاني لا تجزئ به وهو الاصح  
لانه غرت نية بنية قبل الفرض فاشبه اذا غرت عند غسل الكف وما قاله الاول بسط يغسل  
الكف فانه فعل واحد بالنية الوضوء يتقدمه فرض ثم اذا غرت النية عنده لم تجزئ به **الشرح**  
في هذه القطعة ما يلحقها من الفضل ان ينوي تراول الوضوء ويستديم احضار النية  
حين يقع من الوضوء هذا الاستحباب متفق عليه واول الوضوء التسمية قال القاضي ابو الطيب والمقول  
يستحب استحباب نية الوضوء لا يستحب الصلاة ان يستديم نيتها من افتتاحها الى التلييم منها وهذا  
الذي قاله **نص** بالنية من الصلاة والوضوء استحباب استحباب النية فيها الى الفراغ منها  
واما كذا في هذا لا يثبت كبر ثبوتهم ان ذلك لا يستحب في الصلاة لكون الجمهور لم يتعرضوا له  
وهذا وهم فاستدرك وذكر الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه الوجيز الذي صنفه في العبادات ان  
الاكابر ينوي مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه ونقل الرواية في هذا عن  
الفقهاء واستحسنه والله اعلم المسئلة الثانية اذا نوي عن غلبت غسل الوجه ولم يتو  
قبله والاعده صحيح وضوءه بخلاف ولو غسل نصف وجهه بلا نية ثم نوي مع غسل فيه  
لم يصح ما غسله منه بلا نية بخلاف كل واحد من الفرض عن النية فيعيد غسل ذلك النصف  
قبل شروعه في غسل اليد **وقول** **المصنف** نوي عند غسل الوجه يعني عند اوله  
واذا صح الوضوء بنية عند غسل الوجه فهل يثاب على السنن السابقة للوجه التي لم  
يصادف بنية وهي التسمية والسواك وغسل الكفين والمضمضة والاستنشق فيه  
طريقان احدهما وبه قطع الجمهور لا يثاب عليها ولا تجزئ بها لانه عمل لا نية  
فلم يصح كعبه ممن قطع هذا الفاضل حنين وامام الحرمين والعراقي في البسيط والمقول  
والبعوي في كتاب التهذيب وشرح السنن وصاحب العدة واخرون والطريق  
الثاني ذكره صاحب كفاية العبد على وجهين احدهما هذا والثاني يثاب ويقبض من  
طهارته لان من جملة طهارة مسؤولية وذكر امام الحرمين هذا احتمالاً لانه وجبه من نوي



صوم التطوع صحوة فانه يحس ثواب صومه من اول النهار على اصح الوجهين قال والمحافظة  
في الوضوء ان الية لا تغطف ودرقائنه ويطي وير الصوم تغزني اصدما ان الصوم خصله  
واحدة فاذا صح بعضها صح كلها والوضوء كان متغيرا فلا يغتسل فيها بعد الثالث  
انه لا ارتباط لصحة الوضوء بالمضمضة فانه يصح بدونها بخلاف امساك بقية النهار والله اعلم  
المسألة الثالثة اذا نوي عند غسل الكف او المضمضة او الاستنشاق وعزبت  
قبل غسل شيء من الوجه ففيه ثلاثة اوجه مشهورة للخاسائين وذكرها من العراقيين  
الماوردي وغيره احدها يجزئيه ويصح وضوءه قال ابو حفص بن الوكيل والثاني لا يجزئيه  
قاله ابو العباس بن سريج والثالث ان عرس عند الكف لا يجزئيه وان عريت عند  
المضمضة او الاستنشاق يجزئيه ودليلها ما ذكره المصنف وانفق الجمهور على ان  
الاصح انه لا يصح وضوءه وقطع به جماعة من اصحاب المحققات وتشدد عنهم الموراني  
فصحح الصحة ولو نوي عند التيمم او الاستنجاء ثم عزبت قبل غسل الكف قطع  
الجمهور بانه لا يجزئيه وحكي الموراني وصاحبا العدة والبيان فيه وجهان ان يجزئيه  
وليس شيء وهذا الذي ذكرناه من الخلاف في المضمضة والاستنشاق هو فيما  
اذ لم يتغسل معهما شيء من الوجه كان تضمن من ابوابه ابريق ونحوه انا اذا انقل  
معهما شيء من الوجه كغسل الشفة وكحوها كما هو الغالب ففيه طريقتان قطع جمهور  
العراقيين بانه يصح وضوءه ممن صرح به الشيخ ابو حامد واصحابه الثلاثة القاضي  
ابو الطيب في تعليقه والماوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والنجيد والبندنجي  
وابن الصباغ وغيرهم وجهين احدهما هذا والثاني انه كالم يغسل شيء من الوجه  
فيكون فيه الخلاف السابق وقال صاحبا البيان ان غسل ذلك الجزئ منه الوجه  
اجزاه قطعوا ولا ففيه الوجهان كما قال صاحبا التمه والعدة وانقره البغوي  
فقال الصحيح انه لا يجزئيه وان انقل شيء من الوجه لانه لم يغسله عن الوجه  
بدليل انه لا يجزئيه عز الوجه بل يجب غسله تائبا وهذا قوي ولكن خالفه  
صاحبا التمه فقال يجزئيه غسل ذلك المغسول من الوجه ولا يجب اعادته انا صححا

اليه وان كان نوي به السنة قال وهذا على طريقته من يقول تائبا في الغرض بينه  
النقل وهذه القاعدة فيها خلاف وتفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو  
حيث ذكره المصنف والاصحاب واثار الغزالي في البسيط الى نحو هذا الذي في التمه والله اعلم  
فصرح قول المصنف لانه فعل رابث في الوضوء لم يتقدمه فرض احث من بقوله  
فعل عن التيمم ويقول رابث في الوضوء من الاستنجاء ويقول لم يتقدمه فرض من  
غسل الذراعين وقوله نوي عند غسل الوجه يقال عند وعند وعند  
بمس العين وقتها ومنها ثلاث لغات حكاه ابن السكيت وغيره اشهرهن  
الكسر وبها جاء القرآن وقوله عزبت اي ذهبت وقويتخ الزاي والمضارع  
يعرب بضم الناي وكسرهما لغتان مشهورتان والمصدر عزوت والله اعلم  
فصرح وقت بينه الغسل عند افاضها لما على او اخر من البدن ولا يضر عز وبها  
بعده ويستحب استصحابها الى الفراغ كالوضوء فان غسل بعض البدن بلا يديه  
ثم نوي اجزاه ما غسل بعد اليه ونحو اعادة ما غسله قبلها والله اعلم قال  
المصنف رحمه الله وصفه اليه ان ينوي رفع الحدث او الطهارة عز حدث واهيا  
نوي اجزاه لانه نوي المقصود وهو رفع الحدث السمع شرح الموضون ثلثة  
اقسام ما شح حث ومن به حدث دائم كالاستنجاء وغيره ويسمى صاحب طهارة  
الرفاهية فانا صاحب طهارة الرفاهية فتجزئ به نية رفع الحدث بلا خلاف وانا  
ما نسخ الحنف فلذلك ذهب الصحيح الذي قطع به الاصحاب انه تجزئ به نية رفع الحدث كغيره  
وحكي الدافعي وجهان انه لا تجزئ به بل يكتفى به استباحة الصلاة وهذا الوجه مع  
شده ضعفه ينبغي ان يكون مفرغا على الوجه الضعيف ان مسح الحنف لا يرفع الحدث  
عن الرجل وسنوضح ذلك في باب ان شاء الله تعالى واما المستحاضة وتيسر البول والمذي  
وغيرهم ممن به حدث دائم ففيه ثلثة اوجه الصحيح وبه قطع الجمهور لا تجزئ به نية رفع  
الحدث وحدها فتجزئ به نية استباحة الصلاة لانه لا يرتفع حدثه مع جريانه  
وعلى هذا قال المتولي وغيره يستحب لم الجمع بين نية الاستباحة ورفع الحدث والوجه



الثاني بحزبه لا يقتصر على نية رفع الحدث او الاستباحه حكاها لما ورد في الراغب لا ب  
نية رفع الحدث يتقضى الاستباحه والثالث بينهم الجمع بين البتين وهو محكي عن  
ابي بكر القاسمي وابي عبد الله الحضري وابي بكر القفال المروزي ليكون نية  
رفع الحدث عن الماضي ونية الاستباحه عن المآثر والمجند وصفق الاصحاب  
هذا الوجه اشد تضعيف وهو حقيق بن لك قال امام الحرم من هذا الوجه  
غلط لا شك فيه فان نية الاستباحه كافيه وكيف يقع الحدث مع جريانه واذا لم  
يرتفع فكيف يجزئ نية ونقل المؤتي الاتفاق على انه لا يجب الجمع بينهما قال  
المؤلي وغيره ولانه اذا اجرت نية الاستباحه صاحب طهارة الرفاهيه فالمسما  
اولي قسرع ذكرا لما ورد في صاحب طهارة الرفاهيه انه لو كان نية الحدث  
الا صغر كفاه نية رفع الحدث وان كان حنيا او خائفا كفاه ايضا نية رفع الحدث  
مطلقا لانها تنصرف الى حدثه فلو نوي الحدث الاكبر كان تاكيدا وهو افضل وهذا  
فقط امام الحرمين في باب غسل الجنابة وجماعات بان الجنب تجزئه نية رفع الحدث  
مطلقا وحكي الغزالي وغيره فيه وجها انه لا تجزئه ب ولو كان عليه حدثان  
اصغر واكبر فاعنسل بنية رفع الحدث مطلقا فان قلنا بالذهب ان الاصغر  
يدخل في الاكبر اجزاه وارتفع الحدثان والافلا تجزئه عن واحد منها لانه لا مز به  
لاحدهما **فسرع** لو نوي الحدث غسل اعضائه الاربعه عن الجنابة عا لاطا نا  
انه حيث صح وضوءه ان قلنا بالذهب ان غسل الرأس تجزئه عن مشحه والا فيحصل  
له غسل الوجه واليدين ووزن الرأس والجلين بسبب الترتيب ولو غلط الجنب  
فظن انه محذوف فاعتنل بنية الحدث فقد ذكر المصنف في اخر باب الغسل انه تجزئه  
في اعضا الوضوء وقال به جماعات من الاصحاب وقال الخراسانيون فيه وجهان  
بنا على ان الحدث هل يجزئ جميع البدن كالجنايه ام الاعضاء الاربعه خاصه  
ومنه وجهان سندها ان شاء الله تعالى فان قلنا نعم صح غسله لانه نوي طهارة  
عامه مثل التي عليه وان قلنا حيث حصل له الاعضاء الاربعه فقط ان قلنا

يجزئه غسل الرأس عن مشحه والاحصت الاعضاء الثلاثة هذا اذا كان غا لطا  
فلا تغل ونوي رفع الحدث الاصغر لم يصح غسله على المذهب الصحيح المشهور وحكي  
الراغب فيه وجها والله اعلم **فسرع** قولهم نوي رفع الحدث معناه رفع حكم الحدث  
قال المصنف رحمه الله وان نوي الطهارة المطلقة لم تجزئه لان الطهارة قد  
تكون عن حدث وقد تكون عن نجس فلم تصح بنية مطلقة **الشرح** هذا الذي  
جزم به المصنف هو المشهور الذي قطع به الجمهور وقد نص الراغب رحمه الله في  
البويطي على انه يجزئه بقنا لاصحابنا هذا النص محمول على انه اذا طهارة عن الحدث  
فاما النية المطلقة فلا كفيه وهذا التأويل مشهور في كتب الاصحاب ونقله  
عن الاصحاب لهم القاضي ابو الطيب في تعليقه وصاحب العدة وغيرهما قال القاضي  
واخل البويطي بقوله عن الحدث دين المسله وجه انه تجزئه بنية الطهارة مطلقا  
كما هو ظاهر نصه وبه قطع صاحبنا كادى وهذا الوجه قوي لان نية الطهارة  
في اعضا الوضوء على الترتيب مخصوص لا يكون عن نجس وهذا الخلاف شبهه بالخلاف  
في وجوب نية الفرضية في صلاة الفرض والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
وان نوي الطهارة للصلاة او لغيرها يستباح الابطهارة كسر المحقق ونحوه اجزاه  
لانه لا يستباح مع الحدث فاذا نوي الطهارة لذلك قضت بنية رفع الحدث  
**الشرح** هذا الذي ذكره نص عليه الثاني في وانفق عليه الاصحاب ثم اذا نوي  
الطهارة لشي لا يستباح الابطهارة ارتفع حدثه واستباح الذي نواه وغيره وحكي  
الراغب وجها انه اذا نوي استباحه الصلاة لا يصح وضوءه لان الصلاة ونحوها قد تستباح  
مع الحدث كالميتيم وهذا اذا غلط وخيال الحبيب والصواب الذي قطع به  
الاصحاب في كل الفرق صحة وضوءه وفي المحقق ثلث لغات ضم الميم وضمها وفتحها  
افصح من الضم ثم الكسر وقد اوصحنه في تنبيه الاسماء والله اعلم **فسرع**  
اذا نوي المغسلة عن الحيض استباحه وطهارة فقلت اوجه الاصح يصح  
غسلها ويستبيح الوط والصلاة وغيرها لانها نوت ما لا يستباح الابطهارة



والثاني لا يصح ولا يبيح الوط ولا غيره لأنها نوت ما يقتضيه الطهارة والثالث يبيح به  
الوط ولا يبيح غيره كاعتقال الذميه تحت مسلم لا يقطع الجبض قال الامام الحسين  
الاصم صحه غسلها لأنها توثق حل الوط لا نفس الوط وحل الوط لا يوجب غسلا  
قال المصنف رحمه الله وان نوي الطهارة لقراءة القرآن او الحلو في المسجد  
وعنه ذلك مما يشبهه الطهارة فيقه وجهاً واحداً لا يجزئ به لأنه يستباح من غير  
طهارة فاشبه اذا نوتوا للبشر الثوب والثاني يجزئ به لأنه يبيح ان لا يفعل ذلك  
وهو محدث فاذا نوي الطهارة لذلك تضمنت نيته رفع الحدث الشرح  
هذان الوجهان مشهوران ودليهما ما ذكره واصحابنا الاكثرين انه لا يصح لهم من  
صححه الشيخ ابو حامد والماوردي والحاملي والقاضي ابو الطيب في كتابه شرح الفروع  
والبعوي والرواني في كتابه الكافي والرافعي وغيرهم وبه قطع البعوي في شرح الله  
وجامعه من اصحابه المختصرات قال الشيخ ابو حامد وهو قول عامة اصحابنا وجميع جماعه  
الصحة منهم ابن الحارث والموذاني والشيخ ابو محمد في الفروع وولده امام الحرمين في  
كتاب مختصر الرهايه واتفق الاصحاب على انه لو نوتوا لما لا يبيح له الطهارة لا يرفع  
حدثه قال اصحابنا قراه القرآن والحلو في المسجد والاذان والدريس وزيارة قبر النبي  
صلى الله عليه وسلم والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفات وقراءة حديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ودراسة العلم الشرعي ففي كل هذه الصور وجهاً ذكره  
الماوردي وغيره قال الماوردي وغيره ومما لا يبيح له الوضوء دخول السوق والسلام على  
الامير ولبس الثوب والصيام وعمد البيع والشراخ والخروج الى السفر ولقاء القادم  
قال القاضي حسين وكنا زياره الوالدين قال البعوي وكذا عيادة المريض وزيارة  
الصديق والنوم والاكل وهذا الذي قاله في النوم غير مقبول بل يبيح الوضوء للنوم  
من صرح به اصحابنا المحاملي في الباب ودليله الاحاديث الصحيحة منها حديث  
البراء بن عازب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نيت مضجعا  
فتوضي وضوءك للصلاة ثم اضجع على شمالك لا يمن وقول اللهم اسلمت نفسي اليك

الى اخر الحديث رواه البخاري ومسلم ولو نوي تحريم الوضوء او نوي الجنب غسلا سونا  
ففي ارتفاع حدثه طريقان احدهما انه على الوجهين فيما يبيح له الطهارة وبهذا  
قطع الماوردي والثاني وهو المذهب الفطوح بانه لا يرفع حدثه وجانبه لان  
هذه الطهارة ليس استحبابها سبب الحدث فلا يتضمن رفعه بخلاف الطهارة  
لقراءة القرآن وشبهها ولو نوي الجنب الغسل لقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه  
وسلم او المرور في المسجد ففي ارتفاع جنبته الوجهان اللذان في الحديث قال الحاملي  
في المجموع وكذا لو نوي الحدث الوضوء للمعبر في المسجد ففيه الوجهان قال  
المصنف رحمه الله وان نوي بطهارته رفع الحدث والتبرؤ والتطهر صح وضوه  
على المنصوص في البويطي لا نوي رفع الحدث وضوه اليه ما لا ينافيه ومن اصحابنا  
من قال لا يصح وضوه لانه اشك اليه بين القربة وغيره الشرح  
هذا الذي نقله عن النص هو المذهب الصحيح صحه الاصحاب وقطع به جماعات  
منهم صاحب التلخيص والفقهاء والشيخ ابو حامد والماوردي والفوزاني  
والحاملي وامام الحرمين وابن الصباغ والبعوي وغيرهم والوجه الاخر كحكي عن  
ابن سريج وضعفوا تعليقه بالتشريك وقالوا ليس هذا تشريكا وانما صحه وضوه  
لأن التبرؤ حاصل سواء قصده ام لا فلم يجعل قصده تشريكا وتركه التبرؤ  
بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها لان من ضرورتها حصول التبرؤ ولو  
اعتقل بنيه رفع الجنابة والتبرؤ ففيه الخلاف الذي في الوضوء والصحيح الصحة  
ذكره الرافعي وغيره والله اعلم شرح قال صاحب التلخيص لو احرم بالصلاة  
بنية الصلاة والاستغفار بها عن عزيم يطالبه صحه صلاته لان اشتغاله عن  
العزم لا يفتقر الى قصد وهذه المسئلة نظاير في الطواف والاستغفار عن الغريم  
وغيرها سنوضحها هناك ان شاء الله تعالى شرح قال اصحابنا لو احرم بالصلاة  
ينوي بها الفرض ونحوه المسجد صحه صلاته وحصله الفرض ونحوه جميعا لان التحية تحصل  
بصلاة الفرض فلا يضر ذلكها ويكون ذكرها نصرا عما يقتضي الحال واتفق اصحابنا على التصريح



بحصول الفرض والحجبه وصحوا بأنه لا خلاف في حصولها جميعاً ولم ارف في ذلك خلاف بعد  
 تحت الشد بدسيتين وقال **الرافعي** وابوعمر بن الصلاح لا بد من جريان خلاف  
 فيه كسلة التبريد وهذا الذي قاله لم يتقلا من أحد والمتقلا ما ذكرناه  
 والفرق ظاهر فان الذي اعتمدوا أصحاب في تحليل البطلان في سلة التبريد  
 هو التشريك بين القرية وغيرها وهذا مفقود في سلة الحجبه فان الفرض والحجبه  
 قرينان احدهما يحصل بلا قصد فلا يضر فيها القصد كما لو رفع الامام صوته  
 بالكبير لسمع المأمومين فان صلاته صحيحة بالاجماع وان كان قد قصد امرين  
 كقراءة قرآن ومنا واذن لا يحتاج الي زياده بيان **هـ** ولو نوي بعينه غسل  
 الجنابة والجمعة حصلوا جميعاً هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف باب هذه الجمعة  
 والجمهور وحكي الحنا سائون وجهاً انه لا يحصل واحد منها قال امام الحرمين  
 هذا الوجه حكاه ابو علي وهو بعيد قال ولما رآه لغيره وحكاه المنولي عن اختيار  
 ابي سهل الصعلوكي وعلي هذا يفرق بينه وبين الحجبه بما يحصل ضمناً وهذا  
 بخلافه علي الأصح وقال الرازي اذ نوي الجمعة والجنابة بني علي انه لو اقتصر علي الجنابة  
 هل تحصل الجمعة وفيه قولان مشهوران ان قلنا لا تحصل لم يصح العقل كما لو  
 نوي بصلاة الفرض والسنة وان قلنا تحصل وهو الاصح فوجهان كسلة  
 التبريد ولا يصح الحصول قال **المصنف رحمه الله** وان احدث احداً فنوي  
 رفع حدثتها فنية ثلثة اوجه احدها يصح وصوه لان الاحداث تتداخل فاذا  
 ارتفع واحد ارتفع الجميع والثاني لا يصح لانه لم ينو رفع جميع الاحداث والمالك  
 ان نوي رفع الحدث الاول صح وان نوي ما بعده لم يصح لان الذي اوجب الطهارة هو الاول دون  
 ما بعده والاول اصح **الشافعي** رحمه الله في حتمه اوجه ذكر المصنف منها  
 ثلثة بادلتها اصحابنا عند اصحابنا صح وصوه سوي نوي الاول او غيره وسواء نوي رفع حدث  
 ونفي رفع غيره او لم يرفع غيره والثاني لا يصح مطلقاً **والثالث** ان نوا رفع الفلاح وهو  
 فالاول لان ما قبل الاخير اندرج فيه حكاه صاحب الشامل وجامعة الجزائين والخامس

ط الله بالكبير  
 وها قصد بالصوت قصد  
 اسماع المأمومين  
 وكل من القصد من  
 قرينان كما هو ظاهر  
 كلامه رحمه الله تعالى

ان اقتصر علي نية رفع احداً لحدث صح وصوه وان نوي نفي رفع غيره فلا حكا للمورد  
 والبعوي والغزالي واخرون ولو كان علي امره غسل جنابه وجب من فتنوا احدها صح  
 وحصل جميعاً لا خلاف والفرق ان هذه النية في الاحداث غير مشروعة ولا مقيدة بخلاف  
 نية الجنابة والحجبه فيكون من نوي احداً لحدث مخالفاً لمقتضى نية هذه الخلاف  
 بخلاف الحايض والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان نوي ان يصلي به صلاه وان  
 لا يصلي غيره فذلك اوجه احدها لا يصح لانه لو نوي كما امر والثاني يصح لان  
 نيته لصلاة تضمنت رفع الحدث ونيته ان لا يصلي غيرها العوارث الثالث يصح لما  
 نوي اعتباراً بنية **الشافعي** رحمه الله هذه الاوجه مشهورة ودليلها كان كسر  
 واصحابنا عند اصحابنا صحة الوضوء ويستتبع جميع الصلوات وغيرها ما يتوقف علي  
 طهارتها من صحة التقاضي ابو الطيب والحاملي نيا الجموع والفرقاني والثاني والبعوي  
 والرويان وصاحب التبيان والرافعي وغيرهم والقائل بانه يصح للمنوي فقط هو ابن  
 سريج والمنع مطلق هو ابو علي الطبري وضعف اصحابنا قول ابن سريج قال  
 الاصحاب ولو نوت المستحاضة ومنية معها ما من به حدث دائم بوصفها  
 صلاه فرض وان لا تنصلي به فرضاً اخر صح وصوها لا خلاف لانه مقتضى  
 طهارتها ولو نوت بوصفها نافله وان لا تنصلي غيرها او نوت فرضه وان لا تنصلي  
 غيرها من نفل وغيره فحق صحه وصوها الاوجه الثلاثة والله اعلم قال **صاحب**  
 البيان قال صاحب الفروع لو نوي ان يصلي بوصفه صلاه وان لا يصلي كان متافقاً  
 ولا يرفع حدثه قال **المصنف رحمه الله** ولو نوي نية صحيحة ثم غير النية  
 في بعض الاعضاء ان نوي بغسل الرجل البند والتشطف ولم تحضره نية الوضوء  
 يصح ما غسله نية البند والتشطف وان حضرته نية الوضوء وان اليه نية  
 التبريد نفل ما ذكرت من خلاف **الشافعي** رحمه الله اذ نوي نية صحيحة ثم نوي بغسل  
 الرجل مثلاً التبريد فله طان كما ذكر المصنف احدها ان لا تحضره نية الوضوء  
 في حال غسل الرجل بل نوي التبريد فله طان سواء فيه وجهان الصحيح منها وبه



فطلع العرافيون لا يصح غسل الرجلين والثاني حكاية الخراسانيون وضعفوه انه يصح ليق  
حكم النية الاولى فاذا قلنا بالصحيح فقال الجمهور ان لم يطل الفصل يوفي رفع الحدث ثم  
غسل ما غسله بينه التبريد وان طال الفصل بين ام يستأنف الوضوء فيه القولان في حوا  
نقرا بقا الوضوء الصحيح جواز فيسبي هذه طريفة الجمهور وقال القاضى حيزم والبعوث  
والرافعي اذا لم يطل الفصل هل يكفي الباء ام يجب الاستئناف فيه وجكان يبا على  
الوجهين في جواز تقريق اليه على اعطاء الوضوء مستدركا في سبيل الفرع ان شاء الله  
تعالى ان قلت تجوز تقريقا وهو الاصح جازا ب والافلاذ صرح صاحبنا كما وي  
تجوز ان الباء مع فذلك لا يجوز تقريق اليه **الحال** الثاني ان يخصر بينه الوضوء  
مع يه التبريد فهو كما لو يوفي من اول الطهارة الوضوء والتبريد وفيه الوجهان المنصوص  
في البوطيني صحة الوضوء والثاني لا يصح ما غسله بغيره التبريد فيكون حكمه كما  
ذكرناه في الحال الاول والله اعلم **ف** رجع لهذه المسئلة لو غسل المتوضي اعطاه الا  
رجليه فسقط في يده فغسلت فان كان ذلكا للنية صح وضوءه والا فلا لذهب  
لانجزية غسل الرجلين وفيه وجه انه يجزى به هكذا في ذكر المسئلة البغوي والمقولي  
وقال القاضى حيزم الاصح صحة وضوءه اذا لم يكن فيه والمختار ما قاله المتولي  
والبغوي والله اعلم **ف** رجع في سبيل شغل الباب احداها اذا اثنى  
المحدث الوضوء فقط في ارتناع حدثه وجكان حكاها الماوردي والرويانى اصحابا  
ارتفاعه والثاني لان الوضوء قد يكون تجديدا فلا يقع حدثا قال **الرويان**  
ولو يوفي الحنية الغسل لتحريره لانه قد يكون عاده وقد يكون مندوبا قال **اسام**  
الحرمين الذي قطع به ايه المذهب انه اذا اثنى بوضوءه اذا الوضوء فرض الوضوء  
صح وارتفع حدثه فقطع ايضا المتولي بانه اذا اثنى فرض الوضوء والحنية والحائض  
فرض الغسل اجابهم فان قيل كيف يصح الوضوء بينه الفريضة قبل دخول وقت  
الصلاة **الجواب** ان الوضوء يجزى بحد حدث الا انه لا يتحقق وقته قبل اداء  
الصلاة وهذا على احد الوجهين وفي مخرج الفرض والثاني انه اقيم الى الصلاة

والثالث كلالها وجوبا بخلاف بى الرافعي وهو ان المراد بالوضوء ما فعل طهارة  
المحدث المستوطه في صحة الصلاة وشرطا الشيء سمي وضوءا من حيث انه لا يصح الا به  
ولو كان المراد حقيقة الفريضة لما صح وضوء الصبي بهذه النية وهو صحيح بها **المسئلة**  
الثانية اذا فرق النية على اعطاء الوضوء قوتى عند غسل الوجه رفع الحدث عن الوجه  
وعند غسل اليدين رفع الحدث عنها وكذا عند الراس والرجلين ففي صحة وضوءه وجهان  
مشهوران في كتب الخراسانيين وذكرهما من العرافيين الماوردي وابن الصباغ وغيرهما  
اصحهما عند اصحاب الصحة وبه قطع الشيخ ابو حامد ونقله الرافعي من معظم اصحاب  
لانه يجوز تقريق افعال الوضوء على الصحيح فكذا في النية بخلاف الصلاة وغيرها  
مما لا يجوز فيه تقريق اليه وخالف الغزالي الاصحاب فقالوا لا يصح تقريق الاصح  
انه لا يصح ان تجزى بوجهه الاصح بالاطلقا المسئلة في تقريق اليه وقال الرافعي  
المشهور ان الخلاف في فطلق التقريق قال وحلى عن بعض الاصحاب بان الخلاف  
فيما اذا اثنى رفع الحدث عن العضو المغسول دون غيره قال الرافعي ثم من الاصحاب من  
ين تقريق بينه الوضوء على تقريق افعاله ففان لا يجوزنا تقريق الافعال فكذا في النية  
والافلا ومنهم من رتب عليه فقال ان متعنا تقريق الافعال فليته اولى والا  
فوجهان والفرق ان الوضوء وان فرق والله اعلم **الثالث** انه اهله النية  
سقط لصحة الطهارة فلا يصح وضوء مجنون وصبي لا يميز وانما الصبي المميز فيصح  
وضوءه وغسله كما سوسمته ان شاء الله تعالى في المسئلة السادسة فاما الكافر  
الاصل اذا ظهر ثم اسلم فبغيره اربعة اوجه الصحيح المنصوص لا يصح منه وضوء ولا  
غسل لانه ليس من اهل النية والثاني يصح غسله دون نيته ووضوءه حكاها المصنف  
في باب الغسل وحكاها اخرون وقال **اسام** الحرميين هذا الوجه موقوف الى كبر الفارسي  
قال وهو غلط صريح من ذلك عليه قال وليس من الذي ان تجزى غلطات الرجال  
من مشى المذهب والوجه الثالث يصح منه الغسل والوضوء دون اليتم حكاها  
صاحب الكاوي وغيره والرابع يصح من كل كافر طهارة من غسل ووضوءه يقيم حكاها



امام الحرمين وغيره وهو ضعيف جدا وانما المرتد فقال الراجح وقطع اصحاب  
بانه لا يصح منه غسل ولا غيره ولو انقطع حيض مرتد فاعتقلت ثم اسلمت لم  
يجل الوط الا بغسل جديد بخلاف كذا قالوه وهذا الذي ادعاه الراجح من  
الاتفاق ليس متفقا عليه بل ذكر جماعه الخلاف في المرتد فقال صاحبنا  
في هذا الباب في صحة غسل المرتد وجهان وقال امام الحرمين في باب الغسل حكم  
المحامل في كتاب القولين والوجهين وجهان انه يصح من كل كافر كل طهاره غسلا  
كان او وضوا او نيميا قال وهذا في نهاية الضعف فقوله كل كافر يدخل فيه المرتد  
هذا تفصيل مذهبا وقال ابو حنيفة اذا نوضا الكافر صح وضوه فيصلى به اذا اسلم  
ووافقنا ما للشافعي وداود والجمهور على انه لا يصح وضوه واسما علم وامسا  
الكفايه تحت المسلم فاذا انقطع حيضها او نفاسها لم يحل له الوط حتي يقتل فاذا  
اغتسلت حل الوط للضرورة وهذا لا خلاف فيه فاذا اسلمت هل يلزمها اعاده  
ذلك الغسل فيه وجهان اصحهما عند الجمهور وجوبها ممن صحه الفوراني والتولي  
وصاحب العدة والروايين والراجح وغيرهم وصح امام الحرمين عدم الوجوب قال  
لان الشافعي نصر ان الكافر اذا زمه كفاره فاذا هانم اسلم لا تلزمه الاعادة قال  
ولعل الفرق بينهما ان الكفار خلق مصروف بالادبي فتشبه الديون بخلاف الغسل  
قال المغني ولاجل النزوح الوط الا اذا اغتسلت بنيه استباحه الاستماع كما لو  
ظاهر كافر واداد الاعتناق لا يجزى به الا بنيه المتق عن الكفار فان لم يتولم حل له  
الاستماع وحكي الروايين وجهين احدهما هذا والثاني يحل الوط بغسله بلاينه  
للضرورة قال وهذا قيس فاذا اغتسلت ثم اسلمت هل لزوجه الوط بهذا  
الغسل قال المتولي هو علي الوجهين في وجوب اعاده الغسل ان اوجبا ما لم يحل  
الوط حتي تغسل ولا تحل وذكر الروايين طريقين احدهما هذا والثاني في القطع بعدم  
الحل قال وهو الاصح لزوال الضرورة ولو امتنعت زوجته المسلمه من غسل المحض  
فاوصل الما الي بدنها فحل له وطوها وقطع به امام الحرمين وغيره قال امام الحرمين

ط

وهل يلزمها اعاده هذا الغسل لحق الله تعالى فيه الوجهان في الذميه قال فحتمل  
القطع بالوجوب لانها تركت اليه وهي من اهلها وحزم الغزالي بوجوب الاعادة  
ولم يصرح الامام باشتراط نية التزوج بغسله اياها الاستباحه والظاهر انه  
علي الوجهين الا ان نية غسله المجزئه واما المجزئه اذا انقطع حيضها ولا  
يجل لزوجه وطوها حتي يغسلها فاذا غسلها حل الوط لتغير اليه في حقها فاذا  
غسل الزوج هل يشترط حل الوط ان ينوي بغسله استباحه الوط فيه وجهان  
حكما الروايين وقطع المتولي بالنيه وقطع الماوردي بعدم الاشتراط  
قال بخلاف غسل الميت فانه يشترط نية الغسل علي احد الوجهين لان غسله تعبد  
وغسل المجزئه لحق التزوج فاذا افاقت لزمها اعاده الغسل علي المذهب الصحيح  
المشهور وذكر المتولي فيه الوجهين كالذميه اذا اسلمت قالت وكذا الوجهان  
في حل وطها للتزوج بعد الافاقه والله اعلم **المسلمه الراجعة** اذا يتقن  
الطهاره ثم شك في احدث لم يلزمه الوضوء لكن يستحب له فلو نوضا احتياطا  
ثم بان انه كان محتما فحل بحزبه ذلك الوضوء وجهان مشهوران عند  
الحنايين اصحهما لا يجزى به لانه نوضا متدرا في اليه اذ ليس هو جارما للحدث  
والزدد في اليه اذ ليس هو جارما للحدث والسرور في اليه مانع من الصحة في  
غير الضرورة احترا من نسي صلاه من الحس فانه يصلي الحس وهو متدرا في اليه  
ولكن يعفى عن تدرده فانه مضطر الي ذلك والوجه الثاني يجزى به لانها طهارة ما مور  
بها صادقت الحدث ورفقته والمختار الاول وبه قطع البغوي في باب ما ينقض  
الوضوء كالوشك هل عليه فانه صلاه الظهر ام لا فقضاها علي الشك ثم بان انها  
كأت عليه فانه لا يجزى به قطعاً صرح به المتولي بخلافه لو كان محتما فحل نوضا ام  
لا فتوضا كما ثم بان انه كان محتما فانه يصح وضوه بخلاف لان الاصل بقا الحدث  
والطهارة واقعه سبب الحدث وقد صادقت قال البغوي في هذه الصور فلو نوضا ونوي ان  
كان محتما فهو من طهارته والا فهو مجرد بصح وضوه عن العرض حتى لو زال شكه وتيقن الحدث



كأن ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة الثانية فانه يتم بها الأولى وان كان يتوهم  
خلاف ذلك فأننا نجد يد فطهاره مستقلة مفردة بينية لم توجه الى رفع الحدث أصلاً  
هناك اذ اغسل المعة معتقداً بها التقليل بالثانية أو الثالثة في الوضوء الغسل  
فما لو نسي المعة في وضوءه أو غسله ثم نسي أنه نوضاً أو اغتسل فأعاد الوضوء بينية رفع  
الحدث والغسل بينية رفع الجنابة فانقلت تلك المعة ثم تذكر الحال فانه يفيق  
عنه الفرض ويرتفع حدثه وجابته بخلافه لأن الفرض باق في المعة وقد نوي  
الفرض في الطهارة الثانية ومن صرح بهذا مع ظهوره جماعات منهم ابن الجارود في  
فروعه والقاضي أبو الطيب في شرح الفروع والعقلاء والبعوي والمقولي والروائي  
وأخرون ونقل العقلاء في الاتفاق عليه والله اعلم المسألة السادسة  
الجبس المميز صحبه وطهارته كاملة فلو نظهر ثم بلغ على تلك الطهارة جازان  
يصل بها فكذلك لو أوجج في فرج أو لاط به إنسان وأغسل الجبس ثم بلغ لا  
يلزمه إعادة الغسل بل يرتفع غسله صحباً محزباً والصبيبة إذا جومت كالصبي  
فلو لم يغتسل حيث بلغا لهما الغسل بخلاف وحكي المقولي عن المزني أنه  
ذكر في المستورد أن طهارة الصبي ناقصة قبل زعمه إعادة إذا بلغ وهذا غريب  
وضعيف جداً والصحيح المشهور بما قد مره وصرح صاحباً كاركى بأنه يحرم به  
طهارته في الصبي ويصل بها بعد البلوغ بخلاف في مذهب الشافعي وأما إذا يتم  
ثم بلغ فقطع الماركي فانه يصل به الغسل ولا يصل به الفرض وقال صاحب  
العدة والبعري لا يبطل بتمه على أصح الوجهين فيصل به الفرض والغسل لانه  
لوصل بذلك اليتم صلاة الوقت ثم بلغ والوقت باق أجزاءه ذكره البغوي في  
باب الغسل وقال الروائي في باب التيمم قال أصحابنا العراقيون لا تصل به  
الفرض وقال القفال فيه الوجهان والله اعلم السابعة هل يشترط الإضافة  
للإله تعالى في بينة الوضوء وسائر العبادات فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين  
والغزالي ومنهما أصحابنا لا يشترط لأن عبادة المسلم لا تكون للإله تعالى

كعباً إعادة الوضوء وبنا بعض الأصحاب هذين الوجهين على الوجهين في الوضوء لا يستحب  
لما طهاره فان قيل فلو لم يصح الجزية وجب إعادة منع وقوع الوضوء مستحداً يلزم  
منه ان لا يستحب إذا قابله فيه بل يحدث ثم يوضأ وجوباً ولا سبيل الى القول  
بذلك فلجواب ما أجاب به الشيخ أبو عمر وابن الصلاح رحمه الله قال لا يقدر  
بأنه لا يرتفع حدثه على تقدير تحقق الحدث وإنما نقول لا يرتفع على تقدير سير  
انكشاف الحال ويكون وضوءه هذا رافعاً للحدث ان كان موجوداً في نفس الأمر ولو لم  
يظهر لنا الضرورة فإذا انكشف الحال زالت الضرورة فإذا انكشف الحال زالت  
الضرورة فوجبت إعادة بينة جازمه قال وهذا كالوطني صلاة من خسر فانه  
يصل الخمس ويجزيه بينة لا تجزي مثلها حال الانكشاف قلنا ولو نسي صلاة  
من الخمس فصل الخمس ثم علم المنية فلم ارفيه كلاماً لأصحابنا لو احتمل ان يكون على الوجهين  
في هذه المسألة وتحتل ان يقطع بأنه لا يجب إعادة لانا اوجبنا ما عليه وفعلها بينة الواجب  
ولا يوجبها ثانياً بخلاف مسكه الوضوء فانه يتبرع به فلا يفيق به الفرض وهذا الخيال  
أظهره الله أعلم **المسألة الثامنة** إذا نوضاً ثلثاً ثلثاً كما هو السنه وترك المعة  
من وجهه في الغسلة الأولى ناسياً فانقلت في الثانية أو الثالثة وهو يقصد  
بها التقليل فهل يفيق الفرض في تلك المعة بهذا أم يجب إعادة غسلها فيه  
وجهان وكذا الحجب إذا ترك لمعة من بدنه في الغسلة الأولى فانقلت في الثانية  
ففيه الوجهان وكذا لو اغفل لمعة في وضوءه فانقلت في تجديداً لوضوحيته يشترع  
التجديد في ارتفاع حدث المعة والوجهان وهما مشهوران قال  
القاضي أبو الطيب في كتابه شرح الفروع الصحيح انه لا يرتفع حدث المعة  
في الملتصق وقال جمهور الخراسانيين لا يصح ارتفاع الحدث بالغسلة الثانية  
وأنك لنته ولا يصح عدم الارتفاع في مسكه التحديد لأن الغسلات الثلاث طهاره  
واحدة ومقتضى بينة الأولى ان يحصل الغسلة الثانية بعد كمال الأولى فالتمس  
الأولى لا يفيق عن الثانية وتوهمه الغسل عن الثانية لا يمنع الوقوع عن الأولى



ووقفني كلام الجمهور القطع بانها لا تشترط والله اعلم الشامة هل تجب اليه  
 على ما سئل الميت ويشرط في صحة غسله فيه وجان مشهوران ذكرهما المصنف فأكث  
 الاصحاب في كتاب الجنائز وذكرها جماعة هنا واختلف في الاصح منها وسنوضحه  
 في الجنائز ان شاء الله تعالى **الثاسعة** اذا كان على عضو من اعضاء المتوفي  
 او المعتل نجاسة عليه فغسله مرة واحدة بنية دفع الحدث وانما النجس او بينه  
 لدفع الحدث وحدها حكم بطهارة رتبه عن النجاسة بالاختلاف وهل يطهر عن الحدث  
 والنجاسة فيه وجهان حكاهما الماوردي والثاني والروائي وغيرهما اصحابهم  
 وبه قطع القاضي ابو الطيب والشيخ نصر المقدسي في كتابه الانتخاب وابن  
 الصباغ لان مقتضى الطهارة في واحد فكما غسله واحدة كالوكان عليها غسل  
 نجاسة وغسل حيض والثاني لا يطهر به قطع القاضي حسين وصاحبا  
 المؤيد والبعوي وصححه الشافعي في كتابه المعتمد والرازي والمختار والاول  
 ذكره القاضي ابو الطيب والقاضي حسين والبعوي والشيخ نصر هذه المسئلة  
 هكذا الباب وذكرها صاحب التلخيص باب الاجتهاد في الواقي والمؤيد في المياه  
 والماوردي والثاني والروائي في باب الغسل **ثاني** ولو كان على يده عجن او طين  
 ونحوها فغسل يديه رفع الحدث لا يجزئ به واذا جري الماء الى موضع اخر لا يجب  
 الطهارة لانه مستعمل في القاضى حين والله اعلم العا **سنة** اذا نوى دفع  
 حدثك ولم يكن حدثه البول بل التوم شلاقا كان غاطسا بان طهر حدثه البول  
 صح وصح بالاختلاف وقد اثنى المنذري رحمه الله الى نقل الاجماع على هذا فانه  
 قال في باب التيمم من محضه لا تعلم احد ما صح وصو هذا العاطل وذكر امام الحرمين  
 هنا في باب اليه ان الذي يقتل الاجماع على ذلك قال الامام وفيه عندنا  
 نظره فان كان متعمدا عالما بان حدثه اليوم فتوي البول او غيره فوجها  
 احدها يصح ويبلغى نعيه الحدث واصحابنا لا يصح لانه متلاعب بغير ما ليس  
 فذلك ما هو عليه مع علمه بخلاف العاطل فانه يعتقد ان نية دفعه لحدثه

البول

مسحبه الصلاة فكانه نوى استباحة الصلاة **سنة** في وقوع الغلط في اليه  
 اذ كان شاكرا في الله تعالى حمله مختصه وهي مقدره بادلنا في مواضعها والمقصود جمعها  
 في موضع وهذا اليقن الموضع بها قال اصحابنا اذا غلط في نية الوضوء فتوي رفع  
 حدث التوم وان حدثه غيره صح بالاتفاق وان تعدل من صحيح على الصحيح او صحاها وكذا  
 حكم الجنب يتوي رفع جبا به الجماعة وجبا بته باخلام وعكسه والمراه يتوي الجنا به  
 وحدثها الحيض وعكسه فحكمه ما سبق ولو نوى التيمم استباحه الصلاة لبي  
 الحدث الاصغر وكان جنبا او الجنابة فكان محدثا صح بالاتفاق اذا كان غاطسا  
 وسلم امام الحرمين ان احتمالها السابق لا يجي هنا قال **اصحابنا** ولو غلط في  
 الصلاة والصوم فتوي غير الذي عليه لم يجز به الا اذا نوى فصا اليوم الاول  
 من رمضان مثلا فكان عليه الثاني في اجزائه وجهان مشهوران وقد ذكرهما  
 المصنف في اخر كتاب الصيام لكنه ذكرهما احتمالا في وجهان للاصحاب ولو نوى  
 اليه الثالث صح صوم الغد وهو يفتقه يوم الاثنين او نوى رمضان السنة  
 التي هو فيها وهو يفتقه فاسنه اربع فكات سنة ثلاث صح صومه بالاختلاف  
 لتبعيته الوقت بخلاف ما لو نوى صوم الاثنين ليله الثالث ولم ينو الغدا ونوى  
 رمضان سنة ثلاث سنة اربع فانه لا يصح لعدم التيقين **سنة** ولو نوى في الصلاة  
 قضا ظهر يوم الاثنين فكان عليه طهر ثلاث لم يجز به صرح به البعوي ولو كان  
 يودي الطهر وقتها معتقدا انه يوم الاثنين وكان الثالث صح طهره صرح به  
 البعوي ولو غلط في الاذان فطهر انه يؤذن للطهر وكان ثلث العصر فلا علم فيه  
 تقلا ويبلغى في الصحيح لان المقصود الاعلام ممن هو من اهله وقد حصل ولو  
 غلط في عدد الركعات فتوي الطهر ثلاث ركعات او خمسا قال اصحابنا لا يصح  
 طهره ولو صلى في الغيم بينه الا اذا كان ان الوقت باق اجزاها نص عليه  
 الشافعي والاصحاب ولو عيّن الامام من يصلي خلفه فتوي الصلاة بزييد  
 فكان الذي خلفه عمر اصبحت صلاتهما ولو نوى من الامام صوم الصلاة خلف

او الاثنين صام بالاختلاف وقيل  
 رمضان فان عددهم الوقت

يطهر



زيد فكان عملا ونوي الصلاة على الميت زيد فكان عملا او على امره فكان رطلا او عكسه  
لم تصح صلاته ولو قال حلف هذا زيد او على هذا الميت زيد فكان عملا ففي صحة  
الصلاة وجهان ومثله في البيع لو قال بعثك هذا الفرس فكان بطلا او عكسه  
ففي صحته وجهان الاصح في سله الصلاة الصحة تغليباً للانتشاره وفي سله البيع  
البطلان تغليباً لاختلاف غرض المايه ومثله في النكاح لو قال زوجك هذه  
العريه فكانت عجميه او عكسه او هذه العجوز فكانت ثابيه او عكسه او  
اليتيم فكانت سوطا او عكسه وكذا في الخالفه في جميع وجوه النيب والصفات  
بالعلو والنزول ففي صحة النكاح قولان مشهوران الاصح الصحة ولو اخرج  
دراهم بينه زكوة ماله الغاييب فكان اقلها لا يجز به عن الكاخر ولو اطلق زيد  
الزكوة اجزاء عن الكاخر ومثله في الكفارة لو نوي كفارة الطهارة فكان عليه  
كفارة فقل لم يجز به ولو نوي الكفارة مطلقا اجزاء فله ان يثله يتضاها  
لتظايرها وساق مبسوطة مع غيرها في مظاها ان نشأ الله تعالى والله اعلم  
المسألة الحادية عشر **ع** اذا نوي قطع الطهارة بعد الفراغ منها فالذهب  
الصحيح المشهور انها لا تبطل كالنوي قطع الصلاة بعد السلام منها فانها لا تبطل  
بالاجماع ومن جزم بهذا ابن الصباغ والخراجاني في التحرير والروايين وغيرهم وفيه  
وجه حكاة في ابيان عن الصيادلة ان طهارته تبطل لان حكمها باق بدليل انه  
يصل بها فان نوي قطع الطهارة في اثنا بها فوجهان مشهوران حكاهما صاحب  
الاشامل والخراجون احدهما يبطل كالوقوع الصلاة في اثنا بها واحكامها لا يبطل  
ما مضى وبه قطع الغوراني والخراجاني كالوعز بن نيتة ونوي البتة في اثار  
طهارته فان البتة تقطع ولا تبطل ما مضى بخلاف الصلوة فانها متى انقطعت  
نيتها بطلت كلها فعمل هذا اذا اراد اتمام الطهارة وجب تجديد البتة بالانكسار  
صرح به الغوراني والروايين وصاحب البيان واخرون فان لم يثاقل الفصل  
بن قبح فييد الوجه السابق في تفريق البتة وان طال فعلى قول تفرق الوضوء

اما اذا قطع فيه الحج ونوي الخروج منه في اثنان ولا يقطع ولا يخرج بالاختلاف ولو نوي في  
اثنان الصلوة الخروج منها بطلت قطعاً ولو نوي في اثنان الصوم والاعتكاف الخروج منها ففي  
بطلانها وجهان وسنوضح كل ذلك فيما مضى ان شاء الله تعالى والله اعلم **ف** في  
سبايل غريبه ذكرها الروايين في البحر قال لو نوي ان يصلي بوضوء صلاه لا يدركها به فان نوي  
بوضوء في رجب صلاه العيد قال قال والدي قيا من المذهب صحة وضوءه ويصل به كل الصلوات  
لان نوي ما لا يباح الا بوضوء قال قال جدي ولو احست بنت تسع سنين فتوت بعثها  
ورفع حدثها لم يصح علي اصح الوجهين وهذا الذي حكاه محمول على ما اذا غلطت فان نوت  
متعدية فالصحيح انه لا يصح لو كانت من رخصت هذه اولى وذكر الروايين في اخر باب التحريم  
في الاواني بان لو امر غيره بصب الماء عليه في وضوءه وغسله فصب البعض ونوي التطهر  
ثم صب الباقي في حال كونه المستطهر فيها الصب لبرودة الماء او غيره الا انه لم يأمره ولم يصبه ينبغي ان  
تصح الطهارة ولو نوي الطهارة وغسل البعض ثم صب عليه غيره يغبر اذنه وهو عاقل لا  
يعلم بدوينة الطهارة عازبه عنه لم يصح لان البتة تناولت فعله لا فعل غيره فقلت  
في هذا نظراً قال ولو امر بصب الماء عليه في كل وضوء ثم نسي الامر به فصب عليه بعد ما غسل  
بعض اعضائه بقتة صح ولا يغيره النسيان ولو نام قاعدا في اثناء وضوءه ثم انتبه في صده  
يسير ففي وجوب تجديد البتة وجهان كالوفرق تفرقاً كثيراً ولو نوي بوضوء قراءة القرآن ان  
كانت كافيه فان لم تكن كافيه فالصلوة وقول لا يكتفي به القراءة فيجوز ان يصح كالنوي زكوة ماله  
الغاييب ان كان باقيا والحقن الكاخر يجز به اذا كان باقيا ولو نوي بوضوء الصلاة في مكان  
نجس ينبغي ان لا يصح ولو نوي به صححه وغسل بعض اعضائه ثم بطل الوضوء في اثنائه  
كحدث او غيره هل له ثواب للمفعل منه تحتل ان يكون له ثوابه كالصلوة اذا بطلت بين  
اثنيها وتحتل ان يقال ان يبطل بغير احتياطه فله ثوابه والا فلا  
ومن اصحابنا من قال لا ثواب له حال لانه يراى لغيره بخلاف  
الصلوة والله اعلم بالصواب وله الحمد والثناء  
وبه التوفيق والعصمة







كفه فيعملها ثم يغسل ساعده ويدا عه ثم مرقعه ولم يذكر الجمهور هذا التحويل وما  
بعده **ف** قد ذكرنا انه اذا وضاه غيره صح وسوا كان الموضي بمن يصح وضوه  
ام لا كيجنون وحائض وكان وغيرهم لان الاعتماد على بيته الموضي لا على فعل الموضي  
كمنه الميزاب ولا تعلم في هذه المسئلة خلافا لاحد من العلماء الا لما حكاه صاحب التامل  
عن داود الظاهري انه قال لا يصح وضوه اذا وضاه غيره ورد عليه بان الاجماع  
منعقد على ان من رفع في ماء او وقف تحت ميزاب ونحوه وضوه وغسله **ف** قد  
قال الغزالي في البسيط لو انساني في ثوبا مكرها فقال الشيخ ابو علي الطن الاصحاب صحة  
وضوه اذا نوي في فعل الحدث قال ولكن لا بد فيه من تفصيل فان نوي رفع الحدث  
وهو برئ بالمقام فيه ولو لحظه صح لانه فعل يتصور قصد فان تذكره المقام وتحقق  
الاضطرار من كل وجه لم يصح وضوه اذ لا يتحقق اليه قال ويمكن ان يقال الفعل الواحد  
قد يكون مراداً من وجه مكر ومما من وجه فاطمعت اليه به والله اعلم  
قال **المصنف** رحمه الله ويستحب ان يسمي الله تعالى على الوضوء ما روي  
ابو هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوضا وذكر اسم الله  
عليه كان طهورا لجميع بدنه فان نسي في اولها وذكر في اثناها اتي بها حتى  
لا يجلو الوضوء من اسم الله عن رجل وان تركها عمدا جاز ما روي ابو هريره رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوضا ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لما مر عليه  
**الشيخ** هذا الحديث الذي ذكره عن ابي هريره هو حديث واحد فرفقه  
فرفقتين ولهذا قال في الثاني ومن نوضا بواو العطف وهو حديث ضعيف عند  
ايمة الحديث وقد بين البيهقي وجه ضعفه وصح عن احمد بن حنبل فيما نقله الترمذي  
وعنه انه قال لا اعلم في التسمية حديثا ثانيا ولحديث **المذكور** في الكتاب رواه  
الدارقطني والبيهقي وغيرهما وروي ابو داود من حديث ابي هريره عن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وكذا رواه الترمذي من رواية سعيد  
ابن زيد ورواه ابن ماجة من رواية سعيد بن زيد وابي سعيد الخدري قال

١٧٧  
الترمذي وفي الباب عن عائشة وابي هريره وابي سعيد وسهل بن سعد وانش  
واسايد هذه الاحاديث كلها ضعيفه وذكر البيهقي هذه الاحاديث ثم قال اصح ما  
في التسمية حديث ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء الذي فيه  
الماء ثم قال نوضوا باسم الله قال فرأيت الماء يتبع من بين اصابعه والقوم يتوضون  
حتى نوضوا من عند اخرهم وكانوا نحو سبعين رجلا واسناده جيد و**احسن** به  
البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وصنف الاحاديث الباقية وانش قول  
الحاكم ابي عبد الله في المسند روى علي الصحيحين في حديث ابي هريره انه حديث صحيح  
الاسناد فليس صحيح لانه انقلب عليه اسناده واشتبته كذا قاله الحفاظ ويمكن  
ان يجتزأ في المسئلة بحيث كل امرئ يذبح بال لا يبدأ فيه بالحمد لله او يذكر قد سبق ايضا  
ويا نظره في اول الكتاب والله اعلم ومعنى كان ظهور الجميع بدنه او لما مر عليه الماء  
اي مظهر من الذنوب الصغار وامثا حكر المسئلة والتسمية مستحبة في الوضوء  
وجميع العبادات وغيرها من الافعال حتى عند الاجماع كذا صرح به القاضي ابو الطيب  
وصاحبه ابن الصباغ والشيخ نصر وخرزون قال الشيخ نصر وكذا عند الخرج من بيته  
وعند البخاري في ذلك باب في صحبه فقال باب التسمية على كل حال وعند الوقاع  
واحتج بحديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان  
احدكم اذا اتي أهله قال يا سم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا  
فغفني بينهما ولد لم يجزه ورواه البخاري ومسلم واعلم ان كل التسمية ان يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله فقط حصل فضله التسمية بلا خلاص  
به الماورد في كتابه الحاوي والافئاع وامام الحرمين وابن الصباغ  
والشيخ نصر في كتابه الانتخاب والغزالي في العجود والنواري والرواني والماضي  
وغيرهم والله اعلم و**ما** قول المصنف فان نسي التسمية في اولها وذكر في اثناها  
اتي بها **ف** كذا في نص عليه الشافعي في الام وبوب لها ابا قال فيه فان سما  
عنها سمى من ذكر ان ذكر قبل ان يكمل الوضوء ونقله ابو حامد والماورد  
وابو علي السند جي وغيرهم عن نصه في القديم ايضا وقول المصنف وذكر في اثناها



اشارة الى ما صرح به الاصحاب انه لو لم يسم حتى فرغ من الطهارة لم يسم لغوات مجملها  
من صرح به القاضي ابو الطيب وابو الصباغ والمؤيد والرويان وغيرهم ونصر عليه  
التابعي كما سبق واما قوله **فان نسي التسمية** اني بها هو موافق لما في  
كما سبق ولذا عماره كثيرين وهو يومهم انه لو نزل التسمية عمدا لم يات بها في الاثنا  
وليس الحكم كذلك بل من تركها عمدا استحب ان ياتي بها في اثنا كما ناسي كذا  
صرح به الحاملي في المجموع والرجاني في التخرير وغيرهما واستحب اذا سمي في اثنا الطهارة  
ان يقول باسم الله على اوله واخره كما يستحب ذلك في الطعام الحديث الصحيح فيه والله  
اعلم واما قوله وذكر في اثنا بها فالصحيح فيه يعود الى الطهارة ولا يات في تغايب  
الشيء وخلاله واحدهما شئ كسر الماء واسكان النون ذكره الجوهري وغيره **فصرح**  
المذهب الصحيح الذي قطع به المصنف ولا يشترط ان التسمية سنة من سنن الوضوء  
وذكر الخراساني في التسمية غسل الكفين واليوان وجهين احدهما انها كلهما  
من سنن الوضوء والثاني انها سنن مستقلة عند الوضوء لا من سنته لانها ليست  
مختصة به قال امام الحرمين هذا وهم عندي فان هذه السنن من الوضوء ولا يمتنع  
ان يشرع الشيء في مواضع وليس شرط كون الشيء من السنن ان يكون من خصائصه  
فان السجود ركز في الصلاة ومشروع في غيرها كاللحوق وشكره من قال غير هذا  
فهو غلط وقال الشيخ ابو حامد التميمي غسل الكفين عليه وليس سنة  
انما السنة ما كان من وظائف الوضوء الراية معها قال الماوردي هذه  
مخالفة في العبارة والمعنى واحد **فصرح** قال الشيخ نصر المقدسي في آخر صفه  
الوضوء من كتابيه التهذيب والانتخاب يستحب ان يقول في اول وضوءه  
بعد التسمية اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
وهذا الذي ذكره عز بن ابي لهب لا اصل له وان كان لا بأس به **فصرح** قد  
ذكرنا ان التسمية سنة وليست بواجبة فلور تركها عمدا صح وضوءه فاما مذهبنا وربه  
قال مالك وابو حنيفة وجمهور العلماء وهو اظهر الروايتين عن احمد وعنه  
رواية ابيه واجيه وحكي التمهذي واصحابنا عن اسحق بن راهويه انها واجبه

ان تركها عمدا بطلت طهارته وان تركها سهوا او معتقدا انها غير واجبه لم تبطل  
طهارته قال الحاملي وغيره وقال اهل الظاهر واجبه بكل حال وعن ابي حنيفة  
رواية انها ليست مستحبة وعن مالك رواية انها بدعة ورواية انها واجبة لافضلها  
في فعلها ولا تركها واجبة **فصرح** من اوجبها بحيث لا وضوء لم يسم الله ولا نقا  
عباده يبطلها الحديث فوجب في اولها نطقا بالصلاة واجبة اصحابنا عليهم بنوا  
تعالى اذا قسم الى الصلوة فاعلوا وجوهكم وفعله صلى الله عليه وسلم نوحا  
كما امر الله فاشاء ذلك من النصوص الواردة في بيان الوضوء وليس فيها احكام  
التسمية واحتجوا ايضا بالحديث المذكور في الكتاب وهو ضعيف كما سبق ولا نقا  
عبادة لا يجزيه اخرها ذكر فلا يجب في اولها كالطواف وفيه احتراز من الصلاة  
وكذا يجوز الخلاف اذا قلنا بالاصح انه يشترط السلام فيه والجواب **ب** عن  
الحديث من اوجه احسنها انه ضعيف كما سبق والثاني المراد لا وضوءا مل  
والثالث جواب ربيعة شيخ مالك والدارمي والقاضي حنين وجماعه اخرين حكاه  
عنه الخطابي والمراد بالذكر اليه والجواب عن قياسهم من وجهين احدهما انه يقتض  
بالطواف والثاني ثقله عليهم فيقول عباد يطلها الحديث فلم يجز التسمية  
في اولها كالصلوة والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله ثم يغسل يديه ثلاثا  
لان عثمان وعلي رضي الله عنهما وصفا وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلا  
اليد ثلاثا **الش** **رح** حديث عثمان رواه البخاري ومسلم وحديث  
علي صحيح ايضا رواه ابو داود والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح ورواه البخاري ومسلم  
من رواية عبد الله بن زيد ايضا ورواه ابو داود وغيره من رواية اخرين من  
الصحابه وانفق الاصحاب على ان غسل الكفين سنة في اول الوضوء وهو سنة  
من سنن الوضوء وفيه وجه الخراساني ان سنة مستقلة لا من سنن الوضوء  
وقد سبق بيان **فصرح** ذكرها عثمان وعلي فاما عثمان فهو ابو عمرو  
ونقيال ابو عبد الله ويقال ابو ليلى عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد



شمس بن عبد مناف اسلم قديماً وهاجر المحرطين ويقال له ذو النورين لانه تزوج  
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج رقبته فانت عنه ثم ام كلثوم فانت ايضا عنه  
رضي الله عنها فقتل يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين  
وهو ابن سبعين سنة وقيل ثمان وثمانين وقيل ثنتين وثمانين وصلي عليه  
جبير بن مطعم ولي الخلافة ثنتين عشرة سنة واسم علي هو ابو الحسن علي بن ابي طالب  
ابن عبد المطلب واسم ابي طالب عبد مناف وام علي فاطمة بنت اسد بن هاشم  
ابن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشمياً اسلمت وهاجرت الى المدينة  
وتوفيت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلي عليها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ونزل في قبرها فقتل علي رضي الله عنه ليلة الجمعة ثلاث عشرة خلت من  
رمضان سنة اربعين وهو ابن ثلاث وستين سنة وقيل اربع وقيل خمس في الخلافة  
خمس سنين لا يسير رضي الله عنها ومما فيها كثره مشهوره قال **الصف**  
رحمه الله ثم ينظر بان لم يغم من النوم هو بالخيار ان شا عمن يده ثم غسل وان شا  
افزع الماء على يده ثم غمس وان كان قد قام من النوم فالمسح باليد لا يغسل حتى يغسل  
لفعله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الماء  
حتى يغسل ثلاثاً فانه لا يدري اين بأت يده فان خالف وغسل لم يغسل الماء  
لان الاصل الطهارة فلا ينال اليقين بالشك **الشرح** الحديث المذكور  
صحيح رواه البخاري ومسلم بلفظه الاقوله ثلاثاً فانه في مسلم دون البخاري وقوله  
صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري اين بأت يده سببه ما قاله الشافعي رحمه الله  
اهل الحجاز كانوا يقتضون على الاستنجاء بالحجار وبلادهم حاره فاذا نام احد  
عرف فلا ينام ان تطوف يده على المحل النجس او على شرة وقلمه ويحذ ذلك فتجسس  
اما حكم المسلة فقال اصحابنا اذا كان يتوضأ من قدح وشبهه مما يغسل اليدين فيه  
وليس فيه قلنان تطران شك في نجاسة يده كره ان يغسل يده فيه حتى يغسل ثلاثاً  
للحديث وسواء كان الشك في نجاسته للقيام من النوم او لغيره فلذا دعا اصحابنا  
وصحوا بان الحكم متعلق بالشك قالوا وانما ذكر النوم في الحديث مثالا ونسبه

بلغ نقاب المصنف

صلى الله عليه وسلم علي المقصود بذكر العلة في قوله صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري  
اين بأت يده واما تقييد المصنف المسلة بما اذا قام من النوم فخلاف ما قاله الاصحاب  
وان يتيقن طهارة يده فوجهان الصحيح منها انه بالخيار ان شا غسل ثم غمس وان شا  
غمس ثم غسل لان كراهته الغمر عند الشك اما كانت الخوف من النجاسة وقد  
تحققنا عدم النجاسة وبهذا الوجه قطع المصنف والشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب  
والبيهقي والحاملي في كنبه الثلاثة وابن الصباغ والمؤيد والبعوي والحرثاني  
وصالحا العدة والبيان وغيرهم والثاني استحباب تقديم الغسل لان اسباب النجاسة  
قد تحققت في حق معظم الناس فينومهم الطهارة في موضع النجاسة وربما نسي النجاسة  
فصبط الباب لئلا يتساهل الناس وهذا الوجه هو المختار عند الماوردي وامام  
الحرمين وغلطاً من قال بخلافه والله اعلم **ف** روى عن ابي عبد الله المصنف في هذا  
الفصل شيان احدهما تخصيص استحباب الغسل قبل الغمر للنهي الصريح في هذا  
الحديث الصحيح وكذا صرح بالكره المصنف في التثنية واخرون ونصر عليه الشافعي  
رحمه الله في الويلقي فقال فان غس يده قبل الغسل او بعد غس يده او مرتين  
فقد اسأله انصه وهذه اول مسلة في الويلقي وفي هذا السجع تصرح  
بالكره حتى يغسل ثلاثاً وان الغسلتين لا تبقى الكراهة لكن تحققها  
والحديث دليل لهذا واسم اعلم **ف** روى قد ذكرنا كراهته غس اليد  
قبل الغسل متى شك في نجاسة اليد سواء قام من نوم الليل والنهار او شك  
في نجاستها بسبب اخر وهي ذراعيه تنزيره هذا مذمومنا وبه قال جمهور  
العلماء وعن احمد روايتان احدهما لا فرق بين نوم الليل والنهار والثانية  
ان قام من نوم الليل كره كراهته مختم وان قام من نوم النهار فكرهه  
تنزيهه وبهذا قال داود واخوه ابو قلوة صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري  
اين بأت يده والمبيت يكون في الليل والنهار فلو كان باصحابنا  
ان الليل ذكر لانه الغالب ونسب صلى الله عليه وسلم علي العلة بقوله

اذا نام من نوم الليل  
وضبط بالشك في النجاسة  
كالوضوء والماء في قوله  
ان لا يغسل حتى يغسل ثلاثاً  
الفصل الاول في النجاسة  
قبل الغسل



لا يدري اين بانت يده وامر به لئلا يخطا فلا يكون واجبا ولا تركه محرما  
كغيره مما في معناه **ف**رع اذا غس يده وهو تارك في جاستها قبل  
غسلها كان مرتكباً كراهه الشريعة ولا يجزى لما به هواق على طهارته ويجوز  
ان يظهر به هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الاما حكاية اصحابنا عن الحسن البصري  
رحمه الله انه قال يحسن ان كان قام من نوم الليل وحلي هذا عن اسحق بن راهويه  
ومحمد بن حريز وداود وهو ضعيف جدا لان الاصل طهارة الماء واليد فلا تجس بالشك  
وقواعد الشريعة متظاهرة على هذا ولا يمكن ان يقال الظاهر من اليد الجاسة وانما  
الحديث فمحمول على الاستنجاب والله اعلم **ف**رع اذا تلى في نجاسة اليد كره  
غسلها في المبيعات كما جئنا بفعلها فان غس في الغسل لم يجز ولم يجرم اكله  
**ف**رع قال اصحابنا اذا كان الماء كذا انا كبر او صخر بحيث لا يرس فيه على اليد  
وليس معه انا صغير يغترف به فطريقه ان يا حذلكما بغد ثم يغسل به كيف اولى  
بطرف ثوبه النظيف او يستعير بغيره **ف**رع اعلم ان كل ما ذكرناه انا هو في كراهه  
تقديم الغسل على الغسل واما اصل غسل الكفين فانه خلاف انفق اصحابنا على  
الاستنجاب بذلك وتظاهرت عليه نصوصنا في ودلايه من الاحاديث الصحيحة  
مشهور ومن نقل اتفاق طرق الاصحاب عليه امام الحرمين في النهاية ثم في مختصره  
للهبائه واما ذكرت هذا الكلام لان عبارة الغزالي في الوسيط توهم اثبات خلاف فيه  
وذلك غير مراد فتناول كلامه والله اعلم **ف**رع في فوايد الحديث المذكور  
في الكتاب احدها ان الماء القليل اذا وردت عليه نجاسة نجاسة تحت وان لم  
تغير الاثاب **ف**الفرق بين كون الماء واردا او موردا وقد سبق بيان هذا في الكتاب  
المياه **الثالث** ان الغسل سبعا مختلف نجاسة الكلب والخنزير ومنعهما  
ذكره الخطابي في الاستئصال بهذا نظر **الرابع** استنجاب غسل الجاسة ثلاثا  
سواكات متحققه او متوهمه **الخامس** ان النجاسة المتوهمه يتحجب  
الغسل ولا يكفي الرش ومما مذهبنا ومذهب الجمهور وقال بعض اصحاب مالك

بكني الرش ونوضح المسألة بدليلها في باب ان الالة النجاسة ان شاء الله تعالى **السادس**  
استنجاب الاخطا في العبادات وعينها حيث لا يثبت الي الوسوسة وقد اوضحنا  
الفرق بينهما في اجاب الشك في جاست الماء **السابع** استنجاب استعمال لفظ  
الغيايات فيما تجاشي من التصريح به لقوله صلى الله عليه وسلم لا يدري اين بانت يده  
ولم يقل فلعل يده وقعت على دبره او ذكره ولهذا نظائر كثيرة في القرآن والسنة كقوله  
تعالى الرشتالي سايم وقوله تعالى وقد افضى بعضهم الى بعض وقوله وان  
طلقتوهن من قبل ان تمسهن وهذا كله اذا علم ان السامع يفهم المقصود فمما جليلا  
والا فلا بد من التصريح نفيًا للبس والوفور في خلاف المطلوب وعلى هذا يحمل ما  
جاء من ذلك مصرحاً به والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله ثم يقتصر ويستشق  
والمعتمضه ان يجعل الماء في فيه ثم يحكه والاستثنا ان يجعل الماء في انفه ويده  
بمنه الى خياشيمه ويستنشقه ثم يروي عن عمر بن عيسى رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما منكم من احد يغرب وضوء ثم يقتصر ثم يشق  
وينشقه الا جرت خطا بينه وخياشيمه مع الماء والمخج ان بالغ فيها لقوله  
صلى الله عليه وسلم للقيظ ابن صيرة اسبع الوضوء وخلص بين الاصابع وبالغ في  
الاستنشاق الا ان يكون صايما ولا يستقي في المبالغة ينص سعو طاً  
فان كان صايما لم يبالغ في الخشخشة وصل جمع بينهما او يفصل قال في الامم جمع لان على  
ابن ابي طالب كرم الله وجهه وصف وصو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فتمتص من الاستنشاق بقاء واحد قال في البويطي يفصل بينها لما روي طحمة  
ان مصروق عن ابيه عن جده قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين  
المصمتين والاستنشاق ولان الفصل بلغ في النظافة فكان اولي واختلاف  
اصحابنا في كيفية الجمع والفصل فقال بعضهم على قوله في الامم يغرف غزفة  
واحدة يتمتص منها ثلاثا ويستشق منها ثلاثا ويبيد بالمصمتين وعلى رواية  
البويطي يغرف غزفة يتمتص منها ثلاثا ثم يستشق منها ثلاثا وقال بعضهم على قوله

بغزفة غزفة



في الام يعرف عرفه ثم يمتنع منها ويستثنى ثم يعرف عرفه ثم يمتنع منها ويستثنى ثم يعرف  
يعرف ثالثه يمتنع منها ويستثنى في كل عرفه بين المصنعة والاستثنان  
وعلى رواية البوطي باختلافات عرفات للمصنعة وثلاث عرفات للاستثنان  
والاولا شبه بكلام الشافعي رحمه الله لا نه قال يعرف عرفه لعنه وافقه والثاني  
اصح لانه امكن فان ترك المصنعة والاستثنان فحان لقوله صلى الله عليه وسلم  
للاعرابي نوصا كما امرك الله وليس فيها امر الله تعالى المصنعة والاستثنان ولا نه  
عصوا بطن درنه كحائل معتاد فلا يجب عليه كالعين **الشرح** هذا الفصل  
فيه حمل وياتيها بمبايل **الحديث** اها في الاحاديث اما حديث عمر بن عبد  
فصحيح رواه مسلم في صحيحه في اخر كتاب الصلاة قبل صلاة الخوف ولفظه  
في مسلم ما منكم رجل فيمض في يستثنى فينشئ الاخر خطايا وجهه  
وفيه وخيا يشبهه واما حديث **لقيط بن صبره** فصحيح رواه ابو داود والترمذي  
والنسائي وغيرهم باسانيد صحيحة من رواية لقيط وهذا الذي كوفي المذهب لفظ روايه  
الترمذي ذكره في كتاب الصيام وقال حديث حسن صحيح وهو بعض حديث  
طويل واخر الحديث في المذهب عند قوله الا ان تكون صائما واما قوله ولا  
يستقصي في المبالغة الى اخره فليس من الحديث بل هو من كلام المصنف وهو الواو  
لا لفظ وقوله ستقصي بالياء المثناه تحت في اوله لا بالياء المشاء فوق واما ضبطه  
لان القليبي وعنه غلطوا فيه فجعلوه بالفاء والثا وجعلوه من الحديث وهذا خطأ فاحش  
واما حديث **علي رضي الله عنه** فصحيح رواه ابو داود وغيره باسانيد صحيح واما  
حديث طلحة بن مصرف فزواه ابو داود في مسنده باسانيد ليس بقوي فلا يحتج  
به واما قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي نوصا كما امرك الله حديث صحيح  
رواه ابو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي حديث حسن وهو بعض حديث  
طويل واصله في الصحيحين وفيه غايد كثيرة جمعت منها في شرح صحيح البخاري  
بخواريع غايد والله اعلم المسئلة **التاسعة** في الاسماء اما عمر بن عبد

معين مملو ثم بامو حده ثم بين مملو مفتوحات وليس فيه ثوب وهذا الخلاف فيه  
بين اهل العلم واما قول ابن الجوزي في الفاظ المذهب انه يقال عبس بالون فقلط  
منح وخر يفت فينج وكنيه عمرو ابو حنيفة النخعي الذي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مكة  
ثم المدينة وكان رابع اربعة في الاسلام وهو اخواني لدرامته سكن حمص حتى توفي بها  
واما **لقيط بن صبره** فهو بفتح اللام وصبره بفتح الصاد وكسرا لكا وهو لقيط بن  
عامر بن صبره الغفيل البزني وقيل لقيط بن عامر بن لقيط بن صبره قال ابن عبد البر  
وغیره وهذا غلط بل هما واحد وقد اوضح حاله في تهذيب الاسماء واما **طلحة بن**  
**مصرف** فهو بضم الميم وفتح الصاد المملو وكسرا لكا المشددة هذا هو الصواب المشهور  
في كتب الحديث والتب والاسماء قال القليبي في الفاظ المذهب يروي بفتح الراء ايضا  
وهذا غريب وكذا **طلحة بن مصرف** واما **اجد طحمة** فاسمه كعب بن عمرو وهذا المشهور  
الاصح وقال امام الامية ابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وغيره اسمه عمر بن كعب وقيل  
انه لا صحبة لجد طحمة ذكر هذا الخلاف في صحته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وكان  
طلحة من افاضل التابعين واميتهم وكان اقر الهمل الكوفة او من اقرهم رحمه الله المسئلة  
**الثالثة** في اللغات والالفاظ ان الجاسية جمع جيتوم وهو فصي اللانف  
وقيل الجاسية عظام تفاق في اصل اللانف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك  
**واما** الاستثنان بالثا المثلثة فهو طرح الماء والاذني من اللانف بعد  
الاستثنان هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور من اهل الحديث والفقهاء والفقهاء  
وقال ابن قتيبة هو الاستثنان وكذا حكاه الازهر في تهذيب اللغة عن ابن الاعرابي  
والفر الاول هو الصواب الذي تقتضيه الاحاديث وقد اوضحته في تهذيب الاسماء  
واللغات وجمعت اقوال العلماء فيه ومن احسنها رواية في الصحيحين عن عبد الله بن زيد  
في صفة وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله صلى الله عليه وسلم  
يقرب وسوة فهو بضم الياء وفتح القاف وكسرا لكا المشددة اي يدنيه والوصف  
هنا بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضا به وقوله صلى الله عليه وسلم الاخر كذا

التمتص واستثنى



صنطاه في المذهب بحرب الجيم والرا المحققه وكنا وحيد بخط ابن الزعفراني تلميذ  
المصنف وفي صحيح مسلم خربت بالحا المجره وتعد يد الكا ومعناه سقطت وذهبت  
قال صاحب مطالع الانوار موفي مسلم بالحا جميع الرواه الا ابن ابي جعفر من رواه الجيم  
والمراد بالخطايا الصغار كما في الحديث الصحيح ما لم تغش الكبار وقوله **سنة**  
المذهب وبيته هو كبر الشا قال اصل اللغة يقال شتر واشتر وهو مشتق  
من الشتر وهي طرق الافق وقيل الافق كله وقوله صلى الله عليه وسلم اسرع الوضوء اي  
اكله وقوله فيصير سعوطا هو بفتح السين وضمها وبالفتح اسم لما يستعط به وبالضم  
اسم للفعل والعزفه بفتح الغين وضمها لغتان معني يستغلان في الفعل وفي المعلوم  
وقيل بالضم للمعروف وبالفتح للفعل وقيل بالضم للمعروف اذا كان مل الكف والفتح  
للمعروف مطلقا وقيل عذ لك وتحسن الضم في قوله ياخذ عرفة وقوله **عزفات**  
بحوز فيه لغات فتح الغين والدا وضمها وضم الغين مع اسكان الكا وفتحها وقوله  
قال للاعرابي هو بفتح الهيم وهو الذي يكن البادية وقوله **لانه** عسواطن  
فيه احتراز من الظاهر وقوله **دونه** جليل احتراز من الثقبة محل الطهارة  
وقوله معناه احتراز من حليه المراه والسا علم المسله **الرابع** في الاحكام  
فالمصنفه والاستشاق سننان قال اصحابنا كمال المصنفه ان يجعل الماني  
فيه ويديره فيه ثم نجح واقلا ان يجعل الماني فيه ولا يشترط الحج وهل يشترط  
بالادارة فيه وجهان اصحهما لا يشترط هنا مخضه ما قاله الاصحاب وانما تقصيله  
وقال الما وردي المصنفه ادخال الما مقدم الغم والمبالغه فيها ادارته في جميع  
الغم قال والاستشاق ادخال الما مقدم الاف والمبالغه فيه اي حاله خيومه  
قال والمبالغه **سنة** نايه عليها وقال المحامي في المجموع المشروح فيها اي حال الما الي  
الغم والافق قال والمبالغه فيها **سنة** قال الشافعي المبالغه في المصنفه ان  
ياخذ الما لنفسه فيديره فيه ثم نجح وفيه الاستشاق ان ياخذ الما بانفسه  
وتجذبه بنفسه ثم ينشئ ولا يدين على ذلك وقال صاحب العدة تمام المصنفه

ان ياخذ في الغم ويحركه ثم نجح وتام الاستشاق ان ياخذ الما بانفسه ويلج  
خياشيمه ولا يجاوز ذلك فيصير سعوطا وقال الماني المصنفه ادخال الماني الغم  
والاستشاق ادخاله الافق قال والمبالغه فيها **سنة** والمبالغه في المصنفه ان  
يدخل الما الغم ويديره على جميع جوابات فيه ويوصله طرف حلقته ويؤخر على اسانه  
ولثاته ثم نجح يفعل ذلك ثلثا وفيه الاستشاق يجعل الما في افقه وياخذ  
بالنفس حتى يصل للجياشيم ثم يدخل اصابعه فير بل ما في افقه من اذي ثم يستنشق  
كما يفعل المستخط يفعل ذلك ثلثا وقال القاسمي ابو الطيب في تطبيقه في استدلاله  
على ان المصنفه **سنة** فان قيل المصنفه والاستشاق ان يجعل الماني فيه  
ونجح وان يجذبه بنفسه في افقه ويرده قلنا ليس كما ذكره ثم بل المصنفه  
ايصال الما الي اطن الغم والاستشاق قلنا ملائمه ما ثم نجح اوليه ولم يديره  
في **سنة** فان مصنفه هذا كلام القاسمي وفيه وفيما ذكرناه قبله من كلام الاصحاب  
النسخة بان اقل المصنفه جعل الما في الغم والادارة ليست بشرط لاصل المصنفه  
بل هي مبالغه وخالفنا المحامي في التجريد الجاعه فقال قال الشافعي المصنفه  
ان ياخذ الما في فيه ويديره ثم نجح فان لم يديره فليس بمصنفه وكذا نقله صاحب  
البيان عن الشيخ ابي حامد وهو منسوخ في اشتراط الادارة والمشهور الذي عليه  
الجمهور انها ليست بشرط كما سبق **فردع** المبالغه في المصنفه والاستشاق  
سنة بلا خلاف واما قول الشيخ ابي حامد وصاحبه القاسمي ابي الطيب  
في تقليد المبالغه في الاستشاق **سنة** فليس معها انها ليست **سنة** في المصنفه  
لانها ذكرنا في صفه المصنفه استحباب المبالغه فيها قال اصحابنا المبالغه  
المصنفه ان يبلغ الما أقصى الحلق ويديره فيه وفيه الاستشاق ان يوصله  
الجياشيم فان كان صائما كره ان يبالغ فيها وقال الما وردي بالغ الصائم في  
المصنفه ولا يبالغ في الاستشاق لقوله صلى الله عليه وسلم وبالغ في  
الاستشاق لان تكون صائما ولا يكره ذلك الماني المصنفه بالمحاق حلقه

اصحابنا ابي الطيب في تطبيقه  
على ان الما في افقه  
قال الشافعي المصنفه



ولا يمكن في الاستشاق هذا كلام الماوردي ويعينه ظاهر نص الشافعي في الام فانه  
قال وان كان صائما رفق بالاستشاق لئلا يدخل المكارهه هناك وهذا ليس  
الصحيح الذي عليه الجمهور كراهته المبالغه فيها الصائم لانه لا يؤمن سبق  
الما قال اصحابنا واذا بالغ غير الصائم فلا ينفق في المبالغه فيصير سعوطا  
ويخرج عن كونه استشاقا **ف** رجع قال ان الشافعي في المختصر يستحب ان ياخذ  
الما المختصه بيده اليمنى وانفق الاصحاب على استحباب ذلك ودليله حديث عثمان  
رضي الله عنه في صفه وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم انه احتالما للمختصه  
بيمينه رواه البخاري وسلم **ف** رجع السنه ان ينتشر وهو ان يخرج بعد الاستشاق  
ما في انفه من ماء واذا في الحديث الصحيح الذي ذكرناه وفيه احاديث كثيرة جمعها  
في جامع السنه قال اصحابنا ويستثنى بيده اليسرى للحديث الصحيح كانت يده  
صلى الله عليه وسلم اليسرى كلاله وما كان من اذني وسوجه في باب **ب**  
الاستطابه ان ثنا الله تعالى وروي البيهقي في سنده الصحيح عن علي رضي الله عنه  
في صفه وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد غسل الكف فادخل يده اليسرى  
الاما فلا تله فتمضمض واستنشق ونثر سبده اليسرى فغسل ذلك والله اعلم  
**ف** رجع في كيفية المضمضه والاستشاق اتفق نضر الشافعي والاصحاب  
على ان يستنهما تحصيل الجمع والفصل وعلى اي وجه اوصل الما الى العنق وبين  
واختلف نحوه واختيار الاصحاب في الافضل من الكيفية فمنه الام ومختص  
المزني والجمع افضل ونصر في البويطي ان الفصل افضل ونقله الترمذي  
عن انث في قال المصنف والاصحاب القول بالجمع اكثر من كلام الشافعي وهو  
ايضا الثاني الاحاديث بل هو الموجود في الاحاديث الصحيحه منها حديث علي  
رضي الله عنه الذي ذكره المصنف وقد قد ما يابا انه وانه صحيح ومنها حديث  
عبد الله بن زيد انه وصف وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمضمض واستنشق  
من كف واحد فغل ذلك ثلاثا رواه البخاري وسلم وفي رواية للبخاري المختص

ثلاثا

واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث عذقات وفي رواية لم يمتضمض واستنشق  
واستنثر من ثلاث عذقات وفي رواية لم يمتضمض واستنشق ثلاث مرات من عذقه  
واحدة رواها البخاري وسلم ومنها حديث ابن عباس في صفه وصو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ عذقه من ماء فتمضمض بها واستنشق رواه  
البخاري وعمر بن عباس ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل صامره مرة وجمع  
بين المضمض والاستشاق رواه الدارمي في مسنده بالاسناد صحيح فهذه الحاديث  
صالح في الجمع وانما الفصل فلم يثبت فيه حديث اصلا وانما جاء فيه حديث طحمة  
ابن مصرف وهو ضعيف كما سبق هذا بيان الاحاديث ونصوص الشافعي وانما  
الاصحاب فجمهورهم حكموا في المسله قولين كالحكام المصنف لهما الجمع افضل والثاني  
الفصل وحكي امام الحرمين ومثرا بعد طريقا اخر وهو القطع بتفصيل الفصل  
وبه قطع المجامع في المفتح وما ولو احديث عبد الله بن زيد ونصوص الشافعي على  
ان المراد بها بيان الجواز وهذا فاسد كما ساذكره ان ثنا الله تعالى واما  
الجمهور الذين حكموا قولين واختلفوا في اصحهما فصيح المصنف والمجامل في  
الجمع والروائي والرافعي وكسرون الفصل وصح البيهقي والشيخ نصر  
المقديسي وغيرهما الجمع هذا كلام الاصحاب والصحيح بل الصواب تفصيل الجمع  
للحاديث الصحيحه المتطافه فيه كما سبق وليرها معارضا واقتطعت  
الفصل في الجواب **ب** عنه من وجه اخر كما انه ضعيف كما سبق فلا يخرج به لولم  
يعارضه شي وكيفا اذا عارضته احاديث كثيرة صحاح والثاني ان المراد بالفصل  
انه يمتضمض ثم يحج ثم استنشق ولم يخلطهما قاله الشيخ ابو حامد والشيخ نضر  
والثالث انه يحول على بيان الجواز ومثا اجواب صحيح لان هذا كان مرة واحدة  
لان لفظة في سنن ابى داود قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
يقصا فرائضة يفيض بين المضمضه والاستشاق وهذا لا يقتضي كثرة  
من مرة فحمل على بيان الجواز تاويل حسن وانما ما ناوله الاخرون من



جعل الحاديت الجمع ونصوص الشافعي على بيان الجواز فساد لان روايات الجمع  
كثير من جهات عديدة عن جماعة من الصحابة ورواية الفصل واحدة وهي ضعيفة  
وهذا لا يناسب بيان الجواز في الجمع فان بيان الجواز يكون في حرة وحكمها  
وبداوم على الأفضل والامر بها بالعلس فحصل ان الصحيح تفضيل الجمع والله  
اعلم وفي كتيب الجمع وجها ثالثا عرفات ياخذ عن رقة بمخصص منها  
ثم يستثنى منها ثم ياخذ عن رقة ثانياه فيعمل بها ذلك ثم ثالثه كذلك حديث  
عبد الله بن زيد وهذا الوجه مرفول القاصي ابن حامد واخيه ابي يعقوب  
لا يوردني والقاصي ابي الطيب واشتق المصنفون على تصحيحه من صحيح العباسي  
ابو الطيب والمولي والبعوي والرواني والماضي وغيرهم وقطع به الشيخ نصر  
وغيره والوجه الثاني مجمع برفقة واحدة فعلى هذا في كتيبته وجها  
يخلط المصنعه بالاستثنا فيمخصص ثم يستثنى ثم يخصص ثم يستثنى  
وهذا قطع البني من العرافين تقريرا على قولنا برفقة والثاني لا يخلط بل  
يخصص ثلاثا متواليه ثم يستثنى ثلاثا متواليه وهذا الوجه  
نقلها امام الحرمين فقال قال العرافيون يخلط لانها اذا عرفه على انها  
في حكم عضو واحد وقطع اصحاب الثقال بترك الخلط قال الامام وهذا  
هو الصحيح ولذا صححه الغزالي واخره ونحو صحيحه هو الظاهر قال القاصي  
حين لان الاصل في الطهارة ان لا ينتقل الى عضو حتى يفرغ مما قبله واما  
كيفية الفصل ففيها وجها واحدا ثبت عن رقات يخصص ثلاثا ثم يستثنى  
ثلاثا والثاني برفقة يخصص باحدا ثلاثا ثم يستثنى بالثانية ثلاثا  
وهذا الثاني اصح صححه جماعة منهم الرازي وقطع به البني في البغوي على  
هذا القول فحصل في المسألة خمسة اوجه الصحيح تفضيل الجمع ثلاثا عرفات والثاني  
برفقة بلا خلط والثالث برفقة مع الخلط والابع الفصل برفقة والخامس  
عرفات وهو اصغرها والله اعلم **ف** مع انقول اصحابنا على ان المصنعه

دليله

الوجه

مقدمة على الاستثنا في سوا جمع افضل برفقة او عرفات وفي هذا التقدير وجهان حكاهما  
الماوردي والشيخ ابو محمد الجويني وولده امام الحرمين واخرون اصحابا الله شرط فلا يجب  
لاستثنا في الاعمال المصنعه لانهما عصيانا مختلفان فاشترط بينهما التثنية كالوجه  
واليد والثاني انه منجب وكحصل الاستثنا وان فذمه كتقيد اليه على اليمين  
والله اعلم المسئلة الخامسة **في** من اذهب العلم في المصنعه والاستثنا في  
اربعة احدها انها ستات في الرضو والعقل منها من هذا وكما ابن المنذر عن  
الحسن البصري والنهري والحكم وقتادور سبعة ويحيى بن سعيد الانصاري  
ومالك والاوزاعي والليث وروايه عن عطاء واحد والمذهب الثاني انها واجبان  
في الرضو والعقل وشرطان لصحتها وهو مذهب ابن ابي ليلى وجمادوا سحق  
والشهور عن احمد وروايه عن عطاء والثالث **في** واجبان في العقل  
دون الرضو وهو قول ابي حنيفة واصحابه وسفيان الثوري والرابع  
الاستثنا في واجب في الرضو والعقل دون المصنعه وهو مذهب  
ابي ثور وابي عبيد وداود وروايه عن احمد قال ابن المنذر وفيه  
اقول واحسنهما فيهما باشيكا منها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يفعلها وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للطهارة المأمورة وعن  
ها ثبت مرفقة المصنعه والاستثنا في الرضو الذي لا بد منه وعن ابي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يخصصها فاستثقوا ولانه عضو من  
الوجه يحمله من الخس فوجب من الحديث كذا واحسنهما  
في العقل حديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحت كل  
شعر جنا به فاعلموا الشعر وانفوا البشره قالوا وفي الانف شعر وفي الفم  
بشره وعن ابي هريرة ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل المصنعه  
ولا استثنا في ثلاثا للجب ورضيه وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من ترك موضع شعر من الجنا به لم يغسلها فغسل بها كذا وكذا  
من النار قال علي فمن كثر عادات راسي وكان بحسن شعره حديث حسن رواه ابو



داود وغيره بأسناد حسن قالوا ولا ينما عصوان بحب عنهما عن النجاسه  
فلنا من النجاسه كباق الإغصاء ولا نغم والاف في حكم ظاهر البدن من وجه  
لأنه لا يثيق أيضا لما اليهما ولا يقيظ بوضع الطعام بينهما ولا يفتح الصلاة  
مع نجاسه عليهما قالوا ولأن اللسان يلحقه حكم النجاسه ولهذا يحرم به  
القراءة **واحد** **سبح** لمن أوجب الاستئذان دون المصنعه كحديث أبي  
هريره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوضا فليجعله في انفه ماء ثم  
ليستنثر رواه البخاري وسلم ويقول **سبح** صلى الله عليه وسلم للقيظ  
وبالغ في الاستئذان إلا أن يكون صائما وهو حديث صحيح كما سبق  
ونجد **سبح** سلمه بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا نوضات فاستنثر وإذا استنجزت فاوتر رواه الترمذي  
وقال الحسن صحيح **واحد** **سبح** أحبا بنا بقول الله تعالى فاعلموا أنكم  
وقول تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا فالوجه عند العرب ما حصلت  
المواجهه وقال صلى الله عليه وسلم لا يذر وقد سأل عن النجاسه  
نضيبه ولا يجد الماء الصعيد الطيب وضوء الميم وإن لم يجد الماء غسله **سبح** فافا  
وجد الماء فليمته بشر **سبح** **سبح** رواه أبو داود وخرجه بأسانيد  
صحيجه قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وسنوجه حيث ذكره المصنف  
في البيهقي أن سأل الله تعالى قال أهل اللغة البشرة ظاهر الجلد وأما باطنه  
فأدمه بفتح الميم واللبال واحسبوا بقوله صلى الله عليه وسلم  
للأعرابي نوضا كما أمرك الله وهو صحيح سبق بيانه وموضع الدلاله  
أن الذي أمر الله تعالى به غسل الوجه وهو ما حصلت به مواجهه  
دون باطن الفم والانت وقول الحديث **سبح** من الحسن الأدله ولهذا  
اقتصر المصنف عليه لأن هذا الأعرابي صلى ثلاث مرات فلم يجزها  
فعلم النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أنه لا يعرف الصلاة التي تفعل المحضه  
الناس وتشهد أعمالها فعمله واجباتها وواجبات الوضوء فقال صلى الله  
عليه وسلم نوضا كما أمرك الله ولم يذكر له سنتن الصلاة والوضوء لئلا يكثر

180  
عليه فلا يضبطها فلو كانت المصنعه والاستئذان واجبين لعلمه إياها  
فانه مما يخفى لا سيما في حق هذا الرجل الذي خفيت عليه الصلاة التي تشهد  
فكيف الوضوء الذي يخفى واحسبوا من الأقيسه والمعاني بأشياء وكثيره  
حد منها ما ذكره المصنف عضو باطن دون حائل مقادير بحب غسله كداخل  
العين والجواب **سبح** عن احتجاجهم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه محمول  
على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولا نفيه غسل الكفين والتكرار وغيره  
مما ليس بواجب بالإجماع والجواب **سبح** عن حديث عابته من وجهين  
أحدهما أنه ضعيف وضعيف من وجهين أحدهما الضعف الرواه والثاني أنه من سل  
ذكر ذلك الدارقطني وغيره والوجه الثاني لو صح حمل على كمال الوضوء والجواب **سبح**  
عن حديث أبي هريره من هذين الوجهين لأنه من روايه عمرو بن الحصين عن ابن علقمة  
بضم العين المهملة وبلازم مخفقه ثم تأمته قال الدارقطني وغيره ما ضعيفان  
متركان وهذه العبارات عبارات للرجح تؤمينا باتفاق أهل العلم بذلك قال  
الخطيب البغدادي كان عمرو بن الحصين كذابا وأما قولهم عضو من الوجهه  
فلا نسلمه وأما حديث **سبح** تحت كل شئ جابها إلى آخره فضعيف رواه أبو داود  
والترمذي وغيرهما وضعفوه كلهم لأنه من روايه الحرث بن وحيه وهو  
ضعيف منكر الحديث وجواب **سبح** ثان وهو عمله على الاستحباب جمعا بين الأدله  
وجواب ثالث للخطابي أن البشرة عند أهل اللغة ظاهر الجلد كما سبق بيانه  
وبداخل الفم والانت ليس بشرة وأما الشعر فالمراد به ما على البشرة وأما حديث  
المصنعه والاستئذان ثلاثان بضم فضعيف ولو صح حمل على الاستحباب  
فإن الثلاث لا تجب بالإجماع وأما حديث **سبح** على رضي الله عنه فمحمول على الشعر  
الظاهر جمعا بين الأدله وبدل عليه أيضا قوله عادت راسي وأما قوله  
عضوان بحب غسلهما عن النجاسه فكذلك في الجابيه لم يقتض بدخل العين  
وأما قوله **سبح** داخل الفم والانت في حكم ظاهر البدن بدليل عدم الفطر



ووجوب غسل نجاستها نجوا به انه لا يلزم من كونها في حكم الظاهر في هذين الامرين  
ان نجس غسلها فان داخل العين كذلك بالاتفاق فانه لا يقطر فانه لا يقطر بوضع  
طعام فيها ولا يجب غسلها في الطهارة ونجس بها بوضع نجاسة فيها  
فان قالوا لا تجس العين عند نجاستها فانه لا يوجب غسلها قال الشيخ ابو حامد  
قلنا هذا غلط فان العين عند نجاستها لا يجب غسلها عند كون النجاسة الواقعة  
فيها لا تبلغ قدر درهم ولهذا لو بلغت النجاسة في العين وحولها درهم وجب غسلها  
عنده واستأفوه لهم فيعلق باللسان جناية به دليل تحريم القراءة فجوابه انه لا يلزم  
من تعليق حكم الحدث به ان يجب غسله كما يحرم على المحدث من المصحف بظهوره  
ولسانه ولا يجب غسلها واما قوله صلى الله عليه وسلم فليجعل في انفه  
ما ثم لينثر فحول على الاستحباب فانه النثر لا يجب بالاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم  
وبالغ في الاستتاق محمول ايضا على الذب فان المبالغة لا يجب بالاتفاق والله اعلم  
قال المصنف رحمه الله الله ولا يغسل العين من اصحابنا من قال يستحب  
غسلها لان ابن عمر رضي الله عنهما كان يغسل عينه حتى يعمى ولا يصح لانه لم يغسل  
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فولاؤا ولا فعلا فدل على انه ليس بمسنون  
ولان عليها يودي اليها الضرر **رحم هذا الاثر عن ابن عمر رضي الله عنهما**  
صحح روي مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان اذا اغتسل من الجنابة يؤمها  
فيغسل وجهه ويصيح في عينيه هذا الفظه وكذا رواه البيهقي وغيرهم وليس  
رواياتهم حتى يعمى وفيها ويصيح في عينيه بالثنية وفي المذهب عينه بالانذار  
وقول المصنف حتى يعمى محتمل ان يكون عماه يغسل العين كما هو السابق في الفهم  
وكا يدل عليه كلام اصحابنا في محتمل كونه بسبب اخر ويكون معناه ما نال يغسلها حتى  
حصل سبب يعمى فترك بعد ذلك غسلها بقى تهذيب اللغة للازهري قال قال الرازي  
القدح اسلاف العين من كثرة البكاء كان عبد الله بن عمر قد عاقلت القدح بفتح القاف  
والدال وبالعين المصليتين وقوله كان قد عا كسرها الدال فظاهر هذا انه عي بالبكاء

منع

ويحتمل انه بالامر من الله اعلم **اسأكم المسئلة** فلا يجب غسل داخل العين بالاتفاق وفي استحبابه  
الوجهان للندان ذكرهما المصنف احدهما عند الجمهور لا يستحب ومن صح المصنف الماوردي  
والقاضي ابو الطيب والنسائي والثالثي والرابعي واخرون ونقله الماوردي عن اصحابنا  
المقدمين غير الشيخ ابو حامد وصحح طائفة الاستحباب ونقطع بها الشيخ ابو حامد  
والشيخ والحايل في المجموع والخبريد واليعقوبي وصاحب العدة ونقله البغوي عن  
في الام وليس نصه في الام ظاهر فيما نقله فانه قال في الام اما اكدت المصنفه  
والاستتاق دون غسل العين بسنه ولان الفهم والاف يتغيران وان الما يقطع  
من غيرهما وليس كذلك العين وذكر القاضي ابو الطيب ان بعض اصحابنا قال يستحب ذلك لان  
الثاني نص عليه قال القاضي ولم ارفه نصا واما قال الثاني اكدت المصنفه  
والاستتاق على غسل داخل العين والله اعلم **رحم هذا الذي ذكرناه**  
اما هو في غسل داخل العين واما ما في العينين فيغلان بلا خلاف فان كان عليهما  
نذي يمنع وصول الماء الى المحل الواجب من الوجه وجب مسح وعسل ما تحت والا فحما  
مسح هذا افضل الماوردي واطلق الجمهور ان غسلها مستحب ونقله الروائي  
عن الاحباب فقال قال اصحابنا مسح ما بينه وبين عينيه وهذا الاطلاق  
محمول على تفصيل الماوردي وعنه اني انا منه رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يمسح الما بينه في وضوءه رواه ابو داود باسناد صحيح ولم يضعفه وقد  
قال انه اذا لم يضعف الحديث يكون حسنا او صحيحا لكن في اساده شذوذ من جوشب  
وقد حرجه جماعة لكن وثقه الاكثر وسبوا ان الجرح كان مستندا الى ما ليس بحارج  
والله اعلم قال المصنف رحمه الله الله ثم يغسل وجهه وذلك فرض  
لعقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم والوجه ما بين منابت شعر الاسر الى الذقن  
ومستثنى اللحية طولا ومن الاذن الى الاذن عرضا والاعتبار بالمنابت المعتادة  
لا بمن نضلع الشعر من ناصيته ولا بمن نزل الجبهة وفي موضع التهذيب وجهان قال ابو  
العباس هو من الوجه لانهم انزلوه من الوجه وقال ابو حنيفة هو من الرأس لان الله تعالى



خلق من الرأس فلا يصير وجهها بفعل الناس شرح غسل الوجه واجب  
في الوضوء الكتاب والسنة المطهرة والاجماع وهذا الذي ذكره المصنف في  
الوجه هو الصواب الذي عليه الاصحاب ونصر عليه الشافعي رحمه الله في الامم وذكر  
المرزوقي في المختصر في حقه كلاما طويلا مختلا ذكره عليه الاصحاب ونقل امام الحرمين  
عن الاصحاب في حقه عبارة حسنة فقال قال الاصحاب حده طولا ما بين مخرج رتد  
الرأس ومن مبتدأ تطيع الجبهة الى منتهى ما يقبل من الذقن ومن الاذن الى الاذن  
عرضا هذا كلام الامام قال اصحابنا ولا يدخل وهذا الاذن في الوجه وهذا الاختلاف  
فيه قال البغوي الا انه لا يجب غسل جميع الوجه الا بغيرها والياض الذي  
بين الاذن والعنار من الوجه عندها وهو داخل في الحد وامك اذا تطلع الشعر  
عن ناصيته اي زال عن مقدم راسه فلا يجب غسل ذلك الموضع للاختلاف لانه  
من الرأس ولو زال الشعر الشعر عن المئات المقادير الى الجبهة نظر ان عظمها وجب  
عليها كلها للاختلاف وان ستر بعضها فطرفيها ان تصير منها وبه قطع العرق  
وجوب غسل ذلك المستور ونقل القاضي حبين ان الشافعي نصر عليه في الجامع  
الكبير والثاني وبه قال الخراسانيون فيه وجهان احدهما هذا والثاني لا يجب لانه  
في صورة الرأس وامك موضع التحذيف فسمي بذلك لان الاشتراك والنسبة  
يعتادون ان الله الشعر عنه ليسع الوجه قال الشيخ ابو حامد هو الشعر الذي بين  
السرعة والعنار وهو المنصل بالصدغ وقال الشافعي في المستظهر هو ما بين  
ابن العنار والسرعة داخل في الجبين من جاني الوجه يوحده ثمة الشعر بفعله  
الاشراف وقال الغزالي في الوسيط هو العنار الذي اذا وضع طرف الخيط على رأس  
الاذن والطرف الثاني على زاوية الجبين وقع في جانب الوجه وقال ابو الفرج عبد الحميد  
الساجسي في اشاليه هو موضع الشعر الخفيف الذي يستر منتهى الى الجبين  
بين يباين احدهما يباين السرعة والثاني يباين الصدغ ويقل في حقه اقول ان  
واما حكمه ففيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف دليلهما وكلاهما مقول عن نص الشافعي

قال اسام الحرمين في النهاية قال الشافعي موضع التحذيف من الوجه وكذا الشيخ  
ابو حامد اليخون هذا وقال الرواي في البحر قال القاضي ابو الطيب قال ابو اسحق  
المروزي نقل الشافعي في الاملا انه من الرأس فخذ ان نصان وانفق الاصحاب في العارفين  
على حكاية الخلاف وجهين مع انها قولان كما نرى فكانها لم يثبت عند واحد  
منهم وان كان قد ثبت احدها عند بعضهم واختلفوا في اصح الوجهين فصاح  
الماوردي والبيهقي والغزالي في الوسيط والوجهين انه من الوجه وبه قطع  
امام الحرمين ونقله الماوردي عن ابي علي بن ابي هريه وصح الجمهور كونه من  
الرأس منهم القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والمزني والشافعي وصاحب البيان  
واخرون ونقله الرواي والرافعي عن الجمهور وهو الموافق نص الشافعي في  
هذا الرأس والله اعلم شرح قول المصنف الى الذقن ومنتهى الجبين  
جمع بينهما تأكيد والافضلها بغني عن الآخر والذقن يفتح الدال المعجمة والفتان  
وجعه اذ فان وهو مجموع الجبين والخيال بفتح اللام واحدهما في هذه  
الغلة المشهورة وكل صاحب مطالع الآثار وعينه كماله وهو عن يمينه وفيها  
الفكان وعليهما من باب لسان السيل والاذن بضم الدال ويجوز ساكنها تخفيفا  
وكذا اكل ما كان على فعل بضم اوله وثانية يجوز ساكن ثالثة كعق وقت ورس  
وثة الشعر لغتان مشهورتان ففتح العين واسكانها والفتح اوضح وقوله  
لانهم انزلوه من الوجه معناه انزلوه من جزء من الوجه والذين انزلوه من  
الاشراف والنساء سابق والله اعلم شرح هذا ان الياض الذي من الاذن  
والعنار من الوجه هذا من مذهب اصحابنا عن ابي حنيفة ومحمد واحمد وداود وعن مالك  
انه ليس من الوجه وعن ابي يوسف نجيب على الامر عندنا ومن الملتقي وحكي الماوردي  
هذا التفصيل عن مالك ودليلا انه يحصل من الوجه كالحذاف واجتنب الماوردي  
وعينه فيه كحديث علي رضي الله عنه في صفة وصو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال في غسل الوجه ضربا بالما على وجهه ثم القم بها ميه ما قبل من اذنيه



رواه ابو داود والبيهقي وليس بقوي لانه من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي  
وهو مدلس ولم يذكر سماعه فلا يحتج به كما عرف فلهم الم اعتمده وانما اعتمدت  
المعنى وذكر الحديث نفويه ولا يبرح حاله والله اعلم قال **المصنف**  
رحمة الله فان كان ملتجيا نظرت فان كانت لحية خفيفة لا تستر البشرة  
وجب غسل الشعر والبشرة للدين وان كانت كثرة تستر البشرة وجب افاضة  
الماء على الشعر لان المواجهة تحصل به ولا يجب غسل ما تحته لما روي ابن عباس  
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغفر وعرفه وغسل بها وجهه  
وبعزفه واحدة لا يصل الماء الى ملتحت الشعر مع كثافة اللحية ولا انه  
باطن دونية كحائل معقاة فهو داخل الغم والافق والسحان بخلاف لحيته  
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته وان كان بعضها خفيفا  
وبعضها كثيفا غسل ما تحت الخفيف وافاض الماء على الكثيف **الشرح**  
في هذه القطعة مسائل **احد** ما احديث ابن عباس رواه البخاري في صحيحه  
وقوله **وبعزفه واحدة** لا يصل للماء مع كثافة اللحية معناه ان لحيته  
الكثيرة كانت كشيقة وهذا صحيح معروف واما قوله ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يخلل لحيته فصحيح رواه الترمذي من رواية عثمان بن عفان  
رضي الله عنه وقال الحسن صحيح وفيه تحليل اللحية لاحاديث كثيرة وينكر  
علي المصنف **قوله** روي بصيغة ترمذي مع انه حديث صحيح **ثاني**  
انه اللحية بكسر اللام وجمعها كحجم اللام وكسرها وموافق في الشعر  
النابت على الذقن قاله النووي والغزالي في البسيط وغيرهما وهو ظاهر معروف  
لكن يحتاج الى بيانه بسبب الكلام في العارضة كما سوجه ان شاء الله تعالى  
وقد سبق للبشرة ظاهر كلب والكثرة والكثيفة معنى وقوله **لانه باطن**  
اجتران من اليد والرجل وقوله دونية كحائل اجتران من الثقب في موضع الطهارة  
فانه يجب غسل داخله وقوله معقاة اجتران من اللحية الكثرة لامرارة **الثالث**

188  
اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها بالخلان ولا يجب غسل باطنها ولا البشرة تحتها هذا هو  
المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الاصحاب في الطرفين كلها  
وهو مذهب مالك والشافعية واحمد وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم  
وحكي الرازي قوله وجها انه يجب غسل البشرة وهو مذهب المذنبين وابي ثور قال **المصنف**  
الشيخ ابو حامد غلط بعض الاصحاب فظن ان الزني ذكر هذا عن مذهب الشافعي  
قال وليس كذلك وانما حكي مذهب نفسه وانقد هو وابو ثور في هذه المسئلة  
ولم تقدمهما فيها احدا من السلف قلت **قد نقله الخطابي عن اسحق**  
ابن راهويه ايضا وهو اكبر منهما واحسنهم حديث انس المذكور في الفرع الثالث  
بعد هذه المسئلة وقوله يخلل لحيته وقال هكذا امرني ربي واما قياس علي فسل  
الجنازة وعلي الشارب والحلب **واحد** اصحاب بما ذكره المصنف من حديث  
ابن عباس في القياس واجابوا عن غسل الجنازة بانها اغلظ وهذا وجب غسل كل البدن  
ولكن من سح الخف خلاف الوضوء ان الوضوء مكر ريشق غسل البشرة فيه مع كثافته  
خلاف الجنازة واما الشارب والحلب فتدبره ولا يشق ايضا الماء اليه  
بخلاف اللحية وان كانت اللحية خفيفة وجب غسل ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها  
بالخلان عندنا وان كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا فلكل بعض منها حكمه  
لو كان منخضا فللكثيف حكم اللحية الكثيفة وللخفيف حكم اللحية الخفيفة هذا هو  
المذهب الصحيح وبه قطع الاصحاب في الطرق وقال المادري ان كان الكثيف  
متفرقا بين الخفيف لا يمتان ولا ينفرد عنه عنه وجب ايضا الماء الى جميع الشعر  
والبشرة وحكي الرازي وجهها ان الجميع حكم الخفيف مطلقا وحكي الاسام غسل  
الصعلوك نضا عن الشافعي ان من كان جانب لحيته خفيفا وشيئا كثيفا وجب  
غسل البشرة كلها بالحلب وهذا نص عن يرب جدا وقد ذكره في طبقات الفقهاء  
ترجمه عما انصاب والله اعلم **ثاني** في ضبط اللحية الخفيفة والكثيفة  
اوجه احدها ما عده الناس خفيفا فخفيف وما عده كثيفا فكثيف دلة



القاضى حسين بن علي بن هبة وروى في الثاني ما وصل الى ما خلفه بلا مشقة  
 خفيف وما لا فكيف حكاه الخراسانيون والثالث وهو الصحيح وبه قطع العراقيون  
 والبعوي واخرون وصحة الباقر وهو ظاهر نص الشافعي ان ما ستر البشم عن الناظر  
 في مجلس الخطاب هو كفيف وما لا فكيف **ف** **ر** **ع** قد ذكرنا ان مذهبنا انه  
 يجب غسل الحية الحقيقية واللبنة تحتها وبه قال مالك واحمد وداود قال اصحابنا وقال  
 ابو حنيفة رحمه الله لا يجب غسل ما تحتها كدخل الفم ولا سويها بين الخفيف والكثيف  
 في الجنبه واوخيا غسل ما تحتها فكذلك سوي بينهما في الوضوء لا بوجبه في اجنب اصحابنا  
 بقول الله تعالى اغسلوا وجوهكم وهذه البشم من الوجه وتقع بها الواجبه  
 ولا نه موضع ظاهر من الوجه فاشبهه الحذف **الف** **ر** **ع** الكثيف فانه يشق ايصال  
 الماء اليه بخلاف هذا والجواب **ب** **ر** **ع** داخل الفم انه يحول دونه حائل صلي  
 فاسقط فرض الوضوء والحيطاريه والطاربي اذا لم يستر الجميع لم يفسد الوضوء  
 كالحق المحرق والجواب **ب** **ر** **ع** غسل الجنبه ان المعبر في الموضعين المتقوعد منها  
 فلما كانت الجنبه قليله اوجبنا ما تحتها شعور كلها لعدم المشقة فلما  
 تحت الخفيف في الوضوء كلاف الكيف واسا علم **ف** **ر** **ع** قد ذكرنا ان التحليل  
 سنة ولما يذكر الجمهور كيفيته وقال الشافعي يخلها باصابعه من أسفلها قال  
 ولو اخذ التحليل ما احرکان احسن ويستدل لما ذكره من الكيفية بحديث انس  
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نواخذت اخذها من تحتها فادخله  
 تحت حنكه فخل بها الحية وقال له كذا امرني ربي رواه ابو داود ولم يضعفه  
 واساده حسن وصحيح والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله ولا يجب غسل ما  
 تحت الشعر الكثيف في الوضوء الا في حمله مواضع الحاجب والشارب والعنفقة  
 والعذار والحية الكثره المراه لان الشعر في هذه المواضع نجف في العاده  
 وان كثف لم يكن الا نادرا فلم يكن له حكم الشعر **ح** **ر** **ع** قال اصحابنا ثمانية  
 من شعور الوجه يجب غسلها وغسل البشم تحتها سوا حقت او كثفت وهي الحاجب

من شعور الوجه  
 يجب غسلها

والشارب والعنفقة والعذار والحية المراه والحية الحشون والشارب العيز وشعر الحنك  
 فاما الخمسة الاولى فقد ذكرها المصنف والاصحاب واما الاهداب فنص عليها الشافعي  
 والاصحاب منهم الشيخ ابو حامد والماوردي والمحاملي وسليم الرازي والقاضي حسين  
 والفوراني واما الحرميين واصل الصانع والغزالي والبعوي والمزلي وطلوع الجصون  
 واما شعر الحنك فنصحه به البعوي وغيره واما الحية الحشون فنصحه بها الدارمي والسوي  
 والبعوي والمراغي واخرون وعلمه المولي بانه نادرا وان الاصل في احكام الحشون  
 العمل باليقين ويجعل ثباته وهو ان غسل البشم كان وليا قبل ثبات الحية وشككا  
 هل سقط والاصل بقاءه وهذا تفريع على المذهب ان الحية الحشون لا تكون علامه  
 لذكورته واعلم انه يكره على المصنف كونه لم يستثن الا الخمسة واهل الثلاثة  
 الاخيره وحجاب عنه بان راها ظاهره تفهم ما ذكره لان الكفايه في الاهداب والحنك  
 ان ذكرنا في الخمسة والحية الحشون تعلم من كونها حكم المراه فيما بينه احيانا وعلم ان  
 الشعور الثمانية يجب غسلها وغسل ما تحتها مع الكفايه بالاختلاف الا وجهها كما لا رافعي  
 فيها كلها اياها كالحية والوجهها مشهور عندنا خراسانيين في العنفقة وحدها اياها  
 كالحية ووجهها اياها ان اتصلت بالحية فهي كالحية وان انفصلت وجعل غسل بشرتها  
 مع الكفايه حكاه القاضي حسين والفوراني والمولي واصلها العده والبيان فحصل  
 في العنفقة ثلاثه اوجه الصحيح وجوب غسل بشرتها مع الكفايه **ف** **ر** **ع** في  
 تفسير هذه الشعور اما الحاجبه معروف سمي كالحية المنعده العين من الاذي والحجب المنع  
 والشارب هو الشعر الناتج على الشفة العليا ثم الجمهور قالوا والشارب بالاولاد وقال  
 القاضي ابو الطيب قال الشافعي في الامم يجب ايصال الماء الى اصول الشعر في مواضع  
 الحاجبين والشاربين والعذارين والعنفقة قال القاضي قيل اراد الشافعي ان يشارب  
 الشعر الذي على ظاهرها شعيتين وقيل اراد الشعر الذي على الشفة العليا جعل ما يلي  
 الشق الايمن شاربا وما يلي الايسر شاربا قال القاضي هذا هو الصحيح وهذا الذي ذكره  
 القاضي عن الامم ذكره الشافعي في موضع من الباب وقال في مواضع من الباب شاربا بالاولاد



ومر ذكرنا رين بالشبيه ابن القاص في الخفيف والغزالي في كتيبه وامسا العقدة  
فهي الشعر المات على الشفة السفلى كذا قاله القاصي حنين وصاحب المنة والبيان  
واما العذار فالتاب على العظم الناقى بقرب الاذن قاله الشيخ ابو حامد والاصحاب  
وذكر الاصحاب في وجوب غسل بشفرة هذه الثغور على من اصابها ان كانت  
ناحية كما ذكره المصنف والثانية ان المصنوع يحيط بجوانبها فيجعل لها حكم الجوانب  
وقد اشارنا في الامم الى العليين والاولى اصحابا وقطع بها جامع كما قطع بها المصنف  
**ف**رع اما شعر العارض فهو ما تحت العذار كذا ضبطه الحاملي وامام الحرمين  
وابن الصباغ والرافعي وغيرهم وفيه وجهان الصحيح الذي قطع به الجمهور ان له  
حكم الحية فيفرق بين الخفيف والكثيف كما سبق من قطع به ابو علي السند بنجي والغزالي  
وامام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والبغوي وصاحب العدة والبيان والرافعي  
واخرون ونصر عليه الثاني في الامم وصحبه القاصي حنين وهو مفهوم قول المصنف  
لا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف الا في حنة مواضع وليس هذا منها وتذكره  
فقالة الامالي ظاهر المذهب ان العارض كالعذار فيجب غسل ما تحت مع الكافة  
وهذا اذا مشى في الخلق والليل فان الكافة فيه ليست بآدره فاشبه  
الحية **ف**رع الشعر الكثيف على اليد والرجل كغسله وغسل البشيرة تحت رداء  
خلاف لندوره وكن الحية غسل ما تحت الشعر الكثيف في غسل الجاه به بلان  
لعدم المسقة فيه لقلته وفرعه ولهذا احتز عنه المصنف بقوله لا يجب غسل ما تحت  
الشعر الكثيف في الوضوء **ف**رع قول المصنف وان كثرت لم يكن الا مادرا فلم يكن له  
حكم هذه العبارة مشهورة في استئصال العلام ومما عدهم ان لم يكن له حكم بخلاف  
الغالب بل حكمه حكمه فان الكافة لا تثير لها فم كما لمعدهم **ف**رع قال  
القاصي حنين لو نبت للرجل ليجب اسحبها شقها وطقها لانها مثله في حقها بخلاف  
الرجل وهذا قد متدبر في احزاب السواك والله اعلم **قال** المصنف  
رحم الله وان استرسلت الحية وخرجت عن حد الوجه فيجب قولان احدهما لا يجب

افاضة الماء عليها لانه شعر لا يلاق محل الغرض فلم يكن محل الغرض كالذوابة والثاني  
حجبا لروي ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا غطي لحية فقال اكشف لحيتك فلا نقا  
من الوجه ولانه شعر ظاهر ثابت على بشرة الوجه فاشبهه شعر الخد **ث**رح هذا  
الحديث المذكور وجد في اكثر النسخ ولم يوجد في بعضها وكنا لم يتبع في نسخة قيل انها مقروءة  
على المصنف وهو منقول عن رواية ابن عمر قال لما قطبوا بديل الحارثي هذا حديث ضعيف  
قال ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شي وقل المصنف لانه شعر ظاهر  
احتراز من باطن الحية الكثرة وقوله على بشرة الوجه احتراز من الناصية وقوله  
استرسلت الحية اي امتدت وبسطت والذوابة بضم الذال وبعدها ممنه  
املا حكم المسألة فقال اصحابنا اذا خرجت الحية عن حد الوجه طولا او عرضا  
او خرج شعر العذار والعارض او السبال فغسل بحب افاضة الماء على الخارج فيه  
قولان مشهوران وهذه المسألة اول مسلة تغل الزني في المختصر فيها قولان الصحيح  
منها عند الاصحاب الوجوب وقطع به جماعات من اصحاب المحققات والثاني لا  
يجب لكن يستحب والقولان جاربان على الخارج عن حد الوجه طولا او عرضا كذا ذكرناه  
صرح به ابو علي السند بنجي في كتابه الجامع واخرون ثم ان عبارة جمهور الاصحاب كجاءة  
المصنف يقولون هل يجب افاضة الماء على الخارج فيه قولان وعبارة صاحب الناسل  
وتقليد هل يجب غسل ظاهر الخارج فيه قولان قال الرافعي لفظ افاضة في اصطلاح المتقدمين  
اذا استعملت في الشعر كان لامرارا الماء على الظاهر ولفظ الغسل الامر على الظاهر مع الاخذ  
في الباطن ولهذا اعتضوا على الزبير بن جبر قال في هذه المسألة يجب الغسل في قول  
والافاضة في قول وقالوا الغسل غير واجب قول واحد اما القولان في الافاضة  
ومقصود الامة بلفظ الافاضة ان داخل المسترسل لا يجب غسله قول واحد  
كاشعر المات تحت اللقن هذا كلام الرافعي وكذا قال الحاملي في كانيه لاختلاف  
ان غسل الشعر الخارج لا يجب وهل يجب افاضة الماء على ظاهره فيه القولان وقال  
جامعهم امام الحرمين كلاما مختصرا ان السا زل عن حد الوجه ان كان كتيبا فالقولان



في وجوب افاضه الماء على ظاهره ولا يجب غسل باطنه بلا خلاف فان كان خفيفا فالقول كان  
 في وجوب غسله ظاهرا وباطنا وهذا هو الصواب وكلام الباقرين محمول على ما مرادهم  
 المسترسل الكثيف كما هو الغالب واما قول الغزالي في البسيط ان الخارج عن الوجه  
 ما يجب افاضه الماء على ظاهره خفيفا كان او كثيفا فالحال لا يصح كلامه فلا يعلم احدا صرح بان  
 يكتفي في الخفيف بالافاضه على ظاهره على قول الوجوب فائضا عليه وهو وجوب غسل  
 باطن الكثيف فقد اوجبه الذير وغيره وموضع بل غلظه الاصحاب فيه **فدفع**  
 قد ذكرنا انما القولين في وجوب افاضه الماء على ظاهره المتصور الوجه الخارج عن خكوه والصحيح  
 منها عندنا الاصحاب الوجوب كاسبق وهو محكي عن مالك واحمد وعنه الوجوب محكي عن ابي  
 حنيفة وداود واختاره المنزني ودليل القولين ما ذكره المصنف واجاب الاصحاب بالقول  
 والوجه ما حصلت به المواجهه وهي حاصله بالمسترسل والثاني اناسكنا الاخطا  
 في الموضوعين والله اعلم **ف** رجع في مسائل تتعلق بفصل الوجه **احد** ما قال  
 صاحب الحاوي صفة غسل الوجه المستحب ان ياخذ الماء بيديه جميعا لانه يمكن  
 واسبق ويديه اعلى وجهه ثم تحدره لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلنا  
 كان يفعل ولان اعلى الوجه اشرف كونه موضع السجود ولانه يمكن محرمي الماء  
 بطبعه ثم يمر يديه بالماء على وجهه حتى يستوعب جميع ما يومر بايصال الماء اليه  
 فان اوصل الماء على صفة اخرى لجزاه هذا كلام الماوردي وهذا الذي ذكره من اخذ  
 الماء باليدين هو الصحيح الذي نص عليه في مختصر المنزني وقطعه به الجمهور وقيل  
 باحد يديه وجهه ثالث لظاهر الشرخسي من مقتضى اصحابنا ان يعرف بكفيه  
 اليميني ويضع ظهرها على بطن كف اليسرى ويصبيه من اعلى جبهته وقد ثبتت معني  
 هذه الاوجه اثلاثه اثلاثه في الحديث الصحيح فني البخاري ومسلم عن عبد الله  
 ابن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم ادخل يده فغسل وجهه  
 ثلاثا وكذا هو بالثبوت في سنن ابي داود وغيره من روايه علي رضي الله عنه  
 لكن في اسنادها ضعف وفي البخاري عن ابن عباس قال ثم اخذ عرقه فجعل

الرازي في كتابه في غرر الحقايق  
 على رواية محمد بن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير

رواه البخاري في صحيحه  
 في صحيحه في صحيحه  
 في صحيحه في صحيحه  
 في صحيحه في صحيحه

بها هكذا اضافها الى يده والاخرى فغسل بها وجهه ثم قال هكذا راي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يتوضا في هذه الاحاديث دالة على ان جميع ذلك سنة لكن الاخذ بالكيفين افضل  
 على المختار لما سبق والله اعلم المسئلة **الثانية** قال صاحب النعمه واخرون  
 يجب على المتوضي غسل جزو من راسه ورقبته وما تحت ذقنه مع الوجه لانه  
 لا يمكن استيعاب الوجه الا بذلك كما يجب اسأل جزو من الليل في ايام ليتو عيب  
 السراور قد ذكر المصنف هذه المسئلة وقد ذكر المصنف هذه المسئلة عند ذكره القلتين  
 الثالثه لو خرجت في وجهه سبعة وخزجت عن جرد الوجه وجب غسلها كلها على  
 المذهب وبه قطع صاحب البحر والبيان لنذوره ولا يملكها تخرج من الوجه وذكر البخاري  
 في التخرير طريقتين احدهما هذا والثاني ان الخارج عن جرد الوجه في قولان كاللحية  
 المسترسلة **الرابعة** لو قطع انفه او شفته هل يلزم غسل ما ظهره بالقطع في الوضوء  
 والغسل فيه وجها ناصحها نعم كالوكشط جلده وجهه او يده والثاني لانه كان  
 يمكن غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فيبقى على ما كان **الخامس** قال الشافعي والاصحاب  
 يستحب غسل الشفتين مع الوجه لان بعض العلماء جعلها من الوجه فيستحب الخروج  
 من الخلاف **السادس** يجب غسل ما ظهر من حمرة الشفتين ذكره الدارمي السابع  
 لو كان له وجهان على راسين وجب غسل الوجهين ذكره الدارمي قال في مجزيه مسح احد  
 الراسين قال ان يحب مسح بعض كل راس **الثامن** ينبغي ان يغسل الصديقين وهل  
 هما من الراس او الوجه فيه ثلاثه اوجه سنوضحها في فضل مسح الراس حيث ذكره  
 المصنف ان شاء الله تعالى **الثاسعة** لا يجب امرار اليد على الوجه ولا غيره  
 من الاعضاء لانه الوضوء لا في الغسل لكن يستحب هذا مذهبنا وفيه مذهب الجمهور  
 وقال مالك والشافعي حجب وسنوضح المسئلة بدلائلها ان شاء الله تعالى في باب الغسل  
 حيث ذكرها المصنف والاصحاب **والله اعلم قال** المصنف رحمه الله ثم يغسل  
 يديه وهو من افعال تعالي وايدكم الى المرافق ويستحب ان يبالى اليمين ثم اليسرى  
 لما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا توضا فامسك



فان بدأ باليسري جاز لقوله تعالى وايدكم ولو وجب الترتيب فيها لما جمع بينهما  
 الشرح اما حديث ابي هريره هذا حديث حسن رواه ابو داود والترمذي  
 وغيرهما في كتابا للباس من سننهما باسناد جيد ولفظه في الترتيب الحديث  
 اذا لبستم واذا توضاتم فايدوا بايمانكم وفي بعضها بايمانكم كما هو في المصنف وكلاهما  
 صحيح الايمان من جمع ايمان والميا من جمع ميمته وقول المصنف يبدأ باليسري  
 ثم باليسري هو من باب التاكيد ولا خلاف في قوله ثم باليسري لا ند قد علم بقوله  
 يغسل يديه ويبدأ باليسري ان اليسري بعدها وقد استقل المصنف وغيره نظيره هذه  
 العبارة في مواضع كثيرة ويقال فيها كلها ما ذكرناه هنا اما حكم المسألة فغسل  
 اليمين فرض بالكتاب والسنة والاجماع وتقديم اليمين سنة بالاجماع وليس واجب  
 بالاجماع قال ابن المنذر اجمعوا على انه لا اعاده على من بدأ بيمينه وكذا نقل الاجماع  
 فيه اخرون وسلي اصحابنا عن الشيعة ان تقديم اليمين واجب كغير الشيعة لا يعتقد بهم  
 في الاجماع واحتج لهم حديث ابي هريره المذكور ولا صحابنا بما احتج به المصنف وفوق قوله  
 تعالى فايدكم ولو وجب الترتيب لبيته فقال فاغسلوا وجوهكم وايمانكم وشمايكم  
 كما رتب في الاعضاء الاربعه ن وروي البيهقي وغيره عن علي رضي الله عنه انه سئل  
 عن تقديم اليمين فذاعا بانار فتوضا وبدأ بالشمال وفي رواية ما ابالي لو بدأت بالشمال  
 وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه رخص في تقديم الشمال واما حديث ابي هريره  
 فمحمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه مع اجماع من يعتد به **ف**  
 قال اصحابنا وغيرهم العلماء يستحب تقديم اليمين في كل من هو من باب الترتيب كالوضوء  
 والغسل ولبس الثوب والنعل والخف والسلاسل ودخول المسجد والواك والالتحال  
 وتقليم الاظفار وفصل الشارب وشفط الابط وحلق الراس والسلام من الصلاة والخرج  
 من الخلا والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود والاخذ والعطا  
 وغير ذلك مما هو في معناه ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كالاتحاط  
 والاستنجاء ودخول الخلا والخروج من المسجد وطلع الخف والراويل والثوب

وقد علم  
 في قوله  
 فايدكم  
 في قوله  
 وشمايكم  
 في قوله  
 وشمايكم  
 في قوله  
 وشمايكم

والنعل وفعل المستندرات واشياء ذلك ودليل هذه القاعدة احاديث كثيرة  
 في الصحيح منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يجبه اليمين في شانه كله في ظهوره ونزحله وتغله ن رواه البخاري ومسلم وعنه  
 ايضا قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين لظهوره وطعامه وكانت  
 اليسرى لجلاله وما كان من اذني حديث صحيح رواه ابو داود وعنه باسناد صحيح وعن  
 حفصه رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه لطعامه وشربه  
 وثنائه ويجعل يمينه لما سوي ذلك رواه ابو داود وعنه باسناد صحيح وعن ام  
 عطية رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن غفل غفل الله عنه  
 ابدان يمينها ومواضع الوضوء منها رواه البخاري وفيه الباب حديث ابي هريره  
 المذكور في الكتاب اذا لبستم واذا توضاتم فايدوا بايمانكم وثبت لابن ابي الوضوء اليمين  
 من رواية عثمان وابي هريره وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم وعن ابي هريره رضي الله  
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استقل احدكم فليبدأ باليمين واذا راع  
 فليبدأ بالشمال لكن اليمين اولها فيعمل واخرها يمينه رواه البخاري ومسلم وعن انس  
 رضي الله عنه انه قال من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برحلك اليمين واذا خرجت  
 ان تبدأ برحلك اليسرى رواه الحاكم في المستندك في اوابل باب صفته الصلاة وقال  
 هو حديث صحيح على شرط مسلم **ف** شرح اما يستحب تقديم اليمين في الوضوء  
 الميدين والرجلين واما الكفان والاذنان فالسنة تطهيرهما معا فان  
 كان اقطع قدم اليمين والله اعلم قال المصنف رحمه الله وتجب له خال  
 المرفقين في الغسل لما روي جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذا توضا استمالا على مرفقيه الشرح هذا الحديث رواه البيهقي  
 واساده ضعيف ولفظ ما دارا على مرفقيه وهذا الذي ذكره المصنف  
 من وجوب غسل المرفقين هو مذهبنا ومذهب العلماء كان الامام كاه اصحابنا  
 عن فض وابي بكر بن داود انهما قال لا يجب غسل المرفقين والكعبين **ف** شرح



اصحابنا بقول الله تعالى ولا يدرككم الموت الا بالحق فذكر ابن قتيبة والاذهري واخرون من اهل  
اللغة والفقهاء في كيفية فتيحة الالتهلال بالامية كلاما مختصرا فان جماعة من اهل  
اللغة منهم ابو العباس ثعلب واخرون قالوا الى معني مع وقال ابو العباس المبرور ابو  
الحق الزجاج واخرون الى اللغاية وهذا هو الاصح الاكثر فان كانت معني فدخل المرفق  
ظاهر وانما لم يدخل العضد لاجتماع وان كانت للغاية فاحد يده يدخل اذا كان التحديد  
شاملا للحد والحدود كقولنا قطع اصابعه من الخنصر الى السجدة او بفتح هذه الالف  
من هذه الى هذه فان الاصبعين والموتس دخلان في القطع والبيع بلا شك لشمول  
اللفظ ويكون المراد بالتحديد في مثل هذا اخراج ما وراء الحد مع بقا الحد داخل  
فقد هنا اسم اليد شاملا من اطراف الاصابع الى الابطراف فقاينة التحديد بالمرافق اخراج  
ما فوق المرفق مع بقا المرفق ومما يستدل به حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
انه توضي فغسل يديه حتى اسرع في العضدين وغسل رجليه حتى اسرع في الباقيين  
ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا رواه مسلم ثبت غسله  
صلى الله عليه وسلم المرفقين وفعله بيان للوضوء لما موربه ولم يتقلد كعه  
ذلك واسما علم والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه لغتان مشهورتان الاولى افهما  
وهو مجتمع العظمين المتاخمين وهما طرفا عظم العضد وطرف عظم الذراع وهو  
الموضع الذي تنكس عليه المشي اذا القم راخذ راسه واتكا على ذراعه هذا معنيها  
ذكره الازهري في ضبط المرفق والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان  
طالت اظافيره وخرجت عن روس الاصابع ففيه طريقان قال ابو علي بن خيران  
حيث غسلها قولا واحدا لان ذلك نادر ومن اصحابنا من قال فيه فولا ان كالحية  
المستسلية **الثاني** **شرح** هذان الطريقان مشهوران الصحيح منهما  
القطع بالرجوب حكاها الفاضل ابو الطيب عن ابي علي بن ابي هريرة ايضا وصححه  
البحراني والرويان في التاشي واخرون وقطع به البغوي وغيره وفي قواينه  
وبين الحية بان هذا نادر ولا يلائقه في غسله ولا يلائقه في تقليم الاظفار

والحية تحالفت في كل هذا فلو كان على طرف ظفره الخارج شمع ونحوه فان لم يوجب غسله صح  
وضوءه والآفلا والافا فيس والافا جمع ظفره تقدم بيان في باب السواك والحية  
المستسلية بكسر السين التاشية وابن خيران تقدم بيان اسمه وحالته في باب الما المستعمل  
والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان كان له اصبع زائده او كفت زائده  
لزمه غسلها لانه في محل الغرض وان كانت له يان متساويتان على منكب او مرفق  
لزمه غسلها لو فوج اسم اليد عليهما وان كانت احدهما تامه والاخرى ناقصة فالثامه  
هي الاصلية ويظهر في الناقصة فان خطفت على محل الغرض لزمه غسلها كالاصبع  
الزائده وان خطفت على العضد ولم تحاذ محل الغرض لم يلزمه غسلها وان حاذت  
بعض محل الغرض لزمه غسلها خاذا في منها محل الغرض **الثاني** **شرح** في الاصبع  
عش لغات تقدمت في باب السواك وانكفت سوتته في اللغة المشهورة وحكي  
تذكيرها سميت كفا لانه يكن بها عن سائر البدن وقيل لان بها يجمع ويجمع والمنكب  
يجمع ما بين العضد والكتف وجمعه من اكب والعضد عند بفتح العين وضم الصاد  
ويقال باسكان الصاد مع فتح العين وضمها ثلاث لغات الاولى افصح واشهر  
امسا حكم المسله فاذا كان له اصبع او كفت زائده وجب غسلها بالاختلاف لما ذكره في  
فان كان له يان متساويتان في البسط والخلف وجب غسلها ايضا بالاختلاف لو فوج  
اسم اليد وان كانت احدهما تامه والاخرى ناقصة فالثامه هي الاصلية فجب  
غسلها وانما الناقصة فان خطفت في محل الغرض وجب غسلها ايضا بالاختلاف كالاصبع  
الزائده قال الرازي وغيره وسواها ووطولها الاصلية ام لا قال ومن الامارات  
للتايدة ان يكون فاحشته الفص والآخرى معتدله ومنها فقد البسط وضعفه  
ونقص الاصابع وان خطفت الناقصة على العضد ولم يحاذ منها محل الغرض لم  
يجب غسلها بالاختلاف وان حاذته وجب غسلها خاذا في على المذهب الصحيح الذي  
نصر عليه الشافعي وقطع به الاكثر ومنهم الشيخ ابو حامد والمجمل واما الحرمين  
والغزالي والمعوي وصاحب العدة واخرون ونقل امام الحرمين عن العراقيين



والعزالي والبغوي وصاحب العدة واخرون وسئل امام الحرمين عن العرافين وغيرهم  
انهم نقلوا ذلك عن نصر الشافعي ثم قال والمسله محتمله جدا ولكن لم اربها الا  
نقلهم النص هذه الكلام الامام ونقل جماعات في وجوب غسل المحاذي وجهين  
منهم الماوردي كابن الصباغ والمسولي والثاشي والرواني وصاحب البيان  
وغيرهم قال الرافعي قال كثير من المعتزليين لا يجب لانها ليست اصلا ولا ثابتة  
في محل الفرض فتجعل تبعا وحملوا النص على ما اذا لصق منها محل الفرض قال  
امام الحرمين ولو ثبتت سلمه في العصد وتدل الى الساعد لم يجب غسل شيء  
منها بالخلات اذا تلت ولم تلصق والله اعلم **ف**رع قد ذكرنا  
ان من له بيان متنا وتيان يلزمه علمها ولو سرق هذا الشخص قطعت احداهما  
فقط ههنا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور من قطع به القاضي ابو الطيب والرواني  
والشيخ نصر المعتزلي في كتابه الانتخاب ذكره في هذا الموضع وقطع به  
ايضا البغوي في كتاب السرقه ونقلنا القاضي ابو الطيب والشيخ نصر عن نص  
الشافعي قال البغوي يقطع احداهما ثم اذا سرق ما ساقطت الاخرى وما قول العزالي  
في كتاب السرقه قال الاصحاب يقطعها جميعا فيعبروا في عليه بل انكره عليه  
ورددوا والصواب الاكتفاء باحدها ورفق القاضي ابو الطيب والاصحاب بينه  
وبين الوضوء ان الوضوء عبادة مبنية على الاحتياط واما الحد فبنية على الدر والانتا  
والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان يقطع جلد من الذراع وتبدل  
منها لزمه غسله لانه في محل الفرض وان يقطع من الذراع وبلغ النقل الى العصد  
ثم تبدل لم يلزمه غسله لانه صار من العصد وان يقطع من العصد وتبدل منه  
لم يلزمه غسله لانه تبدل من غير محل الفرض وان يقطع من العصد وبلغ النقل  
الى الذراع ثم تبدل لزمه غسله لانه صار من الذراع وان يقطع من احداهما والحقن  
بالاخر لزمه غسل ما حاذي منه محل الفرض فان كان متجاوفا عن ذراعه  
لزمه غسل ما تحته الشرح هذه المسائل التي ذكرها فاصحه

بمع

وحاصلها ان الاعتبار في الجلد المنقطع بالحمل الذي انتهى النقل اليه وتدل منه فيعتبر  
المستثنى ولا ينظر الى الموضع الذي يقطع منه ومقتضى ذكر هذه الصورة صاحبنا العراقيون  
والبغوي واثار المحامي في كتابه الى ان الشافعي نص عليه في جرمه **م**رح  
به السيد يحيى بان الشافعي نص عليه في جرمه كما ذكره المصنف بحرفه وقد نقله  
امام الحرمين عن العراقيين ثم قال وهذا غلط بل الصواب انه يعتبر باصله فيجب  
غسل جلد الساعد المتبقي من العصد ولا يجب غسل جلد العصد المتبقي من  
الساعد فالم يلصق به وبهذا قطع الماوردي وصحة القول والمختار الاول  
ثم حيث اوجبت غسل المتقلعه وجب غسل ظاهرها وباطنها وغسل ما تعلقت عنه  
وظهر من محل الفرض وقوله فان بلغ النقل الى العصد ثم تبدل منه لم يلزمه  
غسله يعني سواء حاذي محل الفرض ام لا بخلاف ما سبق في اليد المتبقي من العصد  
المحاذي لمحل الفرض فانه يجب غسل المحاذي منها على الصحيح لان اسم اليد يقع  
عليها بخلاف الجلد كذا فرق الشيخ ابو حامد واخرون وقوله فان كان  
متجاوفا لزمه غسل ما تحته كذا قاله الاصحاب وانفقوا عليه ورفقوا بينه  
وبين الحية الكيفية فانه لا يجب غسل ما تحته فان هذا اذا در فلا يقطع ما تحته  
كل جلد المرأة قال البغوي ولو انصقت جلدة العصد بالساعد واستثنى ما  
تحتها من الساعد فعقلها ثم زالت جلدة لزمه غسل ما ظهر من تحتها لان الافتقار  
على ظاهرها كان للصورة وقد زالت بخلاف ما لو غسل الحية ثم خلعت  
لا يلزمه غسل ما كان تحتها لان غسل باطنها كان بمكانا كان عليه غسل الظاهر  
وقد فعله والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان كان اقطع اليد  
ولم يبق من محل الفرض شيء ولا فرض عليه والمستحب ان يمس ما بقي من اليد  
ما حاذي لخلو العضو من الطهارة **م**رح قوله يمس هو يضم  
اليك وكسر الميم وقوله لا فرض عليه هذا متفق عليه ولنا انفقوا على استحباب  
امامه الماوردي ومحمد بن جرير في كتابه اختلافنا لفقهنا حق عن ابن عباس



ثم هذا الاستحباب ثابت من أي موضع قطعت فوق محل الغرض حتى لو قطعت من  
 المكسب استحب أن يمس موضع القطع بما لا خلاف نص عليه الشافعي رحمه الله  
 كلام وذكر الشيخ أبو حامد والسيد يحيى وأخرون واختلف أصحابنا في تعجيل أصل هذا  
 الأساس فقال جماعة حتى لا يجلو العضو من طهاره كما ذكره المصنف وقال الغزالي  
 والبعوي وأخرون يستحب ذلك طالما لا يفسد في التحجيل وقال القاضي أبو الطيب  
 نصر الشافعي على استحبابه فقال أبو إسحق المروزي لا يجلو العضو من طهاره وقال  
 الأكثر استحبابه لأنه موضع الحلية والتحجيل وأما قول المصنف ليس ما بقي ما  
 فكذلك عبارة الأكثرين والمراد بالأساس غسل ما فوق المرفق مستحبا تبعا للذراع  
 وقد زال المستوع فيبقى أن لا يشيع التابع كمن فاته صلوات في زمن المجنون والحين  
 فإنه لا ينقض التوافق الرابع التابع للفرأين كما لا ينقض الفرأين فكما  
 كما الجاب به الشيخ أبو محمد الجويني وغيره أن سقوط القصاع عن المجنون رخصه  
 مع إمكانه فإذا سقط الأصل مع إمكانه فالتابع أولى وأما سقوط غسل الذراع  
 هنا فلتعذره والتعذر محقق بالذراع فبني العبد على ما كان من الاستحباب وصار  
 كالمحرم الذي لا شرع عليه يستحب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول المصنف  
 وإن كان انقطع اليد ولم يبق من محل الغرض شيء فلا فرض عليه فيه احتراز عما إذا  
 بقي من محل الغرض فإنه يجب غسله بالاحلاف لتحديث أبي هريرة رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وإذا امرتكم بشي فاقامته ما استطعتم  
 رواه البخاري وسلم قال المصنف رحمه الله وإن لم يقدر بالاف طمع  
 على الوضوء ووجد من بوضيئه باجرة المثل لزمه كما يلزمه شريكم كما ثبت  
 المثل وإن لم يجد صلي وأعاد كالولم يجد ما ولا شأنا بالثبوت **شرح** إذا لم  
 يقدر بالاف طمع على الوضوء لزمه تحصيل من بوضيئه إتماما متبرعا وأما باجرة المثل  
 إذا وجدها وهذا لا خلاف فيه فإن لم يجد الأجرة أو وجدها ولم يجد من  
 يتأجره أو وجد من يتأجره المثل صلي على حسب مكانه وأعاد كما يصلي

وغيره فان قيل ما كان  
 في الرجل والواحد في الرجل  
 في الرجل والواحد في الرجل  
 في الرجل والواحد في الرجل

ويعيد من لم يجد ما ولا شأنا بالاف لصلاته لحرمة الوقت والأعادة لا خلال الصلاة بسبب  
 نادر هذا إذا لم يقدر بالاف طمع على التيمم فإن قدر من ماله أن يتيمم ويصلي ويعيد لانه  
 عذر نادر هذا هو الذي ذكرناه من وجوب التيمم هو الصواب الذي نص عليه  
 الشافعي وقطع به الأصحاب وشد صاحب البيان فقال في باب التيمم لا يلزم منه التيمم  
 بل يصلي بحاله وإن أمكنه التيمم وهذا شاذ منك وسعيد المسلمان ثناء الله  
 تعالى في باب التيمم وأخذ مبسوطه واتفق الأصحاب على أنه لو وجد من  
 بوضيئه متبرعا لزمه القول إذا لم يستدركه والشرأف ويقتصر لغتان فأما  
 مدكت بالالف وإذا قصر كسبت بالياء وأما علم قال المصنف  
 رحمه الله وأن توضع ثم قطعت يده لم يلزم منه غسل ما ظهر بالقطع من الحدث  
 وكذا الوضوء ثم غرسه ثم حلقه لم يلزم منه مسح ما ظهر لأن ذلك ليس ببدل عما  
 تحت فلم يلزم منه بظهوره طهارة كما لو غسل يده ثم كشط جلده فإن أحدث  
 بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر بالقطع لأنه صار ظاهرا وإن حصل زيد وثقب  
 لزمه غسل باطنه لأنه صار ظاهرا **شرح** اتفق أصحابنا على أن من  
 نقصنا ثم قطعت يده من محل الغرض أو رجله أو خلق رأسه أو كسحت جلده من  
 وجهه أو يده لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسح ما دام على تلك الطهارة وهذا  
 لا خلاف فيه عندنا وتقبله ابن الصباغ عن نص الشافعي في الوسيط وكذا  
 رأيته أنا في الوسيط وهو قول جمهور السلف وخيل عن مجاهد الحكم وحماد وعبد  
 العزيز من أصحاب مالك ومحمد بن جرير الطبري أنهم أوجبوا طهاره ذلك العضو  
 روقع في النهاية والوسط في هذه المسألة غلط فقال لا يلزمه غسل ذلك خلافا  
 لابن خيران قال في النهاية تغلبه العراقيون عن ابن خيران فيقتضي هذا  
 أن يكون وجهها في المذهب أن الأعل من خيران من جارا أصحاب الأصحاب  
 الوجوه ومتقدمهم في العصر المريتة ولكن هذا غلط وتصحيف وقد اتفق  
 المشايخ ومن على أن هذا غلط وتصحيف وإن صوابه خلافا لابن جرير الجعفي



وهو امام مستقل لا يفتد قوله ونحوه في مذهبا وقد نقله اصحابنا العراقيون  
والخراسانيون اجمعون والغزالي ايضا في البسيط عن ابن جبرين والله اعلم  
وقوله لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع من الحديث احتراز من النجس فانه يجب  
غسل المقطع من النجاسه ان كانت فان خاف من غسله فغسله من على فرجه دم  
يجاز من غسله فيصلي بحاله ولم يلزمه الاعاده في الجدي ان كان دما كثيرا بحيث  
لا يبعث عنه وقوله لان ذلك ليس بيدك عما تحت فيه اشارته الى الفرق بينه  
وبين الخف وقوله فان احدث بعد ذلك لزومه غسل ما ظهر كذا قاله  
اصحابنا وانفقوا عليه وقد ذكرنا في فصل غسل الوجه في سائل الفرع وجهين  
فيما لو نظهرتم فطعن انفقته او شقته هل يلزمه غسل ما ظهر وقوله وان حصل  
في يده ثقب لزومه غسل اطرافه هذا متفق عليه ويقال ثقب وثقب بفتح التاء  
وصحاحا لعتان ذكرهما الفارابي في ديوان الادب اشهرها الفتح والله اعلم **فردع**  
في سائل شغل غسل اليد احداها قال ابو القاسم الصيرفي وصاحبه الماوردي  
في الحاوي يستحب ان يبدا في غسل يديه من اطراف اصابعه فيجري الماء على يديه  
ويده يمينه الاخرى عليه باليمين الى مرفقه ولا يكتفي بحريان الماء طبعه فان  
صب عليه غيره بدا باليمين من مرفقه الى اطراف الاصابع ويقتض الصاب  
عن يمينه **الثاني** قال اصحابنا اذا كان في اصبعه خاتم فلم يجعل الماء  
مالحته وجب ايضا الى مالهته بخبره او طبعه وان تحقق وصوله  
استحب تحريكه وروي البيهقي فيه حديثا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نزع  
حرك خاتمته لكنه ضعيف قال البيهقي والاعتماد على الاثر فيه عن علي وعيسى  
ثم روي عن علي وابن عمر رضي الله عنهم انها كانت اذا نزعها حركها كما شئت **الثالث**  
يستحب ذلك اليدين وقد سبق بيانه في غسل الوجه ويستحب تحليل اصابعها  
وسنوضح في مسله تحليل الرجلين ان شاء الله تعالى ولو كان على يديه شعر كيف  
لزمه غسله مع البشرة تحته لندوره وقد سبق بيانه في فصل الوجه الرابعة

اذا قطعت يده فلها ثلاثه احوال فلاها الثاني في الام والاصحاب احداها تقطع  
من تحت المرفق فيجب غسل باقي محل الفرع بخلاف الثاني تقطع فوق المرفق  
فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي كما سبق **الثالث** يقطع من فسر المرفق بان  
يسل الذراع وسقى العظام فنقل الربيع في الام انه يجب غسل ما بقي من المرفق  
وهو العظام ونقل المزي في المختصر انه لا يجب **رابع** في عن القديم انه لا يجب  
والخلف الاصحاب فيه على طريقتين احدهما يجب غسله فولا واحدا وبهذا  
قطع الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب وباقي العراقيين او اكثرهم قالوا  
وغسل المزي في النقل وكان صوابه ان يقطع من فوق المرفق فاقطع لقطعه  
فوق والطريق الثاني فيه قولان وهذا مشهور عند الخراسانيين وقطع به  
المقبلي والغزالي في الوجيز اصح القولين وجوبه متعلقا في اصل القولين فقبل  
هما ميان على ان غسل العظمين المحيطين بآلة الذراع كان قبل القطع تنعسا  
للآبره ام مقتصودا وفيه قولان فان قلنا سعاله يجب والا وجب وقيل ميان  
على ان حقيقة المرفق ماذا ينبغي قوله هو آلة الذراع الداخلة بين فئدة العظمين  
وقوله هو الآبره مع العظمين فعلى الاول لا يجب وعلى الثاني يجب والله اعلم  
**قال** المصنف رحمه الله ثم مسح براسه وهو فرض لقوله تعالى  
واسحوا برؤوسكم والاسما ما اشتمل عليه منات الشعر المتعاد والسرعان  
منه لانه في سمت الناصية والصدغ من الاسر لانه منات شعره **الشرح**  
يقال مسح براسه ومسح راسه والسرعان بفتح النون والناي هذه اللفظة  
الفصيحة المشهورة وحلت لغية باسكان الناي وقد بسط الكلام فيها في تهذيب  
الاسماء واللغات والسرعان هما الموضعان المحيطان بالناصية في جانبي  
الجبين اللذان تحصر شعر الرأس عنهما في بعض الناس **و** اما الناصية  
فهي الشعر الذي بين الزغتين ذكره القاضي ابو الطيب في تعليقه والشيخ  
نصر في الاحتجاب وحكاها عن اهل اللغة وقال ابن فارس في معجم الصحاح الشعر جمعها



فأما وفيقال لئلا يصيبه ناصه لمعناه على ما يقولون في الحاربه جارية وكوه اما  
حكم المساه في الراس واجب بالكاتب الستة والجمع وقوله والراس  
ما اشتملت عليه منات الشعر المعتاد ههنا قالوا صاحبنا وقوله والشرعتان  
منه ههنا مذهبنا نص عليه الشافعي وافق عليه الاصحاب وبه قال جمهور  
العلماء وحكي الماوردي وغيره عن قوم من العلماء انهم قالوا الشرعتان من الوجه  
لنقاب الشعر عنهما وايضا لهما بالوجه ودليلهما انهما اخلتان في حد  
الراس فكلماته وليس فيهما الشعر مخزجا لهما عن حكم الراس كالمذهب تعد  
ناصيه قال الماوردي والعرب مجمعة على ان الشرعتين مع الوجه وتقتل الشعر عنه  
الشيخ ابو حامد في الحاميل وغيرهما قالوا وانما استخرج ذلك من وجع من خلاف من واجب  
علمنا مع الوجه والله اعلم **واما الصدغ** فهو الصاد وبنينا ان البين لغان  
الصادا شهر وهو المحاذي للراس الاذن ومرضع الخريف قال ورهبانك بعض الناس  
عنهم الخلق قال وبلغني ان لا يتركوا اخذت اصحابنا فيه فقطع المصنف والاكثر  
بان الصدغ من الراس من قطع بذلك الشيخ ابو حامد والبيهقي والحايمي وسليم  
الرازي في الكفاية والقاضي حنين وابن الصباغ والشيخ نصر والبغوي واخرون  
وحكي الماوردي في ثلثة اوجه احدها من الراس والثاني من الوجه والسادس  
وهو ابي الفياض وجمهور البصريين ان ما استعمل على الاذن من الراس  
وما اخذ عنه من الوجه قال الروابي هذا الثالث هو الصحيح وقال صاحب التنقيح  
هذا الثالث ظاهر الفادوا نكر الشيخ ابو عمرو على الجمهور كونهم قطعوا بان من  
الراس وقال الذي يلايته منصوفا صاحب التنقيح في مختصره في مختصر  
البويطي ان الصدغ من الوجه ثم ذكر كلام الماوردي والروابي ثم قال والمذهب  
ما نقلته عن النص وكان من خالفه لم يطلع عليه الا الشيخ صاحب الامالي  
فاطلع عليه وتاوله وقال اراد بالصدغ العذار وهذا متروك عليه ههنا كلام  
ابي عمرو وقد قال ابو العباس بن شريح في كتابه الاقسام واما القاص

استعمل الراس  
فان لا يتركوا اخذت  
اصحابنا فيه فقطع  
المصنف والاكثر  
بان الصدغ من  
الراس من قطع  
بذلك الشيخ ابو  
حامد والبيهقي  
والحايمي وسليم  
الرازي في الكفاية  
والقاضي حنين  
ابن الصباغ والشيخ  
نصر والبغوي  
واخرون وحكي  
الماوردي في ثلثة  
اوجه احدها من  
الراس والثاني  
من الوجه والسادس  
وهو ابي الفياض  
وجمهور البصريين  
ان ما استعمل على  
الاذن من الراس  
وما اخذ عنه من  
الوجه قال الروابي  
هذا الثالث هو  
الصحيح وقال  
صاحب التنقيح  
هذا الثالث  
ظاهر الفادوا  
نكر الشيخ ابو  
عمرو على الجمهور  
كونهم قطعوا  
بان من الراس  
وقال الذي يلايته  
منصوفا صاحب  
التنقيح في مختصره  
في مختصر البويطي  
ان الصدغ من  
الوجه ثم ذكر  
كلام الماوردي  
والروابي ثم  
قال والمذهب  
ما نقلته عن  
النص وكان من  
خالفه لم يطلع  
عليه الا الشيخ  
صاحب الامالي  
فاطلع عليه  
وتاوله وقال  
اراد بالصدغ  
العذار وهذا  
متروك عليه  
ههنا كلام  
ابي عمرو  
وقد قال  
ابو العباس  
بن شريح  
في كتابه  
الاقسام  
واما القاص

في الحصى والفتال في شح الخبيص الصدغان من الوجه نكر ظاهر كلامهم  
انهم ارادوا بالصدغ العذار فان ابن القاص قال واقام بصل الما بشره وجهه  
لجراه ان كان شعرة كثيرا الاثني اربعة مواضع الحاجبين والشرين والعنققتة  
ومواضع الصدغ غير هذا لفظ ابن القاص ولفظ القفال مثله وزاد القفال  
يا نافع في احد تعليلي ذلك لان الوجه احاط بالصدغين من وجهين  
لان الفياض الذي ورأ الصدغ الى الاذن من الوجه وهذا ينضج بان مرأهم  
بالصدغ العذار فبهذا علل الاصحاب غسل العذار في احد التعليلين كما سبق  
واما نص الشافعي في البويطي فحمل اراد بالصدغ العذار كما قال الراسي  
وكذا تأوله البيهقي فان الشافعي قال واذا غسل الامر وجهه غسله كله ولحيته  
وصدغيه الى اصول اذنيه واذا غسل الملتحي وجهه غسل ما اقل من شعر الحية  
الى وجهه وامر لما على الصدغ وما خلف الصدغ الى الاذن فان ترك من  
ههنا شيئا اعاد ههنا نصه بحروفه ومن مختصره في مختصره في مختصره  
في المختصر في المختصر في مختصره ثم قال قالوا صاحبنا اراد بالصدغ ههنا العذار فقلت  
بهذا ما قبل صحيح وهو ظاهر ولعل سبب هذا الخلاف الاختلاف في تحقيق  
صنط الصدغ وتحديد يد والله اعلم وروي ابو دارد باسناد حسن عن  
الربيع بن معوذ بن ابي ربيعة قال قلت لابي ربيعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يؤتى مسحا راسه ما اقل منه وادبر ولا يرد صدغيه واذنيه مسره  
واحدة قال **المصنف رحمه الله** والواجب ان يمسح ما يقع عليه  
اسم المسح وان قل وقال ابو العباس بن القاص اقله شعرات كما يقولون  
الخلق في الاحرام والمذهب انه لا يتعدى لان الله تعالى امن بالمسح وذلك  
يقع على القليل والكثير **الشرح المشهور** في مذهبنا الذي نطاهر  
نصه عليه نصوات الشافعي وقطع به جمهور الاصحاب في الطرق ان مسح الراس  
لا يتعدى وجوبه بشي من يكتفي فيه اقل ما يمسح قال صاحبنا في لو



مسح بعض شعره واحده اجزاء هكذا صرح به الاصحاب ونقله امام الحرمين عن  
الائمة ويتصور المسح على بعض شعره بان يكون راسه مغطيا بحذاء ونحوه بحيث لم  
يبق من الشعر طرفة الا شعره فامر به عليها على راسه المطلق وقال ابن القاص  
وابو الحسن بن خيران في كتابه اللطيف وهو غير ابي علي بن خيران اقله مسح  
ثلاث شعرات وحكاها الماوردي عن اصحابنا البصريين قال وعندي ان اقله ان  
يمسح باقل شئ من اصبعه على اقل شئ من راسه لانه اقل ما يقتصر عليه في العرف  
وقال البغوي ينبغي ان لا يجري اقل من قدر الناصية لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يمسه اقل منها **و**كي هذا عن المزني وقول المصنف كما نقول  
في الحلق في الاحرام يعني الحلق الذي هو نك فانه لا يحصل الا ثلاث شعرات  
وكذا الحلق الذي هو حرام على المحرم لا تكمل الغنية في الاثلاث شعرات فقام  
جماعه على الحلق الاول واخرون على الثاني واخرون عليها وكله صحيح والاول اجد  
والله اعلم **ق** رعى في مذاهب العلماء في اقل ما يجري من مسح الرأس قد ذكرنا ان  
المشهور من مذهبنا انه ما يقع عليه الاسم وان قل وحكاها ابن الصباغ عن ابن عمر  
رضي الله عنهما وحكاها اصحابنا عن الحسن البصري وسفيان الثوري وداود وعنه  
ابي حنيفة ثلاث روايات استشهد بها ربع الرأس والثانية قد ثلاث اصابع  
ثلاث اصابع والثالثة قد راسه وقيل راسه وعنه ابي يوسف نصف الرأس وعنه  
مالك واحمد والمزني جميع الرأس على المشهور عنهم وقال محمد بن سلمه من اصحاب  
مالك ان ترك تحتك الرأس جاز في رواية عن احمد واحمد **ج** صحيح من اوجب  
الجميع بقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قالوا والباللصاق كمولة تعالى  
وليطوفوا بالبيت ولانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح الجميع وقتا  
على النبي في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وتجب فيه الاستيعاب **ج** صحيح  
احكاما فان المسح يقع على القليل والكثير وثبت في الصحيح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح بناصره لهذا يقع وجوب الاستيعاب وينع التقدير

الربع والثلاث والنصف فان الناصية دون الربع فتعين ان الواجب ما يقع  
عليه الاسم والذي عظمه امام الحرمين في كتابه لا ساليب في الخلاف ان المسح  
اذا اطلق فالمفهوم منه المسح من غير اشتراط الاستيعاب وانغم اليه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح الناصية وحدها ولم يخص احد الناصية ومنع جواز  
قدره من موضع اخر فدل على جواز مطلق المسح **و** اما قولهم بالباللصاق  
فقال اصحابنا لا نسلم انها بالباللصاق بل هي للتبقيص ونقلوا ذلك عن بعض  
اهل العربية وقالوا انهم اذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبقيص  
كمولة وامسحوا برؤوسكم وان لم ينفذ بالباللصاق كمولة وليطوفوا بالبيت قال اصحابنا  
وعلى هذا يحصل الجمع بين الامة والاحاديث فيكون النبي صلى الله عليه وسلم  
مسح كل الرأس في معظم الاوقات بانه انفضيته فاقصر على البعض في وقت  
بانه الجواز **و** اما قياسهم على النبي فاجوابه من وجهين احدهما ان السنة بينت  
ان المطلوب بالمسح في النبي الاستيعاب وفي الرأس البعض الثاني فرق الشافعي في  
مختار المزني بينهما فقال مسح الرأس اصل فاعبر فيه حكم لفظه والنبي يدل على غسل  
الوجه فاعبر فيه حكم مبدله فان قيل هذا الفرق فاسد بالمسح على الخف فالجواب  
ان هذا التعليل يقتضي استيعاب الخف بالمسح لكن ترك ذلك لوجهين احدهما  
الاجماع على انه لا يجب الثاني انه يغيب الخف مع انه مبني على التحفيف ولهذا  
يجوز مع القدرة على غسل الرجل بخلاف النبي والله اعلم **و** اما قول ابن القاص  
ومن وافقه انه يشترط مسح ثلاث شعرات كالحلق في الاحرام فاجاب اصحاب  
بان المطلوب في الحلق الشعر وتقدير الامة محلفين شعر رؤوسهم والشعر اما جمع كما  
يقوله اهل اللغة واما اسم جنس كما يقوله اهل النحو والتعريف وهو الصحيح  
واقل الجمع ثلاث خلافا للمسح فانه غير منوط بالشعر واسم المسح يقع على القليل  
وهذا الفرق مشهور ومزكركه بعناه امام الحرمين في الموقل وانفق الاصحاب  
على تصغير قول ابن القاص قال امام الحرمين هو غلط لان الاستيعاب لا يجب



وبطل التقدير فتعين الاكتفاء بما يقع عليه الاسم قال الرابع في هل يختص قد لا ين  
 القاص بما اذا مسح الشمام بخري في مسح البشرة ويشترط مسح قد زلات شعرات  
 في كلام النقلة ما يشع بالاحتمالين والاول اظهر والله اعلم قال **المصنف**  
 رحمه الله والمختار ان مسح جميع الراس فيما خلتما كيفيه ثم يرسله ثم يمسح طرف  
 سبائته بطرف سبائته الاخرى ثم يصنعها على مقدم راسه ويضع ابهاميه  
 على صدغيه ثم يذهب بها الى قفاه ثم يردّها الى المكان الذي بدأ منه لما روي  
 ان عبد الله بن زيد رضي الله عنه وصف وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح  
 راسه يديه فاقبل بهما وادبر بدا بمقدم راسه فيقع المسح على باطن الشعر دون  
 ظاهره ولا يستقل الشعر من موخر راسه فيقع المسح على ظاهر الشعر فاذا ردي به  
 حصل المسح على ما لم يمسح عليه في ذهابه **الشعر** روي عن عبد الله بن زيد  
 هذا رواه البخاري ومسلم بلفظه وفي الصحيحين زياده بعد قوله ثم يذهب بها الى  
 قفاه ثم ردها حتى يرجع الى المكان الذي بدأ منه وقد اخطا المصنف بهذه الزيادة  
 ولا بد منها لان بها يتم الاستدلال لمجموع ما ذكره وعبد الله بن زيد هذا هو  
 راوي حديث صلاة الاستسقاء وهو من كورينة المذهب هناك وفي اول باب الشك  
 في الطلاق وهو عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني المدني واسمه ام عمار  
 الانصاري به شهد هو وامه لاجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل بالجره  
 سنة ثلاث وستين وهو ابن سبعين سنة وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد الله  
 الانصاري الاوسي صاحب الاذان وهما متزكان في ان كل واحد منهما عبد الله بن  
 زيد الانصاري لكن يفترقان في الجد والقبيلة وقد اوضحتهما في تهذيب الاسماء  
 امّا حكم المسئلة فانفق الاصحاب على انه يستحب مسح جميع الراس لهذا الحديث  
 وغيره وللخروج من خلافنا العلم وهذا كيفيه التي ذكرها المصنف متفق  
 على استحبابها للحديث والمعين الذي ذكره قال اصحابنا والذهاب من مقدم الراس  
 الى موخره الرجوع الى مقدمه كلاهما تحب مرة واحدة بخلاف السعي من الصفا

روى في صحيح البخاري  
 عن عبد الله بن زيد  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مسح الرأس

في صلاة الاستسقاء

والمره فانه تحب الذهاب من الصفا الى المروه مرة والرجوع من المروه الى الصفا  
 مرة ثانية على المذهب الصحيح خلافا لابي بكر الصديق وغيره والفرق ما اشار اليه المصنف  
 وهو ان تمام المسحه الواحدة لا تحصيل على جميع الشعر الا بالذهاب والرجوع فانه في رجوعه  
 يسح ما لم يسحه في ذهابه بخلاف السعي فان قطع المشافه تمامها يحصل في ذهابه **فأك**  
 اصحابنا وانما يستحب الرذل من شعوره مسترسل اتماما لشعره او طق شعرة وطلع منه  
 لير فلا يستحب له الرذل لانه لا فائدة فيه ومن صرح بهذا القفال والصبيحاني وامام  
 الحرمين والغزالي والمقيلي والبعوي وصاحب العدة وغيرهم وكذا لا يستحب الرذل  
 له شعركتين مصفورا قال القفال وامام الحرمين والرويان وصاحب العدة قال القفال  
 والبعوي وغيرهما لورده في الصورة التي لا يستحب فيها الرذل تحب رده مرة ثانية لان  
 البلد صار مستغلا لحصول مسح جميع الراس قال امام الحرمين ولو مسح طرف راسه  
 ثم طرعا اخر لم يكن ذلك من التكرار وانما هو محاولة للاستيعاب والاستيعاب سنة  
 متصلة عن التكرار وروى البيهقي في التلخيص في الاستيعاب والله اعلم  
**و** روي قال الشافعي في مختار المزني رحمهما الله احب ان يحكي جميع راسه  
 ومعه هذه الغنمة قال صاحب الحاوي وغيره من جعل الصدغين من الراس قال قال  
 الشافعي ذلك لا يستعاب الراس من جعلها من الوجهة قال قال الشافعي ذلك ليس  
 بالابتداء منها محتاطا في استيعاب احب الراس فانه اذا لم يفعل هكذا تركه جزا من الراس  
 لا ير المسح عليه والله اعلم **ف** روي عن جميع الراس فوجهان مشهوران اصحابنا  
 في كتب الفقه واصول الفقه اصحابنا ان العرض منه ما يقع عليه الاسم فالباقي  
 سنة والوجه الثاني ان الجميع يقع فرضا فعلى هذا يكون حكم خصال كنفاته  
 اليمنى فاي خصله فعلها حكم بائنها الواجب ثم قال جماعة من اصحابنا الوجهان  
 فيمن مسح راسه واحده اتماما من مسح متقافا كما هو الغالب فاسوي الاول سنة  
 قلعا والاكثر من اطلقوا الوجهين ويرى قولنا وهذه المسئلة نظاير منها اذا  
 طول القيام في الصلوة او الركوع او السجود زيادة على قدر الواجب فحل الواجب



جميع ام القدر الذي لو اقتصرت على اجزاء فيه الوجوه ومثله لو اخرج بعضا من خمس الابل  
 فكل الواجب منه الخمس ام الجميع فيه الوجوه وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في الزكاة  
 ومثله لو نذر ان يهدي شيئا او يضي بها فاهدي بدنه او يضي بها اجزاء وهل الواجب  
 جميعها ام سعتها والباقي تطوع فيه الوجهان وقد ذكرهما المصنف في باب التذلل والاصح  
 ان الواجب القدر الحري وتطهر فابده الرهين في مسلة مسح الداس والطاله الركوع  
 والسجود في تكثير الثواب فان ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع فابدهما في  
 الزكوة في الرجوع اذا عجل الزكوة ثم جري ما ينتضي الرجوع فانه يرجع الواجب لانه القدر  
 وفايدهما في التذلل ان يجوز الاكل من الهدي والاصح المطوع بهما لا الواجب علي  
 الصحيح فانه مختص هذه المسائل وسوحتها في ابوابها ان شاء الله تعالى قال صاحب  
 التتبع في باب صفة الصلاة في فصل القراءة اصل هذا الخلاف في هذه المسائل القولان  
 في الوضوء في الزكوة كل هو عفو ام يتعلق به الفرض والله اعلم **ف**رع قول المصنف  
 طرق سببته هي الاصبع التي تلي الابهام لانه ثاب بها عند السب ومقدم هو يفتح  
 القاف والدال المشددة فهذه افعصم اللغات التي فيه ومن ست ومجراربات ست  
 المؤخر والابهام كبير الهمة هي الاصبع العظم وهي معروف وهي موشة قال ابن جردون  
 في شرح الجمل وذكرها القليله وجمعها اباهم علي وزن اكابر وقال الجوزي اباهم ابا  
 والقفا مفطور والله اعلم **قال** المصنف رحمه الله فان كان عليه شعر  
 مسح الشعر اجزاء وان مسح البشرة اجزاء لان الجميع يسمى راسا **الشرح**  
 هذا الذي قطع به من التحيين مسح الشعر والبشرة هو الصحيح المشهور وبه قطع  
 الجمهور منهم القاضي حسين والموراني وامام الحرمين والعزالي في البيضة المتولي  
 والبغوي والشافعي في المعتمد واخرون قال صاحب البيان هو قول اكثر  
 اصحابنا وقال اخرون منهم الشيخ ابو حامد والبن تيمية والحاملي والخرجاني وصاحب  
 العدد ان كان علي بعض راسه شعر والبشرة وان كان كل راسه شعر تعين مسحه  
 ولا يجزى بالبشرة لان الفرض انقل الى الشعر فلم يجز المسح على البشرة تحتها ولو غسل

ولا يفرق على بعضه من مسح الشعر

بشرة اللحية الكثيفة وترك شعرها فانه لا يجزى به كذا قطع به الاصحاب في الطرق وحكي  
 المخشي وجهان تجزى به في اللحية وليس بشي وزنق للتزويل وغيره من مسح بشرة الراس  
 واللحية بان الواجب غسل الوجه وهو ما تحصل به المواجهه وهي تحصل الشهود من البشرة  
 واما الراس فهو ما ترأس وعلاو والبشرة عالياه ولكن اهل اللسان والعرف بعيدون  
 ما مسح بشرة الراس ما سحا على الراس فحصلت الملبس اوجه احدها كجزيه بالبشرة  
 في الموضعين والثاني لا والثالث وهو المذهب كجزيه في الراس دون اللحية والله اعلم  
**قال** المصنف رحمه الله وان كان له ذوائبه قد نزلت عن الراس مسح المزال  
 منها عن الراس لم يجز به لانه لا يقع عليه اسم الراس وان كان له شعر مسترسل عن  
 منبته ولم ينزل عن محل الفرض لمسح اطرافه اجزاء لان اسم الراس متناول له  
 ومن اصحابنا من قال لا يجزى به لانه مسح على شعره غير منبته فحطرت الذوائبه  
 وليس بشي **الشرح** الذوائبه ضم النزال وبعدها منه وهي الشعر المستقر  
 الى جهة القفا وجمعها ذوايب وان اذا مسح على شعر نازل عن محل الفرض لم يجز به  
 نص عليه الشافعي رحمه الله الام وانفق عليه الاصحاب وقد ذكر المصنف  
 دليله **و** لو غطص اطراف شعره المسترسل الخارج عن محل الفرض وشده في وسط  
 راسه ومسحه لم يجز به نص عليه في الام وانفقوا عليه فان قيل ما الفرق بينه  
 وبين التقصير في الحج فانه يجوز من الشعر النازل عن محل الفرض فالجواب **ما** اجاب  
 به الشيخ ابو حامد في اخر مسلة اللحية المسترسله وقاله غيره من اصحابنا ان الفرض  
 في المسح متعلق بالرأس والرأس ما ترأس وعلا وما نزل عن محل الفرض لا يسمى راسا  
 والعرض في الحلق والتقصير متعلق بالشعر دليل انه لو لم يكن على راسه شعر تقطع  
 عنه الفرض بخلاف المسح واذا كان الفرض متعلقا بالشعر فهو وان طال سمي شعرا  
 الراس اما اذا مسح على شعر مسترسل خرج عن منبته ولم يخرج عن محل الفرض  
 فوجهان الصحيح منهما ما اتفق في الاصحاب لانه لا يجزى به والثاني لا يجزى به وهو ما نصه في  
 الام فانه قال لو مسح شي من الشعر على ما تبت الراس قد انزل عن منبته لم يجز به لانه



سفر علي غير منتهية فهو كالعمامة هذا نصه وثنا ولد الشيخ ابو حامد والمجاهل علي ما  
اذا كان الثغر مسترسلا خارجا عن محل الفرض ومقتصه في وسط راسه وهذا  
ناويل ظاهر واعلم ان سله الوجهين في شفر خرج عن منتهيه ولكن بحيث لو مد  
لم يخرج عن محل الفرض فان كان متبعدا بحيث لو لم يوضع المسح كخرج عن محل الفرض  
فقال الجمهور لا يجوز المسح عليه وجهها ولحاظ من قطع بذلك ابو محمد الجويني في الفروق  
وولاه اثام الحرمين والغزالي والموتلي وجماعات وحكي القاضي حسين وهو شاذ  
ضعيف فانه كسلة المعقوص في وسط الراس والله اعلم قال **المصنف**  
رحمة الله وان كان علي راسه عمامه ولم يردن عنهما مسح بناصيته والستبان يتم  
المسح بالعمامة لما روي المغيرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ للمسح  
بناصيته وعلي عمامته فان اقتصر علي مسح العمامة لم تجزئ لانه لیت براسه ولانه  
عضو لا يلحق المشقة في ايصال الماء اليه فلا يجوز المسح علي جليل منفصل عنه كالوجه  
واليد **الثاني** **رح** حديث المغيرة رواه مسلم في صحيحه **•** وتقدم بيان حال  
المغيرة في اول هذا الباب وقول **المصنف** لانه عضوا يلحق المشقة وايصال  
الماء اليه فيه احتراز من الجبر علي كسر وقوله جليل منفصل احتراز من مسح  
الراس والعضو بغير العيز وكسرهما الغنان فانما حكم المسلة فقال اصحابنا  
اذا كان عليه عمامه ولم يردن عنهما لعذر او لغير عذر مسح الناصية كلها واستحب  
ان يتم المسح علي العمامة سواء لبسها علي طهارة او حدث **•** ولو كان علي راسه  
قلنسوه ولم يردن عنهما فمسح العمامة فيمسح بناصيته ويستحب ان يتم المسح  
عليها صرح به ابو العباس الجرجاني في التحرير وهذا حكم ما علي راس المراه  
واما اذا اقتصر علي مسح العمامة ولم يمسح شيئا من راسه فلا يجزئ به بخلاف  
عندنا وهو مذهب اكثر العلماء كذا حكاه الخطابي والماوردي عن اكثر العلماء وحكا  
ابن المنذر عن عروة بن الزبير والشعبي والبخاري والقاسم وما لك واصحاب الراب  
وحكاه غيره عن علي بن ابي طالب وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وقالت طايفة

فنه وجماع

يجوز الاقتصار علي العمامة قاله سيفين الثوري والاوزاعي واحمد وابوثور واسحق  
ومحمد بن جريس وكذا قال ابن المنذر ممن مسح علي العمامة ابو بكر الصديق وبه قال عمر وابن  
ابن مالك وابو ثمامه وروى عن سعد بن ابراهيم قاص وابي الدرداء وعمر بن عبد العزيز  
وسكندر والحسن وقتادة والاوزاعي واحمد واسحق وابي ثور ثم شرط بعض هؤلاء لبسها  
علي طهاره وشرط بعضهم كونها تحتك اي بعضها تحت الخنك ولم يشرط بعضهم شيئا  
من ذلك **واحد** **رح** لم يجوز ذلك محدث بلال رضي الله عنه قال ايت رسول الله  
صلي الله عليه وسلم مسح علي الخفين والحمار رواه مسلم **•** وعن عمرو بن امية رايت  
رسول الله صلي الله عليه وسلم يمسح علي عمامته وحقه رواه البخاري وسلم  
وعن ثوبان قال بعث رسول الله صلي الله عليه وسلم سريه فاصابهم البرد فلما قدموا  
علي رسول الله صلي الله عليه وسلم امرهم ان مسحوا علي اعصاب والستاحين  
رواه ابو داود باسناد صحيح والستاحين مفتحة النائم المشاه فوق  
وبالسين المهملة والحاء المعجمة وفي الخفاف **•** وعن بلال كان رسول الله صلي الله  
عليه وسلم يخرج فيقضي حاجته فانيته بالماز فينقوصنا ويمسح علي عمامته وموفيه  
رواه ابو داود باسناد صحيح والموق بضم الميم حقت قصير **•** قالوا ولانه عضو  
سقط فصرح في التيمم فجازا المسح علي جليل دون كالموجلة الخف واحسب اصحابنا  
يقول الله تعالى واسحوا بروكس والعمامة لیت براس ولا نه عضو طهارته  
المسح فلم يجز المسح علي جليل دون كالموجلة واليد في التيمم فانه مجمع عليه ولا نه  
عضو لا يلحق المشقة في ايصال الماء اليه غالباً فلم يجز المسح علي جليل منفصل  
عنه كاليد في القفاز والوجه في البرقع والنفاب وامسح الجوارح احتياطاً  
بالاحاديث فهو ما اجاب به الخطابي والبيهقي وغيرهما من الحديث وسأب  
اصحابنا في كتب الفقه انه وقع فيها اختصار والمراد مسح الناصية والعمامة  
لتكامل منه الاستيعاب يدل علي صحة هذا التاويل انه صرح به في حديث  
المغيرة كما سبق بيانه وكذا جازي حديث بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم



مسح على الحفنين مناصيته وعلي العمامة قال البيهقي اسناد منه الرواية بسند حسن وعن انس راي رسول الله صلى الله عليه وسلم نوحا وعليه عمامة قطرية فادخل يده تحت العمامة لمسح مقدم راسه ولم يفتش العمامة رواه ابو داود والقطر بن بكير الفان نوع من السروود قال الخطابي فيها حرمه فان قيل كيف مسح هذا القادر بل وكيف يظن بالراوي حذف مثل هذا الجواب انه ثبت بالقرآن وجوب مسح الرأس وجاءت الاحاديث الصحيحة بمسح الناصية مع العمامة وفي بعضها مسح العمامة ولم يذكر الناصية فكان محتملا لموافقة الاحاديث الباقية ومحتملا لمخالفتها فكان حملها على الاتفاق وموافقة القران اولى قال اصحابنا وانما حذف بعض الرواة ذكر الناصية لان مسحا كان مغلوفا لان مسح الرأس مقرر معلوم لخصه وكان المهم بيان مسح العمامة قال الخطابي والاصل ان الله تعالى فرض مسح الرأس والحديث محتمل للتأويل فلا يترك اليقين بالمحتمل قال هو وسائر اصحاب وقياس العمامة على الخف بعيد لانه يتوزع بخلها والله اعلم **ف**رع في مسائل تتعلق بمسح الرأس **ح**داهما الماء كالرجل في صفه مسح الرأس على ما سبق نص عليه الشافعي رحمه الله في السويطي وذكره الاصحاب ونقله الحارثي في صحيحه عن سعيد بن المسيب قال اتى في التبوطين وتدخل يدها تحت خمارها حتى يتبع المسح على الشعر فلو وضعت يدها المبتلة على خمارها قال اصحابنا ان لم يصل البلل الى الشعر لم يجز بها وان وصل فجزى كالرجل اذا وضع يده المبتلة على راسه ان امرها عليه اجزاه والا فوجها من الوجه الثاني لو كان له راسان كماه مسح احدها وفيه احتمال للدارمي وقد سقت المسألة في فصل غسل الوجه **الثالث** قال اصحابنا لا يتعين اليد لمسح الرأس فله المسح باصابعه وباصبع واحد او خشب او خرقه او غيرها او مسحه له غيره قال الشيخ ابو حامد وغيره او يثبت تحت المطر فيبتغ عليه وينوي المسح فيجزيه كل ذلك بلا خلاف ولو نظير لما على راسه ولم يبل او وضع عليه يده المبتلة ولم يمر بها

عليه او غسل راسه بدل مسحه اجزاه على الصحيح وبه قطع الاكثر من لانه في معنى المسح وفيه وجه انه لا تجزئه لانه لا يسمى مسحاً كما هو الموقلي والبعوي والرويان والثالثي وغيرهم ونقل امام الحرمين الاتفاق على اجزا الغسل قال لانه فوق المسح فاجزا المسح منته على اجزا الغسل من طريق الاولى فاذا قلنا بالمدح وهو اجزا الغسل فقد نقل امام الحرمين والغزالي في البسيط اتفاق الاصحاب على انه لا يستحب وهل يكره فيه وجهان قال امام الحرمين في النهاية قال الاكثر من هو مكره لانه سرف كالغسله الرابعه وسهوا تطلع الحامل في الباب والحرجاني في التحريم والوجه الثاني لا يكره وهو قول النقل ولم يذكر امام الحرمين في الاساليب غير ذلك وصححه الغزالي في العجيز والرازي واما غسل تحت بدل مسحه فيكرهه للاختلاف لانه تعقيب له بلا فائدة ومن نقل الاتفاق على كراهيته امام الحرمين والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله شدد بمسح اذ يديه ظاهرها وباطنها لما روي الغندام بن معدى كرم بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح براسه واذا يديه ظاهرها وباطنها وادخل اصبعيه في جحري اذ يديه ويكون ذلك بماء جدي غير الماء الذي مسح به الرأس لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح راسه وامسك مسحبه اذ يديه ولانه عضوا تميز عن الرأس في الاسم واختلفت في الاستنعة في الطهارة كسائر الاعضاء وقال في الام والبويطي وياخذ لصلبها ما يجد غير الماء الذي مسح به ظاهر الاذن وباطنه لان الصاخر في الاذن كالغفم والانتفة في الوجه فكما افرد الغفم والانتفة عن الوجه بالماء فكذلك الصاخر في الاذن فان ترك مسح الاذن جاز لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امراني نوحا كما امر الله وليس فيها امر الله تعالى مسح الاذنين **المشهور** اما حديث الغندام فحسن رواه ابو داود والبيهقي وغيرهم بمعناه باسناد حسن وروى ابو داود كذا الترمذي وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم



سمع براسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى ابو  
داود وغيره مثله من رواية عثمان وفيه احاديث كثيرة جعلتها في جامع السنن واما  
داود والحديث منها المقام كبر اليمين واخره يمين اخري وكبر بفتح الكاف وكسرها وكجوز  
صرفه وترك صرفه وجهان مشهوران لاهل العربية وفيه وجه ثالثان البامضومه  
بكل حال واما يا معدي فساكن بكل حال والمقدم من مشهورى الصحابه  
رضي الله عنهم وهو كذا في شامي حمصى كنى بالكبرى وقيل اباصالح وقيل ابالحسين  
وقيل ابابشر والاول اشهر ثوبه سبع وثمانين راجع وتعين سنه  
واما الحديث الثاني وهو قول **روى** ان ابنه صلى الله عليه وسلم سمع  
راسه وامسك تحتها لاذنيه فهو موجود في نسخ المذهب المشهور وليس موجودا  
في بعض النسخ المعتمدة وهو حديث ضعيف وابطل لا يعرف قال الشيخ ابن  
عمر بن الصلاح وهذا كنه خفيته على اهل العناية بالمذهب وهي ان مصنفه جمع  
عن الاستدلال بهذا الحديث واستظهر من المذهب فلم يبعد ذلك تعبنا في الكتاب  
قال وحديث بخط بعض تلامذته في هذه المسله من تعليقه في الخلاف في الحاشيه  
عند استلاله بهذا الحديث قال الشيخ ابيه اصله في السنن فحينئذ يروى  
عليه وفي المذهب فاني صنعت من عشرين وما عرفته قال ابو عمر  
وبلغني ان هذا الحديث مضاف عليه في اصل المصنف الذي هو بخطه ويعني  
عن هذا حديث عبد الله بن زيد انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
فاخذ لاذنيه ما خلاصا لما الذي اخذ لراسه حديث حسن رواه البيهقي وقال  
اساده صحيح واما حديث الاعرابي فيصح تقدمه في فصل المصنفه  
والله اعلم وقول **حرجي** اذنيه هو وجه الجيم واسكان الكاف وهو الثقب  
المعروف وفي روايه ابي داود وغيره صاحب اذنيه بدل حرجي وهو تفسير  
والاذن بضم الذال ونحو اسكانها كما سبق في غسل الوجه مشتق من الاذن  
بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع والاصحاح كسر الصاد ويقال الصاح بالين

لعنان الصاد فصح واشهر وادعى ابن السكيت وابن قتيبه انه لا يجوز بالسبب  
وقول المصنف وقال في الامم كذا وقع في المذهب وقال ابو العطف وهو  
صحيح وقوله **ولا** غصوه من الراس في الامم واخلفه احتذاء بالاسم  
عن الناصبه واخلفه عن السنن عشرين والله اعلم **اما** احكام المسله فسمع  
الاذنين منه للاحاديث السابقه والسنه ان سمع ظاهرهما وباطنهما فظاهرهما  
ما يلي الراس وباطنهما ما يلي الوجه كذا قال الصيمري واخرون وهو واضح واما  
كيفية المسح فقال امام الحرمين والغزالي وجماعات ياخذن باليدين ويدخل  
مخيط في صماخي اذنيه ويديرهما على المعاطف ويمر الابهامين على ظهور الاذنين  
قال الشيخ ابو محمد الجويني وغيره ويلحق بعد ذلك كيفية البلولتين باذنيه طلبا  
للاستيعاب وقال النوراني والمتولي وغيرهما يمسح بالابهام ظاهر الاذن بالوجه  
باطنها ويمر راس الاصبع في معاطف الاذن ويدخل الخنصر في صماخيه قال  
النوراني ويضع الابهام على ظاهر الاذن ويمر بها الى جهة العلوق **اما** اصحابنا  
ويسمى الاذنين معا ولا يقدم اليمين فان كان افترقا اليد قدتها وحكي الروايين  
وجها انه يستحق تقديم اليمين وهو ثا ذو غلط واعلم ان سمع الاذنين  
بعد مسح الراس فلو قدمه عليه فظاهر كلام الاصحاب انه لا يحيل له مسك  
الاذنين لانه فعله قبل وقته وذكر الروايين في حصوله وجه في الصحيح المنع  
ويستطاع لمسح الاذنين ما عدا لما الذي يمسح به الراس بخلاف من اصحابنا  
وبه قال جمهور العلماء قال اصحابنا ولا يشترط ان يكون اخذه بما لهما اظفار  
بل لو اخذا لما للرأس باصابعه لمسح بعضها وامسك بعضها ثم مسح الاذنين  
بما امسكه صحيح لانه مسحا بغير ما الراس قال **الثاني** في الامم والبوطي  
والاصحابه يواخذ الصماخين ما عدا ظاهر الاذن وباطنه وقد ذكر المصنف  
دليله ويكون الماخوذ للصماخ ثلاثا كابر الاعضا صرح به الماوردي في كتابه  
الافقاع وهو واضح وحكي الماوردي في الحاوي **وجها** انه ينبغي مسح الصماخ ببقية



ما الاذن يكون منها وحكاها الدافعي فلو الله اعلم **ف**رع في مناهب العلماء في  
الاذنين مذهبنا الها لبيتا من اوجه ولا من الراس بل عضوان مستقلان  
يسن مسحهما علي لا تفرد ولا تحب وبه قال اجماعه من السلف حكاه عن ابن عمر  
والحسن وعطاء بن يثور وقال الزهري هما من اوجه فتقلان معه وقال الاكثرون  
هما من الراس قال ابن المنذر وبناه عن ابن عباس وابن عمر وابي موسى وبه قال عطاء  
وابن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز والحق بن سيرين وسعيد بن جبيل وشاذ  
ومالك والثوري وابو حنيفة وصاحبه واجد قال الزمزمي وهو قول اكثر  
العلماء من الصحابة من بعدهم وبه قال الثوري وابن المبارك واحمد والشافعي واختلف  
هؤلاء هل ياخذنها ما جد بدا ام مسحهما بما بالراس وقال الشعبي والحسن بن صالح  
ما اقبل منها فهو من الوجه فيمسح به وما ادر من الراس لمسح معه قال ابن  
المنذر واختاره الشافعي **و**اح **ح**جج لمن قال هما من الوجه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقول في سجوده سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره فاصاف السمع  
الي الوجه كما اضاف اليه البصر **و**اح **ح**جج من قال هما من الراس يقول الله تعالى  
واخذ براس اجنيه وقيل المراد به الاذن واحجوا حديث شهر بن حوشب عن ابي  
امامه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاذان من الراس رواه ابو داود  
والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وروي من رواية ابن عباس وابي  
عمر وانس وعبد الله بن زيد وابي هريرة وعائشة وعمر بن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح راسه وقال بالوسطيين من اصابعه في اذنيه  
والاخرتين من راسه **و**اح **ح**جج للشعبي ومن واقفته بما روي عن علي  
رضي الله عنه انه مسح راسه وموخر اذنيه ولان الوجه ما حصلت به  
المواجهه وهي حاصله بما اقبل **و**اح **ح**جج اصحابنا باشيا احتجوا به عن عبد الله  
ابن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ اذن لاذنيه ما خلا فاذني  
اخذ لراسه وهو حديث صحيح كما سبق بيانه في بابا لهذا صرح

في انما بيتا من الراس اذ اوكلنا منه لما اخذها ما جد بدا كسائر اجزا الراس  
وهو صريح في اخذ ما جد يد صحيح به ايضا علي من قال مسحهما بما بالراس فيه رد  
علي من قال هما من الوجه فقد جمع هذا الحديث الصحيح الدلالة للمذهب الذي علي  
جميع المخالفين واحجوا علي من قال هما من الوجه بان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان مسحهما ولم ينقل عنهما مع كثرة رواية صفة الوضوء واختلفا في ذلك  
ولان الاجماع منعقد علي ان المبتهم لا يمسح به مسحهما قال القاضي ابو الطيب ولان  
الاصمعي والمفضل بن سلمة قال الاذان ليست من الراس وهما اما من اجل امية  
اللغو والمراجع في اللغة الي نقل علمها **و**اح **ح**ججوا من قال هما من الراس بان علي  
الاجماع منعقد علي انه لا يحسن مسحهما عن مسح الراس بخلاف اجزا به وبانه لو  
قصر المحرم من شعرهما لم يجز به عن تقصير الراس بالاجماع ولانه عضو بخلاف  
الراس خلقه وسنن فلم يكن منه كالخد وقولنا وسننا احتراز من السرعة قال  
القاضي ابو الطيب ولما ورد في ولان الاجماع منعقد ان البيضا الذي حول  
الاذن ليس من الراس مع قرينه فالاذن اولى ولا ينعلق بالاذن شي من  
احكام الراس سوي المسح من اذني ان حجتهم في المسح حكم الراس فعليه  
البيان **و**اما الجواب **ع**ن احتجاج الزهري من وجهين احدهما المراد  
بالوجه الجمل والذات كقولهم تعالى كل شي هالك الا وجهه الدليل علي هذا  
ان السجود حاصل باعضا اخر الثاني ان الشئ ايضا فالي ما يقاربه وان لم  
يكن منه **و**الجواب **ب** عما احجج به القائلون بانها من الراس من الابه  
فانها تاول الابه علي خلاف ظاهرها فلا يقبل فالمفسرون مختلفون في ذلك فقل  
المادة الراس وقيل الاذن وقيل الذنابة وكيف يحجج بها وكما له صفة **و**اح **ح**جج  
عن الاحاديث انها كلها ضعيفة متفق علي ضعفها مشهور في كتب الحديث تضعفها  
الاحديث ابن عباس فاستدركه وكنت ليس فيه دليل لما ادعوه لانه ليس فيه  
انه مسحهما بما بالراس المستعمل في الراس قال البيهقي قال اصحابنا كانه كان يمسح







حتى يسبح الوضوء كما امره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه ويسبح رأسه ورجليه  
وعن علي رضي الله عنه أنه نوضا فاحذ حفته من ماء فترش على رجله اليمنى وفيها  
تغله ثم تكلها بها ثم صنع باليسرى كذلك ولأنه عضو يقطر في اليتم فكان فرضه  
المسح كالإس واحد **صح** أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة في صفته  
وصف صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجله من مهاديت عثمان وحدث علي وحديث  
ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن زيد والربيع بن معمر وعمر بن عبد الله وغيرها  
من الأحاديث المستنيرة في الصحيحين وغيرهما قد جمعها كلها في جامع  
السنن ومنها ما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى  
حماة نوضوا بقتل أعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال لو بل الأعقاب من الماء  
رواه البخاري ومسلم من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ورواه غيره من رواه  
أبي هريرة وفي هذا الصريح بأن يسحب الرجل من الغسل واجب وعن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا نوضا فترك موضع قدمه فاصبر النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك رواه مسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف الطهور فتعاه  
بما في أناء فغسل كفيه ثلاثا وذكر حديث إلى أن قال ثم غسل رجله ثلاثا ثلاثا  
ثم قال هلكنا الوضوء زاد علي هذا أو نقض فتداسا وظلم هذا حديث صحيح رواه  
أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة كما سيأتي بيانه أن ثلث الله تعالى حيث ذكره  
المصنف قريبا وهذا من أحسن الأدلة في المسألة وعن عمرو بن عبد الله رضي الله عنه  
في حديث الطويل المستنور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما علم من أحد يفر  
وضوءه فيمنع من الآخر تخطا وجهه وقية وخياشمة مع الماء إلى أن قال  
ثم يسبح رأسه الآخر تخطا رأسه من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه  
إلى الكعبين الآخر تخطا رجله من أمامه مع الماء رواه مسلم بهذا  
اللفظ وفي روايته قال عمرو بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء

في  
السنن

وقال  
ابن  
الجبين  
في  
السنن  
الطويل  
في  
الوضوء

ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله قال البيهقي وفي هذا دلالة أن الله تعالى  
أمر بغسلهما من وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نوضا  
العباس والموسى فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطية وذكر الحديث إلى  
أن قال فاذا غسل رجله خرجت كل خطية مشتتة رجلاه مع الماء ومع قطرات  
حتى يخرج نقيما من الذنوب رواه مسلم وعن لقيط بن صبره أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لو حلد بين الأصابع وهو حديث صحيح سبق بيانه في فصل المضمضة وسبقه  
في تحصيل الأصابع قد بان أن ثلث الله تعالى وفيه دلالة للغسل والأحاديث في  
المسألة كثيرة جدا وفيها ذكرناه كما به قال أصحابنا ولأنها عضوان محدودان فكان لهما  
الغسل كاليدين وأما الجواب **صح** عن احتجاجهم بقوله تعالى وارجلكم فقد قرئت  
بالنصب والجر فالنصب صريح في الغسل وتكون معطوفة على الوجه واليدين فاما  
الجر فاجاب أصحابنا وغيرهم عنه باجوبه استر ما أن الجر على محاوره الرأس مع أن  
الرجل منصوبة وهذا مشهور في لغة العرب وفيه اشعار كثيرة مشهورة وفيه  
من مشهور كلامهم كثير من ذلك قولهم هذا حجر صبي خرب بحر خرب على جوان  
ضرب وهو مرفوع صفة الحجر ومنه في القرآن أني أخاف عليكم عذاب  
يوم أقيم حجر اليا على جوان يوم وهو منصوب صفة لعذاب فان قيل إنما يصح  
الاتباع إذا لم يكن هناك واو فان كانت لم يصح ولأيه فيها واو قلنا هذا غلط  
فان الاتباع مع الواو مشهور في اشعارهم من ذلك ما أشدوه

أخر

لهم يبق الأسيير غير متغلب وموثق في عقاب الأسير مكبول

فخفف موثقا لمجاورته متغلب وهو مرفوع معطوف على اسير فان قالوا  
الاتباع إنما يكون فيما لا يس فيه وهذا فيه لبس قلت لا بأس هنا لأن جهة بالكعبين  
والمسح لا يكون إلى الكعبين بالاتفاق الجواب **الثنائي** أن قرأنا النص  
والجر بعد دلان والسنن بينت ورجحت الغسل فتبين لك **ذكر** جماعات  
من أصحابنا منهم الشيخ أبو محمد والداري والماوردي والقاضي أبو الطيب وأخرون ونقله



ابو حامد في باب المسح على الخف عن الاصحاب ان الحجر محمول على مسح الخف والنصب على  
الفعل اذا لم يكن خف السماع انه لو ثبت ان المراد بالاية المسح يحمل المسح على  
الفعل جمعا بين الادله والقرايتين لان المسح يطلق على الفعل كذا انفله جماعات من ائمة  
اللغة منهم ابو زيد الانصاري وابن قتيبة واخرون وقال ابو علي الفارسي العرب  
تسمي خفيف الفعل مسحا وروي البيهقي باسناده عن لا عسقا لكانوا يقرونها وكانوا  
يغسلون واما الجواب **عن احتجاجهم بكلام السنن من اوجه اشهرها عند**  
**اصحابنا اننا انكرنا على الحجج كون الاية ندل على تعيين الفعل وكان يعتقد ان**  
**الفعل انما علم وجوبه من بيان السنه فهو موافق للحجج في الفعل مخالف له في الدليل**  
**والثاني ذكره البيهقي وغيره انه لم ينكر الفعل انما انكر لقراءه فكانه لم يكن قراه النصب وهذا**  
**غير متمنع ويوجب هذا التاويل اننا انقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على**  
**الفعل وكان انما يغسل رجله الثالث** لو تعدت تاويل كلامنا في كمال  
قدمناه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وفعل الصحابة وقولهم مقدما عليه  
واما قول ابن عباس فجوابه من وجهين احسنهما انه لم يسمع صحيح ولا معروف  
عنه وان كان قد رواه ابن جرير باساده في كتابه باختلاف العلماء الا ان سنده  
ضعيف بل الصحيح الثابت عنه انه كان يقرأ وارجلهم بالنصب ومنقول عطف  
على المفعول هكذا رواه عنه الائمة الحفاظ الاعلام منهم ابو عبيد القاسم بن  
سلام وجماعات القراء والبيهقي وغيره باسنادهم وثبت في صحيح البخاري عن ابن  
عباس انه توضأ فغسل رجله وقال هكذا ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يؤصا والجواب **الثاني** بحول الجواب السابق في كلامنا انما احديث  
رفاعة مفعول على لفظ الاية فيقال فيه ما قبل في الاية واما احديث علي  
فجوابه من اوجه احسنها انه ضعيف ضعفه البخاري وغيره من الحفاظ ولا  
يحتاج به لولم يحالفه غيره فكيف وهو مخالف للسنن المتظاهرة والدلائل الظاهرة  
الثاني لو ثبت كان الفعل مقدما عليه لانه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الثالث جواب البيهقي والاصحاب انه محمول على انه فعل الرجلين في الغسلين فقد  
ثبت عن علي من اوجه كثيرة فعل الرجلين فوجب حمل الرواية المحتملة على الروايات الصحيحة  
الصريحة واما قياسهم على الراي فنستقص رجل الجنب انه يسقط من وضوئه  
في اليتم ولا يخزي مسحا بالاعتناق والله اعلم قال **المصنف رحمه الله**  
**وجب ادخال الكعنين في الفعل لقوله تعالى وارجلهم الى الكعنين قال اهل التفسير**  
**مع الكعنين والكعبان هما العطان الثانيان عند مفصل الساق والقدم والدليل**  
**علي ما روي النعمان بن بشير رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل علينا**  
**بوجهه وقال اقبوا صفوكم فلقطعت يدي الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه ومكبه**  
**بمكبه فدل على ان الكعب ما قلناه الثالث** **رح حديث النعمان حديث**  
**حسن رواه ابو داود والبيهقي وغيرهما باسناد حيد وذكره البخاري في صحيحه**  
**تعليقا بصيغة جنم فقال في ابواب تسوية الصفوف وقال النعمان بن بشير**  
**رايت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه وقد قدما انه تعلقتا بالخارج**  
**اذا كانت بصيغة جنم كانت صحيحة وقوله** وروي النعمان ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اقبل علينا هو من باب تكوين الخطاب وفيه حذف تقديره فقال ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اقبل علينا ملوأي المصنف بلفظه قال كما هي في روايات  
الحديث لكان احسن وقوله صلى الله عليه وسلم اقبوا صفوكم معناه انتموها  
واعتدلوا واستووا فيها وقوله **يلزق كعبه بكعب صاحبه ومكبه بمكبه**  
**اجاز عن سنده بالعتمة في اقامه الصفوف وتسويتها والمنكبة بفتح الميم وكسر**  
**الكان سبق بيانه في فصل عن البيهقي وقول المصنف العطان الثانيان هو**  
**البنون في اوله وبعدها لالف تاء مشددة فوق هزة ثم هزة ومعناه الناشئان المرتفعان**  
**وقوله مفصل الساق هو بفتح الميم وكسر الصاد والساق مؤنثة وفيها**  
**لغة قلبه بالهمزة وقد فرغ من السبع في قوله تعالى وكشف عن ساقيهما**  
**وعنه واما النعمان بن بشير راوي الحديث فليكن ابو عبد الله وهو انصاري**



خزجي وهو اول مولود الانصار بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو وابوه  
 بشير صحابي ان وام النفر عمره بنت روجه اخت عباد بن روجه صحابي  
 وولد النفر سنة اشتهر من الهجرة وقتل بقرية من قرى حمص سنة اربع وستين  
 وقيل سنة ستين رضي الله عنه **اما** احكام الفصل فقيه ملان احدها  
 انه يحيا داخل الكعبة في الغل وهذا لا خلاف فيه عندنا ووجه قال الجمهور  
 وخالف فيه زفر وابن داود وقد سبق بيان ذلك ودليله في عمل اليد بن  
 وقول المصنف قال اهل التفسير اي كثيرون منهم فانهم يختلفون كما سبق  
 المسألة **الثانية** ان الكعبين هما العظمان النائيات عند مفصل الساق  
 والقدم هذان مذهبنا ووجه قال المفسرون واهل الحديث واهل اللغة والفقهنا  
 وقالت **الشيعة** هما النائيات في ظهر القدمين فقدم ان في كل رجل  
 كعبا واحدا وحكاة الخطابي في كتاب النبا كات في شرح الفاظ مختصر  
 المنذري عن ابي هريرة واهل الكوفة وحكاة اصحابنا عن محمد بن الحسن قال لما حمل  
 ولا يصح عنه وحكاة الرازي وجها ثالثا وليس بشي وليس هو كاهل المخالفين  
 حجة تذكر **وليس** لنا عليهم الكتاب والسنة واللغة ولا اشتقاق  
**اما** الكتاب فنقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين قال اصحابنا هذا يقتضي ان  
 يكون في كل رجل ركتان ولا يجي هذا الاعلى ما قلناه ولو كان كما قالوه  
 لقال الى الكعب كات الى المرافق **واما** السنة فعن عثمان رضي الله عنه  
 في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل رجلاه اليمنى الى الكعبين ثم اليسرى  
 كذلك رواه مسلم **وحديث** النضر بن كوز في الكتاب وهو صحيح كما سبق وموضع  
 الدلالة قوله ليس في كعبه بكعب صاحبه وهذا لا يكون الا في الكعب الذي  
 قلناه ونظائر هذا في الاحاديث كثيرة **واما** الاشتقاق فهو ان الكعب  
 مشتق من الكعب وهو السقم مع الاستدانة ومنه سميت الكعبة ومنه  
 كعب ثدي المرأة وهذه صفة الكعب الذي قلناه لا الذي قالوه قال الخطابي

٢٠٨  
 وقالت العرب كعبا درم وهو المثلج المثلج ولا يوصف ظهر القدم بالدرم وامسا  
 نقل اللغة فقال الماوردي المحلى عن قريش وزاد كلما مضى ورسيه لا يختلف لسان  
 جميعهم ان الكعب اسم للنائيتين الساق والقدم قالوه اولى بان يعتبر لسانهم في الهم  
 من اهل اليمن لان القرآن نزل بلغة قريش وقال صاحب كتاب العين الكعب  
 ما اشرى فوق السمع ونقله ابو عبيد عن الاصمعي وهو قول ابن زيد النخعي ان  
 الانصار والفضل بن سلمه وابن الاعرابي وهو لا اعلام اهل اللغة قال الواحد  
 ولا يخرج علي قول من قال الكعب ظهر القدم لان خارج عن اللغة والاختار واجماع  
 الناس هذه افعال ائمة اللغة المصحة بما قلناه قال الدوابي فان قيل  
 اليها في كل رجل كعب فيسقي ان يقال كذا في الايدي قلت خلقته الايدي مخالفت  
 الحكيم لان كعب اليه فوق ساقيها وكعب الايدي في اسفله فلا يلزم اتفاقهما  
 والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وبجنا ان يبدل باليمين قبل اليسرى  
 لما ذكرناه فان كانت اصابعه مستقيمة فالمستحان يحل بيها لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لليتط وخط الأصابع وان كانت ملتفة لا يصل الما اليها الا بالتحليل وجب  
 التحليل لقوله صلى الله عليه وسلم خللوا بين اصابعكم لا تحلل الله بينها بالنار **و**  
**المشترح** حديث ليطط صحيح سبق بيانه في المصنف **والحديث**  
 الاخر رواه الدارقطني من رواية عابثه باسناد ضعيف **وفي** التحليل احاديث  
 منها حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا  
 وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت **رواه** الدارقطني  
 والبيهقي باسناد جيد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت  
 الى الصلاة فاسبع الوضوء واحبل الما بين اصابع يديك ورجليك **رواه** احمد بن  
 حنبل والترمذي وقال حديث حسن عزيب هذا كلام الترمذي وهذا  
 الحديث من رواية صاحب مولي الترمذي وقد ضعفه مالك فلعله اعتضد  
 نصا حسنا كما قاله الترمذي وعن المستورد بن شداد قال رايت رسول الله



صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجله بخضره رواه احمد بن حنبل و ابو داود  
والترمذي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف فانه من رواية عبد الله  
ابن لهيعة وهو ضعيف عند أهل الحديث **واما** الأحكام فاما مسلمان احكاما  
يستحب غسل الرجلين بتقديم اليميني بل ذكره تقديم اليسري وقد سبق بيان هذا  
ودليله في فضل اليمين وقول المصنف بيده اليميني قبل اليسري هو من باب التأكيد  
ولا حاجة الى قوله قبل اليسري وقد سبق هذا في فضل غسل اليمين **المسألة**  
الثانية في التحليل قال اصحابنا ان كانت اصابع رجله مفرجة استحباب التحليل ولا  
يجب وحديث ليقط محمول على الاستحباب او على ما اذا لم يصل الماء الى ما بينهما الا التحليل  
وان كانت ملتفة وجب اتصال الماء الى ما بينهما ولا يفتى في اتصاله التحليل بل ياي  
طريق اوصله حصل الواجب ويستحب مع اتصاله التحليل والتحليل مستحب مطلقا  
وايصال الماء واجبا وقول المصنف ويستحب ان يغسل الرجلين والظاهر ان يغسل للماء  
والبعوي والمتولي وغيرهم ان كانت ملتفة وجب التحليل اذ اريد اتصال الماء  
لانهم فرضوا المسألة فيما اذا لم يصل الماء الا بالتحليل **واما** كيفية التحليل فقال  
الحرا تانيون بخلل خضره يده اليسري ويكون من اسفل القدم مسنداً بخضره  
رجله اليميني وتختتم بخضره اليسري من ذكره هكذا القاصي حسين والعزالي  
والبعوي والمتولي وصاحب العدة وغيرهم وقال القاصي ابو الطيب في تعليقه  
يستحب ان يخلل خضره يده اليميني من تحت الرجل وقال امام الحرمين لم يست  
ارى لتعيين اليد اليميني واليسري في ذلك الا صلاحا لا النية عن الاستحباب اليميني  
وليس بخلل الاصابع مشابها ولا حرج على المتوضي في استعمال اليميني واليسار  
فان لا امر كذلك في غسل الرجلين وذلك لاصابع جزمها ولم تستعدي في  
تعبين احدي اليدين شي وذكر العزالي في البسيط ان مستند الاصحاب في تعيين  
اليسري الاستحباب ثم ذكر قول امام الحرمين وذكر ارافعي هذا المشهور عن الحرا تانيين  
من استحباب خضره اليسري ونقله عن معظم الامية ثم حكى عن ابي طاهر الناباذي انه قال

يخلل ما بين كل اصبعين من اصابع رجله باصابع من اصابع يده ليكون كما يجد ويترك  
الايامين ولا يخلل بما لافيه من العرس فحصل من مجموع هذا ان التحليل من اسفل الرجل  
ويبدأ بخضره اليميني وفي الاصبع التي يخللها اوجه الاستحباب لا خضره اليسري والثاني  
خضره اليميني قاله القاصي ابو الطيب الثالث قول ابي طاهر الرابع قول امام انه لا يفتى  
في استحباب ذلك بدو هو الرابع المختار هذا حكم بخلل اصابع الرجلين واما اصابع  
اليدين فلم يترخص له الجمهور وجا فيه حديث ابن عباس الذي قد مره ونقل الترمذي  
استحباب بخللها عن اسحق بن راوية قال النابغي سكت الجمهور عنه وقال ابن حجر يستحب  
لحديث ليقط قاله الاصابع تشملها وحديث ابن عباس قال وعلى هذا يكون بخللها بالمشيك  
بينها والله اعلم **مسألة** في ما يتعلق بغسل الرجلين **الحكم** داما اختلفوا  
في كيفية المستحبة في غسلها قال الشافعي رحمه الله في الام يجب قدميه بصب عليها  
الماء بيمينه او بيمينه غير هذا نصه وكذا قال البغوي وغيره قال البغوي ويدها  
بيمينه وبجبهته ذلك الغضب لا سيما في الشتاء فان الماء يخاف في عدها وكذا الطلق الحاملي  
في اللباب واخرون استحباب الاستحباب باصابع رجله وقال الصبري وصاحبه الماوربي  
ان كان يجب على نفسه باصابع رجله كما نص عليه وان كان غيره يصيبه بدأ  
من يمينه الى اصابعه والمختار ما نص عليه وما بعده عليه الاكثر من استحباب الاستحباب  
بالاصابع مطلقا **الثانية** اذا كان له رجله اصبع او قدم زابده او انكشطت جلدها  
فحكمه ما سبق في اليد **الثالثة** اذا قطع بعض القدم وجب غسل الباقي فان  
قطع فوق الكعب فلا من عليه ويستحب غسل الباقي كما سبق في اليد **الرابعة**  
قال الدارمي فاما لم يكن له كعبان فدر بدها **الحكم** قال الشافعي في الام والاصحاب  
ان كانت اصابعه ملتفة بعضها في بعض لا يلزم منه شفا بل لا يجوز كثر بغسل  
ما ظهر قال اصحابنا فان كان على رجله شقوق وجب ايصال الماء باطن تلك الشقوق  
وقد ذكر المصنف مثله في فضل غسل اليد فان شك في وصول الماء الى باطنها او باطن  
الاصابع لم يدا غسل ثانيا حتى يتحقق الوصول هذا اذا كان بعد في الشتاء



الوضوء فاما اذا شك بعد الفراغ فليس خلاف ذكره ان شاء الله تعالى في اخر الباب  
في السائل الزايد قال **اصحابنا** فلوا ذاب في شقوق رجله شحما او شعرا او  
عجيا او خضبا حثا وبقي جرمه لزمه ان الله عينه لانه يبع وصولا الى البشري  
فلو بقي لون الحنا دون عينه لم يضره ويصح وضوءه ولو كان على اعضائه اثر من  
ما نفع فوضوا ومس بالما البشري وجري عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثوبه ليس  
بشرط صرح به المتولي وصاحب العدة والحج وغيرهم **فصرح** لو تفتت رجله  
ولم تنشق كاهه غسل ظاهرها فلوا تفتت بعد وضوءه لم يلزمه غسل ما ظهر  
بالاشتقاق كما سبق فيمن خلق شعره بعد الطهارة فان نظهر بعد ذلك لزمه غسل  
ما ظهر فان كان قد غاد الالتحام لم يلزمه شقته والله اعلم قال **المصنف**  
رحمه الله والمستحب ان يغسل فوق المرفقين وفوق الكعنين لقوله صلى الله عليه  
وسلم نائي امين بعم الغنم عز المحجلين من استطاع ان يطيل عزته فليفعل **الشرح**  
هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من روايدي هريه وفي رواية مسلم عن نعيم  
قال رأيت ابا هريرة يقول غسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى اشبع  
في العضة ثم مسح راسه ثم غسل رجله اليمنى حتى اشبع في الساق ثم اليسرى حتى اشبع  
في الساق ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا وقال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيمة من اسبغ الوضوء من استطاع منكم  
فليطيل عزته وتحجيلة هذا النظر واية مسلم **وعز** ابن حارم قال كنت خلف ابي  
هريرة وهو يتوضا للصلاة فكان يبرديه حتى يبلغ ابطينه فقلت يا ابا هريرة ما هذا  
الوضوء فقال سمعت خليل صلى الله عليه وسلم يقول يبلغ الحدي من الموض حيث يبلغ  
الوضوء رواه مسلم ولفظه هذا وقوله البخاري سمعته في اخر الكتاب في كتاب اللباس  
في الاوقات الصلوات وفيه الشرح يبلغ ابي هريرة بالما ابطينه وعن نعيم انه راى  
ابا هريرة يتوضا فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ثم غسل رجليه حتى  
رفع الى الساتين ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امين يا قون

يوم القيمة عز المحجلين من استطاع منكم ان يطيل عزته فليفعل رواه مسلم  
ن والغرة يباح في وجه القرس والتحجيل في يديه ورطيه ومعنى الحديث يا قون  
ميتا الوجوه والايدي والارجل **استأخروا** فالتفتوا اصحابنا على استحباب غسل  
ما فوق المرفقين والكعنين ثم ان جماعة منهم اطلقوا استحباب ذلك ولم يحدوا غاية  
الاستحباب بعد ما اطلقه المصنف وقال جماعة يستحب الى ان نصف الساق والعصه  
وقال القاسم حنين واخرون يبلغ به الابط والركبة وقال البغوي نصف العصه فما  
موقفه ونصف الساق فما فوقه والله اعلم **فصرح** اختلفت عبارات الاصحاب  
في المراد بطول الغرة فظاهر كلام المصنف انها في اليدين والرجلين وكذا قال الامام  
الحري في كتابه الاساليب في الخلاف في مسله تذكر مسح الداس ثم في مسله مسح  
الذنين وصاحب العدة وغيرهما وقال الغزالي اذا قطعت يده فوق المرفق  
واستحب اما سائر ما بقي من عضده فان تطويل الغرة مستحب وهذا ما اذكر على  
الغزالي لضمحه بان الغرة تكون في اليد ولا خلاف عن اهل الفقه وغيرهم  
في ان الغرة محتقة بالوجه وقال القاسم حنين في تعليقه اسبغ الوضوء سنة  
اطاله للغرة وهو ان يتوعد جميع الوجه بالغسل حتى يغسل جزا من راسه ويغسل  
اليدين الى المنكبين والرجلين الى الركبتين وقال المتولي تطويل الغرة سنة  
وهو ان يغسل بعض مقدم راسه مع الوجه وتطويل التحجيل سنة وهو ان يغسل  
بعض العصه مع المرفق وبعض الساق مع القدم وقال الرازي اختلفت الاصحاب  
في ذلك ففرق بعضهم بين الغرة والتحجيل فقالوا تطويل الغرة غسل مقدمات الراس  
مع الوجه وكذا صفحة العنق وتطويل التحجيل غسل بعض العصه والساق  
وغايتها استحباب العصه والساق قال وشر كثير من تطويل الغرة بغسل  
شي من العصه والساق فاعضوا عن ذلك ما حو الي الوجه قال الاول اولى واوفى  
لظاهر الحديث وقال الرازي موضع اخر عند استحباب غسل باقي العصه بعد  
الغسل ان قيل كيف قال الغزالي يغسل الباقي كتطويل الغرة والغرة اياها في الوجه



والذي في اليد التحجيل قلنا تطويل الغزاة والتحجيل نوع واحد من السنين مخزونان يكون قوله  
لتطويل الغزاة اشارة الى النوع على ان اكثرهم لا يعرفون بينهما ويطلقون تطويل الشجرة  
في اليد قاله راي بعضهم اجمع عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع فكم ان يطيل  
عزته فليمتل وانا تكن الاطالة في اليد لان الوجه تحبب استيعابه قال الرازي  
وهذا الاحتجاج ليس بشي لان الاطالة في الوجه ان يغسل الى الله وصحة العنق  
وهو مستحب نص عليه كلام الامية هذا الكلام المأفوق قلت الصحيح ان الغزاة  
غير التحجيل لقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع فكم فليطيل عزته وتحبب هذا  
صريح في المغايرة بينهما ورواه الاقتضار على الغزاة لا يحالف هذا لان في هذا زيادة  
وزيادة الثقة بقوله ولا نه قد يطلق احدا لقرتين ويكون الاخر ما كقولنا تعالى  
سرايل تقبلكم الحراي والبرودا ثابت تغايرهما فاحسن ما فيه ما قدمناه عن المتروك  
ومرادهما غسل جزير من الراس وما يلاصق الوجه من صبغة العنق وهذا غير  
الجزء الواجب الذي لا يتم غسل الوجه الا به **ف** مع هذا التأكيد كراهه سن  
استحباب غسل ما فوق الرقبتين والكعبين هو مذهبنا لا خلاف فيه بين  
اصحابنا وهو مذهب ابي هريرة كما سبق وقال ابو الحسن بن طلال المالك في شرح صحيح  
البخاري هذا الذي قاله ابو هريرة لم يتابع عليه والسلون مجموع على ان الوضوء  
لا يتعدى به ما حله الله تعالى ورسوله ولم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قط مواضع الوضوء فيما بلغنا وهذا الذي قاله ابن بطال من الانكار على ابي  
هريرة خطأ لان ابا هريرة لم يفعل من تلقا نفسه بل اجزائه راي النبي صلى الله عليه  
وسلم يفعل ذلك كما قدمناه عنه ولان تفسير الراوي اذا لم يجال في الظاهر تحبب  
بقوله على المذهب الصحيح لاهل الوصول وانما نقله الاجماع فلا يقبل مع خلاف  
ابي هريرة واصحابنا واما كون اكثر العلماء يذكرون اولم يقولوا به فلا يمنع كونه  
شبه بعد صحة الاحاديث فيه واما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الاخر  
من زاد على هذا فغدا سا فالمرادنا في العدد فقل اكثر من ثلاث مرات كما سألنا

فربما ان شاء الله تعالى والله اعلم قال **المصنف رحمه الله والسختان**  
يؤصا ثلاثا ثلاثا لما روي ابي بن كعب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
تؤصا مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ثم يؤصا مرتين من ثمن وقال  
من يؤصا مرتين اثناه الله اجرة مرتين ثم يؤصا ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي ورضو  
الانبياء قتل ووصو خليلي ابراهيم صلى الله عليه وسلم **السنن** رح حديث ابي  
هذا ضعيف رواه ابن ماجه في سننه هكذا من رواية ابن بابن باسنا ضعيف ورواه  
ابن ماجه ايضا قال البيهقي وغيرهما من رواة ابن عمر واسناده ايضا ضعيف قال الامام  
الحافظ ابراهيم بن الجازمي قد روي هذا الحديث من اوجه غير واحد من الصحابة وكلها ضعيفة  
قال وحديث ابن عمر في الباب نحو حديث ابي قال وليس في حديثها ووصف خليلي ابراهيم  
قلت **قوله** ليس في حديثها ووصو خليلي ابراهيم ليس بصحيح بل ذلك موهود في حديث  
ابن عمر رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده كذلك رايته فيه وذكر القاضى حسين  
في تعليقه في حديث ابي هذا خلافا لاصحابنا منهم من قال بفعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم هذه الوضوءات في مجلس لانه لو كان في مجلس لصار غسل كل عضو من مرات وذلك  
مكروه ومنهم من قال كان في مجلس واحد التقليل ويجوز غسل ذلك التقليل ورحم صاحب  
الحج كونه في مجلس قلت الظاهر ان هذا الخلاف لم ينقلوه عن روايه بل قالوا بالاجتهاد  
وظاهر روايه بن ماجه وغيره انه كان في مجلس واحد وهذا كالمقتين ولان التقليل لا يكاد  
يحصل الا في مجلس وكذا كان فلحديث ضعيف لا يحتج به كما قدمناه واذا ثبتت  
ضعفه فغير الاحتجاج بغيره وفي ذلك احاديث كثيرة صحيحة منها حديث عثمان رضي  
الله عنه الله وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤصا ثلاثا ثلاثا رواه مسلم  
وفي روايه البيهقي وغيره ان عثمان يؤصا ثلاثا ثلاثا ثم قال لاصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذا يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا قالوا نعم ومنها  
حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم يؤصا ثلاثا ثلاثا رواه احمد بن  
حسب والترمذي والبيهقي قال الترمذي هذا حسن مشي في الباب واضح وعسن



ثقة بن سلمة قال رايت عثمان وعليهما يقضيان ثلاثا ثلاثا ويقولان هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجة باسناد صحيح ومنه حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره المصنف بعد هذا وهو صحيح واسماء علم امتا حكم المسئلة فالله ثلاثا ثلثا مسجته في جميع اعضا الوضوء اجماع العلماء الا الراس ومنه خلاف في السلف ستره برفع ان شاء الله تعالى ومذهبنا المشهور ان مسح الراس يكون ثلاثا كغيره وحكي بعض اصحابنا عن بعض العلماء انه لا يستحب الثلاث وعنه بعضهم انه اوجب الثلاث وكلاهما علم ولا يصح هذا عن احد فان صح فهو مردود بالاحاديث الصحيحة والله اعلم **ف**رع اي بن لعبد الرازي هذا هو ابو المنذر ويقال ابو الطفيل اي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معوية بن عمرو بن مالك بن النجار الانصاري الخزرجي النخاري بالنون شهد لعقبة الثانية وبدر راوت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عليه لم يزل يكرر وقال امرني الله ان اقرأ عليك في حديث الترمذي اقرأكم اي وهو واحد كتاب النبي صلى الله عليه وسلم توفي في خلافة عمر وقيل عثمان وهذا وصحت ذلك مع منافقة في هذا سبب الاسماء **ف**رع في تكرار مسح الراس من هذا المشهور الذي نصر عليه الشافعي رحمه الله في كتبه وقطعه به جماعة من الاصحاب انه يستحب مسح الراس ثلاثا كما يستحب تطهير باقي الاعضاء ثلاثا وحكي ابو عيسى الترمذي في كتابه عن الشافعي واكثر العلماء مسح الراس مرة ولا اعلم احدا من اصحابنا حكي هذا عن الشافعي لكن حكي ابو عبد الله الحنطلي في كتاب الملهة ثم صاحب البيان وغيرهما وجهنا لبعض اصحابنا ان السنة في مسح الراس مرة وحكاها الحنطلي والشافعي في مسح الاذنين ايضا وقال البغوي في اختياره في مسح الراس وحكي بعض تلامذته انه كان يجعل يده واثرا ايضا الى ترجمته البيهقي كما ساذك في ترجمته ان شاء الله تعالى ومذهبنا الشافعي واصحابه استحباب الثلاث وهو مذهب داود ورواية عن احمد وحكاها ابن المنذر عن انس بن مالك وسعيد بن جبير وعطاء وزاذان ومبيرة وحكي ابن المنذر واصحابنا عن ابن سيرين انه قال

يسح راسه مرتين وقال اكثر العلماء انما يسح مرة واحدة هكذا حكاه عن اكثر العلماء الترمذي والخروفي قال ابن المنذر وممن قال يسح عبد الله بن عمر وطلمة بن مصرف والحكم وحماد والنجاشي ومجاهد وسالم بن عبد الله والحسن البصري واصحاب الرازي والحمد وابو ثور وحكاها غير المنذر عن غيرهم ايضا ومذهب ما كذا في حقيقته واصحابها وسفيان الثوري والشافعي بن راهوية واختاره ابن المنذر والشافعي بن سيرين فاجتج له حديث الربيع بنت معوذ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح براسه مرتين وعن عبد الله بن زيد مثله والشافعي القائلون مسح واحدة في فاجتجوا بالاحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما من روايات جماعات من الصحابة في صفه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح راسه مرة واحدة مع غسله بقية الاعضاء ثلاثا ثلاثا منها رواه عثمان وابن عباس وعبد الله بن زيد وروي ذلك ايضا من رواية عبد الله بن اي وشيخه سلمة بن الاكوع والربيع بنت معوذ وغيرهم وقد قال ابو داود في سننه وغيره من الامثلية الصحيح في احاديث عثمان وغيره مسح الراس مرة وقد سلم لهم البيهقي هذا واعتد به ولم يحجب عنه مع انه المعروف بالانتقاد لمذهب الشافعي قالوا ولا مسح واجب فلم يسن يكراره كسح التيمم والخف لان تكراره يودي الى ان يصيب المسح غلا ولا لان الناس اجمعوا على ان الشافعي على عدم التكرار ففوق لم يشارك للاجماع والشافعي والشافعي والاصحاب باحاديث واقية احدها وهو الذي اعتمدته الشافعي حديث عثمان ان النبي صلى الله عليه وسلم نوا ثلاثا ثلاثا رواه مسلم ووجه الدلالة منه ان قوله نوا يشمل المسح والغسل وقد منع البيهقي وغيره الدلالة من هذا لانه رواية مطلقة وجاءت الروايات الثابتة في الصحيح المفسر مصححة بان غسل الاعضاء ثلاثا مسح الراس مرة فصرحوا بالثلاث في غير الراس وقالوا في الراس مسح براسه ولم يذكر واعدا ثم قالوا بعده ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا وجاء في روايات في الصحيح ثم غسل يديه ثلاثا



ثم مسح برأسه مرة ثم غسل رجليه ثلاثا ملأهما فلم يبق فيه دلاله الحديث الثاني  
عن عثمان أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
توضأ هكذا فرفاه ابوداود باسناد حسن وفيه ذكر أيضا الشيخ ابو عمرو بن الصلاح  
أنه حديث حسن وربما ارتفع من الحسن إلى الصحة بثوابه وكثرة طرقه فان  
البيهقي وغيره روه من طرق كثيرة غير طريق ابوداود الحديث الثالث  
عن علي رضي الله عنه أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثا ثم قال هكذا رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعل ن رواه البيهقي من طرق وقال أكثر الرواه  
رووه عن علي دون ذكر التكرار قالوا أحسن مما روي عن علي فيه ما رواه عنه  
ابنه الحسن بن علي فذكره باسناد عنه وذكر مسح الرأس ثلاثا وقال  
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ واسناده حسن وروي عن  
ابي رافع وابن ابي وافي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح رأسه ثلاثا واعتد  
الشيخ ابو حامد الاسفراييني حديثا يركب السابق وقد سبق أنه ضعيف  
لا يحتج به وأما الأقيسه فقلوا أحدا عضا الطهارة فستنكره كيف قالوا  
ولأنه أراد أصل على أصل فستنكره كالأوجه وفيه احتراز من التيمم ومسح الخف  
قال الشيخ ابو حامد عادة أصحابنا الخراسانيين فهذا لهم يقولون أصل في الطهارة  
المعصية بخبر من غسل الجنابة فإنه لا يتيمم قالوا فما فعلوا هذا لأنهم لا  
يعرفون المذهب في غسل الجنابة والمذهب أنه ليس تكرار الغسل فيه وأما الجواب  
عما احتج به ابن سيرين من حديثه الربيع من أوجه أحدها أنه ضعيف رواه البيهقي  
وغيره من روايه عبد الله بن محمد بن عفيف وهو ضعيف عند أكثر أهل الحديث والثاني  
لوصح كان حديث الثلاث مقبلا عليه لما فيه من الزيادة الثالث أنه محمول على  
بيان الجوارف لحديث الثلاث للاستحباب جمعا بين الأحاديث وأما حديث  
عبد الله بن زيد فرفاه النسي بآسناد صحيح والجواب عنه من الوجهين الأخيرين  
وفدنا البيهقي إلى منع الاحتجاج به من حيث أن سيرين بن عيينة انقذه عن رفقته

فرفاه مريتين والباقر روه مرة فغسل هذا محجوب عنه بالأوجه الثلاثة وأما  
دليل القائلين بمسح واحدة فلما **أصحابنا** عنها بأجوبة كثيرة من أحسنها  
أنه نقل عن روايات السج ثلاثا واحدة كما سبق فوجبه الجمع بينها فيقال الواحدة لبيان  
الجواز والثلاث لبيان الجواز وزيادة الفضل على الواحدة كالثلاث للكمال والفضيلة  
ويؤيد هذا أنه روي الوضوء على الوجهين فروي على هذه الأوجه المذكورة وروي غسل بعض  
هذه الأجزاء مرة وبعضها مريتين وروي على غير ذلك وهذا كله يدل على التسعة  
وأنه لا حرج كيف توضأ على أحد هذه الأوجه ولم يقل أحد من العلماء يستحب غسل بعض  
الأجزاء ثلاثا وبعضها مريتين مع أن حديثه هذا في الصحيحين يعلم بذلك أن القصد  
بمسح الثلاث بيان الجواز فإنه لو أوجب صلى الله عليه وسلم على الثلاث لظهر  
وأوجب فبين في أوقات الجواز بدون ذلك وذكره في أوقات وعلى وجه ينتفق  
معرفته ولا خلاف لما صرح به في الحديث لم يحضر الوقت الاخر فان قيل فاذا كان  
الثلاث افضل فكيف تركه في أوقات الجواب **بما** قد مضى أنه قصد صلى الله  
عليه وسلم البيان وهو واجب عليه صلى الله عليه وسلم فتأبه فيه أكثر وكان  
البيان بالفعل كدوا قوي في النفوس وأوضح من القول وما قول ابوداود وغيره  
الجواب من وجهين أحدهما أنه قال الأحاديث الصحاح وهذا حديث حسن غير داخل  
في قوله والثاني أن عموم إطلاقه مخصوص بما ذكرناه من الأحاديث الحسن وغيرها  
وأما الجواب **بما** عن قياسهم على التيمم ومسح الخف من أنهما رخصه فاست  
تخفيفها والاسل أصل فأكاد بقي أعضاء الوضوء ولي وأما قولهم تكراره يربك  
إلى غسله فلا سلم لأن الغسل جريان الماء على العضو وهذا لا يحصل تكرار المسح  
ثلاثا وقد أجمع العلماء على أن الجنب لو مسح بدنه الماء مرة واحدة لا تقع  
جنابته بل يشترط جري الماء على الأعضاء وأما قولهم حرق الشاة في الإجماع فليس  
بصحيح فقد سقت به أسن من مالك وعطاء وغيرهما كما قد مضى عن حكاية ابن  
المنذر رواه ابن المنذر وهو المروي عن أبيه في هذا المذهب باتفاق الفرق والله أعلم



قال المصنف رحمه الله فان اقتصر على مرة واستغ جزءه لقوله صلى الله عليه وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به الشرح اجمع العلماء ان الواجب مرة واحدة ومن نقل الاجماع فيه ابن جرير في كتابه اختلاف العلماء واخر من وحكي الشيخ ابو حامد وغيره ان بعض الناس واجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن ابن ابي ليلى وهذا من ذهب باطل لا يصح عن احد من العلماء ولو صح كان مردودا باجماع من قبله وبالحديث الصحيح منها حديث ابن عباس نوحا النبي صلى الله عليه وسلم مرة رواه البخاري وحديث عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل بعض اعضائه ثلاثا وبعضها مرتين رواه البخاري ومسلم وفي رواية للحارثي عن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا مرتين مرتين والاحاديث في هذا كثيرة مشتهرة وهو مجمع عليه ولم يثبت عن احد خلافا واما الاحتجاج المصنف بحديث هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فباطل لانه حديث ضعيف سبق بيان والاعتماد على ما ذكرته من الاحاديث الصحيحة والاجماع وقوله استغ اي غم الاعضاء واستوعبها ومنه درع ساغف وثوب ساغف والله اعلم قال المصنف رحمه الله فان خالف بين الاعضاء فغسل بعضها مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا جاز لما دوي عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا فغسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين الشرح هذا الحتم مجمع عليه وحديث عبد الله بن زيد هذا رواه البخاري ومسلم من طرق فلهذا وفيه زيادة حسنة وهي انه مسح راسه مرة واحدة وهذه الزيادة لا يثبت ما يثبت الحديث جامع الطهارة بعض الاعضاء من وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا كما ذكره المصنف وعبد الله بن زيد يقدم بيانه في شرح الراس والله اعلم قال المصنف رحمه الله فان زاد على الثلاث كره لما دوي عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء زاد على هذا ونقض فقد اساء وظلم المتن شرح اما حديث عمر بن شعيب هذا فصح رواه احمد بن حنبل

وابو داود والنسائي وغيرهم باسناد صحيحة وليس في روايته احد من هؤلاء او نقص الاروايه اي خاود فان ثبت فيها وليس في روايته انتم نقصت عن الراس ثلاثا وقد ثبت في الفصول السابقة في مقدمه الكتاب ان جمهور المحدثين صحوا الاحتجاج برواية عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وان المصنف قطع في كتابه بالمرحوم لا الاحتجاج به لاحتمال الارسال وبيئت سب الاختلاف فيه فانها اذا صح وانما الصحيح حيوان الاحتجاج به واختلف اصحابنا في معنى اساء وظلم فقيل اساء وانما نقص وظلم في الزيادة فان الظلم مجاوره الحد ووضع الشيء في غير موضعه وقيل عكسه لان الظلم يستقل بمعنى النقص كقوله تعالى ات اكلفا ولم تظلم شيئا وقيل اساء وظلم في النقص واساء وظلم ايضا في الزيادة واختاره الشيخ ابو عمرو بن الصلاح لانه ظاهر الكلام ويدل عليه رواية الاكثر من من نادى فقنا اساء وظلم ولم يذكر والنقص امتا حكم المسئلة فقال اصحابنا اذا زاد على الثلاث كره كراهة تنزيه ولا يحرم هكذا اصرح به الاصحاب قال امام الحرمين الفقيه الداربي وان كانت مكروهة فليست بمعصية قال ومعنى اساء انك لا تترك الاولي ونقد يحد السنة وظلم اي وضع الشيء في غير موضعه وقال الشيخ ابو حامد في التعليق قال الك مغني في الامراض ان لا يتجاوز الثلاث فان تجاوزه لم يضره قال ابو حامد فاراد بقوله لم يضره اي لا ياتر قال واصحابنا يقولون تحرم الزيادة قال وليس ظاهر المذهب هذا فالمراد بالاساءة في الحديث غير التحريم لانه يستقبل اسائه لا انتم فيه وذكر الروايات في البحر وجهها في تحريم الزيادة قال وليس في وقال الماوردي الزيادة على الثلاث لا تنس ومن لم يدره فيه وجان قال ابو حامد الاسود يبي لا تكرر وقال كبار اصحابنا كرهه وهو الاصح هنا كذا الماوردي واما نصنا في معنى في الامم فقنا للاجبة الزيادة على ثلاث فان نادى لم اكراهه ان شالله تعالى هذا القطع ومعني لم اكراهه لم احمده فحصل ثلاثه اوجه احدها تحريم الزيادة والثاني لا يحرم ولا كره لكنها خلاف الاولي



والثالث وهو الصحيح بل الصواب بكونه كراهه تنزيهه فهذا هو الموافق للحديث  
وبه قطع جماهير الاصحاب وقد اتفقنا بالامام ابو عبد الله البخاري في صحيحه  
على نقل الاجماع على ذلك فان قال في اول كتاب الوضوء النبي صلى الله  
عليه وسلم ان فرض الوضوء ونقضه ايضا مرتين وقت لم يرد قال  
وكره اهل العلم الاسلاف فيه وان نجحوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
في **سرع** المشهور في كتب الفقه وشروح الحديث وغيرها الاصحابنا  
وعينهم ان قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد اذا ونقض معناه زاد على الثلاث او  
نقص منها ولم يرد كراهينا وغيرهم مع كثرة كتبهم وحكاياتهم الوجه الغريب  
في المناهج المشهورة والمكسورة المأخوذة والوجه غير هذا المعنى وقال البيهقي  
في كتابه السنن الكنية بحتمل ان المراد بالنقص نقص الوضوء والعصاة يعني  
لم يتوعد به وهذا ما قيل عزب ضعيف مردود ومقتضاه ان تكون الزيادة  
في العمدة وهي غسل ما فوق المرفق والكعب اساة وظلما ولا سبيل الى ذلك  
بل هو مستحب كما سبق والبيهقي ممن نص على استحبابه وعقد فيه باسبين  
احدهما باب استحباب امرار الماء على العضة والثاني باب الاشراع في الساق  
وذكر فيها حديث ابي هريرة السابق والله اعلم فان قيل كيف يكون النقص  
عن الثلاث اساة وظلما ومكرها وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله كما سبق  
في الاحاديث الصحيحة قلت ذلك لاقتضار كان لبيان الجواب وكان في ذلك الحال  
الحال افضل لان البيان واجب والله اعلم **سرع** اذا زاد على الثلاث  
فقد ارتكب المكروه ولا يطل وضوء هذا مذهبنا ومنه ما عكاه **حكي**  
الدارمي في الاستسكان عن قوم انه يطل كالوناد في الصلاة وهذا خطأ ظاهر  
**سرع** اذا شك فلم يد راعل مرتين ثم ثلاثا فنقض كلام الجمهور  
انه مبني على حكم اليقين وانما غلبت ان ياتي ثلثا **حكي** اما المأمور به  
احدهما قول والده الشيخ ابي محمد الجويني رحمه الله انه يفرض على ما جري ولا ياتي

اخرى لانه منزه بين المأخوذة في بدعه والثالث وهو من سنه اول من افتح  
بدعته خلاف المصلي يشك في عدد الركعات فله ان يخذل بالاول ليعتقن اذا فرض  
والثالث هنا ليس في فرض والوجه الثاني في فعل اخرى كالصلاة والبدعة اما  
من يقد غلبه رايه بلا شيب مع ان الرابعه وان كانت مكرهه فليست بعصية  
هنا كلام امام الحرمين في الصحيح الثاني باخرى والله اعلم **سرع** قال الشيخ  
ابو محمد الجويني في الفروق لو تروضا ففعل الاعضا مرة ثم عاد ففعلها مرة  
ثم عاد كذلك ثلثا لم تجز قال لو فعل مثل ذلك في المصنعة والاستنشق كان  
قال والفرق ان الوجه واليد متباعدان فيفصل حكم احدهما عن الاخر فينبغي  
ان ينع من احدهما ثم ينتقل الى الاخر كما في الفم والالف فلكعصو فجاز تطهرها  
معها كاليدين والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وحكي ان يرب  
الوضوء فيفعل وجهه ثم يديه ثم يمسح راسه ثم يفعل بطنه وحكي ان العباس بن  
الفاص قول اخر انه ان نسي الترتيب كما في المشهور هو الاول والدليل عليه قوله  
تعالى فاعلموا وجوهكم وايديكم الى الله فادخل المصح من الغسل وقطع التطهير  
عن التطهير فدل على انه قصد الحجاب بالترتيب ولا عبادته تشتمل على افعال  
متغيرة يربط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب كالصلاة والحج **سرع**  
هذا القول الذي نقله ابن القاص قول قد يبرك ان ذكره في كتابه النخبة  
قال امام الحرمين في القول ان صح فهو مرجوح عنه فلا يعيد من المذهب قال اصحابنا  
ان ترك الترتيب عمدا لم يصح وضعه بخلاف وان نسيه فطريقان المشهور القطع  
بطلان وضعه والثاني على قولين الجديد بطلانه والقديم صحته وسنوضح  
دليلا في فرع في مناهج العلماء ان شاء الله تعالى وقول **سرع** ولا عبادته  
تشتمل على افعال فيه احتراز من الخطية فانها اقوال ولا يشترط ترتيبها كما  
عند اصحابنا العراقيين وقوله متغايرة كلاهما احتراز من الغسل والاول  
اصح وهو الذي ذكره الشيخ ابو حامد الاسفاري وغيره وقوله يرتبط

سرع في الصلاة  
سرع في الوضوء  
سرع في التطهير







انه فولاكثر اصحابنا واستشهدوا عليه بشيئا وكلها ضعيفة الدلالة وكذلك القول بان الواو للترتيب ضعيف قال امام الحرمين في كتابه الاساليب صار علما ونا اليان الواو للترتيب وتكلفوا نقل ذلك عن بعض ائمة العربية واستشهدوا بامثله فاسده قال الذي يقتطع به انها لا تقتضي ترتيبا ومزاد عاه فهو مكابر فلما افتتحت لما صح فقولهم نقابل زيد وعمرو كما لا يصح نقابل زيد ثم عمرو وهذا الذي قاله الامام هو الصواب المعروف لاهل العربية وغيرهم من الدلائل الثاني نقلنا صاحبنا عن ابي علي بن ابي هريرة ونقله امام الحرمين عن علما اصحابنا ان الله تعالى قال اذا قمتم الي الصلاه فاغسلوا وجوهكم فغسل القيام بغسل الوجه بالفا والفاء للترتيب بلا خلاف ومبي وجب تقديم الوجه بغير الترتيب اذ لا قايلا للترتيب في البعض وهذا استدلال باطلا وكان قابله حصله ذموا واشياء فاحتجوا به وتوابع عليه تقليدا ووجه بطلانه ان الفاء وان افتتحت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه بالواو مع ما دخلت عليه كشي واحد كما هو مقتضى الواو لمعني الاية اذا قمتم الي الصلاه فاغسلوا الاعضاء فافاد تعلقا لترتيب غسل الاعضاء على القيام الي الصلوة لا لترتيب بعضها على بعض وهذا مما يعلم بالبدية ولا شك بان السيد لو قال لعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزاً وتر لم يلزمه تقدم الخبز بل كيفما تشاءهما كان متمثلاً بشرط كون الشراء بعد دخول السوق كما انه هنا يغسل الاعضاء بعد القيام الي الصلوة واجتاحت اصحابنا من السنة بالاحاديث الصحيحة المستقيمة عن جماعة من اصحابه في صفه وصفوا النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه وصفوه مرتباً مع كثرة وكثرة المواظف التي رآوه فيها وكثرة اختلافهم في صفاته في مرة ومرتين وثلاث وغير ذلك ولم يثبت فيه مع اختلاف انواع صفه غير مرتبه وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للوصف المأموره ولو جاز ذكر الترتيب لتركه في بعض الاحوال لبيان الجواز كما ترك الترتيب في اوقات واجتجوا حديث فيه ذكر الترتيب صريحاً ثم

لكنه ضعيف غير معروف واجتجوا من القياس بما ذكره المصنف عباده تشتمل على افعال متغايرة الى اخره فلا عباده تشتمل على افعال بيظها الحدث فوجب ترتيبها كالصلوة وفيه احتراز من الفعل فان قالوا الوضوء ليس عباده فقد سبق تقرير كونه عباده في اول باب بينه الوضوء واما الجواب **عن** احتجاجهم بالاية فهو انها دليل لنا كما سبق وعن حديث ابن عباس انه ضعيف ولا يعرف وعن قياسهم على غسل الجباية ان جميع بدن الجنب شي واحد فلم يكن يجب ترتيبه كالوجه بخلاف اعضاء الوضوء فانها متغايرة ومتفاضلة والدليل ان علي بن الجنب شي واحد انه لو جري الماء من موضع منه الى غيره اجزاه كالعضو الواحد في الوضوء بخلاف الوضوء فانه لما تنقل من الوجه الى اليد لم يجز به واما الجواب **عن** تقديم اليدين من وجهين احدهما ان الله تعالى رتب الاعضاء الاربعه واطلق الايدي والارجل ولو وجب ترتيبها لقالوا يا نكم والثاني ان اليدين كعضو لا يطلق اسم اليد عليهما فلم يجب فيها ترتيب كما كان خلاف الاعضاء الاربعه واما الجواب **عن** قولهم المحدث اذا انقضى ارتفع حديثه فهو ان مراسنا من قال يرتفع ومن منع كما ستوضح المسئلة فربما ان شاء الله تعالى فان منغنا فذال والا فالترتيب يحصل في لحظات لطيفة ولا ان الفعل يرفع المحدث الاكبر فالاصغر اولي وذكرا امام الحرمين في الاساليب الادلة من الطرفين ثم قال الوضوء يغلب فيه التقدير والاتباع لاننا اذا ارجينا الترتيب في الصلاه للاتباع مع اننا نعلم ان المقصود منها الخشوع والابتهاال لئلا الله تعالى فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه تنكيس الوضوء ولا التحبير فيه ولا الترتيب على جواره ولم يورث عن فعل علما المسلمين وعامةهم الا الترتيب كما لم ينقل في اركان الصلاه الا الترتيب وطريقه الاتباع واستثنى منه تقديم اليمنى بالاجماع والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله فان غسل اربعة انفس اعضاء الاربعه دفعة واحدة لم يجز به الا غسل



الوجه لانه لم يرتب الشرح هذا الذي جزم به هو المذهب الصحيح  
وبه قطع الجمهور وبه وجه انه يصح وصفه حكاة الفاضل حسين والمؤيد الثاني  
كما لو استاجر العضوب رجلين يحجان عنه حجة الاسلام حجة نوري سنة واحدة  
فحجا فيها فانه يحصل له الحجتان على الصحيح المخصوص وبه وجه يخرج من الوضوء  
والفرق على المذهب ان الواجب في الوضوء ترتيب ولم يحصل فيه الحجتان بغير  
على حجة الاسلام غيرهما ولم يقدّم قال المصنف رحمه الله فان  
اعتزل وهو محدث من غير ترتيب ونوي الغل فقيه وجها واحدا بحرية لانه  
اذا جاز ذلك عن الحديث الا على قلان يجوز علي الادبي اولى والثاني لا بحرية  
وهو الاصح لانه يُقَظَرُ تَبَا فاجبا بفعل ما ليس بواجب الشرح  
اذا غل الحيات جميع بدنه بينه الغل كما ذكره المصنف وغيره اوسيه الطهارة  
كما ذكره الفاضل ابو الطيب وصلحه ابن الصباغ اوسيه رفع الحديث كما ذكره  
امام الحرمين واخرون فله ثلثة احوال احدها ان يغسل بدنه منكسلا لا على  
ترتيب الوضوء فله بحرية فيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما اصحهما  
باتفاق الاصحاب لا بحرية الحال الثاني ان يغسل في الماء ويمسك زمانا ثانيا  
فيه الترتيب في الاعضاء الاربعة بحرية على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور  
وبه وجه حكاة الراعي الثالث ان يغسل ولا يمكث في وجهان مشهوران  
اصحهما عند المحققين والاكثر بين الصحة وبغير ترتيب في الحركات لطيفة  
والخلاف بين الصور الثلاث فيما سوي الوجه واما الوجه في جميعها فلا  
خلاف اذا قارنتما ليه وقال الراعي هذا الخلاف اذا نوي رفع الحديث  
فان نوي رفع الحجاب فان قلنا لا يغني به لو نوي رفع الحديث فهذا اولى والا  
فوجهان الاصح بحرية لان البنية لا تتعلق بخصوص الترتيب ثم قال الفاضل  
حسين والمؤيد والمؤيد واخرون هذا الخلاف في صحة طهارته مبني على ان الحديث  
يجل جميع البدن وانما يتنفع بغسل الاعضاء الاربعة تخفيفا ثم تختص حلولة

بالاعضاء الاربعة وفيه وجهان ان قلنا يجل الجميع صحت طهارته لانه ان بالاصل  
والا فلا وسأوضح هذين الوجهين ان شاء الله تعالى في اخر الباب في المسائل الزائدة  
وقال صاحب المستظهر في هذا الباب فاسد والله اعلم **شرح** في مسائل  
تعلق بالترتيب احدها اذا نوى تركا منكسا فبدن رجلية ثم راسه ثم يديه  
ثم وجهه لم يحصل له الا الوجه ان قارنته اليه فان تركا منكسا ثانيا وثالثا  
ورابعا ثم وضوءه ولو تركا ونوى احدا اعصابه ولم يعر فيه استا نفا الوضوء  
لاحتال لانه الوجه ولو ترك موضعاً من وجهه غسل ذلك الموضع واعاد ما بعد الوجه  
فان لم يعرف موضعه استأنف الجميع **الثاني** قال الماوردي والثاني شئ  
وعينها في الترتيب في الاعضاء المسونة هي غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق  
وجهان احدهما انه مسنون كسقيم البين فلو قدم المضمضة على الكفين  
او الاستنشاق على المضمضة حصل كل ذلك واصحهما انه شرط ولا يحصل له ما  
قد مره كاشتراط الترتيب في اركان صلاة الغل وفي نجد بيد الوضوء مع انه  
سنة فالخاص ان اعضا الوضوء ثلثة اقام فتمت بحج ترتيبه وهو الاعضاء  
الاربعة الواجبة وقسم لا يجب وهو البين على الشمال وقسم فيه وجهان وهو  
المسنون والاصح فيه الاستناط **الثالث** قال الفاضل ابو الطيب في تعليقه  
في اشتماله الترتيب فوالله تعالى فاموا بالله ورسوله قال لوان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قبل ان يؤمر بالله تعالى لم يصح ايمانه الرابع ذكر  
الاصحاب مسلمة التخيير في رفع ابن الحداد ووسطوها وصورتها جنب غسل بدنه  
كله الا رجلية ثم احداث قالوا يتعلق حكم الحديث بوجهه وبديه وراسه  
دون رجلية فيلزم منه تطهير الاعضاء الثلاثة مرتبا فيغسل وجهه ثم يديه ثم  
يسح راسه وهو باجنا ربي الرجلين ان شاء الله قبل الاعضاء الثلاثة وان  
شاء بعدها وان شاء بينهما لانه لما احدث لم يتعلق حكم الحديث بالرجلين لبقا  
الحجاب به فيهما وانما اشترط في الاعضاء الثلاثة لطهارتها قال صاحب التلخيص



والقاضي ابو الطيب وابو العباس الجرجاني في كتابه المعايير واخذوا لا نظير  
لهذه المسئلة قال الاصحاب ولو غسل الحجب جميع بدنه الا اعضاء الوضوء ثم احدث  
لم يجب ترتيب الاعضاء بل يغسلها كيف يشاء لما ذكرناه ولو غسل اعضاء الوضوء فقط  
ثم احدث وجب ترتيبها هذا الذي ذكرناه هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع الجمهور  
منهم القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والبعوي وجماعات ونقله امام الحرمين عن  
الاصحاب وقال هو المذهب وفيه وجه ذكره الشيخ ابو محمد في الفروق وولده امام  
الحرمين في المنقولي انه يجب الترتيب في الصورة الاولى وعجزها ووجه ثلثاته  
يسقط الترتيب في جميع الاعضاء في الصورة الاولى ايضا حكاه صاحب البيان في  
باب صفه الغسل والمذهب الاول هو **هذا** كله يترجع على المذهب انه اذا  
اجتمع عليه حدث وجنا به اخرج الحديث في الجنايه **قال** اذا قلنا لا  
يبدرج وانه يجب غسل اعضاء الوضوء مرتين عن الحديث فانه يجبها في الصور  
الاولى غسل الرجلين مرتين مرة عن الحديث فيكون بعد الاعضاء الثلاثة ومرة  
عن الجنايه يغسلها متى شاء وان قلنا بالوجه الثالث انه لا يبدرج الترتيب  
ويبدرج ما سواه وانه يجب غسل اعضاء الوضوء مرة واحدة لكن مرتين وجب  
ما غسل الرجلين مرة واحدة بعد الاعضاء الثلاثة هكذا ذكره القاضي حسين  
والبعوي وهو ظاهر ولكن هذان الوجهان ضعيفان والتفتيح على  
المذهب وهو الاندراج قال امام الحرمين فان قيل الا صغر يبدرج تحت  
الاكبر اذا كانا بايتين كما لها فاما اذا بين من الجنايه غسل الرجلين ثم طرد  
الحديث فالوضوء لان اكل مما بقي من الغسل قلنا من هذا خرج الشيخ ابو محمد  
الوجه الذي قاله انه يجب الترتيب في غسل الرجلين ولكن الذي ذكره الاصحاب  
هو المذهب المعتد به وحكم الجنايه على الجملة اغلب وهو بان يستيع اولى قال  
فلو نسي حكم الجنايه في رجله ونوي رفع الحديث قال الشيخ ابو علي ترتفع الجنايه  
عن رجله على المذهب لان احبنا لا اشملها فلا يضر الغلط فيها

من غلطه غسل الرجلين  
سمر

وحكي وجهها ان الجنايه لا تستغنى فيها لانها اغلظ من احدث قال الامام هذا ضعيف  
من ينف ولو غسل كل البدن الايدي ثم احدث فلا ترتيب في يديه على المذهب  
كما سبق فله علمها متى شاء ويجب الترتيب في الوجه والراس والرجلين وكذا الحكم  
في ترك الوجه والراس وترك عضوين او ثلاثة والله اعلم **قال** اصحابنا  
هذه المسئلة تلقى في المعايير على الوجه فيقال وضوء لم يجب فيه غسل القدمين  
مع وجودها مكشوفتين بلا غلظ فيهما وهذه صورته كما سبق على المذهب ويقال  
محدثا فتصريحه طهارة بعض اعضاء الوضوء دون بعض مع سلامتها قال  
صاحب التلخيص ويقال الوضوء سقط فيه الترتيب فانه يبدأ برجليه لكن  
نقل صاحب العدة عن الاصحاب انهم غلطوه وقالوا ليس هذا وضوء بل ترتيب  
لم يجب فيه غسل الرجلين والكار الاصحاب الكار صحيح والله اعلم **قال**  
المصنف رحمه الله ويوالي بين اعضائه فان فرق تقريبا يبرأ لم يضر لانه  
لا يمكن الاجترار منه وان كان تقريبا كثيرا وهو بقدر ما يحف الكا على العضو  
في زمان معتدل فقيه فلو ان قال في القديم لا يجزئ لانه عبادته يبطلها الحديث  
فابطلها التقريب كالصلاة وقال في الجديد بحزبه لانه عبادته لا يبطلها  
التقريب القليل ولا يبطلها التقريب الكثير كقراءة الزكاة فاذا قلنا يجوز فهل  
يلزمه استيناف اليه فيه وجهان احدهما يلزمه لانها انقطعت بطول  
الزمان والثاني لا يستأنف لانه لم يقطع حكم اليه فلم يلزمه الاستيناف  
الشراح قوله عبادته يبطلها الحديث فيه احتراز من الحج والركوة وقوله  
عباده لا يبطلها التقريب القليل احتراز من الصلاة فانه يبطلها التقريب اليسير  
كما يبطلها الكثير قال القاضي ابو الطيب في تغليظه تقريبا الصلاة هو  
الخروج منها وقال امام الحرمين ذكر الامية ان الموالاة شرط في الصلوة ولا  
يبين ذلك الا في تطويل الاعتدال والكلوس بن الحسين فصار التقريب  
الصلاة هو تطويل ركعتين فصيحة قال الشيخ ابو عمرو بن صلاح التقريب المبطر



لصلاته هو ان يسلم ناسيا وعليه ركعه مثلاً ويذكر بعد طول الفصل فتبطل  
صلاته بخلاف ولا سبب لبطلانها الا التقرييق بين اجزاء الصلاة لانه بعد  
السلام غير متصل فانها لم تبطل فاما بطلان الفصل لانه وان لم يكن من الصلاة فهو  
في محل العفو كما عرفت عن الفعل القليل وان لم يكن من الصلاة ويقال زمان وذكر  
لقتان مشهورتان ونقول المصنف لا يبطلها التقرييق القليل الى اخره  
ينقص بالاذان فانه يبطله التقرييق الفاحش دون القليل **اما**  
حكم المسئلة بالتقرييق اليسير بين اعضا الوضوء لا يجمع الملبس نقل الاجماع  
فيه الشيخ ابو حامد والمجمل وغيرهما **واما** التقرييق الكثير فيقه قولان  
مشهوران الصحيح منهما باتفاق الاصحاب انه لا يضر وهو نوصه في الجديد  
ودليلهما ما ذكره المصنف ثم قال العرافون القولان جاريان سواء فرق بعد  
ام بغيره وقال جمهورنا خراسانيين القولان في تقرييق بلا عذر اما التقرييق  
بعذر فلا يضر فتولا واحدا وهذه الطريقة هي الصحيحة عند الموراني  
واما الحرمين والخراسانيين في البسط وقطع بها القاضي حسين  
والبعوثي والمسولي واخرون قال الرافي في قول اكثر الاصحاب محكي عن  
نصر الشافعي ما يدل عليه قال المعود كره لان الشافعي جوز في القديم  
تقرييق الصلاة بالعدا اذا سقته الحديث فيقضي صا وبس في الطهارة اول  
ثم من الاعذار ان يفرغ ما وقع فيه من التحصيل غيره او خاف من شيء فهرب  
وكحوة ذلك وصل النسيان عذر فيه وجهان مشهوران قال الرافي احكما  
نعم قال امام الحرمين والغزالي في البسط ولا خلاف انه لو نسي وطول  
الاركان الفضية في الصلاة لم يبطل صلاته قال والفرق انه فصل في جميع  
حالاته وتارك الوضوء ليس مشتغلا بعبادة **و** في ضبط التقرييق الكثير  
والقليل اربعة اوجه الصحيح الذي قطع المصنف والجمهور انه اقا  
مضي من العصورين بزمان محقق فيه العوض والمفصول مع اعتدال الزمان

وحال الشخص فهو تقرييق كثير ولا تقليل ولا اعتبار بناخرا بخلاف سبب  
شدة البرد ولا يتعارفه شدة الحر ولا حال المبرود والمجموع وبغير التقرييق  
من آخر الفعل الماتق بمر من افعال الوضوء حتى لو غسل وجهه ويديه ثم اشتغل  
لحظه ثم مسح راسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليدين تقرييق قليل واذا  
عمل ثلثا الملائكة فالاعتبار من الغسل الاخير مكننا صرح بعينه هذه الجملة  
الشيخ ابو حامد والبيهقي والمجمل والروائي والرافعي واخرون واهل  
المصنف اعتبارا عند احوال الشخص لا يمتنع كما صرح به الاصحاب ومشي  
كان في غير الاعتدال قد ربح الاعتدال وكذا في البيتيم بقدر لو كان ما ان  
والوجه الثاني التقرييق الكثير هو الطويل المتفاخر حكاة صاحب البيان  
وحكاة الشيخ ابو حامد عن حكاية شيخه ابي القاسم الدارقي عن نضال شافعي  
في الاملا قال ابو حامد ولم اره في الاملا والحكاة غيره من اصحابنا والوجه  
الثالث يوحى بالتقرييق الكثير والتقليل في العبادة والراعي ان الكثير قد  
يمكن فيه تمام الطهارة حكاها الرافي **هذا** حكم تقرييق الوضوء  
واما الغسل واليتم فيهما ثلاثة طرق احدها انها كالوضوء على ما سبق  
من الخلاف والتعجيل وبهذا قطع جمهور الاصحاب في الطرفين كلها والثاني لا  
يضر تقرييقا قطعا والثالث الغسل كالوضوء اما اليتم فيبطل قطعا وحكاة  
المادردي عن جمهور الاصحاب وقال صاحب المستطهر في هذا ليس بشي بل  
الصواب انها كالوضوء والله اعلم واذ جوزنا التقرييق الكثير فان كانت اليتم  
الاول مستحبة فبني على وضوء وهوذا كرها اجزاء وان كانت قد عذبت  
فصل نجس بخديا اليتم فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما  
مشهوران اختلفت فيهما فصحا الموراني والبعوثي الوجوب وقطع به  
الشيخ ابو حامد وصحح الاكثر من عدم الوجوب منهم ابو علي البندجي وابن الصباغ  
والغزالي والروائي والشيخ نصر المقدسي والثاني وصاحب العدة والرافعي

حاله



واخرون قال القاصي حين اذا قلنا يجب تجديدا اليه فجدد ما وبني فني  
 صحه وضوء وجهان بنا على تفريق اليه على الاعضاء وفيه وجهان سبقا  
 في احزاب بينه وضوء ولم يذكر الجمهور هذا البناء اذا فرق تفريقا  
 لبيير وبني فلا يجب تجديدا اليه بلا خلاف قال الشيخ ابو محمد في الفرق  
 اذا فرق تفريقا كليل العذر بان البناء بلا ينفذ قطعاً وفرق بينه وبين عدم  
 العذر على احاد الوجهين بان المتفرق بالعذر له حكم المجموع والتفريق بلا عذر  
 كما لتوحيث اليه والله اعلم **ف** شرح في هذا على ما في تفريق الوضوء  
 قد ذكرنا ان التفريق ليس بالاجماع واذا اكثرنا في الصحيح في مذهبتنا  
 انه لا يضر فيه قال عمر بن الخطاب وابنه وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس  
 والحسن البصري والحنفي وسفيان الثوري واحمد في رواية وداود  
 وابن المنذر وقالت طائفة يصح التفريق وتجب الموالاة حكمه ابن  
 المنذر عن قتادة وربيعة والا وراعي الحديث واحمد قالوا اختلفت  
 فيه عن مالك وحكي الشيخ ابو حاتم عن مالك والليث ان فرق بعد جاز والافلا  
**واحد** من اصحابنا وحيب الموالاة بما رواه ابو داود والبيهقي عن خالد بن معدان عن  
 بعض اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلاً يصلي  
 فظهر قدمه لمعه قد ادرهم اجابها الما فامر ان يعيد الوضوء والصلاة عن  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رجلاً توضأ فترك موضع طهر على قدمه فاصبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك فرجع ثم صلى رواه مسلم وعن  
 عمرا ايضا موقفا عليه انه قال لمن فعل ذلك اعد وضوءك وفي رواية غسل يديك  
**واحد** من اصحابنا يوجب الموالاة بان الله تعالى امر بعزل الاعضاء ولم يوجب الموالاة  
 وبالأثر الصحيح الذي رواه مالك عن ابي نافع ان ابن عمر توضأ في السوق فقل وجهه  
 ويديه ومسح برأسه ثم ادعى الى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف  
 وضوءه وصلى قال **البيهقي** هذا صحيح عن ابن عمر مشهور بهذا اللفظ وهذا

دليل حسن فان ابن عمر فعله بحضرة خاصة في الجنازة ولم يذكر عليه والحواس  
 عن حديث خالد بن صبيح الاسناد وحديث عمر لا دلالة فيه والاشعث عن عمر بن الخطاب  
 احادها للاستحباب والاخرى لحواس الله اعلم قال **المصنف** رحمه الله  
 والستحباب من رفع من الوضوء ان يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان  
 محمدا عبده ورسوله لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ  
 فاحسن وضوءه ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده  
 ورسوله صادقا من قلبه فتح الله ثمانية ابواب من الجنة يدخلها من اي باب  
 شاء ويستحب ايضا ان يقول سبحانك اللهم وبحمك اشهد ان لا اله الا انت استغفر  
 وانتوب اليك لما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من توضأ وقال سبحانك اللهم وبحمك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك وانتوب  
 اليك كتب في رقبته ثم طبع بطابع فلم يفتح اليه يوم القيامة **شرح** حديث  
 عمر رضي الله عنه رواه مسلم واصحاب السنن لكن في المذهب تغيرات في اللفظ  
 في سلم ما سلم من احد يتوضأ فيبلغ او يجمع الوضوء ثم يقول اشهد ان لا اله الا الله وان  
 محمدا عبده ورسوله وان محمدا عبده ورسوله **الافتح** له ابواب الجنة الثانية  
 يدخل من ايها شان وفي رواية سلم ايضا قال من توضأ فقال اشهد ان لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي رواية ابو داود ثم يقول  
 حين يفرغ من وضوءه وفي رواية الزمذي بعد قوله ورسوله اللهم اجعلني  
 من المتقايين واجعلني من المتطهرين وفي رواية الزمذي في اللفظ الذي ذكره  
 المصنف الا قوله صادقا من قلبه فانه ليس موجودا في هذه الكتب لكنه شرط  
 لا شك فيه قال الحافظ ابو بكر الجازي هذه اللفظة غير محفوظة من طريق الثقات  
 ورويت الزيادة التي زادها الزمذي من رواية جماعة الصحابة غير عمر وروى ابن  
 عمر النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فاحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات اشهد  
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ففتح له ثمانية



ابواب الجنة من اياتها دخل ن رواه احمد بن حنبل وابن ماجه باسناد ضعيف  
وامتحدثت ابي سعيد الذي ذكره المصنف وزواه النسي في كتابه عمل  
اليوم والليله باسناد عريب ضعيف ورواه مرفوعا وموقوفا على ابي سعيد وكلاهما  
ضعيف الاسناد وفي سنن الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من نوضا ثم قال تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله قبل ان يكلم عنقر  
له ما بين الوضوءين واسناده ضعيف وانما ابو سعيد الخدري فيضم الحاء المعجمه  
واسكان الدال المهملة منسوب الى ابن خذره بطن من الانصار رضي الله عنهم واسم  
ابي سعيد سعد بن مالك بن سنان وكان ابوه مالا كصاحبيا استشهد يوم احد  
توفي ابو سعيد بالمدينه سنه اربع وستين وقل اربع وسبعين ومائة ابن ابي عمير  
وقوله كتبه رقا هو بفتح الراء والطابع بفتح الباء وكسر هاء الفاء بفتح  
وهموا كما تم ومعين طبع ختم وقوله فلم يكسر ال يوم اليقه معناه لا يشرق اليه  
ابطال واجباط اما حكم المله فانفق اصحابنا وغيرهم على استحباب هذا الذكر  
عنت الوضوء والابخره عن الفراع لرواية ابي داود والبيهقي وغيرهما قال ابو العباس  
الخرجاني في كتابه التمهيد والبلغة والرواية في الحديث وصاحب البيان وغيرهم  
يستحب ان يقول هذا الذكر مستقبلا قال الشيخ رضي المقدسي وبقوله صلى الله عليه وسلم  
وعلى محمد وآله وسلم قال المصنف رحمه الله ويستحب لمن نوضا ان لا  
يتنفس فيه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نوضا ثم فلا تنفصوا ايديكم الشرح  
هذا الحديث ضعيف لا يعرف وثبت في الصحيحين صلى الله عليه وسلم عن ميمونه رضي الله عنها  
قالت ناولت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوبا فلم ياخذة وانطلق وهو  
يفض يديه ن هذا لفظ رواية البخاري وفي رواية مسلم اتيت به بالمندبل  
فلم يمسه وجعل يقول بالما هكذا تعني يتنفسه ن وفي رواية البخاري فجعل  
يفض المايه واختلف اصحابنا في التنفس على وجه احدهما ان  
الاستحب ترك التنفس والبقا للتنفس كروه قاله ابو علي الطبري في الانصاح

الشيخ

والمصنف هنا وفي التنبيه والغزالي والخرجاني واخرون والثاني انه مكره وبه  
نظح القاضي ابو الطيب والماوردي والراغب وغيرهم والثالث مباح يستوي  
فعله وتركه وهذا هو الصحيح وقد اشار اليه صاحب الشامل وغيره حديث ميمونه  
لم يذكر جارات من اصحابنا ينقص اليه واطنهم رواه باحكا فتركه فمن لم يذكره الشيخ  
ابو حامد والحاملي واخام الحرمين والبخاري والشيخ نصر وغيرهم ودليل الاباحه  
حديث ميمونه ولم يثبت في النهي شي والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
ويستحب ان لا يشف اعضاه من سلك الوضوء لما روت ميمونه رضي الله عنها  
قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلا من الجنابه فانيت بالمندبل  
منه ولانه اثر عبادته فكان تركه اولى فان تنشق جان لما روي قيس بن سعد  
رضي الله عنهما قال انا نارسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعا له غسلا فاعتدل  
ثم اتيتاه ملحفة ورسيه فالخف بها وكاني انظر الى اثر الورس على عنقه  
الشرح امحدثت ميمونه متفق على صحته رواه البخاري ومسلم  
معناه وقد تقدم فربما ن وحد يثقيس رواه ابو داود في كتاب الادب من  
سنته والنسائي في كتابه وابن ماجه في كتاب الطهارة وكتاب اللباس واليه  
في الغسل وغيرهم واسناده مختلف فهو ضعيف وروي في التنشق احاديث  
ضعيفه منها حديث معاذا رايته النبي صلى الله عليه وسلم اذا نوضا مسح وجهه  
بطرف ثوبه ن رواه الترمذي وقال عريب واسناده ضعيف وعن  
عائشة قالت كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقه يتنشق بها بعد الوضوء  
رواه الترمذي وقال ليس اسناده بالقائم وعن سلمان الفارسي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نوضا فتدبجه صوف كانت عليه فمسح بها وجهه  
ن رواه ابن ماجه باسناد ضعيف قال الترمذي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في هذا الباب شي وقوله ميمونه ادنيت اي قربت وقوله اغسلا  
هو يضم الغين تغسل به ن ولفظه الغسل ثلثه في كسر الغين اسم لما يغسل



به الراس من صدر وخطي وخوهان وفتحها مصدر وهو اسم للفعل بمعنى الاعتقال  
وبعضها مشترك بين الفعل والمأخوذ في الفعل لغتان الفتح والضم وقد جماعه  
من صنف في الفاظ الفقهان الفعل لا يقال إلا بالفتح وهو غلطوا الفقه في قولهم  
باب غسل الجاه والجمعة ونحوه بالضم وهذا الانكار غلط بل هما لغتان كما ذكرنا  
ن والمحققة والمندبل كسرتين فالحققة مشتقة من الالتفات وهو الاشتغال  
والمندبل من المذل بفتح النون واسكان الدال وهو الوسخ لأنه يندبل به وقال  
ابن فارس لعله من المذل وهو الثقل وقوله **أوربيه** هكذا هو في المندبل  
بواو مفتوحة ثم راسا كنه ثم شين مكسورة ثم ياء شدة وكذا وجد بخط المصنف  
وكذا هو في رواية البيهقي والشهور في كتب اللغة ملحفة وربيه بكسر الهمزة  
وبعد ها ياء ساكنة ثم سين مفتوحة ثم ها ومعناه مصوغه بالورس وهو مخر  
اصفر لثج يكون باليمن يصنع به وهو معروف وقوله **علي عكته** هو بضم  
العين وفتح الكاف جمع عكته قال الأزهري قال الليث وغيره العكب الطوار  
في بطن المراه من السمى وتعلن الشئ إذا ركم بعضه على بعض وفندلت بعض  
مصطفى الفاظ المذهب انكارا على المصنف قال قوله فكأنني انظر إلى شرا الورس  
علي عكته زيادة ليست في الحديث وهذا الانكار غلط بل هذه اللفظة موجودة  
في الحديث مخرجها في رواية النابغة والبيهقي وأما رواية الحديث فهي أم  
المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية كان اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ميمونة واليمون المبارك من اليمر وهو البركة وهي خاله ابن عباس توفي في  
سنة إحدى وخمسين وقيل غير ذلك وقد سبط أحوالها في تهذيب الأسماء  
**فأما** قيس فهو أبو عبد الله وقيل أبو عبد الملك وقيل أبو الفضل قيس  
ابن سعد بن عباد بن دليم بضم الدال المهله وفتح اللام الأنصاري وكان قيس فهو  
أبو عبد الله وقيل أبو عبد الملك وقيل أبو الفضل قيس بن سعد بن عباد بن دليم  
بضم الدال المهله وفتح اللام الأنصاري وكان قيس وأباه الثلاثة بضم

بهم المثل في الكرم وقيس وسعد صحابيان وتوفي قيس بالمدينة سنة ستين  
رسمي الله عنه **أما** حكم التنشيف فقيه طرق متباعة للاصحاب بجمعا حقه  
أوجه الصحيح منها أنه لا يكره لكن المستحب تركه وبهذا قطع جمهور العراقيين  
والقاضي حينئذ في تعليقه والبغوي وآخرون وحكاها امام الحرمين عن الأئمة  
ورحمهم الداعي وغيره من الآخرين المطلقين والثاني يكره التنشيف حكاها التولي  
وعنه والثالث **أنه** مباح يستوي فعله وتركه قاله أبو علي الطبري في الإفصاح  
والقاضي أبو الطيب في تعليقه **والرابع** يستحب التنشيف لما فيه من السلامة  
من غبار الخبز وغيره حكاها الفوري والعزالي والروائي والداعي والخامس أن كان  
في الصيفة تركه التنشيف وإن كان في الثنا فلا بعدا لتركه كما لا يفي قال  
الحاملي وغيره وليس لثني نص في المسألة قال أصحابنا وسواهم التنشيف في الوضوء  
والغسل فذلكه أقلم بغير حاجة إلى التنشيف خوف بردا والتساق بخاسه  
ونحو ذلك فإن كان فلا كراهة قطعاً ولا يقال أنه خلاف المستحب قال  
الماوردي فإن كان معه من كل الثوب الذي يتنشف بوقت عن غير المستطهر  
والله أعلم **ف** **سرع** في هذا ما سلف في التنشيف فذكرنا أن الصحيح  
في مذهبتنا أنه يستحب تركه ولا يقال للتنشيف مكروه وكل من المندب بالجملة التنشيف  
عن عثمان بن عفان والحسن بن علي وأسن بن مالك وشيب بن أي سعود والحسن البصري  
وابن سيرين وعلقه الأسود وسروق والصنعاك ومالك بن النوري وأصحاب الرأي  
واحد وأبو يحيى وكلي كراهته عن جابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن المسيب  
وكا الخفي ومجاهد بن أبي العالية وعن ابن عباس كراهيته في الوضوء والغسل قال  
ابن المنذر كل ذلك مباح ونقل الحاملي الإجماع على أنه لا يجرم وإنما الخلاف في  
المكراهة والله أعلم قال **المصنف رحمه الله** والغرض من ذكرناه سنة  
أشياء اليه وغسل الوجه وغسل اليد بوضوح بعض الراس وغسل الرجلين والرتب  
وأضاف إليه في الغنيم الموالاة لجعله سبعة وسنته اثنتا عشرة التسمية وغسل



وغسل الكفين والمنخفضة ولا تستشق وتخليل الحبة الكثرة ومسح جميع الرأس ومسح  
الاذنين فاذا خال الماء في صماخيه وتخليل اصابع الرجل وتطويل الغزاة والابتداء بالميا من  
والشكر و زاد ابو العباس من القاص مسح العنق بعد مسح الاذنين فجعله ثلاث عشرة  
وزاد عليه ان يدعوه على وضوءه فيقول عند غسل الوجه اللهم بطن وجهي يوم تسود الوجوه  
وعلى غسل اليد اللهم اعطني كاي يميني ولا تظيني بشماله وعلى مسح الرأس اللهم حرم شعري  
وبشري على النار وعلى مسح الاذن اللهم اجعلي من الذين يستقون القول فيتبعون احسنه  
وعلى غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط فجعله أربع عشرة **المسح** اما  
واجبات الوضوء على ما ذكره ونجس مع غسل الوجه غسل حرمات ما جاوره ليحقق  
غسل الوجه بكافة كما سبق بيانه في فصل غسل الوجه وهو داخل في قول المصنف  
والاصح غسل الوجه لان مرادهم الفصل المجزي ولا يجوز الا بذكره لان ما ورد في  
وجعل بعض اصحابنا الماء الطهور فرضا اخر وهذا الوجه غلط والصواب  
ان الماء ليس من فرض الوضوء انما هو شرط لصحته كما ذكره المحامي وغيره كما ذكره قريبا  
ان شاء الله تعالى واما قوله في السن منها التيمية وغسل الكفين فهذا هو المذهب  
وقد قد مناه في اول الباب وجهها انها سببان مستقلان لامن سنن الوضوء قوله  
وتطويل الغزاة اراد به غسل ما فوق المرفقين والكعنين وفيه الكلام السابق  
وقوله والابتداء بالميا من بعض في اليدين والرجلين دون الاذنين والكعنين  
فانها تظهر دفعه واحدة كما سبق وقوله والتكرار يعني في الممسوح والمغسول  
كما سبق وقوله وزاد ابو العباس من القاص مسح العنق هذا قد ذكره ابن  
القاص في كتابه بالمفتاح واختلفت عبارات الاصحاب فيها شدا اختلاف  
وقد لا يتأتى ان ذكره بالفاظهم مختصا ثم الخصه وايضا صواب منه لكثرة الحاجة  
اليه قال القاضي ابو الطيب مسح العنق لم يذكره في كتابه في الاقناع احد من اصحابنا  
ولا ورده سنة ثابتة وقاله الماوردي في كتابه في الاقناع ليس هو سنة  
وقال القاضي حسين هو سنة وقيل وجها فان قلنا سنة مسح بالمال الذي

مسح به الاذنين ولا يمسح بما جدد وقال المنزلي هو مستحب لانه مسح سنة  
الرأس والاذن ولا يفرد بها وقال البغوي يستحب مسح بقا الرأس والاذن  
وقال الفوراني يستحب بما جدد وقال الغزالي هو سنة وقال الامام الحرمين  
كان ينبغي تحلي فيه وجهين احدهما انه سنة والثاني ادب قال الامام وليست  
اربي لهذا الرد حاصل وقال الا في هل يحس بما جدد ام ياتي ببدل  
الرأس والاذن بانه بعضهم على انه سنة ادب وفيه وجهان فان قلنا سنة  
فجديد والا فبالا في السنة والادب يشتركان في التيمية لكن السنة  
تشاك قال واختار الرواية في مسح بما جدد ومثل الاكثرين الى مسح بالباقي  
هنا مختص بما قالوه وحاصله اربعة اوجه احدها ليس مسح بما جدد  
والثاني يستحب ولا يقال مسنون والثالث يستحب ببقية ما الرأس والاذن  
والرابع لا مسح ولا يستحب وهذا الرابع هو الصواب ولهذا لم يذكره في كتابي ولا  
اصحابنا المتقدمون كما قد مناه عن القاضي في الطيب ولم يذكره ايضا اكثر  
المصنفين واما ذكره هو المذكورون متابعه لابن القاص ولم يثبت فيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وثبت في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه  
قال شرا لامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه  
وسلم من حدث في ديننا ما ليس فيه من روي روايه المسلم من عمل عملا  
ليس عليه امرنا فهو رد واما الحديث المروي عن طحمة بن مصرف عن ابيه عن  
حبه انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح راسه حتى يبلغ العذال وما يليه  
من مقدم العنق فهو حديث ضعيف بالاتفاق رواه احمد بن حنبل والبيهقي  
من روايه ليشين ابي سليم وهو ضعيف واما قول الغزالي مسح الرقبة سنة  
لقوله صلى الله عليه وسلم مسح الرقبة امان من الغل فغلط لان هذا موضع  
ليس في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعجب قوله لقوله بصيغته الحرم والله اعلم  
**مسح** قد ذكر المصنف ان سنن الوضوء اثنا عشر



وقد ذكرها بعضهم وزاد بعضهم زيادات واختلفوا في تلك الزيادات وانا المختص  
 ذلك واصبغه ضبطا واصححا مختصرا ان شاء الله واحذف ادله ما ذكره من الزيادة  
 ليفرب ضبطها ويسهل حفظها فاذا قلنا السنن الوضوء مستحبات منها استقبال  
 القبلة وان تجلس مكان لا يرجع رشا لى كما اليه وان جعل الاثمن يساره  
 فان كان واسعاً يغترف منه وعن عبيته وان كان ضيق اول الطهارة وان  
 يستحب النية الى اخرها وان جمع بينية القلب ونظا اللسان وان لا يستغفر  
 في وضوءه لغير عذر وان لا يتكلم فيه لغير حاجه والتسمية وغسل الكفين  
 والمضغتين والاستنشاق والمباغ فيه لغير الصائم والجمع بينهما ثلاث  
 عرف على الاصح والسوال على الاصح والاستنشاق بعد الاستنشاق وان يبدأ  
 في الوجه باعلاه وباليدين والرجلين الاصابع وتحت المرفق والكعب ويبدأ بالراس  
 مقدمه وان لا يلطم وجهه بالماء وان يغتهد المائتين السابيتين وان  
 يترك الاغصان ويحرك الحانم ويتغهد ما يحتاج فيه الى الاحتياط كالعقود  
 تحلل اللحية والعارض الكشفتين والاطالة الفرة والاطالة التحجيل وسمح كل  
 الراس وسمح الاذنين وسمح الصماخين وغسل الترعيتين مع الوجه  
 وكذا موضع الخديف والصدغ اذا قلت هما من الراس للخروج من الخلاف وكحل  
 الاصابع والابتداء باليد والرجل اليمين وتكرار الغسل والسمحة ثلاثا  
 وان لا يسرف في صب الماء وان لا يزيده على ثلاث وان لا يفيض ما الوضوء  
 عن مد والمواودة على القول الصحيح الجديد وان يقول عقبه الفراغ اشهد ان لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له الى اخر الذكر السابق وان لا يشق اعصاه وكذا لا  
 يفيض يده على ما فيه من الخلاف السابق وقد نقل القاضي عياض في  
 شرح صحيح مسلم ان العلماء هم الكلام في الوضوء والغسل وهذا الذي نقله  
 من اكرامه محمول على ترك الاول والافهم ثبت فيه نبي فلا يسمى مكرها الا بمعين  
 ترك الاول **س** قال الحاشي في الباب الوضوء يشتمل على وضوء سنة

وتقل وادب وكرامه وشرط فالعرض سنة وفي الغنيم سيفه كما سبق والسنة  
 حنة عشر وذكر نحو بعض ما سبق والنقل النظم مرتين مرتين والادب عشره  
 استقبال القبلة والعلو على مكان لا يترشش اليه الماء وان جعل الاثمن يساره  
 والواضع عن يمينه ولا يستقيس وان يبدأ باعلى الوجه وبالكفين ومقدم الراس  
 واصابع الرجلين ولا يفيض يديه ولا يشق اعصاه والكلامه ثلاثه الاسرات  
 في الماء ولو كان بقط البحر والزيادة على ثلاث وغسل الراس بدل مسح والشرط واحد  
 وهو الماء المطلق هذا كلامه ومعظمه حسن وقوله غسل الراس مكره  
 مواحد الوجهين وقد سبق ان الاصح عدم الكلامه والله اعلم **س** في مسائل  
 زايده تتعلق بالباب احدها في وجوب الوضوء ثلاثه اوجه حكاه  
 المتولي والثاني في المعتمد وغيرهما احدهما وجود الحدث فلولاه لم يجب والثاني  
 القيام الى الصلاه فانه لا يتعين الوضوء قبله والثالث وهو الصحيح عند  
 المتولي وفيه يجب بالحدث والقيام الى الصلاه جميعا والا وجه جاريه في غسل  
 الجنابه هل هو من الزمان والجمع ام القيام الى الصلاه ام كلاهما واذا قلت يجب  
 بوجود الحدث فهو وجوب وسع الى القيام الى الصلاه ولا ياتم بالتأخير عن الحدث  
 بالاجماع قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه الفرق في باب التيمم اجمع العلماء انه اذا  
 اجب او حدث لا يجب عليه الغسل ولا الوضوء حتى يدخل وقت الصلاه بالغسل  
 او الزمان ومعنى الفعل ان يريد قضاء فائته وهذا الذي قاله ليس مخالفا  
 لما سبق لان مراده لا يكلف بالغسل والله اعلم المسله الثانيه اجمع العلماء على  
 حوا الوضوء قبل دخول وقت الصلاه نقل الاجماع في باب المندرج في كتاب  
 الاجماع واحزون وهذا في غير المستحاضه ومن في معاصها فانه لا يصح وضوها  
 الا بعد دخول الوقت والله اعلم الثالثه اجمعوا ان الجنابه تحل جميع البدن  
 وامسا الحدث الا صغيره وجهان لاصحابنا مشهوران للحناسيين وحكامها  
 الشاشي جماعه من العراقيين احدهما يحل جميع البدن كالجنايه فليس ببعض



البدن ادلي من بعض ولا في الحديث ممنوع من المصحف بظهوره وسائر بدنه ولولا الحد  
فيه لم يمنع فغلب هذا لما اكتفى بغسل الاعضاء الاربعه تخفيفا لذكره بخلاف الجناحه  
والثاني لا يجزئ جميع البدن بل يختص بالاعضاء الاربعه لان وجوب الغسل يختص  
بها وان لم تجز من المصحف بغيرها لان شرط الماس ان يكون متظاهرا فلا يكون شي  
من بدنه محدثا ولا يكفيه طهارة محل المروحه ولهذا يغسل وجهه ويديه لم تجز  
مسه بيديه مع قولنا بالمذهب الصحيح ان الحديث يرتفع عن العضو بمجرد غسله  
ولا يتوقف على فناء العضو وفيه خلاف سنده ان الله تعالى واختلفوا في  
الاصح من هذين الوجهين فقال الثاني الاصح انه يعم البدن وقال البغوي وغيره  
الاصح اختصاصه بالاعضاء الاربعه وهذا الذي صحح البغوي هو الاربعه والله  
اعلم الرابع **المراه** كالحمل في الوضوء الا في الحيمه الكتبه كاسبق الخامس  
يثبت في غسل الاعضاء جريان الماء عليها فان ساء الماء لم يجز لم تنفع طهارته  
اتفق عليه الاصحاب ونص عليه اثناعشر رحمه الله في الام في باب قد الماء  
الذي يؤضاه وقد اشار اليه المصنف في باب الايه في قوله اذ توضا من  
انا الفضة لان الوضوء جريان الماء على الاعضاء ودليله ان لا يسمى غسلا  
كالم تجز ولو غسرت عصفه في الماء كفاه لانه يسمى غسلا **السادس** ما الوضوء الغسل  
غير مفقود لكن يستحب ان لا ينقص في الوضوء عن مده ولا في الغسل عن صاع  
والاسلوف مكره بالاتفاق وسياتي هذا كله مبسوطا حيث ذكره المصنف  
في باب الغسل ان شاء الله تعالى **السابع** اذا كان على بعض اعضائه  
شئ او عجين او حنا واشباه ذلك منع وصول الماء الى شئ من العضو لم تنفع طهارته  
سوا كثر ذلك ام قل ولو بقي على اليد وغيرها اثر الحنا ولو نه دون عينه او  
اثر دهن ما يعيح حيث يس الماء بشئ العضو ويجري عليها كمن لا يثبت صحت طهارته  
وقد تقدم هذا في فصل غسل الرجل ولو كان تحت اظفاره وسخ ينع وصول الماء  
الى البشع لم يمنع وضوءه على الاصح وقد سبق بيان في باب السؤال **الثامن**

يستحب ادرا اليد على اعضا الطهارة في الوضوء والغسل ولا يجب وقد تقدم  
بيان في فصل غسل الوجه **الثاسع** اذا شرع الموضوء في غسل الاعضاء  
ارتفع الحديث عن كل عضو بمجرد غسله ولا يتوقف ارتفاعه عن ذلك العضو على غسل  
بقية الاعضاء هذا هو المذهب الصحيح المشهور به قطع الجمهور وقد صرح به  
المصنف في اجاز باب ما يوجب الغسل وقال امام الحرمين يوقف فاذا غسل وجهه  
ويديه ومسح راسه لم يرتفع الحديث عن شئ منها حتى يغسل رجليه واجتنب انه لا  
يجوز من المصحف بيده فلو لا بقا الحديث عليها كان وجه الجمهور ان غسل  
الاعضاء موجب لانها الحديث فلا فرق بين كلها وبعضها والجواب **عن** مسله  
من المصحف ان شرط الماس ان يكون كامل الطهارة فلا يكون عليه حد  
ولذا اختلفوا على انه لا يجوز للحديث مسه بصدده وان قلنا الحديث يختص باعضاء  
الوضوء كما سبق ايضا في المسله الثالثه **العاشره** اذا شرع في الوضوء  
فشك في اثنائه في غسل بعض الاعضاء بني على اليقين وهو انه لم يغسله وهذا  
لا خلاف فيه لان الاصل عدم غسله ولو شك بعد الفناغ من الطهارة في غسل  
بعض الاعضاء فهل هو كالثب في اثنائها فيلزم منه غسله وما بعده ام لا  
يلزم منه شي كما لو شك في ترك ركز من الصلاه بعد السلام فيه وجهان حكاهما  
جماعه منهم المتولي في اجاز باب الاحداث وصاحب العده والروايين هما واخرون  
ورجح صاحب العده والروايين وجوب غسله وهو احتمال لصاحب التامل  
قالوا لان الطهارة تراد لغيرها فلم تنصل بالمقصود بخلاف الصلاه قال صاحب  
التامل وقطع الشيخ ابو حامد بانه لا شي عليه كالصلاه فقل له هذا يودي  
الى الدخول في الصلاه بطهارة مشكوك فيها فقا هذا غير مستنع كالم شك هل  
احد ام لا وهذا الذي قاله ابو حامد هو الاظهر المختار **والحاشية** الروايين  
لما رجحه باليقين على الماس اذا صلب الظهر وفرغ منها ثم شك في ركز منها  
واراد ان يجمع اليها العصر لم تجز لان شرط صحه العصر في وقت الظهر ان يتقدم



العلم بصحة الظاهر قال ومثله لو خطب الجمعة ثم شك في ترك فرض من الخطبة  
لم يجز صلاة الجمعة حتى يتيقن اتمام الخطبة وهذا الذي قاله في المثالين فيه  
تطرو شعور اليه ان شاء الله تعالى في موضعه والله اعلم الخاضع عشرين  
اذا نؤضا وصلي الظهر ثم نؤضا وصلي العصر ثم يتيقن ترك كل واحد من احد الطهاتين  
ولا يعرف عينا فقيه تفضل وكلام طويل وفروع كثيرة سبق بيانها في ارباب  
الشك في نجاسة الماء الثانية عشرين **سنة** يجب لمن نؤضا ان يصلي عقبه ركعتين  
في اي وقت كان وفي اوقات النبي عن التوافل التي لا سبب لها لان هذه لها سبب  
وهو الوضوء وذكر كثير من اصحابنا هذه المسئلة في باب الاوقات التي يكره فيها  
التوافل وذكرها في هذا الباب صاحب البحر وغيره ودليل المسئلة احاديث  
كثيرة في الصحيح منها حديثا يهريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لبلال رضي الله عنه حديثي بارحما عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف  
نعليك بين يدي في الجنة فقال ما علمت عملا ارجا عندي من اني لم انظر  
طهورا في ساعه من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كنت لي ان اصلي  
رواه البخاري في صحيحه واحتج به فضل الصلاة بعد الوضوء كذا احتج به  
اصحابنا وهو ظاهر في ذلك وعن عثمان رضي الله عنه قال ايات رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نؤضا ثم قال من نؤضا نحو وضوي هذا ثم صلي ركعتين لا يجزئ فقد  
فيها عقر له ما تقدم من فضله رواه مسلم في صحيحه الثالثة عشرين **سنة** اتفق  
اصحابنا على استحباب تجديد الوضوء وهو ان يكون على وضوء ثم يتوضا من غير ان يحدث  
ومتى سحفيه حمسه اوجه اصحابنا ان صلي الوضوء الاول فرضا او نفلا استحبابا ولا  
وبه قطع البغوي والتين ان صلي فرضا استحبابا ولا وبه قطع الفوراني  
والثالث يستحب ان كان نعل الوضوء الاول ما ينص له الوضوء والافلا ذكره  
الثاني في كتابيه المتقدم والمستظهر في باب الماء المستعمل واختاره **سنة**  
ان صلي الاول او سجدا لافقة او شك او قرأ القرآن في مصحف استحبابا ولا وبه قطع

عل

الشيخ ابو كمال الجويني في اول كتابه العزوق والخامس من كتابه الجديد لولم ينعقد  
بالوضوء الاول شيئا اصلاحا امام الحرمين قال وهذا لما يصح اذا اخلد من الوضوء  
والجديد **سنة** يتبع بمثله تفريق فاما اذا وصله بالوضوء فحكم عليه بالبعد  
وهذا الوجه عن سبيل وقد قطع القاضي ابو الطيب في كتابه شرح العزوق  
والبغوي والتولي والروايات واحزون بانه يكره التجديد اذا لم يورد الاول شيئا  
قال التولي والروايات وكذا الوضوء وفي القرآن في المصحف يكره التجديد قال  
ولو سجد ثلاثا او شك لم يستحب التجديد ولا يكره والله اعلم **سنة** الغسل فلا يستحب  
تجديده على المنصب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يستحب حكا  
امام الحرمين وغيره **سنة** التيمم فالمشهور انه لا يستحب تجديده وفي وجه  
ضعيف يستحب وصورته في الخرج والمريض وكونها ممن يصح تيممه مع وجود  
الماء يتصور في غيرها اذا لم يوجب الطيب ثانيا اذا بنى في مكانه الذي صلي فيه  
وتنأى المسئلة مسبوطة في التيمم ان شاء الله تعالى فان قلت يتجدد التيمم فيوض  
لنا فله بعد الغرض به وكذا للفرصة بعد التيمم اذا قدم التوافل واجتنب  
الاصحاب لاصل استحباب التجديد بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من نؤضا على طهر كتب الله له عشرين حسنة رواه  
ابوداود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف متفق على  
ضعفه ومن ضعفه الترمذي والبيهقي واحتج به البيهقي بحديثه انش قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا عند كل صلاة وكان احدا يكفيه الوضوء  
لم يحدث رواه البخاري في كنز لا دلالة فيه للتجديد لاحتمال انه كان يتوضا عن حدث  
وهذا الاحتمال متق وم لا ضلال التجديد فلا يرجح التجديد الا بمرجح اخر الرابع  
**عشرة** اذا نؤضا الصحيح وهو غيرة السجادة ومنه في معناه من به  
حدث دأيم فله ان يصلي بالوضوء الواحد من الفريض والتوافل ما لم يحدث  
هنا مذهبا ومذهبا لك واي حبيقة والتوري واحد وجهها العلم



وكلي ابراهيم الطحاوي وابو الحسن بن بطال في شرح صحيح البخاري عن طائفة من العلماء  
انه يجب الوضوء لكل صلاة وان كان منظره وكلي كما في ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن  
حزم الظاهري في كتابه كتاب الاجماع هذا المذهب عن عمر بن عبيد قال روينا  
عن ابراهيم يعني النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات وكلي الطحاوي عن  
قوم انه يجوز جمع صلوات بوضوء واحد في وقت واحد من الخاضع واحسب من ارجيه  
لكل صلاة وان كان ظاهرا بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم والايه  
ودليلنا حديث بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات  
بوضوء واحد يوم فتح مكة ومسح على خفيه فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تفعله فقال له عمر اصنعت يا عمر رواه مسلم وعنه  
سويد بن النعمان رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر ثم اكل  
سويق ثم صلى المغرب فلم يقصا رواه البخاري في مواضع من صحيحه وعنه  
ابن عامر عن اسحق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف  
كنتم تصنعون قال لا يجزي احدا الوضوء ما لم يجزيت رواه البخاري وعنه جابر  
ابن عبد الله قال ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأه من الانصار وبعده  
اصحابه فقدمت له شاة مصلية فاكل واكلما ثم حانت الظهر فتوضأ صلى ثم  
رجع الى فصل طعامه فاكل ثم رجعت العصر فصلى ولم يتوضأ رواه الطحاوي  
باسناد صحيح علي بن شريك مسلم وفي الصحيحين احاديث كثيرة من هذا الحديث  
الجميع بين الصلوات بعرفة وبمزدلفة وفي شاي الايام والجمع بين الصلوات  
الغايات يوم الحتدق وغير ذلك وامس الاية الكريمة نعمنا ما اذا قمتم  
الى الصلاة محذرين واما لم يذكر محذرين لانه الغالب بين النبي صلى الله عليه  
وسلم ذلك بفعله في مواضع كثيرة وتقدم اصحابه على ذلك والله اعلم  
اما المتخاصة وسلس البول والمذي وغيرها من هذه حدث دائم فاذا  
توضأ احدهم استباح من بوضوء واحد وما شئت من النوازل ولا يباح

غيره من بوضوء كما سباني ايضا في كتاب الحبيص ان شاء الله تعالى حيث  
ذكره المصنف وهل يرتفع حدثا الوضوء فيه طريقان المذهب لا يرتفع وبه قطع  
الجمهور وقال القفال فيه قولان قال امام الحرمين والثاني وعندهما هذا  
الذي قاله القفال لغلط وكيف يرتفع الحدث مع جريانه دايما ذكر والمسلم في باب  
مسح الخف ويستحب عليها هناك ان شاء الله تعالى والله اعلم الخامسة عشرة  
اذا حدثت احدا ثا متفقنا ومختلفه كفاه وضوء واحد بالاجماع وكذا لو اجنب  
مرات بجاء علمه واحد او سوره او احتلام او بالمجموع كفاه عمل بالاجماع سواء  
كان اجماع مباحا او زائرا ومن نقل الاجماع فيه ابو محمد بن حزم والله اعلم  
السادسة عشرة يستحب الحاق طه على الدوام على المهاره وعلى الميت على  
طهاره وفيها احاديث مشهوره وقد ذكرنا الحاق طه في الباب انواع الوضوء الستون  
لحفظها عشرة فزاد فيها غيره فبلغ مجموعها خمسة وعشرين نوعا منها تجديد الوضوء  
والوضوء في الغسل والوضوء عند النوم والوضوء للجنب عند الاكل والشرب  
او النوم او الوطء والوضوء من حمل الميت وعند الغضب وعند الجنبه  
وعند غفر القرآن وعند فله حديث النبي صلى الله عليه وسلم وروايته ودراسه  
العلم وعند الاذان والاقامة للصلوات والخطبة في عيد الجمعة وكذا الجمعة اذا  
لم يوحى فيها الطهارة ولذا ياره في النبي صلى الله عليه وسلم وللموقوف  
بغير فوات والسعي بين الصفا والمروة والوضوء من الغصد والحجامة والغني  
واكل لحم الجوز والخروج من خلافة العلماء وجوبه ورايت في ثناوي ابن  
الصباغ انه يستحب لمن فرض شربه الوضوء لعله اراة الخرج من خلاف من  
اوجب طهاره ما طهرها لقطع نية عيدا الوضوء للتنظيف والموالاه والله اعلم  
السابعة عشرة قال البغوي قال القاضى حسين لو نذر ان يتوضأ  
انقذ نذره وعليه تجديد الوضوء بعد ان يصلي بالاول صلاة فان توضأ وهو  
محدث لم يجز له عن نذره لانه واجب شرعا وان جرد الوضوء لئلا يصلي



بالاول لم يخرج عن نذره قال ومن اصحابنا من قال لا يلزم الوضوء بالنذر لانه غير  
مقصود في نفسه قال ولوندا النيم لا ينفق قطعا لانه لا يحد هذا كلام البغوي  
وقد جزم المؤلف في باب النذر بانقضاء نذر الوضوء حتى وجها في انقضاء  
النيم وهو مبني على الخلاف الذي قد مرته في نجد بيا النيم فالمنهج انقضاء  
نذر الوضوء وعدم انقضاء نذر النيم قال المؤلف ولوندا الوضوء لكل صلاة  
لزمه واذا توضاها عز جرت لم يلزمه الوضوء لها ثانيا بل يكفي الوضوء الواحد  
لواحي الشرح والنذر والله اعلم الشامة عشرة قال في رحمة الله  
اخر هذا الباب بعد ان ذكر من اضر الوضوء وسنته وذلك كمال الوضوء انشا  
الله تعالى فاعتذر عليه في هذا الاستئذان فاجاب الشيخ ابو حامد في تعليقه  
والبنديجي وغيرهما من اصحابنا بان الشافعي لم يذكر استحباب غسل العين في هذا  
الكتاب وصح ان ابن عمر كان يفعلها فاستثنى لاطلاقه بذلك خوفا ان يكون ذلك  
من تمام الوضوء وهذا الجواب الذي ذكره وان كان فيه بعض الحسن فالاجود غيره  
وهو انه خشي ان يكون فيه شبهة صحيحة عن النبي صلى الله عليه و آله بزيادة فيه  
على ما ذكره او بابطال ما اثبتته ولم يلقه فاحتاط بالاشتباه ولا اثبت شيئا  
لم يثبتها بعض العلماء وحذف شيئا اثبتها بعضهم فالاستئذان حسن هذا مع انه  
ستحب في كل المواقف والله اعلم وقال المؤلف في في المحقق وليست  
الاذنان من اللباس فتغسلان قال ابو سليمان الخطابي وغيره قال بعض الناس  
او اكثرهم هذا الحق لان جواب الشافعي بالقصا به فيغسلان في النون قال  
الخطابي وقوله فتغسلان بالنون صحيح عند عامة الخوارج على ما اختلفوا قال  
الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي لهم يعتذرون وقال المؤلف في المحقق  
ولو غسل وجهه مرة وذراعيه مرة ومسح بعض راسه ما لم يخرج عن طيبات  
شعر راسه اجزاه فاحتمل بان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بياضته على عاتقه  
قال في في المنزعة ثانيا من اللباس وغسل رجليه مرة مرة عم كل مرة اجزاه

بان النبي صلى الله عليه وسلم توضا مرة مرة هذا الفقه فاعتذر عليه لا وحاله  
حديث مسيح الناصيه وذكر ان عتيق بن اعطى الوضوء والجواب عنه ان  
هذا كلام اعترض من بين اهل المعطون بعضها رعتا حاجه الي ذكره وهو انه اذا  
الاحتجاج للاقتضاء على بعض الناس عند ذكره الاقتضاء فكان الاحتجاج له  
بما فعله وذكر السر عتيق ليس انما من الناس الذي يحكم فيه وحكم بان يجب ان يكون  
فكانه يقول ان اقتصر على بعض اللباس ولو بعض السرعه منه كان لما كان ما  
ذكره منها اعترض به بين اهل وقد جاء مثل هذا في القرآن العزيز في مواضع منها قوله  
تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض  
وعشيا اعترض قوله تعالى وله الحمد في السموات والارض ومثله قوله تعالى وانه  
لنعم الوعدون عظيم اعترض الوعدون ومثله قوله تعالى قالت رب اني وضعتها  
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالاثني واني سميتها مريم اعترض قوله  
تعالى والله اعلم بما وضعت على فراه من فراه وضعت بنت العين واسكان اثنا ونظيره  
كثيره ومما جاء منه في شعر العرب قول امرئ القيس

الاهل اناها والحوادث جمه بان امرئ القيس ان يملك سيقلا  
فاعترض قوله والحوادث جمه وقول الآخر  
الم ياتيك والابا تبنى ما لاقت لبون بني زبياد

فاعترض الابا تبنى وقول الآخر ايل بيتا العزكان كلالها الي الماحبا الغرم الحواد الحيد  
فاعترض بيت العن وفي هذه الايات شواهد لما يل كثيره من الخو واللفه  
والله اعلم الشافعي عشرة على صاحب الوسيط مايل والفاظ قد ذكرها  
في مواضع من هذا الباب ونسها على صوابها منها قوله في غسل الكفين فان تيقن  
طهاره اليد ففي نقا الاستحباب وجهان ومنها قوله اذا خلق شعوه لا يلزمه  
طهارة موضعه خلافا لابن خيران وصوابه ابن جرير ومنها قوله تطويل  
العرة وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم مسح الرقبه اما من امان العن وغير ذلك



فما بينهما عليه في موضعه والله اعلم وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة قال  
 المصنف رحمه الله **باب المسح على الخفين**  
 يجوز المسح على الخفين في الوضوء في المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم مسح على الخفين فقلت يا رسول الله نسيت فقال بل انت نسيت بهذا امرين ربي  
 ولان الحاجة تدعو الى لبسه وتلحق المشقة في نزعه فجاز المسح عليه كالخياصر  
 الشرح في هذه القطعة مسائل احاديث المغيرة صحيح رواه  
 ابو داود في سننه بهذا اللفظ ورواه البخاري وسلم في صحيحهما ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم مسح على الخفين وهذا هو المقصود قال العلماء قوله صلى الله عليه وسلم  
 للمغيرة بل انت نسيت ليس معناه الاخبار بنسبائه وانما هو للتقابلة كما يقول  
 الرجل للرجل فعلت كذا ولم يكن فعله فيقول بل انت فعلت ما فعله في براته  
 منه كأنه يقول لم افعل ذلك كما انك لم تفعله وقيل في معناه غير هذا والمغيرة  
 بضم الميم وكسرهما كما سبق في اواخر صفه الوضوء الثانية قوله يجوز المسح على  
 الخفين في الوضوء فيه احتراز من الخبايا والخيم والنقاس وسائر الاعمال الواجبة  
 والمسوبة من ازالة الجاسة وسننوها كلها ان ثنا الله تعالى وقوله لان  
 الحاجة تدعو الى لبسه فجاز المسح كالخبر فكذلك اسما واصحابا وارادوا الزام  
 طائفة خالفت في مسح الخف ووافقت في الجبيرة فاجب جمع عليها **الثالثة**  
 منهيها ومنهيها العلماء كافة جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر وقالت الشيعة  
 والخوارج لا يجوز وحكام القاصي ابو الطيب عز الدين بن داود وحكي الحاكم في  
 المجموع وغيره من اصحابنا عن مالك ست روايات احداها الجوز المسح الثانية  
 يجوز لكنه يكره **الثالثة** يجوز ابداءه في الاثر عنه والارجح عند اصحابه الرابعة  
 موقتا **الخامسة** لما روي فينا كذا في ابداءه عنك وكل هذا خلاف باطل  
 مردود وقد نقل ابن المنذر في كتابه الاجماع العلماء على جواز المسح  
 على الخف ويدل عليه الاحاديث الصحيحة المستفيضة في مسح النبي صلى الله عليه

عزوم

وسلم في الحضر والسفر وانه بذلك وتخصيه فيه واتفاق الصحابة في بعدهم عليه قال  
 الحافظ ابو بكر البيهقي يروى جواز المسح على الخفين عن عمر وعلي وسعد بن ابى وقاص  
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وابي ايوب الانصاري وابي  
 موسى الاشجري وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله وعمرو بن العاصي وابن مالك وسهل  
 ابن سعد ولويس بن سعد الانصاري والمغيرة بن شعبه والبراء بن عازب وابي سعيد  
 الخدري وجابر بن سمرة وابي امامة الباهلي وعبد الله بن الحرف بن خزيمة وابي زيد  
 الانصاري رضي الله عنهم قلنا ورواه خلايق من الصحابة غير هؤلاء الذين  
 ذكرهم البيهقي في احاديثهم معروفة في كتب السنن وغيرها قال  
 الترمذي وفي الباب عن عمر وسلمان وبريدة وعمرو بن امية ويعلى بن مخرمة وعبد الله  
 ابن الصامت واسامة بن زيد واسامة بن زيد قال ابو بكر بن المنذر روي  
 عن الحسن البصري قال احدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مسح على الخفين قال وروينا عن ابن  
 المبارك قال ليس في المسح على الخفين اختلاف هو جاز وقال جماعة من السلف  
 بخلافه وثبت في الصحيحين من رواية المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على  
 الخفين في غزوة تبوك وهي من اخر ايامه صلى الله عليه وسلم وقد اتفق العلماء على  
 ان اية الوضوء المذكورة في المائدة نزلت قبل غزاة تبوك **الثانية** في الصحيحين  
 عن جابر بن الجهم رضي الله عنه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين  
 اذا هو بدار في دياره قالوا جبرائيل كان هذا قبل نزول المائدة فقال جبريل وما السمت  
 الا بعد نزول المائدة وكان اسلام جبريل من اهل اجداد وروينا في سنن البيهقي  
 عن ابي بصير بن ادهم رحمه الله قال ما سمعت في المسح على الخفين حديثا احسن من حديث  
 جبريل وامر الامر بالعلل في الآية فحمل على غير ما لا يخفى بيان السنة  
 وليس الخافين شهده فينا روي واسما ماري عن علي وابن عباس وعائش بن ابي  
 المسح فليس ثابت بل ثبت في صحيح مسلم وغيره عن علي رضي الله عنه انه روي المسح على الخف

وضوء من غلبت عليه  
 وعوض عن الماء بالتراب  
 واي كان ولا وجوب  
 ثابت



عن النبي صلى الله عليه وسلم ولدت عن ابن عباس وعائشة ذلك على ان ذلك قبل لمعهما  
 حواء المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ رجعا وقد روي البيهقي معنى هذا عن ابن عباس  
 وعلى الجلاء المسلة غيرة عن الاطباء في بساطة لفظها لكن تارة والله اعلم **واما** حواء المسح  
 في الحضر ففيه لحديث كثير في الصحيح منها حديث حذيفة قال كنت مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فانتيت الى ساطة قوم فبالوا وتوضا مسح علي غيبه رواه مسلم  
 رويه البيهقي ساطة قوم بالمدينة ن وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم جعل مسح الخفين ثلاثة ايام وليا ليهن المسافر ويومنا وليا للقيم رواه  
 مسلم ومن حديث خزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وهما صحبان سياتي بيانهما  
 في بابي مسلة التوقيت ان شأ الله تعالى والله اعلم المسلة **الرابعة** قال  
 اصحابنا مسح الخفين وان كان كحائر فغسل الرجل افضل منه بشرط ان لا يترك  
 المسح رغبة عن السنه ولا شك في جواز وقصره حمهورا لاصحاب هذا في باب صلاة  
 المسافر في مسلة تفصيل القصر على الايام وفي غيرهما وقد اشار المصنف الى هذا بقوله  
 يجوز المسح ولم يقل يسن او يباح ودليل تفصيل غسل الرجل انه الذي راى عليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم في عظم الاوقات وان غسل الرجل هو الاصل وكان افضل الا توضأ  
 اليهم في موضع جوار النعم وهو اذا وجبة السفر ما يباع اكثر من غسل الخفين فله التيمم  
 فلو اشتاء وتوضا كان افضل صرح به العزوي وتعينه هذا من غير ما قال  
 ابو حنيفة ومالك وروى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب قايده رضي الله عنهما تفضل  
 غسل الرجل ايضا ورواه البيهقي عن ابي ايوب الانصاري ايضا وقال الشعبي  
 والحكم وحماد المسح افضل وهو اصح الروايتين عن علي والرواية الاخرى  
 عنه انها سواء واختار ابن المنذر واحجج لمن فضل المسح بقوله صلى الله  
 عليه وسلم في حديث المعيرة المذكورة في الكتاب بهذا امر في روي وكذا في صفوان  
 النخعي ذكره المصنف بعدنا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تشرع  
 خفافنا الحديث والامل خالم يكن للوجوب كان ندبا ودليلنا ما سبق

في  
 الا  
 ٩

والمراد بالامر في الحديثين امر باحدة من جنس دليل ما ذكرناه ويؤيده ان في روايه  
 من حديث صفوان رخصنا ان لا تشرع خفافنا رواها النسائي وفي حديث  
 المعيرة تاويل اخر اي امرني بيانه والله اعلم **الخامسة** اجمع العلماء على انه لا يجوز  
 المسح على الخفين في البيوت والبيوت في الوجه واما العامة فذهبوا الى لا  
 يجوز المسح عليها وحدها وفيها خلاف العلماء سبق بيانه بدلايله في فصل  
 مسح الرأس والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله ولا يجوز ذلك في غسل  
 الجنابة لما روي صفوان بن عسال المرادي قال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يامرنا اذا كنا مكافرين او سمران لا تشرع خفافنا لكنه ايام وليا ليهن  
 المسافر جنابه لكن من غايط او بول او فم ثم تحدث بعد ذلك وضوا لان ذلك  
 غسل الجنابة يتبدل فلاتدعووا كاحبه فيه الى المسح على الخفت فلم يجز **الشرح**  
 اما حديث صفوان فصحيح رواه الترمذي رحمه الله في مسنده وفي الامم والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيحه قال الترمذي هو حديث حسن صحيح **والله** ليس  
 روايه هو لا قوله ثم تحدث بعد ذلك وضوا وهي زياده باطله لا تعرف وقوله  
 الا من جنابه هذا ما وايضا في كنه الحديث المشهور الادبي الا اني لا استنت  
 فقال الرواي صاحب المحرر باب ما ينقض الوضوء روي ايضا لامر جنابه حرمة النبي  
 لا ينفى وكلاهما صحيح المعنى كمن المشهور لا وقوله لكن من غايط او بول او فم بالواو  
 وفي رواية للنسائي رخصنا ان لا تشرع خفافنا بل قوله يامرنا وقوله لكن من  
 غايط الى اخره قال اهل العربية لفظه لكن الاستدراك عطف في النبي مفردا على مفرد  
 وثبت للتاني ما نقلت الاولي تقول ما قام زيد كمن عرو فان دخلت مثبت تحية  
 بعدها الى جمله تقول قام زيد كمن عرو لم يغم فقول لا تشرعها الامر جنابه  
 لكن من غايط او بول ونوم معها رخصنا في المسح مع هذه الثلاثة ولم يرم من غيرها  
 الا في حال الجنابه وفيه تحريف فمقتدره كمن لا تشرع من غايط او بول ونوم لان تقرير  
 الاول امرنا بترعها من الجنابه وقايده هذا الاستدلال بيان الاحوال التي يجوز فيها

لدا وقع في الحديث  
 او المشهور من الحديث  
 والعلة لان من غايط

نور  
 على



المسح وبه الغايط والبول والنوم على ما في معاهما من باقية ما عدا ذلك الا صغر وهي ذوال  
العقل كجنون وغيره ولمس النساء من مزج الادامي وبه الجناية على ما في  
معاهما من الحدث الاكبر فدخل فيه الحيض والنفاس وقد يحد من ذكر  
الاحوال الثلاثة انه لا يجوز المسح على الخف عن النجاسة والله اعلم وعما قاله  
صفوان هو بعين ثم بين تشده مهملتين وصفوان هذا من كبار الصحابة  
رضي الله عنهم عن ابي النضر رضي الله عنه وسلم مائة عشرة غزوة سكن الكوفة  
وقوله مسافر بن اوس قال سئل عن الراوي هل قال مسافر بن اوس قال سئل  
وهما بعين واحد ولكن لما سئل الراوي ايها قال احتاط فتردد ولم يجزم لهما  
وهكذا اصوابه سئل براموته ويكيت جدتها الف ولا يجوز غير هذا بالخلط  
وربما غلط فيه فقتل سفيان باليا وهذا خطأ فاحترق تخفيف فيقال الخطاي  
وغيره قوله سراج سئل عن راكب وركب وصاحبه وجب وقيل انه لم  
ينطق بواحدة الذي هو قاسا من قلدوه وقيل نطقه والله اعلم وفي هذا  
الحديث فزايد **احد** ما يجوز مسح الخف الثانية انه موقت الثالثة  
ان وقته ثلاث ايام ولياليهن وجا في رواية لليهقي وغيره في هذا  
الحديث والمقيم يوم وليلة **الرابع** انه لا يجوز المسح في غسل الخاب  
وما في معناه من الاعمال الواجبة والمسبوبة **الخامس** جوازته في  
جميع انواع الخف الا صغر **السادس** ان الغايط والبول والنوم يقتض الوضوء  
وهو محمول على النوم غير ممكن مقتضى **السابع** انه يوم بالترج للجناية  
ثلاثة ايام حتى لو غسل الرجل في الخف ثم احدث واراد المسح لم يجب ومنه غير ذلك  
من الفوائد وهو حديث طويل وقد يقتضون على رواية هذا القدر الذي  
ذكره المصنف منه والله اعلم **اسم** حكمه الكتاب فهو انه لا يجزى المسح على  
الخف في غسل الجناية نص عليه الشافعي واقتنع عليه اصحاب وغيرهم ولا اعلم  
فيه خلاف لاحد من العلماء **•** وكذا لا يجزى مسح الخف في غسل الحيض والنفاس

والولادة والاية الاغتسال المسونة فغسل الجمعة والعبد واعمال الحج وغيره فانصر  
عليها الشافعي في الامم واتفق عليه اصحاب قال اصحابنا ولود ميت رجله في الخف  
فوجب غسلها لا يجزى به المسح على الخف بدلا عن غسلها وهذا الاطلاق وكل هذا  
مستنبط من حديث صفوان كما سبق قال **اصحابنا** واذا الزمة غسل الجناية  
او حيض ونفاس فصب الماء في الخف فانغسلت الرجلان ارتفع الجناية عنها وحت  
صلاته ولكن لو احدثت لم تجز له المسح حتى ينزع الخف فيلبد طاهرا وكذا بعد  
انقضاء المدة لو غسل الرجل في الخف صح وصحة لان الجوز المسح المسح بعده حتى ينزع  
وكل هذا الاطلاق ولود ميت رجله في الخف فغسلها فيه جاز المسح بعده ولا يشترط  
نزع ذكره البغوي والرافعي وغيرهما واطلق الشافعي في الامم والقاضي ابو الطيب  
والدارمي والمؤيد والرياني وغيرهم وهو ينزع اذا اصاب الرجل نجاسة ولو  
مرادهم اذا لم يكن الغسل في الخف والفرق بين الجناية والنجاسة ان النجاسة تنزع  
الخف للجناية في حديث صفوان ولم يامر به للنجاسة والله اعلم قال **•**  
المصنف رحمه الله وصل هو موقت ام لا فيه قولان قال في القدر غير موقت لما  
روى ابي بن عمارة رضي الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت  
يوما قال يومين قلت وثلاثة قال نعم وما شئت وروى وما بدا لك وروى  
حتى بدع سقا قال نعم وما بدا لك ولانه مسح بالما فلم ينوقت كما مسح على الجباين  
ورجع عنه قبل ان يخرج الى مصر وقال مسح المقيم يوما وليلة والمساقر ثلثة ايام  
لما روى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمسافر ان يمسح ثلثة ايام  
وليا ليهن وثلثين يوما وليلة ولان الحاجة لا تدعو اليها اكثر من ذلك فلم تجز الزيادة  
عليه **الست** **اسم** اما حديث علي الصحيح رواه مسلم واما حديث ابي  
ابن عمارة رواه ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم من اهل السنن واقتنعوا على  
انه ضعيف مضطرب لا ينجح به ن وعامة كبار العيين وصحها رجحان مشهوران  
من ذكرهما من ائمة هذا الفن ابو عمر بن عبد البر في كتابه الاستيعاب والبيهقي



في السنن ومن المتأخرين الحافظ عبد الغني المقدسي وخزون وانفقوا على ان  
الكسرة الفصح واستمر ولقد يذكر ابن عاكولا وخزون غير الكسرة ورواه البهقي عن ابي عبيد القاسم  
ابن سلام وخالفهم ابن عبد البر فقال الصم هو قول الاكثرين قالوا وليس في الامم عماره  
كبير العين غيره وقد بسطت بيانه في تذييل الاسماء وقوله وما بدا لك هو  
بالعين ساكنه قال اهل اللغة يقال بداله في الامر بدا بالمدى حدث له راي لم يكن  
ويقال رجل له بدوات والبداء محال على الله تعالى بخلاف النسخ وانما قوله  
لانه سمح بالما فلم يتوقف فاحترز من التيمم وقوله كالمسح على الجاير معناه انه  
لا يتوقف قوله ولا وحده وهذا فتلحقه العرائض وفيه خلاف ضعيف ذكره الحاشي  
سؤنحه في باب التيمم ان شاء الله تعالى استحكم المسله فانفق اصحابنا على ان  
المذهب الصحيح توقيت المسح وان القديم في ترك التوقيت ضعيف واه جدا ولقد  
ينكره كثير من اصحابنا فعلى القديم لا يتوقف المسح بالايام لكن لو اجنب  
وجبا لم يزع كذا انقله ابن القاص في التخصيص عن القديم ونقله ايضا الفقهاء  
في شرحه وصاحب الشامل واليحيى ولا يفرع على هذا القديم وانما تنفع المسائل  
في هذا الباب وغيره على ان المسح موقت فعلى هذا المسافر ثلاثة ايام بلياليها  
وللمقيم يوم وليله بخلاف قال اصحابنا وله ان يصلي في مدة المسح ماشا  
من الصلوات فزايض الوقت والفضا والسند والظن بخلاف قال اصحابنا  
فاكثر ما يمكن المقيم ان يصلي بالمسح من زايض الوقت سبع صلوات اذا جمع بين  
الصلوات في المطر فان لم يجمع وقت والمسافر ان جمع سبع عشرة والامس عشره  
وصورته ان يحدث في نصف اليوم الاول في اول الوقت ويصلي ثلثه اليوم الثاني  
او الرابع مسحا وصلي في اول الوقت هذا مذهبنا وحكي عن المنذر عن الشعبي انه يثب  
واسحق بن سليمان بن داود انه لا يصلي بالمسح الا خمس صلوات ان كان مقيما وان كان  
مسافرا فخمسة عشر وحكاها اصحابنا عن داود وهذا مذهب باطل والاحاديث  
الصحيحة في التوقيت بالزمان نرده والله اعلم **ف**سرع المراد بالمسافر الذي

يسمح لثلاثة ايام ولياليها من المسافر سفر الطويل وهو السفر الذي يقضي فيه الصلاة وهو  
ثمانية واربعون ميلا بالهاشيني فذلك بالمرحلة حدثان قاصدان في سائر ايامه  
واحدان في باب صلاة المسافر ان شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه من المسح ثلاثة ايام  
لا يكون الا في سفر يقضي فيه الصلاة متفق عليه من الاصحاب من بينه من  
منه من بينه في باب التيمم ومنهم من بينه في باب استقبال القبلة عند ذكرهم  
التنفل على الرحلة في السفر ومجموعهم بينه في باب صلاة المسافر وخالفهم  
المصنف فلم يبينه في موضع من هذه المذاهب وبينه في ثلثه مواضع غير ما  
من المذهب احدها مسله نقل الزكوي في باب قسم الصدقات والثاني في سفر  
احد الابوين بالولد في باب الحضانة والثالث في مسله تغريب الزاني  
فبين في هذه المواضع الثلاثة ان مسح الحنف ثلاثة ايام اما يجوز في سفر طويل  
قال اصحابنا الرخص المغلقة السفر فثمان ثلاث بخضر الطويل وهي  
الغضر والغضر في رمضان ومسح الحنف ثلاثة ايام وثمان بجوزان في الطويل  
والقصير وهما ترك الجمعه واكل الميتة فثلاث في اخضاها بالطويل فثلاث وهي  
الجمع بين الصلوات واستقاط الغرض بالتيمم وهو ان التنفل على الرحلة والاصح اختصاص  
الجمع بالسفر الطويل دون الآخرين وسيا في ايضاح كل ذلك في مواضعه ان شاء  
الله تعالى ويأتي في بيان صحة قول الاصحاب اكل الميتة من حصل السفر قال  
الشيخ ابو حامد بن تغلبه في باب استقبال القبلة السفر القصير الذي يجمع السفر  
على الرحلة والتيمم وغيرهما موقوف ان يخرج الى صيغته مسيره ميل او نحو هذا  
لغرضه وكذا قال غيره **ف**سرع في مذهب السلف في توقيت مسح الحنف  
فذكر ان الصحيح من مذهبنا الذي عليه العمل والتعبير ان الله موقت للمسافر ثلاثة  
ايام بلياليها وللمقيم يوم وليله ومذهبنا قال ابو حنيفة واحدا واصحابها وجمهور  
العلماء والصحابه والثابعين من بعدهم قال ابو عيسى الترمذي التوقيت ثلاثة ايام او يوما



وليله للغيث هو قول عامه العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال الخطابي  
التوقيت قول عامة الفقهاء قال ابن المنذر ومن قال بالتوقيت عمر بن عبد الله  
مسعود وابن عباس وابو زيد الانصاري وشريح وعطاء الثوري واصحاب الراي  
واحمد واسحق وحكام اصحابنا ايضا عن الحسن بن صالح والاذنابي وابي ثور قال  
طايغه لا توقيت وبلغ ما شا حكام اصحابنا عن ابي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي  
وربيعة واللبث واكثر اصحاب مالك وهو المشهور عن مالك وفي رواية عنه  
انه موقت وفي رواية موقت للحاضر ومن المسان قال ابن المنذر وقال سعيد  
ابن جبلة سمع من عدة الدليل **واحد** من قال لا توقيت بما ذكره المصنف من  
حديث ابي بن عماره والقياس على الجبيرة ومحمد بن ابراهيم النخعي عن ابي عبد  
الحديد عن حمزة بن ثابت قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو  
استزدناه لنادنا بعني المسح على الخفين للمسلمين **واحد** من قال لا توقيت بما ذكره المصنف من  
عليه وسلم قال اذا توضا احكم وليس خفيه فليصل فيها وليس عليها ثم لا يخلها  
ازننا الامر بخبايه **واحد** من قال لا توقيت بما ذكره المصنف من ابي المدينه  
يوم الجمعة فدخلت علي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال حتى اوجلت خفيك  
رجلك قلت يوم الجمعة قال فقال من عمنما قلت لا قال اصبحت السنه وفي رواية  
قال لبسها يوم الجمعة واليوم يوم الجمعة ثمان قال اصبحت السنه رواه البيهقي  
وعن ابن عمر انه كان لا يوقت في الخفين وقتا **واحد** من اصحابنا والجمهور بالحدث  
كثير صحيحه في التوقيت منها حديث علي المذكور في الكتاب رواه مسلم ومحمد بن  
صفوان بن عسال السابق وهو صحيح كما بيناه **واحد** من ابي بكره ان النبي صلى الله  
عليه وسلم سئل عن المسح على الخفين فقال للمسلمين ثلاثه ايام وليا اليهن  
وللغيث يوم وليله وهو حديث حسن قال البيهقي قال الترمذي قال البخاري هو  
حديث حسن ومحمد بن حمزة بن ثابت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسح على الخفين للمسلمين ثلاثه ايام وليله **واحد** من اصحابنا والجمهور بالحدث

وعنه ما قال الترمذي حديث حسن صحيح ومحمد بن عوف بن مالك الاشجعي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني عنده بتول المسح على الخفين ثلثه ايام وليا اليهن  
ثلاثه ايام وليله قال البيهقي قال الترمذي قال البخاري هو حديث  
حسن والاحاد يثبت في التوقيت كثيره **واما** الجواب عن احتجاج الاولين بحديث  
ابي بن عماره فهو انه ضعيف بالانفاق كما سبق بيانه ولو صح لكان محولا على  
حيوان المسح ابا بشرط مراعاة التوقيت لانه انما سأل عن جواز المسح لا عن قسمه فيكون  
قول النبي صلى الله عليه وسلم الصعيديا الطيب ومنا السلم ورواي عن عشرين فان معناه  
ان له اليهم موه بعد اخراي وان بلغت مده علم الما عشرين وليس معناه ان مسحه  
واحده يكفي عشرين **فكذلك** الجواب **واحد** من حديث حمزه بن عبد الله ضعيف  
بالانفاق وضعفه من جهين احدهما انه مضطرب والثاني انه منقطع قال  
شعبه لم يسمع ابراهيم من ابي عبد الله الحديث قال البخاري ولا يعرف الحديث  
سماع من حمزه قال البيهقي قال الترمذي سالت البخاري عن هذا الحديث فقال  
لا يصح ولو صح لم يكن فيه دلاله لانه ظن انه لو استناده لزاده والاحكام لا تثبت  
بهذا **واحد** من حديث اسن في ضعيف رواه البيهقي واثار ابي تضعيفه **واما**  
الروايه عن عمر بن قرواه اليهقي ثم قال قد روي عن عمر التوقيت فاما ان يكون  
رجوع اليه حين بلغه التوقيت فاما ان يكون رجوع اليه حين بلغه التوقيت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم واما ان يكون قوله الموافق للسنه الصحيحه المشهوره ادلي  
والمرقوي عن ابن عمر عن حجاب عنه هذين الجوابين والله اعلم قال **المصنف**  
رحمه الله وان كان السفر معصيه لم يجز ان مسح اكثر من يوم وليله لان ما زاد يتبعه  
بالسفر وهو معصيه فلا يجوز ان يثبت فيها رخصه **الشيخ** اذا كان  
سفر معصيه كقطع الطريق وباقي العبد وكونها لم يجز ان مسح ثلثه ايام بالاخلاق  
لما ذكره المصنف وهو يجوز يوما وليله ام لا يستبيح شيئا خلافيه وجهان حكاهما  
الشيخ ابو حامد في باب صلاة المسافر والمأذون في المسح نظر القديسي واثار شي هسا  
وحكامه السيد تاجي والعزالي واخرون في باب صلاة المسافر اصحابنا يجوز وبه قطع



جمهور المصنفين كما اشار اليه المصنف لان ذلك جائز بلا سؤالات لا يجوز تغليظ  
عليه كالا يجوز لساكن الميثة بلا خلاف فان اراد المسح والاكل فليتب وحكي الماوردي  
هذين الوجهين في العاصي بسفره وفي الحاضر المقيم علي معصية قال ويجوز ان لا ين  
مستحب وبالمنع قال ابو سعيد الاصمغيني وهذا الوجه في المقيم غريب والمشهور التقطع  
بالجواز ونقل السدي والرافعي الوجهين ايضا في العاصي بالاقامة كعبادته  
بالسفر فاقام ويقال رخصه ورخصه باسكانها وصحتها وجهان مشهوران  
في كتب اللغة والله اعلم **ف**سر قال ابن القاص في النجيب وسائر  
اصحابنا لا يشيخ من سفره معصية شيئا من رخص السفر من الغفر والغفر  
والمسح ثلاثا والجمع والتنقل علي الرحلة ونزل الجمعة واكل الميثة لا اليتيم اذا عم  
المافقيه ثلاثه اوجه الصحيح انه يلزم منه اليتيم ونجاسة اعادة الصلاة فوجوب اليتيم  
لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة والثابت بحجور اليتيم ولا تجب الاعادة  
والثالث تحريم اليتيم وبانتم بترك الصلاة اتم تأدرك لها مع امكان الطهارة لانه قادر  
علي استحالة اليتيم بالتوبة من معصيته قال ابن القاص في القفال وغيرهما  
ولو وجب العاصي بسفره ما احتاج اليه لمعظم لم يحزله اليتيم بلا خلاف قالوا وكان  
به فروح كخاف من استعمال الماء الهلاك وهو غاصر بسفره لا يجوز له اليتيم لانه قادر  
علي التوبة ودل الما قال **الف**قال في شرح النجيب فان قيل كيف حرمت  
اكل الميثة علي العاصي بسفره مع انه يباح للحاضر في حال الضرورة وكذا لو كان  
به فروح في الحصر جاز اليتيم والجواب ان اكل الميثة وان كان باحا في الحصر عند  
الضرورة تكرر بسفره شي هذه الضرورة وهو معصية فحرمت عليه الميثة في الضرورة  
كما لو كان منقطع الطريق فخرج لم يحزله اليتيم لذلك الجرح مع ان الجرح الحاضر  
يجوز له اليتيم فان قيل تحريم الميثة واستعمال الجرح الماوردي الي الهلاك فجاب  
ما سبق انه قادر علي سلبه بالتوبة هذا كلام القفال وقال الشيخ ابو حامد  
في باب استقبال القبلة من تعليقه قال بعض اصحابنا جواز اكل الميثة لا يحف  
بالسفر لان المقيم اكلها عند الضرورة قال ابو حامد وهذا غلط لان الميثة التي

تخل في السفر بسبب السفر التي تكل في الحضر ولهذا التحل الميثة لعاصي بسفره وتحل  
لمقيم علي معصية عند الضرورة هذا كلام اي حامد وفي المسألة تفريع وكلام  
سؤالي في باب صلاة المسافرين كما الله تعالى قال **المصنف**  
رحمه الله وبعبث ابتداء المدة من حين حدثت بعد لبس الخت لاها عبادته موفته  
فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة **الش**رح مذهبا  
ان ابتداء المدة من اول حدث اللبس فلو احدثت ولم يتبع حتى مضى من بعد  
الحديث يوم وليلة او ثلثة اركان مسافرا اقتضت المدة ولم يكن المسح بعد ذلك  
حتى يتأنف لبسا علي طهاره وميا لم يحدث لا تحبس المدة فلو نفي عبد اللبس  
يوما علي طهارة اللبس شر احدثت استحاح بعد الحدث تؤطكا يوما وليلة  
ان كان خاضرا وثلاثة ايام وليا لها ان كان مسافرا هذا مذهبنا ومذهبنا  
حنيفة واصحابه وسفيث الثوري وجمهور العلما وهو اصح الروايتين عن احمد  
وداود وقال الاوزاعي وابو ثور اب المدة من حين مسح بعد الحدث وهو رواية  
عن احمد وداود وهو المختار والراجح دليلنا واختاره ابن المنذر **ح**كي نحوه عن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكي الماوردي في ثلثي عن الحسن البصري  
ان ابتداها من اللبس **ح**كي القائلون من حين المسح بقوله صلى الله عليه وسلم  
بمسح المسافر ثلثة ايام وهي احاديث صحاح كما سبق وهذا نضر بح انه يمسح ثلثة ايام  
ولا يكون ذلك الا اذا كانت المدة من المسح وان كانت نفي قال اذا حدثت في الحضر  
ومسح في السفر اتم مسح مسافر فعلق الحكم بالمسح والحنيفة اصحابنا برواية  
رواهما الحافظ الفقيه بن زكريا المطر في حديث صفوان من الحديث الي الحديث  
وهي زيادة عن يديه ليست ثابتة والقياس الذي ذكره المصنف واجابوا  
عن الاحاديث بان معاها انه يجوز المسح ثلثة ايام ونحن نقول اذا مسح في  
الحديث فان احدهم موقوف علي نفسه وامسا فلو لم احدث في الحضر  
ومسح في السفر اتم مسح مسافر فجابوا ان الاعتبار في المدة بجواز الفعل ومن



أحدث جاز الغفل والأعتبار في العباد بالثلثين بها وقد وجد ذلك في مسله  
 المسافر في السفر الدليل على هذا أن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ثم سافر في الوقت  
 فله الفطر ومن دخل في الصلاة في الحضر ثم سافر فيه سافر ثم فطره وقت  
 المسح كدخوله وقت الصلاة وأبدا المسح كابتداء الصلاة **و** أحسن ما يعقل أصحابنا  
 بأنه إنما يحتاج إلى الترخيص بالمسح من حين يحدث وهذا فاسد فإنه يحتاج إلى مجرد  
 اللبس لتجديده الوضوء والله أعلم **و** اعلم أنه إذا لبس ثم أراد تجديد الوضوء  
 قبل أن يحدث جاز له المسح ولا تحت عليه المدة حين يحدث والله أعلم **و** أما  
 فطر المصنف عبادته موقته فقتل أحسن من الوضوء والعل وقيل ليس  
 باحتراز بل تقرير بالفرع من الأصل وقيل أنه يشترط أن يكون في وقت تجديدها  
 وليس يشترط بها لأنه قال من حين جوار فعلها لا من حين وجوبه **و**  
 قال **المصنف رحمه الله** وإن لبس الحنف في الحضر وأحدث مسح  
 ثم سافر ثم مسح مقيم لأنه بدأ بالعبادة في الحضر فلم يحكم الحضر كما لو أحرم  
 بالصلاة في الحضر ثم سافر فإن أحدث في الحضر ثم سافر مسح في السفر قبل  
 خروجه وقت الصلاة ثم مسح سافر من حين أحدث في الحضر لأنه بدأ بالعبادة  
 في السفر فثبت له رخصه السفر وإن سافر بعد خروج وقت الصلاة ثم مسح فقيه  
 وجهاً قال لا يواضح حق ثم مسح مقيم لأن خروجه وقت الصلاة عند مسح الحضر  
 بمنزلة دخوله في الصلاة في وجوب الإمام فله أن المسح وقال أبو علي بن أبي هريرة  
 يتم مسح سافر لأنه تلبس بالمسح وهو مسافر فهو كالسافر قبل خروجه الوقت  
 ومخالفة الصلاة لأنها نفوت وبعضها إذا قامت في الحضر ثبتت في الذم  
 صلاة الحضر فصلاً ومساوياً لا يفتقر ولا يثبت في الذم فصار كالصلاة  
 قبل فوات الوقت **الثاني** **شرح** في هذه القطعة أربع مسائل **و**  
**أحدها** ليس في الحضر سافر قبل الحدث فيمسح مسح سافر بالاجتماع  
**الثاني** ليس وأحدث في الحضر ثم سافر قبل خروجه وقت الصلاة فيمسح مسح

فلو أنه

مسافر أيضاً عندنا وعند جميع العلماء إلا حكاة أصحابنا عن الزبي أنه مسح مقيم  
 قال القاضي أبو الطيب كذا حكاة الدارمي عن الزبي وهو غلط بل مذهب الزبي  
 كنهنا مسح سافر فإن قيل قد يلبس بالمسح في الحضر فلهذا ما يورثه  
 العبادة وهي المسح لأنه المدة **الثالث** أحدث في الحضر ثم سافر بعد  
 خروجه الوقت فهل يمسح مسح سافر أم يقيم فيه الوجهاً اللذان ذكرهما المصنف  
 بدليلهما الصحيح مسح سافر **و** أحسن ما يعقل جميع المصنفين وقاله مع ابن أبي هريرة  
 جمهور المتقدمين **الرابع** أحدث مسح في الحضر ثم سافر قبل تمام  
 يوم وليلة فنهنا أنه يتم يوماً وليلة من حين أحدث وبه قال مالك وأبو  
 أحمد وكذا في رواية عنها وقال أبو حنيفة والثوري يتم مسح سافر وهو رواية  
 عن أحمد وداود **و** أحسن ما يعقل الأصحاب بما ذكره المصنف وهو أنها عبادته  
 اجتمع فيها الحضر والسفر فغلب حكم الحضر كما لو أحرم بالصلاة سفيته في  
 البلد فارت وقارفت البلد وهو في الصلاة فانه ينهها صلاة حضر بلجام  
 المسلمين وهذا القدر عنده أصحابنا وفيه سؤال ظاهر فقال كيف صورة  
 مسح الصلاة فانه إن أحرم بنية الفطر لم تقع صلاته وهذا متفق عليه  
 عندنا صرح به أصحابنا الإمام الحرمين فانه ذكر فيه في باب صلاة المسافر  
 احتمالين والمذهب البطلان وإن أحرم بالنظر مطلقاً أو بنية الإتمام فلا تمام  
 ولحيث لم يكن ليس سبب اجتماع الحضر والسفر بل سببه فقد شرط الفطر  
 وهو بنية الفطر عند الإحرام بالصلاة وهذا سؤال حسن والجواب **ب**  
 أن صورته أن يحرم بالصلاة مطلقاً ويحصل به الدلالة من وجهين أحدهما  
 أن الحكم وهو إتمام الصلاة معلل بعليتين أحدهما اجتماع الحضر  
 والسفر والثانية فقد بنية الفطر والوجه الثاني أن مراد الأصحاب  
 الزام أبي حنيفة فانه وافقنا على وجوب الإتمام في هذه المسألة ومذهبه  
 أن الفطر عن بنية الاحتياج إليه فليس لوجوب الإتمام عنده سبب الاجتماع



الحضر والسفر فواجب الاتمام تغليبا للحضر فينبغي ان يكون المسح مسحا مقيما تغليبا  
 للحضر والله اعلم **ف** اقام مسحا احد خفيه في الحضر ثم سافر ومسح الاخر في  
 السفر قبل مسحا مقيما ام سافر فيه وجها واحدا مسحا مسافرا وبه قطع القاسمي  
 حينئذ البغوي والدافعي قال القاسمي وصا بطه ذلك انه من سافر قبل كل  
 الطهارة مسحا مسحا مقيما لان لم يتم المسح في الحضر فكانت لم يأت بشئ منه والوجه  
 الثاني مسحا مقيما وبه قطع المولى وصحة الثاني وهو الصحيح والصواب  
 لانه تلبس بالعبادة في الحضر واجتمع فيها الحضر والسفر فغلب حكم الحضر وهذه  
 العلل هي التي اعتمدها الاصحاب في اصل المسح كاسبق والله اعلم **ق**  
 المصنف رحمه الله وان مسحا في السفر ثم اقام ثم مسحا مقيما وقال المزني ان مسحا  
 يوما وليله لانه لو مسحا ثم اقام في الحال مسحا ثلث ما بقي وهو يوم وليله فاذا بقي  
 له يومان وليثان وجبان يمسح ثلثها ووجه المذهب انه عبادة تغتبر  
 بالسفر والحضر فاذا اجتمع فيها السفر والحضر غلب حكم الحضر ولم يثبت عليها  
 كالصلاة **ث** شرح مذهب الثاني الذي اختلف فيه من اصحابه  
 انه اذا مسحا في السفر ثم اقام ثم مسحا مقيما فان كان قد مضى بعد الحدث دون يوم  
 وليله تمسحها وان كان مجيء يوم وليله او اكثر في السفر انقضت المدة بمجرد  
 قدومه وحكم انقضاء المدة معروف قال اصحابنا فان كان مسحا في السفر اكثر من يوم  
 وليله ثم قدم فصلواته في السفر كلها صححها بلا خلاف وانما يجب حكمه بانقضاء المدة  
 بالقدوم قالوا لو قدم في صلاة الصلاة في سفيته بعد يوم وليله في السفر بطئت  
 صلاته بمجرد التقدم بلا خلاف لان انقضاء المدة في اثنا الصلاة بطؤها فان  
 يوجب غسل القدمين وكذا الوضوء قال الثاني في الام والاصحاب ولو بقي الماسح  
 الاقامة وهو في اثنا الصلاة بعد مجيء يوم وليله بطئت صلاته وان كان قبل  
 مصيها لم يطر ودليل اصل المسح هو ما ذكره المصنف وهو اجتماع الحضر  
 والسفر هذا عند الاصحاب في المسح **و** مذهب المزني فتذكر المصنف

مسح من الليل  
 وهو طاهر وليله

مضي

في السفر والمسح

وشيخه القاضي ابو الطيب والحاج علي قال ابو العباس بن سريج في التوسط بين  
 الثاني والمزني في ما يلبه المغيره على الثاني نفي قال الثاني من ابو الطيب والحاج علي قال ابو  
 العباس بن سريج في التوسط بين الثاني والمزني ان كان الذي يذهب اليه ان القاسمي  
 هذا ولكن ترك الاجماع وغيره فليس بيننا وبينه خلاف وان كان يذهب اليه  
 انه يحكم بهذه التوسط للاجماع وهذا الذي قاله ابن سريج نفي بانه باجماع  
 على خلاف قول المزني فيكون دليلا اخر عليه ان ثم صا بطه مذهب المزني انه يمسح ثلث  
 ما بقي من المدة والله اعلم ونفي ان نفي كسر القاف ونفي تغنيها فانفتح لغه طيبي والكسب  
 هو الاصح للاشهر وهو لغه سائر العرب وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذروا ما  
 بقى من الربا **و** قول المصنف يغلب حكم الحضر ولا يثبت عليها كالصلاة بعين  
 كمن صلى في سفينة في السفر فدخلت دارا لا قامة وقد صلى ركعة فانه  
 يلزمه الاتمام بالاجماع ولا يوزع فيقال نعم ثلاث ركعات وتقتضى سبني  
 الصباغ على المزني ايضا بمن مسحا نصف يوم في الحضر ثم سافر فانه يمسح على الاقل  
 ولا يقطع وقوله وان مسحا ثم اقام لا فرق فيه بين انه يصير مقيما بوضوئه  
 واداءاته او بغيره في اثنا سفره في بلد بنية اقامه اربعة ايام غير يومي لدخول  
 والخروج فاما الفروي في اثنا سفره اقامة دون اربعة ايام فانه يتم مده مسافرا  
 لكن رخص السفر باقية والله اعلم **ق** المصنف رحمه الله وان شك  
 هل مسحا في الحضر او السفر بني الامر على انه مسحا في الحضر لانه الاصل غسل الرجل  
 والمسح رخصه بشرط فاذ لم يتيقن شرط الرخصة جع الى اصل الغرض وهو  
 الغسل وان شك هل احدث في وقت الظهر او في وقت العصر بني الامر  
 على انه احدث في وقت الظهر لان الاصل غسل الرجل والاجود المسح الا في  
 يمينه **ث** شرح ما ان المسحان نص عليها ان نفي في الام  
 هكذا وانفق للاصحاب عليهما ونقل الاتفاق عليها امام الحرمين وحلي  
 الماوردي والرويان عن المزني انه قال تكون المدة من العسلان الاصل بقا







ومنه ما يصح ومنه ما يخلف فيه فمن الأول ما إذا أخبر رجل بمولود له فقال  
ان كان بنتا فقد روجتكم او قال ان كانت بنتي طلقها روجها او مات وانقضت  
عدتها فقد روجتكم او كان تحتها اربع نسوة فقال له رجل ان كانت احداهن  
ماتت فقد روجتكم بنتي فبان الامر كما قد لم يصح النكاح على المذهب وبه  
قطع الجمهور وقيل فيه وجهان ومن الثاني ما اذا راي امرأه وشك هل هي زوجته  
ام اجنبية او اتته ام اجنبية فقال لا تطالق او اتت حرة فهذا الطلاق والعق  
بلا خلاف ومن الثالث اذا باع مال مورثه طاهرا حلالا فان ميتا ارباع مالا  
لا يظنه لاجتنبان ان وكله كان اشتراه له او بان ان ماله وكله في بيعه  
ولم يعلم ففي صحته وجهان وقيل قولان احدهما الصحة ولكل واحد من هذه  
الافتاء نظائر سندكها واصحها بغير وعمرها ان شاء الله تعالى والاعلام  
في شرح ذكر صاحب التلخيص والعقال واخرون من الاصحاب في هذا الموضع  
مسائل تتعلق بمسألة الشك في المسح وهي ان الاصل لا يترك بالشك في مسابيل  
معدودة وقد قدمت انا المسابيل التي ذكرها من الكلام عليها وحتمت اليها  
نظائر ما في اخر باب الشك في نجاسة الماء والله التوفيق قال  
المصنف رحمه الله وان لبس خفيه واخذت مسح وصلي الظهر والعصر والمغرب  
والعشا ثم شك هل كان مسح قبل الظهر او بعدها بيمينه الامر في الصلاة انه  
صلاها قبل المسح قبل من الاعادة لانه الاصل بقاؤها في ذمته وبين الامر الله  
استقام الزوال ليرجع الى الاصل وهو غسل الرجل **الثاني** في هذه المسألة  
معدودة في مشكلات المذهب مشهورة بالاشكال واشكالها من وجهين  
احدهما انه قال مسح على الظهر فجعله مصليا للظهر وانه شك هل صلاها بيمين  
ام لا ووجب اعادتها وقد علم من طريقته وطريقه سائر العاجين فالصحيح  
عند الحاشائين ان الشك بعد فراغ الصلاة لا يوجب الاعادة وقد صرح  
به المصنف في باب سجود السهو **الاشكال الثاني** انه قال ثم شك هل كان

مسحه قبل الظهر او بعدها فجعل الشك في نفس المسح ووقت وربط به حكم المدة وقد  
تقرر ان مدة المسح تغيب من الحديث لان المسح فاجا **صاحب البيان**  
في كتابه مشكلات المذهب عن الاشكال الاول فقال ليست هذه المسألة على ظاهرها  
وان يتقن انه صلى الظهر وشك في الطهارة لها فان من شك هل صلى بطهارة ام لا لم  
يلزمه الاعادة كالو شك هل صلى ثلثا ام اربعا قال بل بصورتها انه يتقن انه صلى  
العصر والمغرب والمغتات بطهارة وشك هل كان حدثه قبل الظهر ونصاها وصلها  
ام كان حدثه بعدها ولم يصلها فيلزمه ان يصلي الظهر وان بين المدة على انها من الزوال  
هذا كلام صاحب البيان وقال ابو الحسن الزبيدي بفتح الزاي صورة المسألة انه  
لبس خفيه في الحضرة واخذت في الحضرة قبل استوا الشمس مثلا وصلي الطهارة وقتها في الحضرة  
سافر بعد فراغه منها ودخل وقت العصر وهو في السفر فصل العصر والمغرب والعشا  
ثم شك هل كان مسح بعد الطهارة وقت العصر فله مدة المسافر وعليه نصا  
الظهر ام كان مسح قبل الطهارة مدة مقيم وليس عليه نصا للظهر فيقول له بين مك  
الاخذ بالاشتد وهو انك صليتها بغير مسح فحجب نصا وما كان الاصل بقاؤها في ذمته  
والاصل ايضا عدم المسح فالاصلان متفقان على وجوب نصاها واما المدة فيتبين  
عملها قبل الظهر ليرجع الى الاصل وهو غسل الرجل فوقت الحديث عنده قبل الاستوا  
معلوم متيقن والظهر صلاها في الحص سبعين هذا كلام الزبيدي وقال  
الشيخ ابو عمرو بن الصلاح الجواب عن الاشكال الاول ان ذلك يخرج على قول حكاة الحاشائين  
ان حصول مثل هذا الشك بعد الصلاة بوجبا عادتها والجواب عن الثاني ان صورة المسألة  
ان تقترن الحديث بالمسح فكانه قال ليس ثم احدثت ومسح جميعا ثم قال بعد ذلك ثم شك  
هل كان مسح قبل الظهر او بعدها ومعناه هل كان حدثه ومسحه المقتربين  
فاجابا بذكر احدهما اختصا فاما كلام ابو عمرو فاما ما قاله صاحب البيان فخلافت  
كلام المصنف واما ما قاله الزبيدي فمحمول ان يكون مراد المصنف واما ما قاله  
ابو عمرو فله الجواب الثاني حسن واما الاول فصحيح او باطل الوجهين احدهما

الحاشائين  
٢٣٩



كيف يصح حمل كلام المصنف على قول عزيب ضعيف في طريقته الخاساين وهو  
وسايل العرافين مصحون بخلافه وكذا كثير من اقا الاكثرون من الخراسانيين  
والثاني ان هذا الحكم الذي استمر من ان الشك في الطهارة بعد فراغ الصلاة  
لا يوجب اعادتها كالشك في ركعة ليس بمقبول بل من شك في الطهارة بعد  
الفراغ من الصلاة يلزمه اعادته الصلاة بخلاف الشك في اركانها كركعة وبجده فانه لا  
يلزمه به شيء على المذهب والذي ذكره الاصحاب انه لا يلزمه انا هو الشك في اركانها  
هكذا صرحوا به والفرق بين الاركان والطهارة من وجهين احدهما ان الشك في  
الاركان يكثر فعني عنه نقيا للخرج بخلاف الشك في الطهارة والثاني ان الشك في  
السجدة وشبهها حصل بعديقن اتفاقا والصلاة والاصل استزارها على الصحة بخلاف  
الشك في الطهارة فانه شك هل دخل في الصلاة ام لا والاصل عدم الدخول وقد صح  
الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب في تعليقهما والحاملي واخرون في باب ما يخرجون  
في اخر صفة الوضوء والقاضي ابو الطيب في شرح وزعم ابن الحارث وسائر الاصحاب بحسن ما  
قلته فقالوا ان الوضوء المحدث ثم جدد الوضوء ثم صلى صلاة واحدة ثم يتيقن انه لم يمسح راسه  
من احد الوضوءين لزمه اعادة الصلاة لموا ان يكون ترك المسح من الطهارة الاولى  
يقولوا انه شك بعد الصلاة ولهذا نظائر لا تحصى والله اعلم واعلم ان الشيخ الاحامد  
الاسفرائيني قال في تعليقه في اخر ما بصفته الاجابة على الحج والوضوء به وهو في اخر  
كتاب الحج قال الشافعي في الاملا ولواعظهم والحج فلا فرغ من الطواف شك  
هل طاف متطهرا ام لا احسب ان يعيد الطواف ولا يلزمه ذلك قال ابو حامد وهذا  
صحيح وانما قل لا يعيد الطواف لانه لما فرغ من حركته بصحته في الظاهر  
فلا يوجب فيه الشك الطاري بعد الحكم بصحته في الظاهر بخلاف من شك في اتا العبادة  
هل هو متطهر ام لا فانها لا تجزئه لانه لم يحكم له باذابة في الظاهر قال وهكذا الحكم  
في الصلاة اذا فرغ منها ثم شك هل صلى بطهارة ام لا او هل فرغ منها او لا وهل ترك  
منها سجدة ام لا ذكرناه مرارا في حكمه لم نجعلها بعد حرجه منها في الظاهر ولا بوجوب

فيها الشك بعد ما قال ابو حامد ومدة مثله حسنة هذا كلام ابو حامد ونقله وهكذا  
نقل المسئلة في الباب المذكور من كتاب الحج عن الاملا للقاضي ابو الطيب في كتابيه  
التعليق والمجرد والحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وغيرهم ولم يذكر فيها خلافا  
فحصل في المسئلة في ان الشك في الطهارة بعد الفراغ من الصلاة هل يوجب  
اعادتها ام لا واعلم ان المسئلة التي ذكرها المصنف نصر عليها المتأمن في الام والاصحاب  
على غير ما ذكره المصنف فقالوا اذا شك هل ادى المسح ثلاث صلوات ام اربعا  
اخذ في وقت المسح بالاكثرة وفي اذا الصلاة بالاقلة احب طال الامر من مثاله ليس  
حده ويتيقن انه احدث وسبح وصلي العصر والمغرب والعشاء وشك هل تقدم حديثه  
وسبحه في اول وقت الظهر وصلي به الظهر ثم اخر حديثه وسبحه الى اول وقت العصر  
ولم يصل الظهر فباحتية الصلاة باحتمال التأخر وان لم يصلها فيجب قضاؤها  
لان الاصل بقاؤها وعليه وباحتية المدة باحتمال التقدم فيجعلها من الاول لان  
الاصل عمل الرجل بفعل الاصل والاحتياط في الطرفين والله اعلم قال  
المصنف رحمه الله ويجوز المسح على كل خف صحيح يمكن متابعة المشي عليه سواء كان من  
الجلود او اللبود او الخرق او غيره ما فات الحفا الخرق نقيه فولان قال في  
القديم ان كان الخرق لا يمنع متابعة المشي عليه جاز المسح عليه لانه خف يمكن  
متابعة المشي عليه فاشبه بالصحيح وقال في الجديد ان طهر منه شيء لم يجز المسح  
عليه لان ما اكتشف حكمه الغسل وما استتر حكمه المسح واجمع بينهما لا يجوز  
فقد علم الغسل كما لو اكتشفت احدي الرجلين واستمرت الاخرى  
الشيخ رحمه الله اتفقوا اصحابنا على انه لا يشترط في الخف حبس الجلود بل يجوز  
المسح على الجلود واللبود والخرق المطبقه والخشب وغيرها بشرط ان يكون صحيحا  
يمسح متابعه المشي عليه لان سببا لاجل الحاجة وهي موجوده في كل ذلك  
وموظف الاستسباح بالاجزاء وانفقوا اصحاب ونصوصا في دفعه على انه  
يشترط في الخف كونه ثوبا يمسح متابعه المشي عليه في مواضع السجود



وعند الخط والزخال وفي العوايح التي تتردد فيها في المنزل وفي المبيت كحذرك كما حرت  
عاده لاجل الخفاف ولا يشترط اماكن متابعه المشي في المسح فكلنا اصرح به واصحابنا  
واما الخرق ففيه اربع صور احدها ان يكون الخرق فوق الكعب فلا يصير  
فجوز المسح عليه بالاخلاق نص عليه الثاني في غيظ الام والمختصر وغيرهما فاتفق عليه  
الاصحاب الثالث **انه** يكون الخرق في محل الغرض وهو فاحش لا يمكن متابعه  
المشي عليه ولا يجوز المسح بالاخلاق **الثالث** يكون في محل الغرض ولكنه يسير  
جل حيث لا يظهر منه شيء من محل الغرض قالوا اصحابنا واذلك مواضع الخرز فجوز  
المسح بالاخلاق قال القاصي حسبي وغيره ما بقي من مواضع الخرز لا يصير وان  
نفذ منه الما الرابع **انه** يكون في محل الغرض يظهر منه شيء من الرجل ولكن  
متابعه المشي عليه ففيه القولان المذكوران في الكتاب وهما مشهوران  
اصحابنا بالاتفاق انه لا يجوز وهو نصه في الجديد وسأحدث الخرق بعد  
اللبس او كان قبله وسواء كان في مقدم الخف ام مؤخره او وسطه فاما  
الثاني فغني رحمه الله في المختصر وان خرق من مقدم الخف شيء فليس مراده التثبيد  
بالمقدم بل ذكره لكونه الغالب كذا الجواب لما وردي عنه وقال الشيخ ابو حامد  
والقاصي حسبي كذا القاصي ان اراد موضع القدم ولم يرد المقدم ان الذي هو  
المؤخر واما قول المصنف كما لو انشفت احدي الحظين واستترت الاخرى  
فقباس صحيح وبنه تنبيه على سبله من اصول الباب وهي انه لو لم يبق خفاق  
رجل دون الاخرى ومسح عليه وغسل الاخرى لم يجز بالاخلاق ومنه صحتها  
بتغيرها في السبل النازية في احزاب ان شاء الله تعالى والله اعلم  
في هذا العلم في الخفاف الخرق في محل الغرض يعني متابعه المشي عليه  
ذكرنا ان الصحيح الجديد في مناهجنا انه لا يجوز المسح عليه به قاله  
واحمد بن حنبل وعلي بن المنذر عن عيسى بن الثوري واسحق بن عيسى بن مسروق  
وابي ثور جازا المسح على جميع الخفاف وعن الاوزاعي ان ظهر ما يغيب من رجله

مسح على خفيه وعلي ما ظهر من رجله وعن مالك ان الخرق يسير مسح وان كان كثيرا  
لم يجز المسح وان كان دونه جاز وعن الحسن البصري ان ظهر اكثر من اصابعه  
لم يجز قال ابن المنذر ويقول الثوري اقول لظاهرها باحه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسح على الخفين قولا عاما يدخل فيه جميع الخفاف **والخمس** الخفاف  
بالجواز على اختلاف مناهجهم بما اخرج به ابن المنذر وبانه يجوز المسح رخصه وتنعو  
الحاجة الى الخرق فانه لا يخلو الخفاف عن الخرق غالبا وقد يتعد حرره لاسيما  
في الغر تغني عنه الحاجة وبانه خف يحرم على المحرم لبسه وخب به الغذية  
فجاز المسح عليه كالصحيح **والسابع** اصحابنا باثباته احسن ما ذكره المصنف  
واصحابنا استدلوا لهم بالاطلاق باحتمال المسح انه محمول على المعهود وقوا الخف  
الصحيح وعن الثاني ان الخرق لا يلبس غالبا فلا يدعوا اليه الحاجة وعن قولهم  
يحرم على المحرم لبسه وحجت الغذية بان الحجاب الغذية مسوط بالتمسك وهو  
حاصل الخرق والمسح مسوط بالاستدراك يحصل بالخرق ولهذا وليس الخف  
احدي الحظين لا يجوز المسح ولو لبسه محرم وحجت الغذية فانه اعلم قال  
المصنف رحمه الله فانه خرق الظهارة فان كانت البطانة صفيقة جاز المسح  
عليه وان كانت خشبة لم يجز لانه كالمشوف **الشرح** الظهارة والبطانة  
كما اذا دخلت الخف فوجدت خشبة المشوف وكذا المشين المعجم وتشديد الفا ومعناه  
رقيقه والصفيقة الغنية المشيئة **قال** الكافي في حقه الله في الام اذا  
خرقت الظهارة رقيقت البطانة جاز المسح عليها فان كانت رقيقة لا يمكن  
تتابعه المشي عليها لم يجز فكلنا قطع به المصنف والاصحاب في الطرق وكل  
الروايات والروايات في رخصتها انما هي ضعيفة انه يجوز وان كانت البطانة رقيقة  
فلا بد من الخف او لا بد من الخف فكلنا قطع به المصنف والاصحاب في الطرق وكل  
الروايات والروايات في رخصتها انما هي ضعيفة انه يجوز وان كانت البطانة رقيقة  
فلا بد من الخف او لا بد من الخف فكلنا قطع به المصنف والاصحاب في الطرق وكل



منهم الشيخ ابو حامد والمجالي وابرا الصباغ والمؤيد وعزيزهم ونقل المزي انه لا يسمع  
على الجوربين الا ان يكونا محليدي الغدمين وقال القاضي ابو الطيب الجوزي المسح  
على الجورب الا ان يكونا محلي الغرض وبكسر متابعة المشي عليه قال وما نقله  
الذين من قوله الا ان يكونا محليدي الغدمين ليس شرطاً ما ذكره الثاني لان  
الغالب ان الجورب لا يمكن متابعه المشي عليه الا اذا كان محلياً لغدمين فهذا  
كلام القاضي ابو الطيب وذكر جماعات من المحققين مثله ونقله صاحب الكافي  
والبحر وعزيزهما واما الجوزي المسح وان كان صفيقاً يمكن متابعه المشي عليه  
حين يكون محلياً لغدمين والصحيح بل الصواب ما ذكره القاضي ابو الطيب  
والفقهاء وجماعات من المحققين انه ان امكن متابعه المشي حان كيف كان والا  
فلا وهكذا نقله القوراني في الابانیه عن اصحاب اجمعين فقال قال صاحبنا  
ان امكن متابعه المشي على الجوربين حان المسح عليهما ولا فلا والجورب يفتح الجيم  
وامه اعلم **مسرح** في مذاهب العلما في الجورب فقد ذكرنا ان الصحيح من مذاهبنا  
ان الجورب ان كان صفيقاً يمكن متابعه المشي عليه حان المسح عليه والا فلا وحل  
ابن المنذر المحدث المسح على الجورب عن ثلثه من اصحابه علي وابن سعود وابن عمر  
واشعث وعلاء بن ابيس وبلال والبراء وابي امامه وسهل بن سعد وعز سعيد بن المسيب  
وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والنعني والاعشى والثوري والحسن بن صالح وابن  
المبارك ومحمد بن واقد واحمد بن داود وابي ثور وابي يوسف ومحمد بن وكيع ذلك مما  
حدثني محمد بن داود والحسن بن مسلم ومالك والاوزاعي وحكي اصحابنا عن عمر وعلي  
بن ابي حمزة عن جابر المسح على الجورب وان كان رقيقاً **وحكى** عن ابي يوسف  
ومحمد بن يحيى وكاود وعمر بن ابي جعفر المسح مطلقاً وعنه ما رجع الى الابانیه وحدثني  
عن محمد بن مطلق باسناد لا يسيخ ختماً فلم يجز المسح عليه كالعلل **واختص**  
اصحابنا بالانذار من يمكن متابعه المشي عليه سائر محل الغرض فاشبهه  
الحل فلا يسمع الجورب من هذا وغيره بخلافنا لغيره فانه لا يسمع محل الغرض

من اطهارة موضع ومن البطانة موضع لا يجاذبه وقطع الغزال في هذه الصورة  
بالجواز قال القاصي ابو الطيب ولو تخرق الحنف وتحت جوارب بين محل الفرض  
لم يجز المسح بخلاف البطانة لان الجوارب متصلة عن الحنف والبطانة منفصلة  
به ولهذا تتبع البطانة الحنف في الشروع ولا يتبعه الجوارب والله اعلم قال  
المصنف رحمه الله وان لم يمسح خفافا شرج في موضع القدم فان كان مشددا بحيث  
لا يظلم شي من الرجل قال القاصي اذا مشي فيه جاز المسح عليه الشرج  
الشرج بفتح الشين والراء والجيم وهو العربي قال اصحابنا اذا لم يمسح خفافا شرج  
وهو المستفاد في مقدمه نظرا ان كان الشق فوق محل الفرض لم يجز ان ذلك  
الموضع لو لم يكن مستورا جاز المسح وان كان الشق في محل الفرض فان كان لا يركب منه  
شي من الرجل اذا مشي جاز المسح عليه وان كانت نزي فان لم تشد لم يجز المسح وان  
شد جاز المسح عليه بشرط ان لا يبي شي من الرجل والفاقة بين حال  
الشي هكذا ذكر هذا التفصيل الثاني في الامراض والاعراض والفتور والغلو  
من نضه وفتعوا به وكذا قطع به جمهور الحنابلة في حكم امام الحرمين عن قوله  
ابن عبد الله حلي وجها انه لا يجوز المسح على الحنف المشدود مطاوعا كقول  
علي رحله قطعه حله شدفا قال واصحابنا القطع بالجواز لان السنن اصاب  
فان اصحابنا فاذا لم يمسح وشده ثم فتح الشرج بطل المسح في الحال وان لم يغير  
شي من الرجل لانه اذا مشي فيه ظهور الرجل فيخرج عن كونه مكان  
تابعه المشي عليه مع السنن وهذا متفق عليه على اصحابنا والله اعلم  
قال المصنف رحمه الله وان لم يمسح جواربا جاز المسح عليه بشرط ان لا  
ان يكون صفيقا لا يشك والثاني ان يكون مغلا فان احتمل احداهما لم يجز  
لم يجز المسح عليه الشرج هذه المسألة مشهورة ومبيكة كلام مضطرب  
للاصحاب ونص الثاني رحمه الله عليها في الام قال المصنف وموانع تجوز  
المسح على الجوارب بشرط ان يكون صفيقا مغلا وهذا مقتضى ما عده



واحد من اباحه وان كان رقيقا جديت المعيره ان النبي صلى الله عليه  
وسلم سمح على جوربيه ونعليه وعنا به موسى مثله مرفعا **واحد**  
اصحابنا بان لا يمكن متابعة المشي عليه فلم يحرك حرفه والجواب عن حديث  
المغيرة من اوجه احدها انه ضعيف صفه الحفاظ وقد ضعفه البيهقي  
ونقل تضعيفه عن سيف بن الثوري وعبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل وعلي  
ابن المديني وكثير بن معين وسلم بن الحجاج وصلاهم اعلام ائمة الحديث وان  
كان الزهدي قال حديث حسن فهو لا مقدمون عليه بل كل واحد من هؤلاء  
لوا نزل قدم علي الترمذي باتفاق اهل المعرفة الثاني انه لو صح حمل علي  
الذي يمكن من متابعه المشي عليه جميعا بين الادلة وليس في اللفظ عموم  
يفتلق به الثالث حكاه البيهقي عن الاستاذ ابي الوليد النيسابوري  
انه حملة على انه سمح على جوربين المغلين دروي البيهقي عن اسير بن مكارم  
ما يعلق على ذلك والجواب **عن حديث** ابي موسى عن الازيد الشاذلي  
في بعض روايته ضعف وفيه ايضا ارسال قال ابو داود في سننه هذا كما يفت  
ليس بالمنصل ولا بالقوي والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وان  
ليس خفا لا يمكن متابعة المشي عليه لرفته او ثقله لم يحرك المشي عليه لان الذي  
تدعوا الحاجة اليه ما يمكن متابعة عليه وما سواه لا تدعوا الحاجة اليه  
فلم يفتلق به الرخصة **الثاني** رح انما ما لا يمكن متابعة المشي عليه  
لرفته فلا يجوز السمع عليه بلا خلاف لما ذكره واما ما لا يمكن متابعة المشي عليه  
لثقله كحف الحديد الثقيل فالصحيح المشهور ان الذي قطع به الجمهور في الطرقت  
انه لا يجوز السمع عليه لما ذكره المصنف وحمل فخره الشيخ ابو حامد الحافظ  
وابن الصباغ والبعوي وخلافه ونقله الرواية في البحر من اصحابنا قال  
الرافعي وهو مقتضى قولنا الاصحاب خففوا وتوعدوا في الامام الحسين في العز  
بالحيوان وان عسر المشي فيه لان ذلك لضعف الدارين لا اله الا الله

الى احوال الالبين والاعتماد على ما قاله الجمهور وانفق الاصحاب على ان حفت الجديت  
الذي يمكن متابعه المشي عليه يجوز السمع عليه ويمكن ان يحل كلام امام الحرمين  
والعزالي على ما يمكن متابعه المشي عليه مع عسر ومشقة وكلام العزالي صاحب هذا  
الثاويل وفي كلام الامام بعد مناه ولكن يحتمل فلي هذا لا يستلزم خلاف والله اعلم  
**ف**رح في مسائل تتعلق بما سبق احدا قال اصحابنا لا يشترط اتفاق  
جنس الحنفين بل لو كان احدهما حليدا والآخر ليدا وشبهه كان ذلك ن وكذا لو كان  
احدهما من حلبة والآخر من خشب واكثر ما يقع هذا فيمن قطع بعض احادي رجليه ن  
الثاني لو اتخذ خفا واسعا لاديت في الرجل اذا مشى فيه اوصيفا حيدا  
يحيى لا يمكن المشي فيه فوجها ن حكاهما جاعات منهم انما حي حنين اصحابنا يجوز  
عليه لوجه قطع البغوي وصحة الدرافي وعينه ونقله في الصيق الثا شى عن جمهور  
الاصحاب انه لا حاجة اليه والثاني يجوز لانه صالح في نفسه بدليل انه يصلح لغيره  
فاما الصيق الذي يبيع بالمشي فجوز السمع عليه بلا خلاف صرح به البغوي  
وعينه **الثالث** لو لبس خفا واسعا الراس يري منه القدم ولكن محل الفرض  
ستورد مسائل ومن الجواب من جها ن الصحيح جواز السمع به قطع الجمهور منهم  
القاضي حين قاما من الحسين والعزالي في البيضة والمقولي والبعوي واخرون لانه  
سائر محل الفرض والثاني لا يجوز به قطع البند نجر صاحبنا الحاربي والعهده والشيخ  
نصر المصنف في هذا سببه كالتفتت عورة من حبيد والمذموب لاول قال اصحابنا  
ولو صلى في قميص واسع الجيب يري عورته من حبيب لم تنقض صلاته ولو كان  
صيق الجيب لكن وقف على طرف سطح بحيث يري عورته من تحت ذيله صحت  
صلاته قالوا يجب في الحفت الست من اسفل ومن الجواب دون الاعلى وفي العور  
من فوق ومن الجواب دون الاسفل قال القاضي حين واخرون والفرق بينهما  
ان القميص ليس من الاعلى ويختل الست اعلى البعد والحفت ليس من اسفل ويختل  
الست من الاعلى قالوا في ذلك قالوا بالسلطان مختلفان صورة متفقان معني



والتالي قال الرازي وهو ظاهر المذهب لان الذي يقع عليه المسح ينبغي ان يكون حايلا  
بين الماء والقدم والثاني لا يشترط ان يكون المسح وان شئت انما واخاره اقام الحرمين  
والعزالي لوجود الستة قال الامام ولان علمنا ان سوا علي اياه لو اشقت ظهارة الخف  
موضع وبطائنه من موضع اخر الا كما ذبه وكان بحيث لا يظهرون القدمين شي ولكن لو  
صب الماء فغبت الظهارة لم يري الي ثقب الشيطان ووصل الى القدم جاز المسح فاذا لا  
اثر لسقوط الماء مع ان الماء في المسح لا ينفذ والفعل ليس مأمورا به من اكلام الامام  
والذهب الاول والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** في الجرموقين  
وهو الخف الذي يليس فوق الخف وقما يحيطان قوله ان قال في التفسير والاملا  
يجوز المسح عليه لانه خف صحيح يمكن متابعة المش عليه فاشبه المفرد وقال في الجديد  
لا يجوز ان يحاجه لا يدعو الي لبسه في الغالب وانما يدعو الحاجه اليه في النادر  
فلا يتعلق به تنصيص عامه كالجيرة فان قلنا بقوله الجديد فادخل سيدة  
في ساق الجرموق ومسح على الخف فقيه وجهان قال الشيخ ابو حامد الاسفرائيني  
رحمه الله لا يجوز وقال الشيخ القاضي ابو الطيب رحمه الله يجوز لانه مسح على  
ساجور المسح عليه فاشبه ان مسح الجرموق ثم مسح عليه واذا قلنا يجوز المسح  
على الجرموق ثم مسح عليه وان لم يمسح على الخف ومسح عليه فقيه وجهان احدهما  
لا يجوز لانه يجوز المسح على سائر ما اذا دخل يده ومسح على الباطن لم يجز كما لو كان  
في رجله خف مسح فاشبه ان لم يمسح الخف ومسح الجرموقين في الخف فقيه وجهان احدهما  
لان كل واحد منهما محل لمسح على ما يشاء المش **رحم الجرموق** يضم بحجم  
والسهم وموحي معرب وقوله وهو الخف لا يقبل وهما اراد الجرموق الباطن  
وليس الجرموق في اصل مطلق الخف بل هو ش يشبه الخف فيه اتسع  
يلبس فوق الخف في البلاد الباردة والفقهاء يفتون انه الخف فوق الخف  
لان الخف يلبس تحت خف حتى يمتد الى بين الساعين ثم يكسر وقوله ولا يتعلق  
به وحده عامه كالجيرة فيه اشار الى انه يلبس به حسب طائفة حتى يجوز المسح

والتالي فقال في المعتمد لا تصح صلاؤه من صلى على طرف سطح برب من تحت  
عموده لانه لا يعد ستر او وافق على سله الخف وفرن ان المعتمد يستحل العرس  
وايه اعلم الداعي **رحم** اذا لم يمسح الخف زجاج يكن متابقة المش عليه جاز المسح  
عليه وان كان برب تحت المشنة خلافا لما لو ستر عموده برب زجاج فانه لا يصح اذا وصفت  
لون المشنة لان المقصود سترها عن الاعين ولم يحصل والمعتبر في الخف عشرة  
على غسل الرجل بسبب السائر وذلك موجود ههنا فنقطع به اصحابنا في الطرفين  
ومن صرح به الفخار والبيضاوي والقاضي حين وامام الحرمين والعزالي في البسط  
والمقولي والبعوني وصاحب البيان واخرون واساقول الرواية في البحر قال الفخار  
يجوز المسح على خف زجاج وقال صاحبنا لا يجوز فيغير مقبول منه بل قطع الجرموق  
بل الجميع بالجوان ولا يعلم احدا صرح بمنعه وقد نقل القاضي حين جواز من لا يصح  
مطلقا **الخامس** اذا لم يمسح خف من حيث كان فان كان يمكن متابعة المش عليه  
عصا جاز المسح عليه وان لم يمكنه الا بعضا فان كان ذلك لعلمه في رجله فاعتد  
وكونه جاز المسح لانه يجوز المسح للذي من المعتمد وان كان مستباح الشيء غيره في راس  
الخف لم يجز المسح هكذا ذكره التفصيل القاضي حين وصاحبه السقاية البغوي  
**السادس** لو لف على رجله قطعة ادم واستوثقت به بالباطن وكان ثوبا  
يكن متابقة المش عليه لم يجز المسح عليه لانه لا يمسح خفا ولا هو في معناه ولا انه  
لا يثبت عندنا تردد غالبا هكذا ذكره الشيخ ابو محمد ورواه امام الحرمين ورواهما  
**السابع** قال اصحابنا يجوز المسح على خفين فقيهما من فوق الخفين ولا يثبت شرط  
ارتفاعهما عليه بلا خلاف عندنا ومقتل جواز خيم الرازي في كتابه روي  
المقابل ان بعض الناس قال لا يجوز حتى يجوا فوق الخفين ثلاثا صا  
وهذا حكم لا اصل له **الثامن** هل يشترط كون الخف صفيقا يمتد فوق  
الما فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره احدهما يشترطه فان كان ثوبا  
بحيث لو صب عليه الماء لم يمتد لم يجز المسح وجهان الماردي في العزالي



عليه قول واحد في بعض البلاد الباردة لشدة البرد كما يتعلق بالجبره رخصه خاصه  
حق الكثير وقد نقل الشيخ ابو عمرو عن والده الجزم بذلك قال فلا بد من اشتغال  
كلام المصنف به ام راه منتقلا لعينه من الاصحاب قال ولم اجعل ما ذكره اصلا في كتب  
الاصحاب بل وجدت ما يشترط خلافه واكافه على هذا القول بالفتاوين ولي من الحافه  
بالجبره التي هي من باب الضرورات فان لم يجز المسح على الفتاوين في شدة البرد في المواضع الباردة  
فقد الجرمون الذي لا يعسر ادخال اليد تحته ومسح الحنف قال وانا قال المصنف رحمه  
عامه ليم القياس على الجبره فانه لو قال فلا يتعلق به رخصه بالجبره لم يستقر  
فان الجبره تتعلق بها رخصه وهي الخاصه في خواتم الكسيرة فان ثبت له ان رخصه  
العامه ثبت محل النزاع هذا كلام الشيخ ابو عمرو وحاصله انه اختار ان قوله رخصه  
عامه ليس لاخترا من تغلق رخصه بل هو لتقريب الشبه من الجبره القيس عليها وان  
الفتاوين في جواز المسح على الجرمون بحر ارض شدة البرد وغيرها وقد مر ان  
يتنصيه كلام الاصحاب والاصح من الفتاوين عند الاصحاب انه يجوز المسح على الجرمون  
ووافقتهم عليه القاضي ابو الطيب في تعليقه وهذا هو في كتابه شرح منوع ابن  
الحنبل فكمح الجواز وهو اختيار المزني بشرط عمله الفتاوين ان يكون الحجاب  
والجرمونان صحيحين يجوز المسح علي كل واحد منهما قال المصنف فانما كان  
الا على صحيحا والاسفل محرقا فجوز المسح على الاعلى ولا راد لادان الاسفل في حكم  
اللعافه هكذا افطع به الاصحاب في كل الطريق فصرحوا بان لا خلاف فيه وشدة  
الداري في كل فيه طريقين المنصوص من هذا الكتاب على الفتاوين وليس شي وان  
كان الاعلى محرقا والاسفل صحيحا لم يجز المسح على الاعلى ويجوز على الاسفل فلا راد  
ويكون الاعلى في معنى حرقة كما هو في الحنف فلو مسح على الاعلى في هذه الصورة  
فوصل البلل الى الاسفل فان قصد مسح الاسفل اجزاء وان قصد مسح الاعلى اجزاء  
وان قصد مسح اجزاء على الذنوب وفيه وجه حكاة الدافعي وان لم يقصد مسحها  
بل قصد مسح الشح في جها قال الدافعي لهما الجواز لانه قصد مسح الشح في جها

خاصه

الرجل بالمسح وقد وصل الماء اليه واسم اعلم ان واذا لجوز المسح على الجرمونين وليس  
فوقهما نائبا لتايجاز المسح على الاعلى صرح به ابو العباس بن القاسم في التلخيص  
والدارمي والبعوي والرويان وغيرهم قال البعوي فان كانت كلها محرقة لا الاعلى  
جاء المسح عليه بلا خلاف وكان ما تحتها كاللغافه واذا قلت لا يجوز المسح على الجرمون  
فادخل به تحته ومسح الاسفل في جوارحه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وما مشهور ان  
الصحيح منهما الجواز كما لو ادخل يده تحت العمامه ومسح الرأس وكذا لو ادخل الي  
الحنف وغسل الرجل من من صحه صاحب الكاوي والشمه والرويان ونظيره امام الحرمين  
والعزالي والبعوي قال صاحب الكاوي وهو قول جمهور اصحابنا وقطع الحاحل بالرجح  
الشيخ ثم ظاهر كلام المصنف والاصحاب ان الوجه الفايلا لجوز المسح هو قول  
الشيخ ابو حامد بن محمد له وليس الامر كذلك بل قد نقله ابو حامد في تعليقه  
عن الاصحاب فقال اصحابنا لا يجز به المسح على الاسفل وتكلم الشيخ ابو حامد  
بظاهر من الشافعي في الام فانه قال لو لبس الجرمونين طرهما ومسح على الحقيقتين  
قال ونظيره انه لو ادخل يده ومسح الحنف لا يجوز قال والفرق بينه وبيننا اذا دخل  
بيده تحت العمامه لمسح الرأس من مسح الرأس اصل فتزوي امر ومنا بد فصنعت  
ثم جاز المسح عليه مع استسار قال القاضي ابو الطيب في تعليقه هذا الذي قاله  
ابو حامد ليس بصحيح لان الشافعي قال ذلك لكون الغالب ان الناس لا يتمكن من مسح  
الاسفل الا بمرح الاعلى قالوا ان مقتضى مدة المسح مسح الحقيقتين وانا قال ذلك لان  
الغالب انه لا يتمكن من غسل الجرمونين في مسح الحقيقتين ولا فقتا نفقتا على انه لو غسل  
رجليه في الحنف جاز وان لم يمسحهما قال الرويان هذا الذي قاله ابو الطيب هو الصحيح  
الذي لا يجعل له نقال غيره قال والفرق الذي ذكره ابو حامد لا معين له فحصل ان  
الصحيح جواز المسح على الاسفل وان قلت يجوز المسح على الجرمونين فاذا دخل يده  
ومسح الاسفل فقد ذكر المصنف في جوابك وجهين وما مشهور ان اصحابنا الجواز  
صححه ابن الصباغ والرويان واخرون لان كل واحد من المسح فاشبهه شعر الرأس ونسبته



**ف**سرع في سابل تتفلق بسبح الحرمونين احدها اذا قلنا يجوز المسح على  
الحرمونين كقوله ان يلبس الخفين والحرمونين جميعا على طهاره غسل الرجلين  
فان لبس الخفين على طهاره ثم لبس الحرمونين على حدث لم يجز المسح عليها على المذهب وبه  
قطع العراقيون وصحة الحرايينون لانه ليس ما يسح عليه على حدث وبينه وجه  
ضعيف الحرايينون انه يجوز كما لو لبس الخف على طهاره ثم احدث ثم رفع فيه رقعته  
وان لبس الخف على طهاره ثم احدث ومسح عليه ثم لبس الحرمونين على طهاره المسح في  
جوان المسح عليه وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بعد هذا احدهما يجوز لانه  
لبسها على طهاره والثاني لانها طهاره نافضة مدله اكثر من قال الحامي وغيره  
الوجهان مبنيان على الخلاف في المسح على الخف هديرع الحدث عن الرجل قال  
الروايين الاصح منع المسح وهو قول الدارمي وقال غيرة الاصح الجواز وهو قول  
الشيخ ابي حامد ومفسر كلام الرازي وغيره ترجي وهو اظهر الحق لانه ليس على  
طهاره وقوله انها طهاره نافضة غير مقبول قال الرازي قال الشيخ ابو علي اذا  
جوزنا المسح هنا فابتالده من حيث احدث بعد لبس الخف لا من حيث احدث بعد  
لبس الحرمونين قال وفي جواز المسح على الاسفل خلاف في اذ لبسها على طهاره  
قال ولو لبس الاسفل على حدث ثم غسل الرجل فيه ثم لبس الحرمونين على هذه الطهارة  
لم يجز المسح على الاسفل وفي جوازه على الاعلى وجهان انتهى المسئلة الثاني  
اذا جوزنا المسح على الحرمونين فقد ذكر ابو العباس من نسخ فيه ثلاث معان انتهى  
ان الحرمونين بدل عن الخف والخف يدل عن الرجل والثاني ان الاسفل كلفاته والاعلى  
هو الخف والثالث انها خف واحد فادخل طهاره والاسفل طهاره وسرع السج  
على هذا المعاني سابل كثيرة منها اولها ما عاين في الاقتصار على مسح الاسفل جبا  
على المعنى الاول دون الاخرين وقد سبق المسئلة ومنها لو خرق الاعلى من جباين  
جميعا او خلع منها بعد مسحه ومن الاسفل جبا وان قل بالمعنى باليمين الاول  
بحسب نزع الاسفل بل يجب مسحه وهذا كونه مسحه ام يجب استيناف الوضوء

الغزلان في نزع الخفين وان قلت بالمعنى الثالث فلاش عليه وان قلت بالثاني وجب  
نزع الاسفل ايضا وغسل القدمين وفي وجوب استيناف الوضوء الغزلان لحصل من  
اختلاف في المسئلة خمسة افعال احدها لا يجب شي واصحابا يجب مسح الاسفل فقط  
والثالث يجب مسح مع استيناف الوضوء والرابع يجب نزع الخفين وغسل الرجلين  
والخامس يجب ذلك مع استيناف الوضوء والرابع يجب نزع الخفين وغسل الرجلين  
والخامس وقد ذكر المصنف المسئلة في اخر الباب ومنها لو خرق الاعلى من احدي  
الرجلين ونزع فان قلت بالمعنى الثالث فلاش عليه وان قلت بالثاني وجب  
نزع الاسفل ايضا من هذه الرجل ووجب نزعها من الرجل الاخرى وغسل القدمين  
وفي استيناف الوضوء الغزلان وان قلت بالمعنى الاول فخل يلزمه نزع الاعلى من  
الرجل الاخرى بينه وجهان احدهما نعم كمن نزع احد الخفين فاذا نزع عماد  
الغزلان في ان يلبسهما مسح الاسفل ام يجب استيناف الوضوء والثاني لا يلزمه نزع  
الثاني ربه فليس الغزلان احدهما مسح الاسفل الذي نزع اعلاه والثاني استيناف  
الوضوء مسح هذا الاسفل الاعلى من الرجل الاخرى ومنها لو خرق الاسفل منها  
ثم مسح على المعاني كلها فلو خرق من احدها فان قلت بالمعنى الثاني والثالث فلا شئ  
عليه وان قلت بالاول وجب نزع واحد من الرجل الاخرى ليدل الجمع بين البدل والمبدل  
ذكره السعوي وغيره ثم ان نزع من واجبه الغزلان احدهما مسح الخف الذي نزع حرمونين  
والثاني استيناف الوضوء والمسح عليه وعلى الاعلى الذي خرق الخف من تحتها ومنها  
لو خرق الاسفل من الرجلين او من احداهما نزع الجميع على المعاني كلها لكن ان قلنا  
بالمعنى الثالث فكان الخزان في موضعين غير متجاوئين ارجحنا سبق بيانه  
سئلة اشراط كون الخف متجاوئا او لا ومنها لو خرق الاعلى من رجل الاسفل  
سراخري فان قلت بالثالث فلاش عليه وان قلت بالاول نزع الاعلى المتخرق واعاد  
مسح الخف نهال كونه ذلك لم يجب استيناف الوضوء ما سحا عليه وعلى الاعلى  
الرجل الاخرى بينه الغزلان **هـ** انك تفرج على جواز مسح الحرمونين



اما اذا منعاه يتخلف الاسفلان فان كان عندا الخرق على طهارة لبسه الاسفل  
 مسح الاعلى لانه صار اصل الخروج الاسفل عن صلاحيته للمسح وان كان محدثا لم يجز مسح الاعلى  
 كاللبس على حدث وان كان على طهارة مسح وجهان كما سبق في تزيين القنم ولو لبس  
 حرموقا في رجل واقتر على الرجل الاخرى فعلى الجديد لا يجوز مسح الحرموق وعلى القديم بين  
 على المعاني الثلاثة ان قلت الاول لا يجوز المسح في حنف وعمل الرجل الاخرى وان  
 قلت بالثالث جاز وكذا ان قلت بالثاني على اصح الوجهين والله اعلم المسألة  
 الثالثة اذا احتاج الي وضع حبيبه على رجليه فوضها ثم لمس فوقها الخفق في حرات  
 المسح عليه وجهان احدهما يجوز فيه قطع الشيخ ابو محمد الجويني في الفروق لانه خفف  
 صحيح والحبيبه كلفافه **ح** في هذا عن ابي حنيفة واصحابه لا يجوز للمسح  
 فوق مسح فاشبهه العامه ومن مسح المسح صاحب العده والبيان ونقل الروايات عن  
 العراقيين انه كالجر موق فوق الخفق **الدابع** قال البغوي لو لبس خفافا فافق  
 غير ملتصقين فمسح على الطاق الاعلى فهو كسح الحرموق وان مسح الاسفل فكسح الخفق  
 تحت الحرموق قال وعندي انه يجوز المسح على الاعلى ولا يجوز على الاسفل لان  
 الجميع خفف واحد مسح الاسفل كسح باطن الخفق **الطاس** في منامب العلماء  
 في الجر موقين قد سبق ان من هبنا الجديد الا على مسح المسح على الجر موقين  
 وهو روايه عن مالك وقال سفيان الثوري في حبيبه والحسن بن صالح واحد  
 وداود والمزني وجمهور العلماء قال الشيخ ابو حامد وهو قول العلماء كانه  
 وقال المزني في مختصره لا اعلم من العلماء في جوابه خلافا **ح** في الجر موقين  
 من الحديث حديث مدني عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح  
 عما منته وموقيه **واجاب** صاحبنا عن بيان الموق هو الخفق لا الجر موق  
 وهذا هو الصحيح المعروف في كتبنا من الحديث وعزيمه وهذا متعين في  
 احدها انه اسمه على اهل المسان والشافعي انه لم ينقل انه صلى الله عليه  
 وسلم كان له جر موقان مع انهم يشاروا جميعا في النبي صلى الله عليه وسلم والشافعي

الحجار لا يحتاج فيه الى الجر موقين فيبعد لبسه والله اعلم **ف** رجع ذكر المصنف  
 في هذه المسألة الشيخ ابو حامد الاسفاري والقاضي ابو الطيب الطبري وهما احل مسح  
 العراقيين وقد سبط لهما بعض السبط في نقد ياب الاسان وفي كتاب الطبقات  
 وابنه هبة علي ومورث ذلك فامسا ابو حامد فهو احمد بن محمد بن احمد شيخ الاصحاب  
 وعليه وعليه تعليقه جمهور الاصحاب استتمت اليه ربابه بغداد وامامتها وكان  
 او حاد اهل عصره قال الخطيب ابو بكر البغدادى في الحافظ كان تخصصه درسه سبع مائة  
 منققة قال غيره اثنى وهو ابن سبع عشرة سنة وقد تناول بعضهم حديث ابي هريره  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث لهذه الامه على رأس كل مائة سنة  
 من غير نبي فيها فكان في المائة الاولى عمر بن عبد العزيز والثانية ابي  
 في الثالث عشر مستريح والرابعة الشيخ ابو حامد هذا رحمه الله توفي في شوال  
 سنة ست واربعمائة رحمه الله وابي القاسم ابو الطيب هو ظاهر بين  
 عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري من طبرستان الامام الجامع للفنون المعمد  
 بيا الاشتغال بالعلم وله درسه سنه فلم يجل بدرسه يوما واحدا الى ان مات  
 وهو ابن مائة سنة وستين ولد سنة ثمان واربعين وثلاث مائة وتوفي في عصر  
 السبت ودفن يوم الاحد العشرين من شهر ربيع الاول سنة خمسين واربعمائة  
 وله مصنفات كثيرة في فنون العلم ومن احسنها تعليقه في النصب ولما  
 لا كتابا احسن منه في سلوبيه وله المجد في المذهب وهو كثير الغزaid وشرح  
 في شرح المجلد وما اكثر الغزaid وله في الاصول فاختلاف وفي ذم الف وفي انواع كتب  
 كثيرة في فروع الحديث الطيب بالروايات العالمية وينقل الشرح الحسن رحمه الله  
 قال **المصنف رحمه الله** فان لم يمسح خفافا معصوبا فقيه وجكان  
 قال ابن القاسم لا يجوز المسح عليه لان لبسه معصيه فلم يتعلق به رخصه  
 وقال سائر اصحابنا لا يجوز لان المعصيه لا تخفف باللبس فلم يمسح صحه العباده  
 في المسألة **الاول** لا يغصوبه **الثاني** رجع عن الخلاف مشهور في المذهب

مقول



وعبادة الاصحاب كعبادته المحلف فيقولون قال ابن القاص لا يجوز وقال سائر اصحابنا  
يجوز والصحيح عند جماهير الاصحاب صحة المسح وبه قطع السندني وغيره كالصلاة في دار مغطوبة  
والريح تنبكين مغطوب والوضوء واليتيم بما وثراب مغطوبين فان ذلك كله صحيح وان  
عصي الفعل وقد سبق في باب الاية بيان هذا مع غيره وانما ابن الصاغ والغزالي  
وعزيمهما الى ترجيح منع الصحة لان المسح انما كان لشفقة السرع وهذا عاصم بنزل السرع  
واستدامه اللبس فينبغي ان لا يعذر ولا ينعى باللبس اكثر من الامسك لان تجوز  
يؤيد اليك ثلاثة بالمشح بخلاف الصلاة في الدار المغطوبة فان الصلاة فيها والحلوس  
سواء قال الروياني هذا غلط لانما اذا نوضا بالما فقد انقته ولم يمنع ذلك الصحة  
قلت للاخيرين ان يفرقوا بان المسح رخصه فلا تستفاد بالمعصية بخلاف الوضوء  
فيبقى على اليتيم بثراب مغطوب حيث لا يجب كاليتيم لما قلناه فانه رخصه  
والله اعلم **واما** قول المصنف قال ابن القاص لا يجوز وقال سائر اصحابنا يجوز  
منعه قال ابن القاص لا يصح ولا يستتبع به شيا وقال سائر اصحابنا يصح  
ويستتبع به الصلاة وغيرها فاراد بالجواز الصحة والا فالفعل حرام بلا شك  
والله اعلم **ف** روى لو لبس خف ذهب او فضة من حرام للاختلاف وهل  
يصح المسح عليه بينه الوجهان اللذان في المغطوب كما اصرح به الماوردي والمؤيد  
والرويانى واخرون ونقله الدرياني عن الاصحاب وقطع البغوي بالمنع وبين الفرق  
بان يخرج بغير الذهب والفضة لمعنى في نفس الخف فصار كالذي لا يمكن متابعه  
المشنى عليه بخلاف المغطوب ولو لبس الرجل خفا من حرير صيفي لم يكن متابعه  
المشنى عليه فينبغي ان يكون كالذهب والله اعلم **ف** قال الشافعي في الام  
والاصحاب رحمهم الله لا يصح المسح على خف من حرير او خبز او غيره من ثياب  
وهنا اختلاف فيه وهذا لا يصح المسح على خف اصابت به نجاسة الا بعد غسله  
لانه لا يكره الصلاة فيه وفيه المسح وان لم يجز الصلاة في الخف الا بعد غسله  
وما عداها من المصنوع وغيره كتبها وان الخف بدل عن الرجل ولو كانت نجاسة

لنظفه عن الحدث مع بقا النجاسة عليها فكيف لمسح على المبل وهو نجس العين قال الشيخ  
ابو الفتح نصر المغيثي وكذا لا يجوز المسح على خف حريري بشرط ان لا يمسح به في الصلاة فيه وان  
غسله سبعا احدهما بالثياب لانه لما والثياب لا يصل الى مواضع الخبز المجتهد وهذا  
الذي ذكره ابو الفتح هو المشهور قالوا فان غسله سبعا احدهما بالثياب وقال الفقهاء  
في شرح النخعي سالت الشيخ ابا زيد عن الصلاة في الخف المخرور بالهلب يعني  
شعر الخنزير فقال لا امر اذا حاق اشع قال الفقهاء ومارده لئلا يمسح به الى الخبز حاشا  
تجوز الصلاة فيه للصورة واقاعلم وقد قال الدافعي في اجتهاد الامم اذا تجسس الخف  
مخرزه بشعر الخنزير فغسل سبعا احدهما بثراب طهر ظاهره دون باطنه وهو  
موضع الخبز قالوا قيل كان الشيخ ابو زيد يصل في الخف السوافل دون الفاضل فراجعه  
الفقهاء فيه فقال لا امر اذا حاق اشع ان لا يكثر السوافل هذا كلام الدافعي وقول  
اشاد بالكثر السوافل لا توافن عليه بالظواهر انما رآه ان هذا القدر ما يعم به  
الميلوي ويتعدى ويشق الاحتراز منه فغسله مطدات وانما كان لا يصل فيه الفضة  
لحياتها والافتقار الى ذلك العموم فيها ولا فرق بين الفرض والسفل تحتها  
النجاسة وما يصل على صحة ما ناولته ما قدمته على الفقهاء في شرحها النخعي  
والله اعلم **ف** المصنف رحمه الله ولا يجوز المسح الا ان يلبس الخف على  
ظهاره كامله فان غسل احدي الرجلين فادخلها الخف ثم غسل الاخرى فادخلها  
الخف لم يجز المسح حتى يخلع ما لبسه قبل قال الطهارة ثم يعيد الى رجله والدليل عليه  
ما روى ابو جبر ومن الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخصر لثلاثة ايام وباليمن  
والبحرين يرمي ما عليه اذا نظره فلبس خفيه ان لمسح عليها **الشرح**  
ام الحديث الذي ذكره الحديث حسن تقدم بيانه في مسلة التوقيت واسم ابي بكره  
عليه السلام بنون وفتح الفاء وهو نعيم بن الحرث كني بابي بكره لانه قيل بجكر  
رحمته الطائفة الى النبي صلى الله عليه وسلم ثوبا بالبصرة سنة احدى وخمسين  
وقيل اثنين وخمسين روى عنه وعن **ف** لا يجوز المسح الا ان يلبس الخف



على طهارة كاملة اخرت بكامله عما اذا غسل احدي الرجلين وليس خفيها ثم مسح الاخرى  
ولبسها فانه قد يسمى ليس على طهارة مجازا فادفع هذا المجازد التوهم واوحذف  
كامله لصح كلامه لان حقيقة الطهارة لا يكون الا الفراغ وبقا **ل** ليس الخف  
والثوب وغيرهما تكبر اليك بغيره بفتحها **ا** حكم المسألة فلا يصح المسح عندنا الا  
ان يلبسه على طهارة كاملة فلو غسل اعضا وضوء الارجلية ثم لبس الخف او لبسه  
فقبل غسل شيء ثم اكل الوضوء وغسل رجليه في الخف صحت طهارته لكن لا يجوز المسح اذا  
حدث فطريقه ان خلع الخفين ثم يلبسهما ولا يغسل احدي رجليه ثم لبس خفها  
ثم غسل الاخرى فليس خفيها اشترط شرع الاول ثم لبس على الطهارة قال اصحابنا  
ولا يشترط زرع الثاني **ح** كفي الروايات وغيره وجها عن ابن سريج انه يشترط  
لان كل واحد من الخفين مرتبط بالآخر ولهذا الزرع احدهما وجب زرع الآخر وهذا  
الوجه شاذا ليس بشي لان المطلوب لبسها على طهارة كاملة وقد وجدوا الترتيب  
في اللبس ليس بشرط الاجماع **ف** زرع في مذاهب العلماء في اشتراط الطهارة  
الكاملة في لبس الخف فذكرها ان مذهبنا انه شرط وبه قال ما لا يوافقنا فيه  
الروايتين واحق وقال ابو حنيفة وسعفين الثوري وكحبي بن ادم والمهدي وكا  
يجوز لبسها على حدث ثم تكمل طهارته فاذا حدث بعد ذلك كان المسح والخشوع  
ابن المنذر فيما اذا غسل احدي رجليه ثم لبس خفيها قبل غسل الاخرى **ق** لا  
هو لا بانما حدث بعد لبس وطهارة كاملة ولان استدامه اللبس لا يكره ولا يوجب  
لو حلف لا يلبس وهو لا يسر فاستدام حدث فاذا لبس على حدث ثم تطهر استدامه  
اللبس على طهارته كالابتداء فالواو ان عندكم لو زرع ثم لبس سباح المسح في  
ففيه في الزرع ثم اللبس **وا** صحاحنا بحديث ابي بكر الذي ذكره  
المصنف وعن المغيرة قال صبيت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل  
ثم اهويت لا زرع خفيه فقال دعها فاني ادخلتها طاهرين فليس عليها  
رواه البخاري ومسلم وعن صفوان بن عسال قال ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم ان مسح على الخفين اذا خشنا دخلت ما علي طهر رواه اليه في سناد جيد وعن  
ابن عمر سالت عمر رضي الله عنه ايضا الحداد ورجلاه في الخفين قال نعم اذا دخلها  
وهما طاهرتان رواه اليه في سناد صحيح فان قالوا دلالة هذه الاحاديث بالمنوم  
والاشغال به قلنا هو عندنا محمدا وذلك مقتضى موضعه وجواب اخر بصواب المسح  
رخصة وانفقوا على اشتراط الطهارة له واختلفوا في وقتها وجاءت هذه الاحاديث  
مبينه لجواز المسح لمن لبس على طهارة كاملة فلا يجوز غيره الا بدليل صريح **ف**  
قالوا اذا لبس خفا بعد غسل رجليه ثم الاخر كذلك فقد لبس على طهارة قلنا ليس كذلك  
فان حقيقة الطهارة لا تكون الا بغسل الرجلين فلبس الخف الاول كان سائبا على كل  
الطهارة وسلك امام الحرمين في الامساك بطريقه حقه فقال تقدم الطهارة الكاملة  
على المسح بشرط الالتحاق بالطهارة تناد لغيرها فان تحيل تحيل ان الطهارة بشرط  
المسح فان محالا لان المسح يتقدمه الحدث وهو ما فتن للطهارة فاستحال تقديهما  
شرطا فيمنع تحيل الحدث فوضح ان الطهارة شرط في اللبس وكما شرطت الطهارة  
فيه شرط تقديهما بكاملها على ابتداء ثم اشتراط الطهارة في اللبس غير معقول  
المعنى لانه اللبس لا نفسه ليس فنه واذا حدث بعد اللبس بطلت طهارته ولا  
تقطع الطهارة في جواز المسح وهذا خارج عن ما أخذ المعنى والمسح رخصه  
استثناء في حيث تحققته فاذا تردد فيه تعيين الرجوع الى الاصل وهو  
غسل الرجل واللبس مع الخافين نص وقد ثبتت الرخصة في محل الاجماع **وا**  
الجواب عن دليلهم الاول فهو ان السنة دللت على اشتراط اللبس على طهارة ولم  
يحصل ذلك وعن الثاني ان الاستدامة انما تكون كالابتداء اذا كان لا يتل  
صحاحنا وليس كذلك هنا وعن الثالث **ا** ان المسح ورد باشتراط اللبس على  
طهارة والبرع ثم اللبس يحصلان لذلك فلم يكن عبثا بطاعه ولهذا انما يركن  
مسا ان الحرم واسطاد صيغا ومثلي يده حين حمل من احرامه يلزمه ارساله ثم  
له اصطفاة في ارساله ولا يقال لا فايده في ارساله ثم اخذ والله اعلم **قال المصنف**







جواز مسحها لغرضه فلو ان بنا على ان طهارتها هل تنفع الحدث وفيه قولان  
قال امام الحرمين رحمه الله على رفع الحدث غير صحيح فكيف يرتفع حدثها مع جراته  
دايا وكذا قال الشافعي في المعتمد والمتطهر في هذا الباب فاسد ولا يجوز ان  
يقال يرتفع حدثها مع دوامه وانضاله فان ذلك محال وسوضح الخلاف في ارتفاع  
حدثها بالطهارة في خبرات الجبض في ما يل طهارتها ان شاء الله تعالى والله اعلم  
هنا كذا اذا حدثت غير حدث الاستحاضة اما حدث الاستحاضة فلا يصح  
ولا يحتاج بسببه الى استيناف طهارة الا اذا اخرجت الدخول في الصلاة بعد الطهارة  
وحدثها بحري وقلنا بالمدح انه ينقض طهارتها ويجب استينافها فحينئذ يكون  
حدث الاستحاضة كغيره على ما سبق هنا كذا اذا لم ينقطع دمها اما اذا انقطع  
دمها قبل ان تسح وشئت فلا يجوز لها المسح بل يحبسك الخلع واشتياف الطهارة  
هكذا قطع به الجمهور وصرحوا بانه لا خلاف فيه وحكي في البغوي وجهان  
شأننا ان نقطع دمها كحدث طاري فلها المسح وهذا خلاف المذهب فالدليل  
لان طهارتها لصوره وقد زالت الطهارة والصورة فصارت لا بد على حدث  
بلا صوره والله اعلم وحكم سلس البول والمذي ومنه حدث دائم او  
لجرح كاي حكم المستحاضة على ما سبق وكذا الوضوء المضموم اليه للتميم لخرج او كسر  
له حكم المستحاضة واذا شق الخرج لزمه النزاع كما مستحاضة صرح به الشافعي  
وامام الحرمين وغيرهما **واما المتيتم** الذي يحق التيمم وليس له طهارة  
التيتم فان كان يتمه لا باعوان المابل بسبب اخف حكمة حكم المستحاضة لانه لا يثاثر  
بوجود المالكه ضعيف في نفسه فصارت كالمستحاضة هكذا صرح به جماعة منهم  
الشافعي وان كان التيمم لفقده لما في صلبه الكتاب فقال الجمهور لا يجوز المسح بل  
اذا وجد الماء وجب الوضوء غسل الرجلين ونقله المتولي من نص الشافعي وقال  
ابن سريج هو كالمستحاضة فيستبج من فيه وموافل كما سبق في المذهبين  
لان طهارته لا تتم بحدوثه الماء فظن من المستحاضة ان ينقطع بها والله اعلم

**قال** المصنف رحمه الله والمحب ان مسح اعلى الخف واسفله بنفس يده  
في الماء ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمين على اطراف اصابعه ثم يمسح  
اليمنى الى ساقيه واليسرى الى اطراف اصابعه لما روي المعمر بن شعيب عن ابي عبد الله  
قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه ثوبك مسح اعلى الخف واسفله  
وهل يمسح على عقب الخف فيه طريقان من اصحابنا من قال يمسح عليه فولا واحدا  
لانه خارج من الخف فلا يمسح الفرض هو كغيره ومنه من قال فيه فولا ان احدهما يمسح  
عليه وهو الاصح لما ذكرناه والثاني لا يمسح لانه صقيل وبه مقام الخف فاذا نكر  
المسح عليه بلي وخلق واضربه وان اقتصر على مسح القليل من اعلاه اجزاه لان الخبر  
ورد بالمسح وهذا يتبع عليه اسم المسح وان اقتصر على ذلك من اسفله ففيه وجهان  
قال ابو اسحق عز به لانه خارج من الخف كما ذكر في محل الفرض وهو كاعلاه وقال ابو  
العباس لا يجزيه وهو المنصوص في البويطي وهو ظاهر ما نقله المزي  
الثاني **مسح** في هذا الفصل ما يل احدا من حديث المعمر بن شعيب رواه ابو  
داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وضعفه اهل الحديث عن نصر علي وضعفه  
البحاري وابوزرعه الرازي والرحضي واخرون وضعفه ايضا الشافعي  
كما في الترميم واما عندنا الشافعي في هذا على الاثر عن ابن عمر رواه البيهقي وغيره  
وروي الترمذي بسنده عن عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه عن عروة بن الزبير  
عن المعمر قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين على ظاهرهما قال  
الترمذي هنا حديث حسن فان قيل كيف حكم الترمذي بانه حديث حسن وقد  
جرح جماعة من الامة بن ابي الزناد بحجابه من وجهين احدهما انه لم يثبت عنده  
سبب الجرح فلم يعتد به لا احتجاج البخاري وسلم وعينه ما يحكمه سبق جرحه من  
لم يثبت جرحه من سبب والثاني انه اعتضد بطريق او طرق اخرى  
نقوي وصار حاكما هو معروف عند اهل العلم بهذا القدر والله اعلم  
الثاني **المسح** بجمع الميم وكذا لغنا ان تقدمنا مع بيان طهارة اول



عن  
الطبري

صفدا الوضوء وعقب الرجل بفتح العين وكذا القاف هذا هو الأصل ويجوز اسكان  
القاف مع فتح العين ذلك ما وقد سبق التشبيه على هذه القاعده والساق موشه  
غير مهوره وفيها لغة قليله بالهمز بن يانها في غل الرجل فيقول في بفتح النون  
بلده معروفة وهي غير معروفه ويقال **عزوة** وعزاه لغتان مشهورتان وكانت  
عزوه تقول سنة تسع من الهجرة وهي عزوات النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه وقوله  
لانه خارج من الخف فيه احزان من باطنه الذي يلايه بشرة الرجل وقوله بالاف  
محل الف من احزان من ساق الخف وقوله **لانه** صيقل يعني املس رقيقا  
وقوله **وبه** فوام الخف هو كبس القاف وفتحها لغتان مشهورتان الكسبية اي  
بقاوه وقوله **وخلق** هو بفتح الخاء وبضم اللام وفتحها وكسها ملاشغات واحسن  
ايضا لغة رابعة وقوله **واضربه** يقال ضربه واضربه يضربه فاذ اخذت  
السكان ثلاثيا واذا ثبتت كان رباعيا والله اعلم **الثالث** في احكام الفصل  
انفق اصحابنا على انه يستحب مسح اعلى الخف واسفله ونصر عليه اثبت في رحمه الله  
وكيفيته كما ذكر المصنف كونه امكن واسهل ولان اليد اليسرى لها شرا لاقتنا  
والاذا في اليمنى لغز ذلك فكانت اليسرى التي باسفله واليمين باعلاه **واما**  
العقب فنص في البوطي على استحباب مسح كذا رايته فيه وكذا نقله الاصحاب عنه  
ونقله الشيخ ابو حامدا مستحبابه عن نصه في الجامع الكبير ونقله القاضي ابو حامد  
كما ورد في غيرهما عن نصه في مختصر الطهارة الصغير ونقله المحامي عن  
ظاهر نصه في المقتضب وطاهر نصه في مختصر المزني انه لا يجزئ فانه قال بفتح  
كعه اليسرى تحت عقب الخف وكعه اليمنى على اطراف اصابعه ثم يمسح اليمنى الى ساقه  
واليسرى الى اطراف الاصابع وللاصحاب طريقتان كما ذكر المصنف احدهما في استحبابه  
فولان ومنهم من يقول وجها ودليلا ما ذكره المصنف والثاني وهو الدعف  
وبه جزم كثير من القتل استحبابه كما نص عليه في هذه الكتب المذكورة واولوا  
نصه في مختصر المزني على ان المراد وضع اصابعه تحت عقبه ورأى على عقبه

ونقل الماوردي عدم استحبابه عن ابن شريح والله اعلم **واما** الواجب في المسح ان  
اقتصر على مسح جز من اعلاه اجزاه بالخلاف وان اقتصر على مسح اسفله او بعض اسفله  
فانصل الثاني في البوطي ومختصر المزني انه لا يجزئ في حجب اعاده ما صلي به ونقله  
الشيخ ابو محمد الجويني في الفروق وعن نصه في الجامع الكبير رواية موسى بن ابي  
الحارود ونقله الديلمي وصاحب الدعوى عن نصه في الاملا والاصحاب ثلث طرق  
حكاها صاحب الحاروي وامام الحرمين وغيرهما احدها لا يجزئ مسح اسفله بالخلاف  
وهذه طريقه ابي العباس بن شريح وجهها الاصحاب وهي المذهب قال القاضي  
وابن الصايغ قال ابن شريح لا يجزئ ذلك باجماع اهل العلم والطريق الثاني يجزئ قوله  
واحد وهو قول ابي اسحق المروزي وزعم انه مذهب ابي ثني قال وغلط المزني  
في نقله ذلك في المختصر عن ابي ثني ولا يعرف هذا الثاني وانما استنبطه المزني  
وغلطه في استنباطه وتاويله للمسوي وغيره نصه في مختصر المزني على انه اراد بالباطن  
داخل الخف ومردا بمرس شرة الرجل والطريق الثالث في الجزاءه قولان حكاه الماوردي  
عن ابي علي بن ابي هريرة وحكاه الروياني عن القفال ووجه الراي وانفق القائلون  
بهذا الطريق على ان الصحيح من المتأخرين انه لا يجزئ والصواب الطريق الاول  
وهو الغلط لعدم الاجزاء هذا هو المعتمد نقله وديلا ما انظر النقل لغير الذي  
نصر عليه الثاني في الكتب التي ذكرناها ولم يثبت عنه خلافه واما دعوى ابي  
اسحق ان المزني غلط فغلط اصحابنا فيها قالوا المزني لم يستطع ما نقله بل  
نقله عن ابي ثني في سماعه وحفظه قال الشيخ ابو محمد في المزني في الجامع  
الشيخ عفي عن ابي ثني انه قال ان مسح الباطن وترك الظاهر لا يجوز ثم ان  
المزني لم ينزه بذلك بل وافقه البوطي وابن ابي الحارود ونصه في الاملا  
كافه بناء على الدليل فلا يثبت الاقتصار على الاصل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولم يثبت الاقتصار على الاصل والمعتمد في الاختصاص فلا يجوز  
غير ما ثبت التوفيق فيه وعن علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان



اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على  
ظاهر خفيه رواه ابو داود والبيهقي من طرق قال الشيخ ابو محمد الجويني وصاحب الكافي وغيرهما  
معنى كلام علي رضي الله عنه لكان مسح الاسفل اولى كونه بلا في الخف والافخاذ لكن  
الراي من ترك بالنعق قال اصحابنا ولانه موضع كبري غالبا فلم يحز الاقتراع عليه  
كالباطن الذي يلبس به الرجل قالوا اما مسح مع الاعلى استجابه لفعلي طهرت المتبع للاعلى  
لانصاله به بخلاف الباطن قال اصحابنا ولان القون بجواره خارج للاجماع فكان باطلا  
ونقل الشيخ ابو حامد والمحاملي وابن الصباغ والرويان وغيرهم عن ابن سريج انه قال اجمع  
المسلمون على انه لا يحزى الاقتراع على الاسفل وقال القاضي ابو الطيب في تعليقه  
قال اصحابنا خالفوا بسحق اجماع القضاة قبله في هذه المسئلة فلم يفتد بقوله والله اعلم  
**ف**رع لومسح فوق كعبه من الخف او مسح باطنه الذي يلي شدة الرجل  
لتمجيده بالاتفاق ولو اقتصر على مسح حرف الخف قال البغوي هو كاسفله ولو اقتصر  
على مسح عقبه ففيه طرق أحدها انه كاسفله ثقله البغوي والثاني ان قلت يحزى  
لاسفل فالعقب اولى والافوخان لان الثقب اقرب الى الاعلى ذكره القاضي حسين  
والثالث ان قلت لا يحزى لاسفل فالعقب اولى والافوخان وهو ضعيف والرابع  
قوله الماوردي والرويان ان قلنا مسح العقب ستة اجزاء والافوخان احدها لا يحزى  
كالساق والثاني يحزى لانه في محل الغرض والخامس قاله الثالث شي ان قلنا مسح  
ليس ستة لتمر جزى والافوخان كاسفله والسادس الحزم باجزائه حكاه  
الدرباني قال الرازي الاظهر عند اكثر من انه لا يحزى وهذا هو المذهب المعتمد  
**ف**رع قال اصحابنا يحزى المسح باليد وباصبع وتحتبه او حرقه  
عنها **ولا** يستحب تكرار المسح بخلاف الدار لان المسح هنا بدلا فاشبهه  
التيتم هذا هو المذهب الصحيح المشهور به قطع الجمهور بل نقل امام الحرمين  
والغزالي وغيرهما ان التكرار مكروه **و**سكنى الرازي عن ابن سريج وجها انه  
ليس التكرار واختاره ابن المنذر وحكي ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس

وعطار رضي الله عنهم الاقتصار على مسحه واحده وهذا هو المعتمد ولم يثبت في التكرار  
شي فلا يصح رايه **ف**رع لو غسل الخف بدلا مسحه فالصحيح عند اصحاب  
جواز وفيه وجه كما سبق في الدار فغسل الصحيح هو مكروه ما تقدم في كراهه  
غسل الدار وجهان وسبق بيان الغزق قال القاضي حسين لو غسل الخف  
بدل مسحه او وضع يده المثل عليه ولم يمسحها عليه اذ نظر لما عليه ولم يسل اجزاء  
عند اصحاب وعنده القفال لا يحزى به كما ذكرناه في الدار ههنا  
**و**حكي ابن المنذر فيما اذا غسل الخف او اصابه المطر ويؤذي انه يحزى به عن  
الحسن بن صالح واصحاب الراي وسفين الثوري واسحق عن مالك واحمد بن حريه  
واختاره ابن المنذر **ف**رع قال امام الحرمين والغزالي فصد استيعاب الخف  
ليس ستة بل السنة مسح اعلاه واسفله لانه لا يتقل عن ابي بن صلى الله عليه وسلم  
الكثير من مسح الاعلى والاسفل واطلق جمهور الاصحاب استحباب استيعاب الخف  
بالمسح من اطلق هذه العيان القاضي حسين والقوري والموتلي والمزجاني في  
كتابيه البلغة وصاحب العدة وغيرهم **ف**رع لو كان اسفل الخف نجسا نجاسة  
يجوز عنها لا يمسح على اسفله بل يقتصر على مسح اعلاه وعقبه وما لا نجاسة عليه  
نصرح به امام الحرمين والغزالي في البسيط والوجيز والموتلي والرويان واخرون  
قال الرويان لانه لو مسح راء الثلوث وكنته جسيند غسل اليد اسفل الخف  
والله اعلم **ف**رع في مذهب العلاني استحباب مسح اعلا الخف وفي الواجب  
من اعلاه قد ذكرنا ان مذهبنا استحباب مسح اسفله وان الواجب اقل جز من اعلاه  
واما استحباب الاسفل فحكاه ابن المنذر عن سعد بن ارقاص وعبد الله بن عمر  
وقر بن عبد العزيز وكحول والنهري ومالك وابن المبارك واسحق وحكي ابن  
المنذر عن الحسن بن عمرو بن الزبير وعطاء النخعي والاوزاعي والثوري  
واصحاب الراي واحمد انه لا يستحب مسح الاسفل واختاره ابن المنذر والجمهور  
حديث علي رضي الله عنه لكان الدين الراي وقد سبق بيانته ونحوه في المغيرة



ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح ظاهر الخف ورواه الترمذي وقال الحديث حسن  
وقد سبق بيانه والاعتراض عليه وجوابه في اول هذه المسئلة ولانه ليس بحال الفرض  
فلم يسن كالساق ولانه قد يكون على اسفله نجاسة **واحد** استحبابا لحديث المغيرة  
الذي ذكره المصنف وبارئ بن عزم الذي قد مناه لكن حديث المغيرة ضعيف كما سبق  
ولانه بارز من الخف كما في محل الفرض فسن محبة كاعلاه ولانه مسح على جال منفصل  
فتخلق بكل ما يجازي محل الفرض كالجبهة ولانه مسح فسن استيعابه كالراس ولانه  
طهاره فاستوي اسفل القدم واعلاه كالوضوء **واما** حديث علي رضي الله عنه  
فاجابوا عنه بان معناه لو كان الدين بالراي لكان ينبغي ان يرد الاقتصار على اقل ما  
يجزي ان يتنصر على اسفله ولكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتصر على اعلاه  
ولم يتنصر على اسفله فليس فيه نهي استحباب الاستيعاب وهذا كما صح ان النبي صلى  
الله عليه وسلم مسح باصبعه ولم يمسح به نهي استحباب استيعاب الداس في انما  
المقصود منه بيان ان الاستيعاب ليس بواجب وعلينا الجواب عن حديث المغيرة  
واما قياسه على السابق فجوابه من وجهين احدهما انه ليس بحال الفرض فلم يسن  
محبة كالدابة النازلة عن حمار الداس بخلاف اسفله فانه محاذ محل الفرض فهو  
كثير الداس الذي لم ينزل عن محل الفرض **الثاني** ان هذا مستفص من العانة  
مع الناصية ومسح الاذن **واما** قولهم قد يكون على اسفله نجاسة فجوابه  
انه اذا كانت نجاسة لم يمسح اسفله عندنا كما سبق والله اعلم **واما** الاقتصار  
على اقل جزء من اعلاه فوافقنا عليه الثوري وابو ثور وداود وقال ابو  
حنيفة يجب مسح قدر ثلاث اصابع وقال احمد يجب مسح اكثر نظامه وعن  
مالك مسح جميعه الامواضع الغضون واحسبوا بما روي عن علي رضي الله عنه  
ان مسح على الله عليه وسلم مسح على جميعه خطوطها بالاصابع وعن الحسن البصري  
قال من السنة ان مسح على الخفين خطوطها بالاصابع قال اسحاب ابي حنيفة  
وان اقل الاصابع ثلاث ولانه مسح في الطهارة فلم يمسح فيه كما لو مسح في طهارة

على الخف ولانه مسح باصبع لا يمسح بها سحوا ولان المسح ورد مطلقا فوجب الرجوع الى  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولانه مسح في طهاره فلم يمسح في طهارة مطلق الاسم مسح وجه النيم  
واحسبوا اصحابنا بان المسح ورد مطلقا ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تقدير  
واحدة شي فحينئذ لا كنفقا بما يطلق عليه الاسم فان قالوا لم يتصل الاقتصار  
على مطلق الاسم قلنا لا يفتقر ذلك الى نقل لانه مستفاد من إطلاق اباحة المسح  
فانه يتناول القليل والكثير ولا يبعد عنه الابدال فان قالوا لا يسمى ذلك  
مسحا قلنا هذا خلاف اللغة فلا خلاف في صحة إطلاق الاسم عندهم **واما** ما  
الجواب عن ذلك انهم فكلها تحتكم لاصل شي منها **واما** حديث علي رضي الله  
عنه فجوابه من وجه احسنها انه ضعيف ولا يحتج به **الثاني** لو صح حمل على التلب  
جمع بين الأدلة **الثالث** انه قال مسح باصابعه ولا يقولون بظاهره  
فان تولوه فليس تأويلهم اولى منا وعلينا **واما** قول الحسن فجوابه من وجهين  
احدهما انه ليس بحجة فان قولنا ينبغي من السنة كذا لا يكون مرفوعا الى النبي صلى  
الله عليه وسلم بل هو موقوف وهذا هو الصحيح المشهور قال ابن ابي عمير ابو الطيب  
وقال بعض المحققين هو مرفوع مرسل وقد سبق بيان هذا في مقدمة الكتاب  
والثاني لو كان حجة على التلب **واما** قولهم لم يمسح بشعره فجوابه ان سمي  
ذلك سحوا قلت بجوابه والاقلاير عليا وقولهم لا يسمى المسح باصبع مسحا لان  
وقولهم **مسح** الرجوع الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم جوابه انه لم يثبت  
التفريق بيني قالوا قياسه على التمسح جوابه انه لا يصح كالحاق ذابك ال لا  
اجمع على الاستيعاب هناك دون هنا فتعين ما يطلق عليه الاسم والله اعلم  
**قال** المصنف رحمه الله اذا مسح على الخف ثم خلعها او انقعت  
منه المسح وهو على طهاره المسح قال في الجديد بفعل فذميه وقال في القدر يسر  
يتناها لوصف الخلف اصحابنا في القولين فقال ابو اسحق هو مبيته على القولين  
في قولين او هو فان قلنا يجوز التفريق كفاه غسل القدمين وان قلنا لا يجوز لزومه



استيناف الوضوء وقال ساير اصحابنا القولان اصل في نفسه احدهما كيفية غسل  
القدمين لهذا السج قائم مقام غسل القدمين فاذا بطل السج عاد الى ما قام السج  
مقامه كالتيتم اذا راى الماء والثاني يلزم من استيناف الوضوء ان ما ابطل  
بعض الوضوء بطل جميعه كما حدث في **الشرح** قوله قال ابو اسحق هي  
مبنيه هكذا هو النسخ هي اي المسله وكلتا فغني هذه المسله بنصوص مختلفه  
قال المزني في مختصره قال انك ينبغي وان نزع خفيه بعد مسحها على قدميه قال  
وفي القديم وكتاب ابن ابي اسيل يتوضا هكذا نقل المزني وقال في البسيط  
ومن مسح خفيه ثم نزعها فاحت الي ان يتدى الوضوء فان لم يفعل فوعلى  
رجليه فقط وهو على طهارة السج اجزاه ذلك وسواء علمها بقرب نزعها او بعده  
ما لم ينتقض وضوءه هذا نصه في البسيط وقال في الام في باب ما ينتقض السج  
اذا اخرج احدي ذبيه او هما من الخف بعد مسحه فقد انتقض السج وعليه ان  
يتوضا وقال في الام ايضا في باب وقت السج على الخفين لو مسح في السفر يركعا  
وابليه ثم نزع الاقامه او قدم بلبه نزع خفيه واستانف الوضوء لا يجزى به عيس  
ذلك قال ولو كان المسافر قد استكمل يوما وابليه ثم دخل في صلاه فتوي  
الاقامه قبل الاكل الصلوه عند صلاته وكان عليه ان يستقبل وضوءه ثم يصلي  
تلك الصلاه ثم قال بعده باسطر واذا نكث المقيم هل استكمل يوما وابليه ام لا  
نزع خفيه واستانف الوضوء قال في كتاب اختلافنا في حقيقه وان  
اي يلبس من كتب الام ايضا اذا صلى وقد مسح خفيه ثم نزعها احببت ان لا يصلي حتى  
يستأنف الوضوء فان لم يزد على غسل رجليه جاز **هـ** هذه نصوص الشافعي  
ومن هذه الكتب نقلتها ونقل الاصحاب والمزني عن القديم انه يجب الاستيناف  
ونقل ابن الصباغ وغيرهما انك في نزع في حرمه انه يكفي غسل القدمين  
وخالفهم البناء في صاحب العده فتلا وجوب الاستيناف عن القديم الام  
والاملا وحرمه وتلا جواز لا يقتضيه علي القدمين عن البسيط ودايا بن ابي اسيل

هذه نصوص الشافعي وانفق الاصحاب على ان في المسله قولين احدهما وجوب الاستيناف  
والثاني يكفي غسل القدمين ثم اختلفوا في اصلها على ست طرق احدها ان اصلها  
تقتضي الوضوء جوارها كغسل القدمين والاوجب الاستيناف وهذا الطريق  
قوله ابن منجه وابي اسحق المروزي وابي علي بن ابي هريره حكاه الشيخ ابو حامد والبناني  
عن ابي العباس وابي اسحق وحكاها الماوردي عن ابي علي بن ابي هريره ومحمود  
البغداديين والطريق الثاني القولان اصل بنفثه غير مبني على شيء وهذا الطريق  
نقله المصنف وغيره عن الجمهور والثالث ما مبنيان على قولين ثالثا لم يرد ان طهارة  
بعض الاعضاء اذا انتقضت هل ينتقض الباقي ان قلت ينتقض وجب استيناف  
الوضوء والا يكفي القدمان حكاه الفاضل ابو الطيب في تعليقه والماوردي قال الماوردي  
هو قول اصحابنا البصريين والبايع هما مبنيان على ان السج على الخف هل يرفع احد عن  
الرجل ان قلت نعم وجب الاستيناف لانك اذا نكث كما قال الرجل فيعود الى الجميع  
وان قلت لا يرفع كفي القدمتان وهذا الطريق مشهور في طريقي الرازيين والرازيين  
والكاملين مرتان ومبنيان على تفريق الوضوء على غير ما سبق فان جوزنا  
التفريق كفي القدمتان والامتلان والسادس عكسه ان مسحا التفريق وجب  
الاستيناف والامتلان جلي هذين الطريقين الرازيين في الاستدكار واختلف  
المصنفون في ارجح هذه الطرق فقال الشيخ ابو حامد الصحيح الطريق الاول وهو  
البايع على تفريق الوضوء قال الخراسانيون هذا الطريق غلط فخرج من صرح بذلك منهم  
الفخار واصحابه الثلاثة الشيخ ابو محمد والفاضل بن حسين والعمري والمؤيد البغوي  
واخرون قال امام الحرمين هذا الطريق غلط عند المحققين واحتجوا في تعديله  
بما سبق احدها ان التفريق لا يضر في الجديد للاختلاف وقد نص على القولين في الجديد  
في سبقي والثاني ان التفريق بعد لا يضر وانقض المده عذر الثالث ان القولين  
جاء بيان مع قولنا ان من حق الوضوء مسح الخف ثم خلعه قبل جفاف الاعضاء  
حرمي القولان للاختلاف ان شل هذا التفريق لا يضر وهذا الثالث هو الذي اعتمدته



اسام الحرمين والمزني والبغوي ويزق الشيخ ابو محمد الجويني من التفريق هنا وهناك  
 بان ناسخ الحنفية اذ نزع بطنت طهارة القدمين والطهارة اذا بطل بعضها بطلت  
 كلها فلهذا جري القولان مع قرب الدمان واتما من فرق الرضوخة تفريقا لم يطل  
 شي مما فعل فلماذا جاز لنا ان لا خلاف واجاب الشيخ ابو حامد عن الاعتراض الاول  
 بان الكافي انما نص في كتابنا في سلب من الجديدي على استحياء بالاستئناف  
 لا على وجوبه وهذا الجواب فاسد لان الاستئناف مخصوص عليه في غير كتابنا  
 ليس في الكتب الجديدة كالمعجم وغيره ما سبق واما الاعتراض الثاني وهو ان التفريق  
 بعد لا يضر فلا يسله العرايين كما سبق في بيانته واما الثالث وهو جريان  
 القولين وان نزع على القول فلا يسله صاحب هذه الطريقة وقال الفقهاء وسائر  
 الحاشياتين والمحامل من العرايين اصح الطرق البنا على دفع الحديث والاصح ان المخرج  
 الحديث عن الرجل وضعف البند بحمل الصباغ وصاحبه الشاخي وغيرهما البنا على دفع  
 الحديث وقاوا الاصح انما اصل نفعه واختار الداعي الطريقة السادس في هذه طرق  
 الاحكام واختلافهم في ارجحها والاصح انما اصل نفعه واستاصح القولين  
 فاختلغا فيه نصيحا جماعه وجوب الاستئناف منهم الشيخ ابو حامد والقاضي ابو  
 الطيب في تعليقه والحاكم في كتابه وسليم الرازي في كتابه وروس  
 السائل وصاحب العدة والشيخ نصر في كتابه الاختيار والتمهيد وقطع  
 به جماعات من اصحاب المختصرات كالمنع للحاكمي والكناية لسليم الرازي والحاكمي  
 للشيخ نصر وصح جماعه الاكتفا بالقديمين منهم القاضي حسين والمصنف في  
 التشبيه والروايات والبغوي والجزائري في كتابه التمهيد والبلغة والشافعي  
 في كتابه الدافع في كتابه وقطع به جماعه من اصحاب المختصرات منهم  
 الماوردي في كتابه الانتفاع والغزالي في الخلاصة وهذا ما لا يصح  
 الحث ونفعي هذا يستحي استيف الوضوء كما نص عليه في كتابنا في سلب  
 وغيره لم يخرج من الخلاف ان ثم اذا قلت كيف غسل القدمين فاعلم ان

الشرع الجزاء فان اخر عملها حتى طال النمان فقيه قولنا تفريق الوضوء صرح به  
 المتولي وصاحب العدة والروايات وغيرهم وهو واضح في جسيمة الخلاف في  
 المتفرق بعد رهاه يوشام لا والله اعلم **هـ** اذا اظلم الخفين وصح  
 طهارة المسح فان كان على طهارة العقل بان كان غسل جلبيه في الحنفية طهارته  
 كامله ولا يلزمه شي بلا خلاف بل يصل بطهارته ما اراد وله ان يستأنف ليس  
 الخفين بهذه الطهارة والله اعلم **و** اما قول المصنف قال في الجديدي  
 يغسل قدميه وقال في القديم يستأنف فطاهر انه ليس في الجديدي الاستئناف  
 وليس كذلك بل في الجديدي قولان كما سبق وقول **هـ** واختلف اصحاب  
 في ذلك فقال ابو اسحق هي مبنية على تفريق الوضوء وقال سائر اصحاب القولان  
 اصل في نفعه هذا مما ينكر على المصنف لان قولنا اصحابا معناه ابيهم غير اني  
 اسحق فهو نفعي بان ابا اسحق انزله واشتق الباقيون على خلافه وليس الامر  
 كذلك بل قد قال مثل قولنا ابا اسحق ابن سريج وابو علي بن ابي هريرة ما بعدادون  
 كما سبق بيانه ولا تعد بالمصنف في مثل هذا لانه مشهور بوجوده في تعليق الشيخ  
 ابي حامد والحاكمي وهو كثير النقل منها واسما علم **فـ** راع اذا ظهرت  
 الرجل او انقضت المدة وهو في صلاته بطلت صلاته بالخلاف نص عليه  
 الكافي كما سبق في نصه في الام والفق عليه للاصحاب قالوا ولا يجزيه القول  
 القديم في سبق الحديث انه ينقض المدة لان هذا مقتصر معناه المدة وترك  
 تعمد الحنفية خلاف من سبقه احدث ودليل بطلان صلاته ان طهارته تطيب  
 في رجل ووجب عملها بالخلاف وفي الباقي القولان **فـ** راع اذا لم يبق  
 من صلاة المسح قدر سبع صلاه ركعتين فاشتبه صلاة ركعتين فكل يصح الافتتاح  
 ثم ينظر الصلاة عند انقضاء المدة ام لا يصح اصلانيه وجها حكاهما  
 الروايات في البحر فالجواب بانها لو اتممت في غير ثم فارقته عند انقضاء المدة  
 حل يصح افتتاحه وليد الرجلان قلت **و** فائدة وهو انه لو احرم ركعتين



نافله ثم اراد ان يقتصر على ركعه وسلم ان قلنا ان عقدت جان والافلا والاصح  
الاعتقاد لانه على طهاره في الحال فكيف يمتنع اعتقاد صلاته والله اعلم  
**ف**سرع في مناهب العلم فيمن خلع خفيه او انقضت مدته وهو على طهارة  
المسح قد ذكرنا ان في مذهبينا قولين اصحهما يكفيه غسل القدمين والثاني فيجب  
استنباث الوضوء ولعلنا اربعة مذاهب احدها يكفيه غسل القدمين  
وبه قال عطاء وعلمته والاسود **و**كي عن النخعي وهو مذهب ابي حنيفة  
ما صحابه والثوري وابي ثور والزمري ورواه عن احمد الثاني يتيمة  
استنبات الوضوء قال مكحول والنخعي والزهري وابن ابي ليلى الاوزاعي  
والحسن بن صالح واسحق وهو اصح الروايتين عن احمد **الثالث** ان  
غسل رجليه عقب الخلع كفاه وان اخرجني طال الفصل ستان الوضوء به  
قال مالك والليث **الرابع** لا شيء عليه لا غسل القدمين ولا غيره قبل  
طهارته صحبه يصلي بها ما لم يحدث كما لو لم يخلع وهذا المذهب حكاه  
ابن المنذر عن الحسن البصري وقتادة وسليمان بن حرب واختاره ابن المنذر  
وهو المختار لافقوي وحكاه اصحابنا عن داود الا انه قال ان يلزمه تركها  
ولا يجوز ان يصل فيها وهذه المذاهب بعرفت ادلتها مما ذكره المصنف وحري  
في خلال الشرح الامذهب الحسن فاحتج له بان طهارته صحبه فلا يبطل بالحدث  
كالوضوء قال واما نزاع الحق فلا يؤثر في الطهارة بوجهها كما لو مسح راسه ثم  
طغته قال اصحابنا الاصل غسل الرجل والمسح به اذا نال وجبا الرجوع الي  
الأصل والله اعلم **ف**سرع اذا نزاع احد خفيه فهو كمن عساه هذا مذاهب  
ومذهب جمهور العلماء منهم مالك والثوري وابو حنيفة والاوزاعي وابن  
البارك واحمد وكي ابن المنذر عن الزهري وابي ثور انها قال لا يغسل الرجل التي  
تخرج خفيها ويسح على خفه للفرقي دليلنا انها كعضو واحد ولهذا لا يحل الترتيب  
بينها فصارت ظهور احدها كظهورها والله اعلم قال **المصنف رحمه الله**

بلغ

وان مسح على خفيه ثم اخرج الرجل من قدم الخف الى الساق لم يبطل المسح على المنصوب  
لانه لم يظهر الاصل من الخف وقال القاضي ابو حامد في جامع يبطل وهو احتياط  
شيخنا القاضي ابي الطيب لان استحباب المسح يتعلق باستقرار القدم في الخف ولهذا  
لو بطل اللبس فحدث قبل ان يبلغ الرجل قدم الخف ثم اخرجها لم يجز الشرح  
نصنا في رحمته الله في الام على ان من بدأ باللبس فحدث قبل بلوغ الرجل قدم  
الخف لم يصح لبعده فلا يستبيح المسح ونص ان لا يلبس الخفين لو نزاع الرجلين او  
احدهما من قدم الخف ولم يخرجهما من الساق ثم ردها لم يبطل مسحه ونص على هذه  
الثانية ايضا في القديم هكذا فاما المسلك الاول فالذهب ما نص عليه وبه  
قطع اصحابنا في كل الطرق الا وجهنا اذا قدمنا حيث ذكر المصنف  
المسلك في فصل اللبس على طهارة واما الثانية ففيها اختلاف كثير مشهور  
لا يصح ايضا ما نص عليه في الام والقديم انه لا يبطل مسحه وبه قطعنا الحاملي  
في كتابيه وابو محمد في الفروق والغزالي في البسيط ورحمهما البغوي  
واخرون وحكاه الماوردي وسليم عن شيخهما ابي حامد وقال القاضي ابو الطيب  
في تعليقه وسليم الرازي في ريس السائل والدارمي في الاستبصار والثالثي وغيرهم  
في المسلك فوالان الجديد يبطل مسحه والقديم لا يبطل قال ابو الطيب وغلط بعضهم  
فقال لا يبطل فوالا واحدا قال والصحيح انه يبطل وحكاه الماوردي عن النخعي  
من اصحابنا وصحبه صاحب العدد وغيره وسلك امام الحرمين طريقه لم يذكرها  
الجمهور فقال كان شيخنا يقول عن نصر الثاني ان لا يلبس الخف لو نزاع  
رجل من مفرها وانها من مفرها الى الساق فهو نازع وان بقي منها شيء في وقت  
القدم فهو محل من الغسل فليس ان نعالا زاداه ثم قال اللبس مستدام فلا يضر  
ما جري قال الامام ولم ار في الطرق ما يخالف هذا وهذا قاله عن يمين ورفق  
الاصحاب بين هذه المسلك والتي قبلها بفرق من احدهما فرق جمع وهو انما عملنا بالاصل  
في المسلكين واستدركنا ما كانت الرجل عليه قالوا وتطرق من خلفه لا يدخل ثوبا



ولا يخرج منها لا تحت إلا بانفصال جميعه دحوا أو خروجا الثاني ان الاستدلال  
افقوي من الاستدلال كما نقول الاحرام والعهه ينعان ابتداء النكاح دون روايه  
قال **اصحابنا** ولو زلزال الدجل في الحنف ولم يخرجها عن القدم لم يطل  
مسحه بلا خلاف ولو خرج من اعلى الحنف شي من محل الفرض بطل المسح بلا خلاف قال  
صاحب البيان ولو كان الحنف طويلا خارجا عن العاده فاخرج رجله الى موضع لو كان  
الحنف متناذرا بان الشئ من محل الفرض بطل مسحه بعين بلا خلاف وحكي القاضي  
ابو الطيب واصحابنا ابطال المسح في المسلة الثانية عن مالك وابي حنيفة والثوري  
واحمد واسحق وعن الاوزاعي لا يتطل وذكر المصنفين دليل الجميع وتقدم ذكر  
القاضي في جامة الباب ما يفيد المأخذ من الجاهل وذكره القاضي ابو الطيب  
في هذا الباب والله اعلم قال **المصنف رحمه الله** وان مسح على الجرم  
فوق الحنف وقتلنا بجوز المسح عليه ثم نزع الجرم فوق في أشا المده فقيه تلاته  
طرف احدها ان الجرم فوق كالحنف المنفرد فاذا نزع كان على قولين احدهما  
يستأنف الوضوء في غسل وجهه ويديه وبمسح براسه ومسح على الخفين والثاني  
لا يستأنف الوضوء في هذا كيفية المسح على الخفين والطريق الثاني ان  
نزع الجرم فوق لا يوش لان الجرم فوق مع الحنف فحتمه بمنزلة الظاهر مع البطاه  
ولو نقلت الظاهر بعد المسح لم تؤثر في طهارته والطريق الثالث ان الجرم فوق  
فوق الحنف كالحنف فوق الفقه فعلى هذا اذا نزع الجرم فوق نزع الحنف كما  
تنزع الفقه فيه وهل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل القدمين في  
قولنا **الثاني** **شرح** هذه الطرق مشهور في المذهب لكن بعض اصحاب  
يسمونها طرقا وبعضها يسمونها اوجه وهذه طريقه الجمهور وهذه الواجهة ذكرها  
ابن سنيح انفق الحاشا يوق على ثقلها عنه ونقلها عنه من العراقيين الحاشا  
المجموع وابن الصباغ وآخرون وقد تقدم بيانها مع شرح ما يتعلق بها من  
مسائل مسح الجرم فوقين واورد القاضي ابو الطيب على الطريق الاول فقال

هذا باطل بل يجب استيفاء الوضوء لا خلاف لان جواز المسح على الجرم فوق انما هو على  
القديم وفي القديم لا يجوز تفريق الوضوء فاجاب عنه صاحبنا ان لا يستعان  
بمجمع عن وجوب استيفاء الطهارة بنزع الخفين ولا يرجع عن مسح الجرم فوق  
فيصح ان يخرج فيه القولان **قلت** هذا الجواب ضعيف ولكن كما يجوابين  
حينئذ اوردنا ان جواز مسح الجرم فوق ليس مختصا بالقديم بل هو منصوص عليه  
في الاملاكا ذكره المصنف وجميع الاصحاب ولا ملا من الكتب الجديدة يجوز فيها تفريق  
الوضوء والثاني ان ذلك منصوص على القديم ايضا اذا نزع الجرم فوق عقب المسح  
والله اعلم **ف** **شرح** في مسائل تتعلق بالباب احدها قال اصحابنا  
يجوز مسح الحنف من تحت الجناح الى مشي كمن وامره بلانم يديه وملازم للركوب  
وعندهم **الثاني** **شرح** قال اصحابنا بسليم الرجلي لو لبس خفا في احدها لا يصح  
مسحه وقد صحح المصنف بهذا في مسله الحنف المخرق فلو لم يكن له الدجل واحدة  
جازا المسح على خفها بلا خلاف ولو نقتز محل الفرض في الرجل الاخرى بقيه لمر  
يصح المسح حتى يستترها بما يجوز المسح عليه ثم يمسح عليها **ف** فلو كانت احدي  
رجليه عليه بحيث لا يجب عليها فلبس الحنف في الصحبة وقطع الدارمي يصح  
المسح ونقل صاحب البيان بسنعه وهو الاصح لانه يجب التيمم عن الرجل العليله  
**شرح** الصحبة **الثالث** **شرح** مسح الحنف هل يرفع الحدث عن الرجل فيه خلاف  
مشهور حكاه القاضي ابو الطيب في تعليقه والمحال والروايات واخرون قولين  
وحكاه جماعة من الخراسانيين وجهين وقال اتمام الحرمين وآخرون هما قولان  
من معاني كلام الشافعي ويؤيدونه قولين انهم بنوا مسله من نزع الخفين هل  
يستأنف أم يكفي غسل القدمين على ان المسح يرفع الحدث أم لا ولولا انما قولان  
لا يصح البناء الاذكيك بين قولان على وجهين ثم اتفق الجمهور على ان الاصح  
انه يرفع الحدث وخالفهم الجرجاني فقال في التخيير الاصح انه لا يرتفع وجهه من قال  
بطلان الظهور الاصل فلم يرفع الحدث كالميتم والله اعلم مقام



الغسل فلم يرفع كالتيتم وفيه احتراز من مسح الرأس فإنه ليس ببدل وحجه الأصح في أنه من رفع  
 الحدث أنه مسح الرأس بالماز فرفع مسح الرأس ولا ينبغي أن يصلح به فرائض ولو كان لا يرفع  
 لما جمع به فرائض كالتيتم وطهارتها المستحاضة والله أعلم **الرابع** إذا لبس الخف  
 وهو ثياب فرفع الحدث لم يكره وبه قال الأبراهيم النخعي ونقل عنه أنه كان إذا أراد أن يبول  
 وهو على طهاره لبس خفيه ثم قال وقال أحمد بن حنبل يكره ما يكره الصلاة في هذا الحال  
 وقدليل عدم الكراهة أن الباحة المسح على الخف مطلقة ولم يثبت نهي ونجاسة الصلاة  
 فإن من أذعة الحدث فيها بغير الخشوع الذي هو مقصود الصلاة وليس كذلك  
 لبس الخف قال إمام الحرمين لو كان على طهاره وأهله حدث ووجد من الماء  
 ما يكفي لوجهه ويديه ورأسه دون رجليه ووجد خفافا يمسك به لئلا  
 يفلت من ذلك فيه احتمالان لظهورهما لا يلزم منه وقد عسر الغرض في الوسيط  
 عن هذين الاحتمالين بالتردد فقد توهم منه وجهان وستأتي المسئلة بالتيتم  
 مبسوطة حيث ذكرها أن شاء الله تعالى **الخامس** أنكر علي الغزالي رحمه الله  
 قول مسح الخف بجمع الصلاة إلى إحدى غايسين من يوم وليلة حتى ثلاثه سفر  
 وترك غايسين آخرتين وهما إذا وجب عليه غسل جنابه وحوض نحوها أو دميت  
 رجله ولم يحسن غسلها في الخف وقد سبق ذلك مبينا وأنكر عليه وعلى المنذرين  
 شيئا سقت مفرقة في مواضعها من الباب والله أعلم وله الحمد قال

## باب الأحاديث التي تنقضي الوضوء

الأحداث التي تنقضي الوضوء خمسة الخارج من السبيلين والغوم والغلب على العقل  
 تغير النوم ومس المساء ومس الفرج فالحا الخارج من السبيلين فإنه ينقض الوضوء  
 لقوله تعالى وإذا أحدكم من الغائط ولقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء إلا من  
 صوت أو زبح الشئ **شرح** قال الله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم  
 من الماء ولم تملأوه فامسحوا فليسوا بالخلفاء العلماني وهذه قفان  
 الأبراهيم في معنى لو أرادوا أو أحالوا شئ فيه أي أقالوا أو أجازوا في الآية عيسى

مخبرنا لو وحشي سيفهم الساديل على ما اجمع عليه الفقهاء وقال القاضي أبو الطيب تعليلته  
 في مسله ملامسة المراه في الآية تقديم وتأخير ذلك الثاني عن زيد بن أسلم تقديره فإذا قمتم  
 إلى الصلاة من النوم أو جاء أحدكم من الغائط أو لمستم النساء فاعملوا وضوءكم وأيديكم وسجودكم  
 بروككم وأرجلكم وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء  
 فتيمموا قال وزيد بن أسلم من العالمين بالقرآن والظاهر أنه قد دلالية توفيقاً مع أن  
 التقدير في الآية لا بد منه فإن نظمها يقتضي أن المرض والسفر قد تان بوجوب الوضوء  
 لا يتوله أحد واما قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء إلا من صوت أو زبح شئ صحيح  
 رواه الترمذي وغيره بهذا اللفظ بأسانيد صحيحة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه  
 رواه مسلم من رواية أبي هريرة بقرينة من معناه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكه عليه أخرج منه شئاً لم يفلح حتى  
 يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً **وثبت** عن عبد الله بن زيد بن عاصم  
 رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد  
 الشئ في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً **رواه البخاري**  
 ومسلم ومعني عبد بن كاهل أنه لا يتحقق خروج وجهه وليس الملامسة **والأحاديث**  
 في الدلالة على النبي ذكره كثير مشهوره **أما** أحكم المسله فأخرج من قبل الرجل أو  
 المراه أو درهما ينقض الوضوء سواء كان غائطاً أو بولاً أو رجلاً أو دوداً أو قنطراً أو دماً أو  
 خصاه أو غيره ذلك فلا فرق في ذلك بين أن دروا المقادير ولا فرق في خروج الرشح  
 من قبل المراه والرجل ودبرهما نص عليه الشافعي رحمه الله في الام والتفق عليه الأصحاب  
 قال الأصحاب لا ينصرف من خروج الرشح من قبل الرجل إذا كان أدر وهو عظيم الخصبين  
 وهو ما اتفق عليه في من ههنا ولا يشترط من الخارج الا شئ واحد وهو المسنى  
 فإنه لا ينقض الوضوء على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور وقالوا لأن  
 الخارج الواحد لا يوجب طهارتين وهذا قد أوجب الجنابة فيكون جنباً لأحدنا  
 قال القاضي لأن الشئ ما أوجب عظم لا شئ مخصوصه لا يوجب ومنها بعموم من الشخص



يوجب اعظم احاديث دون خفتها وكل جماعة منهم صاحب البيان عن القاضي  
ابي الطيب انه ينقض الوضوء فيكون جنباً محدثاً وقد وافق القاضي ابو الطيب  
الجمهور في تعليقه فقال في مسأله من وجب عليه وضوء غسل انه يكون جنباً لا  
محدثاً وهناك ذكر الجمهور المسأله **واما** قول الغزالي رحمه الله الخارج من السيلين  
ينقض الوضوء ما كانا وجباً فمأذوناً بالظاهر الدود والحصى وشبههما ما هو  
ظاهر العين واما ينجس المجاورة قال الدافعي ولا يقتضي تعميم الآية القول في ان الخارج  
من السيلين ينقض الوضوء فان هذا ظاهر لا يعارضه تفرعهم في تصور الجنب  
المفردة عن الحدث علي ان من ترك مجرد النظر فهو جنب غير محدث **واما**  
ادله الانتقاض كل خارج من السيلين غير المني فكلها صحيحة طاهره **واما**  
الغايط فمصل الكتاب والسنة والاجماع **واما** البول فبالسنة المستفيضة  
والاجماع والقياس علي الغايط **واما** الزرع والادخ **واما** الحديث الصحيح التي  
قدمناها وهي عامه بتناول الريح من قبل الرجل والمراه ودرهما **واما** المذي  
والودي والدود وغيرهم من النادات فتذكر دليلها في فرع مناهل العلم  
والله اعلم **ف** **سر** ذكر المصنف ان نوافض الوضوء خمسة وهكذا ذكرها  
جمهور الاصحاب وبقي من النوافض ثلثة اشياء احدها متفق عليه والآخران  
مختلف بينهما فالمتفق عليه انقطاع الحدث اليك كم الاستحاضه وسد البول  
والمدى ويؤخذ كذلك فان صاحبه اذا توضأ حكم بصحة فلو انقطع حدثه وشئ ينقض  
وضوءه ووجب وضوء جديد كما سوسخه في باب الحيض ان شاء الله تعالى والمختلف  
فيه نزع الخف وفيه خلاف تقدم واصحها والاصح ان نزع الخف يرفع الحدث فاذا  
ترعه عاد الحدث وهل يعود الي الأعضاء كلها ام الي الرجلين فقط بهذا القول  
**والثالث** الرده وفيها ثلاثه اوجه حكاهما البند نجح في احرازنا التيمم والآخر  
اصحها انها سطل التيمم دون الوضوء والثاني يطلها ما اذا ثلث لا يطل احدا  
منها ومن ذكر مسأله الخف وانقطاع الحدث اليك من النوافض فهذا الباب

الحامل في الباب ولعل الاصحاب لم يذكروها هنا لكونها موصفتين في ايها واما  
مسأله الرده فالمتفق في الوضوء وجه ضعيف لم يعرجوا عليه هنا وقد قطع المصنف  
بطلان التيمم بالرده ذكره في باب التيمم واحتمل لابطال الوضوء والتيمم بان الطهارة  
عبادة لا تصح مع الرده ابتداء ولا سبى سهاد واما كالصلاه اذا اردت في اثباتها والعدم  
الابطال بانها ردته بعد فراغ العبادة فلم يطلها كالصوم والصلاه بعد الفراع منها  
وللفرق بين الوضوء والتيمم بقوة الوضوء وضعف التيمم **واما** اذا اغتسل ثلث مرات  
ثم اسلم فالدنوب انه لا يجب اعادة الغسل وبه قطع الاصحاب وفيه وجه انه يجب  
حكاها الدافعي وهو شاذ ضعيف ولوارثته اثبات وضوء ثم اسلم فان اتي بشئ  
منه في حال الرده لم يصح ما اتي به في الرده كذا قطع به امام الحرمين وغيره وقبحي  
فيه الوجه الثالث الذي سبق في باب بنية الوضوء عن حكاية الحاملي انه يصح  
من كل كان كل طهارة وان لم يات بشئ فقد انقطعت اليه فان لم يجد دينه  
لم يصح وضوءه وان جددتها بعد الاسلام وقتنا لا يطل الوضوء بالرده ابني علي الخلاف  
في تفرق بينه والاصح انه لا يضر كما سبق بيانه في باب بنية الوضوء فان قلنا يضر  
استأنف والآقا فان كان الفصل قريبا بيني والافيد القولان في المراه والله  
اعلم **ف** **سر** في هذا مذهب العلم في الخارج من السيلين قد سبق ان مذهبنا ان  
الخارج من السيلين ينقض سوا كان نادراً او متعادلاً قال الجمهور قال ابن  
المنذر اجمعوا الله يشق من خروج الغايط من الدبر والبول من القبل والذبح من الدبر  
والمدى قال روم الاستحاضه ينقض في قول عامه العلماء الاربعة قالوا واختلفوا في  
في الدود يخرج من الدبر فكان عطار ابي باح والحسن البصري وحماد بن ابي سليمان وابو مخنف  
والحسين وسفيان الثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق وابو  
ثوري ومنهم الوضوء وقال قتادة وما لك لا وضوء فيه وروي ذلك عن الشعبي وقال  
مالك لا وضوء في الدم يخرج من الدبر هذا كلام ابن المنذر ونقل اصحابنا عن مالك ان  
النادر لا ينقض وان اردت كالمذي يدفع لا يثبوت فان كان شهوة فليس ينادر



قال داود لا يتنقض الظاهر وان دام الا الذي للحديث **واخرج** لمن قال لا  
 يتنقض النادر بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من صوت افرج وهو حديث  
 صحيح كما سبق ومحدث صفوان بن عسال المتقدم في اول باب من الحنف وقوله لا  
 سرع حقا فاما المتأخر ايام الامير جابره بن كزيم بن غيايط وبول ونوم ولانه نادر فلم يتنقض  
 كالفق وكالمذي الخارج من سلس المذي **واخرج** اصحابنا حديث علي رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المذي يغسل ذكره ويوضو وفي رواية فيه الوضوء  
 وفي رواية يوضو وضوءه للصلاة رواه البخاري ومسلم وعمر بن مسعود وابن  
 عباس رضي الله عنهم قال لا في الوضوء الوضوء رواه البيهقي ولانه خارج من السيل  
 وتنقض كالبخ والغايط ولانه اذا وجب الوضوء لم يقاد الذي يعم به  
 السبوي فغيره اولى **واش الجواب** عن حديثهم الاول هو اننا اجمعنا  
 على انه ليس المراد به حصرا فنقض الوضوء في الصوت والريح بل المراد بنفي وجوب  
 الوضوء بانك في خروج الريح كما قدمناه واماحد صنفان قبيح  
 فيه جواز المسح وبعض ما يسمي بسببه ولم يقصد بيان جميع النوافض ولهذا لم  
 يستوفها الا تراه لم يذكر الريح وزوال العقل وما تنقض بالاجماع واشك  
 الحق فلانه من غير السيل فلم يتنقض كالدمع فاما سلس المذي فليست زوره  
 ولهذا نقول هو محدث ولا يجمع بين فرضين ولا يتوضا قبل الوقت فهذا  
 ما تقدمه في المسله دليلا وجوبا واساما اخرج بعض اصحابنا الوضوء ما اخرج  
 فقد رواه البيهقي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم قال وروي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا ست والله اعلم **سرع** ذكرنا ان خروج الريح من قبل الرجل والمساء  
 يتنقض الوضوء بقوله قال احمد بن محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة **قال** المصنف رحمه الله  
 فان اسند المخرج المعتاد وانفتح دون المعده مخرج انقض الوضوء بالخارج منه  
 لانه لا بد للانسان من مخرج يخرج منه البول والغايط فاذا اسند المعتاد  
 صار هذا هو المخرج فانقض الوضوء بالخارج منه وانما تنفتح فوق المعده

فيه قولان احدهما ينتقض الوضوء بالخارج منه لا ذكرناه وقال سفيان بن عيينه لا يتنقض  
 لانه في عيني الحق وان لم يستد المعتاد وانفتح فوق المعده لم ينتقض الوضوء بالخارج  
 منه لان ذلك كما يفهم ولا ينتقض الوضوء بالخارج منه والثاني ينتقض لانه  
 يخرج مخرج منه الغايط فهو كالمعتاد **الاستدلال** **سرع** المعده بفتح الهمزة  
 العين وبكسر الهمزة ساكن العين ومرادنا في الاصحاب ما تحت المعده ما تحت السرة  
 وما فوق المعده ما فوق السرة ولو انفتح في نفس السرة او في كذا فانه حكم ما فوقها لانه  
 في معناه ذكره امام الحرمين وغيره وقد ذكر المصنف اربع صور احدها ما بين  
 المعتاد وبين مخرج تحت المعده فيتنقض الوضوء بالخارج منه قول واحد اهكذا  
 قطع به الاصحاب في كل الطرق الا صاحبا كما ويحكي عن ابي علي بن ابي حمزة انه قال فيه  
 قولان كالاول لم يستدلوا واكثر اصحابنا ذلك على وتنبه الى الغفلة فيه  
 الثانيه بين المعتاد وبين فتح فوق المعده فقولان شهيدان الصحيح عند الجمهور  
 لا يتنقض من تحته القاصي ابو حامد والحر كافي والرافعي في كتابيه واختاره  
 المزني وطلع المحامي بالاشقاق وهو ضعيف **الثالث** لا بين المعتاد وبين فتح  
 تحت المعده ففي الاستفاض خلاف مشهور منهم من كراه وجهين بعضهم حكاه قول  
 والاصح بانفاقهم لا يتنقض وبه قطع الحر كافي في تحرير الرابع **الرابع** لا بين المعتاد  
 وبين فتح فوق المعده فطريقان فظهر الجمهور انه لا يتنقض قول واحد من صرح به  
 المصنف وابن النسيه والمورد والشيخ ابو محمد والقاضي حسين والعزرايي  
 وامام الحرمين والعزالي والمزني والبعوني وصاحب المعده والرافعي واخرون ونقل  
 العزرايي والمزني الاتفاق عليه وقال الشيخ ابو حامد والسدح والمحايلي ان قلنا  
 فيما اذا اسند الاصل وانفتح فوق المعده لا يتنقضها اولى والا فوجهان وادعي صاحب  
 البيان ان هذا لا يفي الاكثري وان صاحب المذهب خالفه وليس كما قال والله اعلم  
**سرع** في ما يتعلق بهذه المسله احدها قال صاحب كافي  
 هذه المسائل والتفصيل الذي دلالة في المخرج المستفتح هي اذا كان اسناد المخرج عاصيا



لعله قال وجيء حكم السيلين جاز عليها في نقصن الوضوء لهما ووجوب الغسل  
بالإيداع فاما اذا كان استناد الاصل من اصل الخلقه فيسيل الحدث هو المنقعه والخارج  
منه فانقص الوضوء كان تحت العدة او فوقها والسنك اعضاء الزايد من الخش لا  
وضوئيه ولا غل بالاجه الايداع فيه هذا كلام صاحب الحاوي ولم ار غيره نظرا  
بموافقته او مخالفته والله اعلم **الثاني** لا فرق فيما ذكرناه في المصحح من الرجل  
والماء والقبل والبرك **الثالث** حيث حكمنا في سبيل المصحح الانتفاض  
بالخارج وان كان الخارج بولا او غايطا استقص بالخلاف وان كان غيرهما كدم او نجس  
وحصاه ونحوها فيه فلو كان حكاهما الخراسانيون قال الامام الحرمين وآخرون منهم  
اصحاب الانتفاض به قطع الموتي وهو مقتضى اطلاق العراقيين لا يجعلناه كالاصل  
ولا فرق عندنا في الاصل بين المعتاد وغيره وخالفنا البغوي الجماعه فقال الاصح  
لا ينقص لا يجعلناه كالاصل للصورة لكون الانسان لا بد له من مخرج يخرج  
منه المعتاد فاذا خرج غير المعتاد عدنا الى الاصل ولو خرج منه الريح استقص  
عند الجمهور لانه معتاد وطرده البغوي والرافعي فيه القولين **الرابع**  
اذا انقضت بالخارج هل يفيده الاستحسان بالحجر ام يقيى بالافيه ثلثه اوجه اصحابها  
يقضون لما والاني لا والثالث يقيى في الخارج المادد دون المعتاد وان قلنا لا ينقص  
تقيى لما لازاله هذه الجاهه بخلاف الخامس **حيث قلنا** ينقص الخارج  
منه هل يجب الوضوء منه والغسل لا ييداع فيه وفيه وجهان مشهوران اصحابهما  
بالانفاق لا يجب لانه ليس بخرج قال الامام الحرمين وهذا الخلاف على وجه لا يقدري  
احكام الحديث فلا يثبت بالايديج فيه شيء من احكام الوضوء الغسل على وجه  
وهذا فنظر به الجمهور مع الامام وذكر القاصي حبيبي في تعليقه الوجهين في وجوب  
الحده بالايديج وذكر صاحب البيان ان الوجهين مجريان في وجوب المهر بالايديج  
فيه وحصول الغسل به قال الرافعي وطرده ابو عبد الله في الحاشي بالحكم  
المهر والنون الوجهين في المهر وسائر احكام الوضوء

وكلهما شاذ فساد السادس **انما كان فوق ستر الرجل ونقصابه فقي وجوب**  
**ستره** وحل النظر اليه للرجال وجهان اصحابهما الاجل ستره وحل النظر لا يدرى من اجل العورة  
قال الرافعي وخبري الوجهان لو كان في السرة وقلنا بالمدح بها لما يستعوره **السابع**  
اذا انقضت بخرج الريح منه تمام ما صقله بالارض فقي انتفاضه وجهان حكاهما  
صاحب الحاوي والجمهور لا ينفق **في** الخش الذي لا اشكاله اذا خرج من  
فريجه الزايد شيء فله حكم المنقعه تحت المعده مع افتتاح الاصل وانما الخش المشكل اذا  
بالمن احد قبله فقي ثلاث طرق قطع الجمهور بانتهك المتيح تحت المعده مع  
انفتاح الاصل لا فتتاح انه زايد ومن قطع بهذا امام الحرمين والموتوي القاضي  
ابو الفتوح وقطع ابو علي السجستاني لا شئ من ذلك حكاه عنه صاحب البيان  
وقطع به الماوردي بانته لا ينقص في سبيل الرجل الخش ورجله واذا بالانها ترضا  
قطعا **في** لو كان رجل ذكر ان يخرج من احداهما ينقص وضوءه ذكره الماوردي  
**في** اذا خرج دم من الباسور كان داخل السر ينقص الوضوء وان كان الباسور  
خارج السر ينقص هكذا ذكره الصيرفي وغيره **في** لو اخرجت دوده راسها  
من احد السبلين ثم رجعت قبل ان تصالها بغير انتفاض الوضوء وجهان حكاهما الماوردي  
والروائي والثالثي وغيرهم اصحابهما ينقص للخروج والثاني لعدم الانتفاض والله اعلم  
**قال** المصنف رحمه الله وان ادخل في الحليله متبارا واخرجه اوزرق فيه شيئا  
وخرج منها انتفاض وضوءه **الثاني** **في** الحليله كسر المسمره هو مجري البول  
من الذكر والمسا كسر الدم وباللوحده بعد السنين وهو ما يسن به اخرج من حديده  
او ويل او قنبيله او نحو اي حريف هو غورا جرح ويقال له ايضا السبار كسر البين وحذف  
الميم وكذا ذواته التي في حده الله ويقال سبوت الجرح اسره سبب القنبيله انقله ثلثا  
واتفقوا لا يجب علي ان اذا دخل اوله في قبلها او درهما شيئا من عمود او مسبارا او حيط او  
قنبيله او اصبع او غير ذلك ثم خرج استقص الوضوء سواء اخلط به غيره ام لا وسواء انفصل  
كله او قطع منه لا يخرج من السبل وانما مجرد الدخول فلا ينقص بالاختلاف



فلو غيب بعض المسار فله ان يسير المحض ما لم يتحججه ولو قيل ان تصح صلاة لا سبب  
الوضوء لان الطرق الداخل بخبر والظاهر حكم المصلي فيكون طاملا لمحصل الجماعة  
فلو غيب الجميع صح صلواته هكذا ذكره القاضي حينئذ في تعليقه والثاني في المغيب  
واخرون وكل الشيخ ابو محمد في الفقه فان بعض اصحابنا قال لو اذعن اصبعه حرق  
وادخلها في ذبزه وهو في الصلاة لم ينظر صلواته فحصل وجهان حاصلهما ان الجحاشه الدخلة  
هل لها حكم الجحاشه وتتجسس المنخل بها الذي له حكم الظاهر لا والاشهر ان لها حكم الجحاشه  
وتجسس المنخل بها وفي الفتاوى المنقوله عن صاحب الشامل انه لا حكم لها وذكر  
القاضي حسين في كتاب الوضوء في كتاب الصيام وغيرها من احواله تعالى بعد الوضوء انما  
خطا في ايله من رمضان فاصبح ضائما وبعض الخط خارج من فيه وبعضه داخل  
في جوفه فان ترع الخط غيره في يومه مكرها لم يبطل صومه وتصح صلواته وان بقي  
الخط لم يصح صلواته لا تنصاه بالجحاشه وبصح صومه وان ترعها او ابتلعه بطل  
صومه وصحت صلواته لكن يغسل فيه اثر ترعه وانما اولى بالحافظه عليه فيه  
وجهان ارجحهما عند القاضي وغيره مراعاة صحة الصوم اولى لانه عباده دخل  
فيها فلا يبطلها قال القاضي وهذا كما لو دخل في صلاة الفضا ثم بان له انه لم يترق  
من الوقت الاقرب اذا اشتغل بانام الفضا فاته صلاة الوقت بيلين منه اتمام الفضا  
لترعه فيه فعلى هذا يصلي في مسلة الخط على حسب حاله ويعيد والثاني  
الصلاة اولى بالمراعاة لانها اكد من الصيام ولا يمتددة فدها ثلاث صلوات  
ونقل الثاني هذه المسلة عن القاضي كاذبة ثم قال وعندي ان البقاء على حاله  
لا يصح بل يترعه او يبتلعه ويبطل صومه لان بطلان الصوم حاصل لا محالة  
لانه مستديم لا دخاله بعد الفجر واستدامته كالابتداء كما لو طلع الفجر وهو جامع  
فاستدام فانه يبطل كابتداء الجماعة هذا كلام الثاني وهو ضعيف والفرق  
ظاهر فان مستديم الجماعة يعيد مجامعا مشهكا حرمة الصوم بخلاف مستديم  
الخط والله اعلم ونظير المسلة ما اذا كان محيا محج وهو يقرب عرفات

ولم يكن رقت بها ولا صلى العتاء ولم يبق من وقت العتاء والوقوف الاقرب  
يسير بحيث اوصلي فانه الوقوف ولو ذهب الى الوقوف فاته الصلاة وادرك  
الوقوف فقيه ثلثة اوجه الصحيح منها عند القاضي وغيره انه يذهب الى  
الوقوف ويعيد في ناحية الصلاة لان فوات الوقوف اشق فانه لا يمكن تضاعف  
الاعيد مسته وقد يعرض قبل ذلك عارض وقد يعرض في الفضا كما يحصل في  
الفوات ايضا وقد موت مع ما يلزمه من المشقة الشديدة في تكرار هذا السفر  
ولزم دم الفوات وغير ذلك والصلاة يجوز تلخيرها بعد الرجوع الذي ليس فيه  
هذه المشقة ولا ترتيبها مع احكام قضائها في حال الوضوء فيقدم الصلاة لانها  
اكد وعلى الفور وهذا ليس بشي وان كان مشهورا والثالث يصلي صلاة الخوف  
ما شيا فيحصل الحج والصلاة جميعا ويكون هذا عند ركن اعادة صلاة شاة  
الخوف وقد حكي امام الحرمين وغيره هذه الاوجه في باب صلاة الخوف من القتال  
رحمه الله والله اعلم قال المصنف رحمه الله واما النوم فينظر فيه  
قال وحده منه وهو منقطع او مكب او متكى انتفض وضوءه لما روي عن علي كرم الله وجهه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكما السكدة من نام فليتوضا وان وجد  
منه وهو قاعد وكل الحديث ممنك من الارض فانه قال في الوضوء ينتفض  
وضوءه وهو اختيار الذي يحد في علي وان ما انتفض من الوضوء في حال الاستطاعة  
تقصه في حال الغفلة كالاحداث والمنصوص في الكتب انه لا ينتفض وضوءه لما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون  
العتاء فينامون فقاموا يصليون ولا يتوضون وروى عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام جالسا فلا وضوء عليه  
ومن وضع جنبه فعليه الوضوء خالف الاحداث فانها تنتفض  
الوضوء اجبرها والضوء ينتفض لانه يحجبه خروجه للخارج وذلك لا يخسر اذا نام  
نابلا عن مستوي الكاوس تحسنه اذا نام جالسا والله اعلم وان نام راعيا او ساجدا



أوقيا في الصلاة فقيه قولان قال في الجريد ينتقض حديث علي رضي الله عنه  
ولأنه تام لا يلحقه مستوي الجلود فاشبهه المصنوع وقال في العزيم لا ينتقض  
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا نام العبد في صلواته أمي الله به ملائكته يقول  
عبدني روحه عندي وجسده ما جدين بي فلو اشتققت وضوءه لما جعله ساجدا  
المشعر في هذا الفصل حمل من الأحاديث واللغات والألفاظ والآثار  
والأحكام وما يات مع فروعها ما يلحق بها ما حديث علي رضي الله عنه  
حديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأسانيد حسنة وأما  
حديث الحسن رضي الله عنه فصحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه قال كان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتاء قال كان يأمون ثم يصلون ولا يتوضون  
ورواه أبو داود وغيره بلفظه في المذهب لأقوله فعودا فإنه لم يذكره لكن ذكر ما  
يدل عليه فقال حتى تحقق رؤسهم وأساد رؤسهم أي كادوا أساد صحيح وكذلك  
رواه الشافعي رحمه الله في مسنده وغيره وفي رواية لابي داود والبيهقي  
وعزيمهما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون  
ولا يتوضون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبيهقي  
لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظون للصلاة حتى أتى  
لاسمع لأحد منهم غطي طائمه فيؤمرون فينصلون ولا يتوضون وأما  
حديث عمرو بن شعيب فضعيف جدا رواه أبو داود وغيره من روايه  
ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء علي من نام مضطجعا فإنه  
إذا اضطجع استرخت مفاصله قال أبو داود هذا حديث منكر وأما  
حديث الباقر بالساجد فيروي من رواية الحسن وهو حديث ضعيف جدا  
المسئلة الثانية في اللغات والألفاظ الكتب بضم الميم وكسر الكاف يقال  
أكب فلان علي وجهه وكبته أوجهه إذا صر عنته لوجهه قال الله تعالى  
أفتر لمشيركم علي وجهه قال أهل اللغة والتصريف هذا من النادر

أن يقال انقلبت أو فعلت غيري في قوله أو متكلي هو بمنزلة واو كاسر  
الواو وبالمدة وهو الخط الذي يستعمله راس الوعا والهاء بفتح الين الميمله وكسر  
الها المخفضة وفي الدبر ومعناه الينظة وكسر الدبر أي حافظه ما فيه من الخرج  
أي ما دام الإنسان سيقظا فإنه يحس بما يخرج منه فإذا نام زال ذلك الخط  
وقوله تحس به هو بضم الياء وكسر الحاء منه اللفظ الغصية المشهورة وبها  
حكا القرآن قال الله تعالى هل تحس منهم من أحد دين لغة فليد بفتح الياء وضم الحاء  
قوله مستوي الجلود هو بفتح الواو أي على استوائه وأصل المباشرة المباشرة  
والروح تذكر وتوث لغتان ومذهب أصحابنا المتكلمين بها أحكام لطيفة  
والله أعلم الثالثة في الأسماء أما علي رضي الله عنه فسبق بيانه في أول صفة  
الوضوء وأس تقدم في باب الأئمة وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده تقدم  
بيانه في آخر الفصول السابقة في مقدمه الكتاب والسويطي في الباب الثاني من  
الكتاب الرابع في الأحكام وحاصل القول في التيمم أنه أقوال الثماني  
الصحيح منها من حيث المذهب ونصه في كتابه ومقتل أصحابنا والليل أنه  
أن نام محسنا متعده من الأرض أو نحوها لم ينتقض وإن لم يكن محسنا انتقض  
علي أي هيئه كان في الصلاة وغيرها والثاني أنه ينتقض بكل حال وهذا نص  
في السويطي والثالث أن نام في الصلاة لم ينتقض علي أي هيئه كان وإن نام  
في غيرها غير محسنا متعده انتقض إلا فلا وهذه الأقوال ذكرها المصنف  
والرابع أن نام محسنا أو غير محسنا وهو علي هيئه من ميات الصلاة سواء كان في  
الصلاة أو في غيرها لم ينتقض ولا انتقض وكذا سر أن نام محسنا أو قايما لم  
ينتقض إلا انتقض بحكي هذين القولين الداعي وعنه وحكي أولها فقال في شرح  
الخصيص الصواب القول الأول من خمسة وما سواه ليس بشي وقد ذكر المصنف  
دلائله وأبسطها في فرع من أمهات العلم أن شاء الله تعالى وتناول أصحابنا نصه في  
السويطي علي إن المراد أنه نام غير مكرن قال إمام الحرمين قال الأيمه غلط السويطي



وهذا الذي قاله الامام ليس بحجة والبويطي يرتفع عن التعليل بل الصواب تاويل النص  
وهو كمثل تاويل وهذا نصه في البويطي قال ومن نام مضطجعا او راكعا او ساجدا  
فليتوضا وان نام قائما فزالته فذمناه عن موضع قيامه فعليه الوضوء وان نام  
جالسا فزالته فمعدته عن موضع جلوسه وهو نائم فعليه الوضوء ومن نام  
جالسا او قايما فرائي رويما وجب عليه الوضوء ومن شك ان نام جالسا او قائما  
اولم يتم فليس عليه شيء حتى يستيقظ النوم فان ذكر انه راى رويما وشك ان نام  
ام لا فعليه الوضوء لان الرواية لا تكون الا بنوم وهذا نصه كحرفي البويطي ومنه  
تقلته فقولنا ان نام جالسا فزالته فمعدته فعليه الوضوء دليل على ان من  
لم ينل لا وضوء عليه فيتناول باقي كلامه على النائم غير مكر واسما علم **ف**رع  
اذا نام في صلته ممكنة منع من الارض لئلا يصل صلته بالاختلاف لا على  
رواية البويطي ولا يفرع عليها ولو نام في الصلاة غير ممكن ان قلنا بالتدبير  
الضعيف فصلاته ووضوءه صحيحان وان قلنا بالمذهب بطلان قال الشافعي  
حسين بن المولي وعنه ما لو صلى مضطجعا لم يفسد فنام فبطلان وضوءه القولان  
لان علته منع اشتراط وضوء الصلوة على القديم حرمة الصلاة وهي موجودة والله اعلم  
**ف**رع في مسائل تتعلق بالفضل والتبرع على المذهب وهو ان نوم الممك  
لا ينقض وغيره ينقض لحداهما قال الشافعي في الامم والمحقق والاصحاب رحمهم الله  
يسمي للنائم ممكن ان يتوضا لاحتمال خروجه حدث وللخروج من خلاف العمل  
**الثاني** قال الشافعي في الامم والاصحاب لا ينقض الوضوء بالنعاس وهو  
السنة وهذا الاختلاف فيه ودليله من الاحاديث حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يصلي في الليل فقامت اليه الجنة المايسر  
فجعلني في شقته الايمن فجعلت اذا اغفيت ياخذ بشحمة اذني فصلى احدى عشر  
ركعة رواه مسلم قال الشافعي والاصحاب والفرق بين النوم والنعاس ان النوم فيه  
غلبة على العقل وسقوط حاشية البصر وغيرها والنعاس لا يغلب على العقل وانما

٢٦٥  
تقتضيه الجواسر فيسقط قال القاضي حسين والمؤيد هذا النوم ما ينزل به  
الاستسقاء من القلب مع استرخاء المفاصل وقال الامام الحرمين النعاس يغني عن الرأس  
وتشكك به الغوي الدنا عليه وهو مجموع الجواسر ومنبت الاعصاب فاذا نزلت فتمت  
الحركات الادوية فاب آؤه من الخرج تنقصد فتؤاخذ اعضاء من قوى الدماغ فيبدو  
تؤرق الجواسر بهذا العار وسنة فادام انقار النوع الباصر فهذا اول النوم ثم  
يترتب عليه فتور الاعضاء واسترخاؤها وظهور النوم قال ولا ينقض الوضوء  
بالنعوة واذا تحققنا النوم لم تشترط غايته فان الشافعي رحمه الله نقض وضوء النائم  
قايما ولو تناهى نومه سقط هذا كلام امام الحرمين قال اصحابنا ومرع لانات  
النعاس ان سمع كلام من عنده وان لم يفهم معناه قالوا والروايات علامات النوم  
ونصر عليه في الامم وفي البويطي كما سبق وانفقوا عليه فلو يتيقن الروايات شك  
في النوم انتقض اذا لم يكن ممكنا فان خطرنا بالوشع شكنا كان رويما حدث  
نفس لم ينقض لان الاصل بقا الطهارة ولو شك ان نام ام نصر وقد وجدنا هذا  
لم ينقض قال الشافعي في الامم والاحتياط ان يتوضا **الثالث** لو يتيقن  
النوم وشك هل كان ممكنا ام لا فلا وضوء عليه هذا صرح به صاحب البيان  
والخزون وهو الصواب لقول العمري في مسائل الشك في الطهارة لو يتيقن رويما ولا بد  
نوما فعليه الوضوء ولا يحمل على النوم قاعدا لانه خلاف العادة فهو من اول الوضوء  
واسما علم **الرابع** نام جالسا فزالته الياء او احدى اركان الارض فان ذلك قبل  
الاستباه انتقض لانه مني لحظه وهو نائم غير ممكن ان يالت بعد الاستباه او قلنا  
يبدوا بما سبق لم ينقض لان الاصل الطهارة ولا فرق بين ان تقع يده على الارض  
او لا تقع وحكي عن ابي حنيفة رحمه الله انه ان وقعت يده على الارض انتقض ولا خلاف  
ودليلنا ان الاعنيار محل الحديث فتعين التفصيل الذي ذكره اصحابنا **الخامس**  
نام ممكنا منع من الارض مستندا الى كفايتها وغيره لا ينقض وضوءه سواء كان  
حيث لو رفع الحائط لسقط ام لا وهذا لا خلاف فيه بين اصحابنا قال امام الحرمين



وتقول المعلقون عن شيخي انه كان يقول ان كان بحيث لورفع الحايطة لسقط اشتق  
قال الامام وهذا غلط من المعلقين والذي ذكره انما هو من عبادي حنيفه **●**  
السادس قليل النوم وكثيره عندنا سوانصر عليه الشافعي والاصحاب فنوم  
لحظه ويومين سوان في جميع التفصيل والخلاف السابع قال اصحابنا لا فرق في نوم  
القاعد المكن من نومه مترجعا او مفتتتا او متوركا او غيره من الحالات بحيث  
يكون مقعده لا صفنا بالارض او غيرهما متكنا وسوا القاعد على الارض وراكب  
السفينة والبعير وغيره من الدواب فلا ينفق من وضوئيه من ذلك نص عليه  
الثاني رحمه الله في الامم وانفق الاصحاب عليه ولو نام محتبيا وموان مجلس  
على ليته رافعا ركبته محتوبا عليها بيده او غيرها فقيه ثلاثة اوجه حكاهما  
الماوردي والرويان **ح** هذا لا ينفق كالمترجع والثاني ينفق كالضجع  
والثالث ان كان خفيف البدن بحيث لا تنطبق اليه على الارض انفق ولا  
فلا قاله ابو الفياض البصري والمختار الاول الثامن **ح** ان نام مستلقا على  
قفاه والصق اليه بالارض فانه ينعذر بوجع المحدث منه ولكن انفق الاصحاب  
على انه ينفق وضوؤه لانه ليس كالحارس المكن فلو استنفر وتلمح بشي في الصحيح  
المشهور الاشتقاق ايضا وبه قطع امام الحرمين في النهاية وقال في كتابه  
الاساليب في الخلاف فيه للنظر محال ويظهر عدم الاشتقاق وقال صاحبه  
ابو الحسن الكيا في كتابه في الخلافات فيه نرد للاصحاب التاسع **ح**  
في مذاهب العلماء في النوم قد سبق ان الصحيح في مذمنا ان النائم مكن مقعده  
من الارض او يحوها لا ينفق وغيره ينفق سوا كان في صلاة او غيرهما  
وسوا طالعومه ام لا وحكي عن ابي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب واي مجاز  
وحكي الاخرج ان النوم لا ينفق محال وكوكان من المجوعا قال القاضي ابو الطيب  
واليه ذهبت الشيعة وقال اسحق بن عمار هو به وابوعبيد القاسم بن سلام والمزني  
ينفق النوم بكل حال ورواه اليه في سناد وعنه الحسن البصري قال ابن المنذر

وبه اقول قال وروي معناه عن ابن عباس وانس في مريه رضي الله عنهم وقال اما لك  
واحمد في الحديثين روايتين ينقض كثير النوم بكل حال دون قليله وحكاه ابن المنذر عن  
الزهري ورعيه والا وراعي وقال ابو حنيفة وداود ان نام على هية من هيات  
المصلي كالركوع والساجد والقيام والقاعه ثم ينفق سوا كان في الصلاة ام لا وان نام  
مستلقا او مضطجعا اشتق ولنا قول ان نوم المصل خاصه لا ينفق كيف كان  
كما سبق وحكاه اصحابنا عن ابن المبارك وحكاه الماوردي عن جماعة من التابعين  
**ح** صحيح لابي موسى وموافقه بقول الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم الى الخرافة فنذكر سبحانه توافيق الوضوء لم يذكر النوم ومحدث  
ابي مريه رضي الله عنه المتقدم لا وضوءا من صوت او ريح قالوا ولانا اجفنا نحن  
وانتم على ان النوم ليس حدثا في عينه وانتم اوجبتم الوضوء لاحتمال خروج الزرع والاسل  
عدمه فلا يجب الوضوء اشك **ح** صحيح اصحابنا بحديث علي رضي الله عنه العيان  
وكا السه من نام فليتوضا وهو حديث حسن كما سبق يانه ومحدث صفوان  
لكن من غايطا وبول او نوم وهو حديث حسن سبق يانه وشيخ المسند لطايش  
كثير ولان النائم غير مكن يخرج منه الزرع غالبا فاقام الشيخ هذا الظاهر  
مقام اليقين كما اقام شهادة الشاهدين التي تفيد الظن مقام اليقين في شغل  
الذمة فانما الجواب **ح** عن المجاهدين بالايه من وجهين احدهما ان جماعة من  
المفسرين قالوا ردت الايه في النوم اي اذا قمتم الى الصلاة من النوم فاغسلوا وجوهكم  
وكذا حكاه الثاني في الامم عن بعض اهل العلم بالقران قالوا لا اراه الا كما قال  
والثاني ان الايه ذكر فيها بعض النواقض فنفق بيت السنه الباقي ولهذا لم يذكر  
البول وهو حديث لا يجمع **ح** واما الجواب **ح** عن حديث ابي مريه فهو انه وروي  
دفع الشك لا يبين اعيان الاحداث وحصرها ولهذا لم يذكر فيه البول  
والغايط ورواها المعقل وهي احداث بالاجماع وتطهر حديث عبد الله بن  
زيد النبي قدماه في شرح اول الفصل لا يضر حتى يسمع صوتا او يجد ريحا



واما قولهم خروج الخارج مشكوك فيه فجوابه ما قد ساء ان الشرع جعل هذا  
الظاهر كاليقين كما جعل شهادة الثابتين كاليقين والله اعلم واحسن من قال  
ينقض كل حال عموم حديثي علي وصقوان رضي الله عنهما وبالقيا سر علي الاعين  
واحسن اصحابنا حديثي انس كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينامون ثم يصلون ولا يتوضون وهو صحيح ذكرناه بطرفه في اول الفصل وعن  
انس ايضا رضي الله عنه قال اقيمت صلاة العشا فقل رجل لي حاجة فقام النبي صلى  
الله عليه وسلم يا جده حتى نام القوم وبعض القوم ثم صلوا وفي رواية حتى نام  
اصحابه ثم جاء فصيلي بهم رواها مسلم في صحيحه وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي  
صلى الله عليه وسلم شغل ليله عن العشا فخرجنا حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا  
ثم خرج علينا وعن ابن عباس رضي الله عنهما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالعشا حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا فاستيقظوا روي البخاري في  
صحيحه من حديثين بهذا اللفظ وظاهرهما انهم صلوا بانه لما الوضوء  
وروي مالك والشافعي باسناده الصحيح ان ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو جالس  
ثم يصل ولا يتوضا وروي البيهقي وغيره معناه عن ابن عباس وزيد بن ثابت  
وابن هريبه والى امامه رضي الله عنهم هذه دلائل ظاهرة من الاحاديث  
الصحيحة والاشارة واحسن جماعه من اصحابنا حديثي عمر بن شعيب المنكر  
في الكتاب وتحدثت بغيره كنت احقق براسي فقلت يا رسول الله وجب  
علي وضوءا لاجل تصحيحك وهذا الحديثان ضعيفان بين البيهقي وغيره  
ضعفهما وفيما سبق ما يغني عنهما واما الجواب **ب** عن الحديث فهو انه  
محول على نوم غير الممكن وهذا يتعين المصداق اليه للجمع بين الاحاديث  
الصحيحة **و** انما قياسيهم على الانعاف لفرق ظاهر لان المعنى عليه ذام العقل  
لا جبر شي اصله الباطن يجسر لهذا اذا صح به تنبيه واحسن من قال  
ينقض كثير النوم كيف كان دون قبله حديثي انس انهم كانوا يتناسون

فحقق رؤسهم وهذا يكون في النوم القليل ولانه مع الاستشغال يغيب خروج الحاج  
بخلاف القليل **و** احسن اصحابنا بالاحاديث السابقة وليس فيها فرق بين القليل  
والكثير والجواب **ب** عن حديثي انس انما قد ساء لنا وليس فيه فرق بين  
قليله وكثيره ودعواهم ان يحقق الرووس انما يكون في القليل لا يقبل وامنا  
المعنى الذي ذكره فلا نسلم لان النوم انما ان يجعل حديثا في عينه كالاعمال وهم  
لا يقولون به واما دليلنا على الخارج وحسينا اما ان تظهر دلالة اذا لم يكن  
الحل ممكنا واما المتكبر فيبعد حرق جميعه في الجبر ولا ينقض الوهم  
**و** احسن من قال لا ينقض النوم على هيئة من هيات الصلاة بارواه ابو  
خالد الدالاني عن قتادة عن ابي العباس عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم اما الوضوء على منام فمضطجع فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وتحت  
خط يفيه الذي قد ساء انه نام كالكاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حين تضع جنبك على الارض **و** احسن اصحابنا بالاحاديث الصحيحة السابقة  
لحديث علي وصقوان وغيره ما مر عن غيرهم من هذا الفرق الذي زعموه ولا  
اصل له ولانه نام غير ممكن متعدد من الارض فاشبه المضطجع ولا  
انفقنا نحن وهم على ان النوم ليس حديثا في عينه وانما هو دليل للخارج نقصناه  
نحن بباطل صحيحات ما نسلمه وما ساء ظاهره وصبطه بالاصل له  
ولا معنى يتيقنه فان الساجد والراكع كالمضطجع لا فرق بينهما في خروج  
الحاج **و** اما حديث الدالاني فالجواب انه حديث ضعيف بائنا  
اهل الحديث ومن صرح بضعفه من المتقدمين احمد بن حنبل والبخاري  
قابو كاد قال ابو داود وابراهيم الحزبي هو حديث منكرو نقل امام الحرمين  
في كتابه الاساليب اجماع اهل الحديث على ضعفه وهو كافي  
والضعف عليه بين قاجا **ب** الاصحاب عنه احوبه واما ولوة تاويلات  
لا حاجة اليها مع الاتفاق على ضعفه فانه لا يلزم الجواب عما ليس بدليل



واما **حديث** حذيفة فضعيف ايضا كما سبق بيانه قريبا واحسن  
من قال لا يتيقن وضو النائم في الصلاة كيف كان حديث الباقاه المذكور  
في الكتاب ولان الحاجة تدعو اليه ولا يوجب كسر المنهج وخوفه  
الاختزان منه الا بغير دفعي عنه كما عفي عن اشيا كثيرة في الصلاة للحاجة  
واحسن اصحابنا بما احتجوا به على القائلين لا يتيقن النوم على هيبه  
المصلي والبايع حديث الباقاه بما سبق من الاتفاق على ضعفه ولو  
صح لكان تسميته حاجدا باسم ما كان عليه فوجهه على مكابدة العبادة  
واما المعنى الذي ذكره فلا يقبل لان الاحداث لا تثبت الا توثيقا  
وكذا العفو عنها فخص **هذا** في هذه المسئلة حمل من الاحاديث جمعها  
ولم يرد منها صحيحا والله الحمد وقوا علم بالصواب العاش **سره** كان  
من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم انه لا يتيقن وضو بالنوم مضطجعا  
للحاديث الصحيحة منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين  
انه صلى الله عليه وسلم نام حتى سمع غطيطة ثم صلى ولم يتوضا وقال صلى الله  
عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي فان قيل هذا مخالف للحديث  
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى  
طلعت الشمس ولو كان غير نائم القلب لما ترك صلاة الصبح فجوابه  
من وجهين احدهما وقوا المشهور في كتب الحديث والفقهاء انه لا  
مخالفة بينهما فان القلب يفتان بجسر الحديث وغيره مما يتعلق بالبدن  
وليشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك  
بالقلب واثابه بك العين وهي نايه والجواب **الثاني** حكاة  
الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الباب عن بعض اصحابنا قال  
كان للنبي صلى الله عليه وسلم نومان احدهما ينام قلبه وعينه والثاني  
عينه دون قلبه فكان يوم الوادي من النوع الاول والله اعلم قال **سره**

المصنف رحمه الله واما روال العقل بغير النوم فهو ان يجسر او يغني عليه  
او يسكر او يمرض فينزل عقله فينتقض وضوه لانه اذا انتقض الوضو بالنوم  
فلان يتيقن بهذه الاسباب اولى ولا فرق في ذلك بين القاعد وغيره  
ومخالف النوم فان الناس اذا اكلوا نكلم واذا شربوا فخرج منه  
الحارج وهو طاهر احسن بخلاف المجنون قال السكران قال الشيخ رضي الله  
قد قيل انه قل من كثر الاورينزل فالمسح ان يقتل احيا طاهرا **سره**  
اجعت الامه على انتقاض الوضو بالمجنون وبالاعشى وقد نقل الجمع فيه  
ابن المنذر واخرون فاستدل له اصحابنا وغيرهم بحديث عائشة رضي الله عنها  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اغشي عليه ثم افاق فاغتسل ليصلي ثم اغشي عليه  
ثم افاق فاغتسل ن رواه البخاري ومسلم وانتق اصحابنا على ان من نال عقله  
بجنون او اغما او مرض او سكر بخمر او نبيذ او غيره ما اوشرب دوا الحاجة او  
غيرها فنال عقله انتقض وضوه ولا خلاف في شي من هذا الا وجهها للخزائين  
انه لا يتيقن وضو السكران اذا قلنا له حكم الصالح في اقواله وانفاله حكاة  
الغواني والغزالي في البسيط والمتولي وصاحبا لعدة والروايات وغيرهم  
وهو غلط ضريح فان انتقاض الوضو منوط بزال العقل فلا فرق فيه بين  
العاصي والمطيع قال **سره** اصحابنا والسكران ناقص هو الذي لا يبقى معه شعور  
دون افايل النشوة قال اصحابنا ولا فرق في كل ذلك بين القاعد ممكن  
مستعد وغيره ولا بين قليله وكثيره واما الدوار بضم الدال والضعيف الواو  
وهو دوار الراس فلا يتيقن مع بقا التيقن ذكره امام الحرمين وهو واضح  
قال **سره** القاضي حسين والمتولي حد الجنون روال الاستشعار من القلب  
مع بقا الحركة واليقين في الاعضا والاعشى روال الاستشعار مع فتور  
الاعضا وبالله اعلم واما قوله **سره** قال لا ثبوت في قد قيل قل من كثر الاورينزل  
فهو مشهور عن الشيخ في ذكره في الامم وحرمله واما لفظ النص فالحال في الام



في الخزيات ما يوجب الغسل وقد قيل ما جازي انسان الا انزل فان كان هذا هكذا اغتسل  
المجنون بالانزال وان شك فيه اجبت له الاعتسال احتياطاً ولم اوجب ذلك  
عليه حتى يستيقن الانزال هذا نصه كحرفه ومن الالم نقلته وكذا نقلته  
عن الامام احمد من اصحابه ونقله الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والدارقطني  
وجماعه في المغني عليه والذي في الالم انما هو في المجنون كما نقلته واختلفت  
الاصحاب في المسئلة فخرم المصنف وجامعات من المحققين بان غسل المجنون  
اذا افاق منه ولا يجب الا ان يتيقن خروج المني وقال الشيخ ابو حامد وابن  
الصباغ وجامعات من الاصحاب ان كان الغالب من حال ~~الجنون~~ الدين كجنون  
الانزال وجب غسله اذا افاق وان لم يتحقق الانزال كما يوجب الوضوء بالنوم  
مصطحباً للنظن الغالب فان لم يكن الانزال غالياً لم يجب الغسل بالشك  
ونقل صاحب البحر هذا التفصيل عن الاصحاب ونقل صاحب الحاوي عن  
الاصحاب ان الاغمى ان كان لا ينفك عن الانزال وجب الغسل وان كان قد ينفك  
فلا والصحيح طريقه المصنف ومن وافقه انه يستحب الغسل ولا يجب حتى  
يتيقن خروج المني فان القواعد تقتضي ان لا ينقص الطهارة الا يتيقن  
المحدث خالف ذلك في اليوم بالنصوص التي جاءت وعمداً على مقتضاها  
**قال** اصحابنا ويستحب للمغني عليه الغسل اذا افاق اشتد رسول الله  
صلي الله عليه وسلم قال ابن المنذر وابن الصباغ وغيرهما اجمعوا على ان الغسل  
لا يجب عليه وسبيل الرافعي وجهها ضعيفاً شاذاً انه يجب الغسل من الجنون  
مطلقاً وجهها اشد منه انه يجب من الاغمى وايضاً ذكره في باب الغسل والله اعلم  
**قال** المصنف رحمه الله واما لمس الماء فانه ينقص الوضوء  
وهو ان يمس الرجل بشرة المرأة او المرأة بشرة الرجل لا جال بينهما فينقص  
وضوء اللامس منها لقوله تعالى او لمستم النساء فلم تجدوا ما فيتمسوا وفي المومس  
قولان احدهما ينقص وضوءه لانه لمس من الرجل والمرأة تنقص طهره لانه

منقض طهر المومس كالجاء وقال في حمله لا ينقص لان عايشه رضي الله عنها قالت  
اقتدت رسول الله صلي الله عليه وسلم في الفراش ففقتنا طلبه فوفقت يدي  
على اخصر قدميه فلما فرغ من صلاته قال اناك شيطانك ولوا تنقض طهره لقطع  
الصلاة ولانه لمس منقض الوضوء فنقض طهر اللامس دون المومس كما لو مس  
ذكر غيره وان لمس شعرها او طرفها لم ينقض الوضوء لانه لا يلتصق به  
وانما يلتصق بالنظر اليه **و** وان لمس ذات رحم محرم ففيه قولان احدهما  
ينقض وضوءه لانه لا يتنقض لانه ليس بمحل لشهوته فاشبهه لمس  
الرجل الرجل والمرأة المرأة **و** فان مس صغرة لا تشين او عجزاً لا تشين ففيه  
وجهان احدهما ينقض لموم اليه والثاني لا ينقض لانه لا يقصد بهما  
الشهوة فاشبهه الشعر **شرح** في هذا الفصل ما يلحق احكامها  
حديث عايشة صحيح رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة من طريقين  
بغير هذا اللفظ اما الطريق الاول فقالت اقتدت النبي صلي الله عليه  
وسلم ذات ليلة فظننت انه ذهب الي بعض نياه فتحسست ثم رجعت  
فاذا هو راكع او ساجد تقول سبحانك وبحمدك لا اله الا انت **واما**  
**الثاني** فقالت اقتدت رسول الله صلي الله عليه وسلم ليلة من الفرائض  
فالتمسته فوفقت يدي على بطن قدمه وهو في السجدة وهما منصوبتان  
وهو يقول اللهم اعود برضاك من سخطك الى اخر الدعاء وفي رواية للبيهقي  
باسناده صحيح فالتمست يدي فوفقت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو  
ساجد يقول اللهم اعودنا الى اخره فحصل من مجموع هذه الروايات ان الرواية  
المذكورة في الكتاب صحيحة المعنى لكن قوله اناك شيطانك غير مذكور في الروايات  
المشهوره وذكرها البيهقي في السنن الكبرى باسناد صحيح في الصحيحين في السجود من ابواب  
صفة الصلاة باسناد صحيح فيه رجل مختلف في عدالته وقد روي له البخاري وقد  
ذكر مسلم في اخر صحيحه هذه اللفظة وان النبي صلي الله عليه وسلم قال لها انك شيطانك



والله اعلم المسئلة الثانية في اللغات والالفاظ والاختراعات قوله تعالى  
اولستم الناس فري في السبع المستم ولاستم والناس من الجوع التي لا واحد لها من  
لفظها كالرطاق والنق والقوم كذلك السوء ككسر النون وصمها لغتان وقوله  
ليس هو بضم الميم وكسر القاف وقوله لا حائل بينهما فكيف يصاح  
ولو حقه لا يستغنى عنه فان لم يكن حائل وقوله  
لانه لم يزل الرجل والمرأه فيه احتراز مما اذا اوجح في بهيمة فانه ينقص ظهر  
اللامس دون الملموس واحترازنا ايضا من لم يزل الرجل ذكر غيره فانه ينقص اللامس  
دون الملموس على المذهب وبه قطع المصنف والعراقيون وقوله ينقص ظهر  
اللامس احتراز من من الضمير والشعر والتفريق وقوله افتقدت وفي الرواية  
الثانية لم تقدرت وهما لغتان فصيحان قال اهل اللغة يقال فقدت  
الشيء افتقده فقدنا كبر الفاء وصمها وكنا افتقدته افتقده  
وقوله اخص قدسية هو مصنف في رواية مسلم بطن قدمه قال اهل  
اللغة الاخص ما دخل من باطن القدم فلم نصب الارض والشيطان كل  
جني ما روي عنه اصل وقيل زايده نعلي الاول هو من شطن اذا عبد على  
الثاني من شطا اذا حرق وهلكه وقوله لانه لم ينقص الوضو احتراز  
من لم يشعر ولو قال لم يوجب الوضو على اللامس كان احسن لم يوجب  
الشعر والحجاء ويكون فيه احتراز عما قاله عليه الاول لم يعل بها عبادته ولا يقال  
فما احتراز عن الحجاء بقوله ينقص الوضو لان الحجاء ناقض للوضو وان كان  
يوجب الغسل وفيه وجه شاذ سنذكره في باب صفة الغسل ان شاء الله تعالى  
وقوله كالومس ذكر غيره يعني فانه ينقص الماس دون الملموس فولا  
واحد فنهذا على طريقة المصنف والعراقيين وفيه خلاف للخاسبيين  
سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى المسئلة الثالثة اذا التقت  
بشرتا رجل وامراه اجنبيه تشبهت انتقص وضو اللامس منها سواك

اللامس الرجل او المرأة وسواك ان اللامس بشيء ام لا تعقبه لانه ام لا وسواك  
ذلك او حصل سهوا او اتفاقا وسواك استدام اللامس فارق بمجرد التقاء المشرتين  
وسواك بعض من اعصا الطهارة ام بغيره وسواك ان الملموس والملموس به  
صحبا او اشلا زايلا ام اصليا فكل ذلك ينقص الوضو عندنا وفي كماله  
خلاف للسلف سنذكره في فرع مناهيل العلماء ان شاء الله تعالى ولنا اوجه  
ضعيفة في بعض هذه الصور منها وجه حكاه القاضي حنين وفيه ان الماء لا  
تنال الملموس ولا يكون لامسه وان كانت هي الفاعلة بل تكون فيها الغولان في  
الملموس ووجه حكاه الرازي وغيره ان لم يصب الا شلا والزايلا لا ينقص  
ووجه حكاه الرازي عن الخطابي ان ابن سريج كان يعقب السوء في الانتقاض  
قال الخطابي حكى هذا عن الرازي ووجه حكاه القاضي في اتمام الحزمين  
واخر من ان اللامس لا ينقص اذا وقع قصد او هذه الواجهة شاذة ضعيفة  
والصحيح المعروف من المذهب ما سبق الرابع هل ينقص وضو الملموس  
فيه قولان مشهوران قد ذكر المصنف دليلهما وذكر الماوردي والقاضي حنين  
والمؤيد وغيرهم ان الغولين مبينان على الغلابة فمن لم يستلم ينقص الملموس  
لانه لم يلمس ومن قرأ الاستم بعصه لا فاعله وهذا البان الذي ذكره  
ليس بواضح واختلف في الاصح من الغولين فصيح الرواية والثانية في طائفة  
قليلة عدم الانتقاض في صحيح الاثر دون الانتقاض عن صحيح الشيخ ابو حامد  
والحامي في التخرين وصاحب الكاوي والخراجاني في التخرير والبعوي والرازي  
في كتابيه واخرون وقطعه ابو عبد الله النخعي في كتابه الكافي  
والجلي في المنتع والشيخ نصر المقدسي في الكافي وغيرهم من اصحاب المختصرات  
وهو المخصوص عليه في معظم كتب الشافعي قال الشيخ ابو حامد نقل  
حرملة انه لا ينقص ونقل الشافعي في مختصر المزي والام والبويطي والاملا  
والغنيم وسائر كتبه انه ينقص وكذا قال الحامي وغيره قال الشافعي يجرملا



يتنقض وقال في سائر كتبه يتنقض وبعضهم يقول عاتمة كتبه يتنقض كذا  
 قاله البندنجي ونقل القاضي ابو الطيب وغيره ان الثاني في نصر حرمله على  
 قولين الاشتقاق وعدمه واجاب هو لا عن حديث عاتية بانه يحتمل كون  
 المس كان فوق حجاب وعن القياس على المسوس ان المعتد في مس الذكر مسه يظن  
 كفه ولم يحصل ذلك من المسوس فالمعتد بها الثقب بشر في رجل وامراه  
**ف** **سرع** لو انفت بشرة رجل وامراه محرمة فيهما دفعة واحدة فكل واحد  
 منها لابس وليس فيها ملوس ذكره الدارمي وهو واضح **الخامس** ان المس  
 احدها شعر الاخر اوسته او ظفره او لمس بشرته بسة او شعره او ظفره فطريقتان  
 احدهما لا يتنقض وهو المذهب والمنصوص في الام وبه قطع الجمهور  
 والثاني فيه وجهان حكاهما الماوردي وجماعات من الخراسانيين احدهما  
 الاشتقاق لان الشعر له حكم البدن في الحل بالنكاح والتحريم بالطلاق ووقع  
 الطلاق بايقاعه عليه وعقوبتها باعتاقه ووجوب غسله بالجنازة والموت  
 وغيرها وغير ذلك من الاحكام واستدلوا من نص الثاني في بقوله شعر  
 المختص والملامه ان يقضي بشئ منه الى جدها والشعر شئ ينبغي ان  
 يتنقض والصحيح انه لا يتنقض كما نص عليه في الام وقاله الجمهور لانه لا يفصل  
 ذلك للشهوة غالباً وانما حصل الله وشور الشهوة عند الثقب البشري للاحاساس  
 واما نصه في المختص فمراده به ما صرح به في الام وغيره فعلى هذا قال  
 الثاني في الام والاصحاب يستحب ان يتوضا من لمس الشعر والسنن والظفر  
**ف** **سرع** يتنقض لمسها وشك هل لمس شعرها ام غيره او هل لمسها  
 بظفره او بشعره ام بغيره لم يتنقض لان الاصل بقا الطهارة ويستحب ان  
 يتوضا **السادس** ان المس ذات رحم محرم ما ففي اشتقاقه قولان  
 مشهوران ذكره المصنف دليلهما قال القاضي ابو الطيب والحاملي في كافييه  
 وصاحب التامل والحر واخرون نص عليها الثاني في حرمله قال الحاملي

في المجموع لم يذكرنا في هذه المسئلة الا في حرمله وقال الشيخ ابو حامد في التعليق  
 ظاهر قول الثاني في جميع كتبه انه لا يتنقض الا ان اصحابنا قالوا فيه قولاً في  
 اعلم ان ذلك منصوص وقال صاحبنا كما ذكر في المسئلة قولان اصحابنا وبه قال في الجديد والقدير  
 لا يتنقض فحصل من هذا ان المشهور عن الثاني في عدم الاشتقاق وانفق اصحابنا  
 في جميع الطرق على انه الصحيح الا صاحب الاما بانه فصيح الاشتقاق وهو شاذ  
 ليس بشئ وهذا ان القولان محرم ذات رحم كالام والبت والاخت وبت  
 الاخ والاخت والعه والخاله واما المحرمه برضاع او مصامه كام الزوجه  
 وبينها وزوجه الاب والابن والجد ففيها طريقتان المذهب على القولين  
 الصحيح عدم الاشتقاق وبهذا قطع البغوي والدامي واخرون والثاني  
 حكاه الروياني العطف بالاشتقاق لا وهذا ليس بشئ وحكي في البيان الطريقتان  
 فيتم كاستحلاله ثم حرمت بالمضامه كام روجه وبينها في الصحيح الاول  
 واما المحرمه على الثالث بلعان او وطشه او بالجمع كاخت الزوجه  
 وبتها قبل الاخوال والمحرمه لعين فيها كالمزني والمجوسيه والمفتة فيتنقض  
 لمسه بلا خلاف **سرع** اذا قلنا لا يتنقض لمس المحرم فلهما بشهوة لم يتنقض  
 صح به القاضي حسين والبغوي وقال لا لهما كالرجل في حقه فيصير كما لو لمس رجل  
 رجلاً بشهوة فانه لا يتنقض **سرع** قال اصحابنا لو لمس صغيره او عجزاً لا تشتر  
 من محارمه وتلقا الصغير والعجز الاجنبية تنقض ففيها القولان **سرع**  
 لمس امه وشك هل هي محرم ام اجنبية فعلى القولين في المحارم لان الاصل تنقض  
 الطهارة ذكره الدارمي **السابع** لمس صغيره لا تشتر او عجزاً لا تشتر  
 زوجان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ومن الاصحاب من حكاهما قولين والصواب  
 وجهان ومن قال قولان اذا ادناها يخرجان قال القاضي ابو الطيب والرويان  
 وجماعات ليس لثاني نص في هذه المسئلة وذكر الاصحاب خروجها على وجهين  
 على القولين في المحارم واشتقوا على ان الصحيح في الصغير عدم الاشتقاق



وأما العجوز فالجمهور صحوا الاشتقاق وقطع به جماعة لا يفاظته الشهور وحمل  
قابل الحمله وتندرج في الصحيح عدم الاشتقاق وقطع به الجماعة في المقتوع والصحيح الاشتقاق  
والخلاف في صغيرة لا تشترى كما ذكرنا فاما التي بلغت حدا يشبهها الرجال فينقص  
بلا خلاف والبرهوج في ضبط هذا الى العرف ورايت في تعليق الشيخ ابي حامد قال لا صغيره  
مثل ان تكون لها سبع سنين فادونها واصواب ما فتقته لان هذا يختلف باختلاف  
الصغيرات قال الدارمي ويجري الخلاف في لمس المرأة شيئا مرييا وصييا صغيرا  
لا يشبهان قال صاحب الحاوي ويجري الخلاف اذا لم يتخفق قد استنوع والذنه يدان  
شابه وقطع الدارمي بان الشيخ اذا لم ينقص كما لو لمس العنق والحصى والدامق  
فانه ينقص بلا خلاف والله اعلم **ف** روى الاول لمس امرأة اولمته فوق  
توب رفيق بشهوه ولم يمس البشرة او نضاجها كذا في شهور لا ينقص لعدم  
حقيق الملاسه الثاني في لمس لسانها اولمته او لمسها باليد لا ينقص ذكره  
الدارمي وهو واضح ولو نضاد لمساها دفعه فلا مانع الثالث لمس امرأة  
مينه او لمست رجلا ميتا ففي اشتقاق الملاسه طريقان حكاهما ابن الصباغ  
والبعوي والروائي والثاني واخرى واحدهما انه علي الوجهين في العجوز  
وبهذا قطع الماوردي والقاضي حسين وامام الحرمين والموتلي وغيرهم  
لعلم الشهور والذنه والطريق الثاني القطع بالاشتقاق وهذا هو الصحيح  
المختار ومن صححه البغوي وقطع به جماعة منهم الدارمي والحايمي والموزاني  
ونقل الشيخ ابو حامد الانفاق عليه كما لو لمست ذكر ميتة وكالوا وح في ميتته  
فانه يلزمه العمل بالخلاف **الرابع** لمس عضا مقطوعا من امرأة كيد فاذا  
وغيرها او لمست عضا مقطوعا من رجل فطريقان احدهما فيه وجهان  
احدهما ينقص كله في حال الانصال واصحابها لا يثبت امره ولا شهوه  
والذنه وهذا الطريق مشهور عند الحنابلة والشافعية والثاني وهو المذهب لا  
ينقص به قطع العراقيون والبعوي ونقله القاضي حسين في تعليقه

عن نصر الشافعي ونقل القاضي ان الشافعي يرض على الاشتقاق في مس الذكر المقطوع  
وعلى عدمه في اليد المقطوعه **فصل** في الاحتجاب من تقبل وخرج فجعل في السنتين خلافا بينهم  
من قرر النصين وقرر بانهم في ذلك اولم يمس امرأة والشرع ورد بمس الذكر ولمس المرأة  
**الخامس** لو لمس الحشيش المشكل بشئ حشيش مشكل او لمس رجل او امرأه بدن المشكل  
او لمس المشكل بدنه لم ينقص لاحتمال فلو لمس المشكل بشئ رجل وامراه اشتق هو  
لانه لمس من خالف ولا ينقص لرجل ولا المرأة للشك وكذا لو لمسها لم ينقص ولقد  
منها للشك وفي اشتقاق الحشيش المولان في المومس ولو اقتدت المرأة بهذا الرجل  
لم ينقص صلاتها لانها ان لم تكن محدثه فاما ما يحدث **السادس** لو اذبح  
رجلا وساق فوقت يده على بشرة لا يعلم انها بشرة امرأه ام رجل لم ينقص كما لو شك  
هل لمس محرمات ام اجنبية او هل لمس شعرا ام بشرة كما سبق بيانه **السابع**  
اذا لمس الرجل امرأه حسن الصورة بشهوه ام بغيرها لم ينقص وضو واحد منهما  
صغيلة كان او كبري هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي الماوردي  
والروائي والشافعي وغيرهم وجهان عن ابي سعيد الاصطخري انه ينقص لانه  
في معنى المرأة والله اعلم **ف** روى في هذا المذهب العلماء في السنن ذكرنا ان ما فيها  
ان النكاح يشترى الاجنبية والاجنبية ينقص سواء كان بشهوه وتقصدا ام لا  
ولا ينقص مع وجود حائل وان كان رقيقا وبهذا قال عمر بن الخطاب وعبد الله  
ابن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن اسلم ومكحول والشعبي والشافعي وعطاء  
ابن السائب والزهري ونجاشي بن سعيد الانصاري وربيعه وسعيد بن عبد  
العزيز وعمر بن عبد العزيز والروائيين عن الاوزاعي ان المذهب الثاني لا ينقص وضو  
بالمرس مطلقا وهو مروي عن ابن عباس وعطاء وطاود وسروك والحسن  
وسيف الثوري به قال ابو حنيفة لكنه قال اذا باشرها دون العذراء  
وانتشر فعليه الوضوء **المذهب الثالث** ان لمس بشهوه اشتق ولا  
فلا وهو مروي عن مالك ومالك والليث والشافعي ورواية عن الشعبي



والنخعي ورعيه والثوري وعن احمد ثلاث روايات كالذئاب الثلاثة المنهبة  
الرابع ان لمسه عتق واشتققت الافلا وهو مذبح داود وخالفه ابنه فقال لا  
ينشقق كالواخام **مس** ان لمسه باعضاء الوضوء اشتققت ولا فلا حكاة صاحب  
الحاوي عن الاوزاعي وحكي عنه انه لا ينشقق الا باليد السادسة من ان لمسه  
بشهوة اشتققت وان لمسه فوق خايل رقيق خيل عن رعيه وما لك في روايتها  
السابعة ان لمسه من كل له لم ينشقق وان لمسه من محرم عتقه اشتققت حكاة  
ابن المنذر وصاحب الحاوي عن عطاء وهذا خلاف ما حكاة الجمهور عتقه ولا  
يصح هذا عن احسان شاة الله واح **مس** لمن قال لا ينشقق مطلقا حديث  
ابن ابي ثبات عن عروة عن عاتبة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل  
بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ وعن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن  
عاتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعد الوضوء لا يعيد الوضوء ويحدث  
عاتبة المتقدم ان يدها وقعت على قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد  
وهو صحيح كما سبق وبالحديث المتفق على صحته ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى وهو حامل اتمامه بنت زينب رضى الله عنها فكان اذا سجد وضعها واذا  
قام رفعها رواه البخاري ومسلم وحديث عاتبة في الصحيحين ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يسجد غمز  
رجلها فقبضتها وفي رواية النسائي بسند صحيح فاذا اراد ان يوتر ميسر رجله  
واستحوذ بالقياس على المحارم والشعر فالواو لو كان لمسه فقبضنا لنبقى لمسه  
الرجل الرجل كما ان جماع الرجل الرجل كجماع المرأة واح **مس** اصحابنا يقولون  
تعالى ولستم النساء والمرء يطلق على الجسد اليد قال الله تعالى فليسوا بايدهم  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما غزى رضى الله عنه لعلك قلت اولست  
الحديث وتبري عن بيع الملامه وفي الحديث الاخر واليد زناها والمرء  
ويحدث عاتبة قل يوم الاورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا

فيقبل ويلبس قال اهل اللغة المرء يكون باليد وغيرها وقد يكون بالجماع قال ابن  
دريد المرء اصله باليد ليعرف من الشئ واشتد الشئ في اصحابنا واهل اللغة  
في هذا قول الشاعر والمستكفي كنهه طلب الغني ولقد اراد ان الجود من كنهه يُعَدِّي  
قال اصحابنا ونحن نعمل بمقتضى المرء مطلقا فمتى التفت البشرا ان اشتققت سواء  
كان بيده او جماع فاستدل مالك ثم الشافعي واصحابهما حديث مالك عن ابن  
شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال قبله الرجل امراته وجسها بيده من  
الملامه من قبل امراته وجسها بيده فعليه الوضوء وهذا اسناد في نهايه  
من الصحيحه كما نراه فان قيل ذكر النسائي قوله بصرى المرء الى الجماع كان الوط  
اصل الدوس بالرجل واذا قيل وطئ المرأة لم يمت منه الا الجماع فالجواب  
ان العاده لم تجز بدوس المرأة بالرجل فلهذا صرفنا الوط الى الجماع بخلاف المرء فان  
استعماله في الجسد باليد للمرأة وغيره مشهور وذكرنا اصحابنا اقبس كثيره  
منها انه لمن وجب العذبه على المحرم فنقض كجماع قال امام الحرمين في الاساليب  
الوجه ان يقال ما ينقض الوضوء لا يعدل فاذا قال وقد انتفى الابع  
علي ان انتفى الاحداث الوضوء ليس مما يعيلك فاذا كان كذلك ولا مجال للقياس  
وليس لمسه الرجل الرجل في معني لمسه المرأة فان لمسه يتعلق به وجوب العذبه  
وتحريم المصاهرة وغير ذلك فلا مطمع لهم في القياس على الرجل وقد سلم الزهري ان  
الرجل والمرء اذا تجردا وتعاثقا واشتروا وجب الوضوء فيقال لهم بانقضتم في الملامه  
الفاخته فان قالوا بالقياس لم يقبل وان قالوا القرية من الحديث قلت القرب  
من الحديث ليس حدثا بالانثاق ولا يرد علينا النائم فانه انما اشتققت بالسنه  
لكونه لا يشعر بالخارج فلم يبق لهم ما يوجب الوضوء في الملامه الفاخته الا  
ظاهر لفران العزيم وليس فيه فرق بين الملامه الفاخته وغيرها واما  
الجواب **مس** عن احتجاجهم بحديث جيب بن ابي ثبات من وجهين احسنهما  
واشهرهما انه حديث ضعيف باثاق الحفاظ ومن ضعفه سيفن الثوري



فيحيي بن سعيد القنات وأحمد بن حنبل وأبو داود وأبو بكر البيهقي وأبو الحسن  
المدائني وأبو بكر البيهقي وأخرون من المتقدمين والمنكرين قال أحمد بن حنبل وأبو بكر  
البيهقي وبوري وغيرهما غلط جيبه من قبله الصائم إلى القبلة في الوضوء قال أبو داود  
روي عن سفين الثوري أنه قال ما حدثنا جيب إلا عن عروة الزني يعني لا عن عروة  
ابن الزبير وعروة الزني محمول وإنما صح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقبل وهو صائم والجواب الثاني لو صح حمل على القبلة فوق جابل  
جميعا من الأدلة والجواب عن حديث أبي روق بالوجهين السابقين وضعفا  
الحديث بوجهين أحدهما ضعف في روق وضعفه يحيى بن معين وغيره والثاني  
أن إبراهيم التيمي لم يسمع عائشة هكذا ذكره الحفاظ منهم أبو داود وأخرون وحكاة  
عنهم البيهقي فتبين أن الحديث ضعيف مرسل قال البيهقي وقد روي بأسيرا  
روي في هذا الباب في الخلافات ويناضعها فلحديث الصحيح عن عائشة  
في قبلة الصائم فحمل الضعفاء الرواه على ترك الوضوء منها والجواب عن  
حديث حماد إمامه في الصلاة ورفعها ووضعها من أوجه أظهرها أنه لا يأن  
من ذلك الثغنا البشريين والثاني أنها صغيرة لا تنقض الوضوء والثالث  
أنها محرمة والجواب عن حديث عائشة في وقوع يدها على بطن قدمه  
صلى الله عليه وسلم أنه يحمل كونه فوق جابل والجواب عن حديثها  
الأخر أنه لم يمس رجليه وأجابيل وهذا هو الظاهر فمن هو أئمة فرائض وهذا الجوابان  
إذا سلمنا اشتقاق طهر الممسوحة الأقل لا يحتاج إليها وأما قياسهم على التعدد  
والمحارم ولمس الرجل الرجل فجوابه ما سبق أن الشعر لا يمسسه والمحم والمحمل  
لبسامة شوه وقد سبق عن إمام الحرمين إبطال القياس في هذا الباب  
وأما من قال ينقض المس شوه دون غيره فحديث إمامه والظاهر  
أنه كان يحصل معه مباشرة لكن بغير شوه ولاها مباشرة ولا شوه فاشتهت  
مباشرة الشعر والمحارم والرجل ولاها ملامسة فاشتهر طين من شوه عليها الشوه

كما شره الحرم الحج وأما صاحبنا بقول الله تعالى أفلمستم النساء ولم يفرق  
والجواب عن حديث إمامه بالأوجه الثلاثة السابقة وعن الشعر وما بعده  
أنه ليس مطيه شهوة ولذا وعن مباشرة الحرم بأنه منع من الشرفه وذلك يحتضن الشوه  
خلاف هذا وأما حديث داود بقول الله تعالى أفلمستم وهذا يقتضي قصد  
وأما صاحبنا بالإيه وليس فيها فرق ولأن الأحداث لا فرق فيها بين  
العمد والسهو كالبول والغوم والريح وفولم المس يقتضي القصد غلط لا يعرف  
عن أحد من أهل اللغة وغيرهم بل يطلق المس على القصد والساهي كما يطلق  
اسم القائل والمحدث والتأخير والمتكلم على من وجد ذلك فيه فصددا وسهوا وغلبه  
وأما من حضن القصد اليد بالقياس على الذكر وأما صاحبنا بالإيه  
والملامسة لا يحتضن وغير اليد في معناها في هذا وليس على اختصاص اليد  
دليل وأما من الذكر باليد فتشبه بشهوة بخلاف غير اليد ولمس المرأة بشير  
الشهوة أي عصوكان وأما صاحبنا بان المباشرة فوق جابل لا يسمي  
لما ولهذا لو حلف لا يمسها فلمس فوق جابل لم يحنث والله أعلم قال  
المصنف رحمه الله وأما من العنق فإنه إن كان ينظر الكف تنقض لما روت  
بشر بن صفوان رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مس  
أحدكم ذكره فليست وضوء روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ويل للذين مسحوا فروجهم ثم يصلون ولا يؤبسون فأتى أبي قحافة  
هنا الرجال أفزأت النساء فقال إذا مست أحدا من فرجها فليست وضوءا  
وإن كان ينظر الكف لم ينقض لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا مضى أحدكم بيده إلى ذكره فليست وضوءا وضوء الصلاة ولا نفا  
لا يكون إلا بطن الكف ولأن ظهر الكف ليس باله فهو كالواو في الذكر في غير  
الفرج وإن مس يمين الأصابع ففقه وجهان المذهب أنه لا ينقض  
لأنه ليس باله الكف والثاني ينقض لأن طمعه حلفه الباطن وإن







بعدا شتهب واحسن الي الشافعي كثيرا فاعطاه من ماله الف دينار ولخذله  
من اصحابه الف دينار ولد سنة خمسين ومائة وتوفي سنة اربع عشرة ومائتين  
رحمهما الله **المسألة الرابع** في الاحكام فاذا مس الرجل او المرأة قبل نفسه او  
غيره من صغير او كبير حي وميت ذكر او انثى اشقض وضو الماس ودليله ما ذكره  
المصنف ويتصور كون مس الرجل قبل المرأة فانضا اذا كانت محرما لها او صغيرة  
وقلتا بالذهب ان مسها لا ينقض فينشقق عسر وجهها بالاخلاق وحكي الماوردي  
والشافعي والرويان وغيرهم وجهها اذا انه لا ينقض من ذكر الميت وحكي  
الرافعي وجهها انه لا ينقض عسر ذكر الصغير وحكي غيره وجهها اذا انه لا  
ينقض عسر من خرج غيره الا شهوة والصحيح المشهور لا اشتقاق بكل ذلك ثم انه  
لا ضبط لمس الصغير حتى لو مس ذكر ابن يوم اشقض صرح به الشنخان ابو  
كاسم و ابو محمد و امام الحرمين وغيرهم **ف** روع ولو مس ذكر كذا مثل  
او بيد كذا لا تنقض على المذهب وبه قطع الجمهور لانه مس ذكر او حكي  
الماوردي والرويان والشافعي وجهها اذا انه لا ينقض لانه لانه **الحامس**  
ان مس سبط الكف وهو الراحة وبطن الاصابع اشقض وان مس بظهر الكف  
فلا ودليله ما ذكر في الكتاب وان مس روس الاصابع او بما بينها او بحرها وبه  
قطع البندنجي في الاشتقاق وجهان ان الصحيح عند الجمهور لا ينقض شعر  
الوجهان في موضع الاستواء من روس الاصابع امسا المنخف الذي على الكف  
فانه من الكف فينشقق وجهها واحدا قال الرافعي من قال المس بروس الاصابع  
ينقض قال باطن الكف كما بين للاطفاق والزند في الطول ومن قال لا ينقض  
قال باطن الكف هو القند المنطبق اذا وضعت احدي الكفين على الاخرى مع  
تحامل سبيل والتقيد بحال ان سبيل يدخل المنخف وحكي الماوردي عن ابي  
الغياض البصري وجهها انه ان مس ما بين الاصابع مستقبلا للغاية يبطن  
كفه لينقض وان استقبلها بظهر كفه لم ينقض قال الماوردي وهذا لا

معني له **السكاد** ساء اذا مس برنقسه او برادي غيره اشقض على المذهب  
وهو نصه في الجدي وهو الصحيح عند الاصحاب وقطع به جماعات منهم وحكي ابن  
القاسم في كتابه المفتاح قولنا قد يما انه لا ينقض ولم تحكه هو في التحنيط  
وقد حكاها جمهور اصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاسم عن القدير ولهم  
يذكروه وقال صاحب الشامل قال اصحابنا لم يحكه هذا القول في القديم فان ثبت  
فهو ضعيف قال اصحابنا والمراد بالبرنقش المنقذ اما واذ ذلك من باطن  
الايتين فلا ينقض بالاخلاق **السابع** اذا انقح مخج تحت المعده او  
فوقها وحكمنا بان الخارج منه ينقض الموضوع على التفصيل والاختلاف  
السابقين فهل ينقض الموضوع فيه وجهان اصحهما لا ينقض وقد سبق  
بياننا في موضع مسائل المتقح في اول الباب **الثامن** اذا مس ذكر مقطوعا  
ففي اشتقاقه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما اصحهما عند  
الاكثرين لا اشتقاق ونقله القاسمي حسي عن نصل الشافعي وصححه المستوفي والبعوي  
والرافعي واخرون وقطع به الجرجاني في الخبر والخنا والشجر ابو محمد في كتابه  
الغروق وصاحب الشامل عدم الاشتقاق بكونه لانه منه ولا يقصد  
ولا يلحق اسم الذكر بالومسه بظهر كفه وسوا قطع كل الذكر او بعضه فقيه الوجهان  
صرح به البغوي وغيره قال الماوردي ولو مس من ذكر الصغير لا غلظت كما يقطع  
في الختان اسقض بالاخلاق لانه من الذكر ما لم يقطع قال فان مس ذلك  
بعد القطع لم ينقض لانه باين من الذكر لا يقع عليه اسم الذكر **الثاسع**  
اذا مس مرج بهيمة لم ينقض وضوءه على المذهب الصحيح وهو المشهور في نصوص  
الشافعي وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي انه ينقض قال الشيخ ابو حامد  
الا سفياني في تعليقه ابن عبد الحكم هذا هو عبد الله بن عبد الحكم وحكي  
العوراني و امام الحرمين وصاحب العدة وغيرهم هذا القول عن حكاية يونس  
ابن عبد الاعلى عن الشافعي وحكاية الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم



ويؤنس جميعا من أصحاب من انكره ولا يكون هذا قولنا في وقال مذهبه  
انه لا ينقض بخلاف فاما حكاية الثاني فمعي عن عطاء قال الحاصل في تثبيت اصحابنا  
هذا قولنا الثاني فمعي وقال البندجي رد اصحابنا هذه الرواية وذهب لا كرون  
الي اثباته وحملوا في المسئلة فويلين قال الدارمي ولا فرق في هذا بين البهايم  
والطير ثم الجمهور اطلقوا الخلاف في مرجع البهيمة وظاهره طرد الخلاف  
في قبلها ودرها وقال الدارمي القول بالنقض انما هو بالقتل اما بدر البهيمة  
فلا ينقض قطعا لان بدر الادمي لا يلحق على القديم بقبله فبدر البهيمة  
اولي وهذا الذي قاله عزيب وكانت بناءه على ان القول الضعيف في  
النقض قول قديم كما ذكره الغزالي وليس هو بقديم ولم يحكه الاصحاب  
عن القديم واما حمله عن روايه ابن عبد الحكم ويونس وها من صحاح الثاني  
مصر دون العراق فاذا قلنا بالمذهب وهو ان مرجع البهيمة لا ينقض  
فادخل بيده في مرجعها فمعي لا ينقض وجهان مشهوران وحكاها امام الحرمين  
عن الاصحاب اصحابنا لا ينقض صحة الفوري والامام والغزالي في البسيط  
والرواي وغيرهم هذا حكم من ذهبنا في البهيمة وحكي اصحابنا عن  
عطاء ان مرجع البهيمة المأكولة ينقض وغيرها لا ينقض عن البيت ينقض  
الجميع لاطلاق النزع والصواب عدم النقض مطلقا لان الاصل عدم النقض  
حتى ثبت السنة به ولم ثبت واطلاق النزع في بعض الروايات محمول على المقدار  
المعروف وهو مرجع الادمي والله اعلم **فروع الاول** لمن ينقض  
سواء كان عنده او سواه نصر عليه الثاني فمعي والاصحاب رحمهم الله وحكي الحنطي  
والدارمي وجهان انه لا ينقض لمسا في هذا ما ذكره في الثاني فمعي  
ذكرنا مثل او يبدئ لا ينقض على المذهب وفيه وجه سبني بانه ولو  
ببطن اصبع زايه او كف زايه ينقض ايضا على المذهب ونقله الشيخ ابو  
حامد عن نصر الثاني فمعي وقطع به الجمهور وفيه وجه مشهور وهو ضعيف

ثم الجمهور اطلقوا الاشخاص بالكفا الزايه وقال البغوي ان كانت الكفا  
عاما فنقض ككل واحد وان كان العامل احداها اشقق بها دون الاخرى  
واطلق الجمهور ايضا الاسماء بالاصبع الزايه قال المتولي والبغوي  
وعنها هذا اذا كانت الزايه ماسه على وفق سائر الاصابع فان كانت على  
ظهر الكف لم تنقض المس بطها قال الدارمي ان كانت الاصبع الزايه على سنن  
الاصابع الاصلية نقضت في اصحاب الوجهين والافلا في اصحاب الوجهين  
الثالث **قال اصحابنا** لا ينقض من الاشياء وشعر العانة من الرجل  
والمرأه ولا موضع الشعر ولا ما بين القبل والبر ولا ما بين اليدين واما ينقض  
نقض الذكر وطئته الدبر ومثيق شقري المرأه فان مست ما وراء الشفر  
لم ينقض بخلاف صرح به امام الحرمين والبغوي واخرون ولوجبت  
ذكره قال اصحابنا ان نفي منه شيء شاخص وان قل اشقق بمسه بخلاف  
وان لم ينشئ شي أصلا فهو كلفته الدبر فينقض على الصحيح فان ثبت موضع  
الحب حله فيها فهو كمنه من غير حله قاله امام الحرمين وغيره وهو  
واضح **هنا** نقضيل من هنا وكل اصحابنا عن عروة بن الزبير ان مس  
الاشيين والالية والعانة ينقض قال جمهور العلماء لا ينقض ذلك كذهبنا  
واحيته لعروة بن زوي من مس ذكره او انثيينه او رقيقته فليتوضا وهذا البيت  
باطل موضوع انما هو كلام عروة كما قاله اهل الحديث والاصل ان لا ينقض  
الا بالليل والبرقع بجم الراءا سكان القاء وباليفس المتجمه وهو اصل الفخذين  
ويقال لكل موضع يجتمع فيه الوسخ ونحوه **رابع** اتفق اصحابنا ونصوص  
الثاني ان المس يغسل بطن الكف من الاعضاء لا ينقض الا صاحب الثالث  
فقال لو لم يذكره دير غيره ينبغي ان ينقض لانه ماله منه  
وحكي صاحب البحر هذا عن بعض اصحابنا بالعراق واطه ارا صاحب  
الثالث ثم قال وهذا ليس صحيح لان الاعتراف على الجرح ولم يرد بهذا الجرح



وصح الدارمي ثم امام المؤمنين بانه لا ينتقض فقلا في باغ غسل الجنابه اذا جنب  
من غير حدث بان اوج ذكره في بيته او رجل اجزاء الغسل بالاخلاق فهذا نص  
بان ادخال الذكر في رجل لا ينتقض الوضوء فوصفه عليه او في الصواب  
انه لا ينتقض عنه به ولا باذخاله لان الباب مبني على اتباع الاسم ولهذا لو  
قبل امرأة وعانقها فوق حایل رقيق واطال وانتشر ذكره لا ينتقض ولو وقع  
بعض رجله على رجلها بلا قصد انتقض في الحال لوجود المس مع ان الاول  
اختلف بل لا يشبه بينهما ووافق صاحب الشامل على انه لو لم يذكره ذكر غيره  
لم ينتقض والله اعلم **الحاكم** لو كان له ذكر منه نفسه انتقض وضوءه  
على الصحيح المشهور وفيه وجه حكاه الصيرفي وصاحبا البحر والميان **سادس**  
اذا كان له ذكران عاملان انتقض عن كل واحد منهما بالاخلاق صح به  
الاصحاب وان كان العامل احدهما فوجها في الصحيح الذي قطع به الجمهور  
انه ينتقض العامل ولا ينتقض بالاحرام من قطع به الدارمي والماوردي  
والغوري والبغوي وصاحب العدة والخرون ونقله الروائي عن  
اصحابنا الحنابلة في قول المتولي المذهب انه ينتقض ايضا بغير العامل  
لانه ذكر وثالثا في عن الاصحاب فقال في كتابه ينبغي ان لا ينتقض  
باحد العاملين كالحنفي وهذا غلط مخالف للنقل والادليل قال الماوردي  
ولو اوج احد العاملين في فرج لزمه الغسل ولو خرج من احد هاتين وجب  
الوضوء قال ولو كان يبول من احدهما وحده فحكمه الذكر جاز عليه والاحد  
زايد لا يتعلق به حكم في نقض الطهارة قال الدارمي ولو خلق لراه فرجان  
في التيمم واحتاحت استنقض بكل واحد وان بالت واحتاحت من احدهما  
فالحكم متعلق به **السابع** المسوس ذكره لا ينتقض وضوءه على  
المذهب الصحيح وبه قطع العراقيون وكثير من الحنابلة في اواخرهم وقال  
كثير من الحنابلة في قوله قولان فالمسوس والعرف على المذهبين الكثر

ورد هناك بالملامسة وهي تقتضي الملامسة الخارج بدليل وما ورد بلفظ  
المس والممسوس لم يمس **ف** ربح في مذاهب العلماء ذكرنا ان مذهبنا اشخاص  
الوضوء من فرج الادبي يياطن الكف ولا ينتقض بغيره وبه قال عمر بن الخطاب  
وسعد بن ابى وقاص وابن عمر وابن عباس وابو هريرة ومعاوية وسعيد بن  
المسيب وعطاء بن ابي نايح وابان بن عثمان وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار  
ومجاهد وابو العالبه وزهري ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور  
والمنذري وعن الاوزاعي انه ينتقض المس بالكف والساعد وهو رواية عن  
احمد وعنه روايه اخري انه ينتقض بظهور الكف وبطنها واخري ان  
الوضوء مستحب اخري يشترط المس بشروط وهو رواية عن مالك وقالت  
طائفة لا ينتقض مطلقا وبه قال علي بن ابي طالب وابن مسعود وحذيفة  
وعمار وحكام ابن المنذر ايضا عن ابن عباس وعمران بن حصين واخي الدرداء  
وربعية وهو مذهب الثوري واخي حنيفة واصحابه وابن القنم وسحنون  
قال ابن المنذر وفيه اقوال وقال بعض اهل العلم ينتقض منه ذكره بغيره  
**واحد** **س** تحمى لولا حديث تطلق بن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة فقال هل هو الا بضعه منك وعن ابن  
ابي ليلى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل الحسن بن عمر عليه  
من فرج عن بطنه وقبل زينة بنته ولانه من عصبته فلم ينتقض كغير الاعضاء  
**واحد** **س** اصحابنا حديث بسره وهو صحيح كاذب ما يانه وحديث  
ام حبيبته قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرجه  
فليتوضأ قال البيهقي قال الترمذي سالت ابا زرعه عن حديث امر  
حبيبته فاستحسنه قال ورايت بيده محفوظا وعن زيد بن خالد الانبي  
صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ قال القاسمي ابو الطيب قال  
اصحابنا روي الوضوء من مس الذكر بضعه عشرين نفسا من اصحابه عن رسول الله



انه صلى بعد من يبينه يطن كنه ولم يتوضا وعلي الجملة اسند اللهم بهذا الحديث  
من العجايب واعلم ان قاسم علي سائر الاعضاء مجزية من وجهين احدهما ان قاس  
يتاخذ النص فلا يصح والشاين ان الذكر ثور الشهوة به غالبا بخلاف غيره والله  
علم **ف** روى عن المديري ان قاض عنده ما على الصحيح وهو رواية عن احمد وقال  
مالك وابو حنيفة وداود واحمد يروا به لا ينفق ولا يتفق من فرج البهيبة  
عندنا وبه قال العلماء لانه لا يعطى والبيت واذا من الماء فرجها انشققت  
وصفا عنده وعند احمد وقال ابو حنيفة ومالك لا ينفق **قال**  
المصنف رحمه الله وان من الخشني الشكل فرجه او ذكره او من ذلك منه غيره  
لم ينفق الوضوحي تحقيق الله من الفرج الاصيل او الذكر الاصيل ومن جود  
ان يكون الذي منه غير الاصيل لم ينفق الوضو وكذا لو يتقنا انه انشققت طهر  
احدهما ولم يعرفه بعينه لم يوجب الوضو على واحد منهما لان الطهارة منقبية  
فلا يزال ذلك **الث** شرح هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله  
في بعضه تساهل فانما اذكر المذهب على ما قاله الاصحاب واقتضته الدلالة ثم ايسر  
وجه التساهل ان شأنا الله تعالى قال اصحابنا اذا من الخشني الشكل ذكر  
رجل او فرج امره انشققت طهر الخشني ولا ينفق المسوس لاحتمال انه  
مثله الا اذا قلنا بالوجه الضعيف ان المسوس فرجه ينفق فينقق  
متا لانه ملوس ومسوس وانما اذا من الخشني الشكل فرج نفسه او ذكر  
نفسه فلا ينفق بالاشفاق لاحتمال انه عصوننا يد فان مسهما معا او من  
احدهما ثم من الاخر انشققت بالاشفاق وان من احدهما ثم صلى الظهر ثم توضا  
ثم من الاخر صلى العصر فوجها مشهور ان احدهما لين منه عادة الصلاتين  
لان احدهما بغير وضوء فمن نسي صلاة من صلاتين والثاني لا لين منه عادة  
واحدة من الصلاتين لان كل واحدة مفردة بحكمها وقد صلاها مستحيا  
اصلا صحيحا فلا لين منه اعادة كما كن صلى صلاتين بالاجتهاد الي جهتين



وخالفت من نسي صلاه من صلاتين لان ذمتها شغلت بكل واحد من صلاتين  
والاصل انه لم يفعلها فيبقى منها فاعلمنا معتدا اصلاحا وصح الروايتين  
الوجه الاول وهو ثا دمت في سجدة وسجدة وجوه الاصحاب الوجه الثاني  
وهو انه لا اعاده سجدة الغوري والرابع واخرون وقطع به اتفاق في شرح  
التخفيف والفاشي حين في تعليقه والشيخ ابو محمد في العزوف والمنولي والبعوي  
وعغيرهم ولو من احدهما وصل الظهر ثم من الاخر وصل العصر ولم يتوضأ  
بينهما لزمه اعادة العصر بخلاف لانه صلاهما محدثا فظعا ولا يلزمه اعادة  
الظهر بخلاف لانها مضت على الصحيح لم يجزها بشئ ولو من ذكره  
وصل اياها ليس بها الذكر ثم بان انه رجل فصل يلزمه قضاء تلك الصلوات  
فيه طريقان حكاهما المنولي والثاني احدهما به قطع القاضي حين انه علي  
وجهين وبنا على القولين فيمن صلى الى جهة او جهات ثم يتغير الخطا والثاني  
وهو الصحيح عند المنولي والثاني قطع به الحاشي البعوي وهو المختار  
يلزمه الاعادة بخلاف كمن طهر الطهارة وصل بان حدثا بخلاف قبله  
بان امره ما مبني على التخفيف فيباح تركها في نافله السفر مع القدرة  
والجواز ترك الطهارة مع القدرة ولان اشتباه القبلة والخطا فيها يكثر بخلاف  
المحدث ومبني الحنا الخشيتي الصلاة بعدد وليس او يلج بنا على  
الاصل ثانيا بخلافه في وجوب الاعادة الطريقان وكنا سبق ان يكون الحكم  
في الرجل والمرأة اذا لمساها او مساه او ركب فيه رجل او ركب هو في امره ولم يجب  
طهارة وصل بان الخشيتي بصفه ترجيا لظهور في الاعادة بخلاف هذا  
حكم من الخشيتي نفسه او رجلا وامراه **ا** اذا من رجل فرج الخشيتي لا ينقص  
واحد منهما لاحتمال انه عصونا به وكنا اذا مس المرأة ذكر الخشيتي فلا وضو  
لاحتمال ولو من الرجل ذكر الخشيتي اشقق وضو الرجل لان الخشيتي ان كان رجلا  
فقد لم يدره وان كان امراه فقد لمسها بلس عصفها الزايد ولا ينقص الخشيتي

لاحتمال انه رجل والمصور لا ينقص هكذا قاله الاصحاب ومرادهم التبرع على الذم  
وهو ان المصور لا ينقص معان العصف الزايد ينقص منه ولو لمس المرأة  
فرج الخشيتي لم يدره الرجل ذكر الخشيتي فتنقص المرأة لانه ان كان رجلا فقد لمس  
وان كان اثني تقدمت فرجها في لاسه او ماله ولا ينقص الخشيتي لما سبق  
وان من الرجل والمرأة فرج الخشيتي اشقق الماس وضابطه ان من من  
الخشيتي ماله مثله اشقق ولا فلا ينقص الرجل عنه ذكر الخشيتي لا فرجه  
والمرأة عكسه **ا** اذا من الخشيتي خشي فينظر ان من فرجه اشقق الماس  
وكنا لو من فرج شكك وذكره شكلا خرا تنقص لانه من او لمس وان  
من احد فرجي الشك لم ينقص كذا واضح لاحتمال الزيادة ولو من احد الخشيتين  
فرج صاحب ومن اخر ذكر الاول فقد اشقق طهر احدهما يتيقن لانه ان كانا  
رجلين اشقق ما من الذكر او انشيتي اشقق ما من الفرج او رجلا وامراه اشققا  
جميعا كما تنقص احدهما منيقتن كنه غير متيقن والاصل في حق كل واحد الطهارة  
ولا يبطل بالاحتمال فكل واحد ان يجلي بتلك الطهارة هكذا كانه اذا لم  
يكن بين الخشيتين وبين من مسه محرمه او غيرهما يمنع نقض الوضوء للمراقب ان كان لم  
يحذف حكمه بتقدير احواله **وحيث** لا ينقص في هذه الصور يستحب  
الوضوء لاحتمال الاشتقاق **هـ** اذا محض كلام الاصحاب في المسألة وفرعها  
**ا** ما قول المصنف او من ذلك منه غيره لم ينقص حتى يتحقق انه  
من الفرج الاصل او الذكر الاصل في هذا انما يذكر عليه لان غيره ان كان من  
منه ماله مثله اشقق كذا قدسنا لانه ماس او لا من فحاجب عن المصنف  
بان مرده لا ينقص مسيا لمس فان الكلام فيه واما اذا من ماله  
مثله فينقص مسيا لمس الا بالسر على التقيين ولم يرد انه لا ينقص  
بكل سبب ولكن كلامه موهوم بقوله ومن جواز ان يكون الذي مسه غير الاصل  
لم ينقص هذا مكرر وزايد لا حاجة اليها لانه قد علم من قوله لم ينقص



حتى يتحقق انه من الاصل الا ان فيه ضربا من الابطاح والمأكيد فلهذا ذكره وقوله  
وكذا لو ثبتنا انه اشقض طهر لحدما ولم يعرفه بعينه لم يوجب الوضوء على كل واحد منها  
مثاله من احد الخبثين من ذكر صلجه والآخر فرج الاول فقد بناه والله اعلم  
فروع هذا اول موضع جري فيه من احكام الخبث في الكتاب وليان احكامه  
وصفات وصوحيه واشكاله مواطن منها هذا الباب وباب الحجر وكتاب الغرابين  
وكتاب النكاح والاصحاب فيه عادات مختلفة فبعضهم ذكره هناك امام  
الحرمين والغزالي والخرنوب وبعضهم في الحجر وذكر المصنف منه هناك شيئا  
واكثرهم ذكره في الغرابين منهم المصنف في المذهب وبعضهم في النكاح ومنهم  
المصنف في التثنية والبعوي وبعضهم افرزه بالمصنف كالفاضي ابي الفتح  
وغيره وقد ذكر البغوي فيه فصلين حسنين قيل كتاب الصداق وقد  
قدمت في الخطبه اني افتر ما يمكن تقديمه في اول مواطنه فاذا ذكرنا الله  
تعالى هنا معظم احكامه مختصرة جدا واما ان شاء الله تعالى في مواطنها  
ايضا مفصلة والكلام فيه مختصر فاصلان احدهما في طريق معرفته كوربه  
وانثيه وبلوغه في الثاني في احكامه في حال الاشكال الفصل الاول  
في معرفته حاله قال اصحابنا الاصل في الخبث ما روي الكلبي عن ابي صالح  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في مولود له مال للرجال وما  
للنساء يورث من حث سول وهذا حديث ضعيف بالاتفاق وقد بين  
البيهقي وغيره ضعفه والكلبي وابوصالح قدنا ضعيفان وليس هو باصالح  
ذو ان السمان الراوي في الصحيحين عن ابي هريره وروي عن ابي طالب  
وسعيد بن المسيب مثله واعلم ان الخبث ضربان احدهما وهو المشهور  
ان يكون له فرج المراه وذكر الرجل والضرب الثاني ان لا يكون له واحد منهما  
بل له ثقبه يخرج منها الخارج ولا تشبه فرج واحد منهما وهذا الضرب الثاني  
ذكره صاحب الكاوي والبعوي والراغبى وجماعا في كتاب الغرابين

قال البغوي وحكم هذا الثاني انه شكك بوقف امره حتى يبلغ فيختار لنفسه  
كما يميل اليه طبعه من ذكره وانثيه فان امين على النساء وما لطبعه اليهن فهو رجل  
وان كان عكسه فامراه ولا دلاله في بول هذا واما الضرب الاول  
فهو الذي فيه الثقب مع فذهبا انه اما رجل وامراه وليس قسما ثالثا والطريق  
الي معرفته ذكره وانثيه من اوجه منها البول فان بال اليه الرجل فقط فهو  
رجل وان بال اليه المراه فقط فهو امراه وهذا لا خلاف فيه فان كان بول  
بهما جميعا نظر ان اتفقا في الخروج والانتقطاع والقدر فلا دلاله فيه وان  
اختلفا في ذلك ففيه وجهان احدهما لادلاله في البول فهو شكك ان لم  
يكن علامه اخرى والثاني وهو الاصح انها ان كانا مقطعان معا ويتقدم  
احدهما في الابتكاه فهو المتقدم وان استويا في التقدم وتلاخر انتقطاع احدهما  
فهو المتأخر وان تقدم احدهما وتلاخر الآخر فهو السابق على اصح الوجهين وقيل  
شرطا لادلاله وان استويا في الابتكاه والانتقطاع وكان احدهما اكثر وزنا فوجهان  
احدهما يحكم باكثرهما وهو نص الثابت في الجامع الكبير للزميني وهو مذهب  
ابي يوسف ومحمد والثاني وهو الاصح لادلاله فيه صحة البغوي والراغبى وغيرهما  
وقطع به صاحب الكاوي في كتاب الغرابين فامام الحرمين هما وهو مذهب  
ابي حنيفة والاوزاعي ولوزرق كعبه الرجل اورشش كعادة المراه  
فوجهان اصحهما لادلاله فيه والثاني بدل فاعلي هكذا ان زرقها فهو رجل  
وان زرقشها فامراه وان زرق باجدها ورشش بالآخر فلا دلاله ولولم يسل  
من الغرابين وبال من ثقبه اخر فلا دلاله في بوله ومنه المسألة الحين فان امين  
بفرج الرجل فهو رجل وان امين بفرج المراه او عاصنه فهو امراه وان  
شطب في الصور الثلاث ان يكون في زمر امكان خروج المني والحيض وان يتكرر  
خروجه ليقا كذا الظن به ولا يتوهم كونه اتفايا ولوا امين بالغرابين فوجهان  
احدهما لادلاله ولصحة اتفاقا بين من يصفه بالرجل والرجل وان امين بصفه



معي الف فامراه لان الظاهر ان المني بصفة من الرجال فيفصل من رجل بصفه  
مني النسا فيفصل من امرأة ولو امني من مزج النسا بصفه مني الرجال او من مزج  
الرجال بصفه مني النسا او امني من مزج الرجال بصفه منيهم ومن مني مزج النسا  
بصفه منيهم فلا دلاله ولو تعارض بول وجبض فبال مزج الرجل وخاص  
من مزج المرأة فوجهان احدهما لادلاله للتعارض والثاني بقديم البول لانه  
دائم متكرر قال امام الحرمين كان ينبغي الميل الى البول قال والوجه عندك  
القطع بالتعارض ولو تعارض المني والحيض فثلاثة اوجه ذكرها البغوي وغيره  
احدهم وهو قول ابي اسحق انه امراه لان الحيض مختص بالنسا والمني مشترك والثاني  
وهو قول ابي بكر الفارسي انه رجل لان المني حقيقه وليس رحم الحيض حقيقه  
والثالث لادلاله للتعارض وهو الاصح الا عندل وهو قول ابي علي بن ابي هريسه  
وصححه الراغب ومنه الولاده وهي تفيد القطع بالانوثه وتقدم على جميع  
العلامات المعارضه لها لان دلالتها قطعيه قال القاضي ابو الطيب الفتوح  
في كتاب الخشني لو اقيمت الخشني بصفه وقال القوابل انها مباحلة ادي حكم بانه  
امراه وان شكن دام الاشكال قال ولو استفتح بطنه وظهرت اماره حمل حكم بانه  
امراه حتى تحقق الحمل وامامان الحجة وهوذا اثبت فيهما وجهان احدهما دل  
النبات على الذكوره والنود على الانوثه لان الحجة لا تكون غالبا الا للرجال  
والثدي لا يكون غالبا الا للنسا والثاني وهو الاصح لادلاله لان ذلك قد يختلف  
ولانه لا خلاف ان عدم الحجة في وقته لا يدل للانوثه ولا عدم النود في وقته  
للكوره فلو كان الاستدلال بوجوده عملا بالغال السالك بانه عموما بالغالب  
قال امام الحرمين ولا يعارض نبات الحجة والنود شيئا من العلامات المتفق  
عليها واما استدلاله بالنسبة فمقطع البغوي بانه لادلاله فيه للانوثه  
وذكر غيره فيه وجهين الاصح لادلاله وامامان عددا للاصلاح فقيه وجهان  
احدهم بعين فان كانت اخلاعه من الحجاب الابسة فصفه صلاها هو رجل

وان سادت من الجائنين فامراه والثاني لادلاله فيه وهو الصحيح وبه قطع صاحب  
والاكثر ون وصححه الباقون لان هذا الاصل له في الشرع والاي كتب الشرح قال امام  
الحرمين هذا الذي قبل من تناوت الاخلاص استافهم ولا اري فرق بين الرجال  
والنسا وقال صاحب الكاوي لا اصل لذلك لاجماعهم على تقديم المبال عليه يعني  
ولو كان له اصل لقدم على المثال لان دلاله حسيه كالولاده قال اصحابنا  
ومن العلامات شهوته وميله الى النسا والرجال فان قال اشيتي النسا فيميل طبعي  
اليهن حكم بانه رجل وان قال اميل الى الرجال حكم بانه امراه لان الله تعالى  
اجري العاده يميل الرجل الى المرأة والمرأة الى الرجل وان قال اميل اليها ميلا واحدا  
او لا اميل الي واحد منها فهو مشكوك قال اصحابنا وانا يراجع في مثله  
وشهوته ويقبل في ذلك قوله اذا عجزنا عن العلامات السابقة فامامع واحد منها  
فلا يقبل قوله لان العلامة حسيه وميله خفي قال اصحابنا وانا يقبل قوله  
في الميل بعد بلوغه وعقله كباخباره ولان الميل انما يظهر بالبلوغ هذا هو  
المذهب الصحيح المشهور وحكي الراغب وغيره وجهان يقبل قول الصبي المميز في هذا  
كالتمييز بين الابوين في الحضانه وهذا ليس بشي لان تمييزه بين الابوين بحسب شهده  
لدرجه ولا يلزمه الدوام عليه ولا يتعلق به احكام خلاف قول الخشني فانه  
لجاء فيتميز من يقبل خبره وليس موضوعا للفرق ولانه يتعلق به حقوق  
كثيره في النفس والمال والعبادات له وعليه وهو ايضا لازم لا يجوز الرجوع عنه  
وقد عاصمنا على اخباره وهو عاصمنا انما اذا بلغ وفقدت  
العلامات ووجد المثل لزمه ان يخبر به ليحكم به ويجعل عليه فان اخبره انم وفقد  
كذا قاله البغوي وغيره الثاني ان الاخبار انما هو ما يحده من الميل الجلي ولا يجوز  
الاختيار بل الميل للاختلاف الثالث اذا اخبر مثله الى احدهما علم به  
ولا يقبل رجوعه عنه بل يلزمه الدوام عليه ولو كذبه احسن بان خبره انه رجل  
ثم لم يزل قوله حكم بانه امراه وكذا لو ظهر حمل وبقيت اماره كالحمل بانه رجل



بشي من العلامات ثم ظهر حل فلما بطل ذلك وحكم بأنه امرأة وانما قول العزالي  
 في الوسط فاذا خبر لا يميل رجوعه الا ان يكن به الحسبان يقول انما رجل ثم يلد هذه  
 العبارة مما اكر عليه لانه استثنى من قبول رجوعه ما اذا ولد فاهم انه يشترط في الحكم  
 بانوشت رجوعه اليها وذلك غير معتبر للاختلاف بل المحرر العلم بالحكم بان شي  
 وان لم ير صرح بكلام العزالي محمول على هذا مكانه قال فلا يقبل رجوعه بل يجري عليه  
 الاحكام الا ان يكن به الحسب فلا يستثنى راجع الى جريان الحكم لا ليقول الرجوع وهذا  
 الذي ذكرناه من منع قبول الرجوع هو فيها عليه ويقبل رجوعه عما هو له قطعا وقد  
 سبه عليه امام الحرمين واهله العزالي والرافعي وغيرهم **الرابع** اذا خبر حكم  
 بقوله في جميع الاحكام سوا ما له وما عليه قال امام الحرمين لان ابن عثيرة  
 سئيت لوقال بلغت صدقته لانا لاننا نعرف بما جيل عليه قال البغوي وغيره  
 حتى لو مات الخنثى قريب فاخبر بالذكورة وارثه بها يزيد قبل قوله وحكم  
 له بقتضاه ولو قطع طرفه فاخبر بالذكورة وجب له دية رجل وقال امام  
 الحرمين في كتاب الجنايات لو اقر الخنثى بعد الحاشاء على ذكره بأنه رجل  
 فظاهر المذهب انه لا يقبل اقراره لا جبايا لقصاص قال في المحاكمات من قال يقبل وهذا  
 مزيف لا اصل له والوجه القطع بان قوله غير مقبول بعد الجناية اذا كان ضمن  
 ثبوت حق له لولاه لثبوت ما لا كان فصا صلا لانه متم وهذا الذي ذكره  
 الامام ظاهر واختلاف في اقراره بعد الجناية اما قبله فقبول في كل شيء للاختلاف  
 الخامس قد سبق انه انما يرجع الى قوله اذا عجزنا عن العلامات فلو حكا كسنا بقوله  
 ثم وجد بعض العلامات فالذي يقتضيه كلام الاصحاب انه لا يطل قوله بذلك  
 لانهم قالوا لا يرجع عنه الا ان يكن به الحسب لانه حكم له دليل فلا يترك بظن مثله  
 بل لا بد من دليل قاطع وذكر الرافعي فيه احتمالين لثبته احدهما هذا والثاني احتمال  
 ان تحكم بالعلامه كالوفاة في اثنان طفلا وليس قال قاييف فاقب سبه بوقته  
 الى احدهما ثم وحذا قاييفا فان تقدم القاييف على اخباره والله اعلم الفصل

الثاني في احكام الخنثى الشكل على ترتيب المذهب مختصه جدا فاذا لم يتبين الخنثى  
 بعلامه ولا اخباره بقي على شكاله وحيث قالوا الخنثى مرادهم الشكل وقد يطلقون ما دنا  
 على النبي في الشكل لفرقة يعلم بها كقوله في التثنية في باب الجوار في الكاح وان  
 وجد احد الزوجين الاخر خنثى في ثبوت الجوار فلو كان هذه سبه من احكامه اذا  
 نوصا الخنثى الشكل واعتزل او تيمم بعجزه عن التماسيب الملاج او ملامه فان كان في  
 موضع حكايا انتفاض طهارته صار الماء الزايب مستحلا وكل موضع لم يحكم بانتفاضها  
 للاختلاف في معنى مستحلا الوجهان في المستحلا في نقل الطهارة ذكره القاضي ابراهيم التتويح  
 وفي كتابه وجهان سبقا في باب اسوال الاصح لا يخنثى وحكم حيثما اكتشفه كحيات المراه  
 في الوضوء لا في استحباب حلقها وقد سبق بيان في الوضوء وخرج شئ من فوجيه  
 انتفض وضوءه فان خرج من احدهما ففيه ثلاث طرق سبقت في اول هذا الباب ولو  
 لمس رجلا وامراه اولسه احدهما لم يحيا الوضوء على احدهما ن وان لمس ذكرا فقه او  
 فرجه او فرج خنثى اخر او ذكرا لم ينتفض وهذا الوجه رجل اذ ذكره امره وقد سبق  
 بيان في الوضوء ان كان ذكرا مقطوعا وشك هل هو ذكرا خنثى او ذكر رجل قال القاضي  
 ابو البتوح في كتابه كتابا حكاياتا يجتمعا ان لا ينتفض قطعا لثبوت الاصح  
 انه على الوجهين في ذكر الرجل المقطوع لندوره ولا جريه الاستحباب بالجرم في قبله  
 على الاصح وقيل وجهان ولو اوج في فرج او اوج رجل في قبله لم يتعلق به حكم  
 الوطء ولو اوج في امره او اوج في قبله رجل حيا الفعل على الخنثى ويطل صومه وحجه  
 لانه اما رجل اوج واما امره وطيت ولا كفارة عليه في الصوم وان قلت لا يجب على  
 المراه لاختلال امره ويستحب له اخراجها قال البغوي وكل موضع لا يوجب الفعل  
 على الخنثى لا يطل صومه ولا حجه ولا يوجب على المراه التي اوج فيها عده ولا امر لها  
 فلو اوج ذكره في رجل ورجعه لزمها الوضوء لانه ان كان رجلا لزمها الغسل  
 وان كان امره فقد استجلا وخرج من ذكرا الرجل شئ ففعل اعضا الوضوء  
 واحدا في زيادة شمول فيها والترتيب في الوضوء واجب لشمع طهارته وقيل لا يجب



وهو غلط وسنوضحه في باب ان شاء الله تعالى ن ولو ان خشتين ادخ كل واحد في فرج  
صاحبه فلا شيء علي واحدهما لاحتمال زياده الفرجين ولو ادخ كل واحد في فرج صاحبه  
لزمهما الوضوء بالاحتياط والاحتمال انما امرتان ن ولو ادخ احدهما في فرج صاحبه  
والاخر في فرج الاول لزمهما الوضوء بالاحتياط لان امرتان ن ولا غسل واذا امسني  
الختي من فرجه لزمه الغسل ومن احدهما قبل حب وقيل وجهان قال **البغوي**  
ولو امسني من الذكر وحاض من الفرج وحكنا يلو عنه واشكاه لم يجز له ترك الصلاة والصوم  
لذلك الدم لجواز انه رجل ولا يمس المصحف ولا يقرأ في غير الصلاة فاذا انتزع الدم اغتسل  
لجواز كونه امراه ولو امسني من الذكر اغتسل ولا يمس المصحف ولا يقرأ في غير الصلاة فاذا انتزع الدم اغتسل  
البغوي هذه السابيل عن ابن سريج ثم قال والقياس انه لا يجزى الغسل بقطعة الدم ولا  
يسمى المصحف والعز ان كالا يترك الصلاة لذلك الدم فان امسني معه وحيث كان الحيض  
يسر احد فرجه وحجب بها جميعا قال وما ذكره ابن سريج احتياط قلنا **وقطع**  
القاضي ابو الفتوح بانه لا يجزى الغسل بخروج الدم من الفرجين فان استمر بمرسا  
وليله لاحتمال انه رجل وهذا دم فادخل في المني من الفرجين لانه لا يكون فاسدا  
وبول الخشي الذي لم ياكل شيئا كالاشي فلا يكتفي بوضوء على الذهب ولعلكم  
المرافق الاذان والاقامة ولو صلى مكتوف الرأس حتى صلاته فلكنا الخلفه  
البغوي ويكرهون وقال ابو الفتوح يجب عليه ست جميع عمرة المراه فان كثر سمعها  
مما سوي عمرة الرجل امه بسنه فان لم يفعل وصل كذلك لم تكن منه الاعاده للشك في  
بالقراه في الصلاة كالمراه والاحتياط في مرفقيه عن جنبيه في الركوع والسجود كالمراه وقال ابو الفتوح  
لا يامره بالمحافاه ولا ينهها بل يفعل ايما شاء والاحتياط كما قد مضى واذا ما بدت في صلاته  
صفق كالمراه ولا يوم رجلا ولا خشي فانام نسا وقف فقام من ولا يجبه عليه بالاحتياط  
لكن يستحب قال ابو الفتوح فلو صلى الظهر ثم بان رجلا وامسكته اذ كان الجهر لم يمسك  
اليها فان لم يفعل لزمه اعاده الظهر وهذا يقتضي على الصحيح ان الرجل اذا صلى  
الظهر قبل فرائض الجعه لا يجزيه قال ولو صلى بهم الجعه او خطب او كذب العود لزمهم

الاعاده فان لم يعيدوا خشي بان رجلا قال في سقوط الاعاده وجهان الصحيح جبا الاعاده  
ويحرم عليه ليس للرجل ان يمس النساء الخشي من الجنه وانما **ت** فان كان له  
قرب من المحارم غلبه والاحتياط وجه اصحها عندنا خشي من الجنه بقوله الاحتياط من الرجال  
والنساء الصوره واستحبابا لما كان في الصفر والثاني يغسله او ثوب من هناك  
من الرجال والنساء من فوق ثوب قاله الماوردي والثالث يشترى له جاريه من ماله  
والاخر بيت المال اغسله ثم يتناع وهذا ضعيف بالاحتياط والدابع هو رجل او امراه لم  
يحصها الا جنبيه او اجنبي وفيه وجهان احدهما يتيمم والثاني يغسل فوق  
ثوب وهذا الرابع اختاره ابن الصباغ والمزيلي والشافعي وغيرهم ويستحب تكفينه  
في خمسة اوثاب كالمراه واذا سات محرمات قال البغوي لا يجزى راسه ولا وجهه وهذا ان  
الرد به انه يستحب فمخو حسن احتياط لانه ان كان رجلا وجب كشف راسه وان  
كان امراه وجب كشف الوجه فالاحتياط كثرها وان اراد وجوب ذلك لثبوت شك  
وسبق ان ذكر كشف احدهما ويقف الامام في الصلاة عليه عند عجزه كالمراه  
ولو حصر جاريه قدم الي المراه الرجل ثم الصبي ثم الخشي ثم المراه ولو صلى الخشي على البيت  
فله حكم المراه فلا ينفذ به الفرض على اصحاب الفرجين ويغسل حمل الميت ودفع الرجال  
فان سقطوا فاحتاط ثم النساء وحيث اوجبت الزكوة اني لم يجز في الخشي  
وحيث اوجبت الذكر اجزا الخشي على الصحيح وفيه وجه لغرض صورته وتعبه  
تأقضا ولا يباح له حمل الف ذكنا لا يباح ايضا لرجل الخشي بالاحتياط ذكره  
القاضي ابو الفتوح واذا كان متباينا فاشترى شهوة وامسني احد فرجه او راي الدم  
يوما وليله لم يفيطر وان اجتمعا خطوا وليس له الاغتسال في مسجد بيته وان خورناه  
لولاه وفيه احتياط لا يفيطر قال ولا يبطل اعتكافه بخروج الدم من فرجه ولا  
يخرج من المسجد الا احتياط في موضع ولو ادخ في دبره بطل اعتكافه ولو ادخ في  
قبيله او فرج هو في امراه او رجل او خشي ففي بطلان المباشرة بغير جماع قال ابو  
الفتوح ولا يلزم منه الاحتياط الا اذا كان له محرم من الرجال والنساء كاخوته وحواته



قال اصحابنا واذا حرم فستر راسه او وجهه فلا فدية وان سترها وجبت وان لم يستر  
ستر وجهه وجبت وان لبسه وستر راسه فلا لا احتمال انهما لم يرك  
المحيط فانه لبسه استجب الفدية ولا يرفع صوته بالتلبية ولا يركب ولا  
يضطبع ولا يخلق بل يقصر في ثيبي في كل المضي ولا يبيع كالمراة ويستحب  
له ان يطوف ويبيع ليل كالمراة لانه استبان طاف بها رطاف متبا عدا عن الرجال  
والناس وله حكم المراة في الذبح فالرجل اولى منه قال البغوي ولو ادخ البائع او  
المشتري في زمن الخمار او الماهق او المرفق في فرج الخنثي فليس له حكم الوط في  
الفتح والاحارة وغيره قال فان اختار الاثوته بعدة تعلق بالوط السابق الحكم  
ولو اشترى خنثي قد وضع وبان رجلا فوجبه بيول بفرجيه فهو عيب لان ذلك  
لا ستر خا الثاني وان كان بيول بفرج الرجال فليس يعيب واذا وكل في قبول  
نكاح او طلاق فلم ارفيه تقلا وسبغ ان يكون كالمراة للشك في اهليته ولو  
اوج فيه غاصب فلامه كما سبق ولا يدخل في الوقت على البنين ولا على  
البنات ويدخل في الوقت عليها على الصحيح وفيه وجه ويدخل في الوقت  
على الاولاد وليس لمن وهب لاولاده وفيه خنثي ان يجعله كالمراة فلا يفصل  
الابن عليه وجها واحدا وان كان يفضل الابن على البنت على وجه ضعيف ولو  
اوصى بعقود احد رفيقه دخل فيه الخنثي على الصحيح وفيه وجه وهو  
اليتيم هو ومن معه ويوقف ما يشك فيه ولو قال له سيدة ان كنت ذكرا  
فانت حر قال البغوي ان اختار الذكورة عشق الاثوته فلا وان مات قبل  
الاختبار فكسبه لسيده لان الاصل رقة قال وفيه بزرع فان خرج سهم الحريم  
فهو مودوث وان خرج سهم الرق فهو لسيده ويجوز على الرجال ان يملك النظر  
اليه اذا كان في سن حرم النظر فيه الى العاصم ولا يشك له ولا يملك النكاح ولا  
يفقد بشه دته ولا يعارته ولو ثار له ابن لم يثبت به اثوته على المذهب  
فلو رضع منه صغير يوقف في الختم فان بان اثنتي حرم لبيته والا فلا وانما احصاته

وكفالتة بعد البلوغ فلم ارفيه تقلا وسبغ ان يكون كالبنت الكبر خنثي في جواز استغلا  
فانفراذه عن الابوين اذا اشاحوا رجلا ردينه دية امراه فان ادعى وارثه انه كان رجلا  
صدق الجاني بيمينه ولا ينجل الدية مع العاقلة ولا يفضل في العسال اذا كان حريا  
الا اذا قال المرأه واذ اسرماه لا يقبل الا اذا اختار الذكور بعد مضى كسسه  
ولا يسهم له في الغنيمه ويرسخ له كالمراة ولا يوجب منه جريمه فان اختار الذكور  
بعد مضى سنة احقت منه جريمه كما مضى ولا يكون ما ماما ولا قاصيا  
ولا تثبت بشه دته الا ما ثبتت بامراه وشهاده خنثيين كرجل فله هذه  
اطراف من سائل الخنثي فحقها ولخصتها مختصرة وسبغ ان شاء الله تعالى  
مبوطه بادلها في ذروعها في موطنها وقل ان ثارها في غير هذا الموضع هكذا والله اعلم  
قال المصنف رحمه الله وما سوى هذه الاشياء الحمد لا يقتض  
الموكلهم الفصد والحجامة والي لما روي اس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اجتمع صلى ولم يتوضا ولم يزد على غسل محاجه الشتر **شرح** اما حديث  
اس هذا فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وصدقوه وبغى عنه ما سذكرو  
ان شاء الله تعالى ومنه **باب** ان لا يقتض الوضوء فرج شئ من غير  
الستيلين سواء الفصد والحجامة والي والرعاف وسوا قل ذلك او كت وبهذا  
قال ابن عمر وابن عباس وابن ابي اوفى وجابر وابو هريرة وعائشة وابن المسيب  
وسالم ابن عبد الله بن عمر والقتم بن محمد وطاوس وعطاء وكحول وربيعه  
وما لك وابو ثور وداود قال البغوي وهو قول اكثر الصحابة والتابعين  
وقال طائفة كجب الوضوء بكل ذلك وهو مذهب ابي حنيفة والثوري  
والاوتاعي واحمد واسحق قال الخطابي وهو قول اكثر الفقهاء وحكاه غيره  
عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعطاء بن سيار وابن ابي ليلى  
ورفع ثم اختلف هو في الفرق بين القليل والكثير **واحد** سجد  
عبارة عن طهار من المحبة عن ابي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم



قافا فطر قال معدان فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال انا صبيبت  
له وضوء وعن اسمعيل بن عياش عن ابن جريح عن ابن ابي مدركة عن عياشه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قما احدكم في صلاته او قلن اورع فليتوضا  
ثم ليسر علي ما مضى ما لم يتكلم وباروي انه صلى الله عليه وسلم قال المستحاضه  
انما ذلك عرف وليس بالحیضه فتوضا في لكل صلاه فعلل وجوب الوضوء بان  
دم عرف وكل الدماء كذلك وعن زيد بن جبال عن زيد بن محمد عن عمر بن عبد  
العزيز عن نعيم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء من كل دم سائل وعن سلمان  
قال راي النبي صلى الله عليه وسلم وقد سأل عن دم فقال احدث لذلك وضوءا  
وعن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا عفى في صلاته توضا ثم بني علي ما بني  
من صلاته ولا نه بخس خرج الى محل بلحقه حكم النطهر فنقض كالبول والحيض  
اصحابنا محدثا من المذكور في الكتاب لكنه ضعيف كما سبق منه واحود منه  
حدثنا جابر بن رجلين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرا المملين ليله  
في غزوة ذات الرقاع فقام احدهما يصلي فجاء رجل من الكفار وورماهم بسهم فوضعه  
فيه فترعه ثم رماه باخر ثم ثاكت ثم ركع وسجد وما هو بخير رواه ابو داود وفي  
سننه باسناد حسن واحسن ابو داود وموضع الدلالة انه خرج وما كثره  
واسمته الصلاه ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود وانما الصلاه  
وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره وهذا محمول على ان تلك الدماء  
لم يكن عرس ثابته منها الا قليل يعفى عن مثله هكذا قاله اصحابنا ولا بد منه وانكر  
الخطابي على من يستدل بهذا الحديث مع سبلان الدعاء عليه وبيده فحجاب عنه  
بما ذكرناه واحسنوا ايضا بما رواه البيهقي عن ابن مسعود قال سئلت عن  
رضي الله عنهم في ترك الوضوء من ذلك ولا نزال يطل قبله لا يطل كثيرا كما يحسن  
وهذا في سائر الشافعي واحسن ما اعتقده في المساله ان الاصل ان لا نقض  
حتى يثبت بالشع ولم يثبت والقياس يمنع في هذا الباب لان علمه النقض

غير معفوله واما الجواب **ع** عن احتجاجهم بحدِيث ابي الدرداء من اوجه احسنها انه  
ضعيف مضطرب قاله البيهقي وغيره من الحفاظ والثاني لو صح حمل على ما نقل  
به الجاهل وهذا جواب البيهقي وغيره والثالث انه محتمل الوضوء لا يبيد في فليست  
انه نقض من الفتي والجواب **ع** عن حديث ابن جريح من اوجه احسنها انه ضعيف  
بإتفاق الحفاظ وضعفه من وجهين احدهما ان روايه اسمعيل بن عياش عن ابن  
جريح وابن جريح حجازي وروايه اسمعيل عن اهل الحجاز ضعيف عن اهل الحديث  
والثاني انه مرسل قال الحفاظ المحفوظ في هذا انه عن ابن جريح عن ابيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من قال بذلك لثافي واحد بن حبل ومحمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن  
ابن ابي حاتم عن ابيه وابي زرعه وابو احمد بن عدي والدارقطني والبيهقي وغيرهم  
وقد بين الدارقطني والبيهقي ذلك احسن بيان والجواب **ع** الثاني لو صح حمل على الجاهل  
كما سبق وبها اجاب الشافعي والاصحاب وغيرهم والثالث انه محمول على الاستحباب  
والجواب **ع** عن حديث المستحاضه من وجهين احدهما انه ضعيف غير معروف  
وحديث المستحاضه مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة وهي ذكر الوضوء في زياده بالطله  
والثاني لو صح كان معناه اعلاما ان هذا الدم ليس حيا بل هو موجب للوضوء من وجه  
من محل الحديث ولم يدان خروج الدم من حيث كان يوجب الوضوء من العجيج كما به هذا  
الحديث الضعيف الذي لو صح لم يكن فيه دلالة وقد قال امام الحرمين في الاساليب ان هذا  
الحديث مما يعتدونه وهذا لا ينبغي واما حديث نعيم الداري فحجابه من اوجه  
احدها انه ضعيف وضعفه من وجهين احدهما انه يزيه بداروين ومحمولان والثاني  
انه مرسل او متقطع فان عمر بن عبد العزيز لم يسمع نعيم الجواب **ع** الثاني والثالث لو صح  
حمل على غسل الجاهل او الاستحباب والجواب **ع** عن حديث سلمان وابو عباس من  
الاولى الثلاثه واما قياسهم فزده اصحابنا وقالوا لحدث الجمع عليه غير معقول  
المعنى والابح الفياس لعدم معرفه العلم قال ابو بكر بن المنذر لا وضوء في شيء من ذلك  
لا يلا علم من اوجه الوضوءية حجه هذا كلام ابن المنذر الذي لا شك في اتقاه



وتحقيقه وكثرة اطلاعه على السنه ومعرفته بالدلائل الصحيحة وعدم تعصبه والله اعلم  
واما قول المصنف لا ينفقن الوضوء بشي سوي هذه الخمسه فهو كقولنا في اول الباب  
الذي ينقصه خمس وقد قلنا في اول الباب انه ترك ثلاثه انقطاع الحديث الدائم  
وسرع الحف والرده على خلاف فيها قال المصنف رحمه الله وكذلك اكل شي  
من اللحم لا ينفقن الوضوء حكى ابن القاص قول اخر ان لحم الجوز ينفقن الوضوء وليس  
مشهور والدليل على انه لا ينفقن ما روي جابر رضي الله عنه قال كان اخا لامرئ من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء لما غارت النار شرح حديث  
جابر صحيح رواه ابو داود والشيخي وغيرهما باسناد صحيح ومنه بانه لا ينفقن  
الوضوء بشي من المأكولات سوا ما سته النار وغيره غير لحم الجوز وفي لحم الجوز ينفق  
الجيم وهو لحم الابل فلو ان الحديث المشهور لا ينفقن وهو الصحيح عند اصحاب  
والقديم انه ينفقن وهو ضعيف عند اصحاب كنهه ولكنه هو القوي او  
الصحيح من حيث الدليل وهو الذي اعتقده رجائه وقد اشار البيهقي الى ترجيحه  
واختياره والذب عنه وسنجد دليله ان شاء الله تعالى وقد اختلف العلماء في  
هذه المسله على ثلثه مذاهب احد ما لا يجب الوضوء باكل شي سوي  
ما سته النار ولحم الابل وعين ذلك وبه قال جمهور العلماء وهو محكي عن ابي بكر الصديق  
وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابي بن كعب وابي طلحه وابي الدرداء وابي عباس  
وعامر بن ربيعة وابي امامه رضي الله عنهم وبه قال جمهور التابعين وما لا ينفق  
حينفه وقالت طائفة يجب مما سته النار وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن  
والزهري وابي قلابه وابي مجلز وحكاها ابن المنذر عن جماعة من الصحابه ابن عمر  
وابي طلحه وابي موسى وزيد بن ثابت وابي هريره وعائشه رضي الله عنهم وقالت  
طائفة يجب من كل لحم الجنور خاصة وهو قول احمد بن حنبل واسحق بن راهويه  
وقحبي بن يحيى وحكاها ابن الماوردي عن جماعة من الصحابه زيد بن ثابت وابن عمر  
وابي موسى وابي طلحه وابي هريره وعائشه وحكاها ابن المنذر عن جابر بن سمرة

الصحابي ومحمد بن اسحق وابي ثور وابي خيثمه واخاره من اصحابنا ابو بكر بن خزيمة وابن  
المنذر وابي داود البيهقي كما سبق واحد من وجيه مما سته النار باحدث  
صحيحه منها حديث زيد بن ثابت وابي هريره وعائشه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الوضوء مما سته النار وماها كلها مسلم في صحيحه وفي المسله عن ابي طلحه وابي موسى  
وابي سعيد وام حبيب وام سلمه وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد  
اصحابنا بالاحاديث الصحيحة منها حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اكل كفت شاه ثم صلى ولم يتوضا رواه البخاري ومسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رأت  
النبي صلى الله عليه وسلم يحترق في كل من اكل منها ثم صلى ولم يتوضا رواه البخاري ومسلم  
من طرق وعن ميمون بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم اكل عند فاكنته صلى ولم يتوضا رواه  
مسلم وعن ابي ارفع قال اشهدا كنت اشوي لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطبخ الشاه  
ثم صلى ولم يتوضا رواه مسلم وعن جابر وعائشه وام سلمه مثله عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال البيهقي وغيره وفي الباب عن عثمان بن عفان وسعيد بن النضر ومحمد بن سلمه  
وعبد الله بن عمرو بن العاصي والمغيرة وابي هريره وعبد الله بن الحارث وراغب بن حذبح  
وغيرهم واحد من اصحابنا ايضا حديث جابر المذكور واعتزض عليه جماعة من  
نضر القول باحباب الوضوء لوالادلاله فيه لانه مختص من حديث طويل  
رواه ابو داود وغيره عن جابر قال ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه  
الي امه من الانصار فقربت شاه مصلية اي مثويه فاكلوا واكلنا وجاتنا الظهر  
فتوضا ثم صلى ثم رجع الي فضل طعامه فاكل ثم حانت صلاه العصر ففعل ولم  
يتوضا قالوا فقلوه احرا لحرص يزيد هذه الفضيه وان الصلاه الثانيه  
من اخر الامر يعني اخر الامر من الصلاتين لا مطلقا ومن قال هذا الثانيه  
ابو داود السجستاني قالوا بالاحاديث الواردة بالامري الوضوء متاخره علي حديث  
جابر وما سمعته له ومن قال هذا الزهري وغيره فغندهم ان احاديث ترك الوضوء  
منسوخه باحدث الامر به وهذا الذي قالوه ليس كما زعموه فاما ما ناولهم



حديث جابر بن محمد خلافا للظاهر بغير دليل ولا نقل وهذه الرواية المذكورة لا تخلو كونها اخر الامر  
فلعل هذه القضية هي اخر الامر واستدل على ترك الوضوء بخبرنا ايضا ان يكون ترك  
الوضوء قبلها فانه ليس فيها ان الوضوء كان سببا للاكل **واما** دعواهم نسخ احاديث ترك  
الوضوء في دعوي بلاد ليل فلا تقبل وروي البيهقي عن الامام الكاظم عشر من سعيد  
الدارمي شيخ مسلم قال اختلف في الاول والاخر من هذه الاحاديث فلم يثبت على النسخ  
منها بيان الحكم فلو اخذنا باجماع الخلف الراشدين والاعلام من اصحابه رضي الله عنهم  
في الخصص في ترك الوضوء مع احاديث الخصص والجواب **عن** احاديثهم انها منسوخة  
هكذا الجواب الثاني في واصحابه وغيرهم من العلماء منهم من حمل الوضوء فيها على المصنعة وهو  
ضعيف **واحد** نسخ القائلون بوجوب الوضوء بالجمركم يجوز بحديث جابر بن سمرة  
رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء من كرم الغنم قال ان شئت فتوضا  
وان شئت فلا تتوضا قال الوضوء من كرم الابل قال نعم فتوضا من كرم الابل رواه  
مسلم بن طريف وعمر السراويلي رضي الله عنهما وسلم عن الوضوء من كرم الابل فانه  
قال احمد بن حنبل واسحق بن راهويه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديثان حديث  
جابر والبر قال امام الاميد محمد بن اسحق بن زعيم لم يزل خلافا بين علماء الحديث في صحة  
هذا الحديث وانتظر البيهقي لهذا المذهب فقرا بعد ان ذكر ما ذكرناه واما ما روي  
عن علي وابن عباس رضي الله عنهما الوضوء ما خرج وليس مما دخل فمما ترك الوضوء مما  
النا قال واما ما روي عن ابن جعفر عن ابن مسعود انه اتى بفصعة من لحم الخنزير  
من الكبد والنام فاكل ولم يتوضا فهو منقطع وموقوف قال وبمثل هذا لا يترك  
ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **واحد** نسخ اصحابنا باشيء ضعيف  
في مقابلته هذين الحديثين الصحيحين فتتركها لضعفها والمعتد للمذهب حديث  
جابر المذكور كان اخر الامرين ولكن لا يرد عليهم لانهم يقولون ينقضي بأكمله نسخا واصحابنا  
يقولون هو محمول على كسبه مطبوخا لانه الغالب المعهود واجاب الاصحاب  
عن حديث جابر بن سمرة والبرنجوانين احدهما النسخ حديث كان اخر الامرين والثاني

حمل الوضوء على غسل اليد المصنعة قالوا وخصت الابل بذلك لزيادة سهوكم كسرها وقد  
لاني ان بيت وفي يده او في يده دسم خوفا من عذب ونحوها وهذا الجواب الثاني للثان  
لجوابهما اصحابنا ضعيفان اما حمل الوضوء على الدعوي فضعيف لان الحمل على الوضوء  
الشرعي مقدم على الدعوي كما هو معروف في كتب الاصول واما النسخ فضعيف  
او باطل لان حديث ترك الوضوء مما شئت النار عام وحديث الوضوء من كرم الابل  
خاص والخاص يقدم على العام سواء وقع قبله او بعده واقرب مما يستروح اليه  
قول الخلف الراشدين وجاهيل الصحابة والله اعلم **ف** **عن** لا فرق عند  
احمد بين كل كرم الابل مطبوخا ونيا ومثويا ففي كسبه الوضوء وكذا قولنا القديم  
ولا احمد روايه انه يجب الوضوء من شرب لبن الابل ولا اعلم احدا وافقه عليها ومنهجا  
ومذهب العلماء كانه لا وضوء من لبنها واحتج اصحاب احمد بحديث عن اسيد  
ابن حضير بنهم اولها والكاملة والصاد معجمه رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا وضوء من اللبن الغنم وتوضوا من اللبن الابل رواه ابن ماجه باسناد ضعيف  
فلا حجة فيه ودليلنا ان الاصل الطهارة ولم يثبت ناقض واختلف اصحاب  
احمد في كل كرم الخنزير وطحاله وسنامه ودمه ومزقه وعندنا وعند الجمهور لا ينقض  
لما سبق في اللبن **واما** قول الغزالي رحمه الله في الوسيط لا وضوء مما شئت  
النار خلافا لاحد مما انكره عليه لان احمد لا ينقض مما شئت النار واما ينقض  
بالخنزير وخصه والله اعلم قال **المصنف** رحمه الله وكذا لا ينقض  
الطهر بفقده المصل لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال **الصلاة** تنقض الصلاة ولا ينقض الوضوء **المست** **رح** حديث جابر  
هنا وفيه رفعه وموقوف على جابر ورفعه ضعيف قال البيهقي وعنه الصحيح انه  
موقوف على جابر وذكره البخاري في صحيحه عن جابر موقوفا عليه ذكره تعليق  
والصحيح معروف وهو بفتح الصاد وكسر الكا هذا اصله وكذا كان الكاسع فتح  
الصاد وكسرهما ويجوز كسرهما في اربعة اوجه واختلف العلماء في الضحك في



الصلاة اذا كان يفتقده فذهبنا ومذهب جمهور العلماء انه لا ينقض ربه قال ابن  
مسعود وجابر وابو موسى الاشعري وهو قول جمهور التابعين من بعدهم وكذا السجستاني  
عن ابي اناس قال ادركت من فقهاء الذين انتهى الي قولهم سعيد بن المسيب وعمر بن الخطاب  
والقاسم بن محمد وابو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله  
ابن عبيد بن سليمان بن يار وشيخه جله سواهم يقولون الصلح في الصلاة ينقضها  
ولا ينقض الوضوء قال البيهقي وروينا نحوه عن عطاء والشعبي والزهري وحكاها صاحبنا  
عن كحول وما لك واحمد واسحق وابو ثور وداود وقال الحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان  
الثوري وابو حنيفة ينقض الوضوء عن الاوزاعي روايتان واجمعوا ان الصلح  
اذا لم يكن فيه تحققه لا يطل الوضوء وعلى ان الفقهه خارج الصلاة لا تنقض الوضوء  
واحسنه للقاء بلين النقص في الصلاة باروي عن ابي العاليه والحسن البصري  
ومعبد الجهمي وابراهيم النخعي والزهري ان رجلا اعرج والبيهقي عليه وسلم  
في الصلاة فتردى في بئر فضحك طوايف من الصحابه فامر النبي صلى الله عليه وسلم من  
ضحكهم يعيد الوضوء والصلاة وعن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلح  
في الصلاة قرره بنطل الصلاة والوضوء ولا بها عاده يطلها الحديث فابطلها الصلح  
كالصلاة واحسن صاحبنا حديث جابر المذكور في الكتاب وقد بيناه وان الصلح لو  
كان نافضا لنقض في الصلاة وغيرها كما حدث ولا بها صلاة شرعية فلم ينقض  
الصلح فيها الوضوء كصلاة الجنازة فقد وافقوا عليها وذكرنا اصحاب ائمة كثيرة  
ومعاني والمعتمد ان الطهارة صحيحة ونوافض الوضوء محصوره فمن ادعى زياده  
فليثبتها ولم يثبت في النقص الصلح في الصلاة واما ما نقلوه عن ابي العاليه ورقته  
وعن عمران وغير ذلك مما روه فكلها ضعيفه وامنه باننا في الحديث والاول  
يصح في هذا المسله حديث وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها بآثارنا فلا  
حاجه الي الاطالة بتفصيله مع الاتفاق على ضعفها واما قياسهم فلا يصح لان  
الاحداث لا تثبت قياسا لانها غير معقوله العله كما سبق ولو صح كان مقتضا

بطل الجنازة فانه يطله خروج المني ولا يطله الصلح في الصلاة بالاجماع قال ابن  
المنذر نعيان ذلك لان العلماء فيه يقولون من قال لا وضوء يقول لا لا تعلم لمن اوجب  
الوضوء حجه قال والفتن في الصلاة عند من خالفنا لا يوجب الوضوء الصلح اولى  
والله اعلم **ف** **ر** **ع** قدما في اول الباب ان الرد لا ينقض الوضوء عندنا  
وعلى الصحيح وبه قال جمهور العلماء وقال الاوزاعي واحمد وابو ثور وابن داود  
ينقض واحتموا بقوله تعالى ومن يكن بالايمان فقد ضبط عمله ودليلنا قوله  
صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن صوت او زبح وهو حديث صحيح سبق بيان  
اول الباب والجواب عن الايه ان المراد بالاحباط من مات على الرده كما قال سبحانه  
وتعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاوليك ضبط اعمالهم  
قال **المصنف رحمه الله** والمستحان ينوضا من الصلح في الصلاة  
ومن كلام القتيبي لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لان انوضا  
من الكلمة الجنيته احب الي من ان انوضا من الطعام الطيب وقال **ل**  
عائشه رضي الله عنها الحديث حدثنا نحدث اللسان وحدث الفرج واشدهما  
حدث اللسان **الث** **ر** **ع** الاثر المذكور عن ابن عباس مشهور رواه  
الحارثي في كتاب الصنفقا واثار ابي تضعيفه وقول عائشه الكلمة  
العبارة التي في الحديث قال الهروي قال ابن الاعرابي تقول العرب للردى من الامور  
والاخلاق اعور والانتى عور كما شمران المصنف حمل هذه الاثار على الوضوء  
الشعبي الذي هو غسل الاعضاء المعروفة وكذا حملها ابن المنذر وجماعه من  
اصحابنا وقال ابن الصباغ الاشبه انهم ارادوا غسل الفم وكذا حملها المنزلي  
على غسل الفم وحل الشائبة في المعتمد كلام ابن الصباغ ثم قال وهذا بعيد  
بل ظاهر كلامه ان يفي انما اراد الوضوء الشعبي قال والمعنى بدل عليه لان غسل  
الفم لا يوس في اجري من الكلام وانما يوس فيه الوضوء الشعبي والغرض منه  
تكفير الخطايا كما ثبتت في الاحاديث فحصل ان الصحيح او الصواب استحباب الوضوء



الشرعي من الكلام القبيح كالغيبة والنميمة والكذب والغذف وقول الزور والفحش وأشباهها  
ولا خلاف في استحبابه إذا صح في الصلاة ولا يجب شيء من ذلك قال ابن المنذر في  
كتاب الاستئذان والجماع وإن الصباغ أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من  
الكلام القبيح كالغيبة والغذف وقول الزور وغيره ما لا يثقل الرواية عن الشيعة  
أجاب الوضوء من ذلك في الشيعة لا يعيد بخلافهم واجتمع الثابت في ابن المنذر  
ثم اليه في أصحابنا في المسألة بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من قال في خطبته باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ومن قال في غيره  
تعالى فامرئ فليصدق رواه البخاري وسلم **ف**رع قال إن في أصحاب  
رحمهم الله وما أوجب الطهارة لأمر في فيه من ما وجد منه يتعداه واختياره وما  
وجد بغيره فقد واختار كالمسافر والمكره على الحدث ومن سبغه الحدث وطلبه الكتاب  
والسنة قال الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطمروا والجنابة يكون باخلام وغيره الاخلام  
بغير قصد واختيار واما النبي صلى الله عليه وسلم في الذي بالوضوء وهو يخرج للإفصد  
وقد سبق في المسر والمسرهما وجه شاذ ضعيف أنها لا ينقضان **ف**رع  
قال أبو العباس بن الناصر في التلخيص لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء وقتها  
إلا الطهارة إذا تمت ثم أحدث فيبطل قال القفال في شرح التلخيص قال غيلاني العباسي لا  
نقول بطلب الطهارة بل نقول انتهت نياتها فإن أطلقنا لفظ بطل فهو مجاز وذكرنا  
على القفال الخلاف أيضاً ولا ظهر قول من يقول انتهت ولا يقال بطلته إلا محالاً فيقال  
إذا غرقت الشمس انتهى الصوم ولا يفار بطله إذا مضت مدة الإجارة بطل  
استفت الإجارة لا بطلت وقوله لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء وقتها  
يستثنى منه إدره المتخلة بالموت فإنها تحبط العبادات بالنظر والجماع **ق**  
**ق**ال مصنف رحمه الله ومن يفتن الطهارة وذلك في الحديث في علي  
يقين الطهارة لأن الطهارة يقين فلا يزال كذلك وإن يفتن الحديث وشك في الطهارة  
بني على يقين الحديث لأن الحديث يقين فلا يزال كذلك وإن يفتن الطهارة والحديث

أما مشيئة فوجه الوضوء ثم إن الجمهور أطلقوا المسألة وقال المتولي والرافعي صورتهما في عبادته  
بجديد الوضوء فاما من لم يفتنه فالظاهر أن طهارته تكون بعد الحدث فيكون الآن منظرها  
لوجوبها الصلاة والله أعلم وما أقول المصنف لا يزال اليقين كذلك لغناه حكم اليقين وقد  
سبق بيان هذه العيازة في باب الثاني في كتابنا سابقاً وأقول الآن هو الزمان الحاضر  
وأما قياسه على مسأله البراءة من الدين فكذلك قياسه أصحابنا لكن صورها المتولي بصورة  
حنا مشابهاً للمحدث فقال استشهد أصحابنا فقالوا لو علمنا أن زيد علي عمر والفت  
عمرهم فأقام عمر وبينه بالأكاد أو الجبر فأقام زيد بينه ان عمراً فله بالف درهم مطلقاً  
لم يثبت بهذه البينة شيء لاحتمال أن الالف الذي اقتربه هو الالف الذي علمنا وجوبه  
وقامت البينة ببرأته منه ولا تشغل منه بالاحتمال ولهذا المسألة فروع وثمات  
سبق بيانها في آخر باب التلخيص سابقاً والله أعلم **ق**ال مصنف رحمه الله  
ومن أحدث حرماً على الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور  
وحرم الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام  
توحيماً عليه من المصحف لقوله تعالى لا يسهل الله المظروف ولما روي حكيم بن حزام رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسلم القرآن إلا وأنت طاهر وتحرم عليه حمله في حكمه  
صلاة إذا حرم منه فلا بد من حمل وهو في الفتك بالنعى واليدين ويجوز أن يتركه بين يديه  
ويستريح أو رافعة خشية لأنه غير مباشر ولا يابل وقيل يجوز للصبيان حمل الألواح  
لهم يمشون فيندرجان أحدهما الجوز كاللجوز لغيرهم والثاني يجوز لأن طهارتهم لا تحفظ  
وخطأهم في ذلك ما شهد أن حمل رجل متاعاً وفي حديثه مصحف وهو محدث جازلان  
بأنه يقرأه في المناسبات فعمى عما فيه من القرآن كما لو كتب كتاباً إلى دار الشك وفي آيات  
من القرآن أن حمل كتاباً من كتب الفقه وفيه آيات من القرآن وحمل الدرهم الأحديده أو الكتاب  
المتنوع في آيات من القرآن وفيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يحمل القرآن والثاني يجوز لأن  
المتنوع في آيات من القرآن وفيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يحمل القرآن والثاني يجوز لأن  
المتنوع في آيات من القرآن وفيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يحمل القرآن والثاني يجوز لأن  
المتنوع في آيات من القرآن وفيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يحمل القرآن والثاني يجوز لأن



نجي غيره وهذا لا يصح لان حكم الحديث يتعدي وحكم النجاسة لا يتعدي محلها **الشيخ**  
في هذا الفصل ما يلى **احد** ما حدث لا يقبل الله صلاه بغير طهور صحيح رواه مسلم من روايه  
ابن عمر رضي الله عنهما وحديث الطواف بالبيت صلاه الا ان الله اباح فيه الكلام رواه البيهقي  
وغيره من روايه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسا ضعيفا والصحيح عندهم انه  
موقوف على ابن عباس وفي حديث لا يسير القرآن الا واثنا ظاهرا رواه المصنف والشيخ ابو  
حامد عن حكيم بن حزام والمعروف في كتب الحديث والفقهاء انه عن عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في الكتاب الذي كتبه له لما وجهه اليه من فاساده ضعيف ورواه ما في المطاوع صلاه  
ورواه البيهقي ايضا من روايه ابن عمر رضي الله عنهما **الثاني** في اللغات والفاظ والاسماء  
لا يقبل الله صلاه بغير طهور هو جسم الطاف يحوز فتحها في لغة والراد به فعل العباده وفي المصحف  
ثلاث لغات ضم الهم وكسرها وفتحها تقدم بيان في هذه الوصوف **فول** فلان يحرم هو فتح  
اللام وقد سبق بيان في مواضع والدرهم الاحديه بفتح الهمزة واكاد وكسرها والياء  
المكتوب عليها قل هو الله احد و**ما** احليم بن حزام بالزاي هو ابو خالد حكيم بن حزام بن خويلد  
ابن اسد بن عبد العزي اسلم يوم الفتح وكان ولدي جوف الكعبه ولم يصح ان غيره ولدي  
الكعبه وعاش ثمانية وعشرين سنة ستن في الجاهليه وسنين في الاسلام وتوفي بالمدينه  
واما الصيري فهو بصاد هملة مفتوحه ثم ياء ساكنه ثم همزة مفتوحه على المشهور وحكي  
صمها وقد بينها في تهذيب الاسماء وهو منسوب الي قرية عند البصره وقيل غير ذلك وهو  
ابو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد كان من كبار ائمه اصحابنا حضر مجلس ابن حماد المروري  
وتفقه على ابي الليثاء وتفقه عليه افضى القضاء الماوردي صاحب الجاوي وكان حافظا  
للذهب حسن النصاب فله مصنوعات كثيرة في انواع من العلوم منها التاويخ في التاويخ وهو  
سبع مجلدات تفسر وقد سبل حاله في تهذيب الاسماء **المسلة الثالث** اجمع المجلدات على  
تحريم الصلاه على المحدث واجموا على ان لا تصح منه سوا كان عالما بحدته او جاهلا  
او ناكيا لانه ان صلى جاهلا او ناكيا فلا اثم عليه ولا يكره ان يركع في صلاته  
مع احداث فقد ارتكب معصيه عظيمه ولا يلزم عندنا ذلك الا انه تسخلة قال ابو حنيفة

يكره لا يستن اياه دليلنا انها معصيه فاستهت الزنا واشباهه هذا كله اذا لم يات  
ببطل ولا اضطرا الى الصلاه محدثا فاما المستحاضه وسلس البول وسائر من به  
حدث كايبر ومن صلى اليهم ومن صلى الغرض بلاما ولا نزاب لعدم ما او اكره على  
الصلاه محدثا فلا تنك فانه لا اثم عليه في هذه المواضع في الصلاه وان كان محدثا  
وحكم سجود التلاوه والشكر حكم الصلاه في ذلك وامثالا ينبغي عوام الفقهاء وشبههم  
من سجودهم من يدعي المشايخ وربما كانوا محدثين فمحرم اجماع المسلمين سواي ذلك كان  
منظما للغير وسوا استقبال القبلة ام لا وقد تحيل كثير منهم ان ذلك فواضع وكسر  
للتفسر وهذا خطأ فاحش وعاونه ظاهره فكيف بكسر النفوس يتقرب الى الله تعالى  
باحرمه وربما اعتن بعضهم بقوله تعالى ورفع ابويه على العرش وخر واله سجدا والاله  
منسوخه او متاوله كما هو معروف في كتب العلماء وسيل الشيخ ابو عمرو بن الصلاح  
رحمه الله عن هذا السجود الذي قد ساء فقال هو من عظيم الذنوب وخشي ان يكون  
كفرا **المسلة الرابعه** يحرم على المحدث الطواف بالكعبه فان طاف عصي ولم يصح هذا  
مذهبا وبه قال مالك واحمد في احدي الروايتين عنه وقال ابو حنيفة يصح بلا طهاره  
وفي تحريمه عنه روايتان **دليلنا** الحديث المذكور وهو صحيح عن ابن عباس كاذرا  
وثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نوا للطواف وقال لا تخذوا عني مناسككم  
وسوا الطواف في حج وعمره وغيره والله اعلم **المسلة الخامس** يحرم على المحدث من  
المصنف وحمله سوا حمله بعلافته او في كعبه او على راسه وكل القاض حيز والنولي  
وجهه ان يكون حمله بعلافته وهو في الدنوب وضعيف قال اصحابنا وسوا من تنس  
الاسطر او ما يبرها او الحوائش او الجلد فكل ذلك حرام وفي سر الجلد وجه ضعيف انه يجوز وحكي  
الدرهم وجواتنا عبيد الله لا يحرم من الجلد ويحوي وما ينس للاسطر ولا يحرم الانفس المكتوب  
والصحيح الذي قطع به المشهور هو تحريم الجميع وفي من العلاقه والخيطه والصدوق اذا كان المحف  
بها وجهه من سوا ذلك لا يحرم وبه قطع النووي والعجوي والله متخذ المصحف منسوب اليه  
ه جلد والتاويح يجوز واخاره الروايات في من الصدوق واما حمل الصدوق وفيه المصحف



فاتفقوا على تحريمه قال ابو محمد الجويني في الغزو وكذا يحرم تحريمه من مكان الى مكان وان  
اذا انفتح اوراقه يعود فيه وجهان مشهوران في كتب الحاشية اصحابا وبه قطع المصنف وسائر  
العراقيين يجوز لان غير مباشر له ولا حامل والثاني يجوز رجحه الحاشية بكونه حمل الورقة وهي  
بعض المصحف ولو لم تكن على يده وقلب الاوراق بها من حرام هكذا صرح به الجمهور منهم الماوردي  
والحامي في المجموع وامام الحرمين والغزالي والرويان وغيرهم في فتاوىهم وبني العود بان الحكم متصل به  
وله حكم اجزائه في منع السجود عليه وغيره بخلاف العود قال امام الحرمين لان التقلب يقع  
باليد لا بالكم قال ومن ذكر فيه خلافا فهو غلط وشنا الداربي عن اصحابه فقال ان منعه تحريمه  
او كرهه فوجهان وان منعه يعود جاز وام اذا حمل المصحف في متاع فوجهان حكاه الماوردي  
والحاشية بكون اصحابا وبه قطع المصنف والجمهور ونقله الماوردي عن البغوي عن رجل ثقف  
يجوز لانه غير مقصود والثاني يحرم لانه حاصله حقيقة ولا اثر لكون غيره معه لو حمل  
المصل يتأخذه نجاسة فان صلته بتطل قال الماوردي وصورة السلام ان يكون  
المتاع مقصودا بالحمل فان كان بخلافه لم يحرم وانما قاس المصنف على ما اذا كتب كتابا  
الى دار من الشك فيه ايات لان النبي صلى الله عليه وسلم كتبت كتابا الشك كما فيه شيء  
من القرآن مع فيه صلى الله عليه وسلم عن المسافر بالقرآن الى دار الكفر فدل على ان الايات  
في ضمن كتاب لا يكون لها حكم المصحف والله اعلم وام اذا حمل كتاب فقهه وفيه ايات  
من القرآن او كتاب حديث فيه ايات او دراهم او ثوب او عمامة طريقات او طعنا تنشر عليه  
ايات فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما اصحابا بالاعتقاد جواره وقطعه به امام الحرمين  
والبغوي وجماعته منهم من قطع به في الثوب وخصله بخلاف بالدراهم وعكس التولي فقطع  
بحجوان من كتاب لفقه وجعل الوجهين في مس ثوبا وخشب او كبايط او طعام او دراهم  
عليها ايات وكذا ذكر غيره الوجهين في مس كبايط او الحلوي والحجر المنقوش بقرآن والصحيح  
الحجوان مطلقا لانه ليس بمصحف ولا في معناه قال المتولي وغيره وانما لم يحرمه من مكرره  
وفيما قاله نظر وقال الماوردي الدرهم والدنانير المنقوشة بقرآن ضربان ضرب لا يتبدل  
الناس كثيرا ولا يتغافلون به غالبا كالتي عليها سوزة الاخلاص ضرب يتبدل ولو

كثيرا فالاول يجوز حمله وفي الثاني الوجهان المشهور في كتب اصحاب الاطلاق الوجهين بلا فرق  
من المتبدل او غير فالفرق غير متقلا ضعيف دليله قال القاضي حنين بن عيسى يجوز من خاتم نقش ايات  
رجله ولعله فرعه على الصحيح والاشوك الدراهم وام اذا كان على وضع من يد نجاسة  
غير معنوية فان اصحاب المصحف موضع النجاسة من حرام بخلافه وان اصابه بغيره  
فوجهان الصحيح انه لا يحرم وبه قطع الجمهور وقال الصيرفي يحرم وتذكر المصنف دليلهما قال القاضي  
ابو الطيب قنا النبي قاله الصيرفي مردود بالاجماع قال المتولي اذا قلت بالذهب انه لا يحرم  
فهو مكرره وفيما قاله نظر وام الصبي فان كان غير مميز لم يحز لوليه تملكه من المصحف  
ليلا يبيته حقه وان كان مميزا فهل يجب على الولي والمعلم تكليفه الطهارة لحمل المصحف  
واللوح وسهما فيه وجهان مشهوران اصحابا غللا اصحاب لا تجب للمثقة ونقله الماوردي  
عن اكثر اصحابه وفتح القاضي حنين والمتولي به في اللوح وذكر الوجهين في المصحف وقطع الحجازي  
بانه لا يمتنع من حمل المصحف واللوح في المكت والمسحور طرد الوجهين فيما في المكت وغيره وقول  
المصنف هل يجوز للصبيان فيه وجهان احدهما لا يجوز والثاني يجوز فتد قال مثله  
الفوراني وابن الصباغ والرويان وهو شا هل فان الصبي ليس مكلفا فكيف يقال هل يجوز له  
فيه وجهان والعبارة الصحيحة ما قدمناه والله اعلم **س** في مسائل اخلاصها اجمع  
المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث ولا فضل ان ينظر لها قال امام الحرمين والغزالي  
في البسيط ولا نقول قوله المحدث مكرره فتد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع  
الحديث **الثاني** كتاب تفسير القرآن ان كان القرآن فيه اكثر كعصاة عزير القرآن حرم  
سجد وحمله واحدا كذا ذكره الماوردي وغيره ونقله الرويان عن اصحاب وان كان التفسير  
اكثر كما هو الغالب ففيه وجه اصحابا لا يحرم لانه ليس بمصحف وبهذا قطع الداربي وغيره  
قال الثاني حرم لتضمنه قرا كثيرا والثالث ان كان القرآن متميزا عن التفسير كخط غليظ  
حرمه او صغره وكذا حرمه والافلاكية قطع القاضي حنين وصالحاه المتولي والبغوي  
وصعفته غيرهم قال المتولي واذا لم يحرم كره **الثاني** القرات فجعلها التي تخرج  
المقدسي كتب الفقه وقطع من حوزها وما كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم



فاطلق الماوردي والقاضي حسين والبغوي وغيرهم جواز مسها وحملها مع الحديث وقال المنزلي  
والرويان بكرة والخيار ما قاله اخرون انه ان لم يكن فيها شيء من القرآن جاز والاولى ان لا يفعل  
الابطهارة وان كان فيها القرآن فعلى الوجهين في كتب الفقه الثالثة يجوز المحرقة من التوراة  
والانجيل وحملها كذا فظن به الجمهور وذكر الماوردي والرويان فيه وجهين احدهما يجوز والباقي  
قالا وموقوف جمهور اصحابنا يجوز حملها مبدله منسوخة قال المتولي فان كان فيها شيء غير مبدل  
كمنه ولا يحرم قال الدافعي وحكم المنسوخ تلاوته من القرآن حكم التوراة **الرابع** اذا كتبت  
المحذات والجنيت مصحفا نظر ان حملها معه في حال كتابته جرم والا فالصحيح جواز له لا غير حامل ولا  
كما سر ونية مشهور انه يحرم ووجه ثالث حكاه الماوردي انه يحرم على الجنيت دون المحذات  
**الخامس** اذا كتبت القرآن في لوح فله حكم المصحف ويجزم منه وحمله على البالغ المحذات  
هو المذهب الصحيح وبه قطع الاكثر ووجه مشهور انه لا يحرم لانه لا يراد للدوام بخلاف  
المصحف فعلى هذا يكره قاله في الثمّة والافرق بين ان يكون الكتاب قديما وكثيرا فيجزم على الصحيح  
قال امام الحرمين لو كان على اللوح اية او بعضه كتب للدراسة حرم منه وحملها **سادس**  
لا يجوز كتابه القرآن شيئا يحسن ذكره البغوي وغيره قال البغوي وغيره يكره نقس الحيطان والاثواب  
بالقرآن وباسماءه تعالى قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما واذا كتبت في اناجيل جلوي وطعام فلا  
باسر ياكله قال القاضي فان كان على حشيشه كره احرافه **السابع** قال القاضي حسين وغيره  
لا يجوز توسد المصحف ولا بعينه من كنه العلم قال الفاضل لان كتابه عليه السرقة فيجوز وهذا  
الاستتار فيه نظر والصواب منع من المصحف وان خاف السرقة قال القاضي حسين ولا يكره ان يبين  
من محو اللوح بالافدام ولا يمكن المحو والصبي الذليل لا يمين من حمل المصحف لئلا يثبتك **الثامن**  
لوحاق المحذات على المصحف من حرف او عرق او دقوع بحاسه عليه او دقوعه بغيره كذا في جاز  
اخذه مع الحديث صرح به الدارمي وغيره بل يجب ذلك صيانة للمصحف ولو لم يجد من يورثه  
المصحف وعجز عن الوضوء فله حملها مع الحديث قال القاضي ابو الوفاء ولا يبين منه شيئا من الا  
يرفع الحديث فيها قاله نظر وينبغي ان يحجب التيسر لانه وان لم يرفع الحديث يبيح الصلاة وسر  
وحمله **الثامن** قال القاضي حسين وغيره يكره المحذات حمل القرآن ويأبى بغيره

قال ابو عمرو بن الصلاح في الفتاوى كتابه الحروز واستعمالها مكروه ونزل تعليقها هو المحذور  
وقال في فتاوى اخرى يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على اللب والصبيان والرجال وجعل عليها  
شمع وكحوة ويستوثق من النساك وشبههم بالتخدير من دخول الخلايا والمختار انه لا يكره  
اذا جعل عليه شمع وكحوة لانه لم يرد فيه نهي ونقل ابن جبريل الطبري عن مالك بن كحوة هذا فقال قال  
مالك لا بأس بما يعلق على اللب الحيز والصبيان من القرآن اذا جعل في كنف صبي حديد  
او حديد نحر عليه وقد يستدل للاباحه بخديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يعلم من الفرع كلمات اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر  
عباده ومنه من ان الشياطين ان يحضرون قال وكان عبد الله بن عمرو يعلم من عقل من ينيه ومن  
لم يعقل كنبه فاعلفه عليه ن رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن **العاشرة**  
اذا نتم المحذات تبها صحبا فله من المصحف وان كان لم يرتفع حديثه وكذا اذا توضع من به  
حدث قايما كالمستحاضه فله من المصحف وحمله وامتناع من لم يجدها ولا انرا با ينصلي على  
حاله للضرورة فيحرم عليه منه وحمله لعدم الضرورة **الحادية عشر** اتفقوا على  
انه لا يجوز المناقاة بالمصحف الى ارض الكفار اذا خيف وقوعه في ايديهم كحديث ابن عمر  
رضي الله عنهما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرأ القرآن الى ارض العدو  
واتفقوا انه يجوز ان يكتب اليهم الاية والبيتين وشبههما في اثنا كتب كحديث ابي  
سين بن رضي الله عنه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل قريظة عظيم  
الدرهم كتابا فيه يا اهل الكتاب تعالوا الي كلمة سواء الاية **الثانية عشر** قال  
اصحابنا لا يمنع الكافر سماع القرآن وينع من المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن ينظر  
ان لم يربح اسلامه لم يجز وان ربح جاز في اصحاب الوجهين وبه قطع القاضي حسين ورجحه  
البغوي وغيره والثاني لا يجوز كالا يجوز بيعه المصحف وان دجى اسلامه قال البغوي  
وجابقيه سعادنا لا يجوز تعليمه كحال وهل يمنع التعلم فيه وجهان حكاهما المتولي  
والرويان وغيرهما **الثالثة عشر** اتفقوا على وجوبه صيانة المصحف  
واحترازه فلو افاه والعباد بالله في قاذوره كفران واجمعوا على استحباب



كما به المصاحف وتخير كتابته وتبيينها وابطالها وايضاح الخط ودون شقته وتعليقه  
ويستحق نقض المصحف وشككه لانه صيانه له من الخزن والتخفيف في تذهيبه وتنقيته  
خلاف من ذكره المصنف في باب رتبة الذهب والفضة وبيع المصحف  
وشراءه جازعنا وفي كراهه بيعه وجها من المصنف بكرة وفيه مناهل السلف وسورها  
حيث ذكره المصنف في باب ما يجوز بيعه ان شاء الله تعالى وبيعه لكافر حرام وفي انفق  
قولان اصحهما لا يبيعه وسوره مع فروعه في كتاب البيع ان شاء الله تعالى **مسألة**  
اداب قراء القرآن وتفضيلها على التيسير وتخير الصور بالقرآن ونحو ذلك في ذكره موضعها  
ان شاء الله تعالى في احوالها ما يوجب الغسل هو الاثني **ف** روي في مناهل في من المصحف  
وحمله مذهبا اخر منهما ورويه قال ابو حنيفة وما لك واحد جمهور العلماء من الحكم وحامد وداود  
يجوز مسه وحمله وروي عن الحكم وحامد جواز مسه بطهر الكف دون بطنه واجتوا بان النبي  
صلى الله عليه وسلم كتب الي هرقل كاباينه قرآن وهرقل تحدث لمسه واصحابه وان الصبيان  
يحملون الاواح محدثين بلا انكار لانه اذا لم يجرم القراءه بالمس اولي وقاسوا حمله على حمله في  
ما حمله اصحابنا بقول الله تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون نجية لا المطهر ونزيل  
من رب العالمين فوصفه بالنزيل وهذا ظاهر في المصحف الذي عندها فان قالوا المراد بالروح المحفوظ  
لا يمس الا الملائكة المطهرون ولهذا قال بسبه بضم السين وروى علي بن ابي رافع لو كان المصحف فقال  
بسمه بفتح السين على النبي والحجاب ان قوله تعالى تنزيل ظاهر في اياه المصحف فلا يحمل على غيره  
الابليل صحيح ضريح واما رفع السين فهو بلفظ الخبر لقوله تعالى لا تضاروا الله على فراه  
من رفع وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع احدكم على بيع اخيه باثباته او قطعه كغيره  
وهو معروف في العربية فان قالوا لاريد ما قلتم لقال لا يمس الا المستطرون فاجوابه يقال  
في المتضمن مطهر ومنظف واستدل اصحابنا بالحديث المذكور وبالله قول علي وسعد بن ابى وقاص  
وا بن عمر رضي الله عنهما ولم يفرق لم يخالف في العبادات والجواب عن من قال ان ذلك الكتاب ان  
فيه ايه ولا يسمى مصحفا بفتح الهمزة لان الاصح له سورة وايضا في قوله تعالى لا يمس الا المستطرون  
لها كل وقت وحمله في المشايخ لانه غير مفصود وبالله التوفيق . وينبغي في الخبر والاشكال

بما سبق من انظر فان كان قبلها طهارة فهو الا ان حدث لانه يتيقن ان الطهارة  
قبلها وورد عليها حدث فانها لها وهو يشك هل ارتفع هذا الحدث بطهارة بعده ام لا  
ولا يزال يقيس الحدث بالشك وان كان قبلها حدث فهو الا ان مطهرا لانه يتيقن ان الحدث  
قبلها وورد عليها طهارة فان الله وهو يشك هل ارتفعت هذه الطهارة بحدث بعدها  
ام لا ولا يزال يقيس الطهارة بالشك وهذا كما تقول في رجل اقام بينه وبين واقام  
الديعي عليه بينه بالبراه فان تقدم بينه البراه لانا نيقنا ان البراه وردت على دين  
واجب فان الله ونحو شك هل اشتغلت ذمته بعد البراه بدين بعدها فلا تنال  
نفس البراه بالشك **مسألة** روي في الفصل ثلاث مسائل **أ** ما اذا يتيقن  
الحدث وشك هل نظهر ام لا يثبت الوضوء الاجماع ودليله مع الاجماع ما ذكره  
المصنف **الساينة** يتيقن الطهارة وشك في الحدث يتيقن الطهارة ولا يلزمه  
الوضوء وحصل الشك وهو في صلاة او غير ما هذا من مباحثنا ورويه قال جمهور  
العلماء وحكي اصحابنا عن الحسن البصري انه ان شك وهو في صلاة فلا وضوء عليه  
ان كان في غيرها لانه الوضوء وحكي المولي والراغب وجه اصحابنا مثله وعن  
الذات ثلاث روايات احداها مثله والثانية يلزمه الوضوء بكل حال والثالثة  
يستحب ودليل الجمهور ما ذكره المصنف مع قوله صلى الله عليه وسلم لا يمسح  
حتى يبيح صوتا او ريحا رواه البخاري ومسلم وسبق في الباب قال **اصحابنا**  
**و** سواته الشك استوي الاحتمال ان عنده او ترجح احدهما فالحكم سوا  
وقد قدمت بيان هذه القاعدة في باب الشك في نجاسته لما قال امام  
المؤمنين واتفقوا اصحابنا على ان من يتيقن الوضوء على خطئه للحدث فله الاخذ  
بالوضوء قال وقد ذكرنا قولين للشافعي رحمه الله في ان ما يغلب على الظن نجاسته  
صلحكم نجاسته قال وكان شيخنا يقول الفرق بينهما ان الاجتهاد يتطرق الي تعيين  
الظاهر من الجنس لان النجاسة ما ما لا شك في الحدث والطهارة قال الامام وعندي  
في هذا فصل مباحثه فان قول يميز الخبيض من الاستحاضة والميني من غيره



انما هو بالصفات وهذا فاعلاق القول بان الاحتجاج لا ينظر في  
غير سد به ثم ذكر الامام لنفسه من قابعباريه طويله حاصله ان الاسب  
التي رطن بها النجاسه كثيره جدا وهي قليله الاحداث ولا مبالاه بالنادر منطوق  
فتعين التمسك بحكم اليقين قال **اصحابنا** واذا اتيقن الطهاره وتك في الحديث  
استحب ان يتوضا فان توضا ودام الاشكال فوضوه وصلاته صحيحان مجزبان  
وان بان كونه كان محدثا ففي اجزائه وجهان سيقا في اخر سيرة الوضوء المسله  
**الثالث** انه اعلم انه جري منه بعد طلوع الشمس طهاره وحدث لا يعلم اعتبارها  
ففيه اربعة اوجه احدها انه بصدما كان قبل طلوع الشمس دليله ما ذكره  
المصنف وهذا الوجه هو قول ابي العباس بن القاصر ذكره في باب المسح علي  
الحف من كتابيه النخيس وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه وهكذا قطع به  
جمهور المصنفين فلي هذا ولم يعرف ما كان قبلها لزمه الوضوء صرح به الدارمي  
والمؤلي وغيرهما لا تقارضا وما قبلها لا يعرف ولا بد من طهاره متيقنه او مظنونه  
او مستحبه وليس هنا شئ فوجب الوضوء والوجه الثاني انه يتعارضا امران بقطان  
ويكون حكمه ما كان قبلها فان كان قبل طلوع الشمس منتظما فهو لان منتظما  
والا لمحدث وهذا الوجه حكاه جماعات من الخراسانيين وحكاها الدارمي وغيره  
عن ابن المرزبان قال الدارمي وغيره ورجع غير ابن المرزبان الي قول ابن القاصر حين بلغه وهذا  
الوجه غلط لا شك فيه لانا علمنا بطلان ما قبلها فطعا فكيف نخلم بقاياه وقيل ان عمل  
بمقتضاه والوجه الثالث يعمل بما ينظفه فان تساوبا لمحدث وهذا الوجه حكاه الدارمي  
في الاستدكار والوجه الرابع يلزمه الوضوء بكل حال وهذا هو الاظهر المختار حكاه المؤلي في  
الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمؤلي والثابتي والرويان واخرون قال القاضي ابو  
الطيب هو قول عامه اصحابنا واثار ابن الصباغ الي ترجحه واختاره الدارمي وكما به  
الاستدكار وغيره ووجه غيره ودليلهما ان السائر في هذا الموضع الشمس يتوارضا  
وليس احدهما ادلي من الاخر وما قبلها تحققنا بطلانه ولا بد من طهاره معلومه او مظنونه